



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

مجموعتنا الأولى
للشيخ محمد الإسلام الكلبوني

الجزء الأول

مجموعتنا الأولى للشيخ محمد الإسلام الكلبوني - 15

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجموعة مقالات المؤتمر الدولي للشيخ ثقة الإسلام الكليني

كاتب:

حسين پورشريف

نشرت في الطباعة:

موسسة دارالحديث العلمية والثقافية

رقمي الناشر:

مركز القائمة باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

5	الفهرس
22	مجموعة مقالات المؤتمر الدولي للشيخ ثقة الإسلام الكليني المجلد 1
22	هوية الكتاب
22	الفهرس الإجمالي
36	حياة الشيخ الكليني السيد ثامر العميدي
36	الأول: الحياة السياسية والفكرية في عصر الكليني
36	اشارة
37	المبحث الأول: الحياة السياسية والفكرية في الري
37	المطلب الأول: الحياة السياسية في الري
39	المطلب الثاني: الحياة الثقافية والفكرية في الري
40	المذاهب والاتجاهات الفكرية في الري
40	اشارة
41	1 - الخوارج
41	2 - النواصب
41	3 - المعتزلة
42	4 - الزيدية
43	5 - النجارية
43	6 - المذاهب العامية
44	7 - المذهب الشيعي
45	المبحث الثاني: بغداد سياسيا وفكريا في عصر الكليني
45	المطلب الأول: الحياة السياسية ببغداد
45	اشارة
46	أولاً : نظام ولاية العهد

46	ثانياً: عبث الخلفاء العباسيين ولهوهم وسوء سيرتهم
47	ثالثاً: مجيء الصبيان إلى الحكم
47	رابعاً: تدخّل النساء والخدم والجواري في السلطة
47	خامساً: تدخّل الأتراك في سياسة الدولة وتحكّمهم في مصير العباسيين
49	سادساً: تدهور الوزارة
49	سابعاً: الثورات الملتزمة والحركات المتطرفة التي أضعفت السلطة
50	ثامناً: انفصال الأقاليم واستقلال الأطراف
50	المطلب الثاني: الحياة الثقافية والفكرية ببغداد
50	أولاً: مركزية بغداد وشهرتها العلمية
53	الثاني: الهوية الشخصية للشيخ الكليني
53	توطئة
53	إشارة
53	أولاً: اسمه
54	ثانياً: كنيته
54	ثالثاً: ألقابه
54	إشارة
54	الصف الأول: الألقاب المكانية
54	إشارة
54	1 - الكليني
55	2 - الرازي
55	3 - البغدادي
55	4 - السلسلي
55	الصف الثاني: الألقاب العلمية
55	إشارة
56	القسم الأول: الألقاب العلمية التي أطلقها عليه علماء العامة

56	القسم الثاني : الألقاب العلمية التي أطلقها عليه علماء الإمامية
56	رابعاً : ولادته
58	خامساً : نشأته وتربيته، وعقبه، وأصله
59	سادساً : وفاته، تاريخها ومكانها
59	1 - تاريخ الوفاة
60	2 - مكان الوفاة
61	3 - قبره
62	الثالث: أسفار الشيخ الكليني
62	رحلته العلمية في طلب الحديث
63	أسباب هجرة الكليني إلى بغداد
65	الرابع: شيوخ الكليني وتلاميذه
65	المبحث الأول : شيوخه
65	اشارة
65	1 - أحمد بن إدريس، أبو علي الأشعري
65	2 - أحمد بن عبد الله البرقي
66	3 - أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ الهمداني
66	4 - أحمد بن محمد العاصمي
66	5 - أحمد بن محمد بن عبد الله
67	6 - أحمد بن محمد بن علي
67	7 - أحمد بن محمد بن عيسى
67	8 - أحمد بن مهران
68	9 - إسحاق بن يعقوب الكليني
68	10 - إسماعيل بن عبد الله القرشي
68	11 - حبيب بن الحسن
68	12 - الحسن بن خفيف

- 69 13 - الحسن بن علي الدينوري العلوي
- 69 14 - الحسن بن علي الهاشمي
- 69 15 - الحسن بن الفضل بن زيد اليماني
- 69 16 - الحسين بن أحمد
- 70 17 - الحسين بن الحسن الحسيني الأسود الهاشمي العلوي الرازي
- 70 18 - الحسين بن محمد بن عامر، أبو عبد الله الأشعري
- 70 19 - حُمَيْد بن زياد
- 71 20 - داوود بن كُوزة، أبو سليمان القمي
- 71 21 - سعد بن عبد الله الأشعري
- 72 22 - سهل بن زياد، أبو سعيد الآدمي الرازي
- 72 23 - عبد الله بن جعفر الجميري
- 72 24 - علي بن إبراهيم بن هاشم القمي
- 73 25 - علي بن إبراهيم الهاشمي
- 73 26 - علي بن الحسين السعدآبادي
- 73 27 - علي بن محمد بن سليمان
- 74 28 - علي بن محمد بن أبي القاسم ماجيلويه
- 74 29 - علي بن محمد الكليني الرازي
- 75 30 - علي بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكُمنداني
- 75 31 - القاسم بن العلاء الهمداني
- 75 32 - محمد بن أحمد الخفاف النيسابوري
- 76 33 - محمد بن أحمد بن عبد الجبار
- 76 34 - محمد بن أحمد القمي بن علي بن الصلت القمي
- 76 35 - محمد بن إسماعيل
- 77 36 - محمد بن جعفر الأسدي
- 77 37 - محمد بن جعفر الرزاز، أبو العباس الكوفي

- 78 38 - محمد بن الحسن الصفار
- 78 39 - محمد بن الحسن الطائي الرازي
- 78 40 - محمد بن الحسن الطاطري
- 78 41 - محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري
- 79 42 - محمد بن عقيل الكليني
- 79 43 - محمد بن علي أبو الحسين الجعفري السمرقندي
- 79 44 - محمد بن علي بن معمر الكوفي
- 80 45 - محمد بن علي بن معن
- 80 46 - محمد بن محمود، أبو عبد الله القزويني
- 80 47 - محمد بن يحيى العطار
- 81 48 - أبو بكر الحنّال
- 81 49 - أبو حامد المرّاعي
- 81 50 - أبو داود
- 81 مشايخ العدة
- 81 اشارة
- 82 الطائفة الأولى : العدة المعلومة
- 82 1 - عده الكليني عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري
- 82 2 - عده الكليني عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي
- 82 3 - عده الكليني عن سهل بن زياد
- 83 الطائفة الثانية : العدة المجهولة في «الكافي»
- 85 المبحث الثاني : تلاميذه والرايون عنه
- 85 اشارة
- 85 1 - أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع، أبو عبد الله الصيمري
- 85 2 - أحمد بن أحمد، أبو الحسين الكوفي الكاتب
- 85 3 - أحمد بن الحسن (أو الحسين)، أبو الحسين العطار

- 86 4 - أحمد بن علي بن سعيد أبو الحسين الكوفي
- 86 5 - أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد أبو الحسن القمي
- 86 6 - أحمد بن محمد بن علي الكوفي
- 87 7 - إسحاق بن الحسن بن بكران العقبراني، أبو الحسن التمار
- 87 8 - جعفر بن محمد بن قولويه
- 87 9 - الحسن بن أحمد المؤدب
- 88 10 - الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب
- 88 11 - الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري
- 88 12 - عبدالله بن محمد بن ذكوان
- 89 13 - عبدالكريم بن عبدالله بن نصر، أبو الحسين البرزاز
- 89 14 - علي بن أحمد الرازي
- 89 15 - علي بن أحمد بن محمد بن عمران أبو القاسم الدقاق
- 89 16 - علي بن أحمد بن موسى الدقاق
- 90 17 - علي بن عبدالله الوراق
- 90 18 - علي بن محمد بن عبدوس، أبو القاسم الكوفي
- 90 19 - محمد بن إبراهيم المعروف بابن أبي زينب النعماني
- 90 20 - محمد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب الشافعي
- 91 21 - محمد بن أحمد بن حمدون أبو نصر الواسطي
- 91 22 - محمد بن أحمد بن عبدالله الصفواني
- 91 23 - محمد بن أحمد بن محمد بن سنان، أبو عيسى الزاهري
- 92 24 - محمد بن الحسين البزوفري
- 92 25 - محمد بن علي بن أبي طالب أبو الرجاء البلدي
- 92 26 - محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه
- 93 27 - محمد بن علي ماجيلويه
- 93 28 - محمد بن محمد بن عصام الكليني

94	29 - محمد بن موسى المتوكل
94	30 - هارون بن موسى، أبو محمد التلعكبري
94	31 - أبو جعفر الطبري
95	32 - أبو الحسن بن داود
95	33 - أبو سعد الكوفي
95	34 - أبو غالب الزراري
96	35 - أبو المفضل الشيباني
96	الخامس: مؤلفات ثقة الإسلام الكليني
96	إشارة
96	أولاً: كتاب تعبير الرؤيا
97	ثانياً: كتاب الرد على القرامطة
98	ثالثاً: كتاب رسائل الأئمة عليهم السلام
99	رابعاً: كتاب الرجال
99	خامساً: كتاب ما قيل في الأئمة عليهم السلام من الشعر
99	سادساً: كتاب خصائص الغدير، أو خصائص يوم الغدير
100	سابعاً: كتاب الكافي
101	حكاية عرض «الكافي» على الإمام المهدي عليه السلام
103	موقف علماء الشيعة تجاه أحاديث «الكافي»
103	منهج الكليني في أسانيد «الكافي»
106	منهج الكليني في متون «الكافي»
107	تبويب وترتيب «الكافي»
110	السادس: ما قاله العلماء بحق الكليني
110	إشارة
110	أولاً: ثناء علماء الشيعة على ثقة الإسلام الكليني
114	ثانياً: ثناء علماء العامة على الكليني

116	ثالثاً: ثناء المستشرقين على الكليني
117	المحدث الكليني وأثره الخالد الشيخ جعفر السبحاني
117	إشارة
117	أسرته
118	الظروف التي نشأ فيها
120	ثقافته الواسعة
121	أثره الخالد
122	ثناء العلماء وأقوالهم فيه
123	رحلاته في أخذ الحديث وعرض كتابه
125	العناية بكتاب «الكافي»
127	الكليني وتهمة تحريف القرآن
128	وهناك اقتراحات أخرى نذكرها تباعاً
131	منهجية الكليني في «الكافي»
131	إشارة
131	تقديم
132	منهجية الشيخ الكليني في «الكافي»
132	توطئة تمهيدية: المنهج لغةً واصطلاحاً
132	أولاً: المنهج لغةً
132	ثانياً: المنهج اصطلاحاً
133	المطلب الأول: تصنيف الكتاب
133	المطلب الثاني: تبويب الأصول
134	المطلب الثالث: تبويب الفروع
135	المطلب الثالث: تبويب الفروع
136	المطلب الرابع: تبويب الروضة
137	الفصل الأول: المنهجية العامة

137	المبحث الأول: أسلوب العرض - المقدمة الاعتقادية
138	المبحث الثاني: المباحث غير التخصصية
138	إشارة
138	1 - علم التاريخ
138	2 - الأخلاق أو العرفان أو السلوك
139	3 - علم الكلام
140	الفصل الثاني: المنهجية الفنيّة
140	المبحث الأول: معالجة السند
140	أولاً: إيراد السلسلة السندية كاملة
140	ثانياً: توصيف رجال سنده
142	ثالثاً: رجال الطبقات
142	إشارة
142	1 - تعدّدية الرواة في طبقةٍ واحدة
142	2 - تعدّدية الرواة في أكثر من طبقة
142	رابعاً: معالجة الطرق - تعدّدية طرق الأسناد
143	خامساً: إيجاز إسناده
144	سادساً: تكييف مصادر السند
144	إشارة
144	1 - المصادر الاعتيادية
144	2 - المصادر الاستثنائية
145	المبحث الثاني: معالجاته في المتن
145	توطئة تمهيدية:
146	المطلب الأول: التقديم لأحاديثه
146	المطلب الثاني: إيضاح المصطلحات القرآنية
148	المطلب الثالث: فقه السنّة

148	المطلب الرابع: المفردة العربية
148	المطلب الخامس: الشواهد الشعرية
149	الفصل الثالث: «الكافي» بين التأثير والتأثير
149	المبحث الأول: تأثر «الكافي» بما قبله
149	اشارة
150	وتابعت المصنقات بعد ذلك حتى قال الشيخ المفيد:
151	المبحث الثاني: كتاب «الكافي»
152	المبحث الثالث: تأثير «الكافي» فيما بعده
153	الخاتمة والتناجح
155	المصادر والمراجع
158	عَدَاتُ الكليني ومشايخه
158	اشارة
158	من هو الكليني ؟
159	تقديم :
161	الكليني وعَدَاتُه
164	العِدَّة الأولى
164	اشارة
164	أولهم : محمد بن يحيى
164	اشارة
164	منزلته عند الرجاليين
165	الثاني : علي بن موسى الكُمنْداني
165	اشارة
168	كلام مع صاحب المعالم
171	الثالث : داوود بن كُوْزة القمِّي
172	الرابع : أحمد بن إدريس «أبو عليّ الأشعري» القمِّي

173 الخامس : علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي ، أبو الحسن .
178 العدّة الثانية .
178 اشارة .
178 أوّلهم على ترتيب «الخلاصة» : علي بن إبراهيم .
179 الثاني : عليّ بن محمّد بن عبد الله بن أذينة ..
181 الثالث : أحمد بن عبد الله بن أميّة ..
182 الرابع : علي بن الحسن ..
190 العدّة الثالثة ..
190 اشارة .
190 أوّلهم : علي بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني ، المعروف بعلّان .
191 الثاني : محمّد بن أبي عبد الله ..
194 الثالث : محمّد بن الحسن ..
195 الرابع : محمّد بن عقيل الكليني ..
199 مشايخ الكليني .
199 اشارة .
199 الأوّل: أحمد بن إدريس ..
199 الثاني: أحمد بن عبد الله بن أميّة ..
199 الثالث: أحمد بن محمّد بن سعيد بن عبد الرحمن زياد بن عبد الله بن زياد بن عجلان ..
205 الرابع : أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة أبو عبد الله ..
206 الخامس : أحمد بن مهران ..
207 السادس : إسحاق بن يعقوب ..
208 السابع : حبيب بن الحسن ..
208 الثامن : الحسن بن خفيف ..
208 التاسع : الحسن بن الفضل بن زيد اليماني ..
210 العاشر : الحسين بن الحسن الهاشمي العلوي ..

210 الحادي عشر: الحسين بن علي العلوي
210 الثاني عشر: الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمي أبو عبد الله
211 الثالث عشر: حميد بن زياد بن حماد بن حماد بن زياد هَوَاز الدهقان أبو القاسم
213 الرابع عشر: داوود بن كورة
213 الخامس عشر: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري
215 السادس عشر: سليمان بن سفيان ، المكتبي أبي داوود المسترق
223 المصادر والمراجع
227 الروايات النساء من كتاب «الكافي» للكليني
227 إشارة
228 الأحاديث ورواياته في الأصول والفروع والروضه
228 إشارة
228 1 - أصول الكافي
234 2 - فروع الكافي
239 منهج الكليني بسند الحديث
239 إشارة
243 طبقات الروايات النساء من كتاب «الكافي» وفروعه
246 علاقة الأحاديث بأبوابها
250 الخاتمة
251 المصادر والمراجع
253 إحدائيات الفكر الاثني عشري بين الكليني والصدوق دراسة فلسفية - كلامية
253 إشارة
253 المقدمة
255 الحقبة الأولى : الشيخ الكليني والنزعة المحافظة
273 خلاصة القول:
275 نظرية المعرفة عند الإمامية مرويات «الكافي» مستنداً

275	اشارة
275	المقّدمة
278	المبحث الأول : قيمة العقل في مرويات «الكافي»
280	المبحث الثاني : إمكان المعرفة
283	المبحث الثالث : غاية المعرفة
284	المبحث الرابع : مصادر المعرفة
290	المبحث الخامس : مسالك المعرفة
292	قضايا المعرفة
293	الخاتمة
295	القرآن الكريم كما تصوّره روايات أصول الكافي
295	اشارة
296	أولاً : القرآن الكريم والعقيدة والمفاهيم المنبثقة عنها
299	ثانياً : القرآن الكريم وترتية المشاعر
301	ثالثاً : القرآن والسلوك
301	وختلاصة الأمر :
302	الشيخ الكليني والتحريف
305	موقف الكليني من القول بتحريف القرآن في كتاب « الكافي»
305	اشارة
305	المقّدمة
308	المبحث الأول : قراءة استدلالية لمصاديق المقّدمة الأولى
311	المبحث الثاني : قراءة استدلالية لمصاديق المقّدمة الثانية
311	اشارة
319	النصوص التي استدلّوا بها على وجود نقص في النصّ القرآني
322	المبحث الثالث : قراءة استدلالية في مصاديق المقّدمة الثالثة
324	الخاتمة

327	المصادر والمراجع
329	«صيانة القرآن» بين الخفاء والجلء
329	اشارة
329	المقَدِّمة
329	أولاً : المقدمات
329	1 - أهميّة القرآن
330	2 - المراد من التحريف
330	اشارة
331	أ - التحريف لغّةً :
331	ب - محلّ النزاع في تحريف القرآن :
334	3- أساس شبهة التحريف
334	4 - الأمور التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار في فهم الحديث
336	ثانياً : الأحاديث المدعى دلالتها على التحريف
336	اشارة
337	الطائفة الأولى :
337	الطائفة الثانية :
338	الطائفة الثالثة :
339	الطائفة الرابعة :
340	الطائفة الخامسة :
340	الطائفة السادسة :
341	الطائفة السابعة :
341	ثالثاً : الاحتمالات المتصورة في هذه الروايات وتقييمها
341	اشارة
342	1 - أن تكون موضوعة ولا أساس لها
343	2 - أن يكون المقصود منها إثبات تحريف القرآن بحذف بعض ألفاظه

- 343 اشارة
- 344 أ . اهتمام المسلمين بالقرآن على مدى العصور
- 345 ب . عدم انسجام القول بالتحريف مع روح الروايات الأخرى
- 347 3 - أن يراد بها التفسير وبيان أحد الوجوه
- 347 اشارة
- 347 أ . صفات المجتمع الذي بعث فيه الرسول صلى الله عليه وآله
- 355 ب . وسائل الكتابة وأثرها على عرض المعلومات
- 356 ج . عدم التصريح في شيء من الروايات بحذف شيء من القرآن
- 357 د . عدم إيراد شيء من الروايات المذكورة في كتاب القرآن من «الكافي»
- 359 هـ . الروايات المشابهة للروايات المبحوث عنها
- 365 و . اختلاف لحن وأسلوب أهل البيت عليهم السلام عن لحن وأسلوب القرآن الكريم
- 365 ز . تضمين الكلام بالآيات الكريمة
- 369 ح . فهم العلماء لهذه الروايات
- 370 ط . ملاحظة العناوين الواردة في اللغة والروايات
- 370 اشارة
- 371 التأويل لغة :
- 372 النزول لغةً :
- 372 النزول والتأويل في الروايات :
- 375 ي . الدقة في الدلالة
- 376 ك . اختلاف نُسَخِ الحديث
- 378 ل . دقة النقل وأثرها على توهم التحريف
- 381 رابعاً : دراسة في المصادر الأصلية التي رويت عنها هذه الروايات
- 381 اشارة
- 381 1 - الروايات التي ورد في أسانيدھا «المنخَّل عن جابر» :
- 386 2 - الروايات التي ورد في أسانيدھا «المعلَى بن محمَّد» :

388	3 - الروايات التي ورد في أسانيدھا «أبو حمزة» :
391	4 - الروايات التي ورد في أسانيدھا «محمد بن الفضيل» :
394	خامساً : مناهج مواجهة هذه الروايات .
395	زبدة المخاض .
399	منهج تفسير القرآن بالقرآن في مرويات الكافي للشيخ الكليني
399	إشارة
405	المطلب الأول : بيان إبهام دلالة حرمة الخمر في لفظة «الإثم»
418	المطلب الثاني : بيان إبهام حدّ التيمّم
422	المطلب الثالث : بيان إبهام لفظة «الأبصار» لله تعالى
426	المطلب الرابع : بيان إبهام لفظة «المصلين» في آية سورة المدثر
432	الخاتمة
436	المصادر والمراجع
439	الأثر التفسيري في روايات «الكافي» كتاب الزكاة أنموذجاً
439	إشارة
439	المقدمة
441	الكليني وكتابه «الكافي»
443	تمهيد :
443	الروايات التفسيرية في «الكافي»
446	بيان تفسيري لمرادف لفظ قرآني
448	بيان دلالة مفردة
451	بيان ضابطة في التمييز بين صنفين
453	بيان تفسيري بتقدير متعلق
456	بيان الفرد أو المصداق الأظهر
459	نتائج البحث
460	المصادر والمراجع

467	إشارات إلى تفسير الإمام الصادق في أصول الكافي في أصول الكافي قراءة تحليلية موازنة
467	إشارة
467	الإهداء
467	المقدمة
469	سورة البقرة
474	سورة آل عمران
477	سورة النساء
483	سورة المائدة
484	سورة الأنعام
486	سورة الأعراف
489	سورة الأنفال
489	سورة هود
491	سورة الحج
492	سورة النحل
494	سورة مريم
496	الخاتمة ونتائج البحث
498	المصادر والمراجع
503	فهرس الموضوعات
535	تعريف مركز

مجموعة مقالات المؤتمر الدولي للشيخ ثقة الإسلام الكليني المجلد 1

هوية الكتاب

بطاقة تعريف: كنگره بين المللى بزرگداشت ثقة الاسلام كلينى (ره) (1388 : شهرى)

عنوان المؤلف واسمه: مجموعة مقالات المؤتمر الدولي للشيخ ثقة الإسلام الكليني / وراستار حسين پورشريف.

تفاصيل النشر: قم: مؤسسه علمى فرهنگى دارالحديث، سازمان چاپ و نشر: سازمان اوقاف و امور خيريه، اداره كل اوقاف و امور خيريه
استان قم، 1387.

مشخصات ظاهرى : 5ج.

فروست : پژوهشكده علوم و معارف حديث؛ 192.

مجموعه آثار كنگره بين المللى بزرگداشت ثقة الاسلام كلينى؛ 40، 41، 42، 43، 44.

شابک : 64000 ريال

يادداشت : کتابنامه.

مندرجات : ج.1. مباحث كلى. - ج.2. مباحث كلى. - ج.3. مصادر و اسناد كافي. - ج.4. مباحث فقه الحديثى. - ج.5. مباحث فقه
الحديثى.

موضوع : كلينى، محمد بن يعقوب - 329ق. -- كنگره ها

موضوع : كلينى، محمد بن يعقوب - 329ق. -- نقد و تفسير

موضوع : كلينى، محمد بن يعقوب - 329ق. . الكافى -- نقد و تفسير

موضوع : محدثان شيعه -- ايران -- كنگره ها

معرف المضافة: پورشريف، حسين، 1354 -، وراستار

تصنيف الكونجرس: BP129/ك8ك1 1388 2057

تصنيف ديوي: 297/212

رقم البليوغرافيا الوطنية: 6 3 5 5 8 8 1

الفهرس الإجمالي

كتاب الكافي الشريف، لمؤفه ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله ، هو أهم وأفضل مؤلفات الشيعة، ونظراً لما يتمتع به من ميزات وخصائص جعلت منه كتاباً لا نظير له، فقد صار محوراً لظهور وإنتاج قسم واسع من التراث الشيعي، وحظي على مرّ التاريخ باهتمام علماء الشيعة وقدمت له شروح وتعليقات وترجمات كثيرة.

وقد قامت روضة السيّد عبدالعظيم الحسيني ومؤسسة دار الحديث العلمية الثقافية بعقد المؤتمر الثالث من مؤتمراتها التي تدور حول محور «تكريم شخصيات مدينة الري وعلمائها» لتكريم ثقة الإسلام الكليني.

والأهداف المتوخّاة من هذا التكريم هي:

1. التعريف بالشخصية العلمية والمعنوية لثقة الإسلام الكليني.

2. نشر المعارف الحديثية لأهل البيت عليهم السلام.

3. تحقيق ودراسة تراث ثقة الإسلام الكليني.

4. معرفة منزلة وتأثير كتاب الكافي.

وقد بدأت لجنة المؤمر العلمية التخطيط العملي لهذا المؤمر بعد إقامة مؤمر تكريم أبي الفتح الرازي في خريف 1427ق، وخطّطت للبرامج التالية:

1. تصحيح وتحقيق المخطوطات المتعلقة بكتاب الكافي، سواء كانت ترجمات أو شروح أو تعليقات أو غيرها.

2. فتح آفاق بحثية جديدة في مجال الكافي.

3. تجزئة وتحليل الانتقادات والأسئلة المتعلقة بالكافي.

4. تقديم الطبعة المحقّقة من كتاب الكافي.

5. تنظيم المعلومات والآثار المكتوبة المتعلقة بالكليني والكافي وتقديمها في قالب أقراص DVD (الأقراص النورية المتعدّدة الأغراض).

والذي توصّلت إليه اللجنة العلمية خلال سنتين ونيف من السعي هو نشر ما يلي تزامناً مع إقامة المؤمر:

أولاً: نسخة الكافي المحقّقة.

ثانياً: شروح الكافي والتعليقات عليه.

ثالثاً: مجموعة الآثار التي أنتجها المؤتمر.

رابعاً: الأعداد الخاصّة من المجلّات.

خامساً: نشرة أخبار المؤتمر.

سادساً: أقراص ال-DVD (الأقراص النورية المتعدّدة الأغراض).

وسنلقى فيما يلي نظرة عابرة إلى هذه العناوين الستّة:

أولاً: الكافي

سيتمّ طبع الكافي طبعة جديدة بعد مقابلته مع المخطوطات القديمة والموثوق بها وبعد التشكيل بالحركات أيضاً، مع تعليقات بهدف رفع الإشكال عن بعض الإسنادات، وبعض الإيضاحات ذات

العلاقة بفقّه الحديث.

ثانياً: شروح الكافي وتعليقاته

كتب الكثير من الشروح والتعليقات على كتاب الكافي ولم يطبع منها سوى القليل، وقد سعت اللجنة العلمية لأن تحدّد هذه الشروح والتعليقات، وأن تأخذ على عاتقها تحقيقها وعرضها، وسيتمّ تحقيق الكتب التالية وطباعتها وإعدادها لإقامة المؤتمر:

1. الشافي في شرح الكافي، الملاء خليل بن غازي القزويني، (ت 1089ق) مجلّدان.
2. صافي در شرح كافي (الصافي في شرح الكافي) الملاء خليل بن غازي القزويني (ت 1089ق) مجلّدان.
3. الحاشية على أصول الكافي، الملاء محمد أمين الاسترآبادي (ت 1036ق) مجلّد واحد.
4. الحاشية على أصول الكافي، السيّد أحمد العلوي العاملي (كان حيّاً سنة 1050ق) مجلّد واحد.
5. الحاشية على أصول الكافي، السيّد بدر الدين الحسيني العاملي (كان حيّاً سنة 1060ق) مجلّد واحد.
6. الكشف الوافي في شرح أصول الكافي، محمد هادي بن محمد معين الدين آصف الشيرازي (ت 1081ق) مجلّد واحد.
7. الحاشية على أصول الكافي، الميرزا رفيعا (ت 1082ق) مجلّد واحد.

8. الهدايا لشعبة أئمة الهدى (شرح أصول الكافي) ، الميرزا محمد مجذوب التبريزي (ت 1093 ق) مجلدان.

ص: 2

9. الذريعة إلى حافظ الشريعة (شرح أصول الكافي)، رفيع الدين محمد بن محمد مؤن الكيلاني (القرن 11ق) مجلّدان

10 و 11. الدر المنظوم، الشيخ علي الكبير (ت 1104ق) والحاشية على أصول الكافي، الشيخ علي الصغير (القرن 12ق) مجلّد واحد.

12. تحفة الأولياء (ترجمة أصول الكافي)، محمد علي بن محمد حسن الفاضل النحوي الأردكاني (كان

حيّاً في 1237ق) 4 مجلّدات.

13. شرح فروع الكافي، محمد هادي بن محمد صالح المازندراني (ت 1120ق) 5 مجلّدات.

14. البضاعة المزجاة (شرح روضة الكافي)، محمد حسين بن القاري اغدي (ت 1089ق) مجلّدان.

15. منهج اليقين (شرح وصية الإمام الصادق للشيعة)، السيّد علاء الدين محمد گلستانة (ت 1110ق) مجلّد واحد.

16. مجموعة الرسائل في شرح أحاديث الكافي، مجلّدان.

ثالثاً: مجموعة الآثار التي أنتجها المؤتمر

المراد من هذا العنوان الآثار التي أنتجتها اللجنة العلمية، وسيتمّ تقديم الآثار التالية في هذا المجال:

1. حياة الشيخ الكليني، ثامر العميدي، مجلّد واحد.

2. توضيح الأسناد المشكّلة في الكتب الأربعة أسناد الكافي، السيّد محمد جواد الشبيري، مجلّدان.

3. العنينة من صيغ الأداء للحديث الشريف في الكافي، السيّد محمد رضا الحسيني الجلاّلي، مجلّد واحد.

4. كافي پژوهی در عرصه نسخه های خطی (دراسات في الكافي وفق النسخ الخطيّة)، علي صدرائي الخوئي، السيّد صادق الأشكوري،

مجلّد واحد.

5. كتاب شناسی كلینی و كتاب الكافي (ببلوغرافيا الكليني وكتابه الكافي)، محمد قنبري،

مجلّد واحد.

6. شناخت نامه كلینی والكافي (معلومات متناثرة حول الكليني والكافي)، محمد قنبري،

4 مجلّدات.

7. كافي پژوهی (تقرير عن الأطروحات ورسائل التخرج المتعلقة بالكليني والكافي)، السيّد محمد

علي أيازي، مجلّد واحد.

8 . مجموعه مقالات همایش (مجموعه مقالات المؤتمر) مجموعة من الباحثين، 7 مجلدات.

9 . مصاحبه ها و ميزگردها (الحوارات) ، مجلد واحد.

ص: 3

رابعاً: الأعداد الخاصة من المجلدات

سوف تصدر كل من مجلة آينه پژوهش، سفينه، علوم الحديث والبعض الآخر من النشريات، أعداداً خاصة تزامناً مع إقامة المؤتمر.

خامساً: نشرة أخبار المؤتمر

سيتمّ طبع أربعة أعداد من نشرة أخبار المؤتمر التي تقوم بمهمة الإعلام قبل المؤتمر حتى زمان انعقاده.

سادساً: أقراص ال-DVD

سوف يتمّ تقديم البرنامج الإلكتروني لمجموعة آثار المؤتمر، مع بعض مخطوطات الكافي، وكذلك الشروح والتعليقات والترجمات المطبوعة لكتاب الكافي في قالب أقراص DVD.

مجموعة المقالات العربية

إحدى نتائج المؤتمر العلمية هو تدوين المقالات المفيدة باللغة العربية عن الكليني والكافي .

وبعد الإعلان العام وصلت مقالات كثيرة للأمانة العامة للمؤتمر . وبعد التقييم العلمي انتخبت 22 مقالة ، واعدت للنشر في مجموعة مقالات المؤتمر . وقد نشرت هذه المقالات في مجلدين .

1 - المجلد الأول : ويضم 13 مقالة ؛

2 - المجلد الثاني : ويضم 9 مقالات .

والجدير بالذكر إنّ المقالات الفارسية قد طبعت في خمسة مجلدات .

وفي الختام نقدم شكرنا إلى جميع المثقفين والمفكرين، والمنظمات والمؤسسات العلمية البحثية، التي أسهمت في تحقيق النتائج المرجوة من هذا المؤتمر، خاصة: سادن روضة السيد عبد العظيم عليه السلام

ورئيس مؤسسة دار الحديث العلمية الثقافية، سماحة آية الله محمد الرّيسّ شهري، اللجنة العليا لتعيين أهداف المؤتمر، اللجنة العلمية للمؤمر، لجنة العلاقات الدولية، اللجنة التنفيذية، مؤسسة البحوث الإسلامية التابعة للروضة الرضوية المقدسة، مركز البحوث الكومبيوترية للعلوم الإسلامية، المدراء العامّين في روضة السيد عبد العظيم عليه السلام، المدراء والباحثين في مؤسسة علوم الحديث ومعارفه، المسؤولين، الأساتذة والطلاب في كلية علوم الحديث، المسؤولين والعاملين في دار النشر التابعة لدار الحديث.

مهدي المهريزي

الأمين العام للجنة العلمية

مذكّرة أمين اللجنة العلمية للمؤتمر..... 3

حياة الشيخ الكليني..... 7

السيد ثامر العميدي

المحدّث الكليني وأثره الخالد..... 87

الشيخ جعفر السبحاني

منهجية الكليني في الكافي..... 101

علي محمود البعاج

عدّات الكليني ومشايخه..... 127

الشيخ طه الكافي / بمساعدة السيد مجتبي صحفي

الروايات النساء من كتاب الكافي للكليني..... 195

سلمى حسين علوان الموسوي

إحداثيات الفكر الاثني عشري بين الكليني والصدوق ، دراسة فلسفية - كلامية..... 221

د. علي حسين الجابري

نظرية المعرفة عند الإمامية ، مرويات الكافي مستندا..... 243

د . عبد الأمير كاظم زاهد

القرآن الكريم كما تصوّره روايات أصول الكافي..... 263

الشيخ محمّد علي التسخيري

ص: 1

موقف الكليني من القول بتحريف القرآن في كتاب الكافي..... 273

د . مديحة خضير كاظم

«صيانة القرآن» بين الخفاء والجلاء..... 297

حيدر المسجدي

منهج تفسير القرآن بالقرآن في مرويات الكافي للشيخ الكليني..... 367

د . سيروان عبد الزهرة هاشم

الأثر التفسيري في روايات «الكافي» ، كتاب الزكاة أنموذجا..... 407

عدي جواد الحجّار

إشارات إلى تفسير الإمام الصادق عليه السلام في أصول الكافي ، قراءة تحليلية موازنة..... 435

د . حميد الفتلي

ص: 2

سخن دبير كنگره

ص: 3

سخن دبير كنگره

ص: 5

سخن دبير كنگره

ص: 6

الأول: الحياة السياسية والفكرية في عصر الكليني

إشارة

عاش الكليني قدس سره في حقبة حاسمة من تاريخ العصر العباسي الثاني (232 - 334 هـ) امتدت من أوائل النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وحتى نهاية الربع الأول من القرن الرابع الهجري وزاد عليها بقليل؛ وذلك في مكانين مختلفين، أولهما: موطنه الأساس (الريّ)، وثانيهما: عاصمة الدولة العباسية (بغداد)، حيث أقام بها زهاء عشرين سنة، الأمر الذي يعني ضرورة تسليط الضوء على أهمّ الجوانب السياسية والفكرية في هاتين الحاضرتين دون غيرهما من الحواضر العلمية الأخرى المنتشرة في ذلك الزمان والتي وصل الكليني إلى بعضها، ونقل الحديث عن جملة من مشايخها.

وإذا ما علمنا أنّ الكليني قدس سره قد عاش ثلثي عمره تقريبا في الريّ، والثلث الأخير في بغداد، وعلمنا أيضا موقع الريّ الريادي في المشرق الإسلامي يومذاك، وموقع بغداد بالذات، وثقلها السياسي والفكري كعاصمة للدولة، اتّضح أنّ الحديث عنهما بأيّ صعيد كان، هو الحديث عن غيرهما بذلك الصعيد نفسه، ووجود بعض الفوارق الطفيفة لا يبرّر تناولها في عصره السياسي والفكري، سيّما بعد حصر منابع ثقافته

ص: 7

1- لقد كتب الدكتور ثامر العميدي كتابا بعنوان «حياة الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني» استجابةً لطلب مسؤول المؤتمر العالمي لثقّة الإسلام الكليني، وسيطّيع مع مجموعة آثار المؤتمر وقد قام الشيخ حيدر المسجدي بتلخيص هذا الكتاب .

وتطلّعاته في موطنه ومكان إقامته، وانطلاق شهرته إلى العالم الإسلامي منهما لا غير.

وبما أنّ الحياة السياسية والفكرية لأي عصر مرتبطة بماضيها، فسيكون طرح مرتكزاتها من الحسابات الفكرية وإهمال جذورها التاريخية وخيما على نتائج دراساتها، ما لم يتمّ الكشف فيها عن نوع ذلك الارتباط، وهو ما لوحظ باختصار في دراسة عصر الكليني سياسيا وفكريا في مبحثين:

المبحث الأول: الحياة السياسية والفكرية في الريّ

المطلب الأول: الحياة السياسية في الريّ

تعدّ الريّ من أول المدن التي بُنيت في زمان الأكاسرة بعد مدينة جيو مَرّت. ولمّا طال عليها الأمد جدّد بناءها الملك فيروز، وسَمّاها (رام فيروز)⁽¹⁾، ولكنّها تعرّضت - بعد الفتح الإسلامي - للهدم والبناء والتجديد.

ومن المعارك الحاسمة في تاريخها قبل الفتح الإسلامي المعركة التي دارت بين ولدي يزدجرد بالريّ: فيروز وهرمز⁽²⁾. وتعرّضت لأول غزو من العرب قبل الإسلام على يد عمرو بن معديكرب، ثمّ انصرف منها ومات في كرمشاه⁽³⁾.

هذا قبل فتحها إسلاميا، وأما بعد فتحها فقد اختلف المؤرّخون في تاريخ دخول الإسلام بلاد الريّ، تبعا لاختلافهم في تاريخ فتحها. والمتحصّل من جميع الأقوال أنّ تاريخ فتح الريّ مرّدّد ما بين الفترة من سنة ثمان عشرة وحتى سنة ثلاث وعشرين.

وقد شهد قاضي الريّ يحيى بن الضريّس بن يسار البجلي أبو زكريا الرازي (ت / 203 هـ) على انتفاض الري في زمني عمر وعثمان مرات عديدة⁽⁴⁾. ولا شك أنّ انتفاضها وتمرد أهلها خمس مرّات متعاقبة في أقلّ من عشر سنين! يشير بوضوح

ص: 8

-
- 1- . تاريخ الطبري : ج 2 ص 83 ، الأخبار الطوال للدينوري : ص 38 و59 ، معجم البلدان للحموي : ج 3 ص 116 الري .
 - 2- . تاريخ الطبري : ج 2 ص 82 .
 - 3- . فتوح البلدان: ص 312 ، تاريخ الطبري : ج 3 ص 312 .
 - 4- . فتوح البلدان: ص 310 ، البداية والنهاية : ج 7 ص 150 في حوادث سنة 24 هـ .

إلى سوء تصرّف الفاتحين، كتخريبهم المدينة وهدمها. ولعلّ ما قام به أمير المؤمنين عليه السلام يشير إلى هذه الحقيقة، إذ أوقف زحف الجيوش الإسلامية ريثما يستتبّ إصلاح الأُمّة من الداخل.

ولم يُؤثّر عن أهل الرّيّ طيلة مدّة خلافة أمير المؤمنين الفعلية وخلافة الحسن السبط عليهما السلام أي انفصال أو انتفاض أو تمرد يذكر، بخلاف ما كان عليه حالهم في زمني عمر وعثمان.

وحينما ظهرت دولة الطلقاء من بني أمية امتدّ نفوذها إلى الرّيّ، وولّيتها لمعاوية كثير بن شهاب الحارثي(1).

ومن الحوادث السياسية المهمّة التي شهدتها الرّي في أوائل حكم الأمويين قوّة الخوارج المتنامية، حيث اتّخذها من أرتث من الخوارج يوم النهروان موطنًا كحيّان بن ظبيان السلمي وجماعته، الذين شكّلوا فيما بعد حزبا سياسيًا قويًا تبادل النصر والهزيمة في معارك طاحنة مع الأمويين.

كما تعرّضت الرّي في أواخر العهد الأموي إلى ثورات الطالبين، فظهر عليها سنة (127 هـ) عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب وسيطر عليها(2).

وكان آخر ولاية الأمويين على الرّيّ حبيب بن بديل النهشلي الذي خرج من الرّي ومن معه من أهل الشام خشية من جيوش العباسيين بقيادة الحسن بن قحطبة بن شبيب.

وانتهت فترة حكم الأمويين على بلاد الرّي قبل قيام الدولة العباسية بسنة واحدة، ولم يكن حال الرّي سياسيا في ظلّ الدولة العباسية التي نشأت سنة (132 هـ) بأحسن ممّا كانت عليه في دوله الأمويين؛ إذ سرعان ما انفصلت الرّي عن دولتهم بعيد

ص: 9

1- فتوح البلدان: ص 310، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: ج 5 ص 427 الرقم 7493 في ترجمة كثير.

2- تاريخ الطبري: ج 7 ص 303 و371، الكامل في التاريخ: ج 5 ص 7، في حوادث سنة 127 هـ.

نشأتها، وذلك بعد قيام المنصور العباسي بقتل داعية العباسيين أبي مسلم الخراساني سنة (137 هـ).

ثم نالت الري بعد ذلك اهتمام بني العباس ورعايتهم، نظرا لموقعها الجغرافي المميّز.

ولتعمّس السلطة العباسية، تفجّرت الثورات العلوية في أماكن شتى، واستجاب أهل الري لتلك الثورات، وأسهموا فيها بشكل كبير. فأنشأ الحسن بن زيد العلوي الدولة العلوية في طبرستان في زمان المستعين (248 - 252 هـ)، وسرعان ما امتد نفوذها إلى الري. ولم يدم الأمر هكذا، إذ تمكن قواد المعتز (252 - 255 هـ) من الترك في أواخر عهده من السيطرة على الري في سنة (255 هـ). وخضعت الري إلى سلطة الأتراك وتعاقب ولايتهم عليها.

ولم يلبث حال الري عرضة للأطراف المتنازعة عليها إلى أن تمكن أبو علي ابن محمد بن المظفر صاحب جيوش خراسان للسامانيين من دخول الري سنة (329 هـ). ولم يستتب أمر الري بيد البويهيين، إذ نازعهم عليها الخراسانيون من السامانيين، إلى أن تمكن البويهيون بقيادة ركن الدولة البويهي من الري فانتزعوها من أيدي السامانيين في سنة (335 هـ) (1)، أي بعد ستّ سنين على وفاة ثقة الإسلام الكليني ببغداد.

وبهذا نكون قد توقّنا على الإطار السياسي الواضح الذي كان يلفّ الري منذ فتحها الإسلامي وإلى نهاية عصر الكليني الذي احتضن ثقة الإسلام زمانا ومكانا.

المطلب الثاني: الحياة الثقافية والفكرية في الري

امتازت الري عن غيرها من بلاد فارس بموقعها الجغرافي، وأهميتها الاقتصادية، فهي كثيرة الخيرات وافرة الغلات، عذبة الماء، نقيّة الهواء، مع بعدها عن مركز الخلافة

ص: 10

العباسية ببغداد، زيادة على كونها بؤابة للشرق في حركات الفتح الإسلامي، ومتجراً مهمّاً في ذلك الحين.

ولشهرة الري وموقعها، قصدها بعض الصحابة(1)، وكبار التابعين وتابعيهم، كسعيد بن جبير، حيث كانت له رحلة شملت مدينة الري، والتقى به الضحّاك (ت 105 هـ) وكتب عنه التفسير في الري(2). ووصل الشعبي (ت 103 هـ) إلى الري ليدخل على الحجّاج يوم كان عاملاً لطاغية عصره عبدالملك بن مروان علي الري(3). كما دخلها سفيان الثوري (ت 161 هـ)(4).

ومات في الري الكثير من الأعلام والفقهاء والمحدّثين والأدباء والشعراء والقوّاد، كمحمّد بن الحسن الشيباني، والكسائي النحوي، والحجّاج بن أرطاة، وغيرهم. وكان للشعراء والأدباء حضور بارز في تلك المدينة.

المذاهب والاتّجاهات الفكرية في الري

إشارة

ضمّت الري في تاريخها الإسلامي خليطاً من المذاهب والفرق والتيارات الفكرية المتعدّدة، وكانت جذور هذا الخليط الواسع ممتدّة في تاريخ الري، ممّا نجم عن ذلك ثقل ما وصل إلى زمان الكليني رحمه الله من التراث بكلّ مخلفاته، والذي ابتعد في كثير منه عن الإسلام روحاً ومعنىً، ومعرفة كلّ هذا يفسّر لنا سبب طول الزمان الذي استغرقه ثقة الإسلام في تأليف الكافي الذي تقصّى فيه الحقائق، ودرس الآراء السائدة في مجتمعه، واستوعب اتّجاهاتها، ومحصّها بدقّة، حتّى جاء بالإجابة الشافية على جميع ما كان يحمله تراث الري من تساؤلات.

وفيما يأتي استعراض سريع لما شهدته الري من مذاهب وفرق وآراء، وهي:

ص: 11

1- . فتوح البلدان للبلاذري: ص 311.

2- . المصدر السابق: ص 312.

3- . مصنّف ابن أبي شيبة: ج 7 ص 247 الرقم 2 من كتاب الأُمراء، فتوح البلدان: ص 312.

4- . الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي: ج 1 ص 103 في ترجمة سفيان الثوري .

1 - الخوارج

كان الطابع العام لمجتمع الري بعد فتحها الإسلامي، هو الدخول التدريجي في الدين الجديد بمعناه الإسلامي العريض؛ إذ لم تكن هناك مذاهب و فرق، وإنما انحصر الأمر في اعتناق الإسلام بإعلان الشهادتين، ولا يمنع هذا من الميل إلى بعض الاتجاهات الفكرية المتطرفة. ولا غرابة في ذلك؛ لأنّ قرب العهد بالدين الجديد مع اختلاط أوراقه بين نظريتين، جعل إسلام الرازيين - في ذلك الحين - غضاً طرياً قابلاً لأن يتأثر بأيّ اتجاه ويصطبغ بلونه، ومن هنا كانت لبقية الخوارج الذين ارتثوا في معركة النهروان صوت يسمع في بلاد الري، حيث اتخذوها موطناً، ومنها خرجت أنصارهم في معاركهم العديدة مع الأمويين.

2 - النواصب

انتقل النصب - وهو عداوة أهل البيت عليهم السلام - إلى الريّ منذ إن وطأت أقدام الأمويين السلطة بعد صلح الإمام الحسن السبط عليه السلام سنة (41 هـ)، حيث سنّ معاوية بدعته في سب أمير المؤمنين عليه السلام على منابر المسلمين، وكان منبر الري واحداً منها! ولا شكّ في أنّ بقاء بدعة سب الوصي عليه السلام زهاء ستين عاماً كافية لأنّ تنشأ عليها أجيال لا تعرف من إسلامها شيئاً إلاّ من عصم الله. ونتيجة لوجود الهوى الأموي السفيفاني بين أهل الري، فقد انتشرت في أوساطهم عقيدة الإرجاء واستمرّ وجودها إلى زمان ثقة الإسلام الكليني، تلك العقيدة الخبيثة التي شجعتها الأموية لتكون غطاءً شرعياً لعبثها في السلطة، ومبرراً لاستهتارها بمقدّرات الأمة.

3 - المعتزلة

تأثرت الري كغيرها من مدن الإسلام بآراء المدرستين الآتيتين، وهما:

1 - المدرسة السلفية، وهي المدرسة التي كانت تهدف إلى إحياء المفاهيم السلفية الموروثة عن السلف وتحكيمها في مناحي الحياة، ورفض المناظرة والجدل، ويمثّل هذه المدرسة الفقهاء والمحدّثون من العامّة، وقد بسطت هذه المدرسة نفوذها على مجمل الحركة الفكرية في بلاد الإسلام، إلا في فترات محصورة ومحدودة ترجّحت فيها كفة المدرسة الثانية.

2 - المدرسة العقلية، وهي المدرسة التي استخدمت المنهج العقلي في فهم وتحليل جملة من النصوص التي تستدعي التوفيق بين أحكام الشرع وأحكام العقل، وكان رواد هذه المدرسة الشيعة والمعتزلة، حيث اعتمدوا المنهج العقلي في تفسير ما لم يرد فيه أثر صحيح.

وكان الصراع بين المدرستين يشتدّ تارة ويخفّ أو يتلاشى أخرى، بحسب مواقف السلطة ومبتياتها الفكرية، ولهذا نجد انتعاش المدرسة العقلية في عهد المأمون (198 - 218 هـ)؛ لميله إليها، وحتى عهد الواثق (227 - 232 هـ)، ولمّا جاء المتوكّل (232 - 247 هـ) أظهر ميله إلى المدرسة السلفية، وأرغم الناس على التسليم والتقليد، ونهاهم عن المناظرة والجدل، وعمّم ذلك علي جميع بلاد الإسلام(1). وسار على نهجه المعتمد والمعتضد(2).

وممن عرف من رجال المدرسة السلفية في بلاد الري، الفضل بن غانم الخزاعي. ومن أنصار المعتزلة في الري قاضيها جعفر بن عيسى بن عبدالله بن الحسن بن أبي الحسن البصري (ت 219 هـ)، حيث كان يدعو الناس إلى القول بخلق القرآن أيام المحنة ببغداد.

4 - الزيدية

كان للزيدية وجود في بلاد الري، ويدلّ عليه دخول جماعة من أهل الري على

ص: 13

1- . راجع: تاريخ اليعقوبي : ج 2 ص 484 - 485، التنبيه والإشراف المسعودي : ص 314.

2- . البداية والنهاية لابن كثير : ج 11 ص 74، تاريخ الخلفاء للسيوطي : ص 294 و299.

الإمام أبي جعفر الجواد عليه السلام ببغداد، وكان فيهم رجل زيدي وجماعته لا يعلمون مذهبه، فكشف لهم الإمام عليه السلام عن مذهبه(1)، ومن المستبعد أن يكون هو الزيدي الوحيد في تلك البلاد، كما أنّ في قادة الدولة العلوية في طبرستان من أعلام الزيديّة الكثير.

5 - النجارية

وهم أتباع الحسين بن محمّد النجّار ، وقد افرقت بناحية الري إلى فرق كثيرة يكفّر بعضها بعضها(2)، وقد عدّ المصنّفون في المقالات فرق النجارية من الجبرية(3) في حين أنّهم وافقوا المعتزلة في كثير من المسائل.

وذكر الاسفراييني أنّ فرق النجارية في الري أكثر من عشر فرق، إلاّ أنّه اكتفى بذكر أشهرها، ومثله فعل الشهرستاني في الملل، إذ ذكر ثلاث فرق فقط هي: البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة.

6 - المذاهب العامية

انحصر وجود المذاهب العامية بالري في مذهبين، وهما: المذهب الحنفي، والشافعي. وأمّا المذهب المالكي فقد كان امتداده في المغرب الإسلامي بفضل تلامذة مالك بن أنس، ولم يمتدّ إلى المشرق الإسلامي كثيرا، وأمّا عن مذهب أحمد بن حنبل، فهو أقلّ المذاهب الأربعة أتباعا، وآخرها نشأة، ولم تكن له تلك القدرة العلمية الكافية التي تسمح له بالامتداد خارج محيطه بغداد في عصر نشأته، سيّما وأن أحمد بن حنبل لم يكن فقيها، بل كان محدّثا؛ ولهذا أهمله الطبري - المعاصر لثقة الإسلام الكليني - في كتابه الشهير اختلاف الفقهاء. الأمر الذي يفسّر لنا عدم امتداد

ص: 14

1- الهداية الكبرى للخصيبي: ص 302، الخرائج والجرائح للقطب الراوندي: ج 2 ص 669 ح 12.

2- الفرق بين الفرق لعبدالقاهر البغدادي الإسفراييني: ص 22.

3- الملل والنحل للشهرستاني: ج 1 ص 95 في حديثه عن الجبرية.

فكر أتباعه في عصر الكليني إلى الريّ على الرغم من وقوف السلطة العبّاسية إلى جانب الحنابلة بكلّ قوة.

ومهما يكن فإنّ أغلب أهل الري كانوا من الحنفية والشافعية، وأكثرهم من الأحناف، كما صرّح به الحموي (1). ثم انحسر الوجود العامّي في الري بعد سنة (275 هـ).

ونتيجة لهذا الخليط الواسع في الري، من نواصب وزيدية ومعتزلة وجبرية وأحناف وشافعية، فقد ظهر الكذابون والمتروكون في تلك البلاد. كما كثر المنجّمون في تلك البلاد بصورة واسعة.

7 - المذهب الشيعي

إنّ اتّفاق جميع من كتب في المقالات والفرق على أسبقية التشيع على سائر المذاهب والفرق التي نشأت في الإسلام، لهو دليل كافٍ على صدق ما تدعيه الشيعة من عراقة مذهبها، وكونه المعبر الواقعي عن مضمون رسالة الإسلام، ومن هنا حمل التشيع عناصر البقاء وأسباب الخلود على رغم العواصف العاتية التي وقفت حائلاً بوجه امتداده.

وهكذا كان للضغط السياسي المتواصل على الشيعة دوراً في امتداد التشيع خارج رقعة الجغرافية، بحيث استطاع في الشرق أن يمتدّد مدناً وبيني دولة في الطالقان، وأن يؤسس في الغرب الإسلامي دولة كبرى لا زال أزهر مصر يشهد على فضلها وآثارها.

وبعد هذه المقدّمة الخاطفة لنرى كيف استطاع التشيع أن يشقّ طريقه إلى الري بعد أن عرفنا نصبها وعداوتها لأهل البيت عليهم السلام، فضلاً عمّا كان فيها من اتّجاهات مذهبية وطوائف مختلفة، مضافاً لموقف السلطة المساند لهذا الاتّجاه أو ذاك ما خلا

ص: 15

كانت الصفة الغالبة على أهل الري قبل عصر الكليني هي الأموية السفينانية الناصبة، مع نقشي الآراء المتطرّفة والأفكار المنحرفة، والفرق الكثيرة التي لا تدين بمذهب آل محمّد صلى الله عليه وآله . لكن لم يعدم الوجود الشيعي في الري، وإنّما كان هناك بعض الشيعة من الرازيين الذين اعتنقوا التشيع تأثراً بمبادئه، وساعدهم على ذلك وجود بعض الموالي الشيعة من الفرس في الكوفة في زمان أمير المؤمنين عليه السلام ، مضافاً لمن سكن الري من شيعة العراق، ومن استوطنها من أبناء وأحفاد أهل البيت عليهم السلام الذين جاؤوها هرباً من تعسف السلطات. ويظهر من خلال بعض النصوص أنّ الشيعة فيها كانوا في تقيّة تامّة، حتّى بلغ الأمر أنّ السيد الجليل عبدالعظيم الحسيني الذي سكن الري وكان من أجلاء أصحاب الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام ، لم يعرفه أحد من شيعة الري إلى حين وفاته، حيث وجدوا في جيبه - وهو على المغتسل - رقعة يذكر فيها اسمه ونسبه!

المبحث الثاني: بغداد سياسياً وفكرياً في عصر الكليني

المطلب الأول: الحياة السياسية ببغداد

إشارة

امتاز العصر العبّاسي الأوّل (132 - 232 هـ) بسيطرة العبّاسيين على زمام الأمور سيطرة محكمة، وإدارة شؤون الدولة بحزم وقوة، بخلاف العصر العبّاسي الثاني الذي ابتدأ بمجيء المتوكّل إلى السلطة وانتهى بدخول البويهيين إلى بغداد سنة (344 هـ) حيث تدهورت فيه الأوضاع السياسية كثيراً لاسيّما في الفترة الأخيرة منه، وهي التي عاشها الكليني ببغداد، فلا بدّ من إعطاء صورة واضحة للمؤثرات السياسية والفكرية التي أسهمت في تكوين رؤية الكليني للمجتمع الجديد وتساؤلاته التي حاول الإجابة عليها في كتابه الكافي، فنقول:

يرجع تدهور الحياة السياسية ببغداد في عصر الكليني إلى أسباب كثيرة أدت إلى

سقوط هيبة الدولة من أعين الناس، إليك أهمّها :

أولاً : نظام ولاية العهد

وهو نظام سياسي عقيم، وخلاصته: أن يعهد (الخليفة) بالخلافة لمن يأتي بعده مع أخذ البيعة له من الأمة كرها في حياته، وهو بهذه الصورة يمثل قمة الاستبداد وإلغاء دور الأمة وغمط الحقوق السياسية لجميع أفرادها .

ومما زاد الطين بلة إعطاء ولاية العهد لثلاثة، وهو ما فعله المتوكل الذي قسّم الدولة على ثلاثة من أولاده، وهم: المنتصر، والمعتز، والمؤيد⁽¹⁾، ممّا فسح - بهذا - المجال أمامهم للتنافس ومحاولة كلّ واحد عزل الآخر من خلال جمع الأعوان والأنصار، بحيث أدى ذلك في بعض الأحيان إلى معارك طاحنة كما حصل بين الأمين والمأمون.

وانتهى هذا النظام بعد قتل المتوكل، إلاّ أنّ البديل كان أشدّ عقماً؛ إذ صار أمر تعيين (الخليفة) منوطاً بيد الأتراك، مع التزامهم بعدم خروج السلطة عن سلالة العباسيين .

ثانياً : عبث الخلفاء العباسيين ولهوهم وسوء سيرتهم

مما أدى إلى تفاقم الأوضاع في هذا العصر، انشغال الخلفاء العباسيين بالعبث واللهو، إلى حدّ الاستهتار بارتكاب المحرّمات علناً بلا حريجة من دين أو واعز من ضمير.

وقد عُرف عبثهم ومجونهم منذ عصرهم الأوّل، فالمنصور العباسي (136 - 158 هـ) مثلاً كان في معاقرة الخمر يحتجب عن ندمائه؛ صونا لمركزه، في حين أعلن ولده المهدي (158 - 169 هـ) ذلك، وأبى الاحتجاب عن الندماء.

وقد بلغ الأمر في العصر العباسي الأوّل أن ظهر من البيت الحاكم نفسه رجال ونساء عرفوا بالخلاعة والمجون والطرب والغناء. حتّى إذا ما أشرف عصرهم الأوّل على نهايته بالوائق تفشى الغناء والطرب والمجون بين أرباب الدولة.

ص: 17

1- . تاريخ اليعقوبي : ج 2 ص 487، تاريخ الطبري : ج 9 ص 176، في حوادث سنة 235 هـ .

ثالثاً : مجيء الصبيان إلى الحكم

من آفات هذا العصر التي أدت إلى انتكاسات سياسية خطيرة، مجيء الصبيان إلى السلطة، حتى صاروا ألعوبة بيد النساء والأتراك والوزراء والجنود وغيرهم من رجال الدولة، نظير المقتدر بالله (295 - 320 هـ) الذي كان عمره يوم ولي الخلافة ثلاث عشرة سنة (1)؛ ولهذا استصعبه الوزير العباس بن الحسن، حتى صار ألعوبة بيده. وكان صبيّاً سفيهاً، فزق خزينة الدولة على حظاياها وأصحابه حتى أنفدها (2).

رابعاً : تدخل النساء والخدم والجواري في السلطة

يرجع تاريخ تدخل النساء في شؤون الدولة العباسية إلى عصرها الأول، وتحديدًا إلى زمان الخيزران زوجة المهدي العباسي التي تدخلت في شؤون دولته، واستولت على زمام الأمور في عهد ابنه الهادي (169 - 170 هـ) (3)، وكذلك في هذا العصر حيث تدخلت قبيصة أم المعتز في شؤون الدولة (4).

واستفحل أمر النساء والخدم في عهد المقتدر، قال ابن الطقطقي:

كانت دولته تدور أمورها على تدبير النساء والخدم، وهو مشغول بلدته، فخربت

الدينا في أيامه، وختل بيوت الأموال (5).

وذكر مسكويه ما كان لقهرمانات البلاط العباسي من دور كبير في رسم سياسة الدولة (6).

خامساً : تدخل الأتراك في سياسة الدولة وتحكمهم في مصير العباسيين

من الأمور البارزة في تاريخ هذا العصر، ظهور العنصر التركي وسيطرته على مقاليد

ص: 18

1- . تاريخ الطبري : ج 10 ص 129.

2- . البداية والنهاية : ج 11 ص 119.

3- . تاريخ الطبري : ج 6 ص 421 - 422، فتوح البلدان : ج 2 ص 336.

4- . تاريخ الطبري : ج 7 ص 524 و 525 و 526 و 529 و 539 و 540.

5- . الفخري في الآداب السلطانية لابن الطقطقي : ص 262.

6- . تجارب الأمم لمسكويه : ج 1 ص 44.

الأمر، الأمر الذي يعبر لنا عن ضعف السلطة المركزية وتدهورها؛ لانشغالهم بلهوهم ومجونهم، مما تسبب في سيطرة الأتراك على الدولة وتدخلهم المباشر في رسم سياستها، ويرجع تاريخ تدخلهم في ذلك إلى عهد المعتصم (218 - 227 هـ)؛ لأنه أول من جلبهم إلى الديوان، ثم صار جلّ اعتماده عليهم في توطيد حكمه، فانخرطوا في صفوف الجيش، وترقّوا إلى الرتب والمناصب العالية، فقويت شوكتهم إلى أن تفرّدوا بالأمر، غير تاركين لسادتهم الخلفاء سوى سلطة اسمية، وأصبح الخليفة كالأسير بيد حرسه.

وعانى بنو العباس من العنصر التركي وبال ماجنته أيديهم، وذاقوا منهم الأمرين، حتّى صار أمر البلاد بأيديهم يقتلون ويعزلون وينصبون من شاؤوا.

وفي عهد المستعين بالله، غلب أوتامش ابن أخت بغا الكبير على التدبير والأمر والنهي⁽¹⁾، وكان المستعين ألعوبة بيد وصيف وبغا الكبير، ثمّ خلعه وبايعوا المعتزّ، ثمّ بدا لهم قتل المستعين فذبحوه كما تذبّح الشاة، وحملوا رأسه إلى المعتزّ⁽²⁾. وكذا المعتزّ فقد غلب على أمره، وتفرّد بالتدبير صالح بن وصيف⁽³⁾.

وأما المهدي (255 - 256 هـ) فقد خلعه الأتراك، وهجموا على عسكره فأسروه وقتلوه. وأما المقتدر فقد بايعه الأتراك وعزلوه، ثمّ أعادوه أكثر من مرّة.

وأما القاهر بالله (320 - 322 هـ) فسرعان ما خلعه من السلطة، وسمّلوا عينيه بمسمار محمي حتّى سالتا على خديّه. وكذا الراضي (322 - 329 هـ) ومن جاء بعده كالمتمّقي (329 - 333 هـ)، والمستكفي (333 - 334 هـ) الذي دخل البويهيون في زمانه إلى بغداد، حيث سملت أعينهم جميعاً.

ص: 19

1- . التنبيه والإشراف : ص 315.

2- . تاريخ الطبري : ج 9 ص 348 و363 و389 - 390، تاريخ يعقوبي : ج 2 ص 499.

3- . التنبيه والإشراف : ص 316.

مرّت الوزارة في ظلّ الدولة العبّاسية في هذا العصر بتجارب قاسية، وثبت فشلها في عصر الكليني ببغداد، إذ أخفق الوزراء في أعمالهم، ولم يحسنوا القيام بأعباء وزاراتهم، وكان همّهم الاستحواذ على أكبر قدر من الأموال، غير أبهين بشؤون الدولة وأمن الناس، بل كانوا إلبا مع الأتراك في معظم ما حصل من عزل وتنصيب! ويكفي مثلاً على ما وصلت إليه الوزارة في زمان ثقة الإسلام ببغداد ما ذكره الصابي بشأن وزراء المقتدر كأبي الحسن بن الفرات الذي ولي الوزارة ثلاث دفعات، وكان يُعزل بعد كلّ مرّة ويُهان ويحبس ويؤتى بوزير جديد، ثمّ يعزل الوزير الجديد ويُهان ويحبس، ويعاد ابن الفرات للوزارة، وهكذا حتّى قُتل بعد عزله للمرّة الثالثة وقطعوا رأسه ورأس ولده المحسن(1).

سابعاً : الثورات الملتزمة والحركات المتطرفة التي أضعفت السلطة

بما أنّ الحديث عن هذه الثورات والتي أحاطت بالدولة من كلّ مكان يخرجنا عن أصل الموضوع، نشير إلى أهمّها كالاتي:

1 - الثورات العلوية: وهي كثيرة، لا سيّما في مطلع ذلك العصر التي امتدّت من الطالقان شرقاً، في حدود سنة (250 هـ)، وإلى الدولة الفاطمية غرباً في سنة (296 هـ)(2).

2 - حركة الزنج: التي فتّت عضد الدولة العبّاسية كثيراً وراح ضحيتها ألوف الناس(3).

3 - حركة القرامطة: وهي من أعنف الحركات وأكثرها خطورة لا على الحكومة العبّاسية فحسب، بل على الإسلام ومثله العليا أيضاً، ولهذا تجرّد ثقة الإسلام

ص: 20

1- . تحفة الأُمراء في تاريخ الوزراء للصّابي: ص 22 و26 و27 و29 و30 و51.

2- . تاريخ الخلفاء: ص 304.

3- . راجع نشأة تلك الحركة ونهايتها في تاريخ الطبري: ج 9 ص 470 - 488 و520 - 529 و534 - 544 و589 - 599 و628 - 630 و654 - 661 .

الكليني رحمه الله للردّ على هذه الحركة(1).

4 - ظهور الخوارج المارقة في الموصل(2).

ثامناً : انفصال الأقاليم واستقلال الأطراف

بسبب ضعف السلطة المركزية ببغداد وتدهورها شهدت الدولة الإسلامية في عصر الكليني انفصلاً واسعاً لبعض الأقاليم، واستقلالاً كلياً لجملة من الأطراف، كما هو حال الدولة الأموية في الأندلس والفاطمية في شمال أفريقيا وغيرها.

وصفوة القول: إنّ العصر العباسي الثاني الذي عاش الكليني أواخره ببغداد، كان عصراً مليئاً بالمشاكل السياسية للأسباب المذكورة، وكان من نتائج ذلك أن عم الفساد، وانتشرت الرشوة، وضاعت الأموال، وابتعد الناس عن الإسلام، لا سيّما (خلفاء المسلمين) وقادتهم ووزرائهم، وهذا ما دفع حماة الشريعة إلى ذكر فضائحهم وعتوّهم كلّما سنحت لهم الفرصة، كما فعل الكليني رحمه الله الذي بيّن في كتاب القضاء من الكافي تهافت أصول نظريّات الحكم الدخيلة على الفكر الإسلامي، فضلاً عمّا بيّنه في كتاب الحجّة وغيره من كتب الكافي من انحراف القائمين على تلك النظريات الفاسدة بأقوى دليل، وأمتن حجّة، وأصدق برهان.

المطلب الثاني: الحياة الثقافية والفكرية ببغداد

أولاً: مركزية بغداد وشهرتها العلمية

استمرّت الحياة الثقافية والفكرية في عصر الكليني ببغداد بسرعة حركتها أكثر بكثير ممّا كانت عليه في العصر العباسي الأول، وقد ساعد على ذلك ما امتازت به بغداد على غيرها من الحواضر العلمية، بتوفّر عوامل النهضة الثقافية والفكرية فيها أكثر من غيرها بكثير؛ فهي عاصمة لأكبر دولة في عصر الكليني، وتمثّل دار الخلافة وبيت

ص: 21

1- . راجع نشأة تلك الحركة ونهايتها في: التنبيه والإشراف : ص 322 - 325 في زمان المكتفي.

2- . البداية والنهاية : ج 11 ص 84 .

الوزارة والإمارة، ومعسكر الجند، ورتاسة القضاء، وديوان الكتابة، وفيها بيت المال، وإليها يجبي الخراج. وأما موقعها الجغرافي فليس له نظير، فأهم الأقاليم الإسلامية يومذاك أربعة: بلاد فارس، والحجاز، ومصر، والشام، وهي أشبه ما تكون بنقاط متناسبة البعد وموزعة على محيط دائرة إسلامية مركزها بغداد.

كما ضمت قبري الإمامين موسى بن جعفر، ومحمد بن علي الجواد عليهما السلام، ومن هنا فهي مهبط روحي للشيعة، وعامل جذب للعلماء من كل مذهب، فلا تكاد تجد فقيها أو مفسراً أو محدثاً أو أدبياً من سائر المسلمين إلا وقد شدّ ركابه إليها.

ثانياً: أوجه النشاط الثقافي والفكري والمذهبي ببغداد

الملاحظ في ذلك العصر هو اجتماع جميع المذاهب الإسلامية ببغداد، من الشيعة الإمامية، والزيدية، والواقفة، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والظاهرية، والطبرية، والمعتزلة، مع بروز عدد كبير من فقهاء كل مذهب، حتى تألق الفقه الإسلامي تألقاً كبيراً في هذا العصر، وممن برز في هذا العصر جملة من أعلام وفقهاء سائر المذاهب الإسلامية .

فمن المالكية: إسماعيل بن إسحاق القاضي، وأبو الفرج عمر بن محمد المالكي .

ومن الأحناف: عبد الحميد بن عبدالعزيز، وأحمد بن محمد بن سلمة.

ومن الشافعية: محمد بن عبدالله الصيرفي، ومحمد بن أحمد بن إبراهيم الشافعي.

ومن الحنابلة الحشوية والمجسمة: ابن الحربي، وعبدالله بن أحمد بن حنبل.

ومن الظاهرية: محمد بن علي بن داود، وابن المغلس أبو الحسن عبدالله بن أحمد.

ومن الطبرية: مؤسس المذهب الطبري محمد بن جرير المفسر.

ومن الشيعة الزيدية: عبدالعزيز بن إسحاق، أبو القاسم الزيدي المعروف بابن البقال.

ومن الواقعة: محمّد بن الحسن بن شَمّون، أبو جعفر البغدادي.

ومن المعتزلة: الجبائي المعتزلي، وكان رأسا في الاعتزال.

وأما الحديث عن فقهاء وعلماء الشيعة الإمامية ببغداد فسيأتي في مكان لاحق.

كما ازدهرت علوم اللغة العربية، وبرز عدد كبير من النحاة، والأدباء، والكتّاب، والشعراء من البغداديين أو الذين وصلوا إليها وأملوا علومهم على تلامذتها، من أمثال المبرد، وثعلب، والزرّاج، وابن السّراج. ومن الشعراء: البحتري، وابن الرومي وغيرهما. كما شهد النشر نقلة جديدة في تاريخه في هذا العصر ببغداد، وهو ما يعرف بالنشر الفني .

ومن خصائص هذا العصر التطوّر الكبير الذي شهدته الخطّ العربي، حيث استُبدِل الخطّ الكوفي المعقّد بخطّ النسخ الرشيق السهل. ممّا ساعد على سرعة الكتابة والاستنساخ. كما نشط المؤلفون في هذا العصر في علوم الشريعة الإسلامية وغيرها كالتفسير، والتاريخ، والجغرافية، والطبّ، والهندسة، والرياضيات، والفلك، والفلسفة.

ومن معالم النشاط الثقافي في هذا العصر ببغداد الاندفاع نحو ترجمة الكتب النفيسة من السريانية، واليونانية، والفارسية إلى اللغة العربية.

ونتيجة منطقية لهذه الحركة الواسعة من التأليف والترجمة طفحت حوانيت الورّاقين بالكتب، وما أكثر الورّاقين ببغداد في ذلك العصر. وبلغ شغف العلماء بالكتب في عصر الكليني درجة تفوق الوصف، بحيث أنّ قسما منها كان يُكتب بماء الذهب، وكانت مكتبة سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة البويهبي التي أنشأها بالكرخ من بغداد سنة (381 هـ) تضمّ الآلاف من تلك الكتب القيّمة. ولكن الطائفية البغيضة جنت على حضارة الأمة، فأحرقت بهمجيتها تراثها العتيّد.

هناك الكثير من الأمور الغامضة في الحياة الشخصية لعباقرة الشيعة، لم تزل طرق البحث موصدة أمام اكتشافها؛ لعدم وجود ما يدل على تفاصيل تلك الحياة، خصوصاً بعد حرق مكتبات الشيعة في القرن الخامس الهجري. ولا يفيدنا علم الرجال إلا شذرات من هنا وهناك. وأمّا علم التراجم، فعلى الرغم من تأخر نشأته، وضياع أصوله الأولى، لا زال إلى اليوم يفتقر إلى الأسس الموضوعية التي لا بدّ من مراعاتها، ولا يكفي وصول بعض مؤلفاتهم أو كّلها لإزالة ذلك الغموض؛ لاختصاص كلّ كتاب بموضوعه؛ فكتب الحديث مثلاً لا تدلنا على أصل مؤلفيها، ولا توقفنا على عمود نسبهم ولا تاريخ ولاداتهم أو نشأتهم، وهكذا في أمور كثيرة أخرى تتصل بهويّتهم، وإن أفادت كثيراً في معرفة ثقافتهم وفكرهم وتوجههم. وانطلاقاً من هذه الحقائق المرّة سنحاول دراسة الهوية الشخصية للكليني بتوظيف كلّ ما من شأنه أن يصوّر لنا جانباً من تلك الهوية، لنأتي بعد ذلك على دراسة شخصيته العلمية وبيان ركائزها الأساسية، كالاتي:

أولاً: اسمه

هو محمّد بن يعقوب بن إسحاق، بلا- خلاص بين سائر مترجميه، إلا من شدّ منهم من علماء العامّة، كالوارد في الكامل في التاريخ في حوادث سنة (328 هـ) حيث قال:

وفيها تُوفّي محمّد بن يعقوب، وقُتل محمّد بن علي أبو جعفر الكليني، وهو من أئمة الإمامية، وعلمائهم (1).

ولعلّ من الطريف أنّي لم أجد من اسمه (محمّد بن علي بن إسحاق، أبو جعفر

ص: 24

الكليني) في جميع كتب الرجال لدى الفريقين، لا- في عصر الكليني، ولا- في غيره. ومنه يتبين غلط ابن عساكر وابن الأثير، وفي المثل: «أهل مكة أعرف بشعابها».

ثانياً : كنيته

يكنى الكليني رحمه الله بأبي جعفر، بالاتفاق، ولعلّ من المناسب أن نشير هنا إلى أنّ مؤلفي أهمّ كتب الحديث عند الإمامية وهم المحمّدون الثلاثة، كلّهم يُكنى بأبي جعفر.

ثالثاً : ألقابه

إشارة

عُرف قدس سره بألقاب كثيرة يمكن تصنيفها - بحسب ما دلّت عليه - إلى صنفين، هما:

الصنف الأوّل : الألقاب المكانية

إشارة

وهي أربعة ألقاب، دلّ الأوّل والثاني منها على المكان الذي ولد فيه ونشأ وتربّى وأخذ العلم في ربوعه، بينما دلّ الثالث والرابع على المكان الذي استقرّ فيه إلى أن وافاه الأجل:

1 - الكليني

هو نسبة إلى «كَلَيْن»، قرية من قرى الريّ. وهذا اللقب من أشهر ألقابه المكانية قاطبة، ومن شهرته أنّه غلب على اسمه، ولا ينصرف إلى أحد - عند الإطلاق - إلاّ إليه، على الرغم ممّن تلقّبوا به قبله أو بعده.

جدير بالذكر أنّ قرية كلين اختلف العلماء في ضبطها كثيراً، كما اختلفوا في تحديد موقعها الجغرافي أيضاً، الأمر الذي لا بدّ من تناوله فنقول:

تقع قرية كَلَيْن جنوب مدينة الريّ التابعة ل طهران، وهي تابعة - حسب التقسيم الإداري حالياً - إلى مدينة حسن آباد الواقعة على طريق (طهران - قم) على يسار القادم من طهران، ويبعد مدخلها عن طهران بمسافة (35) كيلومتراً، وعن قم (91) كيلومتراً. ومن مدخل المدينة إلى رأس هذا الشارع مسافة (4) كيلومترات.

2 - الرازي

هو نسبة إلى الرّي، المعروفة حالياً باسم (شهر ري) أي مدينة الري، وهي من الأحياء الكبيرة في جنوب العاصمة طهران، وحرف (الزاي) من زيادات النسب.

وسبب تلقيب الكليني رحمه الله بالرازي إنّما هو على أساس تبعية قرية كلين لمدينة الري، مع أنّ الكليني قد سمع الحديث من مشايخ الري، وروى عنهم كثيراً جداً في الكافي، ممّا يشير إلى انتقاله إلى الري في بداية حياته العلمية، وبقائه فيها إلى أن بلغ ذروة شهرته، حتّى قال النجاشي في ترجمته: «شيخ أصحابنا في وقته بالري، ووجههم»⁽¹⁾.

3 - البغدادي

وهو نسبة إلى بغداد عاصمة الدولة العبّاسية، وهذا اللقب والذي يليه هما من ألقابه المكانية المعبّرة عن تحوّله من الري إلى بغداد، حيث بقي فيها زهاء عشرين عاماً إلى أن وافاه أجله المحتوم.

4 - السلسلي

عرف الكليني رحمه الله بلقب (السلسلي) نسبة إلى درب السلسلة ببغداد، حيث نزل في هذا الدرب واتّخذ له مسكناً هناك، ويقع هذا الدرب في منطقة باب الكوفة؛ أحد أبواب بغداد الأربعة، وتقع في الجانب الشرقي من بغداد في محلّة الكرخ.

الصف الثاني : الألقاب العلميّة

إشارة

هي الألقاب التي عبّرت عن شخصيّة الكليني العلميّة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين، هما:

ص: 26

القسم الأول : الألقاب العلمية التي أطلقها عليه علماء العامة

وُصِفَ الكليني على لسان الكثير من علماء العامة بأوصاف علمية لا تقلّ عمّا وصفه به علماء الإمامية، ومن تلك الألقاب الكثيرة لقب (المجدّد) يعني: مجدّد المذهب الإمامي على رأس المئة الثالثة.

القسم الثاني : الألقاب العلمية التي أطلقها عليه علماء الإمامية

لَمَّا كان الكليني رحمه الله «.. في العلم، والفقه، والحديث، والثقة، والورع، وجلالة الشان، وعظم القدر، وعلو المنزلة، وسمو الرتبة، أشهر من أن يحيط به قلم، ويستوفيه رقم»⁽¹⁾ فلا-غرو في أن يوصف بما يليق بشأنه، ولكثرة تداول بعض تلك الأوصاف صارت علما له مثل: (رئيس المحدثين)، إلا أنّ شهرة الشيخ الصدوق بهذا اللقب جعلته ينصرف إليه عند الإطلاق، خصوصا مع قلّة استعماله بحق الكليني في الكتابات المعاصرة، وغلبة لقب (تقّة الإسلام) الذي صار علما للكليني رحمه الله دون من سواه.

رابعاً : ولادته

وسنبحثها من جهتين، وهما:

1 - تاريخها: لم يؤرّخ أحد ولادة الشيخ الكليني، ولهذا يتعدّد علينا معرفة مدّة عمره بالضبط . نعم يمكن تلمّس القرائن التي تفيدنا - على نحو التقريب - في تقدير عمره، ومن تلك القرائن:

أ - إنّه وُصِفَ من المجدّدين على رأس المئة الثالثة، والمجدّد لا يكون مجدّداً دون سنّ الأربعين عادةً، وهذه القرينة تعني أنّ ولادته كانت في حدود سنة (260 هـ).

ب - إنّه حدّث في الكافي عن بعض المشايخ الذين ماتوا قبل سنة (300 هـ)،

ص: 27

1- . تنقيح المقال للعلامة المامقاني : ج 3 ص 202 .

كالصفار (ت 290 هـ)، والهاشمي (ت 291 هـ)، والأشعري الذي مات قبل الصفار، وسهل بن زياد الذي مات قبل الأشعري(1)، وهذه القرينة تساعد التقريب المذكور.

ج - إنه كان ألمع شخصية إمامية في بلاد الري قبل رحلته إلى بغداد، كما يدلّ عليه قول النجاشي، مع كثرة علماء الشيعة بالري في عصر الكليني، وإذا علمنا أنه غادر الري إلى العراق قبل سنة (310 هـ)، أمكن تقدير عمره يوم مغادرته بنحو خمسين عاما أو أقلّ منه بقليل، وهو العمر الذي يؤهّله لزعامة الإمامية في بلاد الري.

د - إنّ غرض الكليني من تأليف الكافي هو أن يكون مرجعا للشيعة في معرفة أصول العقيدة وفروعها وآدابها، بناءً على طلب قُدّم له في هذا الخصوص، كما هو ظاهر من خطبة الكافي، ومثل هذا الطلب لا يوجّه إلا لمن صدّ لبّ عوده في العلم، وعرفت كفاءته، وصار قطبا يعتمد عليه في مثل هذا الأمر الخطير. وعليه، فإن قلنا بأنّ سنة (290 هـ) هي بداية الشروع في تأليف الكافي بناءً على وفاة بعض مشايخه حدود هذا التاريخ، فلا أقلّ من أن يكون عمره وقت التأليف ثلاثين عاما إن لم يكن أكثر من ذلك، وهذا يؤيّد التقدير المذكور.

2 - مكانها: الظاهر أنّ مكان ولادة الشيخ الكليني رحمه الله هو قرية كُلين، وهناك جملة من القرائن القوية الدالّة على ذلك، هي:

أ . النسبة إلى كلين، بلحاظ أنّ الرحلة لا تكون إلى القرى عادةً، بل غالبا ما تكون من القرى إلى حواضر العلم والدين المشهورة، وعليه فنسبته إلى تلك القرية يشير إلى ولادته فيها، ونشأته الأولى بين ربوعها .

ب . إنّ قبر والده الشيخ يعقوب لا زال قائما إلى اليوم في قرية كلين.

ج . أخو الشيخ الكليني منسوب إلى كلين، وهو من مشايخ ثقة الإسلام الكليني.

د . أمّ الشيخ الكليني وأخوها وأبوها وعمّها وجدّها من أهل تلك القرية، كما

ص: 28

1- المشهور أنّ الكليني لا يروي عن الأشعري وسهل بن زياد إلا بالواسطة، وسيأتي إثبات العكس .

سيأتي في بيان نشأته وأسرته.

هـ - مشايخه الأوائل الذين تلقى العلم عنهم كانوا من كلين.

وكلّ هذا ينفي القول بولادته في مكان آخر، ومنه يتبيّن خطأ الأستاذ عبدالواحد الأنصاري بقوله: «ولد الكليني ببغداد»⁽¹⁾ ولعلّه اشتبه بوفاته في بغداد.

خامساً : نشأته وتربيته، وعقبه، وأصله

نشأ في قرية كُليْن الصغيرة وانتسب إليها، فكان أشهر أعلامها في تاريخها القديم والمعاصر. وعاش طفولته في بيت جليل أباً وأماً وإخوة وأخوالاً، وتلقّى علومه الأولى من رجالات العلم والدين من أهل تلك القرية، لا سيّما من أسرته.

ويبدو أنّ لتلك القرية ثقلاً علمياً معروفاً في ذلك الحين؛ إذ خرّجت عدداً من الأعلام لا زال ذكرهم يتردّد في كتب الحديث والرجال، كإبراهيم بن عثمان الكليني، وأبي رجاء الكليني، وغيرهما.

وإذا ما وقفنا على من برز من أسرة الكليني وأخواله، علمنا أنّه لم يفتح عينيه على محيط مغمور ثقافياً، وإنّما توفّرت له في محيطه وأسرته الأسباب الكافية لأن تكون له نشأة صالحة أهّلته في أوان شبابه لأن يتفوّق على أقرانه. فأبوه الشيخ يعقوب بن إسحاق الكليني رحمه الله من رجالات تلك القرية المشار لهم بالبنان⁽²⁾. وأمّا أمّه فهي امرأة جلييلة فاضلة؛ حيث تلقّت تربية حسنة، وعاشت حياتها قبل زواجها في بيت من البيوتات المعروفة في تلك القرية، وهو البيت المشهور ببيت علان.

وبمناسبة الحديث عن الأسرة التي احتضنت ثقة الإسلام، نوّد التذكير بأمرين:

أحدهما: سؤالنا القديم الذي مضى على طرحه زهاء عشرين عاماً: «هل للكليني ولد؟» ولم يزل إلى الآن بلا جواب محكم، حيث لم أجد - رغم التتبع الطويل

ص: 29

1- . أثر الشيعة الجعفرية في تطوير الحركة الفكرية ببغداد لعبدالواحد الأنصاري : ص 63.

2- . روضات الجنّات للخوانساري : ج 6 ص 108، شرح أصول الكافي للمظفر : ج 1 ص 13.

الواسع - ما يشير إلى النفي أو الإثبات بشكل قاطع.

والآخر: في خصوص أصل الكليني، إذ لا دليل على انحداره من أصول فارسية، خصوصاً وأنَّ اسم جدّه الأعلى ليس من أسماء الفرس، فاسم جدّ البخاري صاحب الصحيح مثلاً هو بردزبه، وهو من أسماء المجوسية، ولا يكفي الانتساب إلى كلين والولادة فيها على تثبيت الأصل الفارسي. كما لا دليل على انحدار ثقة الإسلام من أصول عربية أيضاً، وربما قد يُستفاد من الكافي نفسه ما يشير عن بعد إلى عدم فارسيّته، فقد روى بسنده عن محمّد بن الفيض، عن الإمام الصادق عليه السلام بأنَّ «النجس من ريحان الأعاجم»، ثم قال معقّباً: «وأخبرني بعض أصحابنا أنّ الأعاجم كانت تشمّه إن صاموا، وقالوا: إنّه يمسك الجوع»⁽¹⁾، حيث إنّه لو كان من الأعاجم أصلاً لما احتاج إلى الرواية بنسبة شمّ الريحان إليهم، بل يؤكّده بنفسه؛ لعدم خفاء ذلك على من انحدر منهم، ولكنّه دليل ضعيف.

سادساً : وفاته، تاريخها ومكانها

1 - تاريخ الوفاة

اختلف العلماء في ضبط تاريخ وفاته على قولين، هما:

الأول : تحديد تاريخ الوفاة بسنة (328 هـ)، قال الشيخ الطوسي في الفهرست:

توفي محمّد بن يعقوب سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة ببغداد، ودُفن بباب الكوفة في مقبرتها⁽²⁾.

وتابعه على ذلك السيّد ابن طاووس⁽³⁾، واختاره من العائمة ابن ماكولا⁽⁴⁾، وابن عساكر الدمشقي⁽⁵⁾، وغيرهما .

ص: 30

1- . فروع الكافي : ج 4 ص 112 ح 2 باب الطيب والريحان من كتاب الصيام.

2- . فهرست الطوسي : ص 211 الرقم 17 602.

3- . كشف المحجّة لثمرة المهجّة: ص 159.

4- . إكمال الإكمال : ج 7 ص 186.

5- . تاريخ دمشق : ج 56 ص 298 الرقم 7126.

الثاني : تحديد تاريخ الوفاة بسنة (329 هـ)، وهو القول الثاني للشيخ الطوسي، قال في الرجال:

مات سنة تسع وعشرين وثلاثمئة في شعبان ببغداد، ودفن بباب الكوفة(1).

واختاره النجاشي، قال:

ومات أبو جعفر الكليني رحمه الله ببغداد، سنة تسع وعشرين وثلاثمئة سنة تناثر النجوم، وصلى عليه محمد بن جعفر الحسني أبو قيراط(2).

وذهب إلى هذا القول من العامة أبو الفداء(3)، وإسماعيل باشا البغدادي(4).

وهذا القول هو الراجح ؛ لجملة من الأمور، هي:

أ . إنَّ أسبق مصادر القول الأول الذي حدّد وفاة الكليني رحمه الله بسنة (328 هـ) هو فهرست الشيخ الطوسي، ولا يبعد أن يكون هو المصدر الأساس لبقية الكتب التي حدّدت الوفاة بتلك السنة سواءً كانت شيعية، أو غيرها.

ب . المشهور هو أنّ الشيخ الطوسي ألف كتاب الفهرست قبل كتاب الرجال، وهذا يعني أنّ قوله في الرجال الموافق لقول النجاشي بمثابة الرجوع عن قوله السابق.

ج . توفّر القرينة الدالة على صحّة سنة (329 هـ)، وهي ذكر شهر الوفاة، وهو شهر شعبان كما مرّ في كلام الشيخ الطوسي في رجاله، في حين تفتقر سنة (328 هـ) إلى مثل هذا التحديد.

جدير بالذكر إنّ شهر شعبان من سنة (329 هـ) يصادف شهر مايس من سنة 941 م، وشهر أربيهشت من سنة 322 هـ . ش .

2 - مكان الوفاة

اتّفق الكلّ على أنّ وفاته كانت ببغداد، ولم أجد المخالف في هذا إلاّ ما كان من

ص: 31

1- . رجال الطوسي: ص 439 الرقم 6277 27 باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

2- . رجال النجاشي: ص 377 - 378 الرقم 1026.

3- . تاريخ أبي الفداء المعروف بالمختصر في أخبار البشر: ج 1 ص 419.

4- . هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين: ج 6 ص 35.

أحمد أمين المصري (ت 1373 هـ) الذي زعم أنّ وفاة الكليني بالكوفة(1). والمعروف عن أحمد أمين أنّه لم يطلع على كتب الشيعة في خصوص معرفة عقائدهم وأعلامهم.

وخرجت جموع الشيعة ببغداد في ذلك اليوم الحزين لتلقي نظرة الوداع الأخيرة على جثمان عالمها وفقهها ومحدّثها الشيخ الكليني رحمه الله، واحتشدت بخشوع ليومها

في الصلاة نقيب الطالبين ببغداد السيّد محمّد بن جعفر الحسيني المعروف بأبي قيراط، ثمّ نقلته بعد ذلك إلى مثواه الأخير.

جدير بالذكر، أنّه قد شهدت بغداد وغيرها في سنة (329 هـ) وفيات عدد من أقطاب الإمامية، كالشيخ الصدوق الأوّل، والسفير الرابع الشيخ علي بن محمّد السّمري، كما مات فيها عدد جمّ من علماء الطوائف والمذاهب الأخرى من فقهاء ومتكلّمين ومحدّثين، حتّى سمّيت تلك السنة بسنة موت العلماء، وحصل في تلك السنة من الأحداث ما لم يعهد مثله، كتناثر النجوم فيما قاله النجاشي، مع مطر عظيم، ورعد هائل، وبرق شديد فيما قاله الخطيب البغدادي(2)، ممّا يدلّ على شؤم تلك السنة.

3 - قبره

يُعلم ممّا تقدّم أنّ مكان قبر الكليني في الجانب الغربي من بغداد؛ لتصريح الشيخ الطوسي وغيره بأنّه دُفن ببغداد في مقبرة باب الكوفة، قرب صرّاة الطائي، وقد رأى الشيخ أحمد بن عبدالواحد المعروف بابن عبدون قبر الشيخ الكليني في صرّاة الطائي وعليه لوح مكتوب فيه اسمه واسم أبيه.

وصرّاة الطائي اسم لنهرين ببغداد وكلاهما في الجانب الغربي من بغداد؛

ص: 32

1- . ضحى الإسلام لأحمد أمين : ج 3 ص 267.

2- . تاريخ بغداد : ج 1 ص 93 .

أحدهما: يُسمّى الصرّاة العظمى، أو الصرّاة العليا. والآخر: يُسمّى الصرّاة الصغرى، أو الصرّاة السفلى، ومنبعهما من نهر عيسى الأعظم الذي يأخذ ماءه من جنوب بغداد، وتحديدًا من المنطقة المسماة حاليًا بجزيرة بغداد.

ولكنّ القبر المنسوب إلى الشيخ الكليني رحمه الله يقع اليوم في منطقة الرصافة على الضفّة الشرقية لنهر دجلة، وبالضبط في جامع الصفوية سابقًا، والأصفية حاليًا، جنب المدرسة المستنصرية على يمين العابر من الكرخ إلى الرصافة على جسر المأمون الحالي، ولا يفصل هذا الجامع عن نهر دجلة إلا بضعة أمتار، وإلى جانبه قبر آخر في الجامع نفسه.

وقد تعرّض القبر المذكور إلى محاولة هدمه في زمان العثمانيين، وحُفر القبر في زمانهم فوجدوا الشيخ بكفنه وكأنّه دُفِن قبل ساعات، ثمّ شُيّد القبر وبُنيت عليه قبة عالية. وتعرّض للهدم أيضًا في عهد الاحتلال الإنجليزي للعراق، فانفض الشيعة تجاه تلك المحاولة الخسيسة.

الثالث: أسفار الشيخ الكليني

رحلته العلمية في طلب الحديث

بذل الشيخ الكليني رحمه الله جهدًا مميّزًا في تأليف كتاب الكافي وتصنيفه بعد عملية جمع وغرابة واسعة لما روي عن أهل البيت عليهم السلام في أصول الشريعة وأحكامها وآدابها، كما يشهد بذلك تلوّن الثقافة الإسلامية الواسعة المحتشدة في كتاب الكافي (أصولاً، وفروعاً، وروضة)، ومن الواضح أنّه ليس بوسع (كُلّين) تلك القرية الصغيرة تلبية حاجة الكليني لتلك المهمّة الخطيرة، ومن هنا تابع رحلته وعزم على سفر طويل لطلب العلم، خصوصًا وأنّه لا بدّ من الرحلة في ذلك الوقت كما يقول ابن خلدون⁽¹⁾،

ص: 33

ولهذا لم يكتف أحد من علماء الحديث وأقطابه في حدود مدينته.

ولهذا طاف الكليني في الكثير من حواضر العلم والدين في بلاد الإسلام، وسمع الحديث من شيوخ البلدان التي رحل إليها. فبعد أن استوعب ما عند مشايخ كُتِّين من أحاديث أهل البيت عليهم السلام، اتَّجه إلى الريِّ لُقربها من كُتِّين، فاتَّصل بمشايخها الرازيين، وحدث عنهم. ولا يبعد أن تكون الري منطلقه إلى المراكز العلمية المعروفة في بلاد العجم ومن ثمَّ العودة إلى الريِّ؛ إذ التقى بمشايخ من مدنٍ شتى وحدث عنهم؛ فمن مشايخ قم الذين حدث عنهم: أحمد بن إدريس، وسعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري وغيرهما. كما حدث عن بعض مشايخ سمرقند كمحمَّد بن علي الجعفري، ونيسابور كمحمَّد بن إسماعيل النيسابوري، وهمدان، كمحمَّد بن علي بن إبراهيم الهمداني.

وبعد أن طاف الكليني في المراكز العلمية في إيران رحل إلى العراق واتَّخذ من بغداد قاعدة للانطلاق إلى المراكز العلمية الأخرى، إلى أن وافاه أجله المحتوم فيها. فقد حدث بعد ارتحاله من بغداد إلى الكوفة عن كبار مشايخها، كأبي العباس الرزَّاز الكوفي، وحميد بن زياد الكوفي، كما رحل إلى الشام بعد أن وقف على منابع الحديث ومشايخه في العراق، وحدث ببعلبك، كما صرَّح بهذا ابن عساكر الدمشقي في ترجمة ثقة الإسلام(1).

أسباب هجرة الكليني إلى بغداد

لم تكن هجرة الكليني قدس سره من الري إلى بغداد هجرة مجهولة السبب(2)، ولا تأثراً بالمنهج العقلي الذي عُرف به المدرسة البغدادية، كما لم تكن هجرة الكليني إلى بغداد بدوافع سياسية من قبل البويهيين، كما توهمه صاحب كتاب الكليني

ص: 34

1- . تاريخ دمشق : ج 56 ص 298 الرقم 7126 .

2- . مقدِّمة تحقيق كتاب الرسائل العشر للشيخ الطوسي للشيخ واعظ زاده الخراساني : ص 17.

والكافي (1)، بل كانت لاعتبارات علمية محضّة، فبغداد مركز الحضارة، وملتقى علماء المذاهب من شتى الأمصار، ومستوطن السفراء الأربعة رضوان الله تعالى عليهم.

ومن ثمّ فقد غادر الري بعد تجوال طويل في بلاد إيران، فكان عليه الانتقال إلى بغداد؛ لتكون منطلقه إلى مدن العراق والبلاد المجاورة كالشام والحجاز، خصوصاً وأنّ العراق يمثّل مركز الثقل الأعظم لتراث أهل البيت عليهم السلام.

وأما عن ادّعاء التآثر بالمنهج العقلي، والإيحاء بأنّه السبب المباشر في هجرة الكليني إلى بغداد دون قمّ فهو زعم باطل من وجوه عديدة، نشير لها باختصار:

الوجه الأول: إنّّه لو أُجري مسحٌ شامل لأحاديث الكافي وتمّ إرجاعها إلى مشايخ الكليني المباشرين، لوجدت أكثر من ثلثي الكافي يرجع إلى مشايخه القميين دون غيرهم.

الوجه الثاني: المعروف أنّ الكليني يحدّث عن سهل بتوسّط (العدّة) غالباً، وبدونها أحياناً، وإذا عدنا إلى رجال عدّة الكافي عن سهل لا نجد فيهم بغدادياً واحداً، بل كلّهم من بلاد الريّ، وما رواه عنه من غير توسّط العدّة فجميعه عن القميين.

الوجه الثالث: روايات الكافي وإن تناولت الكثير من المباحث العقلية، إلّا أنّها مسندة إلى أهل البيت عليهم السلام، واختيارها لا يكون علامةً فارقةً في التآثر بالمنهج العقلي، ولتأثر مدرسة قمّ وقادتها بتلك الروايات أكثر من الكليني عدّة مرّات .

الوجه الرابع: ما ورد في ديباجة الكافي يشهد على بطلان الزعم المذكور؛ إذ بيّن الكليني أنّه سيتبع المنهج الروائي في تحصيل الأحاديث الشريفة، بل صرّح بعجز العقل عن إدراك جميع الأحكام، وأنّ المُدرّك منها ما هو إلّا أقلّها.

الوجه الخامس: إنّ سهل بن زياد نفسه كان من مشهوري الرواة، ومنهجه روائي بحت، وليست له آراء عقلية في مروياته، حتّى يدعى تأثره بالمنهج العقلي، كما أنّ

ص: 35

مروياته في الكافي لم تنحصر بأصوله التي ردت على الأفكار والاتجاهات السائدة في ذلك العصر، وإنما كان جلّها في الأحكام الشرعية الفرعية التي لا تختلف بين رواد مدرستي قمّ وبغداد.

الرابع: شيوخ الكليني وتلاميذه

المبحث الأول: شيوخه

إشارة

تلمذ الشيخ الكليني رحمه الله على مشاهير الشيعة في شرق البلاد الإسلامية وغربها، وروى الحديث عن أعلام الأمة في الكافي وغيره من كتبه، وهم:

1 - أحمد بن إدريس، أبو علي الأشعري

قال النجاشي:

أحمد بن إدريس بن أحمد أبو علي الأشعري القمي، كان ثقةً، فقيهاً في أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الرواية، له كتاب النوادر...⁽¹⁾.

وهو من مشايخ ابن قولويه، ومحمد بن الحسن بن الوليد، والصدوق الأول، ومن أشهر تلامذته ثقة الإسلام الكليني رحمه الله، فقد اعتمده في روايات كثيرة في الكافي، قد تزيد على خمسمئة رواية، مصرحاً باسمه تارةً، وبكنيته أخرى، وهو من رجال عدّة الكافي الذين روى عنهم الكليني عن الأشعري.

2 - أحمد بن عبدالله البرقي

هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، حفيد أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وروى عنه. وهو من مشايخ ثقة الإسلام الكليني، روى عنه في الكافي في عدّة موارد مصرحاً باسمه⁽²⁾، بل هو من رجال عدّة الكليني الذين يروي

ص: 36

1- . رجال النجاشي : ص 92 الرقم 228.

2- . فروع الكافي : ج 3 ص 445 ح 20 ، وج 4 ص 3 ح 6 وص 317 ح 10 وغيرها.

عنهم عن البرقي ، كما ذكره العلامة الحلبي في الخلاصة.

3 - أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ الهمداني

قال النجاشي:

هذا رجل جليل في أصحاب الحديث، مشهور بالحفظ، وكان كوفيا زيدا جاروديا على ذلك حتى مات، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم، ومدخلته إياهم، وعظم محلّه، وثقته، وأمانته(1).

وقال الشيخ:

وأمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر(2).

ووصفه الذهبي بأنه نادرة الزمان، وقال:

طلب الحديث سنة بضع وستين ومئتين وكتب منه ما لا يحد ولا يوصف عن خلق كثير بالكوفة وبغداد ومكة(3).

ومات سنة (333 هـ)، وله في الكافي عدّة روايات.

4 - أحمد بن محمد العاصمي

علي عليه السلام لأصحابه(4). قال النجاشي:

كان ثقة في الحديث، سالما، خيرا(5).

5 - أحمد بن محمد بن عبدالله

حدّث عنه الكليني، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي حديثا واحدا في فروع الكافي(6).

ص: 37

-
- 1- . رجال النجاشي : ص 94 الرقم 233 .
 - 2- . فهرست الطوسي : ص 73 الرقم 24 86 .
 - 3- . سير أعلام النبلاء للذهبي : ج 15 ص 341 ح 178 .
 - 4- . روضة الكافي : ج 8 ص 15 ح 3 .
 - 5- . رجال النجاشي : ص 93 الرقم 232 .
 - 6- . فروع الكافي : ج 3 ص 501 ح 15 باب فرض الزكاة وما يجب في المال من الحقوق من كتاب الزكاة .

6 - أحمد بن محمد بن علي

روى له الكليني في كتاب الصيام من فروع الكافي حديثاً واحداً(1)، وهو مشترك بين جماعة بهذا الاسم. وأحمد هذا ثقة معروف، قال النجاشي:

وكان أبو الحسن أحمد بن محمد ثقة في الحديث(2).

7 - أحمد بن محمد بن عيسى

أبو جعفر الأشعري القمي، من مشاهير الفقهاء والمحدثين الأجلاء، اتفق الكل على جلالته ووثاقته، قال النجاشي:

شيخ القميين، ووجههم، وفقههم غير مدافع، وكان أيضاً الرئيس الذي يلقي

السلطان، ولقي الرضا عليه السلام، وله كتب، ولقي أبا جعفر الثاني، وأبا الحسن العسكري عليهما السلام... (3).

روى الكليني عنه ما يقرب من ألف حديث في الكافي، وأكثرها عن محمد بن يحيى، عنه، ثم عن عدة من أصحابنا، عنه، كما روى عنه بوسائط أخرى في موارد قليلة. نعم ربما يبدأ إسناد الكافي أحياناً بأحمد بن محمد بن عيسى من باب تعليق الإسناد على سابقه، ولكن وقع في موردين(4) من الكافي في بداية الإسناد، ولا تعليق في المقام، وحمله على التعليق خلاف المصطلح.

8 - أحمد بن مهران

أحد مشايخ الكليني المعتمدين لديه، روى عنه اثنين وخمسين حديثاً(5)، واختلف المتأخرون في حاله، والصحيح وثاقته، بل جلالته، وإكثار ثقة الإسلام من الرواية

ص: 38

1- المصدر السابق: ج 4 ص 68 ح 3 الباب 3 من كتاب الصيام.

2- رجال النجاشي: ص 92 الرقم 229.

3- المصدر السابق: ص 81 - 82 الرقم 198.

4- فروع الكافي: ج 4 ص 279 ح 6 وج 5 ص 311 ح 34.

5- معجم رجال الحديث: ج 2 ص 346 الرقم 985.

المباشرة عنه مع الترحّم عليه(1)، قربنتان قوّيتان على ذلك، ولا يمكن اغفالهما بحال .

9 - إسحاق بن يعقوب الكليني

هو أحد مشايخ الكليني، روى الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة عن الشيخ المفيد وابن الغضائري وغيرهما معبّراً عنهم بلفظ (جماعة)، عن جعفر بن محمّد بن قولويه وأبي غالب الزّزاري وغيرهما، عن محمّد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب(2).

10 - إسماعيل بن عبدالله القرشي

روى له الكليني حديثاً واحداً في روضة الكافي(3)، والحديث مرسل، ويحتمل

إرساله من الكليني إلى إسماعيل بن عبدالله القرشي؛ لوجود بعض الرواة من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام بهذا الاسم وهم من قريش، وعلى هذا لا يكون الرجل من مشايخه.

11 - حبيب بن الحسن

روى له حديثين في الكافي، وهو من مشايخ الصدوق الأوّل علي بن بابويه القمّي رضی الله عنه.

12 - الحسن بن خفيف

روى الكليني عن الحسن بن خفيف، عن أبيه خيراً واحداً في خصوص بعث الإمام الحجّة عليه السلام بخادمين إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وآله . والحسن هذا إمامي كما يظهر من روايته، إلاّ أنّه مجهول الحال عند بعضهم.

ص: 39

1- . راجع: أصول الكافي : ج 1 ص 424 ح 60 و ص 458 ح 3 و ص 484 ح 7.

2- . كتاب الغيبة، للشيخ الطوسي: ص 362 ح 326.

3- . روضة الكافي : ج 8 ص 293 ح 448.

13 - الحسن بن علي الدينوري العلوي

هذا السيّد من مشايخ الصدوق الأول المعاصر للكليبي، فقد روى عنه كتاب زكّار بن يحيى كما في الفهرست(1). ولم يقع بهذا العنوان في جميع أسانيد الكافي، ولم يروِ أحد عن الكليبي عنه بهذا العنوان أيضا، وإنّما وقع بعنوان (الحسن بن علي العلوي) تارةً، و(الحسين بن علي العلوي) تارةً أُخرى. والجميع واحد كما تَبّه عليه غير واحد من علماء الرجال(2).

14 - الحسن بن علي الهاشمي

من مشايخ الكليبي، وله جملة يسيرة من الروايات في الكافي، رواها عن محمّد

بن الحسين ومحمّد بن عيسى ومحمّد بن عيسى بن عبيد ومحمّد بن موسى، وعنه في الجميع الكليبي رحمه الله(3).

15 - الحسن بن الفضل بن زيد اليماني

من مشايخ الكليبي، روى عنه حديثا واحدا في مولد الإمام الحجّة عليه السلام(4). وعدّه الصدوق ممّن شاهد الإمام القائم عليه السلام من غير الوكلاء(5).

16 - الحسين بن أحمد

من مشايخ الكليبي روى له في أصول الكافي(6)، وروى له في الروضة بعنوان:

ص: 40

1- . فهرست الطوسي: ص 134 الرقم 3 314.

2- . معجم رجال الحديث: ج 5 ص 31 الرقم 2950 و ج 5 ص 69 الرقم 3020 و ج 6 ص 570 الرقم 3559 مصرّحا بأنّه الدينوري.

3- . فروع الكافي: ج 4 ص 146 - 147 ح 4 و 5 و 6 و 7 باب صوم عرفة وعاشوراء من كتاب الصيام.

4- . أصول الكافي: ج 1 ص 520 - 521 ح 13 باب مولد الصاحب عليه السلام من كتاب الحجّة.

5- . إكمال الدين: ج 2 ص 443 ذيل حديث 16 باب 43 من شاهد الإمام القائم عليه السلام.

6- . أصول الكافي: ج 1 ص 342 ح 29 باب في الغيبة من كتاب الحجّة.

«الحسين بن أحمد بن هلال»⁽¹⁾. وهو مقبول الرواية حسن، وليس بمجهول بعد اتفاق الشيخين على روايته.

17 - الحسين بن الحسن الحسيني الأسود الهاشمي العلوي الرازي

من مشايخه وقد ذكره ابتداءً في سبعة أحاديث فقط من أحاديث الكافي⁽²⁾.

18 - الحسين بن محمد بن عامر، أبو عبدالله الأشعري

من أجلاء مشايخ الكليني، روى عنه أكثر من أربعمئة حديث في الكافي، ووقع في كثير من أسانيد روايات الكتب الأربعة، وقد بلغت بإحصاء السيد الخوئي ثمانمئة وتسعة وخمسين مورداً⁽³⁾. وجاء اسمه في أسانيد الكافي تارةً بعنوان: «الحسين بن محمد»، وأخرى «الحسين بن محمد الأشعري»، وثالثة «الحسين بن محمد بن عامر»، ورابعة «أبو عبدالله الأشعري».

وقد ترجم له ابن حجر قائلاً:

الحسين بن أحمد بن عامر الأشعري، ذكره علي بن الحكم في شيوخ الشيعة، وقال:

كان من شيوخ أبي جعفر الكليني صاحب كتاب الكافي، وصنف الحسين كتاب طب أهل البيت، وهو من خير الكتب المصنفة في هذا الفن⁽⁴⁾.

19 - حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ

روى عنه الكليني أكثر من ثلاثمئة حديث توزعت على جميع أجزاء الكافي. قال النجاشي:

ص: 41

1- . روضة الكافي : ج 8 ص 214 ح 372.

2- . أصول الكافي : ج 1 ص 50 ج 14، و ص 299 ح 6، و ص 466 ح 1، و ص 502 ح 8، و ص 525 ح 30، وفروع الكافي : ج 5 ص 345 ح 5.

3- . معجم رجال الحديث : ج 6 ص 72 الرقم 3601.

4- . لسان الميزان لابن حجر : ج 2 ص 327 الرقم 2630 469.

حُمَيْد بن زياد بن حمّاد بن حمّاد هوار الدُهقان، أبو القاسم، كوفي سكن سورا وانتقل إلى نينوى ... كان ثقة، واقفاً، وجهها فيهم، سمع الكتب، وصنّف كتاب الجامع في أنواع الشرائع، كتاب الخمس، كتاب الدعاء، كتاب الرجال - إلى أن قال : - ومات حُمَيْد سنة عشر وثلاثمئة(1).

20 - داوود بن كُوْرَة، أبو سليمان القمّي

ذكره النجاشي في ترجمة أحمد بن عيسى الأشعري عند ذكر كتابه النوادر(2). وترجم له في مكانٍ لاحقاً قائلاً:

داوود بن كُوْرَة أبو سليمان القمّي، وهو الذي بَوَّب كتاب النوادر لأحمد بن محمّد بن عيسى، وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب السردّ على معاني الفقه، له كتاب الرحمة في الوضوء والصلاة والزكاة والصوم والحج... (3).

وهو من رجال عدّة الكافي الذين يروي الكليني بتوسطهم عن أحمد بن محمّد بن عيسى، وبهذا صرّح النجاشي في ترجمة الكليني(4).

21 - سعد بن عبد الله الأشعري

قال النجاشي:

سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي أبو القاسم، شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها، كان سمع من حديث العامّة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث. لقي من وجوههم الحسن بن عرفة، ومحمّد بن عبد الملك الدقيقي، وأبا حاتم الرازي، وعبّاس الترقفي. ولقي مولانا أبا محمّد عليه السلام، ورأيت بعض أصحابنا يضعّفون لقاءه لأبي محمّد عليه السلام، ويقولون: هذه حكاية موضوعة عليه، والله أعلم... وصنّف سعد كتباً كثيرة - إلى أن قال - تُوفّي سعد رحمه الله سنة إحدى وثلاثمئة، وقيل: سنة

ص: 42

1- . رجال النجاشي : ص 132 الرقم 339.

2- . المصدر السابق : ص 82 - 83 الرقم 198 .

3- . المصدر السابق : ص 158 الرقم 416 .

4- . المصدر السابق : ص 378 ح 1026 .

22 - سهل بن زياد، أبو سعيد الأدمي الرازي

من مشايخ الكليني، روى عنه في الكافي أحاديث كثيرة مباشرة وبلا تعليق، والقول بتلمذة الكليني على يديه خلاف المشهور، نظرا لروايته عن سهل أكثر من ألف حديث بواسطة علي بن محمّد، أو محمّد بن الحسن، أو كلاهما عنه، وكذلك بواسطة عدّة من أصحابنا عنه.

وهذا لا- يمنع من الرواية عنه بلا- واسطة، خصوصا وأنّ إمكان اللقاء به في الريّ أو بغداد ممكن، ومن ثمّ فإنّ الالتزام بعدم اللقاء يعني التدليس، إذ لا تعليق في جميع الأسانيد التي سنذكرها على أسانيد سابقه في الكافي، والتدليس منتفي عن ثقة الإسلام بالإجماع. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ منهج الكليني أن يبتدئ في الإسناد بذكر أحد من مشايخه، ومن وقع فيه ابتداءً ولم يعاصره الكليني فإنّما هو للإشعار بأخذ الحديث من كتابه والطريق إليه معلوم من سابقه.

23 - عبدالله بن جعفر الحميري

هو من أعظم ثقات القميين ومشاهيرهم، بل من الأجلّاء المعروفين بلا- خلاف، قال النجاشي في ترجمته: «شيخ القميين ووجههم...»(2).

24 - علي بن إبراهيم بن هاشم القمي

روى عنه الكليني أكثر من أربعة آلاف حديث في كتاب الكافي، فضلاً عن اشتراكه

مع غيره في الرواية عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري بلفظ «عدّة من أصحابنا».

ص: 43

1- . رجال النجاشي : ص 177 - 178 الرقم 467.

2- . المصدر السابق : ص 220 الرقم 573.

قال النجاشي:

علي بن إبراهيم بن هاشم أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح

المذهب(1).

ولعلي بن إبراهيم رضی الله عنه مرقد مشهور في مدينة قم المشرفة لا زال شاخصاً إلى الآن يؤمّه العارفون لحقّه من كلّ حدبٍ وصوب.

25 - علي بن إبراهيم الهاشمي

محدّث، جليل، نسابة، ثقة، روى له الكليني في الكافي أربعة أحاديث فقط، اثنين منها مباشرة(2)، واثنين بالواسطة(3).

قال النجاشي:

علي بن إبراهيم بن محمّد بن الحسن ... أبو الحسن الجواني، ثقة، صحيح الحديث،

له كتاب أخبار صاحب فخر، وكتاب أخبار يحيى بن عبد الله بن حسن(4).

26 - علي بن الحسين السعدآبادي

هو من مشايخ الكليني، ذكره الشيخ في رجاله، قائلاً:

يروى عنه الكليني رحمه الله، وروى عنه الزّراري رحمه الله، وكان معلّمه(5).

كما ذكره الزّراري في رسالته في آل أعين مصرّحاً بأنّه مؤدّب(6).

27 - علي بن محمّد بن سليمان

من مشايخ الكليني، لم يرو عنه في الكافي، ومن وقع في إسناده بهذا الاسم فهو

ص: 44

1- رجال النجاشي: ص 260 الرقم 680.

2- أصول الكافي: ج 2 ص 275 ح 26 باب 111. وفروع الكافي: ج 6 ص 225 ح 4 باب 17.

3- فروع الكافي: ج 3 ص 386 ج 8، وج 6 ص 340 ح 3.

4- رجال النجاشي: ص 262 - 263 الرقم 687.

5- رجال الطوسي: ص 433 الرقم 6199 42 فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام.

6- رسالة أبي غالب الزّراري: ص 162 ح 14.

قال الشيخ الصدوق:

حدّثنا محمّد بن محمّد بن عصام رضی الله عنه، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا علي بن محمّد بن سليمان... (1).

ورواية الشيخ الصدوق المذكورة لم يروها الكليني في الكافي ، نعم وقع في الكافي علي بن محمّد بن سليمان النوفلي في حدود ستّ روايات، وهو يروي عنه بواسطتين تارةً ، وبثلاث وسائط أخرى. ويظهر أنّ المذكور في إسناد الشيخ الصدوق يختلف عمّن وقع بهذا الاسم في أسانيد الكافي ؛ لجملة من القرائن.

28 - علي بن محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه

هو من مشايخ الكليني، روى عنه في الكافي كثيراً جداً، فضلاً عمّا رواه عنه في ضمن رجال عِدّته عن البرقي، وقد يعبّر عنه بلفظ علي بن محمّد بن بُندار.

قال النجاشي:

علي [بن محمّد (2)] بن أبي القاسم، عبد الله بن عمران البرقي، المعروف أبوه بماجيلويه، يُكنّى أبا الحسن، ثقة، فاضل فقيه، أديب، رأى أحمد بن محمّد البرقي، وتأدّب عليه، وهو ابن بنته (3).

29 - علي بن محمّد الكليني الرازي

هو أحد مشايخ الكليني، ويُلقّب بالكليني الرازي، ويُعرف بعلائن. وهو خال الكليني وأستاذه، ومن رجال عِدّة الكافي الذين روى عنهم عن سهل بن زياد، وقد وثّقه جميع من ترجم له؛ قال النجاشي:

ص: 45

- 1- . علل الشرائع : ص 132 ح 1 باب 112 ، التوحيد: ص 176 ح 8 باب نفي المكان والزمان والحركة عنه تعالى .
- 2- . سقط «ابن محمّد» من جميع نسخ النجاشي الواصلة إلينا، والتصويب من خلاصة الأقوال: ص 187 الرقم 48 .
- 3- . رجال النجاشي: ص 261 الرقم 683 .

علي بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني، المعروف بعَلَّان، يكنى

أبالحسن، ثقة، عين، له أخبار القائم عليه السلام (1).

30 - علي بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكُمنداني.

من مشايخ العِدَّة الذين يروي عنهم الكليني، عن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القميّ. وقد روى الكليني سائر كتب أحمد بن عيسى الأشعري عن الكُمنداني وجماعته عنه (2).

روى الكليني عنه مضموماً إلى العِدَّة، عن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري أحاديث كثيرة قد تزيد على سبعمئة حديث موزعة على جميع أجزاء الكافي، كما روى عنه منفرداً، عن أحمد بن محمّد بن عيسى (3).

31 - القاسم بن العلاء الهَمَداني

من أهل آذربيجان، ولد سنة (187 هـ) وتوفي سنة (304 هـ)، فقد بصره رضى الله عنه بعد الثمانين ثم رُدَّت له عيناه قبل وفاته بسبعة أيام، وهو من مشايخ الكليني الثقات الأجلّاء، روى عنه في الكافي في موردين، وكنّاه بأبي محمّد مع الترخّم عليه في أوّلهما (4).

وعده الشيخ الصدوق والعلامة الطبرسي ممّن شاهد مولانا الإمام الحجّة عليه السلام من الوكلاء من أهل آذربيجان (5).

32 - محمّد بن أحمد الخفاف النيسابوري

من محدّثي العامة ورواتهم، روى عنه الشيخ الكليني رحمه الله، وليس له في الكافي أيّ

ص: 46

1- . المصدر السابق : ص 260 - 261 الرقم 682.

2- . المصدر السابق : ص 82 - 83 الرقم 198 .

3- . أصول الكافي : ج 1 ص 192 ح 3 باب أن الأئمة عليهم السلام ولاية أمر الله وخزنة علمه من كتاب الحجّة.

4- . أصول الكافي : ج 1 ص 198 ح 1، وص 519 ح 9.

5- . إكمال الدين : ج 2 ص 442 ذيل حديث 16 باب 43، إعلام الوري للطبرسي : ج 2 ص 273.

حديث. قال ابن عساكر في ترجمة الكليني:

قدم دمشق، وحدث ببعلبك عن أبي الحسين محمد بن علي الجعفري السمرقندي، ومحمد بن أحمد الخفاف النيسابوري... (1).

33 - محمد بن أحمد بن عبد الجبار

من مشايخ الكليني، حدث عنه بيغداد كما في لسان الميزان (2)، وهو غير محمد بن

أحمد بن عبد الجبار المعروف بمحمد بن أبي الصهبان القمي الذي حدث عنه الكليني بالواسطة في جملة من أحاديث الكافي. وليس لمحمد هذا رواية في الكافي.

34 - محمد بن أحمد القمي بن علي بن الصلت القمي

من مشايخ ثقة الإسلام، روى عنه في روضة الكافي (3)، ومن مشايخ الصدوق الأول أيضاً.

35 - محمد بن إسماعيل

من مشايخ الكليني قدس سره، وقد تردّد بعضهم في تشخيص محمد بن إسماعيل هذا المبدوء به في أوائل أسانيد الكافي أصولاً وفروعاً وروضةً، وبصورة كثيرة تدلّ على اعتماد ثقة الإسلام على ما يرويه، وسبب التردّد المذكور، هو اشتراك جماعة من الرواة بهذا الاسم، أشهرهم ثلاثة، هم: «محمد بن إسماعيل النيسابوري» «محمد بن إسماعيل البرمكي» «محمد بن إسماعيل بن بزيع».

وانتهت كلمة المحققين من علمائنا إلى قول واحد، خلاصته: إنّ المبدوء به في أوائل أسانيد الكافي بهذا العنوان المطلق «محمد بن إسماعيل» هو النيسابوري لا غير (4).

ص: 47

- 1- . تاريخ دمشق : ج 56 ص 297 الرقم 7126 ترجمة محمد بن يعقوب الكليني.
- 2- . لسان الميزان لابن حجر : ج 5 ص 490 الرقم 1420 8205، في ترجمة ثقة الإسلام الكليني.
- 3- . روضة الكافي : ج 8 ص 334 ح 523 .
- 4- . راجع: منتقى الجمال : ج 1 ص 45، الفائدة الثانية عشرة، نقد الرجال : ج 4 ص 138 الرقم 4479 .

قال النجاشي:

محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي، أبو الحسين الكوفي، ساكن الري، يقال له: محمد بن أبي عبد الله، كان ثقة، صحيح الحديث، إلا أنه روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه - وكان أبوه وجهاً... (1).

وقال الشيخ في آخر التوقيعات الواردة على أقوام ثقات:

ومات الأسدي على ظاهر العدالة، لم يتغير، ولم يطعن عليه، في شهر ربيع الآخر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة (2).

وترضى عليه الشيخ الصدوق، وقدم ما يرويه على غيره في صورة التعارض.

37 - محمد بن جعفر الرزاز، أبو العباس الكوفي

هو محمد بن جعفر بن محمد بن الحسن، أبو العباس، القرشي، الرزاز، ثقة جليل، من أجلاء ومشاهير مشايخ الكليني. وذكر أبو غالب الرزازي في رسالته الشهيرة ما يدل بكل وضوح على جلاله الرزاز، وسمو قدره، ومنزلته بين صفوف الشيعة في عصره (3).

وقد وقع في أسانيد الكافي بعدة عناوين، هي: أبو العباس الرزاز، وأبو العباس الرزاز محمد بن جعفر، ومحمد بن جعفر أبو العباس الكوفي، ومحمد بن جعفر الرزاز، ومحمد بن جعفر الرزاز الكوفي، ومحمد بن جعفر، وأبو العباس الكوفي. والمقصود من جميعها واحد، إلا في الأخيرين؛ لكونهما من المشتركات ما لم تكن قرينة دالة على إرادة الرزاز.

ص: 48

1- . رجال النجاشي : ص 373 الرقم 1020.

2- . كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص 417، ذيل حديث 394 في التوقيعات الواردة على أقوام ثقات.

3- . رسالة أبي غالب الرزازي : ص 140 - 141 الفقرة [8 / أ].

قال النجاشي:

محمد بن الحسن بن فروخ الصفار ... أبو جعفر الأعرج ، كان وجهاً في أصحابنا القميين ، ثقة ، عظيم القدر ، راجحاً ، قليل السقط في الرواية - إلى أن قال : - توفي محمد بن الحسن الصفار بقم ، سنة تسعين ومئتين رحمه الله (1).

وعده الشيخ في رجاله في أصحاب الإمام العسكري عليه السلام ، قائلاً:

له إليه عليه السلام مسائل ، يلقب: مموله (2).

وقد أكثر الصدوق من الرواية عنه بتوسط شيخه محمد بن الحسن بن الوليد في كتابه كتاب من لا يحضره الفقيه .

39 - محمد بن الحسن الطائي الرازي

من مشايخ الكليني ، وليس له في الكافي رواية - بهذا العنوان - ، ولا في غيره من كتب الحديث . نعم روى الكليني كتب علي بن العباس الجراذيني الرازي بواسطته (3) . ولهذا عده الشيخ آقا بزرك من مشايخ ثقة الإسلام الكليني (4).

40 - محمد بن الحسن الطاطري

روى عنه ثقة الإسلام حديثاً واحداً فقط (5) ، وهو مهمل لم يذكره أحد ، وليس له في الكتب الأربعة سوى هذا الحديث .

41 - محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري

من أجلاء مشايخ الكليني قدس سره ، قال النجاشي:

ص: 49

1- . رجال النجاشي : ص 354 الرقم 948.

2- . رجال الطوسي : ص 402 الرقم 5898 .16

3- . رجال النجاشي : ص 255 الرقم 668.

4- . طبقات أعلام الشيعة - القرن الرابع: ص 263 ، وانظر: شرح أصول الكافي للمظفر: ج 1 ص 23.

5- . فروع الكافي : ج 5 ص 23 ح 3 باب الجهاد والواجب مع من يكون من كتاب الجهاد.

كان ثقة وجهاً، كاتب صاحب الأمر عليه السلام ، وسأله مسائل في أبواب الشريعة(1).

وهو من مشايخ ثقة الإسلام ابن قولويه أيضاً. وهو من رجال عدّة الكافي الذين يروي الكليني

عنهم، عن البرقي.

42 - محمد بن عقيل الكليني

من مشايخ ثقة الإسلام(2)، روى عنه في فروع الكافي(3)، وهو من رجال عدّة الكافي الذين يروي بتوسّطهم عن سهل بن زياد، كما صرّح بهذا العلامة الحلّي.

43 - محمد بن علي أبو الحسين الجعفري السمرقندي

من شيوخ الكليني، حدّث عنه ببعلبك، قال ابن عساكر في ترجمة الكليني:

قدم دمشق، وحدّث ببعلبك، عن أبي الحسين محمد بن علي الجعفري السمرقندي...(4).

وليس له ذكر في الكافي، ولم يقع في إسناد الحديث الشيعي، ولم يذكره سوى ابن عساكر.

44 - محمد بن علي بن معمر الكوفي

من مشايخ الكليني، روى له خطبة الوسيلة، وخطبة الطالوتية(5) وغيرهما. وروى عنه جماعة من تلامذة الكليني، كالتلعكبري(6)، ومحمد بن الحسين البرزقري(7)، وأبي

ص: 50

- 1- . رجال النجاشي : ص 354 - 355 الرقم 949.
- 2- . مقدّمة أصول الكافي أستاذنا الدكتور حسين علي محفوظ : ج 1 ص 18، شرح أصول الكافي للمظفر : ج 1 ص 23.
- 3- . فروع الكافي : ج 4 ص 224 ح 1 باب نادر من كتاب الحجر .
- 4- . تاريخ دمشق : ج 56 ص 297 الرقم 7126.
- 5- . روضة الكافي : ج 8 ص 16 ح 4، و ص 26 ح 5.
- 6- . تهذيب الأحكام : ج 3 ص 66 ح 21 218، مصباح المتهدّد للشيخ الطوسي: ص 788، كفاية الأثر : ص 123.
- 7- . كفاية الأثر: ص 241.

المفضل الشيباني(1)، كما روى عنه فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي صاحب التفسير(2).

45 - محمد بن علي بن معن

من مشايخ الكليني رضى الله عنه، روى عنه خطبة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بعد موت النبيّ صلى الله عليه وآله بسبعة أيام، وذلك حين فرغ من جمع القرآن الكريم، كما في كتاب التوحيد للشيخ الصدوق(3). وليس له رواية في الكافي .

46 - محمد بن محمود، أبو عبدالله القزويني

من مشايخ الكليني، روى عنه في الكافي حديثاً واحداً، بلفظ: «حدّثني» ؛ فقال بعد نقله حديثاً: «وحدّثني به محمد بن محمود، أبو عبدالله القزويني»(4). وليس لمحمد هذا غير هذا الحديث، كما ليس له ذكر في كتب الرجال.

47 - محمد بن يحيى العطار

من أجلاء مشايخ الكليني، قال النجاشي:

محمد بن يحيى، أبو جعفر العطار القميّ، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث... (5).

وأشهر تلامذة محمد بن يحيى ثلاثة، هم: ثقة الإسلام الكليني، وقد أكثر من الرواية عنه في جميع أبواب الكافي، والصدوق الأول، ومحمد بن الحسن بن الوليد القميين.

ص: 51

1- . أمالي الشيخ الطوسي: ص 314 ح 85 638 مجلس 11.

2- . علل الشرائع: ج 1 ص 142 ح 7 باب 120، أمالي الصدوق: ص 57 ح 6 13.

3- . التوحيد: ص 72 ح 27 باب التوحيد ونفي التشبيه.

4- . أصول الكافي: ج 1 ص 49، ذيل الحديث الخامس من الباب السابق.

5- . رجال النجاشي: ص 353 الرقم 946.

وهو من رجال عِدَّة الكافي الذين روى عنهم الكليني عن الأشعري والبرقي.

48 - أبو بكر الحبال

من مشايخ الكليني، روى عنه في الكافي حديثاً واحداً. ولم يذكره أحد من الرجاليين.

49 - أبو حامد المراغي

هو أحمد بن إبراهيم أبو حامد المراغي، من مشايخ الكليني، قال الطبري الصغير في دلائل الإمامة:

وعنه (يعني: أبا المفضل الشيباني) قال: حدّثنا محمد بن يعقوب الكليني قدّس

سرّه، قال: حدّثني أبو حامد المراغي(1).

وروى الكشّي بسنده عن أبي جعفر محمد بن أحمد بن جعفر القمّي العطار توقيعاً شريفاً للإمام الحجّة عليه السلام يدلّ على جلالته وعلوّ منزلة أبي حامد المراغي(2).

50 - أبو داود

من مشايخ الكليني، ذكره في أوائل أسانيد الكافي، مبتدئاً به ثمان مرّات مستقلاً، كما اشترك في ستّة موارد أخرى مع (عِدَّة الكافي) في النقل عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد.

مشايخ العِدَّة

إشارة

روى الكليني في الكافي عن مجموعة من مشايخه، معبّراً عنهم بلفظ «عِدَّة من أصحابنا»، روايات كثيرة بلغت - بإحصائنا - ثلاثة آلاف وحديثين. ويمكن تقسيم هذه العِدَّة - بلحاظ من روت عنه - إلى طائفتين، هما:

ص: 52

1- . دلائل الإمامة: ص 527 ح 107 503.

2- . رجال الكشّي: ص 534 - 535 الرقم 1019.

1 - عِدَّة الكليني عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري

ورجال هذه العِدَّة خمسة، وكلّهم من القمّيين، وهم بحسب الترتيب:

أ . أحمد بن إدريس، أبو علي الأشعري القمّي .

ب . داوود بن كُورة القمّي .

ج . علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي .

د . علي بن موسى الكُمنداني - بالنون والبدال المهملة - القمّي .

هـ . محمّد بن يحيى العطار القمّي .

2 - عِدَّة الكليني عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي

ورجال هذه العِدَّة سبعة، ستّة من أهل قمّ، وواحد مشترك بين كوفيّين، وهم:

أ . أحمد بن عبدالله القمّي .

ب . علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي .

ج . علي بن الحسين السعدآبادي، أبو الحسن القمّي .

د . علي بن محمّد بن عبدالله القمّي، يُعرف بماجيلويه، وهو ابن بنت البرقي، ويقال له: محمّد بن علي بن بُندار.

هـ . محمّد بن جعفر، وهو مشترك بين أبي الحسين الأسدي الكوفي ساكن الري، وبين أبي العباس الرّزاز الكوفي، خال أبي غالب الرّزاري الثقة المشهور .

و . محمّد بن عبدالله بن جعفر الحميري القمّي .

ز . محمّد بن يحيى العطار القمّي .

3 - عِدَّة الكليني عن سهل بن زياد

ورجال هذه العِدَّة أربعة، فيهم قمّي، وكلينيّان رازيان، وكوفي ساكن الريّ، وهم:

أ . علي بن محمّد بن علّان الكليني الرازي .

ب . محمّد بن أبي عبدالله (وهو محمّد بن جعفر الأسدي الكوفي نزيل الري) .

ج . محمّد بن الحسن الصفار القمي .

د . محمّد بن عقيل الكليني الرازي .

الطائفة الثانية : العِدّة المجهولة في «الكافي»

وهي سبع عِدَدٍ فقط، وقعت في إسناد ثمانية أحاديث، كالاتي :

1 - «عِدّة من أصحابنا، عن عبدالله بن البزاز»(1).

2 - «عِدّة من أصحابنا، عن جعفر بن محمّد»(2).

3 - «عِدّة من أصحابنا، عن سعد بن عبدالله»(3).

4 - «عِدّة من أصحابنا، عن الحسين بن الحسن بن يزيد»(4).

5 - «عِدّة من أصحابنا، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر»(5).

6 - «عِدّة من أصحابنا، عن صالح بن أبي حمّاد»(6).

7 - «عِدّة من أصحابنا، عن محمّد بن عيسى»(7).

هذه هي الطائفة الثانية من عِدَد الكافي، ولم أجد فيه - بعد الفحص والتحريّ الدقيق - بعض العِدَد التي ذكرها صاحب الكليني والكافي ونسبها للكافي، كعدّته عن علي بن الحسن بن فضال، وعدّته عن محمّد بن عبدالله ماجيلويه(8).

ص: 54

-
- 1- . أصول الكافي : ج 1 ص 28 ذيل حديث رقم 24، وذكر المحقّق في هامشه أنّ الحديث غير موجود في أكثر النسخ، لكنّه موجود في نسختين من الكافي كتبتا في القرن العاشر الهجري .
 - 2- . المصدر السابق : ج 1 ص 333 ح 3 باب 78 من كتاب التوحيد .
 - 3- . المصدر السابق : ج 1 ص 341 ح 23 و 25 باب 80 من كتاب .
 - 4- . المصدر السابق : ج 1 ص 400 ح 6 باب 101 من كتاب الحجّة .
 - 5- . المصدر السابق : ج 3 ص 42 ح 5 باب 28 من كتاب الطهارة .
 - 6- . روضة الكافي : ج 8 ص 138 ح 149 .
 - 7- . فروع الكافي : ج 4 ص 172 ح 8 باب 75 من كتاب الصيام .

تتلمذ على يد الشيخ الكليني رحمه الله عدد كثير من أعلام الشيعة وغيرهم، وقد أحصينا أكثر من ثلاثين رجلاً منهم، هم:

1 - أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع، أبو عبدالله الصيمري

من مشاهير تلاميذ الكليني، وأجازه رواية ما سمعه منه من مصنّفات وأحاديث(1)، وعده ابن عساكر في تاريخ دمشق من جملة من روى عن الكليني(2)، ومثله ابن ماكولا(3).

2 - أحمد بن أحمد، أبو الحسين الكوفي الكاتب

من تلاميذ الكليني، ومن جملة رواة الكافي عنه، قال النجاشي في ترجمة الكليني:

كنت أتردد إلى المسجد المعروف بمسجد اللؤلؤي، وهو مسجد نفطويه النحوي أقرأ القرآن على صاحب المسجد، وجماعة من أصحابنا يقرأون كتاب الكافي على أبي الحسين أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب، حدّثكم محمد بن يعقوب الكليني. ورأيت أبا الحسن العقرائي يرويه عنه(4).

3 - أحمد بن الحسن (أو الحسين)، أبو الحسين العطار

من تلاميذ الكليني(5)، نقل السيد هاشم البحراني من كتاب عيون المعجزات ما يدلّ على كون صاحب العنوان من تلامذة الكليني؛ إذ قال ما هذا لفظه:

السيد المرتضى في عيون المعجزات، قال: حدّثنا أبو الحسن أحمد بن الحسين

ص: 55

- 1- . مشيخة تهذيب الأحكام : ج 10 ص 5 في طريقه إلى الكليني.
- 2- . تاريخ دمشق لابن عساكر : ج 56 ص 297 الرقم 7126 في ترجمة الكليني.
- 3- . إكمال الإكمال لابن ماكولا : ج 7 ص 186 الكليني.
- 4- . رجال النجاشي: ص 377 الرقم 1026.
- 5- . طبقات أعلام الشيعة القرن الرابع: ص 26 - 27.

العطار، قال: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن يعقوب صاحب كتاب الكافي... (1).

4 - أحمد بن علي بن سعيد أبو الحسين الكوفي

قال الشيخ في بيان طرقه إلى كتب ثقة الإسلام الكليني:

وأخبرنا السيّد الأجل المرتضى رضى الله عنه، عن أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي، عن الكليني (2).

5 - أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد أبو الحسن القمي

من معاصري الشيخ الصدوق وابن قولويه، وأساتذة الشيخ المفيد، وابن الغضائري، وابن عبدون، ومن تلاميذ الكليني رحمهم الله. قال الكراجكي في الاستنصار:

أخبرنا الشيخ المفيد أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان، قال: أخبرنا الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه وأبو الحسن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد جميعاً؛ عن محمّد بن يعقوب... (3).

6 - أحمد بن محمّد بن علي الكوفي

قال الشيخ الطوسي في رجاله:

أحمد بن محمّد بن علي الكوفي، يكتب أبا الحسين، روى عن الكليني (4).

وقال في الفهرست في بيان طريقه إلى كتب الكليني:

وأخبرنا السيّد الأجل المرتضى رضى الله عنه، عن أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي، عن الكليني (5).

ص: 56

-
- 1- . مدينة المعاجز للسيّد هاشم البحراني : ج 1 ص 194 ح 115.
 - 2- . فهرست الطوسي: ص 211 الرقم 17 602.
 - 3- . الاستنصار للكراجكي: 31 - 33.
 - 4- . رجال الطوسي: ص 450 الرقم 70 باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام.
 - 5- . فهرست الطوسي: ص 211 الرقم 17 602 في ترجمة الكليني.

وبهذا يظهر اتحاد صاحب العنوان مع أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي.

7 - إسحاق بن الحسن بن بكران العقرائي، أبو الحسن التمار

من تلاميذ الكليني، ومن رواية كتاب الكافي عن مصنفه، صرح بهذا النجاشي في ترجمته قائلاً:

إسحاق بن الحسن بن بكران العقرائي التمار، كثير السماع، ضعيف في مذهبه، رأيت بالكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكليني عنه، وكان في هذا الوقت علواً فلم أسمع منه شيئاً(1).

وقال في ترجمة الكليني عند ذكر الكافي:

ورأيت أبا الحسن العقرائي يرويه عنه(2).

8 - جعفر بن محمد بن قولويه

من أجلاء تلامذة الكليني، روى عنه كثيراً في كتابه المشهور (كامل الزيارات)(3).

وقد تتلمذ الشيخ جعفر بن محمد بن قولويه رضی الله عنه على مجموعة من المشايخ الأجلاء ويأتي في مقدمتهم: أبوه الثقة الجليل الشيخ محمد بن قولويه، والشيخ ثقة الإسلام الكليني، ومحمد بن عبدالله بن جعفر الحميري، وغيرهم(4). ومات رحمه الله ببغداد، ودُفن في مقابر قريش إلى جوار مرقد الإمام الكاظم عليه السلام .

9 - الحسن بن أحمد المؤدب

من مشايخ الصدوق وتلاميذ الكليني، ويدل عليه ما رواه الصدوق عن خمسة من

ص: 57

1- . رجال النجاشي: ص 74 الرقم 178.

2- . المصدر السابق: ص 378 الرقم 1026.

3- . راجع كامل الزيارات لابن قولويه: ص 41 ح 4 باب 1، وص 44 ح 8 باب 2، وغير هذا كثير .

4- . راجع كتابه: كامل الزيارات، فقد صرح بالرواية عن الكليني والمذكورين وغيرهم مرات عديدة.

مشايخه ، وكان أبو محمّد الحسن بن أحمد المؤدّب من جملتهم، قالوا: «حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني»(1). وروى أيضا عن مجموعة من مشايخه - وفيهم المؤدّب هذا - قالوا: «حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني رحمه الله»(2).

10 - الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب

من مشايخ الصدوق وتلاميذ الكليني ، كما يظهر من قول الشيخ الصدوق:

حدّثنا محمّد بن محمّد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن محمّد بن عمران

الدقاق، وعلي بن عبد الله الورّاق، والحسن ابن أحمد المؤدّب، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب رضي الله عنهم؛ قالوا: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني(3).

11 - الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري

قال الشيخ الطوسي في أماليه:

أخبرنا الحسين بن عبيد الله ... حدّثنا الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني ... (4).

12 - عبد الله بن محمّد بن ذكوان

ذكره ابن عساكر في ترجمة الكليني قائلاً:

روى عنه : أبو سعد الكوفي ... وعبد الله بن محمّد بن ذكوان(5).

وليس لعبد الله هذا أيّ حديث في كتبنا، ولم يذكره أحد من علماء الإمامية، وإنّما هو من رجال العامّة.

ص: 58

1- . عيون أخبار الرضا عليه السلام : ج 1 ص 187 ح 1 باب 43.

2- . المصدر السابق : ج 2 ص 200 ح 2 باب 20.

3- . المصدر السابق : ج 2 ص 200 ح 2 باب 20 في وصفه الإمامة والإمام عليه السلام .

4- . أمالي الشيخ الطوسي : ص 654 الرقم 1355 5 مجلس 34.

5- . تاريخ دمشق: ج 56 ص 297 الرقم 7126.

13 - عبد الكريم بن عبدالله بن نصر، أبو الحسين البرّاز

هو أحد رواة الكافي عن مصنّفه، وكان مع الكليني ببغداد وأخذ منه جميع مصنّفاته وأحاديثه سماعاً وإجازة سنة (327 هـ).

وذكره الشيخ الطوسي في بيان طريقه إلى ما رواه عن الكليني من مشيخة التهذيب(1).

14 - علي بن أحمد الرازي

عدّه الشيخ الطهراني من مشايخ الصدوق وتلامذة الكليني، ونقل عن إكمال الدين قول الشيخ الصدوق:

حدّثنا علي بن أحمد الرازي، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب... (2).

15 - علي بن أحمد بن محمّد بن عمران أبو القاسم الدقاق

من مشايخ الشيخ الصدوق، روى عنه، عن ثقة الإسلام الكليني(3).

ويظهر من رواياته في كتب الصدوق أنّه يروي عن مجموعة من المشايخ منهم الكليني، وحمزة بن القاسم العلوي، وأبي العباس أحمد بن يحيى بن زكريا القطن، وغيرهم.

16 - علي بن أحمد بن موسى الدقاق

عدّه جماعة من العلماء من تلامذة الكليني(4)، وهو من مشايخ الشيخ الصدوق.

ص: 59

1- . مشيخة تهذيب الأحكام : ج 10 ص 27 - 29.

2- . إكمال الدين : ج 2 ص 536 ح 1 باب 49 في سياق حديث حباة الوالبيه.

3- . كتاب من لا يحضره الفقيه : ج 4 ص 15، علل الشرائع : ج 1 ص 131 ح 1 وص 160 ح 1 وص 176 ح 1 وغيرها.

4- . طبقات أعلام الشيعة - القرن الرابع: ص 315، معجم رجال الحديث : ج 18 ص 62 الرقم 12043.

17 - علي بن عبدالله الوراق

عدّه الشيخ أفا بزرك الطهراني رحمه الله من تلامذة الكليني، بل من رواة كتاب الكافي عن مصتّفه(1). وهو من مشايخ الشيخ الصدوق، وروى عنه في سائر كتبه . ويظهر من بعض رواياته عكوفه الطويل على الحديث الشريف وروايته.

18 - علي بن محمّد بن عبدوس، أبو القاسم الكوفي

ليس له رواية في كتب الحديث الشيعي إلا رواية واحدة فقط، وهو من رجال العامة ورواتهم ، ذكره ابن عساكر في ترجمة الكليني قائلاً:
روى عنه أبو سعد الكوفي ... وأبو القاسم علي بن محمّد بن عبدوس الكوفي(2).

19 - محمّد بن إبراهيم المعروف بابن أبي زينب النعماني

هو من تلامذة الكليني ومن المقرّبين إليه، ومن جملة من استنسخ الكافي عن
نسخة مؤلفه. وله رحلة واسعة في طلب الحديث، وهو من كبار محدّثي الشيعة الإمامية بلا خلاف، ومن تراثه الخالد: كتاب الغيبة، وحدّث
فيه عن شيخه الكليني كثيراً.

20 - محمّد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب الشافعي

من تلاميذ ثقة الإسلام الكليني وأحد رواة كتاب الكافي(3)، ذكره الشيخ في الفهرست قائلاً:
محمّد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب، يكتّى أبا الحسن، وقال أحمد بن عبدون: هو أبو بكر الشافعي، مولده سنة إحدى وثمانين ومئتين
بالحسينية، وكان يتفقّه على

ص: 60

- 1- . طبقات أعلام الشيعة - القرن الرابع: ص 315.
- 2- . تاريخ دمشق : ج 56 ص 297 الرقم 7126.
- 3- . شرح أصول الكافي للمظفر : ج 1 ص 24 من المقدّمة.

مذهب الشافعي في الظاهر، ويرى رأي الشيعة الإمامية في الباطن، وكان فقيها على المذهبين، وله على المذهبين كتب... (1).

21 - محمد بن أحمد بن حمدون أبو نصر الواسطي

قال السيّد ابن طاووس قدس سره:

حدّث أبو نصر محمد بن أحمد بن حمدون الواسطي، قال: حدّثنا: محمد بن يعقوب الكليني... (2).

وأورده العلامة المجلسي في البحار عن فتح الأبواب، وفيه: «أحمد بن

أحمد بن علي بن سعيد الكوفي» بين الواسطي المذكور وبين الكليني (3)، ولعلّه هو الصحيح.

22 - محمد بن أحمد بن عبدالله الصفواني

من الفقهاء الثقات الذين تتلمذوا على يد الشيخ الكليني (4). قال النجاشي:

محمد بن أحمد بن عبدالله بن قضاة بن صفوان بن مهران الجمال، مولى بني أسد، أبو عبدالله، شيخ الطائفة، ثقة، فقيه، فاضل، وكانت له منزلة من السلطان... (5).

23 - محمد بن أحمد بن محمد بن سنان، أبو عيسى الزاهري

هو المعروف بمحمد بن أحمد السناني، من مشايخ الصدوق، روى عنه كثيرا. وعدّه الشيخ المظفر من تلاميذ ثقة الإسلام الكليني قدس سره (6)، وهو كذلك؛ لأنّه من جملة من روى عنه الشيخ الصدوق كتاب الكافي عن مصنّفه (7).

ص: 61

- 1- . فهرست الطوسي : ص 208 - 209 الرقم 15 600.
- 2- . فتح الأبواب، للسيّد ابن طاووس: ص 184.
- 3- . بحار الأنوار: ج 88 ص 230.
- 4- . خاتمة مستدرک الوسائل: ج 3 ص 470 من الفائدة الرابعة.
- 5- . رجال النجاشي: ص 393 الرقم 1050.
- 6- . شرح أصول الكافي للمظفر: ج 1 ص 24 من المقدّمة.
- 7- . مشيخة الفقيه: ج 4 ص 116 في الطريق إلى ثقة الإسلام الكليني قدس سره.

24 - محمد بن الحسين البزوفري

هو من تلاميذ الكليني، ويشهد لذلك ما رواه أبو القاسم علي بن محمد الخزاز القمي بقوله:

...حدّثنا محمد بن الحسين البزوفري بهذا الحديث ، يعني حديث زيد الشهيد في مشهد مولانا الحسين بن علي عليهما السلام، قال: حدّثنا محمد بن يعقوب الكليني... (1).

25 - محمد بن علي بن أبي طالب أبو الرجاء البلدي

عدّه العلامة الطهراني من تلاميذ ثقة الإسلام الكليني (2)، ولم أجد له رواية عن ثقة الإسلام في كتب الحديث. كما لم أجد من ترجم له من علماء الرجال، بل لم أجد له ذكراً إلا عند الكراجكي، مع وقوع الاختلاف في ضبط اسم الرجل وكنيته في الموارد التي نقل فيها عنه.

26 - محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه

رئيس المحدّثين، وشيخ الإمامية وفقههم ومحدّثهم ومتكلّمهم في زمانه، ويكفي في وصفه ما ورد من كلمات بحقّه على لسان علماء العامّة، قال الذهبي :

ابن بابويه، رأس الإمامية، أبو جعفر، محمد بن العلامة علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي ، صاحب التصانيف الساندة بين الرافضة، يضرب بحفظه المثل، يقال : له ثلاث مئة مصنّف ... وكان أبوه من كبارهم ومصنّفهم (3).

قال الشيخ المفيد قدس سره:

أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه جميعاً؛ عن محمد بن يعقوب الكليني (4)...

ص: 62

1- . كفاية الأثر الخزاز القمي: ص 301.

2- . طبقات أعلام الشيعة - القرن الرابع: ص 290.

3- . سير أعلام النبلاء للذهبي : ج 16 ص 303 - 304 الرقم 212.

4- . ذبائح أهل الكتاب للشيخ المفيد: ص 27 مطبوع ضمن سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد.

وفي مزار ابن المشهدي خبرٌ يدلّ على ذلك أيضا، رواه العلامة النوري في مستدرک

الوسائل في باب استحباب الصلاة يوم عاشوراء وكيفيتها(1).

وبهذا يتبيّن اشتباه العلامة النوري في قوله بعدم رواية الشيخ الصدوق عن الكليني.

27 - محمد بن علي ماجيلويه

هو مشترك بين راويين، وكلاهما من مشايخ الصدوق، هما:

الأول: محمد بن علي بن محمد بن أبي القاسم

ويدلّ عليه طريق النجاشي إلى رواية كتب «محمد بن أبي القاسم»، حيث رواها عن أبيه علي بن أحمد، عن الشيخ الصدوق، عن محمد بن علي ماجيلويه، عن أبيه علي بن محمد، عن أبيه محمد بن أبي القاسم(2).

الثاني: محمد بن علي بن أبي القاسم

ويدلّ عليه طريق الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه(3).

هذا، وقد روى الشيخ الصدوق في الخصال، عن محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن يعقوب الكليني(4). فهو إذن من تلامذة ثقة الإسلام، ولكنّه مشترك بين اثنين كما عرفت.

28 - محمد بن محمد بن عصام الكليني

من رجال الري، وأعلام كُلين، وهو من مشايخ الشيخ الصدوق ومن تلامذة الشيخ الكليني، قال في مشيخة الفقيه:

ص: 63

1- . مستدرک الوسائل : ج 6 ص 279 ح 1 6844 باب استحباب الصلاة يوم عاشوراء وكيفيتها.

2- . رجال النجاشي: ص 353 الرقم 947.

3- . مشيخة الفقيه : ج 4 ص 6 . وراجع: ص 18، 24، 40، 62، 63، 79، 93، 97، 100، و102.

4- . الخصال: ص 480 ح 49، أبواب الاثني عشر.

وما كان فيه عن محمّد بن يعقوب الكليني رحمه الله، فقد رويته عن محمّد بن محمّد بن عصام الكليني وعلي بن أحمد بن موسى، ومحمّد بن أحمد السناني رضي الله عنهم، عن محمّد بن يعقوب الكليني. وكذلك جميع كتاب الكافي، فقد رويته عنهم، عنه(1).

29 - محمّد بن موسى المتوكّل

من مشايخ الصدوق وتلاميذ الكليني، وقد أكثر الشيخ الصدوق من الرواية عنه في جميع كتبه، ونقل المتوكّل إلى الشيخ الصدوق بعض الأحاديث التي سمعها من الكليني قدس سره(2).

30 - هارون بن موسى، أبو محمّد التلعكبري

من أعظم المحدّثين وثقاتهم المشهورين، وله جلاله وذكر جميل بين علماء الرجال. روى كتاب الكافي عن الكليني كما في مشيخة التهذيب، والاستبصار، والفهرست(3) وروى عنه في غيرها أيضا(4).

روى عنه كبار علماء الإمامية، كابن قولويه، والنعمانى، والشيخ المفيد، والنجاشي.

31 - أبو جعفر الطبري

روى عن ثقة الإسلام الكليني، قال السيّد ابن طاووس رضي الله عنه :

... ما رويانا بإسنادنا إلى الشيخ أبي جعفر الطبري، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني... (5).

ص: 64

1- . مشيخة الفقيه : ج 4 ص 116 في طريقه إلى الكليني.

2- . انظر : أمالي الشيخ الصدوق: ص 773 ح 1049 ، إكمال الدين : ج 2 ص 675 ح 31 ، عيون أخبار الرضا عليه السلام : ج 2 ص 187 ح 1 .

3- . مشيخة التهذيب : ج 10 ص 13 ، مشيخة الاستبصار : ج 4 ص 300 ، فهرست الطوسي: ص 211 الرقم 17 602.

4- . كفاية الأثر الخزاز القمّي: ص 61، خصائص الأئمة عليهم السلام الشريف الرضي: ص 64، وغيرهما.

5- . فرج المهموم للسيّد ابن طاووس: ص 245.

وهو من معاصري الكليني، ثقة، جليل القدر، له كتاب المسترشد في الإمامة، ويُعرف

بالطبري الكبير؛ تمييزاً له عن الطبري الصغير.

32 - أبو الحسن بن داود

من تلاميذ الكليني، ذكره النجاشي عند ذكر مصنفات أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، قائلاً:

وقال لي أبو العباس أحمد بن علي بن نوح: أخبرنا بها أبو الحسن بن داود، عن محمد بن يعقوب... (1).

وقال في ترجمته:

شيخ هذه الطائفة وعالمها، وشيخ القميين في وقته، وفقههم، حكى أبو عبدالله

الحسين بن عبيدالله أنه لم يرَ أحداً أحفظ منه، ولا أفه ولا أعرف بالحديث (2).

ويظهر من كلام النجاشي في ترجمته أنه حدث عن الكليني ببغداد؛ لأنه قدمها واستقرّ بها إلى أن وافاه أجله ودفن بمقابر قريش (منطقة الكاظمية ببغداد حالياً).

33 - أبو سعد الكوفي

قال ابن عساكر في ترجمة الكليني:

قدم دمشق، وحدث ببعلبك... روى عنه أبو سعد الكوفي شيخ الشريف المرتضى

أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسوي... (3).

34 - أبو غالب الزراري

هو الشيخ أحمد بن محمد بن محمد بن أبي طاهر سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين ابن سنسن، وُلِدَ سنة (285 هـ)، ومات سنة (368 هـ).

ص: 65

1- . رجال النجاشي: ص 82 الرقم 198.

2- . المصدر السابق: ص 384 - 385 الرقم 1045.

3- . تاريخ دمشق لابن عساكر: ج 56 ص 297 الرقم 7126.

عدّه العلامة النوري ممّن تلقّوا كتاب الكافي عن مصنّفه، ورووه عنه واستنسخوه ونشروه، وإلى نسخهم تنتهي نسخته(1)، ويؤيّد ما قاله أبو غالب الزّراري نفسه(2).

35 - أبو المفضّل الشيباني

من مشاهير تلامذة الكليني والراوين كتاب الكافي عنه(3).

الخامس: مؤلّفات ثقة الإسلام الكليني

إشارة

كان الكليني رحمه الله قليل التّأليف - إذا ما قورن بغيره من علماء الإمامية كالشيخ الصدوق والشيخ المفيد، والشيخ الطوسي - بسبب ما استغرقه الكافي من وقت طويل، وممّا يؤسف له حقّاً هو ضياع مؤلّفات الكليني ومصنّفاته سوى كتابه الكافي على الرغم من وصول بعضها إلى أزمان متأخّرة.

أولاً: كتاب تعبير الرؤيا

المراد بالرؤيا، ما يراه النائم في نومه، أو الذي خمدت حواسّه الظاهرة بإغماء أو ما يشابهه(4)، وهي على ثلاثة أقسام: صادقة لا تحتاج إلى عناء أو جهد في التّأويل، كرؤيا الأنبياء عليهم السلام. وصادقة أيضاً ولكنها بحاجة إلى تأويل. وكاذبة، وهي أضغاث أحلام.

وكتاب تعبير الرؤيا ذكره النجاشي من جملة كتب الكليني(5)، وسماه الشيخ الطوسي «كتاب تفسير الرؤيا»(6).

وممّا يكشف عن علم الكليني بتعبير الرؤيا وصحّة نسبة هذا الكتاب إليه، أنّه قد

ص: 66

1- . خاتمة وسائل الشيعة : ج 3 ص 471 من الفائدة الرابعة.

2- . رسالة أبي غالب الزّراري: ص 176 - 177 ح 90.

3- . فهرست الطوسي : ص 211 الرقم 17 602 في ترجمة الكليني.

4- . الميزان في تفسير القرآن للسيد الطباطبائي : ج 11 ص 79 في تفسير الآية الخامسة من سورة يوسف عليه السلام .

5- . رجال النجاشي: ص 377 الرقم 1026.

6- . فهرست الطوسي: ص 210 الرقم 17 602.

روى أحاديث كثيرة في خصوص تعبير الرؤيا في روضة الكافي(1).

ثانياً : كتاب الردّ على القرامطة

نشأت حركة القرامطة بعد منتصف القرن الثالث الهجري، وظهرت في الكوفة سنة (278 هـ) ثم سنة (286 هـ)، وقد راح ضحية هجماتهم المتكررة على مدن العراق والحجاز ودمشق آلاف الضحايا الأبرياء، وبلغت قوتهم في عصر الكليني رحمه الله أنه لم يقدر على الوقوف بوجههم جيش مقاتل، ولم تصمد أمامهم مدينة محاربة. ومن جرائمهم الكبرى أنهم اعتدوا على حرمة الكعبة المشرفة سنة (317 هـ)، فدخلوا الحرم المكي الشريف، وقتلوا الحاج أثناء الطواف، وطرحوا القتلى في بئر زمزم، وعزّوا الكعبة المشرفة من كسوتها، وقلعوا بابها، كما اقتلعوا الحجر الأسود وبقي عندهم أكثر من عشرين سنة في عاصمتهم هجر إلى أن رُذِّ إلى مكانه بفضل الدولة الفاطمية بمصر.

وكانت للقرامطة آراء وعقائد فاسدة كثيرة، والكثير منها دال على كفرهم ومروقهم من الدين، كما نصّ على هذا أصحاب المقالات والفرق، كالأشعري والنوبختي وغيرهم(2).

كلّ هذا حمل علماء الإمامية للتصدّي إلى تلك الحركة قبل ظهورها بالكوفة، كما يظهر من كتاب الفضل بن شاذان (ت 260 هـ) المعنون بكتاب الردّ على الباطنية

ص: 67

-
- 1- راجع: روضة الكافي : ج 8 ص 76 - 77 ح 58 و59 و60 و61 و62، و ص 159 ح 206 و207، و ص 187 ح 280.
 - 2- . لخصنا هذا الكلام بشأن تلك الحركة من مصادر عديدة، منها: التنبيه والإشراف المسعودي: ص 322 - 325 - 345، الكامل في التاريخ : ج 6 ص 396 - 437، و ج 7 ص 15 - 32، البداية والنهاية : ج 11 ص 92 - 115 و168 - 182 .

والقرامطة(1)، والكليني المعاصر لتلك الحركة في تأليفه هذا الكتاب الذي نسبه إليه النجاشي(2) والشيخ الطوسي(3).

ثالثاً: كتاب رسائل الأئمة عليهم السلام

ذكره النجاشي في مؤلفات الكليني(4)، وسماه الشيخ الطوسي بكتاب الرسائل(5)، وصحّف في معالم العلماء إلى كتاب (الوسائل)(6).

وهذا الكتاب من الكتب المفقودة أيضاً، وهو كما يبدو من اسمه خُصّص لجمع رسائل الأئمة إلى أصحابهم أو أبنائهم عليهم السلام.

ونقل السيد ابن طاووس (ت 664 هـ) طرفاً من هذا الكتاب مشيراً إليه صراحة حيثما ورد النقل منه. ويبدو أنّ السيد ابن طاووس كان متأثراً بهذا الكتاب مفضلاً له على ما كتب بهذا المجال .

والظاهر من كلام صدر المتألّهين الشيرازي (ت 1050 هـ) في شرح أصول الكافي وصول الكتاب إلى عصره، حيث قال:

روى محمّد بن يعقوب الكليني رحمه الله في كتاب الرسائل بإسناده عن سنان بن طريف عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يكتب هذه الخطبة إلى أكابر الصحابة وفيها كلام رسول الله صلى الله عليه وآله .. (7).

وهو صريح في وصول كتاب الرسائل إلى عصره، ووقوفه عليه مع النقل المباشر

ص: 68

- 1- . فهرست الطوسي : ص 198 الرقم 1 563 .
- 2- . رجال النجاشي: ص 377 الرقم 1026 .
- 3- . فهرست الطوسي: ص 210 الرقم 17 602 .
- 4- . رجال النجاشي: ص 377 الرقم 1026 .
- 5- . فهرست الطوسي: ص 210 الرقم 17 602 .
- 6- . معالم العلماء: ص 99 ح 666 .
- 7- . شرح أصول الكافي لصدر المتألّهين الشيرازي : ج 2 ص 612 - 615 .

رابعاً: كتاب الرجال

نسب النجاشي (1) والشيخ الطوسي (2) وسائر المتأخرين هذا الكتاب إلى الكليني رحمه الله ، وهو من كتبه المفقودة أيضاً، وهو علامة واضحة في معرفة الكليني قدس سره بأحوال الرواة، وطبقاتهم، والتي يمكن تلمس آثارها في مواقع كثيرة من الكافي نفسه .

خامساً: كتاب ما قيل في الأئمة عليهم السلام من الشعر

من جملة من عدّ هذا الكتاب للكليني، هو النجاشي (3) وكفى بذلك إثباتاً لصحة نسبته إليه. وهذا الكتاب المفقود أيضاً يشير بوضوح إلى عناية الكليني بالأدب العربي، وتلوّن ثقافته، ولو قدّر لهذا الكتاب البقاء لوقفنا على أسماء شعراء أهل البيت عليهم السلام، ولاطلاعنا من خلاله على غرر القصائد الشعرية التي قيلت في مدحهم عليهم السلام .

سادساً: كتاب خصائص الغدير، أو خصائص يوم الغدير

وهذا الكتاب لم تثبت - عندي - نسبته إلى الكليني رحمه الله ، ولم يذكر تلك النسبة أحد قط إلا السيّد عبدالعزيز الطباطبائي رحمه الله ، الذي ذكر هذا الكتاب وعدّه من مؤلفات الكليني (4)، وأغلب الظن أنّه استنبطه من مكانٍ آخر وإن لم يُفصح عنه.

ومهما يكن فإنّ جميع ما ذكرناه من كتب الكليني مفقود، وقد اتّصل النقل المباشر من بعض تلك الكتب المفقودة إلى أزمان متأخرة ، كرسائل الأئمة عليهم السلام الذي بقي موجوداً إلى القرن الحادي عشر الهجري، ثمّ فقد بعد ذلك، وربّما يكون في زوايا بعض المكتبات .

ص: 69

1- . رجال النجاشي: ص 377 الرقم 1026.

2- . فهرست الطوسي: ص 210 الرقم 17 602.

3- . رجال النجاشي: ص 377 الرقم 1026.

4- . الغدير للسيّد عبد العزيز الطباطبائي: ص 38.

وهو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من مؤلفات ثقة الإسلام، وهو موسوعة حديثية، فيه إلى جانب ما يلبي حاجة الفقيه، والمحدث، دقائق فريدة تتعلق بشؤون العقيدة، وتهذيب السلوك، ومكارم الأخلاق. وقد رُزق هذا الكتاب فضيلة الشهرة في حياة مؤلفه، فلا نظير له في بابه .

والمنهج المتبع في الكافي للوصول إلى أصول الشريعة وفروعها وأدبها وأخلاقها، إنّما هو بالاعتماد على حَمَلَة آثار النبوة من نقلة حديث الآل عليهم السلام، الذي هو حديث الرسول صلى الله عليه وآله ، إذ صرّح أهل البيت عليهم السلام بأنهم لا يحدثون الناس إلا بما هو ثابت عندهم من أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله ، وأنهم كانوا يكتزونها كما يكتزن الناس ذهبهم وورقهم، وأنها كلّها تنتهي إلى مصدر واحد، وبإسناد واحد(1).

ومن ثمرات هذا التصديق في رواية السنّة المطهّرة في الكافي، وحصرها بذلك النمط من حملة الآثار، أنّك لا تجد بينهم للأمويين وأذنانهم وأنصارهم وزنا ولا اعتبارا، ولا للخوارج والنواصب ورواتهم ذكرا، ولا لمن لم يحفظ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في أهل بيته عليهم السلام(2) عينا ولا أثرا(3). كما لا تجد فيه لمن نافق ممّن تسمّى بالصحابة ولصق بهم خبرا(4).

وهذا المنهج وإن كان هو المنهج العامّ عند محدّثي العترة، إلا أنّ شدة التزام الكليني به مع ميزات كتابه الأخرى هي التي حملت الشيخ المفيد قدس سره على القول: «بأنّ

ص: 70

- 1- . وردت أحاديث كثيرة بهذا المعنى منها : المحاسن للبرقي: ص 156 ح 87 ، و ص 185 ح 194 .
- 2- . في الحديث الشريف: «من حفظني في أهل بيتي فقد اتّخذ عند الله عهدا» الصواعق المحرقة: ص 150 .
- 3- . يدخل في هذا الصنف جميع رواة العامة الذين عاصروا أهل البيت عليهم السلام، وتعمّدوا ترك الرواية عنهم .
- 4- . كان ابن عبّاس رضى الله عنه يسمّي سورة التوبة بالفاضحة ، لأنّها فضحت المنافقين من الصحابة ولم تدع أحدا منهم إلا أتت عليه، وسمّاها قتادة بن دعامة التابعي بالمشيرة، لأنّها أثارت مخازيهم، وسمّاها آخر بالمبعثرة؛ لأنّها بعثت أسرارهم. راجع معالم التنزيل البغوي : ج 3 ص 3 .

الكافي من أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة»(1)، كما حملت غيره على الإعجاب بكتاب الكافي والثناء على مؤلفه(2).

ومن هنا بذل علماء الشيعة - قديما وحديثا - جهودا علمية مضمّنة حول الكافي، فاستنسخوه كثيرا(3)، وشرحوا أحاديثه، وبيّنوا مشتركاته، ووضّحوا مسائله، واختصروه، وحقّقوا أسانيدَه، ورتّبوا أحاديثه، وصنّفوها على ضوء المصطلح الجديد، وترجموه إلى عدّة لغات، بحيث وصلت جهودهم حول الكافي إلى أكثر من متي كتاب. ومع كلّ هذه الجهود لم يقل أحد منهم بوجوب الاعتقاد والعمل بجميع ما بين دفتيه، ولا ادّعى إجماع على صحّة جميع ما فيه .

كما أنّ إعراض الفقهاء عن بعض مرويات الكافي، لا يدلّ على عدم صحّتها عندهم، ولا ينافي كون الكافي من أجل كتبهم، إذ ربّ صحيح لم يُعمل به لمخالفته المشهور، وقد يكون وجه الإعراض للدليل آخر وعلّة أخرى لا تقدح بصحّة الخبر.

حكاية عرض «الكافي» على الإمام المهدي عليه السلام

قد تجد في الأوان الأخير من يخالف سيرة علماء الشيعة، ويتشبّث بحكاية عرض الكافي على الإمام المهدي عليه السلام، ويستنصر لمقولة: «الكافي كافٍ لشيعتنا» بعد تلطيفها! وينسب للكليني رحمه الله على أثر ذلك أشياء لا دليل عليها، فتراه يجزم تارة بأنّ للكليني صلاتٍ وتردّدا مع السفراء الأربعة رضي الله تعالى عنهم، ويؤكّد تارة أخرى على أنّ كبار علماء الشيعة كانوا يأتون إلى الكليني ويسألونه وهو في مجالس سفراء الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، وثالثة يتساءل: كيف لم يطلب أحد السفراء

ص: 71

- 1- . تصحيح الاعتقاد للشيخ المفيد: ص 70 فصل في النهي عن الجدل.
- 2- . مرآة العقول للعلامة المجلسي: ج 1 ص 3، الوافي الفيض الكاشاني: ج 1 ص 6.
- 3- . بلغت نسخه الخطية 489 نسخة موزّعة على مكتبات العالم الإسلامية وغيرها بحسب الفهرس الشامل لمخطوطات الحديث وعلومه المطبوع في الأردن فيما تتبّعناه، وقد فاته الكثير ممّا في مكتبات الشيعة من نسخ الكافي.

من الكليني كتابه لعرضه على الإمام عليه السلام؟

وجميع هذا الكلام باطل؛ أمّا عن الصّلات والترّد، فاعلم أنّه لا توجد للكليني رواية واحدة في الكافي عن أيّ من السفراء الأربعة (رضي الله تعالى عنهم) بلا واسطة، مع أنّه استقرّ ببغداد قبل سنة (310 هـ)، وحدث عن بعض مشايخ بغداد كما مرّ في مشايخه.

كما أنّ ثقة الإسلام لم يُكثر من الرواية عنهم بالواسطة، بل إنّ مروياتهم في الكتب الأربعة نادرة جدًّا، ولعلّها لا تزيد على عشرة أحاديث، منها حديثان فقط أخرجهما الكليني (1).

ولا ننسى في المقام دور أهل البيت عليهم السلام في كفيّة توجيه رواة الحديث إلى الطرق الكفيلة بمعرفة الحديث الصحيح وتمييزه عن غيره بقواعد رصينة سار عليها علماء الشيعة إلى اليوم.

وأما ما ذُكر في المقام من دأب السفراء الأربعة (رضي الله عنهم) على متابعة الكتب والتأكّد من سلامتها فهو كذب عليهم، مع المبالغة الظاهرة.

وأما عن الاستدلال على حكاية العرض، بالتوقيع الخارج من الناحية المقدّسة إلى الصدوق الأوّل (ت 329 هـ) (2)، كما في الكليني والكافي (3) فلا ينبغي لأحد أن يصدّقه دليلاً، أو يتوهّمه شاهداً على صحّة احتمال عرض الكافي أو بعضه على الإمام المهدي عليه السلام بتوسّط أحد السفراء رضي الله عنهم؛ لاختلاف الموضوع بينهما اختلافاً جذرياً بحيث لا يمكن أن يُقاس أحدهما بالآخر.

ومما تقدّم يعلم أنّ الاغترار بحكاية «الكافي كافٍ لشيعتنا» وتصحيحها أو تلطيفها لا يستند إلى أيّ دليل علمي، بل جميع الأدلّة المتقدّمة قاضية ببطلان تلك الحكاية

ص: 72

1- . أصول الكافي : ج 1 ص 390 - 391 ح 1 و 4 باب 77 من كتاب الحجّة.

2- . إكمال الدين للشيخ الصدوق : ج 3 ص 503 ذيل الحديث 31، رجال النجاشي: ص 261 الرقم 684.

3- . راجع: الكليني والكافي: ص 392 - 397.

التي لم يعرفها أحد ولا سمع بها أحد في أكثر من سبعة قرون بعد وفاة الكليني. ولا يستبعد أن يكون أصل الحكاية من اشتباهات بعض المشايخ المغمورين في زمان رواج المنهج الإخباري بحديث الشيخ الصدوق الذي أسنده إلى الإمام الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى «كهيص» وأنه قال عليه السلام: «الكاف: كاف لشيئتنا...»⁽¹⁾، فانصرف ذهن المشتبه إلى كتاب الكافي^٢، ثم نسب هذا للإمام المهدي عليه السلام بلحاظ أنّ الكليني لم يدرك

الإمام الصادق عليه السلام.

موقف علماء الشيعة تجاه أحاديث «الكافي»

لعلماء الشيعة - قديما وحديثا - إزاء أحاديث الكافي ثلاثة مواقف، هي:

الموقف الأول: النظر إلى روايات الكافي سنداً ودلالةً، والتعامل معها على أساس معطيات علمي الرجال والحديث دراية ورواية، وهذا هو رأي الأصوليين وأكثر العلماء والفقهاء والمحققين.

الموقف الثاني: الاطمئنان والثوق بصحة أحاديث الكافي، بالمعنى المتعارف

عليه قبل تقسيم الأخبار إلى صحيح وحسن موثّق وضعيف، وهذا هو قول: الأخباريين الذي يمثل جانب الاعتدال بالقياس إلى الموقف الثالث.

الموقف الثالث: الحكم بقطعية صدور أحاديث الكافي عن المعصومين عليهم السلام، وهو قول الأسترآبادي، والخليل بن غازي القزويني، ومن وافقهم من الأخباريين، وهو شبيه بقول العامة بشأن أحاديث البخاري ومسلم، ولا دليل عليه إلا بعض القرائن التي صرّح المحدث النوري بأنها لا تنهض بذلك.

منهج الكليني في أسانيد «الكافي»

اختلف المنهج السندي في كتاب الكافي اختلافاً كلياً عن المنهج السندي في كتاب

ص: 73

1- . معاني الأخبار للشيخ الصدوق: ص 68 ح 6 باب معنى الحروف المقطعة في أوائل السور من القرآن.

من لا يحضره الفقيه وكتابي التهذيب والاستبصار، إذ سَلَكَ كَلَّ من المحمّدين الثلاثة طريقاً يختلف عن الآخر في إسناد الأحاديث.

فحذف الصدوق أسانيد الأحاديث التي أخرجها في الفقيه للاختصار، ولم يُسند في متن الكتاب غير تسعة أحاديث فقط (1) بحسب ما استقرأناه. وقد استدرک علی ما رواه بصورة التعليق بمشيخة في آخر الكتاب أوصل بها طريقه إلى أغلب مَنْ روى عنهم .

وأما الشيخ الطوسي فقد سلك في التهذيب والاستبصار تارةً مسلك الشيخ الكليني، وأخرى مسلك الشيخ الصدوق في الفقيه وذلك بحذف صدر السند والابتداء بمن نقل من كتابه أو أصله، مع الاستدراك في آخر الكتابين بمشيخةٍ.

وأما الكليني: فقد سلك في الكافي منهجا سندياً ينمُّ عن قابليّة نادرة وتتبع واسع وعلمٍ غزير في متابعة طرق الروايات وتفصيل أسانيدها، إذ التزم بذكر سلسلة سند الحديث إلا ما نَدَرَ، مع ملاحظة أمور كثيرة في الإسناد.

منها: اختلاف طرق الرواية، فكثيراً ما تجده يروي الرواية الواحدة بأكثر من إسنادٍ . وقد يعدل أحياناً عن هذا المنهج عند توافر أكثر من طريق للرواية وذلك بذكر سند الطريق الأول ثم يعقبه بعد هذا بالطريق الثاني ذاكراً في نهايته عبارة «مثله» إشارة منه

إلى تطابق المتن في كلا الطريقين.

ومن الأمور التي تلاحظ على منهجه السندي أنّه كثيراً ما يرد في أسانيد الكافي ذكر كُنَى الرواة وبلدانهم وقبائلهم وحرفهم .

وهناك مفردات أُخرى في المنهج السندي في كتاب الكافي نشير إلى بعضها اختصاراً:

ص: 74

1- . كتاب من لا يحضره الفقيه : ج 1 ص 315 ح 1431، وج 2 ص 154 ح 668 وص 211 ح 967، وج 3 ص 61 ح 211، وص 62 ح 212، وص 65 ح 218، وج 4 ص 165 ح 578، وص 273 ح 829، وص 301 ح 911.

منها: الالتزام بالعنونة في الإسناد كبديل مختصر عن صيغ الأداء الأخرى.

ومنها: الأمانة العلميّة في التزام نقل ألفاظ مشايخ السند، ومن ذلك نقله لتردد الرواة في التحديث عن مشايخهم بلفظ (حدّثني فلان، أو روى فلان)(1).

ومنها: اختصار سلسلة السند المتكرّر بعبارة: (وبهذا الاسناد)(2)، أو حذف تمام السند المتكرّر والاكتفاء بالعبارة المذكورة(3).

ومنها: تنوّع مصادر السند في الكافي، بحيث يمكن تصنيفها على طائفتين رئيسيتين، هما: الرجال، والنساء الراويات، والرجال إلى معصومين وغيرهم، وهذا الغير إلى صحابة وتابعين وغيرهم، وقد جاءت مروياتهم لتتميم الفائدة، وبعضها الآخر لبيان وجه المقارنة بينها وبين مروياته الأخرى. وأمّا النساء الراويات فقد بلغن ستّاً وعشرين امرأة فيما تتبّعناه.

وهُنالك بعض المصادر المجهولة في أسانيد الكافي(4).

ومنها: وجود الأحاديث الموقوفة(5)، والمرسلة(6)، والمجهولة، وهي التي في إسنادها راوٍ لم يُسمّ، وتسمّى المبهمّة، وحكمها جميعاً الإرسال، كما توجد فيه الأحاديث المضمرة(7)، مع توقّف بعض الأصناف الأخرى لخبر الواحد المسند، كلّ صنف بلحاظ

ص: 75

1- فروع الكافي: ج 6 ص 81 ح 8 باب 21 من كتاب الطلاق.

2- أصول الكافي: ج 1 ص 105 ح 3 و 4 باب 19 من كتاب فضل العلم.

3- فروع الكافي: ج 3 ص 5 ح 2 باب 4 من كتاب الطهارة.

4- نريد بالمصادر المجهولة في السند، هي الألفاظ الواردة في بعض أسانيد الكافي، مثل: عمّن رواه، أو عمّن حدّثه، أو عمّن أخبره، ونحو ذلك من الألفاظ الأخرى، نحو: عن رجل، أو عن شيخ، وهكذا في كلّ لفظ مبهم، والحكم في الجميع هو الإرسال. كما في مقدّمة ابن الصلاح: ص 144.

5- الحديث الموقوف، هو ما روي عن أحد اصحاب المعصوم عليه السلام من دون أن يسنده إليه.

6- المرسل، هو ما حذف من سلسلة سنده راوٍ واحد أو أكثر، وكذا لو ذكر أحد رجال السند بلفظ مبهم. راجع: الدراية: ص 47. ومثاله في أصول الكافي: ج 1 ص 209 ح 1 باب 30 من كتاب التوحيد.

7- المضمّر: هو الحديث الذي أخفي فيه المسؤول ولم يُعرّف هل هو إمام أو غيره. مثاله أصول الكافي: ج 1 ص 332 ح 2 باب 56 من كتاب الحجّة.

عدد روايته تارةً - وهو ما ذكرناه آنفاً - أو باعتبار حال روايته، أو بلحاظ اشتراك خبر الواحد المسند مع غيره كالمعنعن - كما مرّ - والمسلسل (1)، والمشارك (2)، والعالي، والنازل (3)، والمعلق بشرط معرفة المحذوف.

ومنها: تعبير الكليني عن مجموعة من مشايخه بلفظ: «عدّة من أصحابنا» أو «جماعة من أصحابنا» والأوّل مطّرد، والآخر نادر.

منهج الكليني في متون «الكافي»

يمكن تلخيص منهج الكليني في رواية متون الكافي بجملته من الأمور، نذكر أهمّها:

1 - الإكثار من المتون الموشّحة بالآيات القرآنية، خصوصاً آيات الأحكام، ولو استلّت تلك الروايات من الكافي لألّفت تفسيراً رائعاً لأهل البيت عليهم السلام في أحكام القرآن الكريم.

2 - اشتمال بعض متون الكافي على توضيحات من الكليني (4).

3 - بيان موقفه أحياناً من تعارض مروياته (5) وربّما نبه إلى ما خالف الإجماع على الرغم من صحّته بطريق الرواية (6).

4 - رواية ما زاد على المتن من ألفاظ الرواة؛ لفرط أمانته في نقل الخبر، وهذا ما

ص: 76

- 1- . الحديث المسلسل: هو ما اتّفق الرواة فيه على صفة واحدة أو حال معيّنة، ومن أمثله في فروع الكافي: ج 3 ص 493 ح 8 باب 102 من كتاب الصلاة، وانظر تعريفه في الدراية: ص 38.
- 2- . المشترك هو ما كان أحد الرواة فيه مشتركاً بين الثقة وغيره تارةً، وبين الثقات فقط تارةً أخرى. مقباس الهداية: ج 1 ص 288.
- 3- . العالي والنازل: من أوصاف الخبر المشترك مع غيره، ويراد بالأوّل، ما كان قليل الواسطة من المحدث إلى المعصوم عليه السلام، والثاني بخلافه، ويُسمّى الأوّل قرب الإسناد أو (علو الإسناد). انظر: مقباس الهداية: ج 1 ص 243 - 244.
- 4- . فروع الكافي: ج 3 ص 289 ح 7 باب 13 من كتاب الصلاة.
- 5- . المصدر السابق: ج 4 ص 90 ح 5 باب 12 من كتاب الصيام.
- 6- . المصدر السابق: ج 7 ص 115 ذيل الحديث 16 باب 25 من كتاب المواريث.

يُسَمَّى اصطلاحاً بمدرج المتن(1).

5 - الاقتباس والرواية من الكتب كالأصول الأربعة وغيرها.

6 - ترك الكثير من الأخبار التي لم يرها قابلةً للرواية.

7 - تصنيف الأحاديث في الأبواب بحسب الصحّة والوضوح، ولذلك فإنّ أحاديث أواخر الأبواب - كما قاله بعض المحقّقين - لا تخلو من إجمال وخفاء(2).

8 - رواية القواعد الأساسيّة في دراية الحديث وروايته وتقديمها في أصول الكافي .

10 - لا يورد الأخبار المتعارضة، بل يقتصر على ما يدلّ على الباب الذي عنونه، وربّما دلّ ذلك على ترجيحه لما ذكر(3).

11 - اهتمامه البالغ في رواية المشهور والمتواتر، خصوصاً في أصول الكافي

وفروعه.

12 - العناية الفائقة برواية ما يتّصل بمكانة أهل البيت عليهم السلام وفضائلهم وعلمهم وإمامتهم والنصّ عليهم.

13 - إخضاع متون الكافي أصولاً وفروعاً إلى تبويب واحد، دون روضة الكافي .

تبويب وترتيب «الكافي»

لتصنيف الأحاديث الشريفة وتبويبها وترتيبها طريقتان مشهورتان، هما:

1 - طريقة الأبواب: وفيها يتمّ توزيع الأحاديث على مجموعة من الكتب،

ص: 77

1- . المدرج على أقسام، وأشهر ما وقع منها في الكافي، هو مدرج المتن، ويراد به ما اندرج في متن الخبر من ألفاظ أحد روايته، سواء كان اللفظ في أوّل المتن، أو في وسطه، أو في آخره، كتفسير كلمة من المتن ونحوها ممّا قد يتوهم بعضهم فيحسبها من المتن، ومثال ذلك في فروع الكافي: ج 3 ص 424 ح 9 باب 70 من كتاب الصلاة و ج 7 ص 253 ح 2 باب 56 من كتاب الحدود، وغيرها .

2- . روضات الجنّات للخوانساري: ج 6 ص 116.

3- . نهاية الدراية للسيد حسن الصدر: ص 545.

والكتب على مجموعة من الأبواب، والأبواب على عدد من الأحاديث، بشرط أن تكون الأحاديث مناسبة لأبوابها، والأبواب لكتبها. وقد سبق الشيعة غيرهم إلى استخدام هذه الطريقة.

2 - طريقة المسانيد: التصنيف بموجب هذه الطريقة له صور متعددة؛ الجامع بينها هو أن يكون المحور في الترتيب هو الرواة أو المروي عنه .

وقد استخدم الكليني قدس سره الطريقة الأولى في تصنيف كتابه الكافي، لتليتها غرضه في أن يكون كتابه مرجعا للعالم والمتعلم. وقد حقق ثقة الإسلام هذا المطلب على أحسن ما يُرام، إذ قسّم كتابه الكافي على ثلاثة أقسام رئيسية، هي: أصول الكافي، وفروع الكافي، وروضة الكافي .

ثم قسّم أصول الكافي على ثمانية كتب اشتملت على (499) بابا، وتجد هذا التصنيف نفسه في فروع الكافي أيضا، إذ اشتملت على (26) كتابا، فيها (1744) بابا. أمّا روضة الكافي فلم يخضعه إلى هذا المنهج من التصنيف، بل ساق أحاديثه تباعا من غير كتب أو أبواب.

هذا وقد أثار الخليل بن غازي القزويني - في المحكي عنه - شبهة حول نسبة الروضة للكليني، فقال في رياض العلماء في ترجمته: ((ومن أغرب أقواله: ... وأنّ الروضة ليس من تأليف الكليني رحمه الله ، بل هو من تأليف ابن إدريس))⁽¹⁾.

وجوابها هو أنّ الملحوظ على كتاب الروضة جملة أمور ، منها:

1 - أسلوب عرض المرويّات فيه هو الأسلوب بذاته في أصول وفروع الكافي ، إذ يبدأ أولاً بذكر سلسلة السند كاملة إلاّ ما ندر ، ومن ثمّ اتّباع أسلوب البحث عن طرق

أخرى مكتملة للرواية وترتيب هذه الطرق بحسب جودتها، وهذا هو ما عمل في أصول وفروع الكافي .

ص: 78

1- . رياض العلماء للأفندي : ج 2 ص 261.

2 - لغة الروضة من حيث العنونة السائدة، والاصطلاح المتداول في نظام الإحالة على إسناد سابق، واختصار الأسانيد، والمتابعات والشواهد، هي بعينها في أصول الكافي وفروعه.

3 - رجال أول السند من مشايخ الكليني إلا القليل النادر منهم حيث أخذ مروياتهم من كتبهم المتداولة في عصره والمعروفة الانتساب إلى أصحابها الثقات .

4 - طرق روايات الأصول والفروع إلى أصحاب الأئمة عليهم السلام هي طرق روايات الروضة أيضا.

5 - روايات العدة التي يروي بتوسطها عن ثلاثة من المشايخ المعروفين توزعت على الأصول والفروع والروضة، وليس لهذه العدة أثر في كتب الحديث الأخرى .

6 - هناك جملة وافرة من مرويات الروضة مرتبطة بعناوين بعض كتبه المفقودة، كروايات تعبير الرؤيا المرتبطة بكتاب تعبير الرؤيا المفقود، وروايات رسائل الأئمة عليهم السلام المرتبطة بكتاب الرسائل المفقود أيضا. وهذا ما يقرب من احتمال نقلها من كتبه المذكورة إلى كتاب الروضة، لاسيما وأن الكافي آخر مؤلفات الكليني(1).

مع تصريح المتقدمين بأن الروضة من كتب الكافي، فقال النجاشي في ترجمة الكليني:

صنّف الكتاب الكبير المعروف بالكليني يسمى الكافي في عشرين سنة، شرح كتبه: كتاب العقل، كتاب فضل العلم - إلى أن قال - كتاب الروضة(2).

ونظير ذلك ما قاله الشيخ(3).

ص: 79

1- . ودليل كون كتاب الكافي الشريف آخر مؤلفات ثقة الإسلام رحمه الله هو ما ذكره الكليني نفسه في ديباجة الكافي بشأن كتاب الحجّة؛ إذ وعد أن يُفرد لموضوع الحجّة - فيما لو أسعفه الأجل - كتابا أوسع ممّا هو عليه في الكافي . ولكنّ يد المنون عاجلته قبل الشروع بما وعد به رحمه الله ؛ إذ لا يُعرف له كتاب بعنوان (الحجّة) غير ما في كتاب الكافي .

2- . رجال النجاشي: ص 377 الرقم 1026.

3- . فهرست الطوسي: ص 210 الرقم 17 602.

هذا وقد ذكر الشيخ الكليني في الروضة أموراً شتى من خطب الأئمة عليهم السلام ورسائلهم وحكمهم ومواعظهم، مع تفسير عدد كبير من الآيات القرآنية الكريمة، كما تضمنت نفا من الأحداث التاريخية المهمة، وسير بعض الصحابة وكيفية إسلامهم.

ويبدو للباحث أن هذا الجزء الحافل بمختلف الأخبار من عقائد وتفسير وأخلاق وقصص وتاريخ وجغرافية وطب وفلك، جاء اسماً على مسماه، فهو كالروضة الندية حقاً.

السادس: ما قاله العلماء بحق الكليني

إشارة

ما قاله العلماء من كلمات الثناء العاطر على شخصية الكليني ودوره العلمي والثقافي تدلّ على مكانته المرموقة التي قلّما وصل إليها الأفاضل، ولم ينحصر هذا الثناء بعلماء الشيعة، بل أطراه علماء العامة، بل والمستشرقون أيضاً. إليك فيما يلي بعضها:

أولاً: ثناء علماء الشيعة على ثقة الإسلام الكليني

1 - تلميذه الشيخ الصدوق (ت 381 هـ) قال:

حدّثنا الشيخ الفقيه محمّد بن يعقوب رضي الله عنه (1).

2 - النجاشي (ت 450 هـ) قال في ترجمته:

شيخ أصحابنا في وقته بالريّ ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث، وأثبتهم... (2).

3 - الشيخ الطوسي (ت 460 هـ) قال في الفهرست:

ثقة، عارف بالأخبار (3).

ص: 80

1- . كتاب من لا يحضره الفقيه : ج 4 ص 165 ح 578 باب 115، وغيره كثير.

2- . رجال النجاشي: ص 377 الرقم 1026.

3- . فهرست الطوسي: ص 210 الرقم 17 602.

وقال في الرجال :

جليل القدر، عالم بالأخبار(1).

4 - العلامة الطبرسي (ت 548 هـ) قال في ذكر الدلالة على إمامة الحسن بن علي عليه السلام :

فمن ذلك: ما رواه محمد بن يعقوب الكليني وهو من أجل رواة الشيعة وثقاتها(2).

5 - السيد ابن طاووس الحلبي الحسني (ت 664 هـ) قال في فرج المهموم :

الشيخ المتفق على عدالته وفضله وأمانته محمد بن يعقوب الكليني(3).

6 - العلامة الحلبي (ت 726 هـ) قال :

شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم(4).

7 - المحقق الكركي (ت 940 هـ) قال في إجازته للشيخ أحمد بن أبي جامع :

وأعظم الأشياخ في تلك الطبقة الشيخ الأجل جامع أحاديث أهل البيت

عليهم السلام صاحب كتاب الكافي في الحديث، الذي لم يعمل الأصحاب مثله(5).

8 - الشهيد الثاني (ت 966 هـ) قال في إجازته للسيد علي بن الصائغ الحسيني الموسوي :

عن الشيخ السعيد الجليل رئيس المذهب أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، عن

رجاله المتضمنة لكتابه الكافي ، الذي لا يوجد في الدنيا مثله جمعا للأحاديث وتهذيبا للأبواب، وترتيباً، صنفه في عشرين سنة، شكر الله

تعالى سعيه، وأجزل أجره، عن رجاله المودعة بكتابه وأسانيده، المثبتة فيه بشرطه المعتبر عند أهل دراية الأثر(6).

9 - الشيخ حسين بن عبدالصمد (ت 984 هـ) قال في وصول الأخبار :

ص: 81

1- . رجال الطوسي: ص 439 الرقم 6277 27 باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام.

2- . إعلام الوري للطبرسي : ج 1 ص 405، الفصل الثاني . ونظيره في كشف الغمة للإربلي : ج 2 ص 154.

3- . فرج المهموم: ص 86 ح 1 .

4- . خلاصة الأقوال : ص 245 الرقم 835 37.

5- . بحار الأنوار : ج 105 ص 63.

6- . المصدر السابق : ص 141.

أما كتاب الكافي، فهو للشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله شيخ عصره في وقته، ووجه العلماء والنبلاء، وكان أوثق الناس في الحديث، وأنقدهم له، وأعرفهم به، صنّف الكافي وهذّبه وبوّبه في عشرين سنة، وهو يشتمل على ثلاثين كتابا يحتوي على ما لا يحتوي غيره(1).

10 - الشهيد الثالث القاضي نور الله التستري (ت 1019 هـ) قال في مجالس المؤمنين :

ثقة الإسلام، وواحد الأعلام خصوصا في الحديث، فإنه جهينة الأخبار، وسابق هذا المضممار، الذي لا يُشَقُّ له غبار، ولا يُعثر له على عثار(2).

11 - المحقق الداماد (ت 1041 هـ) : قال في الرواشح :

وإن كتاب الكافي لشيخ الدين، وأمين الإسلام، نبيه الفرقة، ووجه الطائفة، رئيس المحدثين، حجة الفقه والعلم والحق واليقين، أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني رفع الله درجته في الصديقين، وألحقه بنبيه وأنمته الطاهرين(3).

12 - صدر المتألهين محمد بن إبراهيم الشيرازي (ت 1050 هـ) قال في شرح أصول الكافي :

أمين الإسلام، وثقة الأنام، الشيخ العالم الكامل، والمجتهد البارِع، الفاضل محمد بن يعقوب الكليني، أعلى الله قدره، وأنار في سماء العلم بدره(4).

13 - العلامة المجلسي (ت 1111 هـ) قال في مرآة العقول :

وابتدأت بكتاب الكافي للشيخ الصدوق، ثقة الإسلام، مقبول طوائف الأنام، ممدوح الخاصّ والعامّ، محمد بن يعقوب الكليني، حشره الله مع الأئمة الكرام؛ لأنه كان أضبط الأصول وأجمعها، وأحسن مؤلفات الفرقة الناجية وأعظمها(5).

14 - السيّد بحر العلوم (ت 1212 هـ) قال :

ص: 82

1- . وصول الأخبار إلى معرفة الأخبار : ص 85 .

2- . مجالس المؤمنين للشهيد الثالث القاضي نور الله التستري : ج 1 ص 452.

3- . الرواشح السماوية للمحقق الداماد: ص 4.

4- . شرح أصول الكافي لصدر المتألهين الشيرازي : ج 1 ص 167 من مقدّمة المؤلف.

5- . مرآة العقول للعلامة المجلسي : ج 1 ص 3 من المقدّمة.

محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني، ثقة الإسلام، وشيخ المشايخ الأعلام، ومرّوج المذهب في غيبة الإمام عليه السلام ذكره أصحابنا والمخالفون، واتفقوا على فضله، وعظم منزلته(1).

15 - السيّد محمد باقر الخوانساري (ت 1313 هـ) قال بعد بيان من مدحه من علماء العامة - :

وبالجملة فشان الرجل أجلّ وأعظم من أن يختفي على أعيان الفريقين، أو يكتسي ثوب الإجمال لدى ذي عينين، أو ينتفي أثر إشراقه يوماً بعد البين؛ إذ هو في الحقيقة أمين الإسلام، وفي الطريقة دليل الأعلام، وفي الشريعة جليل قدام، ليس في وثاقته لأحد كلام، ولا في مكانته عند أئمة الأنام، وحسب الدلالة على اختصاصه بمزيد الفضل، وإتقان الأمر، اتّفاق الطائفة على كونه أوثق المحمّدين الثلاثة الذين هم أصحاب الكتب الأربعة، ورؤساء هذه الشريعة المتّبعة(2).

16 - المحدث النوري (ت 1320 هـ) قال في خاتمة المستدرك :

فخر الشيعة، وتاج الشريعة، ثقة الإسلام، وكهف العلماء الأعلام، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني... الرازي، الشيخ الجليل، العظيم، الكافل لأيتام آل محمد عليهم السلام بكتابه الكافي(3).

17 - الشيخ عباس القميّ (ت 1359 هـ) قال:

الشيخ الأجل، الأوثق، الأثبت، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الرازي، كهف العلماء الأعلام، ومفتي طوائف الإسلام، ومرّوج المذهب في غيبة الإمام عليه السلام ثقة الإسلام، صاحب كتاب الكافي(4).

18 - الإمام الخميني قدس سره (ت 1409 هـ) وصف الكليني رحمه الله بأوصاف منها :

أفضل المحدثين، إمامهم، ثقة الإسلام والمسلمين، حجّة الفرقة، رئيس الأئمة،

ص: 83

1- . رجال السيّد بحر العلوم المعروف ب- الفوائد الرجالية : ج 3 ص 325.

2- . روضات الجنّات : ج 6 ص 105 ح 568.

3- . خاتمة مستدرك وسائل الشيعة للمحدث النوري : ج 3 ص 272 من الفائدة الثالثة.

4- . هدية الأحاب في ذكر المعروفين بالكنى والألقاب والأنساب للشيخ عباس القميّ : ص 307.

ركن الإسلام وثقته، سلطان المحدثين، شيخ المحدثين وأفضلهم، عماد الإسلام

والمسلمين، فخر الطائفة الحقة ومقدمهم(1).

ثانياً : ثناء علماء العائمة على الكليني

1 - أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت 606 هـ): قال في جامع الأصول :

أبو جعفر محمد بن يعقوب الرازي الفقيه الإمام على مذهب أهل البيت [عليهم السلام]، عالم في مذهبهم، كبير، فاضل عندهم، مشهور(2).

كما ذكر حديث المحدثين، وجعل الكليني قدس سره من المحدثين على رأس المئة الثالثة، فقال:

ومن خواص الشيعة أن لهم على رأس كل مئة سنة من يجدد مذهبهم، وكان مجددده على رأس المئتين علي بن موسى الرضا [عليهما السلام] وعلى المئة الثالثة محمد بن يعقوب(3).

2 - الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت 748 هـ): قال:

محمد بن يعقوب الكليني، من رؤوس فضلاء الشيعة في أيام المقتدر(4).

وقال في تاريخ الإسلام :

محمد بن يعقوب، أبو جعفر الكليني الرازي: شيخ، فاضل، شهير، من رؤوس الشيعة وفقهائهم المصنفين(5).

3 - ابن ناصر الدين محمد بن عبدالله بن محمد القيسي (ت 842 هـ) نقل كلام الذهبي في المشتبه في خصوص الإطراء على الكليني ووافقه(6).

ص: 84

1- الأربعين حديثاً: ح 31، ح 21، ح 19، ح 21، ح 17، ح 22، ح 15، ح 25، ح 35، ح 16 .

2- . جامع الأصول لابن الأثير : ج 15 ص 297.

3- . المصدر السابق : ج 11 ص 322 - 323.

4- . توضيح المشتبه لابن ناصر الدين : ج 7 ص 337، حرف الكاف.

5- . تاريخ الإسلام : ج 24 ص 250 الرقم 416 وفيات سنة 328 هـ .

6- . توضيح المشتبه لابن ناصر الدين : ج 7 ص 337، حرف الكاف.

4 - ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852 هـ) قال في التبصير :

وأبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني الرازي، من فقهاء الشيعة، ومصنّفهم، يُعرف

بالسلسلي؛ لنزوله درب السلسلة ببغداد(1).

5 - الزّبيدي الحنفي (ت 1205 هـ) قال في تاج العروس في مادّة (كلان) :

كلين... بلدة بالري، منها: أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني، من فقهاء الشيعة، ورؤوس فضلائهم في أيام المقتدر، ويُعرف أيضا

بالسلسلي؛ لنزوله درب السلسلة ببغداد(2).

6 - الزركلي الوهابي (ت 1396 هـ) قال:

محمّد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني، فقيه إمامي، من أهل كلين بالريّ، كان شيخ الشيعة ببغداد وتوفّي فيها(3).

7 - عمر رضا كحالة قال في معجم المؤلفين:

محمّد بن يعقوب بن إسحاق، الكليني الرازي، السلسلي، البغدادي، أبو جعفر، من فقهاء الشيعة، عارف بالأخبار، والحديث، سكن بغداد

بباب الكوفة، وتوفّي ببغداد(4).

8 - المستشار عبدالحليم الجندي قال عند كلامه عن الأصول الأربعة في الحديث:

وخير ما جمع منها كتب أربعة، هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم إلى اليوم، وهي: الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب،

والاستبصار. والكافي للكليني أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني (ت 329 هـ) أعظمها، وأقومها، وأحسنها، وأتقنها، فيه: 16190 حديثا،

ألّفه الكليني في عشرين سنة(5).

ص: 85

1- . تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني : ج 2 ص 737.

2- . تاج العروس : ج 9 ص 322 كلان.

3- . الأعلام للزركلي الوهابي : ج 7 ص 145، وقوله عن الجزء الأول في أصول الفقه! عار من الصّحة، والصحيح: في أصول الدين.

4- . معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة : ج 12 ص 116.

5- . الإمام جعفر الصادق [عليه السلام] لعبدالحليم الجندي: ص 207.

ثالثاً : ثناء المستشرقين على الكليني

1 - قال Donaldisin Dawyt.M عن المحمّدين الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة (الكليني، والصدوق، والطوسي رضي الله تعالى عنهم):

وأول هؤلاء المحمّدين، وأعلاهم منزلة هو محمّد بن يعقوب الكليني الذي ألف كتاب الكافي في علم الدين(1).

2 - قال Karil Prokilman:

وفي أوائل القرن الرابع الهجري كان مجدّد فقه الإمامية هو أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكوليني [كذا] الرازي(2).

ص: 86

1- . عقيدة الشيعة لدونالدسن داويت. م: ص 283.

2- . تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان : ج 3 ص 339.

إشارة

المحدّث الكليني وأثره الخالد

الشيخ جعفر السبحاني

محمّد بن يعقوب بن إسحاق، ثقة الإسلام وشيخ المحدثين أبو جعفر الكليني الرازي، البغدادي، صاحب كتاب الكافي أحد الكتب الأربعة عند الشيعة الإمامية.

ولد بعد منتصف القرن الثالث، أي بعد عام 250 هـ، وتوفي عام 329 هـ.

أسرته

إنّ للأسرة التي يتعرّع فيها الإنسان تأثيراً في تكوين شخصيته ونمّو سجايه ورسم مؤهلاته، وقد ولد الشيخ الكليني في أسرة علمية عريقة، وترّبى في أحضان فاضلة شريفة.

فوالده هو أحد علماء الري، وقد انتقل إلى موطنه (كَلِين) وبقي فيها إلى أن تُوفي، وقبره هناك معروف يُزار.

وأخوه إسحاق بن يعقوب أحد من يروي عنه الكليني على ما في غيبة الشيخ الطوسي، بإسناده عن محمّد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب، قال:

سألت محمّد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فوقع التوقيع بخطّ مولانا صاحب الدار عليه السلام: «أمّا ما سألت عنه - أرشدك الله تعالى وثبتك - من أمر المنكرين لي من أهل بيتنا...»، وجاء في آخره: «والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب، وعلى من اتّبع الهدى» (1).

ص: 87

وأما أمّه فهي أيضا من بيت عريق في العلم والحديث ، وكانت عالمة فاضلة ، تربّت في هذا البيت الّذي أنجب العديد من المحدثين والعلماء .

فوالدها هو الشيخ محمّد بن إبراهيم بن أبان ، وصفه الشيخ الطوسي بقوله :

محمّد بن إبراهيم معروف بعلّان الكليني ، خيّر (1) .

وعمّها هو الشيخ أحمد بن إبراهيم بن أبان ، يعرفه الشيخ الطوسي بقوله : أحمد بن إبراهيم المعروف بعلّان الكليني ، خيّر ، فاضل من أهل الري (2) .

وأخوها هو الشيخ علي بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني ، يعرفه النجاشي بقوله :

علي بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني المعروف بعلّان ، يكتى أبا الحسن ، ثقة ، عين ، له كتاب أخبار القائم عليه السلام (3) .

ومما ذكرنا يظهر أنّ «علّان» لقب للعائلة ، حيث إنّ الجدّ والأب والنخال يُطلق عليهم علّان ، ونخال الكليني هذا من مشايخه .

ويظهر من العلامة المامقاني أنّ ابن النخال محمّد بن علي وحفيده القاسم من محمّد كانا من علماء عصرهما (4) .

وهذا يدلّ على أنّ العلم قد ضرب بجرانه في هذه الأسرة قبل الكليني وبعده ، وأنّه نشأ بين ظهرانهم وتألّق نجمه عندهم ، فصار من أكابر المحدثين وأعظم المجتهدين في عصره ، على وجهٍ أطلق لسان كلّ موافق ومخالف للثناء عليه وإطرائه .

الظروف التي نشأ فيها

إنّ البيئة التي عاش فيها الكليني كان يغلب عليها التشييع ، فقد كانت الري وقمّ من

ص: 88

- 1- . رجال الطوسي : 496 باب من لم يرو عنهم عليهم السلام باب الميم برقم 29 .
- 2- . المصدر السابق : 438 باب من لم يرو عنهم عليهم السلام باب الألف برقم 1 .
- 3- . رجال النجاشي : ج 2 ص 88 الرقم 680 .
- 4- . تنقيح المقال للمامقاني : ج 2 ص 302 الرقم 8446 .

ولكنّ الأفكار السائدة في العالم الإسلامي آنذاك ، كانت تميل إلى التجسيم والتشبيه وإثبات الجهة لله سبحانه والقول بالجبر والقدر ، إلى غير ذلك ممّا طفحت به

كتب المحدثين في ذلك العصر ، وذلك بعد أن مات المأمون والمعتمد اللذان كانا يؤيدان التيار العقلي ويحاربان تيار المحدثين الذين طغى عليهم الجمود ، ولمّا جاء المتوكل ومن خلفه ، انقلبت سياسة البيت العباسي إلى تقريب أهل الحديث المتشدّدين وإقصاء أهل العقل والكلام ، وبهذا راجت الروايات المدسوسة من قبل مسلمة أهل الكتاب حول ما ذكرنا من أفكار وآراء .

كما ظهرت طوائف مختلفة ، فمن محدّث يحمل لواء التشبيه والتجسيم ويضمّ في جرابه كلّ غثّ وسمين لا يبالي عمّن أخذ وما أخذ ، إلى خارجي يكفر جميع طوائف المسلمين بملاءمه ، ويحبّ الشيخين ويبغض الصهرين ، إلى دخلاء في الإسلام يتظاهرون به صونا لدمائهم ويوجهون سهام غدرهم إلى ظهور المسلمين ، إلى غير ذلك من الطوائف والأفكار المنحرفة التي نشأت بعد إقصاء العقل والعقليين .

ويكفيك أنّ محمّد بن أبي إسحاق بن حزيمة (ت 311 هـ) ، كان من ثمرات ذلك العصر ، وقد ألف كتاباً أسماه التوحيد في إثبات صفات ربّ العالمين ، وهو في الحقيقة كتاب شرك ، وقد قال عنه الرازي :

إنّه كان رجلاً مضطرب الكلام ، قليل الفهم ، ناقص العقل (1) .

وليس ابن حزيمة هو الوحيد في نشر التجسيم والتشبيه ، فقد سبقه في ذلك حشيش بن أصرم (ت 525 هـ) مصنّف كتاب الاستقامة ، والذي عرفه الذهبي بأنّه : «يردّ فيه على أهل البدع» (2) . ويريد الذهبي ب «أهل البدع» أهل التنزيه الذين لا يُثبتون

ص: 89

1- . مفاتيح الغيب : ج 27 ص 150 .

2- . تذكرة الحفاظ : ج 2 ص 151 . سير أعلام النبلاء : ج 2 ص 250 .

لله سبحانه خصائص الموجود الإمكانى وينزهونه عن الجسم والجسمانية .

ولحقه أحمد بن محمد السجستاني السجزي ، وقد اعتمد عليه الذهبي قائلاً :

بلغني أن ابن خزيمة حسن الرأي فيه ، وكفى بهذا فخراً(1) .

وكان لتلك الأفكار انتشار وصدى في الحواضر الإسلامية ، ولأجل نقد هذه المسائل ، عقد شيخنا الكليني في أصول الكافي أبواباً وفصولاً عديدة لردّها وإبطالها.(2)

وكان أبو الحسن الأشعري (المعاصر للكليني) في أول أمره معتزلياً رافعاً لواء العقل والتفكير ، إلا أنه رجع في عام 305 هـ عن ذلك المنهج ، والتحق بمنهج الإمام أحمد منادياً بأعلى صوته في الجامع الكبير في البصرة : «من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فأنا أعرفه بنفسي ، أنا فلان بن فلان ، كنت قلتُ بخلق القرآن ، وأن الله لا يرى بالأبصار ، وأن أفعال الشرّ أنا أفعالها ، وأنا تائب مقلع معتقد للردّ على المعتزلة»(3) .

وهذا يشير إلى أنّ الجوّ العامّ في ذلك العصر لم يكن لصالح الداعين إلى التحرّر من الجمود والتقليد ، وإعمال الفكر والنظر .

ثقافته الواسعة

لم يكن الشيخ الكليني متمكناً من فنّ الحديث فحسب ، بل كان مع براعته فيه ، ملماً بثقافة عصره ، مشاركاً أو متخصصاً صافي أكثر من فرع من فروعها ، يظهر ذلك ممّا جاد به قلمه في كتبه العديدة .

فأدبه الراقي تبدو ملامحه من خلال مقدّمة الكافي وكذا من ثنايا هذا الكتاب ، كقوله :

ص: 90

1- . ميزان الاعتدال : ج 1 ص 132 .

2- . انظر : الكافي (كتاب التوحيد) : ج 1 ص 137 - 205 .

3- . فهرست ابن النديم : ص 271 .

الحمد لله المحمود لنعمته ، المعبود لقدرته ، المطاع في سلطانه ، المرهوب لجلاله ، المرغوب إليه فيما عنده ، النافذ أمره في جميع خلقه ، علا فاستعلى ، ودنا فتعالى ، وارتفع فوق كل منظر ، الذي لا بدء لأوليته ، ولا غاية لأزليته(1) .

ومن ملامح أدبه - أيضا - أنه أفرد كتابا فيما قيل في الأئمة عليهم السلام من الشعر .

أمّا معرفته بالرجال فتبرز واضحة في الكافي ، حيث إنّ الأسانيد التي يسوقها قبل الرواية تعرب عن اطلاعه الواسع على المشايخ والتلاميذ وطبقاتهم ، مضافا إلى أنّ له كتابا خاصا في علم الرجال ، ذكره مترجموه ، إلا أنه - للأسف - مفقود ، ولو وصلنا هذا الكتاب لنفعنا كثيرا .

هذا ولم تقتصر معرفة الكليني بالأدب والرجال ، وإتّما شملت علم الكلام أيضا ، حيث ذكر بعض آرائه الكلامية في ثنايا الأحاديث ، خصوصا في الجزء الأول .

أضف إلى أنه ألف كتابا في ردّ القرامطة أصحاب النحلة الفاسدة المنشقة من الإسماعيلية .

أثره الخالد

إنّ أهم أثر تركه شيخنا المحدث هو الكافي ، الذي أمضى في تأليفه عشرين عاما من عمره الشريف ، ولذلك أصبح الكتاب من أوثق الكتب الحديثية ، وقد وصفه الشيخ المفيد بأنه من أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة(2) .

ويقول الشهيد في إجازته لابن الخازن :

كتاب الكافي في حديث ، الذي لم يعمل الإمامية مثله(3) .

والمشهور أنه يحتوي على 16199 حديثا ، وهو يزيد على ما في الصحاح الستة من الأحاديث بعد حذف المكررات منها .

ص: 91

1- . الكافي : ج 1 ص 41 .

2- . تصحيح الاعتقاد : ص 57 .

3- . بحار الأنوار : ج 25 ص 76 .

قد سمعت كلمة المفيد والشهيد في حقّ شيخنا المترجم ، وإليك كلمات أخرى لعلماء الفريقين ، وسنقتصر على القليل بدل الكثير :

1 - قال النجاشي :

محمّد بن يعقوب بن إسحاق ، أبو جعفر الكليني ، شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم ، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم ، صنّف الكتاب الكبير المعروف الذي يُسمّى الكافي في عشرين سنة(1) . ثمّ ذكر كتبه .

2 - وقال الشيخ الطوسي :

محمّد بن يعقوب الكليني يُكنّى أبا جعفر ، جليل القدر ، عالم بالأخبار ، وله مصنّفات يشتمل عليها الكتاب المعروف بالكافي(2) .

3 - وقال في الفهرست :

محمّد بن يعقوب الكليني ، يُكنّى أبا جعفر ، ثقة ، عارف بالأخبار ، له كتب ، منها كتاب الكافي يشتمل على ثلاثين كتابا(3) .

هذا بعض ما قاله علماء الشيعة في حقّه ، وإليك بعض النصوص من علماء السنّة ، وقد ذكروه بإجلال من دون أيّ غمز فيه .

4 - ذكره مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمّد المعروف بابن الأثير (ت 606 هـ) في جامع الأصول في تفسير ما رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، أنّه قال :

«إنّ الله يبعث الأئمة على رأس كلّ مئة سنة من يجدد لها دينها» - وقال : أخرجه أبو داود(4) .

ثمّ ذكر أنّ العلماء تكلموا في تأويل هذا الحديث كلّ واحد في زمانه ، ثمّ قال :

ص : 92

1- . رجال النجاشي : ج 2 ص 290 الرقم 1027 .

2- . رجال الطوسي : ص 496 باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام باب الميم برقم 27 .

3- . الفهرست : ص 161 برقم 603 .

4- . لسان الميزان : ج 5 ص 433 .

ونحن نذكر الآن المذاهب المشهورة في الإسلام التي عليها مدار المسلمين في

أقطار الأرض ، وهي : مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، ومذهب الإمامية ، ومن كان المشار إليه من هؤلاء على رأس كل مئة سنة .

ثم ذكر أنّ الإمام الباقر هو مجدد مذهب الإمامية على رأس المئة الأولى ، والإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام على رأس المئة الثانية . ثم قال :

وأما من كان على رأس المئة الثالثة... أبو جعفر محمّد بن يعقوب الرازي من الإمامية(1) .

5- وذكره عزّ الدين أبو الحسن علي بن محمّد المعروف بابن الأثير (ت 630 هـ) في حوادث عام 328 هـ ، وقال :

وفيها توفي محمّد بن يعقوب ، (وقتل محمّد بن علي) أبو جعفر الكليني وهو من أئمة الإمامية وعلمائهم(2) .

6- وقال عنه ابن حجر :

محمّد بن يعقوب بن إسحاق ، أبو جعفر الكليني ، سكن بغداد وحديث بها عن محمّد بن أحمد (بن عبد الجبار) وعلي بن إبراهيم بن هشام ، كان من فقهاء الشيعة والمصنّفين على مذهبهم ، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة ببغداد(3) .

إلى غير ذلك من الكلمات التي لا مجال لنقلها .

رحلاته في أخذ الحديث وعرض كتابه

إنّ التاريخ لم يسجّل رحلات الكليني في أخذ الحديث وعرضه ، إذ لا شكّ أنّه كانت له رحلات في أخذ الحديث وعرض كتابه ، فإنّ أكثر مشايخه وإن كانوا متواجدين

ص: 93

1- . أخرجه برقم 4291 في الملاحم باب ما يُذكر حول المئة ، انظر : جامع الأصول لابن الأثير : ج 1 ص 423 .

2- . جامع الأصول : ج 11 ، ص 323 نشر وتوزيع دار الفكر ، الطبعة الثانية ، 1403 هـ . ما بين القوسين موجود في الطبعين القديمة والحديثة ، انظر الكامل : ج 8 ص 364 حوادث عام 328 هـ ، وانظر الطبعة القديمة : ج 6 ص 274 ، ولعلّ «قتل» مصحّف «قيل» .

3- . لسان الميزان : ج 5 ص 433 ، والمطبوعة مغلوبة ، أثبتنا ما هو الصحيح .

في قمّ والري ، ولكنّ قسما منهم كانوا في خارج ذينك البلدين ، حتّى أنّ بعض مشايخه كان من منطقة آذربايجان ، وبما أنّ الكليني كان ملتزماً بأخذ الحديث من الراوي شفهيّاً ، فلا بدّ من أن تكون له رحلات إلى بعض المناطق التي يتواجد فيها أئمّة الحديث وكتبهم .

والذي ذكره التاريخ هو رحلته إلى بغداد عام 327 هـ ، ولكنّه لم يقتصر على هذه الرحلة ، بل إنّه قصد دمشق وبعلبك ، وهذا ما يذكره الحافظ أبو القاسم المعروف بابن عساكر ، حيث يقول :

محمّد بن يعقوب من شيخ الرافضة ، قدم دمشق وحديث ببعلبك عن أبي الحسين محمّد بن علي الجعفري السمرقندي ، ومحمّد بن أحمد الخفاف النيسابوري ، وعلي بن إبراهيم بن هاشم .

روى عنه أبو سعد الكوفي شيخ الشريف المرتضى أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسوي ، وأبو عبد الله أحمد بن إبراهيم (بياض في الأصل) ، وأبو القاسم علي بن محمّد بن عبدوس الكوفي ، وعبد الله بن محمّد .

أنبأنا أبو الحسن... (بياض في الأصل) بن جعفر ، قالاً : أنبأنا جعفر بن أحمد بن حسين بن السراج ، أنبأنا أبو القاسم المحسن حمزة... الورّاق بتنيس ، أنبأنا أبو علي الحسن بن علي بن جعفر الديلمي بتنيس في المحرم سنة خمس وتسعين وثلاثمئة ، أنبأنا أبو القاسم علي بن محمّد بن عبدوس الكوفي ، أخبرني محمّد بن يعقوب الكليني عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن موسى بن إبراهيم المحاربي ، عن الحسن بن موسى ، عن موسى بن عبد الله ، عن جعفر بن محمّد ، قال : قال أمير المؤمنين : إعجاب المرء بنفسه دليل على ضعف عقله .

أخبرنا أبو محمّد بن حمزة - بقرآتي عليه - عن أبي زكريا عبد الرحيم بن أحمد . وأخبرنا أبو القاسم بن السوسي ، أنبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن يونس ، أنبأنا أبو زكريا . وأخبرنا أبو الحسين أحمد بن سلامة بن يحيى ، أنبأنا سهل بن بشر ، أنبأنا رشاً بن نظيف ، قالاً : حدّثنا عبد الغني بن سعيد قال : فأما الكليني - بضمّ الكاف والنون بعد الياء - : فمحمّد بن يعقوب الكليني ، من الشيعة المصنّفين ، مصنّف على

مذاهب أهل البيت .

قرأت على أبي محمد بن حمزة، عن أبي نصر بن ماکولا ، قال(1) :

وأما الكليني - بضم الكاف ، وإمالة اللام ، وقبل الياء نون - فهو : أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي ، من فقهاء الشيعة المصنّفين في مذهبهم ، روى عنه أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الصيمري وغيره ، وكان ينزل بباب الكوفة في درب السلسلة ببغداد ، وتوفي فيها سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة ، ودُفن بباب الكوفة في مقبرتها. قال الأمير ابن ماکولا : ورأيت أنا قبره بالقرب من صراة الطائي عليه لوح مكتوب فيه : هذا قبر محمد بن يعقوب الرازي الكليني الفقيه(2) .

العناية بكتاب «الكافي»

حظي كتاب الكافي منذ أن ظهر إلى النور باهتمام العلماء والمحدثين ، قراءةً واستنساخاً ونشراً ، ثم تعليقا وشرحاً ودراسةً . وإليك بعض ما يدلّ على ذلك :

قال النجاشي (ت 450 هـ) في ترجمته للكليني :

كنت أتردد إلى المسجد المعروف بمسجد اللؤلؤي ، وهو مسجد نبطويه النحوي ، أقرأ القرآن على صاحب المسجد ، وجماعة من أصحابنا يقرأون كتاب الكافي ، على ابن الحسين أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب ، (حدّثكم) محمد بن يعقوب الكليني ، ورأيت أبا الحسن العقرائي ، يرويه عنه(3) .

وهذا يعني أن الشيخ العقرائي يروي الكافي عن مؤلفه بلا واسطة ، وهو صريح قول النجاشي : « يرويه عنه » .

ويقول في ترجمة العقرائي :

إسحاق بن الحسن بکران أبو الحسين العقرائي (وقد مرّ في ترجمة الكليني أنه أبو الحسن) كثير السماع ضعيف في مذهبه ، رأيت في الكوفة وهو مجاور ، وكان يروي

ص: 95

1- . الإكمال لابن ماکولا : ج 7 ص 144 .

2- . تاريخ مدينة دمشق : ج 6 ص 297 - 298 .

3- . رجال النجاشي : ج 2 ص 290 .

كتاب الكليني عنه ، وكان في هذا الوقت علوًا ، فلم أسمع منه شيئًا . وفي النسخ المطبوعة (علوًا) ، والظاهر أنّه تصحيف (علوًا) ، والمراد به : أنّه كان طاعنا في السنّ وعلوًا في الإسناد ، حيث ينقل عن المؤلّف بلا واسطة .(1)

والشاهد على ما ذكرنا أنّ النجاشي ذكر ذلك في ترجمة أحمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون ، قال : ولقد لقي أبا الحسن علي بن أحمد القرشي المعروف بابن الزبير ، وكان علوًا في الوقت (أي عمّر مئة سنة ، ومات ابن الزبير سنة 348 هـ) (2) .

وممّن روى كتاب الكافي عن المؤلّف المحدث الشريف جعفر بن محمّد بن قولويه صاحب كامل الزيارات (ت 369 هـ) ، ويدلّ على ذلك ما ذكره النجاشي في سنده إلى الكافي ، يقول :

عن جماعة شيوخنا ، محمّد بن محمّد (بن النعمان المفيد) ، والحسين بن عبيد الله (الغضائري) ، وأحمد بن علي بن نوح (السيرافي) ، عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه ، عنه (3) .

ولأبي غالب أحمد بن محمّد الزراري (ت 368 هـ) عناية خاصّة بهذا الكتاب ، يكشف عنها قوله في رسالته إلى حفيده في ذكر آل أعين :

وجميع كتاب الكافي تصنيف أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني : روايتي عنه ، بعضه قراءةً ، بعضه إجازةً ، وقد نسخت منه كتاب الصلاة والصوم في نسخة ، وكتاب الحجّ في نسخة ، وكتاب الطهر والحوض في جزءٍ ، والجميع مجلّد ، وعزمي أن أنسخ بقية الكتاب إن شاء الله في جزء واحد ، ورق طلحي (4) .

وفي هذا المجال يأتي قول العلامة الحلّي (ت 726 هـ) في إجازته للسيد ابن مهنّا :

وأما الكافي للشيخ محمّد بن يعقوب الكليني ، فرويت أحاديثه المذكورة المتّصلة

ص: 96

1- . المصدر السابق : الرقم 176 .

2- . انظر المصدر السابق .

3- . المصدر السابق : الرقم 1027 .

4- . رسالة أبي غالب الزراري : ص 176 - 177 الرقم 90 .

بالأئمة عليهم السلام عنّي وعن والدي والشيخ أبي القاسم جعفر بن سعيد وجمال الدين أحمد بن طاووس وغيرهم ، بإسنادهم المذكور إلى الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه ، عن محمد بن يعقوب الكليني ، عن رجاله المذكورة في كلّ حديث عن الأئمة عليهم السلام (1).

أمّا التعليقات والشروح والدراسات ، فلا نرى حاجة للحديث عنها ؛ لكثرتها وانتشار عدد كبير منها .

الكليني وتهمة تحريف القرآن

اتّهم الشيخ الكليني بالقول بتحريف القرآن أكثر من الآخرين ؛ وما ذلك إلاّ لأنّه أورد في كتابه روايات ربّما يستظهر منها المخالف - من دون دراسة السند والتمتن - القول بالتحريف ، وقد قام غير واحد من المحقّقين بالإجابة عن هذه الروايات ببيان ضعف إسنادها وعدم دلالتها على ما يرومه الخصم ، والذي يهّمنا هو ما ربّما يوجد في بعض النسخ عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :

إنّ القرآن الذي جاء به جبرئيل إلى محمّد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية (2) .

وهذه رواية شاذّة لا تفيد علماً ولا عملاً ، ولا يقبله العقل السليم ، مضافاً إلى أنّ نسخ الكافي مختلفة ، فهذا هو المحدث الكبير الفيض الكاشاني نقلها عن الكافي على لفظ سبعة آلاف آية (3) .

يقول المحقّق الشعراني :

إنّ لفظ (عشر) من زيادة النسخ أو الرواة ، والأصل هو سبعة آلاف ، فإنّ لفظة (سبعة آلاف) هي القريبة من الواقع الموجود بأيدينا ، وظاهر الحديث أنّه ليس بصدد إحصاء عدد الآيات ، بل الغاية من ذلك إطلاق العدد التامّ المتناسب مع الواقع بعد

ص: 97

1- . بحار الأنوار : ج 104 ص 146 كتاب الإجازات الرقم 8 .

2- . الكافي : ج 2 ص 634 ح 28 .

3- . الوافي : ج 19 ص 1781 ح 9089/7 .

حذف الكسور أو تميمها ، كما هي العادة والمتعارف في الاستعمال(1) .

والعجب أنّ خصوم الكليني بين من ينقله عنه بلفظ سبعة عشر ألف آية ، كالألوسي(2) ، وبين من ينقله بلفظ سبعة آلاف آية ، كموسى جار الله(3) .

غير أنّ أحد خصومه كأبي الحسن الندوي ، لم يرتض كلا العددين ، فنقله في رسالته(4) بصورة : سبعين ألف آية .

والذي أقترحه على اللجنة المشرفة على تصحيح الكافي دراسة الموضوع ،

وملاحظة النسخ قديمها وحديثها حتّى يتجلّى الحقّ بأظهر صورته .

وهناك اقتراحات أخرى نذكرها تباعاً

1 - التعليق على المواضيع التي روي فيها الحديث معلّقاً أو الإسناد محوّلاً ، أو نقل بلفظ «بهذا الإسناد» ، أو «بالإسناد» ، فيجب توضيح هذه الموارد في كلّ صفحة ورد فيها دون أن يقتصر على موردٍ واحد ، وعطف عليه سائر الموارد .

2 - تفسير المفردات المشكّلة في النشر والنظم الواردين في الكتاب .

3 - التعليق على الأحاديث الشاذّة التي لا تتفق مع ظاهر الكتاب والسنة المتواترة ، أو ما اتّفتت عليه الإمامية .

4 - نشر الكتب التي نقل عنها الكليني بواسطة أو بلا واسطة ، كبصائر الدرجات والمحاسن للبرقي ، والنوادر لأحمد بن محمّد بن عيسى ، إلى غير ذلك ممّا يمكن أن نصل إليه في المكتبات .

5 - إنّ للشيخ الكليني كتاباً - كما ذكرنا - باسم رسائل الأئمة عليهم السلام وكان هذا الكتاب موجوداً عند ولد الفيض ، حيث ينقل عنه في كتابه : مكاتيب الأئمة عليهم السلام» بلا واسطة ،

ص: 98

1- . شرح أصول الكافي للمازندراني : ج 11 ص 76 و 87 .

2- . انظر مختصر التحفة : 52 .

3- . انظر الوشيعية : 23 .

4- . انظر صورتان متضادّتان : ص 94 .

فيجدر بأصحاب هذا الشأن البحث عنه في مكتباتا ، فربّما يكون موجودا فيها .

6 - البحث عن «روضة الكافي» والتوفّر على دراسته ؛ للتأكد هل هو من تأليفه أو لا؟ وعلى الأوّل ، فهل هو جزء من الكافي ، أو كتاب مستقلّ؟

7 - الفحص عن قبره في بغداد والاهتمام به ، فقد اتفق المترجمون على أنّه دُفن في باب الكوفة ببغداد ، وقيل : إنّ قبره في درب السلسلة ببغداد بالقرب من صراة الطائي(1) .

8 - التحقيق والفحص عن قبور نواب الإمام المهدي عليه السلام الأربعة رحمهم الله .

هذا ما سنح به الوقت لأن نقدّمه إلى الأخوة الكرام المشاركين في المؤتمر العالمي لثقة الإسلام الكليني رحمه الله ، عسى أن نشاركهم في هذا الثواب الجزيل ، وأن يكون خدمة متواضعة لروح هذا المحدث الكبير الذي لم يزل يشعّ نور كتابه على العالم الإسلامي أجمع .

وفي الختام ، نتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأخوة المحقّقين والمشرّفين في مؤسّسة «دار الحديث» العامرة . والحمد لله ربّ العالمين .

ص: 99

1- . انظر تاريخ مدينة دمشق : ج 56 ص 298 .

منهجية الكليني في «الكافي»

علي محمود البعاج

تقديم

«وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»⁽¹⁾

حمدا لك اللهم وصلاةً وتسليما على عباده الذين اصطفى: محمد وآله الهداة المهديين «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَكُمُ تَطْهِيرًا»، وعلى صحبه الأبرار المنتجبين «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ»، والشهداء والصدّيقين والعلماء الربّانيين «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ».

وبعد ، فقد قيضت المشيئة الإلهية والإمدادات الغيبية للحديث الشريف حفظة ، تداولوه بالدرس والتدريس ، وتعاهدوه بالإبانة والتوضيح ، ولم تنهم عن ذلك طوارق الحدّثان ، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى ، ولا ضير ، فإنّ الوصول إلى الله «بعدد أنفاس الخلائق»، والحديث المطهر الامتداد الطبيعي للذكر الحكيم «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى» ، وهو أعرف من أن يُعرّف وأقدس من أن يُحرّف .

وأما الكليني فهو وريث المتكلّمين، من أئمة المحدثين ، والرعيّل الأوّل في الفقهاء الروحانيين من عمد الدين وأركان المذهب ، هو الذي ارتحل من كلين - الري ، وما أدريك ما الري؟ ولودة المحدثين ، وليطلب الرواية ويدعو الناس إلى الاعتصام

ص: 101

بذمام السنّة الشريفة ، وغاص في عالم من المعرفة فسيح لينظم «الكافي» كافيًا شافيًا ، أنموذجًا موثقًا يرقى بين عنوانات المحدثين إلى جنب صحيح البخاري ومسنّد أحمد وموطأ مالك، وخلاصة «الأصول الأربعة» عند الإمامية وكفاه.

وأما أنا - وأعوذ بالله من «أنا» - «إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي» ، فالقصور يمشي على قدمين ليدلف إلى أروقة المؤتمر العتيد ، والتقصير مجسّدًا في اثنتين :

فِي وفي هذه الوريقات ، وما عساي إلا أن تنال رضا مصدر الكافي الأعظم «محمّد» الأسوة الحسنة والرحمة المهداة ، وأن تنعم بقبول الأساتذة المشرفين لترى النور.

والله أدعو ببركة الكافي أن يكفيننا المهمّ كلّه.

والله أسأل ببركة «الكليني» أن لا يكلنا إلى أنفسنا - كلنا - طرفة عين أبدا، فإنّه الكافي لا كافي سواه ، ومنه تعالى نستمدّ الاعتصام.

منهجية الشيخ الكليني في «الكافي»

توطئة تمهيدية: المنهج لغةً واصطلاحاً

أولاً: المنهج لغةً

من النهج ، وهو الطريق ، وطريق نهج ؛ أي بين وواضح(1) ، والمنهاج : الطريق الواضح ، ونهج الطريق : سلكه(2) ، وفي القرآن الكريم: «لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا». (3)

والمنهج هو ترجمة المفردة الفرنسية (Methode) ، وتقابلها في الإنكليزية (Method) ؛ بمعنى الطريقة.

ثانياً: المنهج اصطلاحاً

أجمع التعاريف وأمنعها هو :

ص: 102

1- . لسان العرب لابن منظور : ج 12 ص 143 .

2- . مختار الصحاح للرازي : ص 681 .

3- . المائدة : 48 .

الطريق الممّوي إلى الكشف عن الحقيقة والعلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتّى يصل إلى النتيجة المعلومة. (1)

والمنهج منهجان: المنهج التلقائي ، والمنهج التأملي .

والثاني ينقسم إلى فرعين رئيسيين:

1 - المنهج العامّ : وتدعى المناهج المنطقية.

2 - المنهج الخاصّ : ويُطلق عليها المناهج الفئّية. (2)

المطلب الأول: تصنيف الكتاب

القسم عدد الأجزاء 1 - الأصول 22 - الفروع 53

- الروضة 1

وعليه ، فإنّ مجموع الأجزاء يصبح ثمانية بحسب الطبعات الأخيرة.

المطلب الثاني: تبويب الأصول

الريادة في تبويب الأحاديث من ميزات الكافي التي تُذكر ، وعموماً فإنّه قسّم الأصول منه إلى كتب ، والكتب إلى أبواب ، ولم يكن هذا التبويب متّسقاً مبرمجاً ، فقد تباينت عدد الأحاديث من بابٍ لآخر ، كما أنّ تصنيف الكتب إلى أبواب غير منسق ، وهو ما يتّضح لدينا في المخطّط أدناه:

ص: 103

1- . مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي : ص 5 .

2- . أصول البحث لعبد الهادي الفضلي : ص 51 .

1 - العقل والجهل 2 - فضل العلم 3 - التوحيد 4 - الحجّة بلا 36 23

132341762121015 الثاني 1 - الإيمان والكفر 2 - الدعاء 3 - فضل القرآن 4 - العشرة

3783 505 أبواب حديثا 311609409124204 14 60 209 الإجمالي جزءان 8 كتب

المطلب الثالث: تبويب الفروع

نهج شيخنا الكليني في تبويه للأحاديث في الفروع طريقة المصنّفات والجوامع عند المذاهب الأخرى ، فقد عمد إلى ترتيبها وفق أبواب الفقه المتعارف عليها. وهذا لا يُقصد منه إدراج الكليني والصدوق مثلاً في قائمة المحدثين فقط ، بل انضموا إلى جانب روايتهم للحديث إلى الفقهاء ذوي الفتوى ، وكانت فتاواهم - الفقهاء - بعد الكليني نصوص أحاديث مع إسقاط الإسناد وبعض الألفاظ في بعض الحالات. (1)

إن أعمال المكلّفين بحسب الإمامية إمّا أن يكون فيها نيّة التقرب إلى الله ، أو لا- ، والأول هي العبادة ، وعلى الثاني إمّا أن يكون منه من طرفين أو من طرف واحد ، وعلى الأول: عقود ، وعلى الثاني: إيقاعات ، وإلا فهو سياسة. (2)

ص: 104

1- . الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقية : ج 1 ص 53 .

2- . باب مدينة علم الفقه لكاشف الغطاء : ص 278 .

وقد حصدت «الفروع» الأجزاء: (3، 4، 5، 6، 7) من كتاب الكافي، وعليه يمكن أن نرصد بعضاً من التداخل بين العقود والإيقاعات.

المطلب الثالث: تبويب الفروع

ت الكتابات الكتاب 1

الطهارة 14

الصيد 2

الحيض 15

الذبائح 3

الجنائز 16

الأطعمة 4

الصلاة 17

الأشربة 5

الزكاة 18

الزبي والتجمل والمروءة 6 الصيام 19

الدواجن

الحجّ 20 الوصايا

8

الجهاد 21

المواريث 9

المعيشة 22

الحدود 10

النكاح 23

الديّات 11

العقيقة 24

الشهادات 12

الطلاق 25

القضاء والأحكام 13 العتق والتدبير والكتابة 26 الأيمان والندور والكفّارات 1776 باباً 10911 حديثاً

المطلب الرابع: تبويب الروضة

شغلت الروضة الجزء الثامن من الكافي، وهذه الروضة على مسمّاهما تجد فيها الجَمّ الغفير من الأخبار والمرويات ممّا لا يمكن إدراجه تحت عنوان، أو يمكن ذلك .

فمن القراءات إلى التفسير، ومن قصص الأنبياء إلى خطب الأئمّة ورسائلهم

ص: 105

ومواعظهم ، إلى أشتاتٍ من الأخلاق والآداب والتاريخ ، وليس بالمستغرب أن تجد فيها من الطبِّ شيئاً، كتداوي الأمراض والحجامة، وحتىّ الفلك والجغرافيا.

إلى هذا ، فإنّ المنهجية في التبويب تختلف عن توأميها (الأصول والفروع) ، حيث لم تقسّم هنا إلى كتبٍ وأبواب ، ويرى البحث أنّ تصنيف أحاديث الروضة وتقسيماتها ضمن عنوانات متميّزة لهو من ضرورات المنهج العلمي للحديث.

الفصل الأول: المنهجية العامّة

المبحث الأول: أسلوب العرض - المقدّمة الاعتقادية

دأب الفقهاء الإماميون القدامى منهم وليس المحدثين⁽¹⁾ في مفتح مدوّناتهم الفقهية على كتابة رسالة عقائدية في إثبات الصانع ، وهم قد سلكوا منهجية الكافي في ذلك، حيث مباحث التوحيد وأصول الدين في الأصول من الكافي ، وهي تحمل السمة الكلامية ، أُطلق عليها «الفقه الأكبر» من لدن بعض الفقهاء.

وتلك - فيما يرى البحث - منهجية منطقية ، إذ إنّ الدين الإسلامي (العقائد، الفقه، الأخلاق) منظومة ترابطية وحلقات متكاملة ، فمهما صحّت المقدّمات صحّت النتائج.

وللكليني مديات أرحب في هذا المجال العقائدي ، فهو يكمل نظريات ضخمة وآراء كلامية بحكم البيئة المعاشة ، إنّ في الري أو في بغداد ، وبحكم العصر وأدواته ، والتي شهدت ازدهار الحركة العقلية في الفكر الإسلامي ، حيث تبلورت فيها مناهج كلامية امتدّت تأثيراتها حتىّ إلى الصعيد الفقهي والفتاوى الشرعية ، فأصبح لكلّ

ص: 106

1- . بحسب فهمي القاصر، إلاّ الشهيد محمّد باقر الصدر، حيث صدّر رسالته العملية الفتاوى الواضحة بمقدّمة عقائدية استلّت فيما بعد فأصبحت مبحثاً قائماً بذاته: المرسل، الرسول، الرسالة.

منهج ومدرسة - إلى جنب التمدّهب الفقهي - نموذج كلامي عقيدتي: أشعري، معتزلي، إمامي، مرجئي أو خارجي .

المبحث الثاني : المباحث غير التخصصية

إشارة

ونعني بها علوما غير علوم الحديث والتي عالجهما الكليني في مواطن متفرقة من كتابه، أصولاً وفروعاً وروضةً .

1 - علم التاريخ

له إمام واسع وباع طويل في معرفة الحوادث التاريخية واستقراء النصوص التاريخية بما يعينه على إيضاح مروياته ، وليس ذلك بكثير على الكليني ، إذ علمنا من خلال آثاره أنّ له كتاباً في الرجال وإن يك مفقوداً، وفي الروضة والأصول تجد كمّاً هائلاً من اللفات التاريخية، بل حتّى في الفروع ، إذ يذكر قصّة حفر بئر زمزم في الفروع - الحجّ - وكتاب الحجّة من أصوله غني بهكذا موضوعات ، إذ تطرّق إلى ولادات الأئمّة ووفياتهم . وفي باب مولد الإمام الرضا قال:

ولد أبو الحسن الرضا عليه السلام سنة ثمان وأربعين ومئة ، وقُبض عليه السلام في صفر من سنة ثلاث ومئتين وهو ابن خمس وخمسين سنة ، وقد اختلف في تاريخه ، إلا إنّ هذا التاريخ أقصد إن شاء الله .(1)

مع الالمام إلى مناقبهم.

2 - الأخلاق أو العرفان أو السلوك

تحدّثنا في مبحث غير هذا أنّ الدين منظومة ترابطية بين العقائد والفقّه والأخلاق ، وعليه ، فإنّ الأخلاق ثلاثة ثلاث يكتمل بها الاعتبار الإيماني ، ولم يغفل الكليني عن هذه التفاصيل ، فتطرّق لها ضمن الأصول من كافيّه ، وكانت أبواباً عديدة تحمل

ص: 107

1- . الشافي في شرح أصول الكافي للمظفّر ، ج 4 ص 631 باب مولد أبي الحسن الرضا عليه السلام .

في أصول الكفر وأركانه ، باب اختلال الدنيا بالدين ، باب الطمع ، باب سوء الخلق ، باب السعة . ونورد هنا نموذجاً من باب الفخر والكبر تيمناً بهذه الأحاديث الشريفة.

علي بن إبراهيم عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : آفة الحساب الافتخار والعُجب.(1)

ولعله من تتمّات هذه الأحاديث النورانية: إنّ السيّد الخميني استقى مصادر أحاديثه في الأربعون حديثاً وبعضاً من أحاديثه في أسرار الصلاة والآداب المعنوية للصلاة من أصول الكافي.(2)

3 - علم الكلام

حينما صدّر الكليني كتابه بالمقدمات الاعتقادية التي تتمحور حول أصول الدين والجبر والاختيار والقدم والحدوث والبعث والنشور وما إلى ذلك، فإنّه عالجهما بحكمة المتكلمين ومنهج العقائديين، ألا ترى أنّ لديه إرثاً ضخماً من مدرسة الري ، ثمّ صقلتها مدرسة بغداد ، وكان شديد الغيرة على العقائد الإسلامية ، يتجلّى ذلك في كتابه الردّ على القرامطة ، ولعلّك بمنتهى اليسر تعثر على هذه المباحث من خلال كتاب التوحيد وكتاب الحجّة من أصول الكافي .

إنّ انتقائته لهذه الروايات (نبوية أم إمامية) ، ينمّ عن مقدرة كبيرة في هذا المتّجه .

عن إسحاق بن عبد العزيز بن أبي السّفّاتج ، عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال: سمعته يقول: إنّ الله اتّخذ إبراهيم عليه السلام عبداً قبل أن يتّخذه نبياً ، واتّخذه نبياً قبل أن يتّخذه رسولاً ، واتّخذه رسولاً قبل أن يتّخذه خليلاً ، واتّخذه خليلاً قبل أن يتّخذه إماماً ، فمن عظمها في عين إبراهيم ، قال: يا ربّ ومن ذريّتي ، قال: لا ينال عهدي

ص: 108

1- . المصدر السابق : ص 432 كتاب الإيمان والكفر ، باب الفخر والكبر / 2643.

2- . الأربعون حديثاً للخميني ، تعريب: محمّد الغروي.

الفصل الثاني : المنهجية الفئّية

المبحث الأوّل : معالجة السند

أوّلاً : إيراد السلسلة السندية كاملة

بغية التحقّق من عدم التسامح في تحمّل الحديث ونقله ، وتلافياً لمشكلة الوضع والوضّاعين ، وأنّ حلقات هذه السلسلة تنتهي غالباً بأحد الصادقين عليهما السلام أو بأحد المعصومين ، وبطبيعة الحال فإنّ حديث الإمام هو حديث رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك من المسلّمات عند الإمامية لحديث ثامن الأئمّة الرضا عليه السلام المعروف بحديث السلسلة

الذهبية، وهو ما لمسّه البحث في كلّ أبواب الكافي :

محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن داوود بن النعمان ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال: من تعصّب أو تُعصّب له ، فقد خلع ربة الإيمان من عنقه.(2)

ثانياً : توصيف رجال سنده

كثيرة هي المصنّفات الرجالية ، وقد شهدنا من صنّف على ترتيب السنين ومنهم على حسب البلدان، فيذكر فضائل البلد المُوخ لعلمائه ، ومن سكنه من الصحابة أو مَرّوا به ، ثمّ علماء ذلك البلد ومن دخله من أهل العلم ، ومنهم من رتّبها على حروف المعجم، ومن تلكم الكتب:

1 - كتب الصحابة ، منها: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري .

2 - كتب الطبقات ، وهي التي تشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم ومروياتهم،

ص: 109

1- . أصول الكافي : ص 438 كتاب الحجّة ، باب طبقات الأنبياء والرسل والأئمّة .

2- . المصدر السابق : كتاب الإيمان والكفر ، باب العصبية.

طبقة بعد طبقة وعصرا بعد عصر إلى زمن المؤف، وإنما نُظمت على الطبقات لتسهيل التمييز بين الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، فيُميّز الحديث المرسل أو المنقطع، ومن أشهرها: الطبقات لابن سعد.

3 - كتب الجرح والتعديل.

4 - كتب الأسماء والكنى والألقاب.

5 - كتب الأنساب. (1)

إنّ الفروع من الكافي على وجه الخصوص تثبت بجلاء أنّ الكليني على معرفة تفصيلية برجال سنده. إنّ التوصيف جاء هنا بعدة صور يسرد البحث بعضها منها:

1 - ذكر المهنة: «عن أبي محمد مؤن علي بن يقطين» ج 6، الزي والتجمل والمروءة.

2 - ذكر اللقب: النوفلي، السكوني، أو «عن أبي جعفر البغدادي» ج 4، الزكاة.

3 - ذكر العلامات الفارقة: «عن حارث الأعور» ج 6، الأطعمة.

4 - ذكر البلد: «عن رجلٍ من أهل اليمامة كان مع أبي الحسن» ج 6، الزي والتجمل والمروءة.

5 - ذكر الكنية: «عن الهيثم أبي روح» ج 5، الجهاد.

6 - ذكر الحرفة: «عن زيد الشحام» أو «عن يزيد الصائغ» ج 7، المواريث. وج 3، الجنائز.

7 - ذكر الأقارب: «عن الحسين بن حازم الكليني ابن أخت هشام بن سالم» ج 7، الوصايا.

8 - ذكر النسبة: «عن شيخ من أصحابنا الكوفيّين» ج 5، المعيشة.

ص: 110

1- . انظر : بحوث في تاريخ السنّة المشرفة لأكرم العمري .

قد يلجأ الكليني في سنده أن يروي عن أكثر من واحدٍ في طبقة من طبقات رواته أيًا كانت.

إنّ المعالجة العلمية الحديثية لهذا الأمر تكمن في تلافّي «الجرح» وتأكيد «التعديل» في السلسلة السندية، فقد تكون حلقات في السلسلة مجهولة، مثل: «عمّن حدّثه» أو «عمّن رواه»، أو يكون هناك رواة ضعاف أو مضعّفون أو يكون مفاد الرواية هامًا، أو غير ذلك، فيتجاوز الكليني بكفايته المعهودة في علم الرجال بالإكثار من رجال طبقاته. وعلى أيّة حال، فإنّ التعدّدية في الرواة تأتي على ضروبٍ عدّة:

1 - تعدّدية الرواة في طبقة واحدة

عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن محبوب وعلي بن

الحكم، عن معاوية بن وهب، قال: ... (1).

2 - تعدّدية الرواة في أكثر من طبقة

عن محمّد بن جعفر الرزّاز، عن أيّوب بن نوح وأبي علي الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان وحميد بن زياد... (2).

وبهذه الصيغ في التعامل مع الإسناد يضيفي الكليني عليها قوّة ودعما، ويظهر تحرّجه في الأداء.

رابعاً : معالجة الطرق - تعدّدية طرق الأسناد

1 - الطريق الواحد للرواية: وهذا ما لاحظته البحث في الأعمّ الأغلب من أحاديث الكافي .

ص: 111

1- . الكافي : ج 1 كتاب التوحيد ، باب الخير والشرّ.

2- . الكافي : ج 6 ص 77 ح 17 كتاب الطلاق.

2 - الرواية بطريقتين: ومثال ذلك أسناده:

علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن سلام بن عبد الله

ومحمد بن الحسن وعلي بن محمد ، عن سهل بن زياد وأبو علي الأشعري ، عن محمد بن حسان ، جميعاً عن محمد بن علي ، عن علي بن أسباط ، عن سلام بن عبد الله الهاشمي ... (1).

3 - الرواية بثلاث طرق: ومثال ذلك أسناده:

عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه ، جميعاً عن

عمرو بن عثمان ، عن عثمان محمد بن عبد الله ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، وعدّة من أصحابنا أيضاً عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن محمد بن أسلم ، عن عبد الرحمن بن سالم عن مفضل بن عمر ، قال: قلت لأبي عبد الله ... (2).

خامساً: إيجاز إسناد

نهج في ذلك الكليني البغدادي صيغاً شتى ، منها:

1 - ذكر عدته :

عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير ، عن الحسين بن أبي العلاء ، قال: قلت لأبي عبد الله ... (3).

أو بذكر أحيانا : «بعض أصحابنا» .

2 - الإحالة على أسانيد روايات أخر بصيغة «وبهذا الإسناد» :

وبهذا الإسناد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ... (4).

3 - العلوّ في السند، والعلوّ : «هو قلة عدد الرواة مع اتصال السند»، (5) فيتوحى الشيخ

ص: 112

1- . الأصول من الكافي كتاب الحجّة ، باب ما يفصل بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر الإمامة ، الشافي في شرح أصول الكافي : ص 408 ح 926 - 1 .

2- . الكافي : ج 16 ص 242 ح 1 كتاب الأطمعة .

3- . الأصول من الكافي : كتاب الحجّة ، باب أنّ الأرض لا تخلو من حجّة ، الشافي : ج 3 ص 37 .

4- . الأصول من الكافي : كتاب الإيمان والكفر ، باب المؤمن وعلاماته وصفاته ، الشافي : ص 311 .

5- . علوم الحديث ونصوص من الأثر لفتحطان عبد الرحمن الدوري ورشدي عليان وكاظم الراوي ، مطبعة جامعة بغداد ، 1980 م .

الاختصار قدر ما أمكنه من الصحابة والشيوخ وصولاً إلى الإمام عليه السلام .

عنه، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله... (1).

سادساً: تكييف مصادر السند

إشارة

من منهجية الكليني في معالجات السند الروائي هو استقطابه لطيفٍ واسع من المصادر، ولعلك واجد مصادر استثنائية كما يتّضح في ثنايا بحثنا هذا.

1 - المصادر الاعتيادية

أ . المعصومون عليهم السلام .

ب . صحابة الرسول صلى الله عليه وآله ، ومنهم عمر بن الخطاب، (2) وجابر بن عبد الله الأنصاري .

ج . التابعون وتابعوهم .

د . من المذاهب الإسلامية الأخرى ، كروايته عن سفيان بن عيينة، (3) وابن البخترى والأوزاعي، والزهرى، (4) إذ يعدّ من التابعين ، ولكن أدرجناه هنا لأنّه على غير مذهب الإمامية .

2 - المصادر الاستثنائية

أ . النساء ، وتشمل :

أولاً : أمّهات المؤمنين ونساء صدر الرسالة ، مثلما روي عن عائشة وأمّ هانئ وفاطمة بنت أسد . (5)

ص : 113

1- . الكافي : كتاب الإيمان والكفر ، باب شدّة ابتلاء المؤمن ، الشافي : ص 339 .

2- . الكافي : ج 6 كتاب الطلاق .

3- . المصدر السابق : ج 2 ص 16 كتاب الإيمان والكفر .

4- . المصدر السابق : ج 2 ص 519 كتاب الدعاء .

5- . المصدر السابق : ج 1 ص 453 كتاب الحجّة .

ثانياً : نساء عامة المسلمين ، مثل جويرة أم عثمان ، وعمّة الحسن بن مسلم.(1)

ب . من المخالفين:

أولاً : عن الفطحية ، مثل الحسن بن علي بن فضال ، وعلي بن أسباط.(2)

ثانياً : عن الواقفية ، مثل عثمان بن عيسى الرواسي، شيخ الواقفة.(3)

ج . مصادر غير معرّفة: بصيغة «عمّن رواه» و «عمّن حدّثه»، وتكمن معالجته لهذه الأحاديث المبهمة بروايتها عن طريقٍ آخر .

المبحث الثاني : معالجته في المتن

توطئة تمهيدية:

المتن سنّة ، والسنّة لغةً : الطريقة ، حسنة كانت أم سيّئة، ومنه قوله صلى الله عليه وآله :

من سنّ سنّة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سنّ سنّة سيّئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة.

والسنّة اصطلاحاً : أقوال النبيّ صلى الله عليه وآله - وعند الإمامية المعصوم(4) - وأفعاله وتقريراته، وصفاته الخلقية والخلقية، وسيره ومغازيه ، سواء كانت قبل البعثة أم بعدها.(5) فأقواله مثل قوله صلى الله عليه وآله : «إنّما الأعمال بالنيات» ، وأفعاله مثل إداؤه الصلاة ومناسك الحجّ لقوله صلى الله عليه وآله : «خذوا عنيّ مناسككم»، وتقريراته هي ما أقرّ الرسول أفعالاً قام بها بعض صحابته بسكوتٍ منه مع الرضا ، أو بإظهار استحسان لتلك الأفعال في حضوره أو غيبته وعَلِمَ به.

ص: 114

- 1- . المصدر السابق : ج 2 ص 556 كتاب الدعاء.
- 2- . الأفضحية : هم أصحاب عبد الله الأفتح ابن الإمام جعفر الصادق عليه السلام ، وهو أكبر ولده سنّاً، فادّعى الإمامة بعد وفاة والده، وصدّقه عدد من مشايخ الشيعة المقالات والفرق للأشعري : 62.
- 3- . المصدر السابق : ص 62.
- 4- . الجملة الاعتراضية من البحث.
- 5- . أصول الحديث علومه ومصطلحه لمحمّد عجاج الخطيب : ص 5 .

ويلاحظ أنّ كلمة السنّة عند الإمامية تشمل أقوال المعصومين من أئمتهم وهم الاثنا عشر، (1) فأقوالهم سنّة متبعة لا محالة. (2)

أمّا حجّية السنّة المطهّرة فإنّها من الضروريات لدى المسلمين ، واستقلالها بتشريع الحكام ضرورة دينية ، ولا يخالف في ذلك إلاّ من لا حظّ له في دين الإسلام. (3)

المطلب الأوّل: التقديم لأحاديثه

التقديم لأحاديثه ومروياته بغية الإحاطة التامّة بأجواء النصّ ومكنونه ، فإنّه في حالات معيّنة افترضت منهجيته ذلك بأن يقدم من عندياته ما يدعم الفكرة ويوصل المفهوم:

إنّ الله تبارك وتعالى جعل الفرائض على أربعة أصناف ، وجعل مخارجها من ستّة أسهم. (4)

المطلب الثاني : إيضاح المصطلحات القرآنية

فيما سبق بيّنا أنّه لغرض التوسعة في المعنى فإنّ الكليني يقدّم لبعض أحاديثه ، أمّا هنا فالحال مختلف منهجا ، فهو يردف أحاديثه بما يعين على فهم النصّ ، إنّّه يتعقّب بعض المفردات القرآنية التي هي ذات مدلول وأثر من خلال أحكامها التكليفية ، فيوضح: الخمس، الغنائم، الفيء ، والكلالة.

إنّ تعرّضه لهكذا مفردات كان في الفروع أكثر ممّا هي في الأصول ؛ لطبيعة أبوابها، كما أنّ التداخل حاصل بين هذه المواضيع ، فالفقه نشأ في أحضان الحديث - كما يعبرون - وكان الفقهاء أخباريين، أي أنّهم اعتمدوا الحديث أكثر %

ص: 115

1- . بداهة أنّ المعصومين عددهم أربعة عشر عند الإمامية.

2- . محاضرات في أصول الفقه الجعفري لمحمّد أبي زهرة : ص 123.

3- . إرشاد الفحول للشوكاني : ص 33.

4- . الكافي : ج 7 ص 70 ح 1 كتاب المواريث.

من اعتمادهم في استنباط الأحكام على مصادر التشريع الأخرى، إضافة إلى ملحوظتين أجد مهمًا ذكرهما، ألا وهما:

1 - إن هذه المرويات - نبويّة كانت أم إمامية - تعدّ من (فقه السنّة).

2 - إيراد هذه الأحاديث ، وهي تتضمّن شروحات لنصوص قرآنية نعتبره تفسير الـ(آيات الأحكام)، أو ملتمحا مهمّا من ملامحه على أدنى مستوى ذلك التفسير الذي اعتمد المأثور من السنّة المطهّرة ، الذي اصطلح عليه «التفسير الروائي» أو «التفسير الأثري» أو «التفسير النقلي» ، وهي تفاسير محورية ضمن منظومة التفاسير الواسعة الطيف ، وقد شهدنا في الإمامية الكثير منها، فعلى سبيل الاستشهاد :

تفسير فرات الكوفي.

تفسير العياشي.

تفسير النعماني.

تفسير البرهان.

تفسير نور الثقلين.

ومن المذاهب الأخرى:

تفسير الدرّ المنثور.

تفسير ابن كثير.

تفسير جامع البيان.(1)

عود على بدء حول المصطلحات القرآنية، فمن النمذجة لذلك يوضّح الكليني معنى «الكلالة» بقوله:

وهم الأخوة والأخوات إذا لم يكن ولد ولا الوالدان ، وإن كان للميت ولد ووالدان أو واحد منهم لم تكن الأخوة والأخوات كلاله ؛ لقوله عزّ وجلّ ... (2).

ص: 116

1- . دروس في المناهج والاتجاهات التفسيرية للقرآن لمحمّد على رضائي الإصفهاني : ص 78 .

2- . الكافي : ج 7 كتاب المواريث.

قلنا فيما سبق إنّ هذه المرويات تشكّل أساسات تفسيرية لمنهج التفسير الروائي، وفي الوقت ذاته (فقه سنّة).

إلى ذلك ركّز الكليني على إيضاح المطالب متى رأى الأمر مستوجبا، مثل: «نكاح الشغار»، «الإيلاء»، و«الظهار» إذ يعقّب على رواية زرارة عن الإمام الباقر عليه السلام بقوله - أي الكليني - :

يقول الرجل لامرأته وهي طاهر من غير جماع: أنتِ عليّ حرام مثل ظهر أُمّي أو أختي، وهو يريد بذلك الظهار. (1)

المطلب الرابع: المفردة العربية

الكليني البغدادي أجاد العربية إجادة مكنته من فهم النصّ، ولا ريب أنّ الفقهاء أحذق في استفادة المعنى من اللغويين، كما أنّ المحدث الكليني أخذ بأطراف علوم الحديث الشريف وألوياته وخبر لغة الحديث. والمتتبع جدّ عليم بما انطوت عليه ثقافة الكليني من سعة وعمومية وارتكاز، نرى ذلك في تقسيماته للجراحات :

«أولهما تسمّى الحارصة، وهي التي تخدش ولا تجري الدم، ثمّ الدامية...» ثمّ ذكر بقية الجراحات. (2)

المطلب الخامس: الشواهد الشعرية

إجادة الكليني للعربية وإحاطته الواسعة بها كما سلف اتّخذت صورا شتى، من ذلك: تدوّقه للنصوص الشعرية واستيعابه لها، وقد رصد البحث ضمن موّقاته أنّه دون كتابا عمّا قيل في الأئمة من الشعر، وما يهّمنا هنا هو تطلّعه بالعربية، ومنها شواهده الأدبية، فهناك أبيات لأبي طالب رضى الله عنه في أكثر من موقع، وقد يورد بعض الشواهد

ص: 117

1- . المصدر السابق : ج 6 كتاب الطلاق.

2- . المصدر السابق : ص 329 ح 36 كتاب الديات.

لتعزيز معاني الآيات أو إيضاح المبهم منها، إذ ذكر في خلال معنى الصمد: (1)

علوته بحسامٍ ثم قلت له *** خذها حذيف فأت السيد الصمد (2)

الفصل الثالث: «الكافي» بين التأثر والتأثير

المبحث الأول : تأثر «الكافي» بما قبله

إشارة

إنَّ السَّنةَ المطهَّرةَ مرَّت بأربعِ مراحلٍ كما يقسِّمها أصحاب علوم الحديث ، وهي ذات الأدوار التاريخية لتطوُّر التفسير الروائي:

أولاً : مرحلة النبي صلى الله عليه وآله .

ثانياً : مرحلة الأئمة عليهم السلام .

ثالثاً : مرحلة الصحابة والتابعين وتابعيهم .

رابعاً : مرحلة التدوين الروائي. (3)

يرى الشيعة أنَّ الصحيفة الأولى المدوَّنة هي صحيفة الإمام علي عليه السلام ، كان يقوم بكتابة كلِّ ما يمليه عليه الرسول صلى الله عليه وآله بخطه ، فسماها بعضهم بـ«الجامعة» أو «الصحيفة» ، أو «كتاب علي» ، وذهب بعضهم إلى أنَّها تحتوي على كلِّ شيء من الأحكام حتَّى أرش الخدش ، لكن لم يستيقن البعض من شموليتها، (4) وقد ورد أنَّ الإمام الثامن الرضا عليه السلام قد كتب على ظهر العهد الذي عهدته إليه المأمون العباسي بخصوص ولاية العهد ما يشير إلى وجود تلك الصحيفة عنده. (5)

ومن المفارقات اللافتة للتأمل أنَّ البخاري في صحيحه اعتمد على روايات تلك

ص: 118

1- المصدر السابق : ج 2 ص 124 ح 1 كتاب التوحيد.

2- البيت لشداد بن معاوية.

3- مشروعية تدوين الحديث لمحمود المظفر ، مجلَّة كَلِّية الفقه ، النجف الأشرف ، العدد الأوَّل ، 1979 م ، دروس في المناهج والاتجاهات التفسيرية للقرآن.

4- علوم الحديث الشريف لقحطان عبد الرحمن الدوري ، بحث في كتاب حضارة العراق .

5- انظر : أعيان الشيعة للعاملية : ج 1 ص 330 .

الصحيفة في كتاب: «الجهاد»، «الديات»، «الحجّ» «الجزية»، وبعض الأبواب الأخرى. (1) إضافة إلى الصحاح والمسانيد الأخرى ، كصحيح مسلم ومسنند أحمد والقرطبي والبغدادي. (2)

وكذلك كانت مدوّنة عبد الله بن عباس حبر الأمة الذي كان مغرماً بالكتابة ، ومن تلاميذه التابعي الجليل الشهيد سعيد بن جبير رضى الله عنه .

وأول من دَوّن الأحاديث بعد الإمام علي هو أبو رافع القبطي مولى رسول الله صلى الله عليه وآله ، الذي شهد مع النبيّ مشاهدته ثمّ لازم بعده عليّاً وصار صاحب بيت ماله في الكوفة ، وقد رتّب أبو رافع الحديث على الأبواب ، فاشتهر بكتابه في السنن والأحكام والقضايا.

ثمّ كانت أبرز المدوّنات الكتاب المنسوب إلى الصحابي الجليل سلمان المحمّدي الفارسي (ت 37 هـ)، والمسّمى بحديث الجاثليق، (3) وكتاب ميثم التمار ، وهو من خواصّ الإمام عليّ وتابعيه، وكتاب سليم بن قيس الهلالي، قيل إنّ الإمام علي بن الحسين قال بعد أن قرأ الكتاب بتمامه: «هذه أحاديثنا صحيحة» .

ثمّ كتب علي بن أبي رافع القبطي وهو من التابعين جملة من الأحاديث المتّصلة بالوضوء والصلاة وغيرهما من أبواب الفقه ، وجمعها على شكل كتاب. (4)

وتابعت المصنّفات بعد ذلك حتّى قال الشيخ المفيد:

صنّفت الإمامية من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عصر أبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام أربعمئة كتاب تُسمّى بالأصول. (5)

ص: 119

1- . أضواء على السنّة المحمّدية لمحمود أبو ريّة : ص 95.

2- . المصدر السابق.

3- . الجاثليق: مبعوث ملك الروم إلى الرسول صلى الله عليه وآله .

4- . مشروعية تدوين الحديث لمحمود المظفر ، علوم الحديث الشريف.

5- . معالم العلماء لابن شهر آشوب : ص 3 ، نقلاً عن الشيخ المفيد .

وسُمّيت بعد ذلك بـ«الأصول الأربعة»، وذلك خلافاً لبقية المدونات؛ لأنّ جميع الأحاديث الواردة فيها قد سُـمعت مباشرةً وشفاهاً من الإمام، أو كان لها طريق واحد فقط بين الراوي والإمام.(1)

وحيث إنّ هذه الأصول الأربعة لم تخضع للمنهجية والبرمجة ولم يكن لها ترتيب أو تنسيق خاصّ؛ لأنّ جلّها من إملاءات المجالس وجوابات المسائل النازلة المختلفة، فقد عمد وبعد تنامي الحركة العلمية ونشاطها عدد من أقطاب الإمامية إلى تأليف بعض المجاميع الحديثة القائمة على أساس منهجي مبوب على أن تكون مادّتها الرئيسية الأصول الأربعة،(2) فكانت الكتب الأربعة وعلى رأسها وفي مقدّماتها وريادتها الكافي، وهنّ: الكافي، من لا يحضره الفقيه لأبي جعفر محمد بن علي بن بابويه القميّ (ت 381 هـ)، كتابا التهذيب والاستبصار، وكلاهما لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460هـ).(3)

وأصبحت هذه الأربعة في قبالة الصحاح الستّة عند أهل السنّة.

المبحث الثاني: كتاب «الكافي»

الكليني كان أثراً من آثار عصره، وتاجاً من نتاجات بيئته، فبيئته (كلين - الري) مدرسة حديثة النزعة، وعصره - القرن الهجري الرابع - عصر تميز العلوم واستقلاليتها، وما بين ذين كان الكافي مدوّنة موسوعية حديثة جمعت بين مزايا مدرسة الري ومدرسة بغداد في الحديث، وألقى القرن الرابع الهجري بظلاله على الكليني فأضحى (التدوين).

قضى حياته مهاجراً بين الأمصار ومنتقلاً بين الأقطار؛ بحثاً عن حديثٍ أو رواية،

ص: 120

1- الذريعة لآقا بزرك الطهراني: ج 2 ص 164.

2- مشروعية تدوين الحديث.

3- دروس في المناهج والاتجاهات التفسيرية للقرآن، علوم الحديث الشريف.

واستقرّ به المقام في بغداد ، وهي يومذاك مركز العالم الإسلامي وحاضرتة العلمية والسياسية ، نشأت بها المدارس ودور العلم ، وازدهرت مجالس النظر والجدل ، وكانت مثابة العلماء وملتقى المتكلّمين ومنتدى الأدباء . والعصر الذهبي للعلوم كان قرن الكليني «فقد رغب الأحداث في التأدّب والشيوخ في التأديب ، وانبعثت القرائح ونفقت أسواق الفضل وكانت كاسدة»⁽¹⁾.

لقد نشطت الحركة العلمية واتّسعت المعارف والعلوم العقلية والنقلية ، فعلى النقيض من الحياة السياسية المضطربة الهوجاء ، كانت الحياة الفكرية والعهد العلمي في أخصب فترة وأزهى مرحلة ، حينها انبرى الكليني في الشروع بتدوين كافيّه ، وقد كان أوّل فقيه إمامي محدّث يصل إلينا كتابه في الحديث - كموسوعة - بعد عصر النصّ ، أي الغيبة الصغرى عند الإمامية ؛ لأنّ الفقهاء كانوا يستمدّون نصوصهم التشريعية من الطبقة التالية لعصر الأئمّة.

إنّ الكافي من بين آثاره - وكلّها مفقودة - الأشهر ذبوعا والأكثر صيتا والأوثق نقلاً ، حتّى لقد عُرف به ، فقيل : كتاب الكليني «صنّف كتابه الكبير المعروف بالكليني ، يُسمّى الكافي»⁽²⁾.

المبحث الثالث: تأثير «الكافي» فيما بعده

لولا تصدّي هؤلاء المحدّثين والشيوخ من أقطاب مدرسة آل البيت ومنهم شيخنا الكليني إلى جمع وتدوين الأحاديث الشريفة ، لاندرونا ثروتنا التشريعية أو معظمها ، ولآل أمرها إلى الضياع.

وبلغ الأمر من عنايتهم بهذه الموسوعة الحديثية - أي الفقهاء والعلماء والمحدّثون - أن تعاهدوها بالاستنساخ والطبع والترجمة والشروحات وتعليقات الحواشي عليها ، ومن اهتمامهم الفائت بها أن درسوا بعضاً من أمورها وأبوابها وكذلك اختصروا بعض أحاديثها، فما أعهد المصنّفات الحديثية في مختلف الأدوار بعده إلّا

ص: 121

1- . تجارب الأمم لابن مسكويه : ج 6 ص 408 .

2- . رجال النجاشي : ص 266 .

واعتمده ، نورد بعضا منها أنموذجا :

الصدوق (ت 381 هـ) في كتاب من لا يحضره الفقيه .

الطوسي (ت 460 هـ) في التهذيب والاستبصار .

الفيض الكاشاني (ت 1091 هـ) في الوافي .

الحرّ العاملي (ت 1042 هـ) في وسائل الشيعة .

المجلسي (ت 1111 هـ) في بحار الأنوار .

عبد الله الكاظمي في جامع الأحكام .

وما يصدق على كتب الحديث يصدق على الفقه والفقهاء ، فقد أورد الطوسي والحرّ العاملي نفس نصّ الكافي في الحديث الآتي :

روى عبد الكريم بن عتبة الهاشمي عن الصادق عليه السلام ، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقسم صدقة أهل البوادي في أهل البوادي، وصدقة أهل الحضرة في أهل الحضرة . ولا يقسمها بينهم بالسوية ، وإنما يقسمها على قدر من يحضر منهم وما يرى ، وليس في ذلك شيء مؤت. (1)

وكذا الشيخ المفيد في معرض تحريمه نقل الأموال الزكوية من بلدانٍ آخر مع وجود المستحقين لها في البلد المنقول عنه. (2)

الخاتمة والتأج

للكافي منهجيتان: منهجية عامّة فيما يتعلّق بتبويب الكتاب وبعض ملامحه العامّة ، ومنهجية خاصّة (فنيّة) في التعامل مع الحديث سندا وممتنا .

كان رائد التبويب الحديثي ، فقد كانت الفروع من الكافي بحسب أبواب الفقه ، وقد حذا حذوه الفقهاء من بعده ، ومن أبرزهم الشيخ المفيد في مقنناته .

مباحث (الفقه الأكبر) العقائدية كانت في بدايات الموسوعة .

ص: 122

1- . الكافي : ج 1 ص 175 . التهذيب للطوسي : ج 4 ص 103 . الوسائل للحرّ العاملي : ج 6 ص 183 .

2- . المقننة في الفقه للشيخ المفيد : ص 260 مصوّرة مخطوطة في مكتبتي الخاصّة ، التهذيب : ج 4 ص 103 ، الوسائل : ج 6 ص 183

ثقافة الكليني موسوعية، وقد عالج موضوعات فيها من التاريخ وعلم الأخلاق وعلم الكلام والعربية وآدابها.

للكليني معالجات محدّدة سندا ومنتنا، غايته فيها التحرّج بتحتمل الحديث والأمانة في الأداء والتثبت في النقل.

تعدّدية الرواة في طبقة واحدة من أسناده، وتعدّدية الطرق ذاتها، أهمّ سمتين لتلافي (الجرح) وتأکید (التعديل) في مروياته.

الانفتاحية وكذا النأي عن التعصّب المقيت، كانت الصفة الغالبة في نتاجه الكافي، منها روايته عن رموز المذاهب الإسلامية الأخرى، وأروع من ذلك روايته عن المخالفين، مثل: الأفطحية والواقفة.

للعنصر النسائي حضور متميّز في هذه الموسوعة، فقد روى عن عائشة ونساء صدر الرسالة ونساء عامّة المسلمين.

سنّة المعصوم عليه السلام كسنّة النبي صلى الله عليه وآله، وسند الحديث المنتهي إلى الإمام يعدّ سندا منتهيا إلى النبي صلى الله عليه وآله.

تفاعل الكليني مع المتن بروحية الأديب ورهافة حسّه، وله من الشواهد الشعرية ما ينبئ عن تمكّنه من العربية.

من معالجاته في المتن التقديم والتعقيب وتوضيح المصطلحات لرواياته.

في الفروع من الكافي: روايات الكليني (فقه سنّة)، وما كان لتوضيح آية يعدّ تفسيراً روائياً لآيات الأحكام.

دوّن الكافي بمنهجية علمية وبأسلوب مبرمج للأصول الأربعمئة.

تأثير الكليني فيمن خلفه من المحدّثين والفقهاء جلياً ومؤراً.

تنوّعت مصادر إسناده، فضمّت حتّى الضعفاء والمناوئين، فالحكمة ضالّة المؤمن، وهو ينهاج بذلك مبدأ: أنا والآخرون.

انطلق الشيخ الكليني أثر ذلك إلى مديات أرحب في الدعوة الإسلامية لتحقيق أُممية الإسلام وعالمية الدعوة.

1. القرآن الكريم

2. الأربعون حديثاً، روح الله الخميني، دار الكتاب الإسلامي، تعريب: محمد الغروي، الطبعة الخامسة.

3. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، مصر: مطبعة البابلي الحلبي، 1937م.

4. أصول البحث، عبدالهادي الفضلي، قم: مؤسسة دار الكتاب الإسلامي.

5. أصول الحديث (علومه و مصطلحه)، محمد عجاج الخطيب، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، 1971م.

6. أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية.

7. أعيان الشيعة، محسن الأمين العاملي، بيروت: مطبعة الانتقان والإنصاف.

8. باب مدينة علم الفقه، علي كاشف الغطاء، بيروت: مطبعة الزهراء، الطبعة الأولى،

1985 م.

9. بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم العمري، بغداد: مطبعة الإرشاد، الطبعة الثانية، 1972 م.

10. تجارب الأمم، أبو علي ابن مسكويه، مصر: مطبعة شركة التمدن، 1914م.

11. التهذيب، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: حسن الموسوي الخرسان،

النجف الأشرف: مطبعة النعمان، الطبعة الثانية، 1962م.

12. دروس في المناهج والاتجاهات التفسيرية للقرآن، محمد علي الرضائي الإصفهاني، قم: المركز العالمي للدراسات الإسلامية.

13. رجال النجاشي، أبو العباس النجاشي، الهند - بمباي، 1317 هـ .
14. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، محمّد بن مكّي العاملي (الشهيد الثاني)، تحقيق: جامعة النجف الدينية، الطبعة الأولى، 1386 هـ .
15. الشافي في شرح أصول الكافي، المظفر، النجف: مطبعة الغري الحديثة، 1958 م .
16. علوم الحديث الشريف ضمن كتاب حضارة العراق، مجموعة من الباحثين العراقيين، 1980 م .
17. علوم الحديث ونصوص من الأثر، قحطان عبدالرحمن الدوري ورشدي عليان وكاظم الراوي، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1980 م .
18. الفتاوى الواضحة، الشهيد محمّد باقر الصدر .
19. لسان العرب، ابن منظور جمال الدين بن مكرم، بيروت: دار صادر، 1956 م .
20. محاضرات في أصول الفقه الجعفري، محمّد أبو زهرة، مصر: دار الثقافة العربية للطباعة، 1377 هـ .
21. مختار الصحاح، الرازي، بيروت: دار صادر، 1976 م .
22. مشروعية تدوين الحديث، محمود المظفر، بحث في مجلّة كليّة الفقه النجف الأشرف، العدد الأول، 1979 م .
23. معالم العلماء، رشيد أبو جعفر ابن شهر آشوب، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثانية، 1975 م .
24. المقالات والفرق، سعد بن عبدالله الأشعري، طهران: مطبعة حيدر، 1963 م .
25. المقنعة في الفقه، الشيخ المفيد، مصورة مخطوطة .
26. مناهج البحث العلمي، عبدالرحمن بدوي، الكويت: وكالة المطبوعات، الطبعة الثالثة، 1977 م .
27. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1388 هـ .

عِدَاتُ الكَلِينِي وَمَشَايخِهِ

الشيخ طه الكافي (1)

من هو الكَلِينِي؟

هو فخر الشيعة، وتاج الشريعة، ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكَلِينِي (2) الرازي، الشيخ الجليل القدر، العارف بالأخبار، أوثق الناس بالحديث وأثبتهم، الكافل لأيتام آل محمد عليهم السلام بكتابه الكافي، الذي صنّفه في عشرين سنة، المجدّد لمذهب الإمامية على رأس المئة الثالثة. وله غير كتاب الكافي كتب أخرى، منها: رسائل الأئمة، ينقل عنه السيّد رضي الدين بن طاووس في كشف المحجّة.

مات رحمه الله ببغداد سنة تسع وعشرين وثلاثمئة، سنة تناثر النجوم، وصلى عليه محمد بن جعفر الحسيني أبو قيراط، ودُفن بباب الكوفة، قبره إلى الآن مزار معروف وعليه قبة عظيمة.

ص: 127

- 1- . وُلِدَ الشيخ طه الكافي الإصفهاني سنة 1318 ش في إصفهان، وفيها بدأ دراسته الحوزوية، فدرس السطوح العالية عند آية الله الفيّاض، وآية الله الخادمي، وآية الله السيّد على الموسوي البهبهاني، وفي سنة 1348 ش سافر إلى قم، وفيها درس الفقه والأصول عند آية الله الكلبايكاني وآية الله مرتضى الحائري، والفلسفة عند آية الله الجوادِي الآملي. بالإضافة إلى أنّه قد درّس السطوح العالية حتّى وفاته في 1/1/1365 ش إثر حادث مؤسف. ومن آثاره ما عدا «عِدَاتُ الكَلِينِي»: تقريرات درس آية الله البهبهاني ت 1395 هـ، شرح الكفاية، أدب النبي، علم الإمام، المعرفة، التوحيد، العدل، المعاد. مع العلم أنّ آثاره هذه لم تُطبع لحدّ الآن. رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جنّاته.
- 2- . منسوب إلى كُتَيْبِ كزبير؛ قرية من قرى فشاويه التي هي إحدى كور الري، وفيها قبر أبيه يعقوب خاتمة مستدرك الوسائل: ج 3 ص 272.

مشايخ الكليني قدس سره المذكورون في أول أسانيده المحكي في تنقيح المقال (1) عن المحقق البهائي في بعض فوائده ، عدة :

الأول : محمد بن يحيى العطار (أبو جعفر العطار القمي) .

الثاني : أحمد بن إدريس (أبو علي الأشعري) .

الثالث : محمد بن إسماعيل (قال المامقاني : هو البرمكي كما حَقَّقناه) .

الرابع : حسين بن محمد الأشعري (أبو عبد الله ، وجدّه عمران بن أبي بكر الأشعري القمي) .

الخامس : علي بن إبراهيم بن هاشم (أبو الحسن القمي ، سيذكر حاله إن شاء الله) .

السادس : داوود بن كورة (وهو أبو سليمان القمي ، سيأتي شرح حاله إن شاء الله) .

السابع : علي بن محمد بن عبد الله .

الثامن : الحسين بن الحسن العلوي .

التاسع : أحمد بن محمد الكوفي .

العاشر : حميد بن زياد .

الحادي عشر : محمد بن جعفر الكوفي .

الثاني عشر : علي بن موسى الكميداني .

الثالث عشر : أحمد بن عبد الله بن أمية .

الرابع عشر : أحمد بن محمد .

تقديم :

لما كان استنباط الأحكام الإلهية الشرعية التي بها ينتظم أمر العباد في الدين والدنيا والمعاش والمعاد، يتوقف على الأخبار الواردة في بيانها من صاحب الشريعة، النبي

ص: 128

1- . نرجو الالتفات إلى أن طبعة مؤسسة آل البيت عليهم السلام في قم المقدسة المحققة وصلت إلى حرف الخاء ، فلذلك استفدنا في مراجعة ما بعد حرف الخاء إلى حرف الياء من النسخة الحجرية المطبوعة في طهران ، انتشارات جهان .

الأكرم أحمد المُختار صلى الله عليه وآله وسلم وأوصيائه المرضيين عليهم صلوات الله أجمعين؛ لأنها أحد الأدلة بل أعظمها، فلذا يجب على الفقيه المُتصدّي لاستنباطها الاعتناء التام والتوجه الكامل إلى فهم معانيها ودرك مقاصدها، برعاية القران المتصلة والمنفصلة المغيرة للمعنى الحقيقي، والنظر إلى معارضتها وترجيح ذي المزية منها على غيرها، بالمرجحات الواردة في مظانها وغيرهما من الأمور الدخيلة في فهم المعنى .

وهذا أمر صعب يحتاج إلى ممارسة كثيرة وتتبع بليغ وذوق سليم، لاسيما في الأخير منها، فإنه من أعظم ما أنعم الله على بعض عباده، رزقنا الله وإياكم بمتة وكرمه، ولا بد قبل هذا من معرفة أحوال رجال السند من حيث الوثوق بهم وعدمه، فإن هذا أهم من الأول؛ لأنه بمنزلة الأصل للبناء، فيجب رعاية استحكامه أكثر، وإلا يسقط الخبر عن الاعتبار ولا يصلح أن يكون مدركا للفتوى.

ولو كان في سلسلة الطريق مذموم أو مجهول، فلا بد من مراجعة كتب الرجال والنظر إلى ما ذكره علماؤها في حقهم من الجرح والتعديل.

ثم إنه لما كان أصح الأصول التي بأيدينا (الكتب الأربعة: الكافي، وكتاب من لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار) للمشايخ الثلاثة: أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، وأبي جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي، وأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، رضوان الله وغفرانه عليهم أجمعين، سيما كتاب الكافي الذي صرف مؤلفه الخبير الصدوق غاية جهده مدة عشرين سنة، في جمع أخباره وتهذيبها، حتى يقال إنه قال الإمام المنتظر المهدي - رُوحِي وأرواح العالمين له الفداء - في حقه: «الكافي كافٍ لشيئتنا» .

ولذا فقد اهتم كثير من أكابر علماء الإمامية - قُدس سرهم - من السابقين واللاحقين على صيانة أحاديثها وقراءتها على المشايخ الذين يتصلون بأسانيدهم بصاحب الأصل، وهو متصل إلى المعصوم سماعاً، وتحقيق معانيها وشرح معضلاتها، حتى وضعوا لها شروحا مفصلة متقنة، وتفتحوا مصادرها وبيّنوا أحوال

رجالها، فنحن بحمد الله مغنون من بركات وجود هذه المشايخ، ومنوِّرون من مصاييح أفكار هذه المفاهير، فلا نحتاج إلى إتعاب النفس وصرف الهمة زيادة على ذلك، خصوصاً في معرفة رجالها .

ولكنني لما رأيت كثيراً ما نحتاج في المسائل الفقهية إلى الاستناد بالأخبار التي دون فيها معظم الأمور والأحكام، فلا نزال نضطرّ إلى معرفة مشايخ أصحابها ورجال أسانيدنا، فجمعت في هذه الوجيزة ما يرتبط بها، تذكراً لنفسي ولأكون أحفظ لأحوالهم؛ لأن أثر الكتابة في الحفظ أكثر من القراءة، ومن الله التوفيق وعليه التكلان.

الكليني وعَدَاتِهِ

ذكر العلامة رحمه الله في الفائدة الثالثة من كتابه المسمّى بـ«خلاصة الأقوال» في معرفة الرجال، ما هذا لفظه :

قال الشيخ الصدوق محمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي في أخبار كثيرة: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، قال: والمراد بقولي: (عدّة من أصحابنا): محمد بن يحيى، وعلي بن موسى الكمندانى، وداوود بن كورة، وأحمد بن إدريس، وعلي بن إبراهيم بن هاشم.

وقال: كلّما ذكرته في كتابي المشار إليه عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، فهم: علي بن إبراهيم، وعلي بن محمد بن عبد الله بن أذينة، وأحمد بن عبد الله بن أمية، وعلي بن الحسن.

قال: وكلّما ذكرته في كتابي المشار إليه، عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، فهم: علي بن محمد بن علان، ومحمد بن أبي عبد الله، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن عقيل الكليني(1).

هذا كلام العلامة قدس سره في تلك الفائدة، ولكن قال المامقاني رحمه الله في التنقيح: روى الكليني عن بعض الثلاثة؛ أي سهل بن زياد، وأحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن

ص: 130

محمّد بن خالد البرقي ، بتوسّط العدّة(1) ، وصرّح بأسمائهم، تخالف ما نقلناه عن الخلاصة.

ففي كتاب العتق هكذا :

عدّة من أصحابنا، علي بن إبراهيم ، ومحمّد بن جعفر أبو الحسن الأسدي ، ومحمّد بن يحيى، وعلي بن محمّد وهو المعروف بماجيلوية بن عبد الله القمي، وأحمد بن عبد الله هو ابن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وعلي بن الحسين السعدآبادي، جميعاً عن أحمد بن محمّد بن خالد .

وأيضاً روى بواسطة العدّة عن غير هذه الثلاثة، منه جعفر بن محمّد في باب «النهي عن الاسم من الأصول»، ومنه سعد بن عبد الله في باب «الغيبية» بعد الباب السابق، ومنه الحسين بن الحسن بن يزيد في باب «إنّه ليس شيء من الحقّ في أيدي الناس إلاّ ما خرج من عند الأئمة عليهم السلام» ، ومنه علي بن إبراهيم على ما حكى عن ثلاث نسخ من الكافي في باب «البطيخ» من كتاب الأطعمة ، وليس في بعضها الآخر ذلك، بل نقلها بلا واسطة كما هو دأبه.

وربّما اتّفق ذكر العدّة في وسط السنة في باب «من اضطرّ إلى الخمر للدواء» في كتاب الأشربة، ولم ينقل عنه ولا عن غيره المراد بهم، فتقف الرواية ؛ لعدم اليقين.

ثمّ إنّه ذكر في موضع من كتابه: إنّ الكليني رحمه الله ربّما يعبّر في أول السند بلفظ «جماعة» ، وقد أكثر منه في كتاب الصلاة عن أحمد بن محمّد مطلقاً أو مقيداً بابن عيسى ، بل قيل : إنّه أكثر من أن يُحصى ، واستظهر بعض أساتيد الفنّ كون المراد بالجماعة هم المراد بالعدّة ، وأنّ أشخاصها أشخاص العدّة ، سواء كان عن ابن عيسى أو عن البرقي أو عن سهل بن زياد ، وإن كان في الأكثر عن الأوّل ، ولعلّه لذا لم يبيّنهم. وأمّا إن روى الجماعة عن غير هذه الثلاثة ، فهم غير معلومين.

وذكر أيضاً في الكتاب المشار إليه أنّه ورد في أسانيد الكافي وغيره الحسن بن

ص: 131

محمّد بن سماعة، عن غير واحدٍ، عن أبان . وقد ورد في عدّة أسانيد التصريح بأسماء المقصودين بقوله : غير واحدٍ ، وهم : جعفر بن محمّد بن سماعة ، والميثمي ، والحسن بن حمّاد ، كما في التهذيب في باب الغرر والمجازفة وغيره .

أقول: ذُكِرَ العِدَّةُ والرواية بتوسّطها عن بعض الثلاثة والتصريح بأسماء مغايرة لما في الخلاصة، لا يوجب التنافي بين الكلامين ، ولا احتمال كون أفراد العِدَّةِ إذا ذُكِرَتْ مجردةً غير ما نقل عنه العلامة ؛ لأنّه قال :

كلّما ذكرته عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن خالد ... إلخ .

فيظهر من قوله : «كلّما» أنّه في مقام إعطاء ميزان كلّّي في الموارد التي لم يذكر أسماءهم بالتفصيل ، واقتصر بقوله : «عدّة» وحده ، وهذا لا ينافي أن يروي بتوسّط عدّة أخرى تغاير أسماءهم لهؤلاء عمّن روى عنه بتوسّط العِدَّة المذكورة مع التصريح بأسمائهم ، مثلما أتى به شاهداً . نعم إن قال في موضع : كلّما ذكرته من؟ عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن خالد مثلاً ، فهم علي بن إبراهيم ، إلى آخر ما ذكره في كتاب العتق، فلا محالة ينجرّ إلى التنافي بين الكلامين . فظهر أنّ المقصود من العِدَّة إذا ذُكِرَتْ مجردة هي ما نقل عنه العلامة رحمه الله بلا ريب، بخلاف ما إذا فصلّ أسماءهم ، فننتج ما ذكره .

والمراد به محمد بن يحيى أبو جعفر العطار ، كما قال الشهيد الثاني رحمه الله في الباب الرابع من كتابه الدراية ، في النوع المتمعن والمفترق (أي المتمعن في الاسم والمفترق في الشخص) :

وكرؤيتهم عن محمد بن يحيى مطلقاً ، فإنه أيضاً مشترك بين جماعة ، منهم : محمد بن يحيى العطار القمي ، ومنهم : محمد بن يحيى الخزاز (بالحاء المعجمة والزاء قبل الألف وبعدها) ، ومحمد بن يحيى بن سليمان الخثعمي الكوفي ، والثلاثة ثقات ، وتميزهم بالطبقة ، فإن محمد بن يحيى العطار في طبقة مشايخ أبي جعفر الكليني ، فهو المراد عند إطلاقه في أول السند محمد بن يحيى ، والآخران رويان عن الصادق ، فيعرفان بذلك (2) .

منزله عند الرجالين

قال النجاشي رحمه الله :

محمد بن يحيى أبو جعفر العطار القمي ، شيخ أصحابنا في زمانه ، ثقة عين ، كثير الحديث ، له كتب ، منها : كتاب مقتل الحسين عليه السلام ، وكتاب النوادر ، أخبرني عدة من أصحابنا ، عن ابنه أحمد ، عن أبيه بكتبه (3) .

ص: 133

1- . عدتهم خمسة ، ولقد نظمها إليه مهدي ابن السيد مرتضى الطباطبائي هكذا: عدة أحمد بن عيسى بالعدد *** مسة أشخاص بهم تمّ السند على العلي والعطار *** ثم ابن إدريس وهم أخيار ثم ابن كورة كذا ابن موسى *** فهؤلاء عدة ابن عيسى سماء المقال في علم الرجال : ج 1 ص 254 .

2- . رسائل في دراية الحديث : ج 1 ص 278 .

3- . رجال النجاشي : ص 353 الرقم 946 .

وقال المامقاني في التنقيح:

بل وثَّقه كلُّ من ذكره من الفقهاء رضوان الله عليهم ، وميَّزه في المشتركات برواية ابنه أحمد والكليني ومحمَّد بن الحسن بن الوليد عنه(1).

الثاني : علي بن موسى الكُمَنداني

إشارة

اختلفوا في ضبط هذه الكلمة ومعناها، قال في التنقيح :

اسم لبلدة قمّ الطيبة في أيام الفرس (بضمّ الكاف وفتح الميم وسكون النون) ، فلمّا فتحها المسلمون اختصروا فسَمَّوها قمّاً .

وقال النجاشي في ترجمة موسى بن جعفر الكميذاني : «إنّها قرية من قرى قمّ(2).

وقال التفرشي :

إنّها اليوم مشهورة بالياء بدل النون ... (3) إلخ.

وكيف كان ، فلاحاجة لنا في معرفة هذا الاسم لفظه ومعناه ، والتطويل بلا طائل ، وإتّما المهمّ معرفة حاله، فأقول : من الأسف أنّه لم يتعرّض الرجاليون لبيان حاله فيما رأينا من المصادر المعروفة ، فلا نعلم منه أكثر من أنّه كان من العدّة التي روى الكليني رحمه الله عنهم عن أحمد بن محمّد بن عيسى .

وروى عنه أيضا أحمد بن أبي زاهر في باب جهات علوم الأئمّة من كتاب الحجّة من المجلّد الأوّل من أصول الكافي ، والسند هذا :

محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن أبي زاهر ، عن علي بن موسى ، عن صفوان بن يحيى ، عن الحارث بن المغيرة ، عن أبي عبد الله ... إلخ(4)

وأيضاً روى عنه الكليني في الأصول في كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة عليهم السلامولاة أمر الله ، والرواية هذه :

ص: 134

1- . تنقيح المقال : ج 2 ص 310 الرقم 8530 .

2- . رجال النجاشي : ص 406 الرقم 1077 .

3- . مستدركات علم رجال الحديث : ج 5 ص 485 الرقم 10558 .

4- . الكافي : ج 1 ص 464 ح 2 .

علي بن موسى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ومحمد بن خالد البرقي ، عن النضر بن سويد رفعه ، عن سدير ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال: قلت له : جُعِلت فداك ، ما أنتم ؟ قال : نحن خزّان علم الله ، ونحن تراجمة وحي الله ، ونحن الحجّة البالغة على من دون السماء ومن فوق الأرض(1) .

وأيضاً قال في جامع الرواة:

روى الصدوق في الفقيه عن أبيه ، عنه .(2)

هذا ولكنّ رواية هؤلاء المشايخ لا يكفي في توثيقه، بل لابدّ ممّا يدلّ عليه صريحاً أو بالالتزام القطعي، ومع عدمه لا تُقبل روايته على حسب القاعدة، وإن روى عنه عدل ثقة معتمد عليه. ولا يصغى إلى ما ذكره في التنقيح من أنّه شيخ الإجازة، وهو غنيّ عن التوثيق .

وإنّ هذا مبنيّ على ما قرّره في الفائدة الرابعة في أوّل الكتاب من تصريح بعض الأجلّاء من هذا الفنّ بعدم الحاجة إلى مراجعة كتب الرجال في معرفة المشايخ الثلاثة وأمثالهم .

واستشهد له بكلام الشهيد الثاني في شرح الدراية من أنّه قال :

تُعرف العدالة الغريزية في الراوي بتنصيب عدلين عليها، وبالاستفاضة بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل وغيرهم من أهل العلم ، كمشايخنا السالفين من عهد الشيخ محمد بن يعقوب الكليني وما بعده إلى زماننا هذا ، لا يحتاج أحد من هؤلاء المشايخ إلى تنصيبٍ على تزكية ، ولا تنبيهٍ على عدالة ؛ لما اشتهر - في كلّ عصر - من ثقتهم وضبطهم وورعهم زيادة على العدالة ، وإنّما يتوقّف على التزكية غير هؤلاء الرواة من الذين لم يشتهروا بذلك ، ككثيرٍ ممّن سبق على هؤلاء ، وهم طرق الأحاديث المدوّنة في الكتب غالباً(3) .

ص: 135

1- . الكافي : ج 1 ص 192 ح 3 .

2- . جامع الرواة : ج 1 ص 603 .

3- . الفوائد الرجالية : ج 2 ص 14 نقلاً عن كتاب شرح الدراية للشهيد الثاني طبعة النجف : ص 69 .

هذه عبارته نقلناها من كتاب شرح الدراية .

وفيه : إنَّ هذا الكلام لا يدلُّ على ما رامه من عدم الحاجة في توثيق المشايخ الثلاثة إلى نصِّ بالتوثيق من أصحابه، بل يظهر منه أنَّه من كان من المشايخ من زمن الكليني رحمه الله عدالته مشهورة مستفيضة بين الأصحاب ، فلا يحتاج إلى نصِّ على التزكية.

وحاصله : إنَّ معرفة وثاقة الراوي لا يختصُّ بتنصيب عدلين، بل ... عدالته بحيث استفاض بين الأصحاب يكفي في ثبوته، والسرِّ في ذلك هو أنَّ الاشتهار بهذا الحدِّ ممَّا يوجب الاطمئنان والثوق بوثاقته، وإلاَّ فصرف الاشتهار بدون حصول الاطمئنان لا يكفي في ذلك ، وهذه الشهرة مفقودة في حقِّ بعض المشايخ ، مثلما نحن فيه ، فإنَّ علي بن موسى الكمندانى لم يشتهر بين الأصحاب وثاقته بحيث يطمئنَّ النفس بذلك .

وأيضاً الظاهر أنَّ المراد بقوله :

من عهد الشيخ محمد بن يعقوب» ، أنَّ أولهم الكليني ، فمن بعده حتَّى ينتهي إلى زمانه ، وليس المراد ما يشمل مشايخ الكليني أيضاً . ويؤيده قوله :

وإنَّما يتوقَّف على التزكية غير هؤلاء من الذين لم يشتهروا بذلك ، ككثير ممَّن سبق على هؤلاء ، وهم طرق الأحاديث المدونة في الكتب غالباً. (1)

ثمَّ نقل كلام ولده صاحب المعالم قدس سره من المنتقى ، وهو على ما رأينا فيه هذا :

الفائدة التاسعة : يروي المتقدمون من علمائنا رضي الله عنهم ، عن جماعة من مشايخهم الذين يظهر من حالهم الاعتناء بشأنهم ، وليس لهم ذكر في كتب الرجال ، والبناء على الظاهر يقتضي إدخالهم في قسم المجهولين . ويشكل بأنَّ قرائن الأحوال شاهدة ببعده اتِّخاذ أولئك الأجلاء - الرجل الضعيف أو المجهول - شيخاً يكثر الرواية عنه ويظهرون الاعتناء به ، ورأيت لوالدي رحمه الله كلاماً في شأن بعض مشايخ الصدوق رحمه الله قريباً ممَّا قلناه ، وربَّما يتوهم أنَّ في ترك التعرُّض لذكرهم في

ص: 136

كتب الرجال إشعاراً بعدم الاعتماد عليهم ، وليس بشيء ، فإنّ الأسباب في مثله كثيرة ، وأظهرها أنّه لا تصنيف لهم ، وأكثر الكتب المصنّفة في الرجال لمتقدّمي الأصحاب ، اقتصروا فيها على ذكر المصنّفين ، وبيان الطرق إلى رواية كتبهم ، ومن الشواهد على ما قلناه ، أنّك تراهم في كتب الرجال يذكرون عن جمع من الأعيان أنّهم كانوا يروون عن الضعفاء ، وذلك على سبيل الإنكار عليهم ، وإن كانوا لا يعدّونه طعنًا فيهم ، فلو لم تكن الرواية عن الضعفاء من خصوصيات من ذكرت عنه ، لم يكن للإنكار وجه ... إلخ .(1)

كلام مع صاحب المعالم

ولا يخفى عليك ما فيه ؛ لأنّه إن كان المقصود إثبات عدالتهم بذلك ، ففيه : إنّ مجرد الاستبعاد من اتّخاذ هؤلاء الأجلّاء - الرجل المجهول أو الضعيف - شيخاً لا يجعله معلوم الحال ولا يثبت عدالته ووثاقته ، فلا يجوز لنا الحكم بصحّة الرواية من طريقه ما لم يحرز عدله بالبيّنة أو العلم . نعم ، إن علمنا أنّ من دأبه عدم الرواية إلّا من الثقة أو تعهّد نفسه بذلك ، فلا إشكال حينئذٍ من ثبوت العدالة بمجرد نقله عنه ، كما صرّح بذلك في محكي كلام الرواشح ، حيث قال :

رواية الثقة الثبت عن رجل سمّاه ، تعديل أم لا؟ قال في شرح العضدي : إنّ فيه مذاهب ، أولها : تعديل ؛ إذ الظاهر أنّه لا يروي إلّا عن عدل . الثاني : ليس بتعديل ؛ إذ كثيراً نرى من يروي ولا يذكر ممّن يروي . وثالثها - وهو المختار - : إنّّه إن علم من عادته أنّه لا يروي إلّا عن عدل فهو تعديل ، وإلّا فلا(2) .

انتهى ما أردناه .

ولكن لم يتحقّق هذا المعنى في حقّ المشايخ الثلاثة ، وإن كان المراد أنّ حديثه معتبر وإن لم يكن عادلاً ، وأنّه صادق القول محلّ الاطمئنان والوثوق من جهة نقله ،

ص : 137

1- . منتقى الجمان : ج 1 ص 40 الفائدة التاسعة .

2- . الرواشح السماوية : ص 170 ، الراشحة الثالثة والثلاثون .

ففيه أيضاً أنه لا يكون دليلاً عليه؛ لإمكان أن يكون قبول الرواية بواسطة القرائن الموجودة عندهم المختفية علينا، وإكثار الرواية عنه وإن كان يوجب الظنّ بذلك، ولكن أولاً يحصل معه الاطمئنان غالباً، (والظنّ لا يغني من الحقّ شيئاً).

ثمّ إنّنا لا نتوهم أنّ عدم التعرّض لأحوالهم مشعر بعدم الاعتماد عليهم، بل السبب في ذلك أنّهم لا يعرفونهم، وإلاّ إن كان حالهم معلوماً عندهم بالضعف أو الوثوق لذكروهم كما ذكروا غيرهم، ولا موجب لعدم التعرّض لذكورهم. وتوهم كون ذلك من جهة أنّهم غير مصنّفين وأنّ أكثر الكتب المصنّفة في الرجال اقتصر فيها على ذكر أصحاب الكتب، مدفوع بأنّ بعض الكتب وُضع لذكر أحوال الرجال من غير النظر إلى أنّهم أصحاب تصنيف أم لا، كرجال شيخ الطائفة رحمه الله (1) وأبو العباس (2) وإن كان كثيراً ما يذكر المصنّفين، ولكن ربما يتعرّض لشرح حال غيرهم من الرواة، فلو كانوا معروفين عندهم لضبطوا حالهم كما ضبطوا غيرهم.

وأما ما ذكره شاهداً، ففيه أولاً: إنّ إنكار الرجاليين على بعض الأعيان (3) لا يوجب اختصاصهم بالرواية عن الضعيف؛ لأنّهم ليسوا في مقام الحصر. وثانياً: إنّهم أنكروا على من كان يروي عن الضعفاء، لا من يروي عن من هو مجهول (4) عندهم، إذ لعلّه كان من العدول عنده.

وها هنا كلام للمحقّق البهائي نقله في التنقيح، قال فيه: قال الشيخ البهائي رحمه الله في محكيّ مشرق الشمسين:

قد يدخل في أسانيد بعض الأحاديث من ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قرح، غير أنّ أعظم علمائنا المتقدّمين قدّس الله أرواحهم قد اعتنوا

ص: 138

1- . ولكنّه غير مبنيّ على ذكر أحوال أصحاب الأئمّة، ثمّ فقد ترك ذكر أحوال أجلاء الأصحاب وأعلامهم، بل هو مبنيّ على مجرد عدّهم، فلاحظ.

2- . النجاشي، كتاب النجاشي مبنيّ على ذكر المصنّفين مع شرح حالهم، فقد ترك ذكر أجلاء الطائفة؛ لعدم وقوفه على مصنّف له، فلاحظ.

3- . لا يصحّ الإنكار عليهم إلاّ إذا عرفوا بأنّهم لا يردّون عن الضعاف، فلاحظ.

4- . قد طعنوا في بعض الأجلّة بإكثاره الرواية عن المجاهيل والمراسيل للناظر.

بشأنه وأكثروا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين طاب ثراهم قد حكموا بصحة روايات هو في سندها، والظاهر أن هذا القدر كافٍ في حصول الظنّ بعدالته (1).

ثمّ ذكر أنّ من ذلك أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن محمّد بن يحيى العطار، والحسين بن الحسن بن أبان، وأبو الحسين علي بن أبي جيد. قال:

فهؤلاء وأمثالهم من مشايخ الأصحاب، لنا ظنّ بحسن حالهم وعدالتهم، وقد عددت حديثهم في الجبل المتين وفي هذا الكتاب، جرياً على منوال مشايخنا المتأخرين، ونرجو من الله سبحانه أن يكون اعتقادنا فيهم مطابقاً للواقع (2).

قلت: كلامه رحمه الله في غاية الجودة والتمتانة من حيث حصول الظنّ بحسن حالهم وعدالتهم، مع تصحيح بعض المشايخ روايات وقعوا في سندها، ولكنّ الحكم بصحة (3) هذه الروايات بمجرد حصول الظنّ بعدالتهم مبنيّ على إثبات أنّ الظنّ بالعدالة يكفي في التوثيق ولا طريق إلى إثباته؛ ولأنّه لا يغني من الحقّ شيئاً.

والعجب من المحقّق الداماد حيث اكتفى في ثبوت التوثيق بمجرد الترضية عنهم، حيث قال في الرواشح السماوية على ما حكى عنه صاحب التنقيح:

إنّ للصدوق أشياخاً كلّما سمّي واحداً منهم في سند الفقيه، قال: رضي الله عنه، كجعفر بن محمّد بن مسرور، فهؤلاء أثبات أجلاء، والحديث من جهتهم صحيح، نصّ عليهم بالتوثيق أو لم ينصّ (4).

مع أنّه لم نرَ أحداً من علماء هذا الفنّ أن يقول مجرد الترضية عن رجل إذا صدر عن الثقة: توثيق.

إن قلت: لا مناص من توثيق رجال الصدوق الذين وقعوا في أسناد روايات كتاب من لا يحضره الفقيه وتصحيح رواياته؛ لأنّه قال في ضمن خطبة الكتاب:

ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما أفتي

ص: 139

1- . مشرق الشمسين للبهائي: ص 276 .

2- . المصدر السابق: ص 277 .

3- . في كون رواية الأجلة أو المشايخ عن المجهول، وكذا تصحيح الطرق، كلام ذكرناه في محلّه، فراجع .

4- . أعيان الشيعة: ج 3 ص 393 .

به، وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي - تقدس ذكره وتعالى قدرته - ، وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعول وإليها المرجع (1).

وهذا - أي العمل بهذه الروايات - توثيق لرجاله ، فكما أنه إن قال : «فلان ثقة» حكمنا بعدالته ، فكذا إن رتب آثار الصحة على روايته، فهذا توثيق فعلي بمنزلة التوثيق القولي .

قلت: مجرد العمل بروايته لا يدل على توثيق رجال سنده ؛ لأنه يحتمل أن يكون قبوله للخبر وترتيب آثار الصحة عليه بواسطة وجود قرائن عنده مفقودة عندنا .

وكذا إن قلت: قال الكليني في خطبة كتاب الكافي في جواب من طلب منه كتاباً كافياً يجمع (فيه) من جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالأثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام :

قد يسر الله - وله الحمد - تأليف ما سألت ، وأرجو أن يكون بحيث توخيت (2).

فهذا الجواب يدل على كون روايات الكتاب صحيحة عنهما، وهذا مستلزم لتوثيق رجاله عملاً.

قلت: الجواب: والحاصل إننا إن لم نقل بأن ثبوت العدالة يحتاج إلى تخصيص العدلين، لا نقول بحصول التوثيق بمجرد رواية الثقة عنه، نعم قبول رواياته واندراجه في الصحيح حكماً بواسطة وجود بعض القرائن ، مثل استشهاد القدماء بها في الحكم، وغير ذلك مما يوجب الاطمئنان بصدوره، أمر آخر.

الثالث : داوود بن كوزة القمي

الثالث : داوود بن كوزة القمي (3)

قال النجاشي:

ص: 140

1- . راجع مقدّمة المصنّف في كتاب من لا يحضره الفقيه : ج 1 ص 2 .

2- . راجع مقدّمه كتاب الكافي : ج 1 ص 13 .

3- . أبو سليمان» بضم الكاف وسكون الواو وفتح الراء المهملة .

هو الذي بَوَّبَ كتاب النوادر لأحمد بن عيسى ، وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب السَّرَادِ على معاني الفقه ، له كتاب الرحمة في الوضوء والصلاة والزكاة والصوم والحج (1) .

وعده الشيخ في رجاله مَمَّنْ لم يرو عنهم ، (2) وكذا في الفهرست ، (3) بزيادة قوله :

وله كتاب الرحمة مثل كتاب سعد بن عبد الله ، على ما نقل في التنقيح» .

وقال المامقاني فيه (أي تنقيح المقال) :

لا شبهة في كونه إمامياً، وكونه من مشايخ الكليني ، مدح ، معتد به . ثم قال: فهو إن لم يكن ثقة فلا أقل في أعلى درجات الحسن، فتعجب من عدّه في الحاوي في قسم الضعفاء ومن إهمال ذكره في الوجيزة .

أقول: لم أجد ذكره في الخلاصة أيضاً ، لا في القسم الأول ولا في القسم الثاني، وعبارة «مَنْ ذَكَرَهُ» ، خالية عن مدح أو توثيق كما ترى، ومجرد كونه إمامياً لا يدخله في الممدوحين ما لم يصرّحوا عليه بالمدح، خصوصاً مع ما رأيت من إهمال ذكره في الوجيزة والخلاصة وعدّه من الضعفاء في الحاوي ، فالأقوى التوقف فيه وإلحاق حديثه بالموثق على أحد معنييه؛ (4) لأنه غير ممدوح ولا مذموم ، إذ لا يمكن الركون في ذمه بمجرد عدّه في قسم الضعفاء مع عدم نقل ما يوجهه من الشيخ والنجاشي قدس سرهما.

الرابع : أحمد بن إدريس «أبو علي الأشعري» القمي

هو ثقة ، جليل القدر، فقيه في أصحابنا، كثير الحديث. قال النجاشي:

أحمد بن إدريس بن أحمد، أبو علي الأشعري القمي، كان ثقة ، فقيهاً في أصحابنا،

ص: 141

- 1- . رجال النجاشي : ص 158 الرقم 416 .
- 2- . رجال الطوسي : ص 426 الرقم 6128 .
- 3- . الفهرست للطوسي : ص 125 الرقم 282 .
- 4- . قال الشهيد في كتاب الرعاية في علم الدراية ص 84 : وقد يطلق المقوى الموثق على ما يروي الإمامي غير الممدوح ولا المذموم (راجع سماء المقال في علم الرجال : ج 2 ص 451) .

كثير الحديث، صحيح الرواية، له كتاب نوادر، أخبرني عدّة من أصحابنا إجازة عن أحمد بن جعفر بن سفيان عنه . ومات أحمد بن إدريس بالقرعاء سنة ست وثلاثمئة من طريق مكة على طريق الكوفة(1).

وفي التنقيح :

قال في الفهرست: كان ثقةً في أصحابنا، فقيهاً، كثير الحديث، صحيح الرواية، وله كتاب النوادر، كتاب كثير الفوائد، عدّه الشيخ في رجاله تارةً من أصحاب العسكري عليه السلام، واصفاً له بالمعلم، وقال: لحقه - يعني العسكري عليه السلام - ولم يرو عنه . وأخرى في باب من لم يرو عنهم بقوله: أحمد بن إدريس القمي الأشعري، يُكنى أبا علي، وكان من القواد، روى عنه التلعكبري، قال: سمعت منه أحاديث يسيرة في دار ابن همام، وليس لي منه إجازة، وميّزه في مشتركات الطريحي والكاظمي برواية أحمد بن جعفر بن سفيان البرزوفري والتلعكبري عنه، وزاد في الثاني التمييز برواية محمد بن يعقوب الكليني، والحسن بن حمزة العلوي عنه، وبروايته عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن أحمد بن يحيى ومحمد بن الحسن بن الوليد.(2)

وقال العلامة بعد توثيقه والثناء عليه: «أعتمد على روايته».

الخامس: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، أبو الحسن

ثقة في الحديث، معتمد عليه. قال النجاشي بعد عنوانه بما ذكرنا بزيادة القمي بعد أبو الحسن:

ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، سمع فأكثر، وصنّف كتباً وأضّرّ في وسط عمره. وله: 1 - كتاب التفسير، 2 - كتاب الناسخ والمنسوخ، 3 - كتاب قرب الإسناد، 4 - كتاب الشرائع، 5 - كتاب الحيض، 6 - كتاب التوحيد والشرك، 7 - كتاب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، 8 - كتاب المغازي، 9 - كتاب الأنبياء، 10 - رسالة

في معنى هشام ويونس، 11 - جوابات مسائل سأله عنها محمد بن بلال، كتاب

ص: 142

1- . رجال النجاشي: ص 92 الرقم 228 .

2- . تنقيح المقال: ج 5 ص 287 الرقم 300 [773] .

يعرف بالمشدّر ، والله أعلم ، أنّه مضاف إليه . أخبرنا محمد بن محمد وغيره عن الحسن بن حمزة بن علي بن عبيد الله ، قال : كتب إليّ علي بن إبراهيم بإجازة سائر حديثه وكتبه .(1)

وفي التنقيح:

ووثّقه في الوجيزة والبلغة والمشتركتين وغيرها أيضا . وعن إعلام الوري : أنّه من أجلّ رواة أصحابنا . وقال في الفهرست: علي بن إبراهيم بن هاشم القميّ، له كتب ، منها كتاب التفسير ، وكتاب في الناسخ والمنسوخ ، وكتاب المغازي ، وكتاب الشرائع ، وكتاب قرب الإسناد ، وزاد ابن النديم كتاب المناقب وكتاب اختيار القرآن ، أخبرنا بجميعها جماعة ، عن أبي محمد الحسن بن الحمزة العلوي الطبرسي ، عن علي بن إبراهيم ، وأخبرنا محمد بن محمد بن النعمان ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ومحمد بن الحسين وحمزة بن محمد العلوي ومحمد بن علي ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ، إلا حديثاً واحداً ، استثناءً من كتاب الشرائع في تحريم لحم البعير ، وقال : لا أرويه .

وروى أيضاً حديث تزويج المأمون أمّ الفضل من محمد بن علي عليهما السلام ، ورويناه بالإسناد الأوّل، وقال فيه: لم أقف على تاريخ وفاته ، ويُستفاد ممّا مرّ نقله في العيون في ترجمة حمزة بن القاسم من ولد أبي الفضل عليه السلام من روايته عن علي هذا سنة سبع وثلاثمئة ، هو حياته في ذلك الوقت وموته بعده. ومن هنا يظهر أنّ ما ذكره السيّد صدر الدين في تعليقه على منتهى المقال من درك الرجل الرضا عليه السلام اشتباه ؛ لأنّه توفّي سنة اثنتين ومئتين ، ولا تقضي العادة ببقاء عليّ هذا من ذلك الزمان مع بلوغه أقلّاً إلى التاريخ المزبور، مع أنّا لم نقف على رواية واحدة عن الرضا .(2)

وأما الذي روى عنه هذه العدة فهو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القميّ؛

قال النجاشي رحمه الله :

أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص(3) بن السائب بن

ص: 143

- 1- . رجال النجاشي : ص 260 الرقم 680 .
- 2- . تنقيح المقال : ج 2 ص 260 الرقم 8102 .
- 3- . الحوص : ضيق في مؤخر العين حتّى كأنّها خيطة ، والحوصاء من الأعين : التي ضاق مشقّها غائرة كانت أو جاحظة (لسان العرب : ج 7 ص 18 «حوص»).

مالك بن عامر الأشعري ، من بني دُخْران(1) بن عوف بن الجُمَاهِر(2) بن الأشعر ، يُكْنَى أبا جعفر، وأول من سكن قم من آبائه سعد بن مالك بن الأ-حوص، وكان السائب بن مالك وفد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأسلم ، وهاجر إلى الكوفة وأقام بها، وذكر بعض أصحاب النسب أنّ في أنساب الأشاعرة أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك بن هاني بن عامر بن أبي عامر الأشعري، واسمه عبيد وأبو عامر ، له صحبة، وقد روي أنّه لمّا هزم هوازن يوم حنين عقد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي عامر الأشعري على خيل فقتل، فدعا له ، فقال: اللهم أعط عبدك عبيداً أبا عامر ، واجعله في الأكبرين يوم القيامة .

قال الكشي عن نصر بن الصّبّاح: ما كان أحمد بن محمّد بن عيسى يروي عن ابن محبوب ؛ من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة الثمالي، ثمّ تاب ورجع عن هذا القول .

قال ابن نوح: وما روى أحمد عن ابن المغيرة ولا عن الحسن بن خرزاذ . وأبو جعفر رحمه الله شيخ القميين ووجههم وفقههم غير مدافع، وكان أيضا الرئيس الذي يلقي السلطان ، ولقي الرضا عليه السلام ، وله كتب، ولقي أبا جعفر الثاني عليه السلام ، ولقي أبا الحسن العسكري عليه السلام ، فمنها : 1 - كتاب التوحيد، 2 - كتاب فضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، 3 - كتاب المتعة، 4 - كتاب النوادر، وكان غير مبوب فبوّبه داوود بن كورة، 5 - كتاب الناسخ والمنسوخ، 6 - كتاب الأظلة، 7 - كتاب المسوخ، 8 - كتاب فضائل العرب .

قال ابن نوح : ورأيت له عند الديلمي كتاباً في الحجّ ، أخبرنا بكتبه الشيخ أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله ، وأبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله عنه، وقال لي أبو العباس أحمد بن علي بن نوح: أخبرنا بها أبو الحسن بن داوود ، عن محمّد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ومحمّد بن

ص: 144

- 1- . بضمّ الذال المعجمة وسكون الخاء المعجمة وراء مهملة قبل الألف ونون بعدها.
- 2- . بالجيم المعجمة المضمومة ثمّ الميم ثمّ الألف ثمّ الهاء المكسورة ثمّ الراء المهملة ، والنسبة إليه الجماهري، وبنو الجماهر بطن من الأشعريين من القحطانية غلب عليهم اسم أبيهم ، فقيل لهم الجماهر ، وهو الجماهر بن أشعر راجع : تنقيح المقال : ج 1 ص 90 .

يحيى وعلي بن موسى بن جعفر وداوود بن كورة وأحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد بن عيسى بكتبه(1) .

وقال الطوسي في الفهرست بعد ترجمته:

وأبو جعفر ، شيخ قمّ ووجهها وفقهها غير مدافع، وكان أيضا الرئيس الذي يلقي السلطان بها ، ولقي أبا الحسن الرضا عليه السلام . وذكر جملة من كتبه ، ثم قال: أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدّة من أصحابنا ، منهم الحسين بن عبيد الله ، وابن أبي جيد ، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار ، عن أبيه ، وسعد بن عبد الله عنه، وأخبرنا عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصفار وسعد جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، وروى ابن الوليد المبوّبة ، عن محمد بن يحيى والحسن بن محمد بن إسماعيل ، عن أحمد بن محمد .(2)

وقال في رجاله في ذكر أصحاب الرضا عليه السلام :

أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القميّ ، ثقة، له كتب . وذكره في أصحاب أبي جعفر الثاني محمد بن علي الجواد عليه السلام قائلاً : أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ، من أصحاب الرضا عليه السلام(3) .

وقال العلامة رحمه الله في محكي الخلاصة بعد توصيفه بما في الفهرست(4) :

... وأبا جعفر الثاني وأبا الحسن العسكري عليهما السلام: وكان ثقة، وله كتب ذكرناها في الكتاب الكبير .(5)

وفي التنقيح :

وعن الصدوق في كتاب الفقيه مدحه ووصفه إياه بالفضل والجلالة، وقد وثّقه الشهيد

ص: 145

1- . رجال النجاشي : ص 82 الرقم 189 .

2- . الفهرست للطوسي : ص 69 الرقم 75 .

3- . رجال الطوسي : ص 351 الرقم 5197 وص 373 الرقم 5519 .

4- . بعد قوله : لقي أبا الحسن الرضا عليه السلام .

5- . خلاصة الأقوال : ص 61 الرقم 2 .

الثاني رحمه الله في الدراية ، وولده الشيخ حسن في محكي المنتقى ، فذكر توثيق عدّة من الرجالين ، ثمّ قال : وفي الحاوي مع أنّ ديدنه التشكيك غالباً، أنّ عبارة النجاشي والفهرست يفيدان بظاهرها التوثيق، مضافاً إلى توثيق الشيخ رحمه الله في كتاب الرجال ، ووصف العلامة رحمه الله حديثه بالصحة (1).

فتلخص: إنّ هذه العدة وإن كان حال بعض أفرادها غير معلوم ، ولكن أكثرهم من الثقات الأخيار والأعيان الأطياب ، الذين لم يشكّ في جلاله قدرهم وعظم شأنهم أحد، وكذا حال المرويّ عنه ابن عيسى رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. فلا ريب ولا إشكال في صحة السند إلى أحمد بن محمد بن عيسى ، فلينظر حال من كان قبله في الثقة والضعف.

ص: 146

1- . راجع : تنقيح المقال : ج 8 ص 15 الرقم 540 [1555] .

أشخاصها أربعة . قال السيد الطباطبائي :

وعدة البرقي وهو أحمد *** علي بن الحسن وأحمد

وبعد زين بن أذينة علي *** وابن إبراهيم واسمه علي

أولهم علي ترتيب «الخلاصة» : علي بن إبراهيم

وهو المذكور في العدة الأولى ؛ وهو علي بن إبراهيم بن هاشم القمي ، على الظاهر القوي، بل لا يحتمل خلافه ؛ لأنه لم يذكر في طبقة مشايخ الكليني على ما نقلنا عن المحقق البهائي . ويظهر من صاحب عين الغزال (1) غيره ، مع أنه عدّ من مشايخه الذين روى عنهم بلا واسطة ، وأجيز منهم في قراءة الحديث خمساً وثلاثين رجلاً ليس فيهم ابن إبراهيم إلاّ علي بن إبراهيم بن هاشم ، ومن البعيد غاية أن يكون في طبقة مشايخه ابن إبراهيم آخر لم يطلع عليه هؤلاء ، مع أنهم بصدد جمع مشايخه ، بل وخفي على جميع الرجاليين ؛ لأنه إن ذكر في أصل رجالي لنقل إلينا بواسطة الذين جمعوا الأقوال ، مع أنه لم يذكر هذا الاسم في الرجال إلاّ موصوفاً بصفة غالباً بها يمتاز عمّن عداه ، ومع ذلك بعضهم لم يكونوا في عصره ، مثل : علي بن إبراهيم الجواني وغيره ، وأيضاً لم يذكروا وقوع من كان بهذا الاسم في إسناد كتاب الكافي ، فضلاً عن أن يكون في طبقة مشايخه ، مع أنهم تفحصوا إسناد الروايات كلّها ، ولو كان لذكروا كما ذكروا الذين وقعوا في طريق مشايخ أخر غير الكليني .

نعم ، قال في التنقيح في ترجمة علي بن إبراهيم الجعفري :

ص: 147

1- . كتاب في فهرس أسماء الرجال ، مؤلفه فضل الله شمس الدين الإلهي ، طبع آخر المجلد الثاني من فروع الكافي المؤلف .

لم أقف فيه إلاّ على رواية الكليني ، عن محمّد بن يحيى عنه ، في مواضع من الكافي ، منها باب الخلل من كتاب الأشربة ، وروى في باب الصلاة على المصلوب من الكافي عن الرضا عليه السلام ، ولم يظهر حاله .(1)

ولكن هذا لا- يوجب اشتباه الرجل بغيره ؛ لأنّه لا يكون في طبقة مشايخه ، مع أنّ الكليني لم يذكره مجرداً حتّى يلتبس بغيره ، بل موصوفاً بالجعفري ، ومع ذلك كلّنا لم نجد في باب الصلاة على المصلوب من الكافي من علي بن إبراهيم الجعفري عيناً ولا أثراً ؛ لأنّ في هذا الباب ثلاث روايات ، ولا يكون في سند واحد منها هذا الرجل ، بل وقع في سند الثانية منها أبو هاشم الجعفري هكذا :

علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أبي هاشم الجعفري .

وليس في أكثر النسخ كلمة عن أبيه على ما في الحاشية ، ومع ذلك لا يحتمل كون علي بن إبراهيم الواقع في أول السند هو الجعفري ؛ لأنّه قال : يروي عنه بواسطة محمّد بن يحيى ، ولا واسطة بينه وبين علي بن إبراهيم في هذا السند ، فيكون هو ابن هاشم القمي الذي وقع في أول أكثر أحاديث الكافي ، ولا- أدري كيف وقع منه هذا الاشتباه البيّن ، فمثل هذا يوجب وهن الاعتقاد بالنقلات ، وإلزام النفس بمراجعة المصادر ، عصمنا الله من الزلل في القول والفعل .

والمتحصّل من جميع ذلك أنّه هو ابن الهاشم القمي الثقة ، الذي أسلفنا ترجمته ، فلا نُطيل بإعادتها .

الثاني : علي بن محمّد بن عبد الله بن أذينة

والظاهر أنّه هو علي بن محمّد بن عبد الله القمي ، ويشهد بذلك ما وقع من الكليني في الباب التاسع من كتاب العتق من تفسير العدة التي روى بواسطتهم الحديث المذكور في هذا الباب ، عن أحمد بن محمّد بن خالد ، فإنّه قال علي ما في خاتمة

ص : 148

1- . تنقيح المقال : ج 2 ص 259 الرقم 8094 .

عدّة من أصحابنا؛ علي بن إبراهيم ومحمّد بن جعفر ومحمّد بن يحيى وعلي بن محمّد بن عبد الله القمي وأحمد بن عبد الله وعلي بن الحسن جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن خالد ... إلخ (1).

وكيف كان، فالرجل غير معروف عندهم، قال في التنقيح:

لم أقف فيه إلا على رواية الكليني رحمه الله، عنه عن أحمد بن محمّد بن خالد، وعنه عن

أبيه، عن محمّد بن عيسى، وعنه عن أبيه، عن أحمد بن محمّد البرقي وإبراهيم بن إسحاق الأحمر والسياري، وحاله مجهول (2).

وقال في محكي توضيح المقال عند ذكر عدّة الكليني:

وبقي شخصان آخران من عدّة البرقي، أحدهما: أحمد بن عبد الله بن أمية، وثانيهما: علي بن عبد الله بن أذينة، ولم نجدهما في كتب الرجال (3).

إن قلت: قد نقلتم من التنقيح في أول الرسالة ما يدلّ على أنّ علي بن محمّد بن أذينة الذي وقع في عدّة البرقي هو ابن بنته، أي علي بن محمّد المعروف بماجيلوية، الذي صرح العلامة بأنه ثقة، فاضل، فقيه، أديب، حيث نقل عن الكليني في كتاب العتق من الكافي تفسير العدّة التي رويت عن ابن خالد هكذا:

عدّة من أصحابنا، علي بن إبراهيم، ومحمّد بن جعفر أبو الحسن الأسدي، ومحمّد بن يحيى، وعلي بن محمّد وهو المعروف بماجيلوية بن عبد الله القمي، وأحمد بن عبد الله هو ابن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وعلي بن الحسين السعدآبادي جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن خالد.

مضافاً إلى أنّه لا يكون في طبقة مشايخه علي بن محمّد بن عبد الله متعدداً وينطبق عليه.

ص: 149

- 1- . انظر وسائل الشيعة: ج 30 ص 148، لم نجده في خاتمة مستدرک الوسائل حسب الطبعة المتوفرة لدينا.
- 2- . تنقيح المقال: ج 2 ص 306 الرقم 8486.
- 3- . توضيح المقال: ص 117.

قلت: لا أدري من أين أخذ هذا التفسير، مع أنه لم أر منه أثر في هذا الكتاب على ما لاحظت نسختين من الكافي، ففي أحدهما ذكر السند هكذا:

عدّة من أصحابنا، عن علي بن إبراهيم، ومحمّد بن جعفر، ومحمّد بن يحيى، وعلي بن محمّد بن عبد الله القمّي، وأحمد بن عبد الله، وعلي بن الحسين جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة.

فإنّ الظاهر منه كما ترى أنّه رحمه الله نقل عن عدّة من أصحابه الذين لا نعرفهم، عن هؤلاء المذكورين في السند، ولم يفسّر أسماء العدّة. سلّمنا أنّ كلمة «عن» غلط وقع من النسخ، وأنّ السند مطابق لما نقلنا عن المستدرک في الصفحة السابقة، وأنّ هذا تفسير منه للعدّة، ولكن لم يذكر أنّ علي بن محمّد بن عبد الله هو ابن ماجيلوية المعروف، فلعلّ تفسيره هذا الرجل بابن ماجيلوية، تفسير على حسب ظنّه، وفي الثاني أسقط التفسير رأساً ولم يذكر أسماءهم، بل يكون مثل سائر الأسناد؛ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد.

والحاصل، إني لم أتحصّل عاجلاً ما يشخص الرجل ويعينه وما يعطي الوثوق والاطمئنان بحاله، فهو غير معروف، ونرجو أن يظهر لنا حاله آجلاً، وأن يقوى في النظر، أن يكون هو ابن بنت محمّد بن خالد؛ لما ذكرنا أنّه لم يكن متعدداً من كان بهذا الاسم في طبقة مشايخه.

الثالث : أحمد بن عبد الله بن أمية

هذا موافق لنسختنا المطبوعة في النجف الأشرف، وفي نسخة أخرى (1): «أحمد بن عبد الله بن أبيّة»، ونقل في جامع الرواة اختلاف النسختين هكذا، ولكن نقل في التنقيح عنها بدل كلمة «بن أبيّة» كلمة «عن أبيه»، (2) ولعلّه غلط وقع من النسخ.

ص: 150

1- . هذه النسخة مطبوعة في طهران طبعة حجرية سنة 1311 هـ، والأولى مطبوعة طبعة حروفية سنة 1381 هـ .

2- . تنقيح المقال: ج 6 ص 263 الرقم 399 [1108] وفيه: «كون ابن أمية تصحيف: ابن بنية، الواقع في ترجمة البرقي» .

والحاصل ، إنَّ كون اسم هذا الرجل أحمد بن عبد الله مسلّم لا إشكال فيه ، إنّما الاختلاف في اسم جدّه ، فما نقله في خاتمة المستدرك في تفسير العدة عنها مكان هذا الشخص ، علي بن محمّد بن عبد الله ، غلط صريح لا مأخذ له ، وكيف كان ، فهو غير معروف بين أصحاب الرجال ، فلم يتعرّض النجاشي ولا العلامة لحاله ، بل لا يوجد في كتب الرجال منه أثر كما سمعت من محكي توضيح المقال .

إن قلت: لعلة ابن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، كما نقل في التنقيح تفسيره الكليني بذلك في كتاب الطلاق.

قلت: قد عرفت أنّ هذا التفسير غير موجود في هذا الكتاب، مضافاً إلى أنّه قد سقط في بعض النسخ أسماء العدة أيضاً، مع أنّ هذا الشخص المفسّر به أيضاً غير مذكور فيما رأينا.

والحاصل : إنّ الرجل مجهول الحال ، فتقف الرواية به ، ما لم ينضمّ إليه ثقة في درجته.

الرابع : علي بن الحسن

قال في محكيّ توضيح المقال في مقام عدّة البرقي:

والثاني : علي بن الحسن ، على ما وجد في بعض نسخ الخلاصة ، وهو بهذا العنوان مشترك بين ثقات ومجاهيل ، ولا شاهد على كون المعدود من العدة أحد الثقات أو المجاهيل ، بل الظاهر إباء طبقة الجميع عن طبقة العدة ، ومن هنا قال بعض أجلاء العصر: لا يبعد أن يكون ذلك من تصرّف النساخ ، وأنّه علي بن الحسين مصغراً ، يعني علي بن الحسين السعدآبادي(1) .

قلت: والظاهر أنّه كذلك ، وسيأتي ما يرتبط بعلي بن الحسين السعدآبادي فانتظره.

هذا ما تيسّر لنا في شرح أحوال العدة الثانية، والخبر صحيح من جهتهم ؛ لوجود

ص: 151

علي بن إبراهيم فيها وهو الثقة.

وأما الذي روى عنه هذه العدة فهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة في نفسه، إلا أنه يروي عن الضعفاء .

قال النجاشي:

أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي، أبو جعفر، أصله كوفي، وكان جدّه محمد بن علي حبسه يوسف بن عمر بعد قتل زيد عليه السلام، ثم قتله، وكان خالد صغير السنّ، فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برق روذ، وكان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء، واعتمد المراسيل، وصنّف كتباً، منها: المحاسن وغيرها، فعُدّ ما يشتمل عليها من الكتب الكثيرة. ثم قال: هذا الفهرست الذي ذكره محمد بن جعفر بن بطة من كتب المحاسن .

وذكر بعض أصحابنا أنّ له كتباً أخر، منها: كتاب التهاني، كتاب التعازي، كتاب أخبار الأئم. أخبرنا بجميع كتبه الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن محمد أبو غالب الزراري، قال: حدّثنا مؤدّبي علي بن الحسين السعدآبادي أبو الحسن القمّي، قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله بها .

وقال أحمد بن الحسين رحمه الله في تاريخه: توفي أحمد بن أبي عبد الله البرقي في سنة أربع وسبعين ومئتين. وقال علي بن محمد ماجيلوية: توفي سنة ثمانين ومئتين (1).

وقال الشيخ في ضمن ترجمته:

وكان ثقة في نفسه، غير أنّه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل، وصنّف كتباً كثيرة. ثم قال بعد سرد كتبه: أخبرنا بهذه الكتب كلّها وبجميع رواياته عدّة من أصحابنا، منهم: الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، وأبو عبد الله

الحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون، وغيرهم؛ عن أحمد بن محمد بن سليمان الرازي، قال: حدّثنا مؤدّبي علي بن الحسين السعدآبادي أبو الحسن القمّي، قال: حدّثنا أحمد بن عبد الله ابن بنت البرقي، قال: حدّثنا جدّي أحمد بن محمد،

ص: 152

وأخبرنا هؤلاء إلاّ الشيخ أبا عبد الله ، وغيرهم ، عن أبي المفصل الشيباني ، عن محمّد بن جعفر بن بطة ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، بجميع كتبه ورواياته، وأخبرنا بها ابن أبي جيد ، عن محمّد بن الحسن بن الوليد ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، بجميع كتبه ورواياته(1) .»

وقال العلامة بعد عنوانه بمثل ما عنونه النجاشي :

منسوب إلى برقة قم ، جعفر ، أصله كوفي ، ثقة ، غير أنه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل.

قال ابن الغضائري: طعن عليه القمّيون وليس الطعن فيه ، وإنّما الطعن فيمن يروي عنه ، فإنّه كان لا يبالي عمّن أخذ، على طريقة أهل الأخبار . وكان أحمد بن محمّد بن عيسى أبعد عن قمّ ثمّ أعاده إليها واعتذر إليه. وقال: وجدت كتاباً فيه وساطة بين أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن محمّد بن خالد، ولمّا توفي مشى أحمد بن محمّد بن عيسى في جنازته حافياً حاسراً؛ ليبرئ نفسه ممّا قذفه به. وعندني أنّ روايته مقبولة(2) .

وقال في التنقيح، بعد ذكر توثيق النجاشي والشيخ والعلامة:

ووثّقه ابن داوود والمجلسي في الوجيزة ، والبحراني في البلغة ، والطريحي والكاظمي المشتركين، وهو المحكي عن مشرق الشمسيين ، ومجمع المولى عناية الله ، ومجمع الفائدة للأردبيلي ، وغيرها، وهو ظاهر الحاوي ، حيث ذكره في الفصل الأوّل المعدّ لعدّ الثقات ، ونقل كلمات النجاشي والشيخ والعلامة ولم يلحقها بغمزٍ أو تأمل، كما هي عادته في كثير من الثقات (3).

والحاصل ، إنّ الناظر بعين الإنصاف في كلمات مهرة الفنّ لا يتأمل في وثاقته وجلالته، خصوصاً مع ما صنع به أحمد بن محمّد بن عيسى من الاعتذار والمشى في جنازته حافياً حاسراً؛ لجبران ما صدر منه ودفع ما يتوهّم في حقّه بسبب ذلك . نعم ، لا بد من التأمل في حقّ من يروي عنه ؛ لأنّه اشتهر بعدم المبالاة فيمن يأخذ عنهم

ص: 153

1- . الفهرست للطوسي : ص 62 الرقم 65 .

2- . خلاصة الأقوال : ص 63 الرقم 7 .

3- . تنقيح المقال : ج 7 ص 273 الرقم 509 [1463] .

الحديث، فحينئذٍ لا يعتني بما يوهم كونه موهناً لروايته وضعفاً في نفسه، وهو أمورٌ ذكر عمدتها في التنقيح .

الأول: روايته عن الضعفاء واعتماده المراسيل .

وفيه: إنَّ هذا لا يضرُّ بعدالته ووثاقته ؛ لأنَّ صرف الرواية عن الضعيف مع ذكر اسم المروي عنه لا يوجب فسقاً ؛ لعدم التدليس والغرور، وأمَّا الاعتماد على المراسيل، فلعلَّه أطلع على قرائن يوجب الاطمئنان بصدورها، فكان يعتمد عليها، وإن كانت مرسلَةً، وأمَّا توصيف النجاشي والشيخ بما ذكر، فلا يؤذَن بقدرح فيه، بل لأجل أن لا يحسن أحد الظنَّ بواسطة وثافة الرجل بالمروي عنه، فيترك الفحص عن حاله، فيقبل الخبر اعتماداً عليه، كما يتفق في بعض الرواة، مثل ابن أبي عمير وأمثاله.

الثاني: طعنُ القميين فيه .

وفيه: إنَّه إن كان سبب ذلك إخراج أحمد بن محمد بن عيسى إياه عن قم، فقد عرفت أنه أصبح على ما فعل من النادمين، وإن كان غير ذلك فلا بدَّ من بيانه ؛ لأنَّه ربَّما يكون شيء سبباً للطعن عندهم، مع أنه لا يوجب قدحاً عند آخرين.

الثالث: إنَّ الشيخ البهائي رحمه الله قال في سند رواية فيه أحمد بن محمد بن خالد؛ بتوجه الطعن من جهة قول النجاشي، إنَّ البرقي ضعيف .

وفيه: إنَّ كلام النجاشي كما رأيت خال عن ذلك، بل مشتمل على توثيقه، ولعلَّه اشتبه على أحمد هذا بأبيه محمد بن خالد، فإنَّه ضعيف كما صرَّح به النجاشي.

الرابع: إنَّه قد وقع (1) في المختلف في غير موضع، إنَّ في أحمد قولاً بالقدح والضعف، وجعل ذلك طعنًا في الأخبار التي هو في طريقها .

وفيه: إنَّ هذا مخالف لما ذكره في الخلاصة من توثيقه وقبول روايته، ويمكن أن يكون طعنه في هذه الأخبار من جهة من يروي عنهم أحمد بن محمد، لا من جهة نفسه، وإن كان ينافي قوله: إنَّ في أحمد قولاً بالقدح .

ص: 154

والحاصل ، إنَّ نصّه بالتوثيق وقبول روايته في الخلاصة التي أعدّها لبيان أحوال الرجال مقدّم على ما يظهر منه في المختلف من عدم قبول روايته.

الخامس: قال في التنقيح :

إنَّ الشهيد الثاني رحمه الله في بحث الإرث بالنكاح المنقطع من المسالك قد طعن في صحیحة سعيد بن يسار الوارد بعدم الإرث مطلقاً، باشتمالها على البرقي مطلقاً، ويحتمل كونه محمّداً وابنه أحمد . ثمّ قال : ولكنّ النجاشي ضعّف محمّداً . وقال ابن الغضائري : حديثه يُعرف ويُنكر ، ويروي عن الضعفاء ، ويعتمد على المراسيل ، وإذا تعارض الجرح والتعديل فالجرح مقدّم .

وظاهر حال النجاشي أنّه أضبط الجماعة وأعرفهم بحال الرجل ، وأمّا ابنه أحمد فقد طعن عليه أيضا ، وقال ابن الغضائري: كان لا يبالي عمّن أخذ ، وإخراج أحمد بن محمّد بن عيسى له من قمّ لذلك ولغيره .(1)

فأجاب عنه بقوله : وهو من مثله لغريب، فإنّك قد سمعت قول ابن الغضائري وأنّه ردّ الطاعنين ، لا أنّه طعن هو، فنسبة الطعن إليه نفسه لم تقع في محلّه، كتوقّف العمل بحديث الرجل بعد توثيق جماعة كثيرة له .

أقول : ونسبة الطعن إلى النجاشي أيضا غريب ؛ لما رأيت من خلوّ عبارته عمّا يدلّ على الطعن فيه.

السادس: قال فيه أيضا :

إنّ الكليني رحمه الله في باب ما جاء في الأئمة الاثني عشر نقل حديثاً ناطقاً بأنّ الخضر حضر عند أمير المؤمنين عليه السلام وشهد بإمامة الأئمة الاثني عشر واحداً بعد واحد ، يسمّيهم بأسمائهم ، حتّى انتهى إلى الخلف الحجّة عليهم السلام . قال الكليني رحمه الله : وحدثني محمّد بن يحيى ، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبي هاشم مثله، قال محمّد بن يحيى : فقلت لمحمّد بن الحسن: يا أبا جعفر ، وددت أنّ هذا الخبر جاء من غير أحمد بن أبي عبد الله، قال: فقال: لقد حدّثني قبل الحيرة

ص: 155

بعشر سنين . انتهى ما في الكافي .

وقد حكى عن مجمع المقال للمولى عناية الله ، أنه قال بعد ذكر الخبر: إن فيه دلالة على أن أحمد بن أبي عبد الله ، صار متحيراً أو وقف . انتهى .

وعن الفاضل الأسترآبادي ، مشيراً إلى أن هذا يدلّ على أن في قلب محمّد بن يحيى بن أحمد بن أبي عبد الله شيئاً (1).

أقول: قال المحدث المجلسي في مرآة العقول :

ويظهر من هذا الخبر أنّ محمّد بن يحيى كان في نفسه شيءٌ على البرقي ، والصفار أثبت له حيرة، وظاهره التحير في المذهب، ويمكن أن يكون المراد بهته وخرافته في آخر عمره ، أو تحيره في الأرض بعد إخراج أحمد بن محمّد بن عيسى إياه من قم . وقيل : معناه قبل الغيبة أو قبل وفاة العسكري عليه السلام . وقيل: نقل هذا الكلام من محمّد بن يحيى وقع بعد إبعاده من قم وقبل إعادته ، وهو زمان حيرة البرقي بزعم جمع ، أو زمان تردده في مواضع خارجة من قم حيراناً ؛ وذلك لأنّه كان حينئذٍ متّهماً بما قُذِف به ، ولم يظهر بعد كذب ذلك القذف . انتهى . وبالجملة ، لا يقدر مثل ذلك في مثله (2).

ولا يخفى عليك أنّ الاحتمال الأول بعيد لا يليق بالرجل ، وكذا احتمال تحيره في أمر الإمامة قبل العسكري عليه السلام أو القائم عجل الله تعالى فرجه ؛ لأنّه إن تحقّق فيه ما يشعر بذلك لما ندم أحمد بن محمّد بن عيسى من إخراجّه ، حيث إنّ أعاده إلى قم واعتذر إليه ، ولا زال كان بصدد إبراء نفسه ممّا قذفه به ، حتّى أنّه مشى في جنازته حافياً حاسراً ، وذلك يكشف عن استقامته في العقيدة وكونه جليل القدر عظيم المنزلة عنده.

وأما احتمال خرافته في آخر عمره ، بحيث يوجب تشويش الفكر ويسقط كلامه عن الاعتبار فبعيد أيضاً ؛ لأنّه لم يتفوّه أحد من الرجالين بذلك ، وحيث إنّ رجل

ص: 156

1- . تنقيح المقال : ج 2 ص 287 الرقم 509 [1463] .

2- . مرآة العقول : ج 6 ص 208 .

معروف كثير الرواية، كان أصحاب الحديث بصدد بيان حاله ومرامه ، ولو كان فيه ذلك لذكروها حتماً .

وأضعف من ذلك ما احتمله صاحب التنقيح من أن غرض محمد بن يحيى لم يكن تمنّي كون الراوي للخبر واحداً آخر غير البرقي حتّى يكون قدحاً فيه، بل غرضه - والله العالم - تمنّي أن يكون قد جاء هذا الحديث من غير جهة البرقي أيضاً، يعني بسندٍ ثان وثالث ، بحيث يبلغ حدّ التواتر أو الاستفاضة ليرغم به أنف المنكرين . وغرض محمد بن الحسن في جوابه - والله العالم - أن الحديث قد تضمن ذكر الغيبة ، وقد حدّثت بها قبل وقوعها ، بما يغني ظهور الإعجاز فيها ، وهو الإعلام بما وقع قبل أن يقع عن الاستفاضة ، وحينئذٍ فيتعيّن أن يكون المراد بالحيرة زمن الغيبة - التي هي رأس كلّ بليّة وحيرة - ومن لاحظ الكتب المصنّفة في الغيبة ظهر له أن إطلاق لفظ الحيرة على زمن الغيبة شائع ذائع في لسان الأخبار والمحدثين .(1) انتهى .

لأنّ هذا الاحتمال مبنيّ على جواز ذكر اللفظ وإرادة خلاف معناه بدون قرينة، وإلّا فالعبارة لا تحتل هذا المعنى ؛ لأنّه يصرّح بأنّه يجب أن يكون الراوي غيره ، وهذا ظاهر في كراهية نقل الخبر من طريق البرقي، وإلّا إن كان مراده تكثير طريق الرواية، لا يعبر بهذه العبارة ، بل ينبغي أن يقول : «وددت أنّ هذا الخبر جاء من غير أحمد بن أبي عبد الله أيضاً» ، مع أنّ هذه العبارة أيضاً لا تكون صريحة في هذا المعنى .

والحاصل : إنّ هذا الاحتمال ممّا لا يرضى به الذوق السليم بل ياباه . والذي يحتمل قوياً هو أنّه لمّا زعم أحمد بن محمد بن عيسى فيه ما يوجب عدم الوثوق إليه من فساد العقيدة والتحير في أمر الإمامة ، أو غير ذلك من الأمور التي خفيت علينا فقدذه به وأبعده من قمّ، صار ذلك شائعاً ذائعاً بين الرواة وحملة الحديث ، فكدر عقائدهم الصافية بالنسبة إليه وحدث في نفوسهم من أمره شيءٌ ، فكانوا يزعمون فيه فساد العقيدة ، فحينئذٍ يمكن أن يكون حديث الصفار لمحمد بن يحيى ذلك في هذا

ص: 157

1- . تنقيح المقال : ج 7 ص 289 الرقم 509 [1463] .

الزمان ، فقال له ما قال ، فأجابه الصّفّار بأنّ هذا الحديث سمع منه قبل الحيرة ليطمئنّ خاطره، وهذا موافق للاحتمال السادس الذي ذكره المحدّث المجلسي .

وبالجملّة ، لا يمكن رفع إليه عن هذه التوثيقات الصريحة المغيرة بواسطة الخبر المزبور، مع أنّه لا يدلّ على ما يكون قدحاً فيه، ولقد أجاد الوحيد في محكي كلامه حيث قال: «إنّ التوثيق ثابت من العدول ، والقده غير معلوم بل ولا ظاهر» .

فتحصّل من جميع ما ذكرنا في شرح هذه العدة أنّ الرواية من طريقهم صحيحة بعلي بن إبراهيم بن هاشم ، وإن لم يظهر حال باقي أشخاصها، والمروي عنه أيضاً صحيح كما عرفت، فينبغي أن يلاحظ من كان قبل أحمد بن محمّد البرقي.

ص: 158

أشخاصها أربعة، قال السيّد الطباطبائي:

وإنّ عدّة التي عن سهل *** من كان فيه الأمر غير سهل

ابن عقيل وابن عون الأسدي *** كذا علي بعد مع محمّد

أولهم : علي بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني ، المعروف بعلّان

قال النجاشي رحمه الله بعد عنوانه بما ذكرنا:

يكنّى أبا الحسن، ثقة عين، له كتاب أخبار القائم، أخبرنا محمّد ، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد ، قال: حدّثنا علي بن محمّد ، وقُتل علّان بطريق مكّة ، وكان استأذن الصاحب عليه السلام في الحجّ فخرج : توقّف عنه في هذه السنة، فخالف (1).

وقال العلامة رحمه الله في الخلاصة بعد عنوانه بما ذكرنا:

يكنّى أبا الحسن، ثقة عين، إلّا أنّ فيها الكلبي مكان الكليني، ولا يبعد أن يكون من أغلاط الطبع (2).

وقال في التنقيح بعد ذكر كلام النجاشي والعلامة وغيرهما:

ووثّقه في الوجيزة والبلغة وغيرهما ، وهو الذي يروي عنه الكليني بغير واسطة كثيراً، وهو داخل في العدّة ، يروي بتوسّطهم عن سهل بن زياد. وقال غير واحد : إنّه أستاذ الكليني وخاله (3).

هذا حاله في الوثاقة والاعتبار بشهادة أهل الفنّ ، ولكن في النفس شيءٌ من جهة مخالفته للقائم عبّّل الله تعالى فرجه الشريف بإتيانه الحجّ ، وهل هذا يضربُ بعدالته؟ إلّا أنّ الظاهر أنّ الأمر بالتوقّف أمر إرشادي ليس على وجه أعمال المولوية ، فلا

ص: 159

1- . رجال النجاشي : ص 260 الرقم 682 .

2- . خلاصة الأقوال : ص 187 الرقم 47 .

3- . تنقيح المقال : ج 2 ص 302 الرقم 8446 .

تضرر مخالفته بوثاقته، وأيضا يمكن أنه تخيل أن المانع شيء خاص، فلما ارتفع ذهب إلى الحج، وعلى تقدير كون الأمر مولوباً لا تضرر مخالفته بها لأنها معصية صغيرة، وعلى فرض كونها من الكبائر وعدم ندامته بعده، تسقط روايته عن الصحة بعد المخالفة؛ لأنه قبل ذلك كان عادلاً.

والحاصل، إنه لا يمكن رفع إليه بسبب هذه المخالفة التي لها احتمالات لا تضرر بعدالته، ولا تنافيها عن التوثيق المصريح بها في كلام القوم لها.

الثاني : محمد بن أبي عبد الله

الظاهر أنه هو محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي الكوفي، الساكن في الري، ولذا يُنسب إليه؛ لأنه يطلق على الأسدي المذكور أنه أبي عبد الله بشهادة النجاشي في كلامه الآتي، وأنه لا يكون في طبقة مشايخ الكليني من كان بهذا الاسم غيره على الظاهر ممن جمع مشايخه، ونقل في التنقيح احتمال الميرزا والتفرشي كون الرجل هو محمد بن جعفر الأسدي، وأيضاً نقل جزم المجلسي في مرآة العقول، والمولى صالح بذلك.

وبالجملة، يحصل للمراجع المتتبع ظن قوي، بل وثوق بأن المراد بابن أبي عبد الله هو الأسدي المذكور، وأما استبعاد بعضهم كونه الأسدي فممنشأه قلّة التأمل في كلام النجاشي، فلا نطيل الكلام بذكره، فمن أراد الاطلاع عليه فليراجع إلى كتاب عين الغزال. فاللازم حينئذٍ بيان حال محمد بن جعفر الأسدي، فنقول:

قال النجاشي:

محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي، أبو الحسين الكوفي، ساكن الري، يقال له محمد بن أبي عبد الله، كان ثقة، صحيح الحديث، إلا أنه روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه، وكان أبوه وجهاً، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، له كتاب الجبر والاستطاعة، أخبرنا أبو العباس بن نوح، قال: حدثنا الحسن بن حمزة، قال: حدثنا محمد بن جعفر الأسدي بجميع كتبه، قال: ومات أبو الحسين

محمد بن جعفر ليلة الخميس لعشر خلون من جمادى الأولى سنة اثنتي عشرة

وثلاثمئة، وقال ابن نوح: حدثنا الحسن بن داوود، قال: حدثنا أحمد بن حمدان القزويني عنه بجميع كتبه (1).

وقال الشيخ في الفهرست:

محمد بن جعفر الأسدي، يُكنى أبا الحسين، له كتاب الردّ على أهل الاستطاعة، أخبرنا به جماعة، عن التلعكبري، عن الأسدي. وقد عدّه في محكي رجاله ممّن لم يرو عنهم، وقال أيضا: كان أحد الأبواب (2).

وعنونه العلامة في الخلاصة بمثل ما عنونه النجاشي، إلا أنّ فيها كلمة «سكن» مكان «ساكن». ثمّ قال في ترجمته بعين ما قال فيه النجاشي إلى آخر قوله. روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، إلا أنّه فرّع على قوله: «وكان يقول بالجبر والتشبيه»، قوله:

«فأنا في حديثه من المتوقّفين» (3)، فيعلم من ذلك أنّ السبب في توقّفه في حديثه هو هذه العقيدة.

ونقل في التنقيح عن الشيخ أنّه قال في كتاب الغيبة:

وكان في زمان السفراء المحموديين أقوام ثقّات، ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل، منهم أبو الحسين بن محمد بن جعفر الأسدي رحمه الله. أخبرنا أبو الحسين بن أبي جيد القمّي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن صالح بن أبي صالح، قال: سألتني بعض الناس في سنة تسعين ومئتين قبض شيء فامتنعت من ذلك، وكتبت أستطلع الرأي، فأتاني الجواب: بالري محمد بن جعفر العربي فليدفع إليه؛ فإنّه من ثقّاتنا (4) ونقل حكايات أخر تدلّ على جلالته شأنه وعظم قدره، من شاء فليراجع (5).

ص: 161

- 1- رجال النجاشي: ص 373 الرقم 1020.
- 2- الفهرست للطوسي: ص 229 الرقم 660.
- 3- خلاصة الأقوال: ص 265 الرقم 145.
- 4- الغيبة للطوسي: ص 415 ح 390.
- 5- تنقيح المقال: ج 2 ص 95 الرقم 10503 باب محمد.

هذا حال الرجل كما ترى أنه ثقة صحيح الحديث، ولكن الذي يوجب التردد في الحكم بذلك ابتداءً هو ما ذكره النجاشي في حقه من أنه يقول بالجبر والتشبيه، ولهذا توقّف العلامة في حديثه، ولكن التأمل القليل في حاله ترفع هذه الشبهة؛ لأن الجبر والتشبيه ليسا بظاهريهما مراداً حتماً؛ لأن الاعتقاد بذلك يستلزم الخروج عن المذهب بل عن الدين، لا عن العدالة والوثاقة.

فكيف يصرّح النجاشي الذي هو أضبط الجماعة بوثاقته مع أنه جبري قائل بالتشبيه؛ لأن القول بالجبر بمعنى مجبورية العباد في أفعالهم وأعمالهم، وأن كل ما يفعلونه هو فعل الله ومخلوقه - كما هو معتقد الأشاعرة - من أجل المميزات بين الشيعة وأهل السنة، وهو الذي يصرّ الأئمة عليهم السلام على إبطاله بقولهم: لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين الأمرين. ويعبرون عن معتقديه بمجوسي هذه الأمة، وكذا الاعتقاد بأنه شبيه بالمخلوقات ضلالة محضّة، وبُعد عن مذهب أهل الحق، فاللازم على هذا تأويل كلامه بما لا ينافي توثيقه، مضافاً إلى أنه لم يجيء في كلام غيره من العظام أنه قائل بالجبر والتشبيه.

وكيف يشتهبه هذا على الكليني الذي روى عنه كثيراً، بل يقال إنه أستاذه مع غاية رعايته ودقته في ضبط الأحاديث، ولو علم منه ذلك لنتبه عليه حتماً، مضافاً إلى أنه أحد الأبواب الذي صرّح القائم عجل الله تعالى فرجه بوثاقته، كما رأيت في التوقيع الخاص، فإن تمّ سنده لا نحتاج إلى شيء بعده.

فالحق أنه ثقة صحيح الحديث، تُقبل روايته، فلا وجه لتوقّف العلامة في حديثه أصلاً، اللهم إلا أن يقال: لم يثبت عنده كون الرجل هو محمّد بن جعفر الأسدي، وهو غريب جداً، كما قال في التنقيح على ما مرّ (1).

ص: 162

1- . راجع المصدر السابق .

قال في عين الغزال في ترجمة محمد بن الحسن الصفار:

هو أحد العدة عن سهل بن زياد، كما نصّ عليه الكاظمي ، وقد صرح الكليني رحمه الله بالوصف في بعض رواياته عنه تارةً بواسطة محمد بن يحيى، وأخرى بلا واسطة، ومنها يظهر ضعف ما احتل بعض من أنّ محمد بن الحسن الذي هو أحد العدة هو محمد بن الحسن الوليد - أو ابن الحسن البرناني - فما أدري ماله أعرض عمّا هو المشهور وتمسك بقول المزدر! إنّ هذا إلا غرور! (1).

قال النجاشي:

محمد بن الحسن بن فروخ الصفار ، مولى عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، أبو جعفر الأعرج ، كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية، له كتب . ثمّ عدّ من كتبه خمسة وثلاثين منها .

ثمّ قال: أخبرنا بكتبه كلّها - ما خلا بصائر الدرجات - أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن طاهر الأشعري القمي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه ، عنه ، بجميع كتبه وببصائر الدرجات، توفيّ محمد بن الحسن الصفار بقم سنة تسعين ومئتين رحمه الله (2).

قال في التنقيح:

قد عدّ الشيخ رحمه الله الرجل من أصحاب العسكري عليه السلام ، قائلاً : محمد بن الحسن الصفار إليه - يعني إلى العسكري عليه السلام - مسائل، يلقب بمموله (3).

وقال في الفهرست:

محمد بن الحسن الصفار ، قمي، له كتب ، مثل كتب الحسين بن سعيد ، وزيادة كتاب بصائر الدرجات وغيره، وله مسائل كتب بها إلى أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام،

ص: 163

1- . عين الغزال في أسماء الرجال .

2- . رجال النجاشي : ص 354 الرقم 948 .

3- . بصائر الدرجات : ص 10 الرقم 3 .

أخبرنا بجميع كتبه ورواياته ابن أبي جيد ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، إلا كتاب بصائر الدرجات، فإنه لم يروه عنه محمد بن الحسن بن الوليد، وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه، عنه(1) .

وعنونه في الخلاصة في القسم الأول ، وقال فيه بمثل ما قاله النجاشي(2). والحق أن ما عنونه الشيخ متحد مع ما عنون النجاشي ؛ لأنهما نسبا إليه كتاب بصائر الدرجات ورويا عنه جميع كتبه بواسطة أحمد بن محمد بن يحيى ، فلا وجه لما توهم ابن داوود من افتراق الرجلين، فاختلف كلامه في وصفهما ، فعنونه تارة بمثل ما عنونه النجاشي ووثقه، وتارة بمثل ما عنونه الشيخ ولم يوثقه . ثم إن كان المراد بمحمد بن الحسن الذي وقع في العدة هو محمد بن الحسن الصفار ، فحاله معلوم، وإن كان المراد به محمد بن الحسن بن الوليد ، فهو أيضا من الكبار الأجلاء. فلعله ستطلع على ما قاله الرجاليون فيه من التوثيق والتبجيل والتعظيم إن شاء الله .

وأما إن كان المراد به محمد بن الحسن البرناني ، فحاله غير معلوم عندنا، وحيث إن بعض أفراد العدة من الثقات ، فلا يهمننا البحث والفحص في تشخيص الرجل، اللهم إلا أن يقال : إن هذا الاسم وقع في غير العدة أيضا ، فمعرفة لازم نافع . فنقول : لعل الله يسر لنا تحقيق شخصه وحاله فيما يأتي من الزمان.

الرابع : محمد بن عقيل الكليني

قال في عين الغزال:

وهو أحد العدة عن سهل ، ولم أر من تعرض له من الأصحاب بمدح ولا قدح(3) .

ص: 164

1- . الفهرست للطوسي : ص 70 الرقم 76 .

2- . خلاصة الأقوال : ص 260 الرقم 112 .

3- . عين الغزال في أسماء الرجال .

قلت: فحينئذٍ إن وقع الرجل في السند في غير العدة يوجب انقطاعه ، إن لم تكن في طبقة ثقة روى من طريقه أيضاً، إلا على رأي من يقول بوثاقة مشايخ الإجازة بدون التوثيق.

وأما المروي عنه لهذه العدة، فهو سهل بن زياد الأدمي الرازي ، أبو سعيد

قال النجاشي:

سهل بن زياد ، أبو علي الأدمي الرازي ، كان ضعيفاً في الحديث ، غير معتمد فيه ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب ، وأخرجه من قم إلى الري، وكان يسكنها ، وقد كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام على يد محمد بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمسة وخمسين ومئتين، ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين رحمهما الله ، له كتاب التوحيد ، رواه أبو الحسن العباس بن أحمد بن الفضل بن محمد الهاشمي الصالحي ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الأدمي ، وله كتاب النوادر، أخبرناه محمد بن محمد بن محمد ، قال: حدثنا جعفر بن محمد ، عن محمد بن يعقوب ، قال: حدثنا علي بن محمد ، عن سهل بن زياد ، ورواه عنه جماعة(1).

وقال الشيخ رحمه الله في الفهرست:

سهل بن زياد الرازي أبو سعيد الأدمي، ضعيف ، له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد ، عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عنه ، ورواه محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد، والحميري عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه(2).

وقال في التنقيح:

عدّه الشيخ رحمه الله - يعني سهل - في رجاله تارةً من أصحاب الجواد عليه السلام ، قاتلاً : سهل بن زياد الأدمي ، يُكنّى أبا سعيد ، من أهل الري، وأخرى من أصحاب الهادي عليه السلام ،

ص: 165

1- . رجال النجاشي : ص 185 الرقم 490 .

2- . الفهرست للطوسي : ص 80 الرقم 329 .

قائلاً: سهل بن زياد الأدمي يُكنى أبا سعيد ثقة رازي ، وثالثةً من أصحاب العسكري عليه السلام ، قائلاً: سهل بن زياد ، يُكنى أبا سعيد الأدمي الرازي (1).

ثم نقل عبارة الفهرست، وقال :

وعن موضع من الاستبصار، أنّ أبا سعيد الأدمي ضعيف جداً عند نقاد الأخبار ، وقد استثناه أبو جعفر بن بابويه من كتاب نوادر الحكمة، وقال أيضاً: قال ابن الغضائري: سهل بن زياد أبو سعيد الأدمي ، كان ضعيفاً جداً، فاسد الرواية والدين، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم وأظهر البراءة منه ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل ، وذكر فيه أيضاً نقلاً عن الكشي، ما سمع علي بن محمد القتيبي فضل بن شاذان، من أنّه يقول : هو أحق، يعني سهل بن زياد، ثم نقل رأي عمدة من الفقهاء والرجاليين في حقه، من أنّه ضعيف، ثم قال: بل هو المشهور بين الفقهاء وأصحاب الحديث وعلماء الرجال .

وقال بعضهم بوثاقته ؛ لقول الشيخ في الرجال أنّه ثقة، وأجابوا عن جميع ما يكون قدحاً فيه، أمّا طعن ابن الغضائري فلا يعاب به ؛ لأنّه كان كثير الجرح . وأمّا تضعيف الشيخ في الفهرست فمناقض بتوثيقه في رجاله المتأخر عنه .

وأما تضعيف النجاشي فهو متوجه إلى حديثه لا إلى نفسه، فلم يضعّف الرجل بل ضعّف حديثه .

وأما إخراج أحمد بن محمد بن عيسى فهو أيضاً غير قادح ؛ لأنّه كان يخرج بعض الرواة لأسباب واهية لا تضرّ بعد التهم .

وأما قول ابن شاذان فهو يدلّ على أنّه بليد ، لا أنّه مدخول في دينه وتقواه ، ولعلّ وجه رميّه بالعلوّ كثرة نقله الأخبار الدالّة على خلاصة الغلاة(2) .

أقول : سلّمنا صحّة الأجوبة المذكورة ، ولكنّ النفس لا يطمئنّ بوثاقته بمجرد تصريح الشيخ في موضعٍ من رجاله بأنّه ثقة مع تضعيفه سائر الرجاليين، بل المشهور

ص: 166

1- . تنقيح المقال : ج 2 ص 75 الرقم 5396 باب سهل .

2- . المصدر السابق .

بينهم وبين الفقهاء ضعفه ، فلا يكون الركون عليه والحكم بصحة حديثه بمجرد ذلك ، فعلى هذا لا يحكم بصحة الرواية عن العدة الثالثة ؛ لجهالة المروي عنه بل ضعفه.

تمّ بعون الله الملك العلام ما أردنا إيرادَه في هذه الرسالة الموسومة بعدّات الكليني ، بعد بروز الموانع وظهور العوائق عن تكميمه ، ونأمل ونرجوا من الله العزيز المتعال أن يوفّقنا لإلحاق أحوال سائر مشايخه العظام، منه نستمدّ وعليه التكلان ، والحمد لله أولاً وآخراً من الآن إلى يوم الدين.

ص: 167

إشارة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، فأظهر فرائضه وبيّن سنّته، فسعد رجالاً باتّباعها وشقيّ آخرين بجحودها وإضاعتها، محمّد المصطفى بشير رحمته ونذير نقمته، عليه صلواته وصلوات ملائكته وصلوات الخلق أجمعين، وعلى آله الذين هم مصاييح الدجى وأعلام التّقى والعروة الوثقى، سيّما ابن عمّه ووارث علمه إمام المتّقين وقائد الغرّ المحجّلين، عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين.

أمّا بعد، فإنّي قد كنت أرجو منذ أتممت رسالة العدّة أن أنظر في أحوال مشايخ الكليني وأجمعها في أوراق على نسق العدّة، ولكن الاشتغال بالتحصيل وبروز بعض الموانع حال بيني وبين مأمولي، حتّى انتهت الأيّام إلى تعطيلات عرفة وعيد الأضحى فساعدنا المجال، فحصلت لي فرصة ما، فاغتنمتها وشرعت في ضبطها من الكتب المعتمدة وتحقيق ما قاله أصحاب الرجال في حقّهم، من الصّحة والسقم، تذكرة لنا عند الاحتياج على ترتيب حروف التهجيّ لسهولة الرجوع، والله الموفّق وعنده حسن المآب.

الأول: أحمد بن إدريس

أبو عليّ الأشعريّ القميّ؛ تقدّمت ترجمته في العدّة من أنّه: ثقة، جليل القدر، فقيه في أصحابنا، كثير الحديث.

الثاني: أحمد بن عبد الله بن أمية

قد ذكرنا في العدّة أنّه لم يتعرّض الرجاليون لحاله، وهو مجهول عندنا.

الثالث: أحمد بن محمّد بن سعيد بن عبد الرحمن زياد بن عبد الله بن زياد بن عجلان

مولي عبد الرحمن بن سعيد بن قيس السبيعي الهمداني، هكذا عنونه النجاشي، فقال:

هذا رجل جليل في أصحاب الحديث، مشهور بالحفظ والحكايات، تختلف عنه في الحفظ وعظمه، وكان كوفيًا زيديًا جاروديا على ذلك حتى مات، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم ومدخلته إياهم وعظم محلّه وثقته وأمانته. له كتب، منها: 1 - كتاب التاريخ وذكر من روى الحديث، 2 - كتاب السنن، 3 - كتاب من روى عن أمير المؤمنين عليه السلام، 4 - كتاب من روى عن الحسن والحسين عليهما السلام، 5 - كتاب من روى عن علي بن الحسين عليه السلام، 6 - كتاب من روى عن أبي جعفر عليه السلام، 7 - كتاب من روى عن زيد بن علي، 8 - كتاب الرجال وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام، 9 - كتاب الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم، 10 - كتاب أخبار أبي حنيفة ومسنده، 11 - كتاب الولاية ومن روى غدير خم، 12 - كتاب فضل الكوفة، 13 - كتاب من روى عن علي عليه السلام قسيم النار، 14 - كتاب الطائر، مسند عبد الله بن بكر بن أعين حديث الراية، 15 - كتاب الشورى، ذكر النبي صلى الله عليه وآله والصخرة والراهب وطرق ذلك، 16 - كتاب الآداب، وسمعت أصحابنا يصفون هذا الكتاب، 17 - كتاب طريق تفسير قوله تعالى: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»، طرق حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنت متي بمنزلة هارون من موسى، عن سعد بن أبي وقاص، تسميته من شهد مع أمير المؤمنين عليه السلام حروبه، 18 - كتاب الشيعة من أصحاب الحديث، 19 - كتاب صلح الحسن ومعاوية.

هذه الكتب التي ذكرها أصحابنا وغيرهم ممن حدّثنا عنه، ورأيت له كتاب تفسير القرآن وهو كتاب حسن كبير، وما رأيت أحداً ممن حدّثنا عنه ذكره، وقد لقيت جماعة ممن لقيه وسمع منه وأجازه منهم من أصحابنا ومن العامة ومن الزيدية، ومات العباس بالكوفة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمئة. (1)

وعنونه الشيخ رحمه الله في محكي الفهرست بمثل ما عنونه النجاشي، إلا أنّ فيه: «عبيد الله مصغراً» مكان «عبد الله مكبراً»، ولعلّه من أغلاط النسخ. وزاد بعد ذكر نسبه:

«المعروف بابن عقدة الحافظ»، فقال:

ص: 169

1- . رجال النجاشي: ص 94 الرقم 233.

أخبرنا بنسبه أحمد بن عبدون ، عن محمد بن أحمد بن الجنيد . وأمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر ، وكان زدياً جارودياً وعلى ذلك مات .

وإنما ذكرناه في جملة أصحابنا ؛ لكثرة روايته عنهم وخلطته بهم وتصنيفه لهم ، وله كتب كثيرة، ثم عدّها بمثل ما في النجاشي ، إلا أنه زاد له كتاب من روى عن فاطمة عليها السلام من أولادها ، وكتاب يحيى بن حسين بن زيد وأخباره ، ولكنه لم يذكر كتاب تفسير القرآن وكتاب صلح الحسن ومعاوية . ثم قال : أخبرنا بجميع رواياته وكتبه أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى الأهوازي ، وكان معه خطّ أبي العباس - يعني ابن عقدة - بإجازته وشرح رواياته وكتبه عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد، ومات أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد هذا بالكوفة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة (1) .

وقال الخطيب في تاريخ بغداد:

أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن زياد بن عبد الله بن عجلان ، أبو العباس الكوفي المعروف بابن عقدة. ثم ذكر قدومه بغداد أولاً وسماعه من المشايخ ، مثل محمد بن عبد الله المناوي ، وقدومه ثانياً في آخر عمره وحديثه عن هؤلاء وعن غيرهم وذكر أسمائهم فيه . إلى أن قال : وكان حافظاً عالماً مكثراً ، جمع التراجم والآداب والمشيخة ، وأكثر الرواية وانتشر حديثه ، وروى عنه الحفاظ والأكابر ، مثل أبي بكر الجعابي .

وذكر أسماء عدة آخر ، إلى أن قال بعد صفحة ونصف: أخبرني محمد بن علي المقرئ ، أخبرنا محمد بن عبد الله أحمد النيسابوري ، قال: سمعت أبا علي الحافظ يقول: ما رأيت أحداً أحفظ لحديث الكوفيين من أبي العباس بن عقدة، حدّثني محمد بن علي الصوري بلفظه ، قال : سمعت عبد الغني بن سعيد الحافظ يقول: سمعت أبا الفضل الوزير يقول: سمعت علي بن عمر ، وهو الدارقطني يقول: أجمع أهل الكوفة أنّه لم ير من زمن عبد الله بن مسعود إلى زمن أبي العباس ابن عقدة أحفظ منه .

ص: 170

ثم أطال الكلام في قوّة حفظه للحديث ودقّته ، ونقل في ذلك حكايات ، وذكر ما جرى بينه وبين ابن صاعد ببغداد ، إلى أن قال : أخبرني محمّد بن علي المقرني ، حدّثنا محمّد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري ، قال: قلت لأبي علي الحافظ: إنّ

بعض الناس يقولون في أبي العباس ، قال: في ماذا ؟ قلت: في تفرّده بهذه المقحّمات عن هؤلاء المجهولين ، فقال: لا تشتغل بمثل هذا، أبو العباس إمام حافظ ، محلّه محلّ من يسأل عن التابعين وأتباعهم .(1)

ثم نقل عن عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول:

منذ نشأ هذا الغلام أفسد حديث الكوفة، يعني أبا العباس بن عقدة، ثمّ قال: حدّثني محمّد بن علي الصوري قال: قال لي أبو الحسين زيد بن جعفر العلوي ، قال لنا أبو الحسن علي بن محمّد التّمّار، قال لنا أبو العباس ابن سعيد: كان قد أتى كتاب فيه نحو خمسمئة حديث ، عن حبيب بن أبي ثابت الأسدي ، لا أعرف له طريقاً .

قال أبو الحسن: فلمّا كان يوم من الأيام قال لبعض ورّاقيه: قمّ بنا إلى بجيلة موضع المغنّيات، فقلت: إيش نعمل؟ فقال: بلى تعال، فإنّها فائدة لك ، قال: فامتنعت عليه، فغلبنني على المجيء . قال: فجنّنا جميعاً إلى الموضع، فقال لي : سل عن قصيعة المنخث، قال : فقلت: الله الله يا سيّدي أبا العباس ، ذا فضيحة لا تقضحنا! قال: فحملني الغيظ فدخلت ، فسألته عن قصيعة ، فخرج إليّ رجل في عنقه طبل مخصّب بالحناء ، فجنّت به إليه فقلت: هذا قصيعة، فقال: يا هذا ، امض فاطرح عليك والبس . وعاد فمضى ولبس قميصه وعاد ، فقال له : ما اسمك؟ فقال: قصيعة ، قال: دع هذا عنك ؛ هذا شيءٌ لّقّبك به هؤلاء، ما اسمك على الحقيقة؟ قال: محمّد ، قال: صدقت، ابن من؟ قال: ابن علي، قال: صدقت، ابن من؟ قال: حمزة، قال: صدقت، ابن من؟ قال: لا أدري والله يا أستاذي! قال: أنت محمّد بن علي بن حمزة بن فلان بن فلان بن حبيب بن أبي ثابت الأسدي . قال: فأخرج من كُمه الجزء فدفعه إليه ، فقال له : امسك هذا، فأخذه ثمّ قال : ادفعه إليّ، ثمّ قال لي: قمّ انصرف، ثمّ جعل أبو

العبّاس يقول، دفع إليّ فلان بن فلان بن فلان بن حبيب بن أبي ثابت كتاب جدّه ،

ص: 171

فكان فيه كذا وكذا .

فقال الخطيب: قلت: وسمعت من يذكر أنّ الحفّاظ كانوا اذا أخذوا في المذاكرة شرطوا أن يعدلوا عن حديث أبي العباس بن عقدة لاتساعد ، وكونه ممّا لا ينضبط .

ثمّ ذكر ما يكون طعنا فيه ، إلى أن نقل عن أبي بكر بن أبي غالب أنّه يقول : ابن عقدة لا يتدين بالحديث ؛ لأنّه كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب ، يسوّي لهم نسخة ويأمرهم أن يردّوها ، كيف يتدين بالحديث ويعلم أنّ هذه النسخ هو دفعها إليهم ثمّ يرويها عنهم، وقد بيّنا ذلك منه غير شيخ بالكوفة .

ثمّ ذكر بطرق عديدة ما يدلّ على عدم مبالاته في جمع الحديث . ثمّ قال : حدّثني أبو عبد الله أحمد بن أحمد بن محمّد القصري ، قال: سمعت أبا الحسن محمّد بن أحمد بن سفيان الحافظ يقول: وُجّه إلى أبي العباس بن عقدة من خراسان بمال وأمر أن يعطيه إلى بعض الضعفاء ، وكان على باب جاره صخرة عظيمة، فقال لابنه: ارفع هذه الصخرة ، فلم يستطع رفعها ؛ لعظمتها وثقلها ، فقال له: أراك ضعيفاً ، فخذ هذا المال وادفعه إليه ... وقال بعد ذلك : حدّثنا أبو طاهر حمزة بن محمّد بن طاهر الدقاق ، قال: سئل أبو الحسن الدارقطني - وأنا أسمع - عن أبي العباس بن عقدة ، فقال: رجل سوء ... ونقل عن أبي الحسن بن سفيان الحافظ أنّ وفاته سنة اثنين وثلاثين وثلاثمئة . وذكر أنّه ولد ليلة النصف من المحرّم سنة تسعة وأربعين ومئتين .(1)

وعنونه العلامة في القسم الثاني من الخلاصة بمثل ما عنونه النجاشي زائداً بعد الهمداني:

الكوفي المعروف بابن عقدة ، يُكنّى أبا العباس ، جليل القدر، عظيم المنزلة ، وكان زیدياً جارودياً وعلى ذلك مات . ثمّ قال: قال الشيخ رحمه الله : سمعت جماعة يحكون عنه أنّه قال: أحفظُ مئة وعشرين ألف حديثاً بأسانيدها وأذاكر ثلاثمئة ألف حديث(2) .

ص: 172

1- . المصدر السابق : ص 219 - 225 .

2- . خلاصة الأقوال : ص 321 الرقم 13 .

والظاهر من عدّه في القسم الثاني أنّه تارك لحديث أبي العباس ، أو متوقّف في قبوله لما قاله في أوّل الكتاب ، واعترض عليه صاحب التنقيح بأنّه لا معنى لعدّه في القسم الثاني بعد توثيقهم له ، ونقل اعتراض صاحب النقد عليه أيضا ، بأنّ الأولى توثيقه وعدّه في القسم الأوّل كما ذكر فيه من هو أدنى منه كثيراً، مثل محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي ومحمّد بن عبد الرحمن السهمي وغيرهم، مع أنّ المدح الذي نقل في شأن هذين منقول عن ابن عقدة . ثمّ نقل عنه أنّه قال : وكذا فعل ابن داوود . انتهى المنقول من النقد . (1)

فوجّه اعتراضه عليه وزاد بأنّه قد عدّ في القسم الأوّل جماعة كان مذهبهم على خلاف الحقّ ، كالفطحية بمحض شهادة أصحابنا بأنّهم ثقات ، فعده له في القسم الأوّل كان أولى .

أقول : اعتراضهما غير وارد عليه ، نشأ من عدم التتبّع ، إذ لعلّه اطّلع على ما نقله الخطيب وغيره ممّا يدلّ على عدم مبالاته في حفظ الحديث وتدليسه في جعل الطريق وغيره ممّا يضرّ بعدلته ، فأوجب ذلك أن لا يعمل بتوثيق الشيخ والنجاشي له ، ويترك حديثه ؛ لكونه مجروحاً مطعوناً ، والجرح مقدّم على التعديل ، وإن كان المعدّل متعدداً والجرح واحداً ، سيّما إذا كان سبب الجرح معلوماً .

قال الشهيد الثاني في الدراية:

ولو اجتمع في واحد جرح وتعديل ، فالجرح مقدّم على التعديل ، وإن تعدّد المعدّل وزاد على عدد الجراح على القول الأصحّ؛ لأنّ المعدّل مخبر عمّا ظهر عن حاله، والجراح يشتمل على زيادة الاطلاع؛ لأنّه يخبر عن باطن خفي على المعدّل ، فإنّه لا يعتبر فيه ملازمته في جميع الأحوال ، فلعلّه ارتكب الموجب للجرح في بعض الأحوال التي فارقه فيها، هذا إذا أمكن الجمع بين الجرح والتعديل ... إلخ . (2)

ص: 173

1- . نقد الرجال للنفري : ج 1 ص 159 الرقم 319 .

2- . الرعاية في علم الدراية : ص 199 .

نعم ، لَمَّا كان المعدّل إمامي ثقة ، والجراح غير إمامي مجهول الحال (مجهول عندي) لا يمكن الحكم بفسقه وضعفه وتقديم قول الجراح ، ولكن يوجب ذلك سلب الاطمئنان عنه وعدم قبول روايته ، ولعلّ العلامة أيضاً من المتوقّفين في حديثه لذلك .

والحاصل ، إنّ الحقّ مع العلامة ابن داود ، واعتراض هذين غير وارد ؛ إذ الأقوال فيه مختلفة لا يمكن الركون إلى أحد الطرفين لما ذكرنا ، فالرجل مجهول الحال إن لم نقل بأنّه ضعيف ؛ لما يؤيّد قول الجراحين من أن الإكثار في الرواية يستلزم طبعاً عدم المراعاة والدقّة في ضبطها .

وأما اعتراض صاحب النقد على العلامة بأنّه نقل المدح في شأن الرجلين عن ابن عقدة ، ففيه : إنّه قدس سره صرّح بأنّه لا يريد بما رواه في مدحهما تعديلاً للرجلين ، مع أنّه متضمّن للتوثيق بل جعله من المرجّحات ، وهذا دليل على عدم وثوقه به وأنّه لا يكون عنده من الثقات ، والإلّا - معنى لعدم قبول ما نقله من التوثيق ، فتأمل . وأما ما ذكره صاحب التنقيح بأنّه ذكر في القسم الأوّل من كان مذهبه على خلاف الحقّ بمجرد توثيق الأصحاب ، ففيه : إنّ التوثيق فيهم غير معارض بالجرح ، بخلاف ما نحن فيه ، ولا إشكال في قبول رواية الغير الإمامي إذا كان موثقاً ؛ لأنّ الملاك في قبول الخبر هو الاطمئنان والوثوق بصدوره عن المعصوم ، سواء كان الحديث صحيحاً أو موثقاً .

الرابع : أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة أبو عبد الله

وهو ابن أخي أبي الحسن علي بن عاصم المحدث ، يقال له : العاصمي .

هكذا عنونه النجاشي فقال:

كان ثقة في الحديث سالماً خيراً، أصله كوفي وسكن بغداد، روى عن الشيوخ الكوفيّين، له كتب ، منها : كتاب النجوم وكتاب مواليد الأئمّة وأعمارهم ، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح ، قال : حدّثنا الحسين بن علي سفيان عن العاصمي (1) .

ص: 174

وذكره الشيخ في محكي الفهرست هكذا، إلا أنه أسقط ما بين محمد وعاصم، وقال :

ثقة في الحديث سالم الجنبية، أصله الكوفة سكن ببغداد، روى عن شيوخ الكوفيين، وله كتب، منها: كتاب النجوم، أخبرنا الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان وأحمد بن عبدون، عن محمد بن أحمد بن الجنيد أبي علي، قال : حدّثنا العاصمي(1).

وذكره العلامة في القسم الأول، إلا أنه أسقط اسم جدّه الأدنى أحمد، ووثقه بمثل ما ذكره الشيخ إلى قوله : وله كتب، إلا أنه قال :

روى عن جميع شيوخ الكوفيين، فهو بعدما سمعت من التوثيق في حقّه إمامي ثقة(2).

أضف إلى ذلك ما في عين الغزال حيث قال :

قال العلامة المجلسي والمحقق البحراني بعد ترجمته : إنّه أستاذ الكليني .

وفي منتهى المقال :

إنّ العاصمي من الوكلاء الذين رأوا الصاحب ووقفوا على معجزته .

وقال في خاتمة رجال الكبير عند ذكر وكلائه :

قال الشيخ أبو جعفر رحمه الله : حدّثنا محمد بن محمد الخزاعي عن أبي علي الأسدي ، عن أبيه محمد بن عبد الله الكوفي ، أنّه ذكر عدد من انتهى إليه ممّن وقف على معجزات صاحب الزمان (عج)، ورآه من الوكلاء ببغداد العمري وابنه وحاجز والبلالي والعطاء ، ومن الكوفة العاصمي(3).

الخامس : أحمد بن مهران

لم يذكره النجاشي ، ولكن عنوانه العلامة في القسم الثاني من الخلاصة ، حيث قال:

أحمد بن مهران، روى عنه في كتاب الكافي، قال ابن الغضائري: إنّه ضعيف(4).

ص: 175

1- . الفهرست للطوسي : ص 73 في الهامش .

2- . خلاصة الأقوال : ص 65 الرقم 16 .

3- . طرائف المقال : ج 2 ص 326 .

4- . خلاصة الأقوال : ص 324 الرقم 22 .

ونقل في التنقيح مناقشة المحقق الوحيد رحمه الله في التعليقة بأنّ الكليني رحمه الله ترخّم عليه في الكافي في باب مولد الكاظم عليه السلام ، وفي باب مولد الزهراء عليها السلام ، وفي باب نكت التنزيل في الولاية مكرراً ، وغير ذلك من المواضع ، وهو أكثر من الرواية عنه ، وهو عن عبد العظيم الحسيني الجليل النبيل ، وخالي رحمه الله وصفه بأستاذ الكليني رحمه الله وضعفه ، وفي التضعيف ضعف ؛ لكونه من ابن الغضائري مع مصادمته لما ذكر ، فتأمل . انتهى (1).

أقول: إكثار الرواية عنه والترخّم عليه من الكليني وكونه أستاذه ، لا توجب التوثيق مع معارضته التضعيف المزبور ، وعدّه العلامة في قسم الضعفاء وتضعيف المجلسي ، والأصل أنّ الرجل لا يُرکن إليه ، ولعلّ وجه التأمل في كلام الوحيد ذلك.

السادس : إسحاق بن يعقوب

قال في التنقيح:

قال الشيخ رحمه الله في محكي كتاب الغيبة: أخبرني جماعة عن جعفر بن محمد بن قولويه وأبي غالب الزراري ، عن محمد بن يعقوب الكليني ، عن إسحاق بن يعقوب ، قال: سألت محمد بن عثمان العمري - رضي الله عنه - ، أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخطّ مولانا صاحب الدار عليه السلام : أمّا ما سألت عنه - أرشدك الله تعالى وثبتك - من أمر المنكرين لي من أهل بيتنا وبني عمّنا، فاعلم إنّه ليس بين الله عزّ وجلّ وبين أحد قرابة ، ومن أنكرني فليس منّي وسيله سبيل ابن نوح، وأمّا سبيل عمّي جعفر وولده فسبيل إخوة يوسف عليه السلام . إلى أن كتب عليه السلام : وأمّا وجه الانتفاع في غيبتك فكالاتفاح بالشمس إذا غيّبتك عن الأبصار السحاب ، وإني لأمان لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء ، فأغلقوا باب السؤال عمّا لا يعينكم ، ولا تتكلّفوا علم ما قد كُفّيتم ، وأكثروا الدعاء بتعجيل الفرج ؛

فإنّ ذلك فرجكم، والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب وعلى من اتّبع الهدى .

قال بعد ذلك : ويُستفاد من توقيعه عليه السلام هذا جلاله الرجل وعلوّ رتبته، وكونه هو

ص: 176

1- . تنقيح المقال : ج 8 ص 171 الرقم [580] 1655 ؛ طرائف المقال : ج 1 ص 204 الرقم 1194 .

الراوي غير ضائر بعد تسالم المشايخ على نقله (1).

أقول: لا يمكن إثبات الوثاقة بشهادة الإنسان لنفسه أو نقله ما يدل على ذلك ، ما لم يسبقها معايشرة كاشفة عن صلاحه أو شهادة عدل آخر مطلع مع حاله أفلأً إلا أن يحصل الاطمئنان من قوله ابتداءً ، وهو كما ترى ، فلا يجوز إثبات وثاقة الرجل بالتوقيع المزبور المروي من طريقه، ونقله المشايخ أعم من ذلك .

السابع : حبيب بن الحسن

روى عنه الكليني في باب حدّ النباش من أبواب الحدود ، وهو غير مذكور في كتب الرجال أصلاً على ما في عين الغزال .

الثامن : الحسن بن خفيف

قال في عين الغزال : «روى عنه حديثاً في باب مولد الصاحب» ، ويظهر منه أن أباه من وكلائه عليه السلام ، وهما غير مذكورين في كتب الرجال.

التاسع : الحسن بن الفضل بن زيد اليماني

لم يتعرّض علماء الرجال لحاله على ما قاله صاحب التنقيح في رجاله ، ولكن نقل الكليني رحمه الله في باب مولد الصاحب روي وروح العالمين له الفداء عنه ما يدل على أنه رأى القائم عجل الله تعالى فرجه، وقوفه على معجزته ، حيث قال:

الحسن بن الفضل بن زيد اليماني، قال: كتب أبي بخطه كتاباً فورد جوابه ، ثم كتبت بخطي فورد جوابه ، ثم كتب بخطه رجل من فقهاء أصحابنا فلم يرد جوابه ، فنظرنا فكانت العلة أن الرجل تحوّل قرمطياً، (2) قال الحسن بن الفضل: فزرت العراق

ص: 177

1- . تنقيح المقال : ج 9 ص 227 الرقم 746 [2051] .

2- . القرمطي واحد القرامطة ، وهم فرقة من الخوارج ، ومنه تحوّل الرجل قرمطياً ، وعن الشيخ البهائي رحمه الله : إنّه في سنة عشر وثلاثمئة دخلت القرامطة إلى مكة أيام الموسم ، وأخذوا الحجر الأسود وبقي عندهم عشرين سنة ، وقتلوا خلقاً كثيراً ، وممّن قتلوا علي بن بابويه ، وكان يطوف فما قطع طوافه فضربوه بالسيف فوقع على الأرض مجمع البحرين : ج 3 ص 494 «قرمط» .

ووردت طوس وعزمت أن لا أخرج إلا عن بينة من أمري ونجاح من حوائجي ، ولو احتجت أن أقيم بها حتى أتصدق ، قال: وفي خلال ذلك يضيّق صدري بالمقام وأخاف أن يفوتني الحجّ، قال: فجنّت يوماً إلى محمّد بن أحمد أتقاضاه، فقال لي: صر إلى مسجد كذا وكذا ، وأنّه يلقاك رجلاً. قال: فصرت إليه فدخل عليّ رجلاً ، فلمّا نظر إليّ ضحك وقال : لا تغتم ؛ فإنّك ستحجّ في هذه السنة وتنصرف إلى أهلك وولدك سالمًا، قال: فاطمأنت وسكن قلبي وأقول: ذا مصداق ذلك والحمد لله .

قال: ثمّ وردت العسكر فخرجت إليّ صرّة فيها دنانير وثوب، فاغتمت وقلت في نفسي: جزائي عند القوم هذا ، واستعملت الجهل، فرددتها وكتبت رقعة ولم يشر الذي قبضها منّي عليّ بشيء ولم يتكلّم فيها بحرف، ثمّ ندمت بعد ذلك ندامة شديدة وقلت في نفسي: كفرت برديّ عليّ مولاي وكتبت رقعة اعتذر من فعليّ وأبوء بالآثم وأستغفر من ذلك ، وأنفذتها وقمت أتمسّح، أي لا شيء معي، فأنا في ذلك أفكر في نفسي وأقول: إن ردّت عليّ الدنانير لم أحلل صرارها ولم أحدث فيها حتى أحملها إلى أبي ؛ فإنّه أعلم منّي ليعمل فيها بما شاء . فخرج إليّ الرسول الذي حمل إليّ الصرّة، فقال لي: أسأت إذ لم تعلم الرجل إنّنا ربّما فعلنا ذلك بموالينا ، وربّما سألونا ذلك يتبرّكون به . وخرج إليّ : أخطأت في ردّك برّنا فاستغفرت الله، فالله يغفر لك ، فأما إذا كانت عزيمتك وعقد يتيك ألاّ تحدث فيها حدثاً ولا تنفقها في طريقك، فقد صرفناها عنك ، فأما الثوب فلا بدّ منه لتحرّم فيه .

قال: وكتبت في معنيين ، وأردت أن أكتب في الثالث وامتنعت منه ؛ مخافة أن يكره ذلك ، فورد جواب المعنيين والثالث الذي طويت مفسّراً والحمد لله .

قال: وكنت وافقت جعفر بن إبراهيم النيسابوري بنيسابور على أن أركب معه وأزامله ، فلمّا وافيت بغداد بدا لي فاستقلته ، وذهبت أطلب عديلاً، فلقيني ابن الوجناء بعد أن كنت صرت إليه أن يكتري لي، فوجدته كارهاً، فقال لي : أنا في طلبك ، وقد قيل لي إنّ بصحبك ، فأحسن معاشرته واطلب له عديلاً واكتر له .(1)

ص: 178

أقول: هذه الحكاية تدلّ على جلالته قدره وخلوصه في التشيع ، حتّى نال هذه المرتبة وصار مورداً لعناية الإمام عليه السلام ، ولكن لما كان الراوي شخصه ، فلا يمكن إثبات وثاقته بهذه الحكاية ، فيكون مجهول الحال.

العاشر : الحسين بن الحسن الهاشمي العلوي

قال في عين الغزال:

لم يذكره أصحاب الرجال في عداد مشايخه ، وروى عنه في بعض المواضع ، منها: في باب الإشارة والنصّ على الحسن بن علي ، وباب مولد أبي الحسن علي بن محمّد التقي ، وباب مولد الصاحب عليهم السلام .

قال الشيخ بسندٍ يأتي في عبد الله بن العباس العلوي، أنّه قال: دخلت على أبي محمّد عليه السلام بسرّ من رأى ، فهنّيته بسيدنا صاحب الزمان عبّجّل الله فرجه لما ولد(1).

قال في التنقيح:

روى عنه الكليني في مولد الحجّة عليه السلام ، وفي كتاب المعيشة وكتاب المكاسب بعنوان الحسين بن الحسن الهاشمي .

الحادي عشر: الحسين بن علي العلوي

قال في عين الغزال:

روى عنه في باب مولد الصاحب عبّجّل الله فرجه ولم أر ذكراً منه في كتب الرجال(2) .

الثاني عشر: الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القميّ أبو عبد الله

عنونه النجاشي بهذا ، فقال:

ثقة ، له كتاب النوادر ، أخبرناه محمّد بن محمّد ، عن أبي غالب الزراري ، عن محمّد بن يعقوب عنه (3).

ص: 179

1- . عين الغزال في أسماء الرجال .

2- . المصدر السابق .

3- . رجال النجاشي : ص 66 الرقم 156 .

وقال العلامة في القسم الأول تحت الرقم 24:

الحسين الأشعري القمي، أبو عبد الله، ثقة (1).

وقال في التنقيح بعد ذكر كلام النجاشي والعلامة:

وعن المحقق الداماد أنه أحد أجلاء مشايخ الكليني رحمه الله، وقد أكثر الرواية عنه في الكافي، وقد صرح باسم جدّه عامر الأشعري في مواضع عديدة، ووثقه المولى صالح المازندراني (2).

وقال الشيخ البهائي في حواشي الحبل:

إنّ الحسين بن محمّد هو شيخ الكليني، ثقة، من أكابر القميين الأشعريين.

ووثقه في الوجيزة ومشاركات الكاظمي وغيرهما أيضاً (3).

الثالث عشر: حميد بن زياد بن حماد بن حماد بن زياد هواز الدهقان أبو القاسم

الثالث عشر: حميد (4) بن زياد بن حماد بن حماد بن زياد هواز الدهقان أبو القاسم

عنونه النجاشي بهذا، فقال:

كوفي، سكن سورا، وانتقل إلى نينوى، قرية على العلقمي إلى جنب الحائر على صاحبه السلام، كان ثقة، واقفاً، وجهاً فيهم، سمع الكتب وصنّف كتاب الجامع في أنواع الشرائع - إلى أن قال - : ومات حميد سنة عشر وثلاثمئة (5).

وعده الشيخ في محكي رجاله ممن لم يرو عنهم عليهم السلام قائلاً:

حميد بن زياد، من أهل نينوى؛ قرية بجنب الحائر على ساكنه السلام، عالم جليل، واسع العلم، كثير التصانيف، قد ذكرنا طرفاً من كتبه في الفهرست (6).

ص: 180

1- . خلاصة الأقوال : ص 119 الرقم 24 .

2- . تنقيح المقال : ج 1 ص 342 الرقم 3051 باب الحسين .

3- . انظر أعيان الشيعة : ج 6 ص 160 .

4- . قال في التنقيح بعد ترجمة الرجل : تكملة نقله في الحاوي عن العلامة رحمه الله أنه قال في الإيضاح : حميد مصغر ابن زياد بن حماد بن حماد - مرتين - ابن زياد هواز، بفتح الهاء والواو بعدها والألف ثم الزاي، الدهقان ؛ بكسر الدال المهملة ؛ كان ثقة، واقفاً، وجهاً في الواقفة.

5- . رجال النجاشي : ص 132 الرقم 339 .

وقال في محكي الفهرست بعد ذكر اسمه ومحله:

ثقة، كثير التصانيف، روى الأصول أكثرها، له كتب كثيرة على عدد كتب الأصول(1).

قال في التنقيح:

إن بين كلام الشيخ والنجاشي تنافياً؛ لأن إطلاق الشيخ يدل على كونه إمامياً، ولكن قال النجاشي: إنه واقفي(2).

وذكره العلامة في القسم الأول من رجاله، فقال بعد نقل كلام الشيخ والنجاشي في ترجمته:

فالوجه عندي قبول روايته إذا خلت عن المعارض(3).

أقول: حديثه ليس بصحيح وإن كان ثقة؛ لأنه ليس إمامياً، فيلحق بالموثق فيقبل قوله ما لم يعارضه قول إمامي ثقة، فالوجه ما ذكره العلامة، وأما الذين رووا عنه ففي

محكي المشتركات:

ابن زياد الثقة، الواقفي، عنه أبو طالب الأنباري وأبوالمفضل الشيباني وأحمد بن جعفر بن سفيان والكليني.

الرابع عشر: داوود بن كورة

تقدم ذكره في العدة الأولى، وأن الأقوى التوقف في حديثه.

الخامس عشر: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري

قال النجاشي بعد عنوانه بهذا زائدا:

القمي، أبو القاسم، شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها، كان سمع من حديث العامة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث، لقي من وجوههم الحسن بن عرفة، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي، وأبا حاتم الرازي وعباس الترقفي(4)، ولقي مولانا

ص: 181

1- . الفهرست للطوسي : ص 114 الرقم 238 .

2- . تنقيح المقال ، ج 1 ص 378 الرقم 3409 باب حميد .

3- . خلاصة الأقوال : ص 129 الرقم 2 .

4- . وفي نسخة : «البرقي» .

أبا محمّد عليه السلام ، ورأيت بعض أصحابنا يضعّفون لقاءه لأبي محمّد عليه السلام ، ويقولون هذه حكاية موضوعة عليه ، والله أعلم ، وكان أبوه عبد الله بن أبي خلف قليل الحديث ، روى عن الحكم بن مسكين ، وروى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى ، وصنّف سعد كتباً كثيرة ، وقع إلينا منها كتاب الرحمة .

ثمّ سرد كتبه ممّا وصل إليه - إلى أن قال - : أخبرنا محمّد بن محمّد والحسين بن عبيد الله والحسين بن موسى ، قالوا: حدّثنا جعفر بن محمّد ، قال: حدّثنا أبي وأخي ، قالوا: حدّثنا سعد بكتبه كلّها ، قال الحسين بن عبيد الله رحمه الله : جئت بالمنتخبات (من كتب سعد) إلى أبي القاسم بن قولويه رحمه الله أقرأها عليه ، فقلت: حدّثك سعد؟ فقال : لا ، بل حدّثني أبي وأخي عنه ، وأنا لم أسمع من سعد إلاّ حديثين . توفّي سعد رحمه الله سنة إحدى وثلاثمئة وقيل : سنة تسع وتسعين ومئتين . (1)

وفي التنقيح: قال الشيخ في رجاله في أصحاب العسكري عليه السلام :

سعد بن عبد الله القمّي عاصره - يعني العسكري - ولم أعلم أنّه روى عنه . (2)

وقال في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام :

سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمّي ، جليل القدر ، صاحب تصانيف ، ذكرناها في الفهرست ، روى عنه ابن الوليد وغيره ، روى ابن قولويه عن أبيه عنه . (3)

وقال في الفهرست :

سعد بن عبد الله القمّي ، يُكنّى أبا القاسم ، جليل القدر ، واسع الأخبار ، كثير التصانيف ، ثقة . ثمّ عدّ بعض كتبه (4) .

وذكر فيه أيضاً توثيق جملة من الرجاليين إيّاه ، ثمّ قال :

بل ادّعى ابن طاووس في الإقبال الاتّفاق عليه ، حيث قال : أخبرنا جماعة بإسنادهم إلى سعد بن عبد الله من كتاب فضل الدعاء ، المتّق على ثقته وفضله

ص : 182

1- . رجال النجاشي : ص 177 الرقم 467 .

2- . رجال الطوسي : ص 399 الرقم 5852 .

3- . المصدر السابق : ص 427 الرقم 6141 .

4- . الفهرست للطوسي : ص 135 الرقم 316 .

وقال العلامة في القسم الأول :

سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي، يُكْتَبَى أبا القاسم، جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة، شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها، ولقي مولانا أبا محمّد العسكري عليه السلام. ثمّ نقل ما ذكره النجاشي من تضعيف بعض الأصحاب لقاءه لأبي محمّد عليه السلام، ونقل عنه أيضا القولين في سنة وفاته. فقال: وقيل: مات رحمه الله يوم

الأربعاء لسبع وعشرين من شوال سنة ثلاثمئة في ولاية رستم. (2)

ونقل في التنقيح :

إنّ ابن داوود ذكره في القسم الأول من كتابه، ونقل خلاصة كلام النجاشي، ثمّ عدّه في القسم الثاني المعدّ للضعفاء الذين لا اعتماد عليهم ؛ لكونهم مجروحين أو مجهولين، ونسب إلى الكشّبي كونه من أصحاب العسكري عليه السلام. ثمّ نقل عن النجاشي تضعيف بعض الأصحاب لقاءه أبا محمّد، ويقول: هذه حكاية موضوعة، فاستغرب عن كلام ابن داوود غاية الاستغراب مع كون الرجل ممّن لا خلاف ولا ريب بين أرباب الفنّ وثاقته وعدالته، وهو كذلك.

ثمّ قال: إن كان سبب عدّ الرجل في الضعفاء تضعيف بعض الأصحاب لقاءه العسكري عليه السلام فأغرب، ضرورة عدم اللقاء، مع أنّهما في بلدين متباعدين، لا يوجب قدحاً، ثمّ استحسن ما علّقه الشهيد الثاني على كلام ابن داوود بما يقرب ممّا قاله (3).

والحاصل، إنّ الرجل موثّق بشهادة المعتمدين من أصحاب الفنّ، فلا يُلتفت إلى خلافه ما لم يعضده دليل.

السادس عشر: سليمان بن سفيان، المكنى بأبي داوود المسترقّ

ينبغي أن نتكلّم في ترجمة الرجل في جهاتٍ ثلاثة :

ص: 183

- 1- . تنقيح المقال : ج 2 ص 16 الرقم 4702 باب سعد .
- 2- . خلاصة الأقوال : ص 156 الرقم 3 .
- 3- . تنقيح المقال : ج 2 ص 16 الرقم 4702 باب سعد .

الجهة الأولى: إنَّ أبا داوود الذي روى عنه الكليني بلا واسطة تارةً مثلما رواه في الفروع في باب الحبلَى ترى الدم، عدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمَّد وأبي داوود جميعاً، عن الحسين بن سعيد. وفي باب النفساء أيضاً: عدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمَّد وأبي داوود، عن الحسين بن سعيد، وغير ذلك ممَّا يعثر عليه المتتبع، هل هو سليمان بن سفيان المسترقَّ المكنَّى بأبي داوود الذي روى عنه في بعض الموارد بواسطة، وفي بعضٍ بواسطة، وتاركاً أخرى؟ مثلما رواه في باب طهور الماء، الحديث الثالث (هذا الباب أوَّل أبواب الطهارة): محمَّد بن يحيى، عن محمَّد بن الحسين، عن أبي داوود المشد، عن جعفر بن محمَّد، عن يونس، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام. وما رواه في باب مقدار الماء الذي يجزي للوضوء وللغسل، هكذا: عدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمَّد وأبي داوود، جميعاً عن الحسين بن سعيد. وما رواه في الباب 139 كراهية الرهبانية وترك الباه من أبواب النكاح، الحديث الرابع: الحسين بن محمَّد، عن معلّى بن محمَّد، عن أبي داوود المسترقَّ، عن بعض رجاله، فيه قولان:

الأوَّل: ما نقله المامقاني في فصل الكُنَى في آخر رجاله عن الميرزا رحمه الله، حيث قال:

روى محمَّد بن يعقوب، عن أبي داوود، عن الحسين بن سعيد، وليس بالمسترقَّ،

وإلى الآن لم يتبيَّن لي من هو، فتدبَّر. (1)

وفي هامش نسخة مصحَّحة من المنهج زيادة قوله، إذ ليس بالمسترقَّ قطعاً؛ لأنَّه لا يحتمله تاريخه، ولم أجد من أصحابنا من يحتمله، نعم يحتمله أبو داوود، سليمان بن أشعث السَّجِسْتَانِي، فإنَّه ولد سنة اثنتين ومئتين وبقي إلى شوال سنة خمس وسبعين ومئتين، وهو من أكابر أئمَّة الحديث منهم. انتهى.

الثاني: القول بأنَّهما واحد، وهو المنقول عن السيّد الداماد والعلامة المجلسي

ص: 184

على ما نقله صاحب التنقيح عن الوحيد ، حيث قال في ذلك الباب بعدما نقله عن الميرزا:

ولكنّ المولى الوحيد رحمه الله نقل عن السيّد الداماد القطع بكون أبي داوود في طريق الكليني هو المسترقّ، ونقل عن جدّه المجلسي استظهار ذلك ، وأنه قال: كان له كتاب يروي الكليني عن كتابه ، ويروي عنه بواسطة الصّفّار وغيره، ويروي أيضا بواسطتين عنه ، ولمّا كان الكتاب معلوماً عنده يقول: روى أبو داوود ، فالحديث ليس بمرسل . انتهى (يعنى كلام جدّه) .

وقال في موضعٍ آخر - يعني جدّه - :

اعلم إنّه كثيرا ما يروي الكليني رحمه الله عن أبي داوود المنشد أو المسترقّ ، ويظهر منه أنّه رآه، والظاهر أنّه لم يره ، وقال أيضا : واعلم إنّه كثيرا ما يروي الكليني عن أبي داوود ، عن الحسين بن سعيد، والمسموع من المشايخ أنّه المسترقّ .

ثمّ قال الوحيد رحمه الله :

ويؤيّد ما ذكرنا رواية الكليني بواسطة العدّة عنه مع مشاركة أحمد بن محمّد في بعض المواضع، منها ما رواه في باب ما يستحبّ للنفساء هكذا: محمّد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد وأبي داوود ، عن الحسين بن سعيد ؛ لأنّ طبقة أحمد طبقة المسترقّ ، وأحمد لقي الرضا عليه السلام والجواد عليه السلام والعسكري عليه السلام وابتداء إمامة العسكري عليه السلام بعد عشرين ومئتين ، والمسترقّ توفيّ سنة إحدى وثلاثين ومئتين ، وعاش سبعين سنة، فتولّد سنة تسع وخمسين ومئة ، وهو زمان الكاظم عليه السلام . ورواية الكليني عنه في بعض المواضع بلا واسطة، الظاهر أنّها باب التعليق كما هو ديدنه إلى كثير من الروايات فتأمل (1).

انتهى كلام الوحيد رحمه الله وعليك بالتدبّر فيه . انتهى المنقول عن التنقيح .

أقول: إدراك الكليني زمان أبي داوود المسترقّ وسماعه منه الحديث ، في غاية البعد والغرابة ، إلاّ أن يقال إنّه عاش مئة وعشرين سنة، فيكون سنّه حين وفاة

ص: 185

1- . راجع المصدر السابق .

المسترقّ اثنتان وعشرون ، وهذا أغرب منه ؛ لأنّه وإن لم تر من تعرّض لمُدّة حياته ، بل اقتصرُوا على ذكر سنة وفاته ، ولكن إن عمّر رحمه الله هذا المقدار لصار ذائعاً شائعاً وليس ممّا يخفى على أصحاب الرجال .

لابدّ من الالتزام بأحد هذين على سبيل منع الخلوّ، إمّا القول بأنّ أبا داوود الذي روى عنه بلا واسطة غير المسترقّ، أو أنّه هو المسترقّ ، ولكن روى عن كتابه لوثوقه بالكتاب، قد يقوى في النظر أنّه هو المسترقّ وأنّ الكليني نقل عن كتابه ؛ لما ذكر المجلسي والسيد الداماد من أنّ طبقة لا يحتمله ، والمسموع من المشايخ اتّحادهما، ولكن التأمّل يؤتي خلافة ؛ لأنّ عدم اتّحاد الطبقة لا يقتضي أكثر من أنّ الذي روى عنه غير المسترقّ ، ولكن اتّحادهما لا يثبت بذلك، وكذا صرّف السماع من المشايخ ما لم يذكر منهم دليل عليه ولم يوجب الاطمئنان والوثوق الشخصي لا يمكن الركون إليه، فلعلّ ما ذكره المشايخ مبنيّة على اجتهاداتهم ، وهي ليست حجّة لنا، مع أنّا لم نجد قرينة تدلّ على ذلك في كتاب الكافي .

إن قلت: إنّ قد صرّح في بعض المواضع بلقبه بقوله : «أبو داوود المسترقّ» ، كما مرّ فاكتفى بذلك عن ذكره في سائر الموارد ، فيكشف عنه أنّه هو .

قلت: إنّ الموارد التي ذكره ملقباً يكون فيما نقل عنه بواسطة علي ما رأينا، فيكشف عنه أنّه إن وقع الرجل في إسناده وتقدّم عليه بطبقة أو طبقتين عليه، يحكم بأنّه هو المسترقّ، بخلاف ما إذا نقل عنه بلا- واسطة فلا- دليل عليه، فلا- يحكم باتّحادهما . وأمّا ما يظهر ممّا ذكره المجلسي رحمه الله في قوله المتقدّم : «اعلم إنّ كثيراً ما يروي الكليني عن أبي داوود المنشد أو المسترقّ» من أنّ الكليني رحمه الله صرّح بلقب أبي داوود فيما روى عنه بلا واسطة أيضاً، فهو مبنيّ على استنباطه بأنّه هو المنشد ، وإلاّ إن صرّح رحمه الله بذلك كان قرينة قوية على أنّهما واحد وأنّه رحمه الله أخذ من كتابه لاختلاف الطبقة،

فحينئذٍ لا معنى للاختلاف بين الرجلين .

والحاصل : إنّ النفس كلّما تريد أن تذهب إلى القول بكونهما متّحدّين الدليل ، فلم

أجزم بعد بذلك، فلا نحكم بصحة الرواية ما لم يضم إليه ثقة في طبقته؛ لجهالته.

الجهة الثانية: في ترجمته وأعلام أصحاب الرجال فيه. قال النجاشي رحمه الله:

سليمان بن سفيان أبو داود المسترق المنشد، مولى كندة، ثم بني عدي منهم، روى عن سفيان بن مصعب، عن جعفر بن محمد عليه السلام، وعن الزبال(1)، وعمر إلى سنة إحدى وثلاثين ومئتين.

قال أبو الفرج محمد بن موسى بن علي القزويني رحمه الله: حدثنا إسماعيل بن علي الدعبلبي، قال: حدثنا أبي، قال: رأيت أبا داود المسترق - وإنما سمي المسترق لأنه كان يسترق الناس بشعر السيد في سنة خمس وعشرين ومئتين - يحدث عن سفيان بن مصعب، عن جعفر بن محمد عليه السلام، ومات سليمان سنة إحدى وثلاثين ومئتين.(2)

وقال الشيخ في الفهرست في باب الكنى:

أبو داود المسترق، له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن ابن الزبير، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي داود، وأخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين، عن أبي داود، ورواه عبد الرحمن بن أبي نجران عنه(3).

وقال الكشي في رجاله - فيما روى في أبي داود المسترق -:

قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبي داود المسترق، قال: اسمه سليمان بن سفيان المسترق، وهو المنشد، وهو ثقة (وفي بعض النسخ: وكان ثقة على ما نقل)، قال حمدويه: وهو سليمان بن سفيان بن السمط المسترق، كوفي، يروي عنه الفضل بن شاذان، أبو داود المسترق مشددة، مولى بني أعين من كندة، وإنما سمي المسترق؛ لأنه كان راوية لشعر السيد، وكان يستخفه الناس لإنشاده، يسترق أي يرق على أفئدتهم، وكان يسمى المنشد،

ص: 187

1- . وفي نسخة: «الربال» وأخرى «الرجال» .

2- . رجال النجاشي: ص 184 الرقم 485 .

3- . الفهرست للطوسي: ص 269 الرقم 829 .

وعاش تسعين سنة ومات سنة ثلاثين ومئة (وفي بعض النسخ : تسعين مكان سبعين على المنقول). (1).

وذكره العلامة في القسم الأول من الخلاصة بقوله:

سليمان بن سفيان المسترقّ؛ أبو داوود، وهو المنشد، وكان ثقة. (2).

ثم نقل بعض كلام حمدويه .

وقد نقل في التتحيح عن التحرير الطاووسي أنّ صاحب المعالم رحمه الله علّق على :

قوله (كان ثقة) ما لفظه : قلت: قوله (كان ثقة) من جملة كلام علي بن فضال، وربما أوهمت عبارة هذا الكتاب أنّه من كلام الكشّي، وليس كذلك، وقد وقع التوهّم منها بالفعل في الخلاصة، فجزم بتوثيقه، ولا مأخذ له بحسب الظاهر إلاّ هذا .

فقال : غرضه بذلك أنّ الحسن بن علي بن فضال ليس ثقة ؛ لكونه فطحياً، فأجابه بأمر : الأول: إنّنا قد حقّقنا في ترجمته كون الرجل ثقة عدلاً إمامياً، وأنّه إنّما كان فطحياً في بدو أمره، وقضى أغلب عمره بالقول بإمامة الرضا عليه السلام، فتوثيقه حجة، واعتماد العلامة عليه وبناء توثيقه على توثيقه وجيه، سيّما وقد عدّه رحمه الله الخلاصة في القسم الأول ووثّقه، فلا اعتراض عليه في بناء توثيقه على توثيقه . وثانياً ... إلخ. (3).

أقول: لا يخفى عليك ما وقع له من الاشتباه بين الأب - أعني حسن بن علي بن فضال - وابنه وهو علي بن حسن بن علي بن فضال ؛ لأنّك قد عرفت أنّ المذكور في رجال الكشّي، هو علي بن الحسن بن علي بن فضال . وهكذا ما نقله من صاحب المعالم، ومع ذلك زعم أنّ التوثيق كان من الحسن بن علي بن فضال، الذي كان فطحياً ورجع حين الموت، على ما نقله النجاشي .

والحاصل، أنّ الآذي وقع منه التوثيق، هو علي بن الحسن، وهو كان فطحياً في جميع عمره، ولم ينقل أنّه رجع من مذهبه، ولكن كان فقيه الشيعة ووجههم وثقتهم،

ص: 188

- 1- . اختيار معرفة الرجال : ج 2 ص 606 الرقم 577 .
- 2- . خلاصة الأقوال : ص 154 الرقم 4 .
- 3- . تنقيح المقال : ج 2 ص 61 الرقم 5208 باب سليمان .

ولهذا لا يضرّ انحرافه في المذهب بتوثيقه ، فيطمئنّ الإنسان من هذه الصفات بصدقه .

قال النجاشي:

علي بن الحسن بن علي بن فضال بن عمر بن أيمن، مولى عكرمة بن ربيعي الفيّاض،

أبو الحسن، كان فقيه أصحابنا بالكوفة، ووجههم وثقتهم، وعارفهم بالحديث، والمسموع قوله فيه، سمع منه شيئاً كثيراً، ولم يعثر له على زلّة فيه ولا يشينه، وقلّما روى عن ضعيف، وكان فطحياً... إلخ. (1)

وأما الناقل لهذا التوثيق أعني محمّد بن مسعود، فهو أيضاً ثقة، قال النجاشي:

محمّد بن مسعود بن محمّد بن عيّاش السلمي السمرقندي، أبو النصر المعروف بالعيّاشي، ثقة، صدوق، عين من عيون هذه الطائفة، وكان يروي عن الضعفاء كثيراً، وكان في أوّل أمره عامّي المذهب، وسمع حديث العامة فأكثر منه، ثمّ تبصّر وعاد إلينا وكان حديث السنّ... إلى آخر ما ذكره فيه. (2)

والحاصل، أنّ التوثيق المزبور معتمد عليه، وبناء العلامة توثيقه على توثيق ابن فضال في محلّه، وما سمعت من النجاشي في حقّه من أنّه: «لم يعثر له على زلّة فيه ولا يشينه، وقلّما روى عن ضعيف»، يدلّ على عظم شأنه وعلوّ درجته، فمن كان هذا شأنه فكيف يتردّد الإنسان في توثيقه ولا يضرّ كونه غير إمامي؛ لأنّ التوثيق ليس من باب الشهادة حتّى يشترط فيه الإيمان والعدالة. ويؤيّد وثاقة الرجل أنّ الكشّي وحمدويه لم يلحقا كلام ابن فضال بغمزٍ أو ردّ، فهذا مشعر برضاتهما بتوثيقه.

فتلخّص: إنّ الرجل ثقة عدل، بشهادة علي بن الحسن بن علي بن فضال، فلا مجال للتأمّل في ذلك كما وقع لصاحب المعالم. وقد نقل في التنقيح توثيق المجلسي رحمه الله في الوجيزة والبحراني في البلغة أيضاً (3).

ص: 189

- 1- رجال النجاشي: ص 257 الرقم 676.
- 2- المصدر السابق: ص 351 الرقم 944.
- 3- انظر تنقيح المقال: ج 2 ص 61 الرقم 5208 باب سليمان.

الجهة الثالثة : في سنة وفاته، وقد اختلف فيه ، فقال النجاشي: «إنه مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين» ، وصرح بذلك في موضعين من كلامه

ويؤيد ذلك أيضا ما ذكر من أن أبا داود كان يسترق الناس سنة خمس وعشرين ومئتين، هذا وقد ذكر حمدويه فيما تقدم من أن أبا داود مات سنة ثلاثين ومئة، فالتفاوت بينهما إحدى ومئة سنة، ولكن الحق ما ذكره أبو العباس رحمه الله ؛ لأنه يلزم على قول حمدويه أن يكون الرجل زمان الإمام الصادق عليه السلام ؛ لأنه استشهد سنة ثمان وأربعون ومئة ، مع أنه لم يرو عنه عليه السلام إلا بواسطة سفيان بن مصعب العبدي وغيره، وأيضا يبعد ذلك أنه لم يعدد الشيخ ولا غيره من الرجاليين من أصحاب الصادق عليه السلام ، ويؤيد ما ذكره النجاشي أن الرواة عنه كالدعبلية والفضل بن شاذان وعلي بن مهزيار وغيرهم من أصحاب أبي جعفر الثاني عليه السلام ، وبعضهم من أصحاب الرضا عليه السلام ، كابن أبي نجران وغيره ، فكيف يكون وفاته سنة ثلاثين ومئة وقد استشهد الرضا عليه السلام سنة ثلاث ومئتين (1)؟

ص: 190

1- * ساعد السيد مجتبي الصّحفي في تخريج بعض نصوص هذه الرسالة محمّد مهدي الكافي .

- 1 . الفوائد الرجالية (فوائد الوحيد البهبهاني)، الوحيد البهبهاني الحائري (ت 1205 هـ) .
- 2 . الهداية في الأصول والفروع، الشيخ الصدوق (ت 381 هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، 1418 هـ .
- 3 . الرواشح السماوية، الميرداماد محمّد باقر الأسترآبادي (ت 1041 هـ)، تحقيق: غلام حسين قيصريه ها، قم: مؤسّسة دار الحديث، الطبعة الأولى، 1422 هـ .
- 4 . الرعاية في علم الدراية، الشهيد الثاني (ت 965 هـ)، تحقيق: عبد الحسين بقال، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، 1408 هـ .
- 5 . مجمع البحرين، فخر الدين الطريحي (ت 1085 هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، قم: مكتبة الثقافة الإسلامية، الطبعة الثانية، 1408 هـ .
- 6 . وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الشيخ الحرّ العاملي (ت 1104 هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الثانية، 1414 هـ .
- 7 . الكليني والكافي، عبد الرسول الغفّار (معاصر)، طبع ونشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، 1416 هـ .
- 8 . تعليقة على منهج المقال، الوحيد البهبهاني (ت 1205 هـ) .
- 9 . الغيبة، الشيخ الطوسي (ت 460 هـ)، تحقيق: عباد الله الطهراني، قم: مؤسّسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى، 1411 هـ .
- 10 . أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين العاملي (ت 1371 هـ)، تحقيق: حسن الأمين، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1403 هـ .
- 11 . اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، الشيخ الطوسي (ت 460 هـ)، تحقيق: مهدي الرجائي، قم: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .

- 12 . خاتمة مستدرك الوسائل ، الميرزا حسين النوري الطبرسي (ت 1320 هـ) ، تحقيق و نشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم ، الطبعة الأولى ، 1415 هـ .
- 13 . مستدركات علم رجال الحديث ، الشيخ علي النمازي الشاهرودي (ت 1405 هـ) ، طهران : شفق ، الطبعة الأولى ، 1412 هـ .
- 14 . عين الغزال في فهرس أسماء الرجال (رجال الميرزا فضل الله) ، الميرزا فضل الله حكيم إلهي اللواساني الطهراني (ت 1353 هـ) ، الطبعة الحجرية بضميمة كتاب فروع الكافي ، طهران ، 1315 هـ .
- 15 . مشرق الشمسين ، البهائي العاملي (ت 1031 هـ) ، قم : منشورات مكتبة بصيرتي ، يحتوي على عدة كتب ، وهي طبعة حجرية .
- 16 . أعيان الشيعة ، محسن الأمين العاملي (ت 1371 هـ) ، تحقيق : حسن الأمين ، بيروت : دار التعارف للمطبوعات .
- 17 . كتاب من لا يحضره الفقيه ، الشيخ الصدوق (ت 381 هـ) ، تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري ، قم : مؤسسة النشر الإسلامي ، الطبعة الثانية .
- 18 . الكافي ، الشيخ الكليني (ت 329 هـ) ، تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري ، طهران : دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الخامسة ، 1363 ش .
- 19 . رجال النجاشي ، الشيخ النجاشي (ت 450 هـ) ، تحقيق ونشر : مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، الطبعة الخامسة ، 1416 هـ .
- 20 . رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي (ت 460 هـ) ، تحقيق : جواد القيومي ، قم : مؤسسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأولى ، 1415 هـ .
- 21 . الفهرست للطوسي ، الشيخ الطوسي (ت 460 هـ) ، تحقيق : جواد القيومي ، قم : مؤسسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأولى ، 1417 هـ .
- 22 . سماء المقال في علم الرجال ، أبو الهدى الكلباسي (ت 1356 هـ) ، تحقيق : السيد محمد الحسيني القزويني ، قم : مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ، 1419 هـ .
- 23 . لسان العرب ، ابن منظور (ت 711 هـ) ، قم : أدب الحوزة ، 1405 هـ .

- 24 . رسائل في دراية الحديث ، أبو الفضل حافظيان (معاصر) ، نشر وطبع : مؤسّسة دار الحديث ، الطبعة الأولى ، 1424 هـ .
- 25 . خلاصة الأقوال في معرفة الرجال ، العلامة الحلّي (ت 726 هـ) ، تحقيق : جواد القيّومي ، قمّ : مؤسّسة النشر الإسلامي ومؤسّسة نشر الفقهة ، الطبعة الأولى ، 1417 هـ .
- 26 . منتقى الجمان ، الشيخ حسن صاحب المعالم (ت 1011 هـ) ، تحقيق : علي أكبر الغفّاري ، قمّ : مؤسّسة النشر الإسلامي ، 1406 هـ .
- 27 . تنقيح المقال في علم الرجال ، الشيخ عبد الله المامقاني (ت 1351 هـ) ، تحقيق : محيي الدين المامقاني ، قمّ : نشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام ، الطبعة الأولى ، 1424 هـ . والطبعة الحجرية القديمة ، طهران : انتشارات جهان ، بوذر جمهري .
- 28 . توضيح المقال في علم الرجال ، الملاّ علي كني (ت 1306 هـ) ، تحقيق : محمّد حسين مولوي ، قمّ : نشر وطباعة دار الحديث ، الطبعة الأولى ، 1421 هـ .
- 29 . مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول عليهم السلام ، العلامة المجلسي (ت 1111 هـ) ، تحقيق : رسولی المحلّاتي وآخرون ، طهران : دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الأولى ، 1370 ش .
- 30 . بصائر الدرجات ، محمّد بن الحسن الصفّار (ت 290 هـ) ، تحقيق : حسن كوچه باغي ، منشورات الأعلمي ، طهران ، الطبعة الأولى ، 1404 هـ .
- 31 . تاريخ بغداد (مدينة السلام) ، الخطيب البغدادي (ت 463 هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 1417 هـ .
- 32 . طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال ، السيّد علي البروجردي (ت 1313 هـ) ، تحقيق : مهدي الرجائي ، قمّ : نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي ، الطبعة الأولى ، 1410 هـ .
- 33 . هداية المحدثين إلى طريق المحمّدين (مشاركات الكاظمي) ، محمّد أمين الكاظمي (القرن الحادي عشر الهجري) .

الراويات النساء من كتاب «الكافي» للكليني

سلمى حسين علوان الموسوي

صنّف الكليني رحمه الله كتاب الكافي في الأصول والفقه، فجمع فنون الأحاديث، وأوعى ضروب الأخبار، مرتّباً على أقسام المعرفة وأبواب التشريع وأنواع الأحكام، نهض في تأليفه عشرين سنة في شأن تصنيف الكافي، ولا يخفى أنّ تلك المدّة طويلة جدّاً، فلو كان الموضوع في التاريخ أو الآداب أو اللغة أو الأصول، لما احتاج إلى هذا الزمن المديد.

ولمّا كان تصنيفه في الحديث - وهذا يستوجب معرفة الراوي وكتبه وسيرته وتقلّب أحواله ومعرفة الرجال حال التحميل وحال الأداء، إلى غير ذلك من الجرح والتعديل - فلا غرابة للشيخ أن يستهلك تلك المدّة لأجل تصنيف الكافي، حيث كان يتحرّى الدقّة والضبط في الرجال والأسانيد والتمتون والطرق، وهذا بدوره يستلزم الإحاطة الكاملة بفنّ علم الرجال.

وشيخنا من خلال كتابه يكشف لنا مدى تضلّعه بهذا الوقف، ودقّته في نقل الأسانيد والطرق المتعدّدة من غير خلط أو التباس، بهذا أصبح المرجع الأوّل للطائفة. وحقّاً أنّه لم يُصنّف مثله، والذين جاؤوا بعده فهم عيال عليه.

ولأهمّية الكتاب حرص العلماء المعاصرون للمصنّف أن يقرؤونه عليه، ويروونه عنه سماعاً وإجازةً، ومن لم يدركه أو لم يسعفه الحظّ أن يقرأه على الشيخ، فقد قرأه

على تلميذه أبي الحسين أحمد الكوفي الكاتب الخاص له . وقد رواه جملة من أكابر علماء الشيعة عن شيوخ الطائفة وحملة فقه العترة الطاهرة ، كالجاشي ، والصدوق ، وابن قولويه ، والسيد المرتضى علم الهدى ، والشيخ المفيد ، وشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي ، وهارون بن موسى التلعكبري ، وأبي غالب الزراري ، وغيرهم .

وهو - كما نعلم - حديثي كبير نفيس ، استقرأ السنن النبوية والأحكام الشرعية والمأثور من علم أهل البيت عليهم السلام ، فأصاب الغرض وأتقن التأليف وأحاط بالأقطار الأثر ، ووفي تفاصيل الدين . ولما أكمل الكليني كتابه ، وأتم ردّ مواده إلى فصولها ، بقيت زيادات كثيرة من خطب أهل البيت عليهم السلام ، ورسائل الأئمة ، وآداب الصالحين ، وطرائف الحكم ، وأبواب العلم ممّا لا ينبغي تركه ، فألف هذا المجموع الآنف وسمّاه «الروضة» ؛ لأنّ الروضة منبت أنواع الثمر ، ومعدن ألوان الزهر .

والروضة - على كلّ حال - مرجع قيم ، وأصل شريف ، يعدّ من ذخائر الكتب ونفائس الأسفار ، وفيه من الرسائل والكتب والوصايا ونوادر العلم وجواهر المعارف ، ما يعاد على الدهور فيفضي إلى معادن السلامة ، ويبري العليل ويشفي الغليل ، وينور القلب ويهدي الصراط .

الأحاديث و رواياته في الأصول والفروع والروضة

إشارة

لقد أخصيت الأحاديث للراويات النساء في كتاب الكافي (الأصول والفروع والروضة) ، وكانت هي كما يلي :

1 - أصول الكافي

الحديث الأول :

ورد في الجزء الثاني ، الصفحة 133 ، رقم 3 :

محمد بن يحيى ، عن الحسين بن رزق الله أبو عبد الله ، قال : حدّثني موسى بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر ، قال : حدّثني حكيمة ابنة محمد بن

ص: 196

علي عليه السلام - وهي عمّة أبيه - أنّها رأته ليلة مولده وبعد ذلك .

الحديث الثاني :

ورد في الجزء الثاني ، الصفحة 123 ، رقم 6 :

علي بن محمّد ، عن محمّد بن شاذان بن نعيم ، عن خادم إبراهيم بن عبدة

اليسابوري ، أنّها قالت : كنت واقفة مع إبراهيم على الصفا ، فجاء عليه السلام حتّى وقف على إبراهيم وقبض على كتاب مناسكه وحدّثه بأشياء .

الحديث الثالث :

ورد في الجزء الثاني ، الصفحة 141 ، رقم 22 :

علي بن محمّد ، عن جعفر بن محمّد ، عن موسى بن جعفر البغدادي ، عن وهب بن شاذان ، عن الحسن بن أبي الربيع ، عن محمّد بن إسحاق ، عن أمّ هاني ، قالت : سألت أبا جعفر محمّد بن علي عليه السلام عن قول الله تعالى : «فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ * الْجَوَارِ الْكُنَّسِ» ؟ قالت : فقال : إمام يخنس سنة ستين ومئتين ، ثمّ يظهر كالشهاب يتوقّد في الليلة الظلماء ، فإن أدركت زمانه قرّت عينك .

الحديث الرابع :

ورد في الجزء الثاني ، الصفحة 142 ، رقم 23 :

عدّة من أصحابنا ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمر بن يزيد ، عن الحسن بن الربيع الهمداني ، قال : حدّثنا محمّد بن إسحاق ، عن أسيد بن ثعلبة ، عن أمّ هاني ، قالت : لقيت أبا جعفر محمّد بن علي عليه السلام ، فسألته عن هذه الآية : «فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ * الْجَوَارِ الْكُنَّسِ» ؟ قال : الخُنَّس ، إمام يخنس في زمانه عند انقطاع من علمه عند الناس سنة ستين ومئتين ، ثمّ يبدو كالشهاب الواقد في ظلمة الليل ، فإن أدركت ذلك قرّت عينك .

الحديث الخامس :

ورد في الجزء الثاني ، الصفحة 151 ، رقم 3 :

ص : 197

علي بن محمّد، عن علي بن محمّد بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أحمد بن القاسم العجلي، عن أحمد بن يحيى المعروف بكرد، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن حبابة الوالبيّة، قالت: رأيت أمير المؤمنين عليه السلام في شربة الخميس ومعه درّة لها سبابتان؛ يضرب بها بيّاعي الجريّ والمارماهي والزّمّار، ويقول لهم: يا بيّاعي مسوخ بني إسرائيل وجند بني مروان! فقام إليه فرات بن أحنف فقال: يا أمير المؤمنين، وما جند بني مروان؟ قال: فقال له: أقوام حلقوا اللحي وقتلوا الشوارب فمسخوا. فلم أر ناطقا أحسن منه.

ثمّ اتّبعته، فلم أزل أقفوا أثره حتّى قعد في رحبة المسجد، فقلت له: يا أمير المؤمنين، ما دلالة الإمامة يرحمك الله؟ قالت: فقال: اتّيني بتلك الحصاة، وأشار بيده إلى حصاة، فأتيته بها، فطبع لي فيها بخاتمه، ثمّ قال لي: يا حبابة، إذا ادّعى مُدّع الإمامة فقدّر أن يطبع كما رأيت، فاعلمي إنّ إمام مفترض الطاعة، والإمام لا يعزب عنه شيء يريد.

قالت: ثمّ انصرفت حتّى قبض أمير المؤمنين عليه السلام، فجنّت إلى الحسن عليه السلام وهو في مجلس أمير المؤمنين عليه السلام والناس يسألونه، فقال: يا حبابة الوالبيّة! فقلت: نعم يا مولاي، فقال: هاتي ما معك. قالت: فأعطيتها، فطبع فيه كما طبع أمير المؤمنين عليه السلام.

قالت: ثمّ أتيت الحسين عليه السلام وهو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقربّ ورحّب، ثمّ قال لي: إنّ في الدلالة دليلاً على ما تريدن، أفتردين دلالة الإمامة؟ فقلت: نعم يا سيّدي؛ فقال: هاتي ما معك. فناولته الحصاة، فطبع لي فيها.

قالت: ثمّ أتيت عليّ بن الحسين عليه السلام وقد بلغ بي الكبر إلى أن أرعشت وأنا أعدّ يومئذٍ مئة وثلاث عشرة سنة، فرأيت راعا وساجدا ومشغولاً بالعبادة، فيئست من الدلالة، فأوماً إليّ بالسبابة، فعاد إليّ شبابي، قالت: فقلت: يا سيّدي، كم مضى من الدنيا وكم بقي؟ فقال: أمّا ما مضى فنعم، وأمّا ما بقي فلا. قالت: ثمّ قال لي: هاتي ما معك. فأعطيتها الحصاة، فطبع لي فيها.

ثمّ أتيت أبا جعفر عليه السلام، فطبع لي فيها، ثمّ أتيت أبا عبد الله عليه السلام، فطبع لي فيها، ثمّ أتيت

أبا الحسن موسى عليه السلام ، فطبع لي فيها ، ثم أتيت الرضا عليه السلام فطبع لي فيها .

وعاشت حياية بعد ذلك تسعة أشهر على ما ذكره محمد بن هشام .

الحديث السادس :

ورد في الجزء الثاني ، الصفحة 168 ، رقم 15 :

علي بن محمد ، عن بعض أصحابنا - ذكر اسمه - ، قال : حدثنا محمد بن إبراهيم ، قال : أخبرنا موسى بن إسماعيل بن عبد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب ، قال :

حدثني جعفر بن زيد بن موسى ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام ، قالوا : جاءت أم أسلم يوماً إلى النبي صلى الله عليه وآله وهو في منزل أم سلمة ، فسألته عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقالت : خرج في بعض الحوائج الساعة يجيء . فانتظرت عند أم سلمة حتى جاء صلى الله عليه وآله ، فقالت أم أسلم : بأبي أنت وأمّي يا رسول الله ، أتّي قد قرأت الكتب وعلمت كلّ نبيّ ووصيّ ، فموسى كان له وصيّ في حياته ووصيّ بعد موته ، وكذلك عيسى ، فمن وصيّك يا رسول الله ؟ فقال لها : يا أم أسلم ، وصيّ في حياتي وبعد مماتي واحد . ثم قال : يا أم أسلم ، من فعل فعلي هذا فهو وصيّ . ثم ضرب بيده إلى حصاة من الأرض ففركها بإصبعه فجعلها شبه الدقيق ، ثم طبعها بخاتمه ، ثم قال : من فعل فعلي هذا فهو وصيّ في حياتي وبعد مماتي .

فخرجت من عنده ، فأتيت أمير المؤمنين عليه السلام فقلت : بأبي أنت وأمّي ، أنت وصيّ رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قال : نعم يا أم أسلم . ثم ضرب بيده إلى الحصاة ففركها فجعلها كهينة الدقيق ، ثم عجنها وختمها بخاتمه ، ثم قال : يا أم أسلم ، من فعل فعلي هذا فهو وصيّ .

فأتيت الحسن عليه السلام وهو غلام فقلت له : يا سيدي ، أنت وصيّ أبيك ؟ فقال : نعم يا أم أسلم . وضرب بيده وأخذ حصاة ففعل بها كفعليهما . فخرجت من عنده فأتيت الحسين عليه السلام - وأتّي لمستصغرة لسنّه - فقلت له : بأبي أنت وأمّي ، أنت وصيّ أخيك ؟ فقال : نعم يا أم أسلم ، اتّيني بحصاة . ثم فعل كفعليهم .

فعمرت أم أسلم حتى لحقت بعلي بن الحسين عليه السلام في منصرفة ، فسألته : أنت وصيّ أبيك ؟ فقال : نعم ، ثم فعل كفعليهم صلوات الله عليهم أجمعين .

ص : 199

الحديث السابع :

ورد في الجزء الثاني ، الصفحة 244 ، رقم 5 :

علي بن محمّد ومحمّد بن الحسن ، عن سهل بن زياد ، عمّن ذكره ، عن محمّد بن حجرش ، قال : حدّثني حكيمة بنت موسى عليه السلام ، قالت : رأيت الرضا عليه السلام واقفا على باب بيت الحطب وهو يناجي ولست أرى أحدا ، فقال : هذا عامر الزّهراي أتاني يسألني ويشكو إليّ . فقلت : يا سيّدي ، أحبّ أن أسمع كلامه ، فقال لي : إنّك إن سمعت به حُمت سنة ، فقلت : يا سيّدي ، أحبّ أن أسمع ، فقال لي : اسمعي . فاستمعت شبه الصفيير ، وركبتي الحُمى فحُمت سنة .

الحديث الثامن :

ورد في الجزء الرابع ، الصفحة 338 ، رقم 2 :

عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن ثابت ، عن أسماء ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من أصابه همّ أو غمّ أو كرب أو بلاء أو لأواء ، فليقل : الله ربّي ولا أشرك به شيئا ، توكلت على الحيّ الذي لا يموت .

الحديث التاسع :

ورد في الجزء الأوّل ، الصفحة 452 :

الحسين بن محمّد ، عن محمّد بن يحيى الفارسي ، عن أبي حنيفة محمّد بن يحيى ، عن الوليد بن أبان ، عن محمّد بن عبد الله بن مُسكان ، عن أبيه ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إنّ فاطمة بنت أسد جاءت إلى أبي طالب لتبشّره بمولد النبيّ صلى الله عليه وآله ، فقال أبو طالب : اصبري سبتا ، أبشرك بمثله إلاّ النبوة . وقال : السبت ثلاثون سنة ، وكان بين

رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام ثلاثون سنة .

وقد ورد ذكرها في حديث آخر هو :

علي بن محمّد بن عبد الله ، عن السابري ، عن محمّد بن جمهور ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إنّ فاطمة بنت أسد أمّ أمير المؤمنين كانت أوّل

ص : 200

امرأة هاجرت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله من مكة إلى المدينة على قدميها ، وكانت من أبرّ الناس برسول الله صلى الله عليه وآله ، فسمعت رسول الله وهو يقول : إنّ الناس يحشرون يوم القيامة عراة كما ولدوا ، فقالت : واسوأته ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله : فأني أسأل الله أن يبعثك كاسية .

الحديث العاشر :

ورد في الجزء الأول ، الصفحة 341 ، رقم 6 :

محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين وأحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن منصور بن يونس ، عن أبي الجارود ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : إنّ الحسين بن علي عليه السلام لما حضره الذي حضره ، دعا ابنته الكبرى فاطمة بنت الحسين عليه السلام ، فدفع إليها كتابا ملفوفا ووصية ظاهرة ، وكان علي بن الحسين عليه السلام مبطونا معهم لا يرون إلاّ أنّه لهما به ، فدفعت فاطمة الكتاب إلى علي بن الحسين عليه السلام ، ثمّ صار والله ذلك الكتاب إلينا يا زياد . قال : قلت : ما في ذلك الكتاب جعلني الله فداك ؟ قال : فيه ما يحتاج إليه ولد آدم منذ خلق الله آدم إلى أن تقنى الدنيا ، والله أنّ فيه الحدود ، حتّى أنّ فيه إرش الخدش .

الحديث الحادي عشر :

ورد في الجزء الأول ، الصفحة 358 ، رقم 17 :

بعض أصحابنا ، عن محمد بن حسان ، عن محمد بن رنجويه ، عن عبد الله بن الحكم الأرميني ، عن عبد الله بن إبراهيم بن محمد الجعفري ، قال : أتينا خديجة بنت عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام نعزيها بآبنتها ، فوجدنا عندها موسى بن عبد الله بن الحسن ، فإذا هي في ناحية قريبا من النساء ، فعزيناها ، ثمّ أقبلنا عليه ، فإذا هو يقول لابنة أبي يشكر الرائية : قولي (أي انشدي مرثية) ، فقالت :

اعدد على رسول الله *** أسد الإله وثالثا عبّاسا

واعدد عليّ الخير واعدد جعفرا *** واعدد عقيلاً بعده الرؤّاسا

ص: 201

فقال : أحسنتِ وأطربتني ، زيديني . فاندفعت تقول : ... إلخ .

2 - فروع الكافي

الحديث الأول :

ورد في الجزء السادس ، الصفحة 198 ، رقم 4 :

أبو علي الأشعري ، عن محمّد بن عبد الجبّار ، عن صفوان بن يحيى ، عن عيص بن القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قالت عائشة لرسول الله صلى الله عليه وآله : إنّ أهل بريرة

اشترطوا ولاءها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : الولاء لمن أعتق .

الحديث الثاني :

ورد في الجزء الثالث ، الصفحة 42 ، رقم 6 :

عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد ، عن الحسين بن موسى ، عن أمّه وأمّ أحمد بنت موسى ، قالتا : كنّا مع أبي الحسين عليه السلام بالبادية ونحن نريد بغداد ، فقال لنا يوم الخميس : اغتسلا اليوم لغد الجمعة ؛ فإنّ الماء غدا قليل . فاعتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة .

الحديث الثالث :

ورد في الجزء الثالث ، الصفحة 181 ، رقم 3 :

علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمّد بن مهاجر ، عن أمّه أمّ سلمة ، قالت : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلّى على ميّت كبر وتشهد ، ثمّ كبر ثمّ صلّى على الأنبياء ودعا ، ثمّ كبر ودعا للمؤمنين ، ثمّ كبر الرابعة ودعا للميّت ، ثمّ كبر وانصرف ، فلما نهاه الله عزّ وجلّ عن الصلاة على المنافقين ، كبر وتشهد ثمّ كبر وصلّى على النبيّين صلّى الله عليهم ، ثمّ كبر ودعا للمؤمنين ، ثمّ كبر الرابعة وانصرف ، ولم يدع للميّت .

ص : 202

الحديث الرابع :

ورد في الجزء الثالث ، الصفحة 179 ، رقم 1 :

عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن علي بن عقبة ، عن امرأة الحسن الصيقل ، عن الحسن الصيقل ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سئل : كيف تصلي النساء على الجنازة إذا لم يكن معهنّ رجل ؟ قال : يصفنّ جميعا ولا تتقدمهنّ امرأة .

وورد اسمها في رواية أخرى من الجزء الثالث ، الصفحة 225 ، رقم 8 :

عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن علي ، عن علي بن عقبة ، عن امرأة الحسن الصيقل ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا ينبغي الصباح على الميت ولا شقّ الثياب .

الحديث الخامس :

ورد في الجزء الخامس ، الصفحة 311 ، رقم 32 :

أحمد بن محمّد ، عن عثمان بن عيسى ، عن أبي زهرة ، عن أمّ الحسن ، قالت : مرّ بي أمير المؤمنين عليه السلام فقال : أيّ شيء تصنعين يا أمّ الحسن ؟ قلت : أغزل ، فقال : أما أنّه أحلّ الكسب - أو من أحلّ الكسب .

الحديث السادس :

ورد في الجزء الخامس ، الصفحة 381 ، رقم 9 :

محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن علي بن الحكم ، عن عبد الله الكاهلي ، قال : حدّثني حمّادة بنت أخت أبي عبيدة الحدّاء ، قالت : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة وشرط لها أن لا يتزوّج عليها ورضيت ، إنّ ذلك مهرها ؟ قالت : فقال أبو عبد الله عليه السلام : هذا شرط فاسد ، لا يكون النكاح إلّا على درهمٍ أو درهمين .

الحديث السابع :

ورد في الجزء الخامس ، الصفحة 526 ، رقم 3 :

علي بن إبراهيم ، عن محمّد بن سالم ، عن بعض أصحابه ، عن الحكم بن مسكين ، قال : حدّثني سعيدة ومِنّة أختا محمّد بن أبي عمير بيّاع السابري ، قالتا : دخلنا

على أبي عبد الله عليه السلام فقلنا : تعود المرأة أخاها ؟ قال : نعم ، قلنا : تصافحه ؟ قال : من وراء الثوب . قالت إحداهما : إن أختي هذه تعود إختوها ، قال : إذا عدت إختوك فلا تلبسي المصْبَغَةَ .

وورد رواية أخرى في الجزء الخامس ، الصفحة 555 ، رقم 4 :

عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن يونس بن يعقوب ، عن سعيدة ، قالت : بعثني أبو الحسن عليه السلام إلى امرأة من آل زبير ؛ لأنظر إليها أراد أن يتزوجها ، فلمّا دخلت عليها حدثتني هنيئاً ثمّ قالت : أدني المصباح ، فأدنيه لها ، قالت سعيدة : فنظرت إليها وكان مع سعيدة غيرها ، فقالت : أرضيتن ؟ قال : فتزوجها أبو الحسن عليه السلام ، فكانت عنده حتّى مات عنها ، فلمّا بلغ ذلك جواريه جعلن يأخذن بأردانه وثيابه ، وهو ساكت يضحك ولا يقول لهنّ شيئاً ، فذكر أنّه قال : ما شيءٌ مثل الحرائر .

الحديث الثامن :

ورد في الجزء السادس ، الصفحة 40 ، رقم 2 :

محمد بن يحيى ، عن سلمة بن الخطاب ، عن محمد بن موسى ، عن محمد بن

العبّاس بن الوليد ، عن أبيه ، عن أمّه أمّ إسحاق بنت سليمان ، قالت : نظر إليّ أبو عبد الله عليه السلام وأنا أرضع أحد بني محمد أو إسحاق ، فقال : يا أمّ إسحاق ، لا ترضعيه من ثدي واحد ، وارضعيه من كليهما ، يكون أحدهما طعاماً والآخر شرباً .

الحديث التاسع :

ورد في الجزء السادس ، الصفحة 369 - 370 ، رقم 1 :

محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير ، عن فاطمة بنت علي ، عن أمّامة بنت أبي العاص بن الربيع وأمّها زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله ، قالت : أتاني أمير المؤمنين عليّ عليه السلام في شهر رمضان ، فأتي بعشاءٍ وتمرٍ وكَمَاءٍ ، فأكل عليه السلام وكان يحبّ الكمأة .

ص : 204

الحديث العاشر :

ورد في الجزء السادس ، الصفحة 384 ، رقم 3 :

عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن عمّ لعمر بن يزيد ، عن بنت عمر بن يزيد ، عن أبيها ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إذا شرب أحدكم الماء فقال : بسم الله ثمّ شرب ، ثمّ قطعه فقال : الحمد لله ، ثمّ شرب فقال :

بسم الله ، ثمّ قطعه فقال : الحمد لله ، ثمّ شرب فقال : بسم الله ، ثمّ قطعه فقال : الحمد لله ، سيّح ذلك الماء له مادام في بطنه إلى أن يخرج .

الحديث الحادي عشر :

ورد في الجزء السادس ، الصفحة 199 ، رقم 4 :

بكر بن محمّد ، عن جويرة ، قالت : مرّ بي أبو عبد الله عليه السلام وأنا في المسجد الحرام أنتظر موليّ لنا ، فقال : يا أمّ عثمان ، ما يقيمك هاهنا ؟ فقلت : أنتظر موليّ لنا ، فقال :

أعتقتموه ؟ فقلت : لا ، فقال : أعتقتم أباه ؟ قلت : لا ، أعتقنا جدّه ، فقال : ليس هذا

مولاكم ، بل هذا أخوكم .

الحديث الثاني عشر :

ورد في الجزء السادس ، الصفحة 198 ، رقم 1 ، حديث آخر عنها ، هو :

عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد ، عن علي بن الحكم ، عن سليم الفراء ، عن الحسن بن مسلم ، قال : حدّثني عمّتي ، قالت : إني جالسة بفناء الكعبة إذ أقبل أبو عبد الله عليه السلام ، فلمّا رأيته قال : ما يجلسك هاهنا ؟ فقلت : أنتظر موليّ لنا . قالت : فقال لي : أعتقتموه ؟ قالت : لا ولكن أعتقنا أباه ، فقال : ليس ذلك

مولاكم ، هذا أخوكم وابن عمّكم ، إنّما المولى الذي جرت عليه النعمة ، فإذا جرت على أبيه وجدّه فهو ابن عمّك وأخوك .

الحديث الثالث عشر :

ورد في الجزء السادس ، الصفحة 413 ، رقم 1 :

ص: 205

محمد بن الحسن ، عن بعض أصحابنا ، عن إبراهيم بن خالد ، عن عبد الله بن وضّاح ، عن أبي بصير ، قال : دخلت أمّ خالد العبدية على أبي عبد الله عليه السلام وأنا عنده ، فقالت : جعلت فداك ، إنّه يعتريني قرّاقر في بطني ، وقد وصف لي أطباء العراق النبيذ بالسّويق ، وقد وقفت وعرفت كراهتك له ، فأحببت أن أسألك عن ذلك . فقال لها : وما يمنعك عن شربه ؟ قالت : قد قلّدتك ديني ، فألقى الله عزّ وجلّ حين ألقاه فأخبره أنّ جعفر بن محمد عليه السلام أمرني ونهاني . فقال : يا أبا محمد ، ألا تسمع إلى هذه المرأة وهذه المسائل ؟ لا والله لا أذن لك في قطرة منه ، ولا تذوقني منه قطرة ، فإنما تندمين

إذا بلغت نفسك هاهنا - وأوماً بيده إلى حنجرته يقولها ثلاثاً - أفهمت ؟ قالت : نعم . ثمّ قال أبو عبد الله عليه السلام : ما يبّل الميّل ينجس حبّاً من ماءٍ - يقولها ثلاثاً - .

الحديث الرابع عشر :

ورد في الجزء السابع ، الصفحة 55 ، رقم 10 :

عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن جميل بن

صالح ، عن هشام بن أحمر وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد جميعاً ، عن سالمة مولاة أبي عبد الله عليه السلام ، قالت : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام حين حضرته الوفاة ، فأغمني عليه ، فلمّا أفاق قال : أعطوا الحسن بن علي بن الحسين - وهو الأفتس - سبعين ديناراً ، وأعطوا فلاناً كذا وكذا ، وفلاناً كذا وكذا . فقلت : أتعطي رجلاً حمل عليك بالشفرة ؟ فقال : ويحك ! أما تقرئين القرآن ؟ قلت : بلى ، قال : أما سمعت قول الله عزّ وجلّ : « وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ » ؟

قال ابن محبوب في حديثه : " حمل عليك بالشفرة " ، يريد أن يقتلك . فقال : أتريدين على أن لا أكون من الذين قال الله تبارك وتعالى : « وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ » ، نعم يا سالمة ، أنّ الله

خلق الجنّة وطيبها ، وطيب ريحها لتوجد من مسيرة ألفي عام ، ولا يجد ريحها عاق ولا قاطع رحم .

ص : 206

وللكليني في منهجه بسند الحديث وامتته أمور ، منها :

إنه روى عن النساء كما ذكرنا سابقا . ومن منهجه أنه يجتزئ الحديث ويذكر ما اجتزأ منه في بابٍ آخر ؛ لتوفّر المناسبة بين البابين ، كالحديث في كتاب الحجّة في باب الغيبة :

عن الحسن بن أبي الربيع ، عن محمّد بن إسحاق ، عن أمّ هاني(1) .(2)

ومن منهجه تعدّد رواة الطبقة الواحدة ، أي يروي عن أكثر من راوٍ واحد في أيّ طبقة من طبقات السند التي يؤدّي إليها علمه ، وأكثر ما يكون هذا التعدّد في طبقة شيوخه أو الطبقة التي تروي عن الإمام من أهل البيت ، وفي هذا دليل على كثرة سماعه من الشيخ ومصاحبه لهم ، كروايته :

عن محمّد بن الحسن ، قال : دخلت أمّ خالد العبدية على أبي عبد الله عليه السلام وأنا عنده ... إلخ .(3)

ومن فوائد هذا المنهج في السند هو تلافي ضعف الرواية الناشئ من السند لأسبابٍ مختلفة ، كضعف أحد رواتها ، أو وجود عبارات مجهولة في السند ، مثل «عمّن حدّثه» أو «عمّن رواه» ، أو وجود مجهول لم تذكره كتب الرجال ، وغير ذلك من أسباب التضعيف الناشئ من السند . وعليه ، فإنّ الإكثار من طرق الرواية يجبر مثل هذا الضعف في أحاديث الفروع .

وللكليني معرفة واسعة بأسماء الرجال وبلدانهم وألقابهم وكُنّاهم ، ولا غرابة في ذلك إذا كان من بين مؤلّفاته كتاب «الرجال» ، وتظهر هذه المعرفة جلية واضحة فيما ذكره عن رجال سنده في أحاديث الفروع من الكافي ، حيث لم يقتصر فيها على

ص: 207

1- . عن أمّ هاني بنت أبي طالب بحار الأنوار : ج 4 ص 313 .

2- . الكافي : ج 2 ص 141 ح 2 وج 2 ص 142 ح 23 .

3- . فروع الكافي : ج 6 ص 413 ح 1 .

أسمائهم ، بل يضيف لهذه الأسماء ما يُعرف بها من كُنية أو نسب أو لقب ، نسبة إلى مدينة أو قبيلة أو صناعة أو حرفة . ومن أمثلة ما ذكره من الاسم والكُنية قوله :

حدَّثني حمادة بنت الحسن أخت أبي عُبيدة الحدّاء (1).

وقد يتوسّع في ذكر نسب الراوية ، وقد يحذف الاسم مكتفياً بما يدلّ عليه من كُنية أو لقب وغير ذلك ، كقوله في حديث «زينب العطارّة الحولاء» (2).

وكثير ما يذكر حرفة الراوية وصنعتها التي اشتهرت بها ، كقوله «العطارّة» (3).

أو ما يبيعه الراوي ، فقد حفي باهتمام الكليني ، فيذكره مع الاسم ، كقوله : «بيّاع السابري» ، ويذكر العاهة أيضاً «الحولاء» ، وأحياناً يذكر اسم الراوية مضيفاً له أحد رسمه ، كأن يكون أخاه ، كقوله : «عن إسماعيل الأرقط وأمّه أم سلمة أخت أبي عبد الله» .

وقد يذكر الكليني الراوية مع شيء عن أحوالها ، كقوله : «خادم لإبراهيم بن عبدة النيسابوري» (4) وربما يكتفي بتعيين بلد الرواة بدلاً عن أسمائهم ، كقوله في مولد أمير المؤمنين عليه السلام : «عن الحسين بن محمّد ، عن محمّد بن عجب الفارسي» (5).

ويبدو من خلال تسمية رجال السند أنّ الحركة الفكرية لذلك العصر لم تكن حكرًا على طبقة معيّنة من الناس ، بل اشتركت عدّة فئات من المجتمع في تطويرها ، وليس أدلّ عليه من أصحاب الحرف والصناعات والتجّار في تعاطي الحديث وروايته (6).

ص: 208

- 1- . فروع الكافي : ج 5 ص 381 ح 9 .
- 2- . المصدر السابق : ج 8 ص 153 - 155 . زينب الحولاء هي : الحولاء بنت تويت بن حبيب بن أسد بنت عبد العزّي بن قصي القرشية الأُسدية ، ذكرها ابن سعد الإصابة : ج 7 ص 592 .
- 3- . الكافي : ج 8 ص 153 - 155 .
- 4- . المصدر السابق : ج 2 ص 123 ح 6 .
- 5- . المصدر السابق : ج 1 ص 452 .
- 6- . فجر الإسلام لأحمد أمين : ص 323 .

ومن تتبع أسانيد الفروع تظهر أمانة الكليني في نقل الحديث وروايته ، وذلك بالتزامه بألفاظ مشايخ السند واحدا عن آخر ونقلها كما هي ، كروايته عن «حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمّد بن سماعة ، عن وهيب بن حفص ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام» (1).

ويبدو أنّ الكليني لم يغفل مثل هذا الإسناد الضعيف للرواية ، فحاول تقوية الروايات التي وقع في طريقها مثل هذا التردّد أو الظنّ ، وذلك بروايته بطرق أخرى موصولة إلى إمام ، يظهر ذلك من متابعة مواقع الروايات المذكورة وما رواه قبلها أو بعدها من الباب نفسه بأدنى تأمل . ومن أمثله ما قوى به روايته مثلاً .

ومن منهجه في السند هو اختصاره خشية الإطالة ، لاسيّما عند تكرار نفس الموادّ في أحاديث الباب الواحد ، وكثيرا ما يعبر عن بعض الرواة بلفظ «العدّة» ، أو «الجماعة» ، قائلاً : «عدّة من أصحابنا» ، وهو يريد بهذا التعبير مجموعة من الرواة بأعيانهم أطلق عليهم هذا اللفظ بدلاً من التنصيص على اسم كلّ واحدٍ منهم ، غايته بذلك الاختصار .

ومنهجه في اختصار السند لم يجر بصورة منتظمة بجميع أجزاء الفروع ، ونراه في حديث بنت عمر بن يزيد ، (2) وذكر المفيد أنّها (3) مجهولة . وتعقيباً نقول ، إنّ المصادر المجهولة التي وقع في إسنادها اسم «عدّة من أصحابنا» وهو ما يسمّى في الحديث «الحديث المبهم» ، وأنّ الكليني روى عن «بنت عمر بن يزيد» وهي مجهولة ، ولكنّ الكليني رواها بطريق موصول عن أبيها ، عن أبي عبد الله عليه السلام .

فنجده تارةً يختصر السند المكرّر برجاله في السند اللاحق ، وأخرى يذكره بتمامه ، وهو نوع من تكرار الأسانيد ، كما لم يرتّب الأسانيد المتماثلة ترتيباً متسلسلاً

ص: 209

1- . الكافي : ج 3 ص 149 ح 6 .

2- . المصدر السابق : ج 6 ص 384 ح 3 .

3- . معجم رجال الدين لمحمّد الجواهري : ص 760 .

حتى يمكن اختصارها بعبارة: «وبهذا الإسناد»، فقد يحصل لديه أن يتكرّر السند نفسه بتمام رجاله في رواية لاحقة، وعندئذ يمكن اختصاره، ولكنه قد يتكرّر هذا السند في الرواية الخامسة أو السادسة من الباب نفسه، وحينئذ يضطرّ إلى ذكره كاملاً.

ومن منهجه هو انقطاع أسانيد الكافي وإرسالها، وربما يعمّم هذا القول فيشمل سائر محدّثي الإمامية الاثني عشرية عند بعض المسلمين، ومرجع هذا الاشتباه هو الجهالة بسند الحديث المنتهي إلى الإمام من غير اتّصاله ظاهراً بالرسول الكريم صلى الله عليه وآله، هل هو من قبيل المتّصل أو من قبيل المرسل أو المنقطع؟ كالأحاديث التي ينتهي سندها إلى الإمام جعفر الصادق عليه السلام في كتب الأصول الأربعة لدينا.

والحقيقة التي تؤخذ - بهذا الموضوع - من كلام الأئمة أنفسهم بشأن أحاديثهم أنّها موصولة السند برسول الله صلى الله عليه وآله، حيث أعطوا قاعدة عامّة لسندهم في الحديث، فقد روى الكليني بسنده:

عن هشام بن سالم وحمّاد بن عثمان وغيره، قالوا: سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وحديث رسول الله قول الله عز وجل (1).

وعليه، فإنّ ما ثبت صدوره من متون الروايات عن الإمام لم يصرّح برفعها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فهي ليست من باب المنقطعة أو المرسل كما تقدّم، وإنّما تعتبر موصولة السند من هذه الناحية.

ويرى الكليني أنّ الروايات المأخوذة عن النبي صلى الله عليه وآله لا باعتبار سند الإمام في الحديث، وإنّما باعتبار آخر يقوم على أساس ما ثبت لديهم من حجّية سند أهل البيت لعصمتهم.

ص: 210

1- . أصول الكافي، كتاب فضل العلم: ج 1 ص 53 ح 14 .

وبهذا نرى أنه استطاع بمهارته أن يوفر - بكثرة - الأبواب ، يريد بهذا لمن أراد الأطلاع على معرفة حكم ما من أحاديث أهل البيت بسهولة ويسر ، وذلك لاستنباط عناوين هذه الأبواب من مضامين أحاديثها ، بل إن كثيرا من أبواب الفروع مشعرة بنوعية الحكم الموجودة في تلك الأحاديث ، وقد يكرّر الكليني الأحاديث في فروع الكافي كثيرا ، ولم يسلك طريقة واحدة إزاء ما كرّره من متون الأحاديث ، فهو يختصر المتن المكرّر لديه بسند واحد ، كما في حديث جوية الذي جاء عن طريق :

بكر بن محمد بن عبد الرحمن بن نعيم الأزدي الغامدي ، أبو محمد ، وجه في هذه الطائفة من بيت جليل بالكوفة ... وكان ثقة ، وعمّر عمرا طويلاً ، له كتاب (1).

وبهذا يستدعي مراعاة تسلسل الأحاديث وترتيبها في الباب الواحد. وعده البرقي من أصحاب موسى بن جعفر الذين أدركوا الإمام الصادق (2) ، وعده الطوسي من

أصحاب الصادق ، وأخرى من أصحاب الكاظم ، وثالثة من أصحاب الرضا ، ورابعة ممّن لم يرو عن الأئمة (3) وهذا سهو من قلمه .

ويتّضح من ترجمته أنه بعيد عن زمن الكليني ، ممّا يرجع روايته عن أصله المذكور سابقا ، وهو حديث جوية بنت الحارث بن مالك بن جزيمة ، وجزيمة هو المصطلق من خزاعة ، تزوّجها مسافع بن صفوان فقتل يوم المريسيع (4).

طبقات الراويات النساء من كتاب «الكافي» وفروعه

في هذا المبحث تطرقت إلى معرفة أسماء الراويات النساء وأحوالهنّ العامّة والخاصّة ، حتّى نصل إلى عدالتهنّ ومقدار تمكّنهنّ من ضبط رواية الحديث . ولذلك ينبغي أن يُراعى بالطبقات عنصر الزمان أولاً ، وكانت السابقة إلى الإسلام نقطة

ص: 211

1- . رجال النجاشي : ص 78 .

2- . رجال البرقي : ص 48 .

3- . رجال الطوسي : ص 157 رقم 38 وص 370 رقم 1 وص 457 رقم 4 .

4- . الطبقات الكبرى : ج 7 ص 116 .

الانطلاق الزماني ، وفي أهل البيت عليهم السلام ، وفي الإمام علي عليه السلام الذي أعاد إلى الأذهان أحاديث نبوية تبرز حقه بالخلافة بلا منازع .

ومثلما ظهر هناك من وضوح وتركيز في استعراض حقه خاصة ، يظهر هنا في شأن أهل البيت ، ففي خطبة الإمام :

انظروا أهل بيت نبيكم ، فالزموا سمتهم ، واتبعوا أثرهم ، فلن يخرجوكم من هدى ، ولن يعيدوكم في ردى ... فإن لبدوا فالبدوا ، وإن نهضوا فانهضوا ... ولا تسبقوهم فتضلّوا ، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا .(1)

من تلك النصوص النبوية الثابتة ، وخلاصتها في نصّ الثقلين ونصّ الغدير والاثني عشر خليفة ، أصبحت الإمامة في أهل البيت تعيّننا في عليّ عليه السلام بعد الرسول الكريم صلى الله عليه وآله مباشرةً .

لذلك كان الكليني كغيره من علماء الإمامية يعتبر الروايات المأخوذة عن أئمة أهل البيت هي كالروايات المأخوذة عن النبي صلى الله عليه وآله ، لا باعتبار سند الإمام في الحديث ، وإنما باعتبار آخر يقوم على أساس ثابت لديهم من حجّة سنة أهل البيت لعصمتهم ، ومعنى هذا عندهم أنّ بيان الإمام لأيّ حكم شرعي لا يمكن أن يكون غير مطابق للواقع ، وهو لا يختلف عن بيان أبيه .

والمهمّ أن نعلم أنّ الرسول صلى الله عليه وآله قال :

خير القرون قرني ، ثمّ الذين يلونهم ، ثمّ الذين يلونهم .(2)

ثمّ ذكر الكليني أحاديث عن الصحابيّات ثمّ التابعات . ورواياته ليست أحادية المذهب ، وهذا يدلّ على الروعة العلمية في عصره ، من حيث اتّساع رواية الحديث بتعدّد المصادر ، وأصحابها جميعاً من الثقات . فلا موجب للتوقّف إزاءها .

ص: 212

1- . نهج البلاغة : الخطبة 97 ص 143 .

2- . الموجز في علوم الحديث لمساعد مسلم آل جعفر (دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، 1978) : ص 167 .

أما طبقات الراويات في كتاب «الكافي» وفروعه فهي :

من أهل البيت الراويات :

أمّ الحسن ، قالت : مرّ بي أمير المؤمنين عليه السلام فقال : أيّ شيء تصنعين يا أمّ الحسن ؟

قلت : أغزل ، فقال : أما أنّه أحلّ الكسب ... إلخ (1).

وحديث آخر جاء برواية أمّ الحسين بن موسى وأمّ أحمد بنت موسى ، قالتا :

كنّا مع أبي الحسن عليه السلام بالبادية ونحن نريد بغداد ، فقال لنا يوم الخميس : اغتسلا ليوم غدٍ يوم الجمعة ؛ فإنّ الماء غدا قليل . فإغتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة (2).

ورواية حديث حكيمة ابنة محمّد بن علي عليه السلام ، وهي عمّة موسى بن محمّد ابن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر عليه السلام ، قالت : «إنّها رأته ليلة مولده وبعد ذلك» (3).

ورواية أخرى من أهل البيت عن محمّد بن حجرش ، قال :

حدّثني حكيمة بنت موسى عليه السلام ، قالت : رأيت الرضا عليه السلام واقفا على بيت الحطب وهو يناجي ، ولست أرى أحدا ... إلخ .
باب أنّ الجحّ يأتيهم فيسألون عن معالم دينهم ويتوجّهون في أمورهم .

أما الصحابيّات اللاتي تحدّثن فهنّ كثيرات في كتاب الكليني ؛ إنّ الصحابي من :

صحاب النبيّ صلى الله عليه وآله مؤمنات ومات على ذلك ، وطريقة معرفته التواتر ، والشهرة ، والاستقامة ، وإخباره ثقة (4).

وأكثر العلماء : الواجب في ذلك حملة على أنّ الصحابي من محبّ رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال قوم : يجوز كونه راويا عن غيره ، والأظهر هو القول الأوّل . وكذلك قول الصحابي :

حدّث أو أخبر أو قال رسول الله صلى الله عليه وآله ، فهو بمثابة قوله : «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يأمر

ص: 213

1- . فروع الكافي : ج 3 ص 225 ح 8 .

2- . المصدر السابق : ج 6 ص 198 ح 4 .

3- . الكافي : ج 2 ص 122 ح 3 .

4- . رجال الكشي : ص 238 - 431 .

بكذا أو ينهي عن كذا» (1).

ومن رواياته التابعيات ، وهنّ من لقي الصحابيات ، ثمّ الروايات والمروية عنهنّ إن استويا في السنّ أو في اللقاء ، فهو النوع الذي يقال له :
رواية الأقران (2).

علاقة الأحاديث بأبوابها

إذا كان الكليني متبعا من سبقه في طريقة تصنيف الكتاب ، فإنّه استطاع بمهارته أن يوفر - بكثرة الأبواب - مزيد الجهد لمن أراد الاطلاع على معرفة حكم ما من أحاديث أهل البيت عليهم السلام بسهولة ويسر ، وذلك لاستنباط عناوين هذه الأبواب مضامين أحاديثها . إنّ الكثير من أبواب الفروع مشعرة بنوعية الحكم الموجودة في تلك الأحاديث ، وقد استخدم الكليني لتصنيف الحديث طريقتين مشهورتين عند العلماء :

الأولى : طريقة الأبواب ، وكيفية أن يقوم بتقسيم الكتاب على مجموعة كتب ، كلّ منها يحتوي على عدد من الأبواب التي يضع ما لديه من الأحاديث موزعة عليها ، وقد تمّت دراسة الروايات النساء في كتاب الأصول ، وكانت كما يلي :

في كتاب الحجّة باب «تسمية من رآه عليه السلام» ، برواية حكيمة بنت محمّد بن عليّ عليه السلام (3).

في كتاب الحجّة باب «تسمية من رآه عليه السلام أيضا» ، برواية خادم لإبراهيم بن عبدة النيسابوري (4).

في كتاب الحجّة باب «في الغيبة» ، ورد حديثان برواية أمّ هاني (5).

ص: 214

- 1- . كتاب الكفاية في علم الرواية ، تحقيق أحمد عمر هاشم : ص 458 .
- 2- . رسائل في رواية الحديث لأبي فضل حافظيان البابلي : ج 1 ص 145 .
- 3- . الأصول : ج 2 ص 122 ح 3 .
- 4- . المصدر السابق : ص 123 ح 6 .
- 5- . المصدر السابق : ص 141 - 142 ح 22 و 23 .

في كتاب الحجّة باب «ما يفصل به بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر الإمامة»، برواية أمّ أسلم (1)، قالوا: «جاءت أمّ أسلم يوماً إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وهو في منزل أمّ سلمة (2)، فسألتها عن رسول الله صلى الله عليه وآله...» إلخ.

في كتاب الحجّة باب «أنّ الجنّ يأتيهم فيسألون عن معالم دينهم ويتوجّهون في أمورهم»، برواية حكيمة بنت موسى عليه السلام (3).

في كتاب الحجّة باب «في الغيبة»، برواية حبابة الوالبيّة (4).

في كتاب الدعاء باب «الدعاء للكرب والهمّ والحزن والخوف»، برواية أسماء (5).

في كتاب الدعاء باب «الإشارة والنصّ على عليّ بن الحسين صلوات الله عليهما»، برواية فاطمة بنت الحسين بن علي عليه السلام (6).

كتاب الحجّة باب «ما يفصل به بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر الإمامة»، برواية خديجة بنت عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (7).

أمّا فروع الكافي، فإنّ السمة البارزة فيه هي سمة فقهية ملازمة لها في جميع أبوابها وأحاديثها، إلّا في القليل النادر منها، ولا يخفى أنّ هذا التبويب والترتيب لهذه المجموعة الكثيرة من الأحاديث جاء نتيجة لنظرة الكليني الفقهية باعتباره فقيهاً

ص: 215

1- المصدر السابق: ص 168 ح 15.

2- أمّ سلمة: بنت أبي أمية القرشية، وكانت زوج ابن عمّها أبي سلمة بن عبد الأسد بن المغيرة. وأمّها عمّة النبي صلى الله عليه وآله برة بنت عبد المطلب، وكانت ممّن أسلمت قديماً هي وزوجها، وهاجرا إلى الحبشة، فولدت له عمر ودرّة وزينب، وقيل: إنّها أول امرأة خرجت مهاجرة إلى الحبشة، وأول طعينة دخلت المدينة، وتحدّثت أمّ سلمة عن هجرتها إلى المدينة... وهي من آخر أمّهات المؤمنين موتاً. للمزيد انظر: (أسد الغابة، ترجمة رقم 7464، 7/340-343؛ أحاديث أمّ المؤمنين عائشة لمرتضى العسكري: ج 1 ص 37).

3- الكافي: ج 2 ص 244 ح 5.

4- المصدر السابق: ص 151 ح 3.

5- المصدر السابق: ج 4 ص 338 ح 2.

6- المصدر السابق: ج 2 ص 75 ح 1.

7- المصدر السابق: ص 173 ح 17.

مجددًا في عصره ، مضافاً إلى تأثيره بمن سبق من أعلام المحدثين بهذه الطريقة من التصنيف .

أما ما ورد من الروايات النساء في فروع الكافي فهنّ كالتالي :

في كتاب العتق والتدبير والكتابة باب «الولاء لمن أعتق» ، برواية عائشة زوج الرسول صلى الله عليه وآله .(1)

في كتاب الجنائز باب «علة تكبير الخمس على الجنائز» ، برواية أمّ محمد بن مهاجر أمّ سلمة .(2)

في كتاب الطهارة باب «وجوب الغسل يوم الجمعة» ، برواية أمّ الحسين بن موسى وأمّ أحمد بنت موسى .(3)

في كتاب الجنائز باب «صلاة النساء على الجنائز» برواية امرأة الحسن الصيقل .(4)

في كتاب المعيشة باب «النوادر» برواية أمّ الحسن عليها السلام .(5)

في كتاب النكاح باب «نوادير في المهر» ، برواية حمّادة بنت الحسن أخت أبي عبيدة الحدّاء .(6)

في كتاب النكاح باب «مصافحة النساء» ، برواية سعيدة وممّة أختا محمد بن أبي عمير بياع السابري .(7)

وبهذا نرى أنّ الروايات في فروع الكافي آراء واجتهادات كثيرة ، هي غالباً ما تكون

ص: 216

1- . المصدر السابق : ج 6 ص 189 ح 4 .

2- . المصدر السابق : ج 3 ص 181 ح 3 .

3- . المصدر السابق : ص 42 ح 6 .

4- . المصدر السابق : ص 179 ح 1 .

5- . المصدر السابق : ج 5 ص 311 ح 32 .

6- . المصدر السابق : ص 381 ح 9 .

7- . المصدر السابق : ص 526 ح 3 .

لرواة مشهورين من أصحاب الأئمة، وتأتي هذه التعقيبات توضيحا لمرامي النص وأهدافه، أو بيان موقفه من تعارض مروياته، أو التماس وجهاً آخر للرواية المخالفة حكمها للإجماع، وغير ذلك.

إنّ تحميل الرواية جاء أكثرها عن طريق شيوخه، وهم:

1 - محمد بن يحيى أبو جعفر العطار القمي، قال النجاشي:

هو شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الحديث، له كتب (1).

وهو من شيوخ الكليني وروى عنه (2)، ومن رجال عدّته الذين يروي بتوسّطهم عن أحمد بن محمد بن عيسى، وقد أكثر الرواية في (2778) مورداً، منها ثلاثة موارد بعنوان محمد بن يحيى العطار، وفي جميع موارد من النساء والتي جاءت تحت عنوان محمد بن يحيى، هي:

قال عنه: حدّثني حمّادة بنت الحسن أخت أبي عبيدة الحدّاء» في كتاب فروع الكافي: ج 5، ص 381، ح 9.

وقال عنه: «حدّثني أمّ إسحاق بنت سليمان في... إلخ»: ج 6، ص 40، ح 2.

وقال عنه: «حدّثني فاطمة بنت أبي العاص بن الربيع وأمّها زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله»: ج 6، ص 369 - 370.

وقال: «حدّثني حكيمة ابنة محمد بن عليّ عليه السلام»: ج 2، ص 122، ح 3.

2 - علي بن إبراهيم بن هاشم أبو الحسن القمي، وثقه النجاشي (3) قائلاً: ... ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، سمع فأكثر، وصنّف كتباً. وهو من أهمّ شيوخ الكليني (4) ومن رجال عدّته التي تروي عنه. وقد جاءت في رواية: عن ابن

ص: 217

1- . رجال النجاشي: ص 243.

2- . رجال ابن داود: ق 1، ص 340 رقم 1502؛ معالم العلماء لابن شهر آشوب: ص 98.

3- . رجال النجاشي: ص 212.

4- . الوافي بالوفيات للصفدي: ج 5 ص 226؛ روضات الجنّات للخونساري: ج 6 ص 116؛ شرح أصول الكافي للمظنّفر: ص 22.

أبي عمير ، عن إسحاق بن عبد العزيز ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : جاءت فاطمة عليها السلام تشكو إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بعض أمرها ، فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله كُرْسِيَةً وقال : تعلّمي ما فيها . فإذا فيها : مَنْ كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره ، ومن يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو يسكت . (1)

الخاتمة

بعد هذا التطواف مع روايات الكليني ال (26) ، لابدّ من وضع خاتمة نوضّح فيها ما شهدته الحضارة الإسلامية في جميع أشواطها ، أسماء لامعة برزت فيها النساء في مختلف المجالات ، التي تطرّق لها الكليني في كتابه الكافي ، ويمكن إرجاع سبب اتّخاذ المرأة كمحدّثة واعتماد روايتها ، يعود إلى البيئة السياسية التي عاشها الكليني رغم الاضطرابات في الحكم ، إلا أنّها لم تؤثر على شخصيته العلمية ، وأظهر أنّ المذاهب الإسلامية في حقيقتها وحدة مترابطة وأنّ الاختلاف لا يفسد من الودّ قضية ، فهو اختلاف في الرأي والمنهج ، وأنّ الجميع تكاتف لمصلحة الإسلام .

وكذلك كان الكليني الذي تناول روايات من مختلف المذاهب والأقطار والأزمان ، وكان شيوخه ليس جميعا من الثقات والمعروفين ، لكنّ حكمه عليهم جميعا بالصحيحين ؛ لأنّ مروياتهم صدورها عن الأئمة من آل البيت عليهم السلام ، لذا يقضي إعادة النظر في تصنيف الأحاديث في السند والرواية ، وخاصة عند تبنيّه الإكثار من طرق الرواية واختصار السند .

استطاع الكليني إبراز الروايات الرائدات مسلمات زاولن ضروبا متنوّعة من المعرفة الإسلامية في الرواية ، بمثال عملي عن إمكانية المرأة المسلمة وأهليتها للارتقاء في درجات العلم دون حدود .

ص: 218

1. أسد الغابة في معرفة الصحابة، عزّ الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير (ت 630 هـ)، القاهرة، 1286 هـ .
2. أصول الكافي لثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني، عبد الحسين عبد الله المظفر، شرح وتصحيح وتعليق وتنقيح: مطبعة النعمان، النجف الأشرف: 1956 م .
3. أحاديث أمّ المؤمنين عائشة، السيّد مرتضى العسكري، إيران: التوحيد للنشر، 1994 م .
4. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي (ت 1110 هـ)، بيروت: مؤسّسة الوفاء، 1983 م .
5. رجال ابن داوود، الحسن بن علي الحلّي (ت 737 هـ)، طهران، 1342 هـ .
6. رجال البرقي، أحمد بن محمّد البرقي الكوفي (ت 274 هـ)، طهران: جامعة طهران، الطبعة الأولى، 1342 ش .
7. رجال الطوسي، أبو جعفر محمّد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (ت 460 هـ)، النجف الأشرف: 1961 م .
8. رسائل في رواية الحديث، أبو الفضل حافظيان البابلي، قم: دار الحديث، 1424 هـ .
9. روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، محمّد باقر الموسوي الخوانساري، بيروت: دار الكتاب العربي، 1390 هـ .
10. الإصابة في معرفة الصحابة، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني المعروف بابن حجر (ت 822 هـ)، القاهرة: شركة مطبعة ومكتبة مصطفى محمّد الباوي وأولاده، 1939 م .
11. فجر الإسلام، أحمد أمين، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1955 م .

- 12 . الكافي، أبو جعفر ثقة الإسلام محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت 329 هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ثمانية أجزاء، طهران: دار الكتب الإسلامية، 1363 ش .
- 13 . كتاب الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463 هـ)، تحقيق: محمد عمر هاشم، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985 م .
- 14 . معالم العلماء، أبو جعفر رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (ت 588 هـ)، النجف الأشرف: 1961 م .
- 15 . المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، قم: مكتبة محلاتي، 1424 هـ .
- 16 . الموجز في علوم الحديث، مساعد مسلم آل جعفر، بغداد: دار الرسالة للطباعة، 1978 م .
- 17 . نهج البلاغة، ما اختاره أبو الحسن الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى الموسوي من كلام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام (ت 406 هـ)، شرح: محمد عبده، قم: دار الذخائر، 1412 هـ .
- 18 . الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (764 هـ)، بيروت: جمعية المستشرقين الألمانية، دار صادر، 1969 م .

إحداثيات الفكر الاثني عشري بين الكليني والصدوق

دراسة فلسفية - كلامية

د. علي حسين الجابري

المقدمة

لا تُعرف مواقع المدن على الأرض، ولا مواقع النظرية الكلامية والفلسفية والعلمية على خارطة الأفكار، إلا بمعرفة الإحداثيات، بعدّها مفهوماً افتراضياً له علاقة بعلم تحديد المكان والحدث والجماعة، هكذا نظر الباحث إلى أهمّية الشيخ الكليني والشيخ الصدوق، في الفكر الاثنا عشري قبل أحد عشر قرناً، ولاسيّما خلال فترة الغيبة الصغرى للإمام الثاني عشر (عج) ومابعدّها، على صعيد الفكر والحضارة والعقيدة، بعد دراسات له امتدّت طوال أربعة عقود وتّيف في دائرتي الزمان والمكان والفلسفة، ولاسيّما - وهذا هو المهمّ - أنّ الأعلام المبحوثين، قد توزّعوا على أنشطة مدرسة قمّ الحديثية، ومدرسة بغداد المجدّدة، من خلال تشعّب مباحث ذات صلة بحياة الناس وعقائدهم، كان من بين علاماتها الفارقة - على صعيد الفلسفة - الفارابي (ت 339 هـ)، وإخوان الصفا (المدرسة البصرية) المعروفة في الفترة ذاتها، وما مهّد لذلك من أنشطة ذات شأن كبير لدولة طبرستان العلوية وامتداداتها في الدولة الزيدية (اليمن) و(المهدية - الفاطمية) في الشمال الأفريقي، ووصول بني بويه إلى مركز القوّة والتأثير في بغداد (الدولة العبّاسية) للمدّة من 334 هـ - 447 هـ، وماتركته جميع هذه

إنّ الحديث عن ظروف الاثنا عشرية خلال الغيبة الصغرى لوحده - وهو ميدان حركة الكليني - كافٍ للدلالة على صخب الأحداث وخطر السياسة على رجال هذا الفكر الذي جاء عصر الصدوق؛ الميدان البديل على صعيد حركة الدولة - إلى حدّ ما - ، بما وفّر قدرًا من الحرّية استقطب أنشطة رجال هذه المدرسة، فكان الشيخ المفيد (ت 413هـ) واحداً من أكبر أعلام الاثنا عشرية في بغداد ، يعدّ رأس المثلث لزاويتي المثلث الأولى الشيخ الكليني ، والثانية الشيخ الصدوق ، وعلى هذا المثلث استقام البناء الكلامي والفلسفي والعقدي عند الاثنا عشرية .

حاول الباحث التوسّل بالمصادر وهو يللمم مادة هذه الدراسة ؛ ليستكمل بها حلقات البحث الاثنا عشري (شخصيات - مدارس - اتجاهات) ، ويسهم مع الباحثين الآخرين في الوفاء بصاحب الذكرى وهو يمهد في حفظ موارد العقيدة في عصرٍ عاصف لا يثبت فيه إلاّ المتمسك بالأثر، والمحافظ على الخبر والعارف بمسالك طريق الأئمة عليهم السلام الموصل إلى المنبع الأوّل (النبيّ صلى الله عليه وآله الذي أخذ الإسلام من خالق كلّ شيء عزّ وجلّ .

وليس أجمل من ذكرى مفكّر سار على هديه آخرون، واستدلّ بدربه السائرون إلى يوم الدين ، فذلك هو الوهج العقدي والكلامي الذي كان وما زال وسوف يبقى، متألقاً في الآفاق ... فالجميع يعلم أنّ الشيخ الكليني قد مهّد بالكافي وهو في الحقبة الأولى (الغيبة الصغرى) لما سيكون عليه الحال في الحقبة الثانية (الغيبة الكبرى) ، التي حاول الصدوق فيها أن يكمل مشروع الكليني كما يكمل دور مدرسة قمّ فيها دور مدرسة بغداد الحديثية في كتاب من لا يحضره الفقيه .

فنحن إذا نتحدّث عن شخصيات فكرية شمولية لها شيوخ ولهم تلاميذ حملوا لواء الكلمة المكتوبة والتشبّث بها، استجابةً لوصايا الأئمة عليهم السلام بعدّهم حلقات مترابطة تعود إلى عصر الرسالة (الحلقة النبويّة) ، وهي تترجم نداء الوحي الإلهي إلى الناس

كافة ، وتوضّح مراميه وتُفَرِّع أصوله، بفضل السنّة النبويّة وما استودعه الشارع عند (العترة الطاهرة) خلفاً عن سلف لسلسلة متماسكة الحلقات معروفة الرواة ، وصولاً بها إلى صاحب الزمان عَجَّلَ اللهُ فرجه .

لهذا نقول : إنّ الحقبة الأولى غير الحقبة الثانية، مختلفتان في الجوانب الفلسفية والاجتماعية والحضارية، مع ذلك استدرك الصدوق على ما فات الكليني ، وكلاهما سارا على الأثر بالفكر الاثنا عشري بين ايقاعين محافظ ومجدّد، وما دنا نتحدّث عن حقبة انتقالية في المسيرة الإمامية الكلامية ، فبماذا سنخرج من سياحتنا في خارطة الفكر الاثنا عشري بين عصر الكليني وعصر الصدوق ؟ سؤل سنحاول الإجابة عليه في هذا البحث المتواضع . ومن الله التوفيق والسداد.

الحقبة الأولى : الشيخ الكليني والنزعة المحافظة

عُرِفَ الكليني باتباعه السلفي (المحافظ)، أو كما سُمِّي بالأخباري، والأخبارية بالمعنى المخصّص الذي أُطلق على أتباع الاتجاه الحديثي المحافظ داخل الفكر الإمامي الاثنا عشري الذي يعود إلى عصرهم - الأئمّة الاثنا عشر - فهم تبع لهم في علومهم، عن الكتاب والسنّة وأخبار السلف.

وإذا كان مفهوم السلف عام تفاوت فيه وحوله الرأي عند عموم المسلمين، فإنّه عند الإمامية الاثنا عشرية محدّد بالأئمّة عليهم السلام إلى يوم الدين، وإن هو انحصر - زماناً ومكاناً - في القرون الثلاثة الأولى من الهجرة النبويّة الشريفة.

وإذا ما أردنا تحديد هذه الحقبة الزمانية بالجغرافية (المكان) قلنا : إنّ مثلث (المدينة المنورة - الكوفة - قم) هي المراكز التي استقطبت النشاط الإمامي الحديثي، وصولاً به إلى بغداد وسامراء! بعدّها تجلّيات لمدرسة الصادق عليه السلام (ت 148 هـ) التي بلغت مدياتها القرون والأماكن إلى يوم الناس هذا. (1)

ص: 223

1- . الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية لعلي حسين الجابري : ص 108.

والأخباريون، جماعة اعتمدوا على موارد حديثة موزعة على مئات الكتب، استخلصها الكليني في الكافي وروضته،⁽¹⁾ والصدوق (ت 381 هـ) في كتابه كتاب من لا يحضره الفقيه، والشيخ أبو جعفر الطوسي (ت 460 هـ) في كتابيه، التهذيب والاستبصار، التي استغنى فيها عن التوثيق التفصيلي عن الرواة كافة، منوهاً بالمجروحين.⁽²⁾

إنّ منهج المحدثين والأخباريين، كما يقول الغريفي، يتمسك بالأخبار المحفوظة بتلك القرائن، ولأجله صحّح الكليني والصدوق حجّية الأخبار التي في كتابيهما (الكافي والفقيه)، وإن كان فيها الضعاف بلحاظ السنّة قانلاً عن الكليني: ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهما السلام.⁽³⁾

ونقل الفيض الكاشاني عن الصدوق قوله في مقدّمة الوافي:

بل قصدت إلى، أيراد ما أفني وأحكم بصحّته وأعتقد به أنّه حجّة فيما بيني وبين ربّي.

لذلك علّق عليه الفيض قانلاً:

فقد جرى صاحبنا كتابي (الكافي والفقيه) على ما تعارف عليه المتقدّمون في إطلاق الصحيح، على ما يركن إليه... فحكما بصحّة جميع ما أورده في كتابيهما من الأحاديث، وإن لم يكن كثير منه صحيحاً على مصطلح المتأخّرين.⁽⁴⁾

ولخصّ لنا الأعلمي في موسوعته حقيقة الموقف المحافظ لمدرسة الأئمة عليهم السلام، حتّى عدّ أربعة آلاف رجل روى عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، كما وجده عند ابن عقدة في رجاله، وهناك من روى عن الإمام علي عليه السلام والحسن والحسين، صعوداً إلى الحجّة (عج)، حتّى تجمّع ما سمّي بالأصول الأربعمئة من تلامذة نجباء ثقة، كلّها

ص: 224

1- . دروس في الفكر الإسلامي لعلي حسن الجابري : ص 109.

2- . دائرة المعارف الإسلامية الأعلمي : ج 3 ص 68 - 66.

3- . قواعد الحديث لمحبي الدين الغريفي : ص 19 نقلاً عن الكافي : ج 7 ص 115.

4- . الوافي للفيض الكاشاني ج 1 ص 11، كما أورده، الغريفي في المصدر السابق : ص 19.

بسنَدٍ ينتهي إلى النبيّ صلى الله عليه وآله ، وهكذا صعداً إلى المهدي فالفراء الأربعة، إلى أن وصل إلى أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني، محيي طريقة أهل البيت عليهم السلام على رأس المئة الثالثة، ويقصد الرابعة في مؤفه الكافي ، وقيل إنّه عرض على الحجّة (عج) ، فقال : «كافٍ لشيعتنا» .

وإنّ من طريقته وضع الأحاديث المخرّجة على أبواب على الترتيب بحسب الصحّة والوضوح... ووقع في الأواخر ما كان مجملاً (1) سمّاه باب النوادر .

وإذا كنّا قد أرجأنا الحديث عن مجريات الأحداث وملابساتها في القرن الثالث الهجري (زمن الغيبة الصغرى) إلى الصفحات اللاحقة ، ووقفنا هنا عند النشاط الحديثي في القرن الرابع الهجري (الزمن المشترك بين الشيخين، الكليني والصدوق) ، يلفت نظرنا ذلك الجهد الكثيف لوفرة ما تيسّر له من الرواة واجتمع له من الكتب ، فما أخرجه الكليني من الأحاديث في الكافي وما تبعه به الآخرون ، دليل على إثرائها .

في الوقت الذي انبرى فيه جماعة من الإمامية لنقد الحديث، قام به رجال مثل أبي عبد الله محمّد بن خالد البرقي، ومحمّد بن أحمد بن داوود القمّي، وأحمد بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة، وغيرهم ممّن نوهوا بالمدمومين من الرواة والممدوحين، (2) لقد شهد العصر البويهّي - مقابل سدّ باب الاجتهاد عند أهل السنّة - نشاطاً ملحوظاً، بفضل فتح بعض فقهاء الإمامية هذا الباب، مستغلّين وفاة السفير الرابع ودخول الاثنا عشرية عصر الغيبة الكبرى، بعد عام (329 هـ) وصل حدّ المبالغة في المراسيم الشيعية باختراع الجديد منها (3) لكنّ الواضح على خارطة الفكر الاثنا

ص: 225

-
- 1- . دائرة المعارف : ج 3 ص 67.
 - 2- . أدب المرتضى لمحيي الدين عبد الرزّاق : ص 35 - 34.
 - 3- . الفكر السلفي لعلي حسين الجابري : ص 238، وانظر : الكشكول للبحراني : ج 1 ص 270 ، والفكر الشيعي لكامل مصطفى الشيبلي : ص 44.

عشري من المعالم المعرفية المحافظة، مدرستان: الأولى محافظة، والثانية مجددة للأصالة، هما:

مدرسة قمّ الحديثية وامتداداتها في بغداد وصولاً بها إلى أيام الشيخ المفيد (ت 413 هـ) ومحاولاته في فكّ التداخل مع الفكر المعتزلي. والثانية: مثلها في بغداد بعد نشاط (الصدوق) كلّ من الشيخ المفيد، والشريف المرتضى، وصولاً إلى الشيخ الطوسي (ت 460 هـ) وكتبه الحديثية، المنوّه بها سابقاً، ممّا تقع في معظمها خارج حدود هذه الدراسة، إلاّ على سبيل الإشارة. وتكاد الأولى تكون جماع الموقفين (المحافظ والمجدد) بعد أن احتوت نشاط كلّ من الكليني والصدوق.

أمّا ممهّدات الغيبة الصغرى الفكرية والسياسية التي كانت وراء (منعطفات عقيدية) كبرى، فلا مجال للإفاضة فيها هنا، نوجز بعضها:

أولاً: قيام ثورة الكوفة (249 - 250 هـ / 863 - 864 م)، والتي انتهت بهروب الثوّار إلى مشارق الدولة الإسلامية وجنوبها، كما حصل لآل الحسن بن علي عليه السلام وأبناء الشهيد زيد بن علي بن الحسين عليه السلام المنطلقين أصلاً من عقيدة لاتعترف بالمهادنة مع سلطة الاستبداد، ولا تقرّ إلاّ بإمامة القائم بالسيف، نتج عنها ما يأتي:

1 - قيام الدولة العلوية في طبرستان (317 - 271 هـ) التي تركت آثارها السياسية والعقيدية على مساحة واسعة من خارطة الإمبراطورية الإسلامية⁽¹⁾، كان من أهمّها:

أ. قيام الدولة الزيدية في اليمن عام (287 هـ / 900 م).

ب. قيام الدولة الفاطمية في تونس (المهدية) عام (298 هـ)، وفي الشمال الأفريقي وصولاً إلى (مصر) وبلاد الشام.

2 - بفضل الأنشطة العقيدية لرجال الدولة العلوية، ولاسيّما الجهود الفكرية التي

ص: 226

1- . الدولة العلوية في طبرستان لعلي حسين الجابري، أم دولة عربية إسلامية، مجلة قيسات: ج 4 ص 8 وما بعدها.

بذلها الحسن الناصر الكبير (ت 304 هـ) بدخول أكثر من مليون مواطن إلى دائرة الإسلام، كان من بينهم أولاد بويه الذين سيكون لهم دور مشهود في القرن الرابع الهجري، حين مدّوا نفوذهم إلى بلاد خراسان وصولاً إلى بغداد، ليفتحوا بذلك عصرًا جديدًا أمام الاثنا عشرية (امتدّ من 334 - 447 هـ / 945 - 1053 م). كانت أنشطة الصدوق تجري في ظلّها، أو مستفيدة منها بشكلٍ من الأشكال، وهو يتنقل بين مدرسة قمّ وبغداد.

ثانياً: إنّ شدّة المتغيّرات التي رافقت الأحداث المذكورة، ولاسيما مطلع القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، قد:

1 - انعكست على العديد من سياسات الخلفاء العبّاسيين في أواخر الحقبة التركية، في تشديدهم على الأئمّة عليهم السلام وأتباعهم، ولاسيما في بغداد وسامراء والكوفة، فكان ما كان من وقائع انتهت باستتار الإمام الثاني عشر (عج) في غيبته الصغرى.

2 - صاحب ذلك اضطراب الأوضاع في البحرين والبصرة؛ بسبب تزايد حركات القرامطة (من الإسماعيلية) وحركة الزنج، ممّا عصف بهيئة الدولة العبّاسية، ووضع المجتمع على كفّ عفريت؛ بسبب عدم معرفة القادم من الآثار المدمّرة لهذه الحركات، على الرغم من الطابع الاجتماعي الذي يسودها، حتّى أفرزت لنا المرحلة مدرسة فكرية سرّية في الربع الأوّل من القرن الهجري الرابع في البصرة (إخوان الصفا)، عبر رسائل فلسفية بلغت (51) رسالة.

وهي ذات الأجواء التي غادر بسببها الفارابي بغداد عام 329 هـ / 940 م إلى حلب حيث الدولة الحمدانية؛ ليستكمل مشروعه الإصلاحية هناك في كتابه المدينة الفاضلة، إلى حين وفاته عام 339 هـ / 950 م.

إنّها أواخر الحقبة التي فقد فيها العنصر التركي سطوته على الخلافة العبّاسية في بغداد، وتعلّقت الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية، بعد أن شهد مدخل القرن

الرابع الهجري (301 - 309هـ - 913/ - 921م) أطول محاكمة في تاريخ الدولة الإسلامية ، انتهت بإعدام الحلاج بالطريقة المعروفة، التي حملت عنوان مأساة الحلاج،⁽¹⁾ لأسباب سياسية تحت ذرائع دينية.

وفلسفياً يمكن ملاحظة الأنشطة المكثفة لإقامة مجتمع (فلسفي - روعي) ينأى بالناس فوق أخطاء السياسة وغلواء المتطرفين والمتعسفين من شتى الأسماء المعروفة. وإذا كانت ممهّدت الغيبة الصغرى وتداعياتها في بيت الحكمة قد بسطتها يراع الكندي (ت 252 هـ) وصولاً إلى أبي بكر محمد بن زكريا الرازي (ت 320 هـ) والفارابي، لكنّ البحث الكلامي عند الإمامية (الجعفرية - الاثنا عشرية) حافظ على التزامه بخطّ الأئمة عليهم السلام السلفي إلا ما ندر .

ويبقى الحدث الأكبر الذي قلب الحسابات جميعاً مع بداية الغيبة الكبرى هو انتهاء العصر التركي وبدء حقبة جديدة من السياسة جاءت لصالح الفكر الاثنا عشري، الذي سبق وناجح الكليني عنه وبقية الرهط المحافظ من رجال الاثنا عشرية ، ولاسيّما في قم المقدّسة ، لتقود سلسلة المتغيّرات في ظلّ تمكّن آل بويه من زمام الأمور في المشرق وبغداد ، كنتاج تاريخي لما حقّقه دولة طبرستان العلوية التي بقي تأثيرها في بلاد الديلم والجيل حتّى منتصف القرن الرابع الهجري ، إلى جانب دورها في قيام الدولة الزيدية في اليمن والدولة الفاطمية والمهدية في الشمال الأفريقي ، وصولاً إلى القاهرة وقيام الجامع الأزهر ، كما توهّنا بذلك في السطور السالفة.

جميع هذه المتغيّرات في مشرق الدولة الإسلامية ومغربها وجنوبها، هي ثمرة لجهود الثوّار الذين غادروا العراق⁽²⁾ باتجاه الشرق ، والتي توجت بعيد وفاة الكليني

ص: 228

-
- 1- . مأساة الحلاج في منظور الباحثين البغداديين لعلي حسين الجابري : ص 13 وما تلاها.
 - 2- . دراسات في الفلسفة والدين والحياة مخطوط ، الفصل الثاني: دولة علوية في طبرستان أم دولة عربية إسلامية : ص 20 وماتلاها، بجميع المصادر الأساسية، مثل ابن هلال الصابي، المنتزع من كتاب التاجي: ص 68 وما بعدها ، الدولة العلوية في طبرستان لمهدي البستاني (مخطوط) رسالة ماجستير - كلية الآداب : ص 28 وما بعدها.

لقد وجد الخضري أنّ الشيعة الإمامية الاثنا عشرية قد تنفّسوا الصعداء مع المرحلة الجديدة للمرة الأولى بعد سلسلة من الظروف القاسية التي عاشوها، ولاسيّما في العراق والتي يعرفها الجميع، وقبيل بلوغ هذه المرحلة كان الكليني واحداً من أبرز الرجال الذين خدموا هذا الفكر، ولاسيّما من خلال علاقته بالسفراء الأربعة الذين لم يكونوا بعيدين عن روح التملل الاثنا عشري انتظاراً للظرف الجديد، على الصعد الكلامية والفلسفية. (1)

لقد أتاح الجوّ السياسي في هذه المرحلة (بين عصري الكليني والصدوق) نوع من الحرّية للاثنا عشرية، تحدّث عنها أكثر من مفكّر (2) بعد أن لوحظ تشجيع البويهي للشعراء الذين وجدوا الفرصة مناسبة لإطلاق العنان لعواطفهم الدينية، بعد قرون من الكبت والاضطهاد والمطاردة والحجر على العقيدة. (3) إنّ جملة المتغيّرات - بعد الغيبة الصغرى - قد تمخّض عنها سلسلة من الحقائق العلمية والكلامية، من بينها:

1 - ازدهار البحث العلمي، ووضوح الموقف الإمامي، بفضل تمايز العلوم والفنون وعدم التداخل بين مسائلها ووضوح المذاهب الإسلامية، بما كتب في أصول العقائد فيها. (4)

2 - تخطّى المجتمع البغدادي خطر الانفجار و(الحرب الطائفية) أو الانهيار، من جراء الوضع الجديد على قاعدة من القناعة بتداولية الحكم العباسي بين الطائفتين، يقول الدكتور عبد الرزاق محي الدين: فليرض أهل السنّة بتنفّس الإمامية الصعداء مادام ذلك يقي لهم مذاهبهم ومراكزهم في الفتيا والقضاء، وليقنع الإمامية الاثنا

ص: 229

1- . الفكر السلفي لعلي حسين الجابري : ص 237 - 236.

2- . الكشكول للبحراني : ج 1 ص 270، والأماشي للشريف المرتضى : ص 14 وما بعدها.

3- . روضات الجنّات للخوانساري : ص 535 - 534 .

4- . أدب المرتضى لعبد الرزاق محيي الدين : ص 32 - 19.

عشرية بهذا المكسب الناقص عن بلوغ دعوتهم، فإنه خير لهم على كل حال من العصور السابقة. (1)

وإن لم يدم مثل هذا التوافق سوى ربع قرن على الحقبة البويهية، ولاسيما في السنة 349هـ، مهّدت - بعد قرن من الزمن - لبدء الدور السلجوقي التركي في بغداد (2)، لسنا في معرض الإفاضة عن حوادثه ومجرياته، لكننا سنتأمل فلسفياً وكلامياً أدوار كل من الكليني في الحقبة الأولى، والصدوق ومدرسة قم في الحقبة الثانية؛ لكي نخرج من دائرة العموم إلى خصوص البحث، ولكي تكتمل إحداثيات خارطة الفكر الاثنا عشري زماناً ومكاناً ومدارس وشخصيات وحوادث وأحداث، وهو أمر يدخل في غاية الباحث وطبيعة المناسبة التي نحتفي من خلالها بالشيخ الكليني ومنهجه الكلامي ومنظوره الفكري على سبيل التكامل.

ثالثاً: الدور الفكري للكليني في زمن السفراء الأربعة .

دأب السفراء الأربعة - على التوالي - تنظيم علاقة العلماء الأعلام من الاثنا عشرية بالإمام المستتر (عج) لأسباب قاهرة، حيث غلب منطق التمسك بالأثر، بعدة منجاة من كل خلل، ودليل استقامة في العقيدة، والوثوق بموارد الحقيقة الشرعية إن كان على الصعيد الكلامي أو الفقهي - العملي، هكذا استقام الحال في بغداد وسامراء والكوفة منذ عام (260 - 329 هـ / 873 - 940 م)، وفي مثل هذه الأجواء نشأ الكليني واستقام عوده وتكاملت ثقافته وتصوّراته وقناعاته، ليخرج على الطالبين ب-:

أ - كلام يستظل بظل النص والحديث النبوي الشريف والخبر المعصومي الموثوق.

ص: 230

1- المصدر السابق: ص 117.

2- تاريخ بغداد: ج 109 ص 111، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي: ج 8 ص 150 - 149، البداية والنهاية لابن كثير: ج 12 ص 97، الكشكول للبحراني: ج 1 ص 272-275، لمحات اجتماعية لعلي الوردي: ج 1 ص 12.

ب - قضايا عملية تتصل بفروع الدين وتطبيقات الشريعة ، كما وردت عن السلسلة المعصومية.

ذلك هو الخطّ الذي تبناه الكليني، سمته النظر إلى النصّ المقدّس من خلال الأثر، حيث عرف الاثنا عشرية بطريقة تفسير النصّ بالأثر(1) الوارد من مدرسة الأئمة عليهم السلام في المدينة المنورة، منذ زمن السجّاد والباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام ... وامتداداتها في العراق، وصولاً إلى مدرسة قمّ الحديثية، موضوع المبحث الثاني، في بلاد المشرق وفارس(2)، بفضل ظروف إيجابية صاحبت المتغيّرات السياسية المذكورة، إن كانت في دولة طبرستان حيث جهود الحسن الناصر الأطروشي الكبير (ت 304 هـ)، أو جهود الكليني في بغداد، التي أثمرت حلولاً إيجابية تستجيب لمشية الاثنا عشرية، ورغبة البويهيين لاحقاً، حيث ازدهر خلالها خطّ محافظ حرص أصحابه على التواصل مع روح العقيدة الإسلامية غير الرسمية ذات المنابع المستقلّة عن سطوة السياسة والسلطة والحكم، تعزّزت بعد انتهاء حقبة سفارة السفير الرابع عام 329هـ- 940م، بعده العام الأكثر أهمّية في تاريخ الفكر الاثنا عشري اللاحق، فما هي طبيعة المنهج الذي تبناه الكليني في هذه الحقبة؟ أعني في مؤفاته، ولاسيما كتاب الكافي، الذي عدّ واحداً من أهمّ موارد الاثنا عشرية؛ لثقتهم بصاحبه وصلته المباشرة بسفراء الإمام الثاني عشر (عج)، كما يقول ابن طاووس(3).

ونوهنا قبل قليل بما وجدته الشيخ الخضري(4) بعد وصول سلطة البويهيين إلى بغداد من أثر إيجابي على مجمل الاتجاه الفكري والعقدي للاثنا عشرية، لا بسبب شيعة البويهيين، بل بفضل الجهود التي بذلها الحسن الناصر الكبير في دولة

ص: 231

1- . تعليق على منهج المقال للأستاذ آبادي : ص 78 و 98 و 161 و 230.

2- . روضات الجنّات : ج 1 ص 33 .

3- . كشف المحجّة عن ثمرة المهجّة لابن طاووس : ص 48، وكتابنا الفكر السلفي : ص 253.

4- . تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمود الخضري : ص 329.

طبرستان من أثر، التي كان طابعها الظاهري زيدي، مع آل الحسن الفارّين إلى هناك، بعد فشل ثورة الكوفة عام 250هـ-864م؛ خوفاً من بطش صاحب شرطة بغداد البساسيري، الذي شتت جموع الثوّار عند واسط، فلم يجدوا أمامهم من ملاذ غير بلاد الجبل والديلم، ليقيموا دولتهم هناك عام 271هـ-884م ومابعدھا، والتي امتدّ أثرها إلى اليمن والشمال الأفريقي، وصولاً إلى عهد الناصر الكبير في (301 - 304هـ-913 / 916م) الذي حكم الدولة العلوية⁽¹⁾ هناك بعد كلّ من الحسن بن زيد ومحمّد بن زيد، وصولاً إلى الحسن بن القاسم (ت 316هـ-) والذي انتهت سيادة هذه الدولة بمقتله، وتراجع النشاط الشيعي في هذه الربوع.

ولعلّ الكليني قد زامن أحداث بغداد التي توجت عام (309هـ-921م) بإعدام الحلاج لذرائع عقيدية لا تخلو من دوافع سياسية تتعلّق بإسماعيلية الحلاج!

نقول هذا من غير أن نهمل البراءة التي أعلنها ابن الهمام في بغداد عام 312هـ-924م على لسان السفير الرابع الحسين بن روح مع تكفير الصمغاني، قارنا إلحاده بما أُشيع عن الحلاج من عقائد تتقاطع مع العقيدة الإمامية⁽²⁾ - الاثنا عشرية. عصّد ذلك الموقف (التحوّطي) للاثنا عشرية، في مثل ظروف بغداد تحت ظلّ السيطرة الأشعرية، ماكتبه الشيخ المفيد (ت 413 هـ) من رسالة في الردّ على أصحاب الحلاج⁽³⁾، وذلك في عام (393هـ-1003م) بما يلفت نظرنا عن سبب طرد القميين للحلاج حين زار المدينة بتأثير ابن بابويه القميّ الذي كان وثيق الصلة ببغداد وسامراء، أي مع الكليني وسفراء المهدي (عج)، وقام بضرب الحلاج في قمّ ومنعه من الترويج لخزعلاته، بعد أن قدّم نفسه لأهل قمّ باعتباره وكيل صاحب الزمان (عج)، كذلك أخفق في استمالة كبير الإمامية الاثنا عشرية أبا سهل إسماعيل بن

ص: 232

- 1- . الدولة العلوية في طبرستان : ص 33.
- 2- . مأساة الحلاج لعلي حسين الجابري : ص 15.
- 3- . نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد لمارتن مكديريوث، ترجمة علي هاشم : ص 65.

نوبخت(1)، وجميع ذلك كان يعرفه الشيخ الكليني وهو يؤرخ لحقبة الغيبة الصغرى :

1 - إنَّ الخطَّ المحافظ - السلفي - اتخذ مجراه الواضح ممثلاً بنشاط المحدثين والمشتغلين بالرواية، وكان على رأس هؤلاء الشيخ الكليني(2) الذي كان معاصراً لفترة الوكلاء الأربعة للمهدي (عج)، وهم: عثمان بن سعيد العمري، وولده أبو جعفر محمّد، وأبو القاسم الحسين بن روح، وعلي بن محمّد السمري (الخلّاني)، وكانت صلّتهم به بمثابة تزكية له وتوثيق مع أخبار وصلت عن اتّصاله بالمهدي(3).

تلمذ لأبي علي أحمد بن إدريس بن أحمد الأشعري القمي(4) (ت 306 هـ)، وخير ما قدّمه الكليني لخدمة الفكر السلفي، هو كتابه الكافي في الحديث، الذي جرى فيه على طريقة السلف الصالحين، من ذكر جميع السند غالباً(5).

2 - إنَّ كتاب الكافي في علوم الدين، يتناول جميع العقائد الإمامية ومذاهبها، ويعدّ أحد الكتب الأربعة الكبرى الشيعية (الاثنا عشرية) وأولها، ويشتمل على أكثر من (16) ألف حديث، وعليه شروح كثيرة(6)، كما له تلخيص يحمل عنوان (روضه الكافي) بقلم الكليني نفسه.

3 - سار على خطّ الشيخ الكليني، تلامذته من رجال مدرسة بغداد، مثل:

أ. ابن عقدة (ت 333 هـ)؛ أحمد بن محمّد بن سعيد الكوفي المشهور بابن عقدة الشيعي، الذي قيل عنه إنّه من أصحاب الحديث(7)، ساهم في نقد الرواة.

ص: 233

- 1- الحلاج والقرامطة وماسينيون لمحمود قاسم، مجلّة الأصاله، العدد 57، الجزائر: ص 51.
- 2- كتابنا: الفكر السلفي: ص 235 هو أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحق الكليني الرازي.
- 3- كشف المحجّة لابن طاووس: ص 153 و 159، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمن: ج 3 ص 339.
- 4- دائرة المعارف: ج 3 ص 138.
- 5- مقدّمة علل الشرائع للصدوق لبحر العلوم: ص 30 - 31.
- 6- الكافي: طبعة محمّد الآخوندي، طهران 1377 هـ: ص 118 وماتلاها، والذي لخص بروضة الكافي، مطبعة النجف الأشرف 1385 هـ: ص 87، وانظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمن: ج 3 ص 340 - 339.
- 7- انظر: تاريخ بغداد: ج 5 ص 291، ورجال النجاشي: ص 78، والكشكول للبحراني: ج 1 ص 195 والكنى والألقاب لعبّاس القمي: ج 3 ص 346، ودائرة المعارف: ج 3 ص 239.

ب . ابن زينب النعماني ؛ (محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن جعفر النعماني(1) ، وهو أحد تلامذة الكليني المشهورين(2). صنّف عام (342 هـ / 953 م) كتاب الغيبة، والفرائض ، والرّد على الإسماعيلية وتفسير الإمام جعفر الصادق عليه السلام وكتاب الدلائل(3).

ج . العمّاني ؛ (أبو علي الحسن بن علي بن أبي عقيل)، وقيل (أبو محمّد العمّاني والحدّاء)، ويقال له أيضاً: ابن أبي معروف العمّاني، ترك كتباً في الفقه والكلام حتّى وصفه البعض بأنّه : «أول من هدّب الفقه واستعمل النظر وفتق البحث عن الأصول والفروع في ابتداء الغيبة الكبرى»(4)، وإن خالف العمّاني المنهج السلفي للكليني، لكنّه كان واحداً من ظاهرة التجديد في تلك الحقبة، أكمل جهود جماعة من الإمامية، مارسوا نقد الحديث لإزالة كلّ شكّ من جهة (وسائط) الأئمّة عليهم السلام، ولتكون مادّة موثوقة الاستعمال، مثل أبي عبد الله محمّد بن خالد البرقي ومحمّد بن أحمد بن داود القمي وغيرهم ممّن تحدّث عن المذمومين والممدوحين من الرواة(5)، ونوّهنا ببعضهم سابقاً.

وطوّر الخطّ النقدي للحديث والرواية في هذه الحقبة أبو حنيفة الشيعة (محمّد بن النعمان بن منصور التميمي القاضي) (ت 365 هـ / 975 م) الذي لم يطق البقاء في العراق، لذلك التحق معزّ الدولة الفاطمي(6) في مصر سنة 363 هـ / 974 م، وبقيّ

ص: 234

- 1- . نسبة إلى مدينة النعمانية وسط العراق تقع على نهر دجلة الرجال للنجاشي: ص 298 - 297 ، المنتظم لابن الجوزي : ج 8 ص 81 .
- 2- . تاريخ الأدب العربي : ج 3 ص 343 .
- 3- . انظر : الرجال للنجاشي : ص 298 - 297 ، والذريعة لآقا بزرك الطهراني : ج 8 ص 237 ، والكنى والألقاب : ج 3 ص 245 .
- 4- . الرجال للنجاشي، ص 38 ، والفهرست للطوسي : ص 79 ، وله كتاب الرجال : ص 471 ، ومعالم العلماء : ص 37 ، ومنتهى المقال للحائري : ص 97 ، وروضات الجنّات : ج 2 ص 169 ، والكنى والألقاب : ج 1 ص 190 .
- 5- . أدب المرتضى : ص 35 - 34 .
- 6- . تاريخ الأدب العربي: ج 3 ص 341 .

هنالك إلى حين وفاته سنة 365 هـ / 976 م . هكذا تشكّلت الحقبة الممتدّة من الغيبة الصغرى داخل العراق وخارجه، وصولاً إلى عصر الصدوق الذي يشكّل لنا الركيزة الثانية في الفكر الاثنا عشري خلال المرحلة القادمة.

إنّ الخطّ المحافظ الذي مثّله الكليني(1) وتلامذته وجد بوادر (تحرّرية) للخروج على ثوابته، سنترك لغيرنا البحث فيه وتتبع مساره وصولاً إلى المشروع الأصولي الاثنا عشري.

الحقبة الثانية : الشيخ الصدوق بين المحافظة والتجديد.

إنّ الشيخ الصدوق نتاج مدرسة كلامية - فقهية لها حضورها الرائع في تاريخ الفكر الاثنا عشري، وقبل أن نتحدّث عن دور الصدوق في هذا الميدان، لا بد أن نقف أولاً عند هذه المدرسة، لننتقل بعدها إلى الشخصية المدروسة، بعدها مكتملة لجهود الشيخ الكليني، على الرغم من اختلاف ظروف الشخصين والمدرستين.

أولاً : مدرسة قمّ الحديثية:

1 - ثبت في كتاب البلدان أن قمّ

مدينة افتتحها أبو موسى الأشعري سنة 23هـ/643م، ومصرّها طلحة بن الاخوص الأشعري في ايام الحجاج سنة 83هـ/702م، وصف أهلها بأنهم شيعة أمامية، والذي نقل التشيع إليها من الكوفة عبد الله بن سعد الأشعري(2).

2 - لقد اعتمد جلّ الذين تابعوا الأثر الاثنا عشري الذي وضع الكليني أساسه القويّ في الكافي على وفق المنطق (النقلي)، النصّ المقدّس، والاعتماد على المأثور

ص: 235

1- . سجّل الإسترآبادي محمّد أمين في فوائده المدنية (ص 272) موقفه، مستعيراً من مقدّمة كتاب الكافي للكليني، قال فيه : فلم تقتصر في إهداء (إبداء) النصيحة إذا كانت واجبة لإخواننا وأهل ملّتنا ما رجونا، مشاركين لكلّ من اقتبس، منه وعمل بما فيه في دهرنا هذا وفي غابره، إلى انقضاء الدين إذ الربّ عزّ وجلّ واحد والرسول صلى الله عليه وآله خاتم النبيّن واحد والشريعة واحدة، وحلال محمّد حلال، وحرّامه حرام إلى يوم القيامة.

2- . معجم البلدان للحموي : ص 397 - 398.

من الحديث النبوي الشريف وأخبار الأئمة، ولم يجتمع الخطّ الإمامي إلى التفسير (بالرأي) إلا في قرون لاحقة على زمن الغيبة.

ومثل ذلك وجدناه في عصر الأئمة (1) ماثلاً في تفسيرات:

أ. سعيد بن جبير التابعي (ت 64 هـ - / 683 م).

ب. إسماعيل بن عبد الرحمن الكوفي (ت 127 هـ - / 744 م).

ج. جابر بن يزيد الجعفي (ت 127 هـ - / 744 م)، وغيرهم. فما توجهات هذه المدرسة؟

عند العودة إلى اتجاهات مدرسة قمّ الحديثية، نجد التوجّه المحافظ على تتبع أثر الأئمة، من قبل رجال هذه المدرسة، ولاسيما في حقبة الغيبة الصغرى وعصر الشيخ الكليني، حتّى عدّ أبو جعفر محمّد بن الحسن بن فروخ الصفّار الأعرج (ت 290 هـ - / 919 م) هو المؤسّس الحقيقي لفقّه الإمامية في إيران عموماً، وفي قمّ على وجه الخصوص، وكتابه بصائر الدرجات في علوم آل محمّد خير دليل على منهج مدرسة قمّ؛ لأنّه ينطوي على مجموعة للحديث ربّما سبق بها الكليني في الكافي (2).

عدت مدرسة قمّ بمثابة المركز السلفي العامّ في الفكر الاثني عشري في هذه الفترة بعد أن وصلت بنشاط رجالها إلى الذروة، وهم يمثلون نقاء العقيدة المستمّدة من نبعها الصافي الرقراق، رافضين الأفكار المتأخّرة، كالغلوّ والغلاة، حتّى ذكر لنا النجاشي في رجاله جملة من طردهم القمّيون من قمّ لغلوّهم (3).

إلى جانب تنويهنا في الصفحات السابقة عن موقف القمّيين من الحلاج ودعاواه في سفارته للمهدي عليه السلام (4)، وكان موقف المدرسة في مسألة نفي السهو على

ص: 236

1- الفكر السلفي لعليّ حسين الجابري: ص 239 - 238.

2- لقد عدّ بروكلمن كتاب بصائر الدرجات هذا توسيعاً لكتاب بصائر الدرجات لأبي القاسم سعد بن عبد الله القمّي ت 300 هـ / 913 م انظر: تاريخ الأدب العربي: ج 3 ص 377، وأعلام المؤيّن لعمر كحالة: ج 9 ص 308.

3- الرجال للنجاشي: ص 260 - 255.

4- مأساة الحلاج: ص 13 وماتلاها.

النبيّ صلى الله عليه وآله (1) معروفاً من القائلين به.

وبعد تعداد كتب الرجال لعشرات من القميين نقف عند أشهرهم ممّن شكّل مورداً للصدوق:

1 - أبو جعفر محمّد بن الحسن بن فروخ الصفّار الأعرج (السابق) الذي عدّ المؤسّس الحقيقي - كما قلنا - وأكثر من ذلك، فلقد زار العراق، ولقيّ السفراء، والشيخ الكليني وسواهما(2).

2 - شيخ الطائفة بقمّ؛ أبو الحسن علي بن الحسن بن بابويه القمّي (ت 329 هـ - 940 م) والد الصدوق، الذي عدّ أوّل من ابتكر طرح الأسانيد عن الأخبار، وجمع بين النظائر وأتى بالخبر مع قرينته، ولا سيّما في رسالته إلى ابنه الصدوق (ت 381 هـ - 991 م).

وجميع من تأخّر عنه، يحمد طريقته بها، ويعوّل عليها في مسائل لا يجد النصّ عليها؛ لثقتّه وأمانته، وموضوعيته في الدين والعلم(3).

كما اجتمع ابن بابويه في العراق مع السفير الثالث، أبي القاسم الحسين بن روح، وسأله مسائل ثمّ كاتبه بعد ذلك على يد علي بن جعفر المتوفّي سنة تناثر النجوم(4).

ولتلك الصلة أهمّية كبيرة لمن يتّبع سلاسل الاتّصال المعرفي بين مدرسة قمّ الحديثية، ومدرستي بغداد والكوفة، مع مركز الإشعاع العلمي المنطلق من (سامراء) بواسطة ثقة عدول، حافظوا على العلاقة بين الإمام الثاني عشر في غيبته الصغرى، ورجال الإمامية الاثني عشرية، حتّى فاضت بهم كتب المؤرّخين والرجاليين والمتكلمين(5).

ص: 237

1- . منتهى المقال للحائري : ص 12 ، وانظر: الفكر الشيعي لكامل الشيبلي : ص 58 - 57 .

2- . الفكر السلفي : ص 240.

3- . لؤلؤة البحرين للبحراني : هامش ص 382.

4- . الرجال للنجاشي : ص 199 - 198 ، وانظر : الفهرست للشيخ الطوسي : ص 199 و 482.

5- . انظر : الفهرست لابن النديم : ص 277 ، والرجال للعلامة الحلّي : ص 137 ، ولؤلؤة البحرين : ص 381 ، ونقد الرجال للتفريشي : ص

232 - 233.

ثانياً: الشيخ الصدوق (381هـ - / 991 م) شيخ الطائفة (1) في خراسان، ورد بغداد سنة 355هـ - / 965 م.

وكان له فضل التأثير في توجيه سياسة البويهيين حين صحب ركن الدولة بن بويه الذي استعان بتعاليمه في الإمامة على تدبير السياسة (2)، ولعلّه ذات الدور الذي سوف يمارسه العلامة الحلّي في البلاط الإيلخاني بعد أربعة قرون مع خدابنده (3)، ويقاربه دور الشيخ علي بن العالي الكركي، زمن طهماسب الصفوي بعد خمسة قرون (4).

وصفته الكتب الرجالية، بأنّه كان بصيراً بالأخبار، ناقداً لها، عالماً بالرجال (5).

كان رئيساً للمحدثين، الذين زاد عددهم في زمن أبيه (المتوفى عام 329هـ - / 940 م)، وفي مدينة قمّ بالذات، عن مئتي ألف محدّث، حتّى استفاد من علمه كلّ من لا يحضره الفقيه (6).

امتدحه المحافظون اللاحقون؛ لالتزامه بالأثر، ولا سيّما ابن طاووس (7) ومحمّد أمين الإسترآبادي، الذي نقل عن مقدّمة كتاب من لا يحضره الفقيه ما يلي:

هو على غرار من لا يحضره الطبيب لمحمّد بن زكريا الرازي وهو في الفقه والحلال

والحرام والشرائع والاحكام.

وأردف قائلاً:

ص: 238

- 1- . هو: أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسن بن بابويه القميّ، لُقّب بالصدوق، لأنّه أعرف بصدق الأخبار وأوثق بأمر ذلك البعض الذي لا يعرف الآخرون حاله: كشف القناع عن حجّية الاجتماع لميرزا محمّد: ص 71 - 70، وانظر: مقدّمة علل الشرائع لبحر العلوم: ص 3.
- 2- . تاريخ الأدب العربي: ج 3 ص 344.
- 3- . الفكر السلفي: ص 312 وماتلاها.
- 4- . المصدر السابق: ص 242 و 413.
- 5- . الكنى والألقاب: ج 1 ص 212.
- 6- . مقدّمة علل الشرائع: ص 3.
- 7- . كشف المحجّة عن ثمرة المهجّة لابن طاووس، ص 123 - 122، وانظر: مقدّمة علل الشرائع: ص 31 - 30.

وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل واليه المرجع(1).

فنحن نتكلّم إذاً عن الصدوق الذي أنجز المرجع الثاني للاثني عشرية السلفية (كتاب من لا يحضره الفقيه)، لضرورات أملت عليها طبيعة المرحلة اللاحقة لانقضاء فترة الغيبة الصغرى، وفي أجواء سياسية إيجابية، ولا سيّما زمن الوزير البويهى ركن الدولة(2).

إنّ منهجية كتاب من لا يحضره الفقيه للصدوق الذي أكمل مشروع الكليني المحافظ ممّا دفع بالسيد نعمّة الله الجزائري (ت 1112 هـ - / 1700 م) إلى القول :

إنّ الكليني والصدوق، صرّحا بصحّة ما أودعاه في كتابيهما من الأخبار (المعصومية)، وذلك أنّ الصحيح عند القدماء ما ثبتت صحّته وأفاد العلم(3).

وإن علّق على كتابه هذا الشيخ مفلح بن الحسن الصيمري (ت 933 هـ - / 1526 م) بتأليف سمّاه : التنبيه على غرائب من لا يحضره الفقيه(4)، ولا سيّما فيما يتعلّق بالإسهاء(5) على النبي صلى الله عليه وآله، فلقد كان الصدوق حرباً على الغلاة ممّن حاول رفع الأئمّة عليهم السلام فوق إنسانيتهم الكاملة(6)، لذلك جعل النصوص التي تتحدّث عن ذلك السهو، إسهاء من الله للنبيّ صلى الله عليه وآله(7)، وإن صوّب له كلّ من الشيخ المفيد والشريف المرتضى(8) وصولاً إلى

ص: 239

1- . محمّد أمين الإسترآبادي: الفوائد المدنية، ص 274-275، كما استشهد بكتاب المحاسن للبرقي: أيضاً، ص 23، 121، 141، 157، 158، 160، 162-163، وكذلك صدر الدين الشيرازي: في شرحه على اصول الكافي للكليني، باب البداء يراجع عبدالزهرة البندر، نظرية البداء عند صدر الدين الشيرازي، رسالة ماجستير - من قسم الفلسفة آداب بغداد، عام 1974، ص 172-173، وكتابنا: الفكر السلفي، ص 294.

2- . الفكر السلفي : ص 242.

3- . منبع الحياة لنعمة الله الجزائري : ص 58 .

4- . مقدّمة علل الشرائع : ص 32.

5- . كتاب من لا يحضره الفقيه للصدوق : ج 1 ص 6 و 10 و 39 و 52 و 172 و 207 و 234.

6- . علل الشرائع للصدوق : ص 99 و 101، وانظر : الرجال للنجاشي ص 140، ومنتهى المقال : ص 12، والفكر الشيعي : ص 53 .

7- . كتاب من لا يحضره الفقيه : ج 1 ص 234، وانظر : مجمع البيان للطبرسي : ج 30 ص 91 - 88 .

8- . الفكر السلفي : ص 247.

الشيخ الطوسي (ت 460هـ - / 1067 هـ) الذي اكتملت بكتابه، التهذيب والاستبصار الكتب الأربعة للاثني عشرية في الأخبار المعصومية.

إن سلفية الصدوق - التي هي حلقة في سلسلة - الفكر الاثني عشري، كشفت عن نفسها في التمسك بالظاهر من النصوص مما لا يستبعد معه بحث هذا المفكر لإشكالية الآيات التي تحدّث في ظاهرها عن صغائر. نعم، فالصدوق يقول بجواز الصغيرة على الأنبياء، في ضوء تأويل ظاهر القرآن، وبخاصة مايتعلّق منها بعصمة آدم عليه السلام التي كانت (صغيرته) في الجنة، قبل النبوة على الأرض، قائلاً:

وكان ذلك من آدم قبل النبوة، ولم يكن ذلك بذنب كبير يستحقّ به دخول النار، وإنّما كان من الصغائر الموهوبه التي تجوز على الأنبياء قبل نزول الوحي عليهم، فلمّا اجتباه الله وجعله نبياً كان معصوماً، لا بذنب صغيرة ولا كبيرة(1).

وليس ذلك بجديد على الفكر الاثني عشري المحافظ، فلقد تحدّث قبل الصدوق الكليني، لكنّ الصدوق حاول في هذا المبحث الاعتماد على أخبار الرضا عليه السلام لصرف

الكثير من الآيات عن ظاهرها الذي يدلّ على وقوع (معصية صغيرة) إلى حيث التنزيه، الذي يمرّ من النبوة إلى الولاية نقول: إنّ موقف الصدوق هذا وقبله إشارة الكليني حول النظر إلى ظاهر الآيات المخصوصة بهذا الموضوع، لم يمرّ دون نقد من قبل الاتجاه الاجتهادي (العقلي) تحت دعاوى أنّ الصدوق قد عوّل على أخبار آحاد أو أخبار غير موثوقة(2)، بخلاف ما دأب عليه سلفية الاثني عشرية من الوثوق بما ورد في كتاب من لا يحضره الفقيه(3) فالصدوق من قدماء الأخبارية علماً ومنهجاً، كما كان الكليني من قبل(4)، ما دام مصدره يعود إلى النبوة. «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ

ص: 240

- 1- . عيون أخبار الرضا للصدوق : ص 109.
- 2- . الفكر السلفي : ص 248.
- 3- . عيون أخبار الرضا : ص 108 و 112 و 113، وانظر : كتاب من لا يحضره الفقيه : ج 1 ص 234، وعلل الشرائع المقدّمة لبحر العلوم : ص 33 - 32، والكشكول ج 1 ص 328 - 327.
- 4- . الفكر السلفي : ص 249.

يُوحى«(1)، وبذلك استقامت المسيرة المعصومية للفكر الاثني عشري على هاتين الركيزتين، ممثلة بكتايبهما إلى جانب الكتب اللاحقة، فهل هناك ثمّة فضل للكليني بعد أحد عشر قرناً أكثر من ذلك؟

خلاصة القول:

تلك سياحة فكرية ذات ثوابت جغرافية وتاريخية وعقيدية، معروفة الزمان والأشخاص والأدوار، وقعت لشخصيتين كبيرتين، في مسيرة الفكر الاثني عشري، وأقصد بهما الكليني والصدوق، في حقبة هي الأخطر بين جميع الحقب؛ لتعلقها بما قبل الغيبة وما بعدها، وما انبنى على هذه الغيبة من تداعيات سياسية وكلامية وفلسفية، رافقت الفكر الاثنا عشري بخاصة، والفكر الإسلامي بعامة، والفكر الإنساني بوجه أعم، وما زالت وسوف تبقى إلى ما شاء الله، وأعني بها مسألة (الولاية) التي ستصاحب الناس إلى حين يأذن الله بأمره ليعيد الحق إلى نصابه ويملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً.

هذا هو ملخص المشروع العقيدي والفلسفي الذي ندب له السلف الاثنا عشري، الذي كان حلقة وصل بين الأئمة عليهم السلام وأتباعهم، وبين عصر الأئمة والعصور اللاحقة!

فهل هناك أهمية في الأدوار كتلك التي أطلع بها رجال الاثني عشرية في الكوفة وبغداد وقم وسواها من المراكز الاثني عشرية، تكمل مسيرة الفكر الإمامي في دولة طبرستان العلوية، وزيدية اليمن، وفاطمية الشمال الأفريقي، ومصر، وصولاً إلى الانفتاح السياسي في بغداد في ظلّ ركن الدولة البويهية، إنّه جهد مشترك تجمع عليه العقلية الإمامية لتختزل في الخطّ الاثني عشري (المعتدل)، وها نحن نستذكره بعد أحد عشر قرناً على وفاة الكليني وعلى حافاته وفاة ابن بابويه القمي وولده الصدوق، فعسانا وفقنا في مشروعنا هذا، ومن الله التوفيق والسداد.

ص: 241

نظرية المعرفة عند الإمامية

د . عبد الأمير كاظم زاهد(1)

المقدمة

لا- يختلف اثنان في أنّ الإنسان خُلق كائنًا مفكرًا عاقلًا يتطلّع إلى اكتشاف المجهول النوعي والمجهول الشخصي بدوافع غريزية فطرية ، حتّى تحوّل توصيف جهده الاكتشافي من تطلّع فطري إلى واجب ديني أو واجب فلسفي ، عند الكثير من المذاهب الاجتماعية الكبرى والأديان السماوية العظمى .

ولقد نشأت من جراء هذا التوافر الفطري والفكري والقانوني نظرية فكرية تعنى بالمعرفة من حيث ضرورتها وغاياتها ومرجعياتها ومسالكها وقضاياها ، وتعدّ نظرية المعرفة من بين القضايا الأكثر حيوية في الفكر الإسلامي ، ولا نبالغ إذا قلنا إنّها قسيم العلوم الأساسية كاللّام والفلسفة ، وإنّ أيّ نقاش فكري لن يكون ذا قيمة ما لم تحسم المعرفة الإنسانية منحها واتّجاهاتها وقيمها ، وهي أبرز أركان نظرية المعرفة عامّة .

ورغم أهمّية مثل هذه التوصيفات ، لم تجد نظرية المعرفة عناية فائقة ومستقلّة في أبحاثنا الإسلامية بعامّة ، وفي الأبحاث الحديثة بخاصّة ، لجهة أنّ علم الرواية ينأى بنفسه عن العلوم العقلية والفلسفية .

ص: 243

1- . أستاذ الدراسات الإسلامية العليا العراق في جامعة الكوفة كآية الفقه.

والحقّ أنّ المعين الذي تستقي منه الإلهيات والفلسفة والحكمة وعلم الكلام الإسلامي قديمه وجديده، هو إشراقات النصّ المعجز (القرآن الكريم)، وتجليات الحديث النبويّ، والرواية عن الأئمة المعصومين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، كما أنّ هذه الأصول المطهّرة تقع أساساً للتفكير العلمي عند المسلمين .

لذلك صار من الضروري طرح نظرية المعرفة في الفكر الإسلامي، ولكن من منابعها الرئيسة، وهي القرآن ومرويات الأئمة، التي يعدّ ثقة الإسلام الكليني من أوائل من جمعها وبوّبها وصنّفها طبقاً لمعيار موضوعي، ولأنّ فكر الشيعة الإمامية مستند إلى ما صدر عن الإئمة من آل البيت عليهم السلام، فإنّه يعبّر عن مقارنة أكثر يقينية عن رؤية الإسلام كمنظومة فكرية كبرى .

لذلك صار إمكان التعرّف على نظرية المعرفة من خلال مرويات الكليني هي هدف هذا البحث وفرضيته العامّة .

ومن الواضح أنّ العلاقة بين الدين والمعرفة علاقة جدلية، فالدين الصحيح هو الذي ترجّحه أدوات المعرفة اليقينية من بين الأديان الكبرى في العالم، فالتقليد في الأصول الاعتقادية إحدى عيوب التديّن، وهذه إحدى أبرز قواعد المنطق الديني بل المنطق الفكري بعامّة .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه حينما يُراد من الدين أن يحقّق للناس تنمية حضارية، فسيتحوّل الدين إلى دافع لانتساع المعرفة، فهو يترجّح من خلال المعرفة، وهو في ذات الوقت يؤسّس لمعرفة، إلى جانب أنّ لكلّ دين رؤية كونية، ومعيناً للإجابة عن الأسئلة الأزلية، فلا بدّ للدين من أن يجيب عن تساؤلات الإنسان الأولى والبديهية، وينقل العقل الإنساني من المجهول إلى المعلوم، لا سيّما في قضايا أو مضامين تلك الأسئلة الأساسية عن الوجود والموجد، والغاية من الوجود، ودور الإنسان ومدى حرّيته في الفعل الكوني، وحجم مسؤوليته إزاء أفعاله، وصلته بالطبيعة، والدور التاريخي له، ومعنى الزمن الذي يمارسه .

لقد عرّف الدارسون - على كثرتهم - المعرفة تعريفات كثيرة، أبرزها: «إنّ المعرفة: ثمرة التقابل بين ذاتٍ مدركة وموضوع مدرك»، وتطلق نظرية المعرفة (egdelwonk fo yroeht) على البحث في إمكان تحصيل المعرفة البشرية، ومصادر المعرفة، والطرق الموصلة إليها، والغاية منها.

ويعدّ موضوع المعرفة قديماً قدم الفكر البشري، فقد نُقل عن أفلاطون أنّ المعرفة: «هي اعتقاد صادق مسوغ»، أي أنّ له ما يسوغه أو يقوم عليه برهان(1).

وقد ظهر موضوع المعرفة عند الفلاسفة المسلمين ومتكلميهم(2)، وانتقل إلى مفكّري الغرب، فكان جون لوك(1690 م) يعالجه في مبحث الفهم الإنساني في كتابه مقالة في التفكير الإنساني(3)، وربّطه «كانت» (1724 - 1804) بالوجود، لعبارته المشهورة: «أنا أفكر، إذن أنا موجود»(4).

وإزاء البحث في إمكان الحصول على المعرفة، نواجه مشكلة الشكّ وضرورة التفريق بين المعرفة الأولية (قبل التجربة)، والمعرفة المكتسبة أي المعرفة البعدية.

وتُدرس الشروط التي تجعل الأحكام على الأشياء والأفكار ممكنة، وتسوغ وصفها بالصدق، كما تُبحث في الأدوات التي تمكّن من العلم وتحدّد مسالك المعرفة ومنابعها.

وقد ظهر متأخراً مصطلح الاستمولوجيا (ygolometsipe)، ويترجم حرفياً نظرية العلم أو فلسفة العلوم، كما يقول «اللاندي»، أي الدراسة النقدية لمبادئ العلوم وفروضها ونتائجها(5).

ص: 245

- 1- . مدخل إلى فلسفة العلوم لمحمّد عابد الجابري: ص 20 .
- 2- . مقدّمة في السؤل اللاهوتي الجديد لعبد الجبّار الرفاعي: ص 36 .
- 3- . مدخل إلى فلسفة العلوم: ص 120 .
- 4- . المصدر السابق: ص 25 .
- 5- . منطق البحث العلمي لكارل بوبر، ترجمة محمّد البغدادي: ص 79 .

ومنذ القدم انقسم المفكرّون إلى أصحاب النزعة التوكيدية الذاهبين إلى أنّ العقل يمكن أن يوصل إلى اليقين ، وأصحاب النزعة الشكلية الذين يشكّون في إمكان تحصيل الحقيقة العلمية ، وقد حوّل المتأخرون الشكّ إلى منهج ، وهو (خطوة على طريق البحث عن المعرفة الصحيحة) .

وانقسموا من حيثية ثانية إلى أربعة شرائح : العقليون الذاهبون إلى أنّ العقل يستقلّ بالإدراك دون مقدّمات تجريبية ، وتجريبيون ذاهبون إلى أنّ الخبرة الحسّية هي مصدر المعرفة ، وحدسيون قائلون بوجود ملكة أخرى للمعرفة (التجربة الوجدانية) سمّوها الحدس (noitiutni) ، وبرجماتيون (msitamgarp) يذهبون إلى أنّ صحّة الفكر تعتمد على ما يؤدّي إليه من نتائج عملية ناجحة .

مما تقدّم يتبيّن أنّنا نريد أن نحدّد ملامح نظرية المعرفة بالاستناد إلى مرجعية معيارية مخزونة في كتاب الكافي لثقة الإسلام الكليني ، التي تنقل الرواية عن آل البيت عليهم السلام ، ليصحّ القول إنّها نظرية المعرفة عند الإمامية .

المبحث الأول : قيمة العقل في مرويات «الكافي»

إذا كان البخاري قد افتتح جامعه بحديث : «إنّما الأعمال بالنيّات» ، فإنّ الكليني ابتدأ كتابه بحديث (خلق العقل) ، فقد روى عن الباقر عليهم السلام إنّ العقل هو المخاطب بالتكاليف ، وعليه المدار في الجزاء ، وجاء فيه :

أما إني إياك أمر وإياك أنهى ، وإياك أعاقب وإياك أثيب(1) .

وعن محمّد بن سنان ، عن أبي الجارود ، عن الإمام الباقر عليهم السلام ، قال :

إنّما يُدأق الله العباد في الحساب يوم القيامة على قدر ما آتاهم من العقول في الدنيا(2) .

ص: 246

1- . أصول الكافي : ج 1 ص 5 ح 1 .

2- . المصدر السابق : ح 7 .

وطبقاً لنصّ حديث الأصبغ بن نباتة: «إنّ الحياء والدين أمران يكونان مع العقل»⁽¹⁾، بما يؤسّس إلى أنّ النظم المعرفية الأخلاقية الكشفية أو المعرفة عن طريق الوحي، لا يتضادّان مع العقل المجرد⁽²⁾، وتصحّ مرويات الكافي:

إنّ الله لم يبعث نبياً ولا رسولاً حتّى يستكمل رجحان العقل، ويكون عقله أفضل من جميع عقول أمته⁽³⁾.

ومنه نعلم أنّ أنموذج المعلّم أو الحكيم الملهم أو العقل المدبّر، مفاهيم تصلح مقدّمات تأسيسية لمصطلح العصمة في الفكر الديني للأنبياء، وربّما الأساس الفلسفي لمفهوم العصمة عند الشيعة الإمامية، أي أنّها استكمال المقدرّة دائماً على فعل الأصلح.

ومن هنا، يمكن استخلاص هذا الجزء من نظرية المعرفة، وأبرزها:

1 - لا تقاطع فعلي بين العقل والحدس والوحي، فهي طرق موصلة إلى العلم، سواء في مجال الظنّ المعتمد أو اليقين القطعي.

2 - إنّ إقرار العقل كمقدّمة للاعتقاد واعتباره منوطاً للتكليف (المسؤولية - الحرّية)، يعطيه رتبة متقدّمة على المسائل الأخرى.

3 - إنّ كمال العقل تفسير مقبول لماهية العصمة، وهو المؤهل الربّاني للقادة الإلهيين بما يجعلهم القادرين على اكتشاف الأصلح دائماً وفعله، واعتبار ذلك مقدّمة للمعرفة لطريقة اتّباع الأنموذج.

ومن المهمّ جدّاً أن نشير إلى أنّ حديث الإمام الكاظم عليه السلام فيما يرويّه هشام بن الحكم وحده، يصلح إذا قمنا بتحليل مضمونه الفكري، ويعدّ المسوّغ الروائي في تفصيل الرؤية الإسلامية للعقل. فهو من جهة يقرّر الحقائق ويستند إلى آيات الكتاب

ص: 247

1- المصدر السابق: ح 2.

2- انظر: منطق البحث العلمي لكارل بوبر: ص 79.

3- أصول الكافي: ج 1 ص 5 ح 11.

العزیز ، ویجعل البرهان والبیان والوجدان ثلاثة مسالك للوصول إلى الحقيقة(1)، فهو علیه السلام یقول :

یا هشام، إنَّ الله تبارک وتعالی أکمل للناس الحجج بالعقول ، ونصر النبیین بالبیان، ودلَّهم علی ربوبیته بالأدلة(2).

ثمَّ ساق معها الإمام علیه السلام الآيتين 163 و 164 من سورة البقرة ، وقد جعل الإمام علیه السلام العقل بمصاف الرسل ، فجعله الحجَّة الباطنة ، أي قسیم الحجَّة الظاهرة وهي الأنبياء والرسل والمعجزات .

المبحث الثاني : إمكان المعرفة

من أوائل ما يطرحه العقل من أسئلة أساسية : هل المعرفة متاحة؟ وهل بإمكان العقل البشري حيازة المعرفة؟ وهل يمكن فهم التحوُّلات من المجهول إلى المعلوم . . . ؟ هذه المباحث یجمعها عنوان (إمكان المعرفة) .

بدءاً لا بدَّ من التفريق بين الإمكان الكلي والإمكان النسبي ، فالإمكان الكلي ؛ أي التصوُّر بأنَّ الإنسان بإمكانه أن یحيط بالعلم بما یمكنه التوصل إلى الحقيقة المطلقة .

والإمكان النسبي ؛ هو قدرة الإنسان علی إدراك ما یمكن إدراكه بحسب القدرات والمستوى المتاح من المعرفة مع اعتبار قيد الزمان والمكان ، وبالعبور السريع علی هذا الخلاف - لعدم حاجة البحث له - نقول : إنَّ الإمكان بالمعنى الأعمَّ هو رأي العلماء جميعاً .

فطالما أنَّ المعرفة ممكنة ، فهل الإنسان المسلم مخیر بين اكتسابها ، أو عدم اكتساب المعرفة من جهة الحكم التكليفي؟ وبالمتابعة نجد أنَّ موقف الإسلام ، بل موقف مذهب أهل البيت علیهم السلام ، أنَّ العلم فرض ، والفرض إمَّا فرض اجتماعي (یأخذ

ص: 248

1- . انظر : حلقات نقد العقل العربي لشروع الجابري ، البنية والتكوين ، نقد العقل السياسي .

2- . أصول الكافي : ج 1 ص 5 ح 12 .

صفة كفاية)، أو فرض على الأفراد بحيث الكلّ مطالبون باكتساب المعرفة، (بما يُعرف بالوجوب العيني)، ومن اعتبار قاعدة أن «لا تكليف إلاّ بمستطاع»، فإنّ مجرد التكليف يقتضي القول بأنّ المعرفة متاحة، وأنّ العقل البشري يمكنه حيازتها وفهم تحولاتها.

فالإمام الصادق عليه السلام يروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ طلب العلم فريضة على كلّ مسلم»⁽¹⁾، وعنه عليه السلام: «طلب العلم فريضة»، والحديثان ليس فيهما دلالة على الوجوب الكفائي، بل الدلالة ناطقة بالأعمّ، لكن بالاستعانة بما رواه يونس بن عبد الرحمن عن بعض أصحابه أنّ الإمام الكاظم عليه السلام سُئل: «هل يسع الناس ترك المسألة عمّا يحتاجون إليه؟ قال عليه السلام: لا»، فإنّ ذلك يكشف وجوب المتابعة، بل وجوب المقدّمة تبعاً لذيّها.

إذن، فعدم السعة (الحظر) يرد على الإعراض عن معرفة نحتاجها أفراداً، أو مجتمعات، فلا بدّ من اكتسابها، لذلك يمكن القول إنّ ما يحتاجه الفرد من أحكام فقهية وأحكام التعاملات الخاصّة بمهنته وأحكام العلاقة بينه وبين الدولة حقوقه وواجباته، كلّها في دائرة الفرض على أضيق نطاق، ولأجله حكم الفقهاء أنّ ما يلزم أن يُعرف من فقه التكليف يعدّ من جنس الواجب.

وقد ألحقت به قضية التفقه بالدين، لتضيّق النطاق (نطاق طلب المعرفة) من مجال المعرفة العامّة إلى المعرفة الدينية بالمعنى الأخصّ، والدليل على ذلك أنّ الرواية ربطت بين العلم وبين استخدام العلم، بحيث اعتُبر جهله مضراً وعلمه نافعا⁽²⁾، فيرد الحديث:

إنّ العلم آية محكمة، أو فريضة عادلة، أو سنّة قائمة، وما خلاهنّ فهو فضل.

ولعلّك تفهم من مصطلح «آية محكمة» بناءً على أنّ لفظ آية يرد بمعنى البرهان

ص: 249

1- المصدر السابق: ص 16 ح 1.

2- انظر رواية إبراهيم بن عبد الحميد عن الكاظم الكافي: ح 17.

والدليل ويراد به (القوانين التكوينية)، ويُفهم من «فريضة عادلة» مجموعة الأحكام القانونية المنظمة للحياة الاجتماعية، ويُفهم من «سنة قائمة» أي المندوبات التحسينية التي تيسر الحياة، فإن هذه المتطلبات الثلاثة هي نقطة الشروع فيما يجب أن يعرف، ولأجل الوصول إلى المعرفة فإنَّ حثَّ الرواية على السؤال كاشف عن أنَّ المقدّمة تأخذ حكم ما بعدها، فقد قال أبو عبد الله عليه السلام لحمّان بن أعين: «إنّما يهلك الناس لأنّهم لا يسألون»⁽¹⁾، ثمَّ يؤسّس بقوله: «لا يسع الناس حتّى يسألوا»⁽²⁾ درءاً للهلك.

وتجد في خزانة الحكمة (المرويات عن أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين) أخباراً أنّ الله تعالى أخذ على العلماء عهداً ببذل العلم⁽³⁾. وهذا تكليف للعلماء؛ لقوله عليه السلام «زكاة العلم أن تعلّمه عبادة الله . . .» .

مما تقدّم يتقرّر:

- 1 - إنّ المعرفة في الأصل التكويني الفطري فرصة متاحة للإنسان من حيث ماهية المعرفة، ومن حيث القابلية البشرية على حيازة المعرفة .
- 2 - إنّ المعرفة نسبية بالقدر الذي تحقّقه الاستطاعة الإنسانية، فيما عدا المعصوم عند الشيعة الإمامية .
- 3 - إنّ العالم مكلف بنشر علمه، واستخدامه للتقدّم الإنساني .
- 4 - إنّ الإنسان مكلف بأن يتعلّم الحدّ الأدنى ممّا يحتاجه من العلم، ومعيار (الحاجة) معيار حركي نامي، ويتّسع باتّساع الحاجة .
- 5 - إنّ النصوص تربط العلم بالمصلحة (النفع - الضرر)، ولأنّ الحياة الإنسانية مرتبطة تمام الارتباط بالمصالح (النفع) والمفاسد (الضرر)، فإنّ المعرفة للحياة ضرورية ضرورة قصوى، وذات صلة جوهرية بوجود الإنسان . فضلاً عمّا يلحق

ص: 250

1- الكافي: ج 22 ص 1 باب 9 ح 1 .

2- المصدر السابق: باب 9 ح 4 .

3- المصدر السابق: باب 10 ح 1 .

بالوجود الإنساني من أفكار وسلوكيات ، وحاجيات وتحسينات .

المبحث الثالث : غاية المعرفة

في الحديث عن غاية المعرفة هناك مسالك واتجاهات ، منها : الغاية الذاتية على مسلك المعرفة لأجل المعرفة ، الغاية المثالية ، الغاية التعددية الخالصة ، الغاية البرجماتية .

فما هي الغاية في فكر الشيعة الإمامية ؟

تهدف المعرفة في التصور الإسلامي (خطّ أهل البيت عليهم السلام) إلى تحقيق نوعين من الغايات ، الغايات الواسطية ، والغاية النهائية .

فالغايات الواسطية هي :

1 - إنّ المعرفة إحدى أهمّ الخصائص التي تسهم في تكامل الإنسان ، وبذلك تحقق أحد أهداف الشريعة (الوحي) الذي يهدف إلى أن يرتفع بالإنسان من المستويات الأدنى إلى مستوى التكامل .

يقول الإمام الكاظم عليه السلام :

يا هشام ، ما بعث الله أنبياءه ورسله إلى عباده إلا ليعقلوا عن الله ، فأحسنهم استجابةً أحسنهم معرفةً ، وأكملهم عقلاً أرفعهم درجةً (1) .

2 - إنّ الإسلام رسم العلاقة بين الإنسان المستخلف في الأرض وبين الطبيعة على أنّها علاقة تضامن وتكامل ، فالله تعالى سخر الطبيعة وأوجد إمكاناتها لصالح الإنسان ، وهو عزّ وجلّ زوّد الإنسان بقوة العمل وبالمعرفة ، للتعامل من خلالهما مع الطبيعة لخلق مستلزمات الحياة الكريمة التي تؤدّي فيها عبادة الله أداءً ميسراً .

فقد روى الصادق عن جدّه أمير المؤمنين عليهما السلام :

إنّ التفكّر يدعو إلى البرّ والعمل به (2) .

ص : 251

1- . الكافي : ج 1 ص 8 .

2- . المصدر السابق : ص 10 .

أما الغاية النهائية ؛ فمن غاية كمال الإنسان وسمو المرتبة التي يصل إليها وفق حياة كريمة يعيشها، يتحقق مفهوم عبادة الله، وهي غاية الخلق ونهاية مقاصد الخليقة والتكوين؛ لقوله تعالى : «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ»(1).

بينما غاية المعرفة في التصور الغربي الحديث أنّ المعرفة وسيلة لتحقيق مفهوم القوة والغلبة ، بمعزل عن القيم الموجهة لهذه القوة وقهر الطبيعة، وكأنّ العلاقة الموسومة بين الإنسان والطبيعة علاقة صراع ، وتتأسس غايات المعرفة في الفكر الغربي على تسيّد الإنسان على الكون ، حيث تهدف إلى جعل مركزية الإنسان محورا للفعاليات الطبيعية والاجتماعية، وهذا النمط من التصور يسبب مأزقا في الذات الحضارية للتصور الغربي .

في حين أنّ التصور الإسلامي يقرّر أنّ الله هو سيّد الكون، والإنسان خليفة ذلك السيّد الأوحد الأحد المطلق ، فالإنسان ليس سيّد الكون ، إنّما السيّد في الكون هو الله، والمنظومة التوحيدية تقوم على وضوح المركز القانوني لكلّ من الله والإنسان ، فالله الموحى والمفيض للمعرفة ، والإنسان هو الذي يتلقّى الوحي أو يسترشد به .

فقد روى الإمام الكاظم عن جدّه أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليهما قوله :

ما عبّد الله بشيءٍ أفضل من العقل(2) .

ومنه يُستفاد أنّ استخدام العقلانية ليس في مجال ضبط المعرفيات فقط ، إنّما في عموم التعامل مع الأشياء ، والأفكار تعدّ عبادة ثمينة ونفيسة .

المبحث الرابع : مصادر المعرفة

يعدّ هذا المفصل من أكثر مفاصل نظرية المعرفة تعقيداً ؛ ذلك لأنّ ماهية المعرفة ومسالكها تحدّدتها مصادرها ومرجعياتها، فكيف نحدّد مرجعية المعرفة في التصور

ص: 252

1- . الذاريات : 56 .

2- . الكافي : ج 1 ص 10.

الإسلامي استناداً إلى مرويات أهل البيت عليهم السلام في الكافي .

لقد تقدّم أن نزاعاً قديماً حول مراجع المعرفة ومصادرها . . . هل العقل أو الحسّ (الملاحظة والتجربة)، أم الحدس والكشف ، وقد خضع هذا النزاع لمقتضى تقدّم المناهج العلمية وتطوّر نظريات نقد المعرفة، فسلم جمع من العلماء بأنّ القدر المتيقّن من المعقولات تعمل في مجال المعرفة الأولية التي تسبق التجربة ، وسلم العقليّون أنّ المعارف التي يتمّ اكتسابها عن طريق التجربة (معرفة بعدية)، وهي الأخرى تحتاج للعقل لكي يطبق عليها الاستقراء والقياس.

لكنّ الموقف النقدي الراجح نظرية حتمية المرجعية الواحدة للمعرفة⁽¹⁾ ، كما هو اختيار مرحلة قرون النهضة الأوربية (البيكونية) التي حصرت المعرفة بالتجربة⁽²⁾ ، ويرفض ما ظهر في حضارة الهند وما بنت عليه المسيحية ما سُمّي بمفهوم الاعتقاد [htiaf]، (وهو فعل أو عزم يعقد المرء النية على أن يقبله كشيء صادق) .

أمّا منهج العترة من آل البيت عليهم السلام في مراجع المعرفة ، فإنّهم يصرون أنّ أول المرجعيات وأكثرها اتّساعاً وحي الله تعالى للبشر، ثمّ إنارة المعصومين ، ثمّ الحجّة الباطنة (العقل) ، ولا مانع من أن تكون الملاحظة والتجريب رافداً من روافد المعرفة ، ومن نعم الله علينا أنّ العلم مرتبط بمعيار مهمّ، وهو ألاّ يصطدم الفكر مع حقيقة ثقيلة ، أو قاعدة عقلية قاطعة .

والوحي في التوصيف الإسلامي مرجعاً معرفياً يتمييز عن البقية من مراجع أو مصادر المعرفة بأنّه يحتوي على إدراك الحقيقة المطلقة، أي أنّه يعلم الأشياء على حقيقتها، فإنّه «لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ»⁽³⁾، وإنّه يقدّم معارف متنوّعة ، فهو قادر على أن يقدّم المعرفة منفرداً عن كلّ المصادر . وأخيراً ، فإنّه يحوى الأخبار

ص: 253

1- . انظر : منطق البحث العلمي : ص 63 .

2- . انظر : مدخل إلى فلسفة العلوم : ص 237 .

3- . فصّلت : 42 .

عن الغيب أو الشهود ، وإدراك جوهر القوانين الكونية والسنن الحاكمة على الوجود برمته .

إننا هنا مضطرون لإثارة قضية حصل فيها التباس تاريخي ، وهي ظهور موجة حسّية في مطلع القرن الحادي عشر الهجري على يد الإسترآبادي ، فقد قلل من دور المنطق المعياري ، وتوقف على مداليل الأخبار المتغيرة بتغير العقل الذي يتعاطاها، فضلاً عن معايير صحّة السند ومثانة المضمون ، لكنّ الإسترآبادي يقطع بصحّتهما معاً قبل تطرّق الاحتمال إلى البحث .

إنّ اتّهام التفكير الأخباري بأنّه يتبنّى اتّجهاً حسّياً في المعرفة، أمر يحتاج إلى وقفة ؛ ذلك لأنّهم يعتقدون أنّ الإنسان مزوّد بمعرفة إلهامية نابعة من صميمه ، ممّا نتج

عنها معرفة ذات طابع إشرافي لم تُسبق بمعرفة قبلية ، إنّها من صنع الله . لذلك يقول الإسترآبادي :

إنّ التصديقات الصادقة فائضة على القلوب من الله تعالى بلا واسطة . . . (1).

وينتقد عدد من الباحثين ، أنّ هذا التفكير يستبطن تناقضاً ، كونه قد شجب العقل من ناحية ليخلو ميدان التشريع والفقهاء للبيان الشرعي ، وظلّ متمسكاً به لإثبات الصانع (2) .

عن ابن الطيّار، عن الصادق عليه السلام ، قال :

إنّ الله احتجّ على الناس بما آتاهم وعرفهم (3) .

عن محمّد بن حكيم، قال :

قلت لأبي عبد الله عليه السلام : المعرفة . . . من صنع من هي ؟ قال عليه السلام : من صنع الله ، ليس للعباد فيها شيء .

ص : 254

1- . انظر : الفوائد المدنية : ص 121 .

2- . المعالم الجديدة لمحمّد باقر الصدر : ص 43 - 44 .

3- . الكافي : ج 1 ص 93 .

وإذا كان القرآن الكريم هو الوحي الموحى والنص الرباني المدون، فإن المنهج العلوي يقرّر أنه لا يكون حجة إلا بقيم، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله هو مبلغه والقيم على تأويله؛ لأنه سيّد الراسخين في العلم، وأنّ علياً عليه السلام - كما روى الصادق عليه السلام - «كان قسيم القرآن»(1).

لذلك فإنّ القدوة العالمية المجسّدة المعصومة المطاعة التي لا تتضارب مع نصّ موحى أو قاعدة عقل قاطعة) هي المرجعية الثانية .
قال الصادق عليه السلام :

لَمَّا جَمَعَ اللَّهُ لِإِبْرَاهِيمَ أَنْ اتَّخَذَهُ عَبْدًا قَبْلَ النَّبُوَّةِ، وَنَبِيًّا قَبْلَ الرِّسَالَةِ، وَرَسُولًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلًا، وَخَلِيلًا قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهُ إِمَامًا . . . فَلَمَّا جَمَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ قَالَ: «قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا»(2). (3).

وقد أوجز الإمام الباقر عليه السلام في خطابه لأبي حمزة، قال :

يا أبا حمزة، يخرج أحدكم فراسخ فيطلب لنفسه دليلاً . . . وأنت بطرق السماء أجهل منك بطرق الأرض، فاطلب لنفسك دليلاً(4).

وجاء عن الصادق عليه السلام :

إنّه لا يسع الناس إلا معرفتنا، ولا يعذر الناس بجهالتنا(5).

وجاء عن الصادقين عليهما السلام :

نحن خزنة علم الله، ونحن تراجمة وحيه(6).

فإذا تحدّدت المرجعية الأساس (كتاب الله وكلام العصمة) من أنّهما ميزان العلم

ص: 255

1- المصدر السابق : ص 98 .

2- البقرة: 124 .

3- الكافي : ج 1 ص 101 .

4- المصدر السابق : ص 107 .

5- المصدر السابق : ص 109 .

6- المصدر السابق : ص 113 .

ومعيار المعرفة ، فإنّ العقل هو الوعاء الذي يتلقّى عنهما، ولا يشقى بالشكّ، فإنّ اليقين الإجمالي حاصل لا محالة، ذلك الوصف الربّاني للحقيقة بالصدق المطلق المؤيّد بالدليل الأزلي والبرهان التامّ .

لذلك يمكننا القول : إنّ مرجعيات المعرفة في التصوّر الإسلامي يكتمل بعضها، لا تنافر فيها ولا قطيعة بين أجزائها ، فهناك تكامل بين الوجود والوحي، وبين النظر والملاحظة الدقيقة التجريبية ، وبين معرفة الشهود ومعرفة الغيب ، كلّ ذلك نابع من تجلّيات مبدأ التوحيد وأثره في إدراك وحدة الحقيقة .

في حين أنّ التجربة الحضارية الأوروبية تفصل - بل تتعارض في مرجعياتها - المعرفة الدينية مع معرفة الغيب ، والمعرفة العقلية مع الحسيّة .

لقد استخدم بيكون ديكارت كلمة منهج (dohtem) بمعناها الأولى، أي (قواعد للسلوك تفضي بلا هوادة إلى المزيد من المعرفة)، وبذلك يكمن ثمة تناقض بين نقد بيكون للفلسفة العقلية، وبين اعتقاده بقوة المنهج(1) .

واستخلاصاً من الأصول المرورية في الكافي يتّضح أنّ لمرجعيات المعرفة في التصوّر الإسلامي خصيصتين :

الأولى : إنّها مركّبة ووظيفية من جهة، وإنّ لها تراتبية قهرية من جهة أخرى ، فكونها مركّبة فمن الوحي (التأمّل والنظر والعقل)، ومركّبة كذلك من عدم استبعاد الإلهام والحدس والكشف، وعدم التقليل من قيمة الملاحظة والتجربة في اكتشاف

المجهول .

ومع فصل مصدر المعرفة عن حجّيتها، فالحدس والإلهام والكشف من مصادر المعرفة ، وقد عرف الصوفية مسلك الحدس في اكتشاف الحقائق، فهم يرون أنّ

ص: 256

1- . انظر : فهم العلم المعاصر وتأويله لرولان أومينس ، ترجمة أحمد فؤد باشا ، سلسلة عالم المعرفة، العدد : 350 ص 527 .

المعرفة العقلية وإن كانت أكثر رسوخاً إذا ما قورنت بالمعرفة الحسّية، إلا أنّ العقل له مجالاً محدوداً لا يتجاوزه، ويبيّن دور الحدس في مدى إيضاح اختراقه لما وراء العقل .

الثانية : مرتبة تنازلياً من حيث إنّ الوحي هو الأساس والرؤية، ومنه تنتزع مشروعية المصادر المعرفية الأخرى، ونلاحظ أنّ الإيمان بالوحي لا يتمّ إلاّ بمقدّمات عقلية ومبرهنات نظرية . . . ودليل عقلي قطعي، سواء بواسطة المعجزة ليتحقّق الإيمان بالتوحيد وأصول الرسالة، أو بالآليات الأخرى العقلية للتعامل مع النصّ، ثمّ آليات عقلية لما سكت عنه النصّ، ثمّ إنّ الإقرار بنتائج التجربة الحدسية وعدم استبعاد (الكشف)، فإنّما لما له من مؤيّدات عقلية .

عن المعلّى بن خنيس قال :

قال أبو عبد الله عليه السلام : ما من أمر يختلف فيه اثنان إلاّ وله أصل في كتاب الله عزّ وجلّ، ولكن لا تبلغه عقول الرجال (1) .

ورواية الصادق عن جدّه أمير المؤمنين عليهما السلام أنّه قال :

ذلك القرآن فاستنطقوه، ولن ينطق لكم، إنّ فيه علم ما مضى، وعلم ما يأتي إلى يوم القيامة، وحكم ما بينهم، وبيان ما أصبحتم فيه تختلفون (2) .

ويلاحظ أنّ عشرات الأحاديث عن المعصومين أكّدت خصيصة الموافقة مع كتاب الله، وهي سمة من سمات الصّحة (3) .

إنّ قضية المرجعيّات المركّبة من جهة، والمرتّبة ترابّية خاصّة من جهة أخرى، تفكّك إشكالية يقينية المعرفة التي لا تزال دون حلّ في الغرب، فهناك اختلاف في مدى المعرفة، فمنهم من يقول إنّ العقل يدرك المعرفة ويصل إلى اليقين، ومنهم

ص: 257

1- . الكافي : ج 1 ص 63 ح 6.

2- . المصدر السابق : ج 1 ص 63 ح 7.

3- . انظر : المصدر السابق : ص 41 ح 1.

من يصرّ على أنّ المعرفة كلّها احتمالية، إلى جانب من يرى معرفة العالم مستحيلة .

وعليه ووفق التراتبية، لا مجال لاعتماد مرجعية محدّدة أو محدودة للمعرفة في تصوّر الإسلامي .

وبذلك ندرك من جهة تاريخ الفكر عند المسلمين أنّ اعتبار أحد المصادر هو الأساس أو المسلك الرئيس ، وإغفال أهمّية ودور المصادر الأخرى قد انتهى إلى التصدّع ، فلقد تصدّع الحدسيون الإسلاميون بالدرجة التي تصدّع المغالون في الاعتماد على العقلانية المجرّدة من تساند المسالك الأخرى .

المبحث الخامس : مسالك المعرفة

زخرت أحاديث الكافي بما يشكّل كتلة معرفية يكوّن مجموعها مسالك المعرفة، ومن تلك المسالك :

1 - إشاعة ثقافة السؤال والتساؤل : فبين النصّ والتساؤل مسلك للبيان . فقد ورد عن أصحاب الصادق عنه عليه السلام أنّه قال لحمران :

إنّما يهلك الناس لأنّهم لا يسألون(1) .

وورد عنه عليه السلام :

إنّ هذا العلم عليه قفل، ومفتاحه المسألة(2) .

وعنه عليه السلام قال :

لا يسع الناس حتّى يسألوا(3) .

2 - التعايش الدائم مع المعرفة ؛ وهو مسلك اعتبار هاجس المعرفة (قلق) دائم يسعى إليه الناس للاستزادة الدائمة، قال الإمام الباقر عليه السلام :

ص: 258

1- . المصدر السابق : ج 22 ص 63 ح 2 .

2- . المصدر السابق : ح 3 .

3- . المصدر السابق : ح 4 .

رحم الله عبداً أحيا العلم . قلت : وما إحياءه ؟ قال عليه السلام : أن يُذكر به (1) .

3 - تدرّج الإدراك ؛ وهو المسلك الذي يبدأ من السماع ، فالاستماع ، فالتفهّم ، فالتدبّر . . . عن الصادق عليه السلام قال :

ألا لا خير في علمٍ ليس فيه تفهّم ، ألا لا خير في قراءةٍ ليس فيها تدبّر .

وعنه عليه السلام قال :

جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله ، ما العلم ؟ قال : الإنصات ، قال : ثمّ ؟ قال صلى الله عليه وآله : الاستماع ، قال : ثمّ ؟ قال صلى الله عليه وآله : الحفظ ، قال : ثمّ ؟ قال صلى الله عليه وآله : العمل به ، قال : ثمّ ؟ قال صلى الله عليه وآله : نشره (2) .

4 - الحوار والمحاورة : وأنموذجها حديث الإمام الكاظم عليه السلام لهشام المازّ ذكره .

5 - الوقوف عند الشبهة خير من اقتحام الهلكة ؛ فقد روى الزهري عن الباقر عليه السلام هذا المسلك بنصّه ، وأضاف :

وترك حديثاً لم تروه خير من روايتك حديثاً لم تحصه (3) .

وعن الصادق عليه السلام قوله :

لا يسعكم فيما ينزل بكم ممّا لا تعلمون إلّا الكفّ عنه والتبّت .

6 - التدوين : قال الصادق عليه السلام :

اكتبوا ، فإنكم لا تحفظون حتّى تكتبوا (4) .

7 - التدقيق في أنّ القياس على إطلاقه لا ينتج عنه علماً ، عن الصادق عليه السلام :

إنّ أصحاب المقاييس طلبوا العلم بالمقاييس فلم تزدتهم المقاييس من الحقّ إلّا بعداً ، وإن دين الله لا يُصاب بالمقاييس .

وعنه عليه السلام قال :

ص : 259

1- . المصدر السابق : ص 23 ح 1 .

2- . المصدر السابق : ج 1 ص 28 ح 4 .

3- . المصدر السابق : ص 29 ح 9 .

4- . المصدر السابق : ص 30 ح 9 .

إنَّ السُّنَّةَ لا تُقاس . . . يا أبان، إنَّ السُّنَّةَ إذا قيسَتْ محقِّ الدين (1).

8 - قانون التراجيح المنهجي ؛ لا بدّ من حلّ حاسم لما يتشابه من الموارد، فالنظرية المعرفية الأكثر رصانة تبني عنواناتها الأولى أولاً، ثمّ تعالج الطارئ بعنوان معرفي منهجي ثانوي، نطلق عليه قانون الترجيح، فعن عمر بن حنظلة (روايته التي تُسمّى مقبولة) وضع قانون الأرجحية المكوّن من :

أ . الأخذ بما حكم به الأعدل بين الفقيهين .

ب . الأخذ بما حكم به الأعدل والأفقه .

ج . الأخذ بما حكم به الأعدل والأفقه والأصدق والأورع .

د . الأخذ بما حظي بإجماع الأصحاب، ويترك الشاذّ الذي ليس بمشهور .

هـ - فإذا كانا مشهورين رواهما الثقات، فيلاحظ ما وافق حكمه حكم الكتاب والسُّنَّة، وخالف العامّة (2).

قضايا المعرفة

من خلال الرواية التي في سندها علي بن إبراهيم، وسماع سفيان بن عيينة عن الصادق عليه السلام، قال :

وجدت علم الناس كلّه في أربع : أولها أن تعرف ربّك ، والثاني أن تعرف ما صنع بك ، والثالث أن تعرف ما أراد منك ، والرابع أن تعرف ما يخرجك من دنياك (3) .

وممّا تقدّم يظهر أنّ الرواية أعلاه تؤكّد على أنّ من أهمّ قضايا المعرفة :

1 - الإلهيات وقضايا الوجود .

2 - معرفة خلق الله ؛ أي دراسة علوم الطبيعة والعلوم الإنسانية .

ص: 260

1- . المصدر السابق : ص 34 ح 15 .

2- . انظر : المصدر السابق : ص 40 ح 10 .

3- . انظر : المصدر السابق : ص 29 ح 11 .

3 - معرفة المنظومة الحقوقية الأرفع التي تسهم في الاحتراز من أن يقع الناس في المشكلات والنزاعات ، وتعطي ذي حقّ حقّه .

4 - معرفة (الضائر التكويني) والاجتماعي في العلوم الصرفة والإنسانية .

الخاتمة

مما تقدّم يظهر أنّ مرويات الكليني في الكافي يمكن أن يُصاغ منها نظرية متقدّمة للمعرفة الإنسانية ، قابلة لكي تُعرض بوصفها (النظرية الإسلامية للمعرفة) .

ولعلّ هذا البحث يشكّل منطلقاً أولياً ، قد يفتح آفاقاً للاستزادة والاستقصاء لتكوين رؤية الإسلام الشيعي للمعرفة ، كأحدى أبرز قضايا الحوار في العالم المعاصر .

ص: 261

القرآن الكريم كما تصوّره

روايات أصول الكافي

الشيخ محمّد علي السخيري(1)

تتكوّن الشخصية الإنسانية من منظومة عقديّة وتركيبية نفسية عاطفية، تؤدّي عند تصاعدها إلى تكوين إرادة وعزم يحرك السلوك الواعي المحقّق للهدف .

ويعمل الإسلام بمقتضى واقعيته وفطريته على الاهتمام بكلّ هذه الأبعاد؛ ليضمن انسجام الإنسان مع السيرة التي تحقّق له أهداف خلقتة كما أرادها الله سبحانه لها .

وهذا هو ما نشهده في النصوص القرآنية الكريمة والسنة النبويّة الشريفة ، يقول الإمام عليه السلام :

العقول أئمة الأفكار، والأفكار أئمة القلوب، والقلوب أئمة الحواسّ، والحواسّ أئمة الأعضاء(2) .

ولمّا كانت الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام إنّما تعبّر عن القرآن والسنة النبويّة أروع تعبير - كما يبدو من استعراضها أولاً ، ومن تأكدهم بكلّ وضوح في أحاديثهم الثابتة عن ذلك(3) ثانياً - فإنّنا نجدهم عليهم السلام يركّزون على تلك الأبعاد وصياغتها الصياغة المطلوبة . وقد اخترنا أن نركّز في مقالنا على كتاب الكافي؛ باعتباره من أقدم المصادر

ص: 263

1- . الأمين العامّ للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

2- . بحار الأنوار : ج 1 ص 96 .

3- . وسائل الشيعة : ج 18 ص 58 ؛ الكافي : ج 1 ص 53 .

الحديثية، إذ يعود تأليفه إلى القرن الرابع الهجري، ومن أهمها لدى الإمامية؛ لما يشتمل عليه من روايات كثيرة هي محط اهتمامهم واعتمادهم .

ورغم أننا لا نؤمن بصحة كل ما رواه المرحوم الكليني قدس سره، فإننا سنفترض هنا الاعتماد على هذه الروايات؛ لأنه قدس سره صرح في مقدمته بأنه نقلها عن يثق بعلمه استجابةً للسائل، وإن كان ذكر بعضها في النوادر، وأكد على لزوم الأخذ بالمجمع عليه دون الشاذ النادر، كما جاء في الرواية. وسنشير في الخاتمة إلى هذا الأمر، ونحن بصدد الوصول إلى الصورة التي تتكوّن من أتباع هذه الروايات عن القرآن الكريم في خلد المسلم العامل به .

ولعلّ أهم ما في أصول الكافي مشيراً إلى هذه الصورة، جاء في باين، هما :

1 - باب الدعاء، وبالخصوص الدعاء عند قراءة القرآن وحفظه(1).

2 - باب فضل القرآن(2).

فهما إذن محطّ إشارتنا. وسنشير هنا وفق ثلاثة خطوط كما يلي :

أولاً: القرآن الكريم والعقيدة والمفاهيم المنبثقة عنها

وهنا تركّز الروايات أروع صورة عقديّة خالصة عن أصول العقيدة، وأهمّها التوحيد، وما يتبعه من تصوّر للصفات الإلهيّة، فتؤكد أنّ الإمام الصادق عليه السلام كان يدعو عند قراءة كتاب الله عزّ وجلّ قائلاً :

اللّهم ربّنا لك الحمد، أنت المتوحّد بالقدرة والسلطان المتين، ولك الحمد أنت المتعالى بالعزّ والكبرياء، وفوق السماوات والعرش العظيم، ربّنا ولك الحمد يا منزل الآيات والذكر العظيم، ربّنا فلك الحمد بما علّمتنا من الحكمة والقرآن العظيم المبين. اللّهم أنت علّمتنا قبل رغبتنا في تعليمه، واختصصتنا به قبل رغبتنا بنفعه .

ص: 264

1- . أصول الكافي، طبعة الآخوندي: ج 2 ص 573 - 576.

2- . المصدر السابق: ص 596.

اللَّهُمَّ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مَتْنًا مِنْكَ وَفَضْلًا وَجُودًا وَلَطْفًا بِنَا وَرَحْمَةً لَنَا وَامْتِنَانًا عَلَيْنَا مِنْ غَيْرِ حَوْلِنَا وَلَا حِيلَتِنَا وَلَا قُوَّتِنَا . اللَّهُمَّ فَحَبِّبْ إِلَيْنَا حَسَنَ تِلَاوَتِهِ ، وَحَفِظْ آيَاتِهِ ، وَإِيمَانًا بِمُتَشَابِهِهِ ، وَعَمَلًا بِمُحْكَمِهِ ، وَسَبَبًا فِي تَأْوِيلِهِ ، وَهَدًى فِي تَدْبِيرِهِ ، وَبَصِيرَةً بِنُورِهِ . اللَّهُمَّ وَكَمَا أَنْزَلْتَهُ شِفَاءً لِأَوْلِيَانِكَ ، وَشِقَاءً عَلَى أَعْدَائِكَ ، وَعَمَى عَلَى أَهْلِ مَعْصِيَتِكَ ، وَنُورًا لِأَهْلِ طَاعَتِكَ ، اللَّهُمَّ فَاجْعَلْ لَنَا حَصْنًا مِنْ عَذَابِكَ ، وَحِرْزًا مِنْ غَضَبِكَ ، وَحَاجِزًا عَنِ مَعْصِيَتِكَ ، وَعَصْمَةً مِنْ سَخَطِكَ ، وَدَلِيلًا عَلَى طَاعَتِكَ ، وَنُورًا يَوْمَ نَلْقَاكَ نَسْتَضِيءُ بِهِ فِي خَلْقِكَ ، وَنَجُوزُ بِهِ عَلَى صِرَاطِكَ ، وَنَهْتَدِي بِهِ إِلَى جَنَّتِكَ(1) .

وواضح التركيز العقائدي على :

التوحيد بمعانيه ، والصفات الإلهية الحسنى ، من: الحياة، والقدرة، والعلم والغنى، والحكمة، واللطف، والرحمة وغيرها ، والتركيز على الإيمان بالرسالة عبر إنزال القرآن ، وعبر التمسك به واستمداد الهدى منه، واللجوء إليه استعداداً للآخرة، والجواز على الصراط، والتنعم بالجنة .

ومن هذا المنطلق العقائدي الرصين تتدفق المعاني والتوجيهات الكثيرة، ومنها :

1 - إنَّ القرآنَ يفتح آفاق العلم والمعرفة ، حيث تأتي الاستعاذة من الشقاء في حملِهِ، والعمى عن علمه، والجور عن حكمه والعلو عن قصده ، والتقصير دون حقه(2) .

ويستمرّ الدعاء على هذا النحو :

اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِقُلُوبِنَا ذِكَاءً عِنْدَ عَجَائِبِهَا الَّتِي لَا تَقْضِي ، وَلِذَاذَةِ عِنْدِ تَرْدِيدِهِ ، وَعِبْرَةً عِبْرَ تَرْجِيْعِهِ ، وَنَفْعًا بَيْنًا عِنْدَ اسْتِفْهَامِهِ . . . اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا زَادًا تَقْوِينَا بِهِ فِي الْمَوْقِفِ بَيْنَ يَدَيْكَ ، وَطَرِيقًا وَاضِحًا نَسْلُكُ بِهِ إِلَيْكَ ، وَعِلْمًا نَافِعًا نَشْكُرُ بِهِ نِعْمَاءَكَ(3) .

ص: 265

1- . المصدر السابق : ص 574 .

2- . المصدر السابق : ص 599 .

3- . المصدر السابق : ص 599 .

وتقول الرواية في موضع آخر :

فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقرآن؛ فإنه شافعٌ مشفّعٌ، وماحلٌ مصدّقٌ، ومن جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدلّ الإنسان على خير سبيل، وهو كتابٌ فيه تفصيل وبيان وتحصيل، وهو الفصل ليس بالهزل، وله ظهر وبطن، فظاهره حكم وباطنه علم، ظاهره أنيق وباطنه عميق، له نجوم وعلى نجومه نجوم، لا تُحصى عجائبه، ولا تُبلى غرائبه، فيه مصابيح الهدى ومنار الحكمة ودليل على المعرفة لمن عرف الصفة، فليجلّ جالٍ بصره، وليبلغ الصفة نظره، ينج من عطب، ويتخلص من نشب، فإن التفكّر حياة البصير، كما يمشي المستتير في الظلمات بالنور، فعليكم بحسن التخلص وقلة التريّص(1).

ويقول الإمام علي بن الحسين عليه السلام :

آيات القرآن خزائن، فكلّمّا فتحت خزانة ينبغي لك أن تنظر فيها(2).

2 - القرآن هو الحجة المنجزة والمعدرة ومعيار الحقّ .

والروايات كلّها تشعّ بهذا الأمر، منها قوله عليه السلام :

فإنك اتخذت به علينا حجة قطعته به عذرنا، واصطنعت به عندنا نعمة قصّرت عنها شكرنا . اللهم اجعله لنا شافعاً يوم اللقاء، وسلاحاً يوم الارتقاء، وحجيجاً يوم القضاء(3).

3 - وهو الصورة الأسمى للإنسان الكامل، حيث تذكر الروايات أنّ القرآن سيتمثل بشكلٍ مجسّد يوم القيامة، فيظنّه المسلمون والشهداء والنبّيون والملائكة أنّه رجل منهم(4).

ص: 266

1- . المصدر السابق : ص 599 .

2- . المصدر السابق : ص 609 .

3- . المصدر السابق : ص 575 .

4- . انظر : المصدر السابق : ص 596 و601 و602 .

4 - وهو معيار دقيق للفهم التاريخي السليم(1)، فمن خلال ما يشير إليه من سنن يمكن اكتشاف الحقائق التاريخية .

5 - القرآن جامع لتعاليم الأنبياء، ومهيمن على الكتب السابقة(2) .

إلى ما هنالك من تصوّرات تؤكدها النصوص .

ثانياً : القرآن الكريم وتربية المشاعر

والنصوص في هذا المورد حافلة بالمعاني متنوّعة الأساليب إلى حدّ معجز ، تعمّق القرآن في المشاعر ، وتربط التأثيرات بالمعاني أروع ربط، وتؤكّد على قراءته وحفظه والتفاعل مع معانيه . فلنتابع بعض هذه النصوص بكلّ تأمل ووعي .

في دعاء الإمام الصادق عليه السلام عند قراءة القرآن، نلاحظ هذا المقطع :

اللّهم ارزقنا حلاوةً في تلاوته ، ونشاطاً في قيامه، ووجلاً في ترتيله ، وقوّةً في استعماله في آناء اللّيل وأطراف النهار . اللّهم واشفنا من النوم باليسير ، وأيقظنا في ساعة الليل من زُقاد الراقدين ، ونبّهنا عند الأحيين التي يُستجاب فيها الدعاء من سنّة الوسنانين(3) .

وبعد أنواع عظيمة من القسم بأسماء الله، يسأل الداعي ربّه قائلاً :

أسألك أن تصلّي على محمّدٍ وآل محمّد، وأن ترزقني حفظ القرآن وأصناف العلم ، وأن تثبّتها في قلبي وسمعي وبصري ، وأن تخالط بها لحمي ودمي وعظامي ومخّي ، وتستعمل بها ليلي ونهاري، برحمتك وقدرتك(4) .

وفي دعاءٍ آخر :

وألزم قلبي حفظ كتابك كما علّمتني ، وارزقني أن أتلوه على النحو الذي يرضيك

ص: 267

1- . المصدر السابق : ص 599 .

2- . المصدر السابق : ص 601 .

3- . المصدر السابق : ص 574 .

4- . المصدر السابق : ص 576 .

عني . اللهم نور بكتابك بصري ، وشرح به صدري ، وفرح به قلبي ، وأطلق به لساني ، واستعمل به بدني(1) .

وفي الرواية، قال رسول الله صلى الله عليه وآله :

تعلموا القرآن ؛ فإنه يأتي يوم القيامة صاحبه في صورة شاب جميل شاحب اللون، فيقول له القرآن : أنا الذي كنت قد أسهرت ليلك وأظمأت هواجرك وأجففت ريقك وأسلت دمعتك ، أوول معك حيثما ألت(2) .

ويقول الإمام الصادق عليه السلام :

من قرأ القرآن وهو شاب مؤمنٌ ، اختلط القرآن بلحمه ودمه، وجعله الله عزّ وجلّ مع السفرة الكرام البررة(3) .

ويقول عليه السلام :

ومن أوتي القرآنَ فظنَّ أنّ أحداً من الناس أوتي أفضلَ ما أوتي، فقد عظم ما حقر الله، وحقر ما عظم الله(4) .

وقارئ القرآن في تطوّر مستمرّ، فهو حالّ مرتحل(5) .

وحملة القرآن عُرفاء أهل الجنة(6) .

ويأتي التأكيد على ختم القرآن وتنوير البيوت بالقرآن(7)، والحثّ على قراءته في كلّ حال(8)، وختم القرآن في مكّة خلال أسبوع(9)، وترتيل القرآن بصوتٍ

ص: 268

1- . المصدر السابق : ص 577 .

2- . المصدر السابق : ص 603 .

3- . المصدر السابق : ص 603 .

4- . المصدر السابق : ص 604 .

5- . المصدر السابق : ص 605 .

6- . المصدر السابق : ص 606 .

7- . المصدر السابق : ص 610 .

8- . المصدر السابق : ص 611 .

9- . المصدر السابق : ص 612 .

حسن(1)، ويقول الإمام الصادق عليه السلام :

إنّ القرآن لا يُقرأ هذرمةً، ولكن يُرْتَل ترتيلاً، فإذا مررت بآيةٍ فيها ذكر الجنة، فقف عندها وسلِّ الله عزَّ وجلَّ الجنة، وإذا مررت بآيةٍ فيها ذكر النار، فقف عندها وتعوّذ بالله من النار(2) .

ثمّ يأتي ذكر فضل قراءة السور(3) .

ثالثاً : القرآن والسلوك

وبطبيعة الحال يأتي تأطير كلّ السلوك بإطار القرآن، فيجعل معياراً عاماً له وضابطاً لكلّ حركة، فيقول الإمام في الدعاء :

اللهمّ اجعلنا نتبع حلاله، ونجتنب حرامه، ونقيم حدوده، ونؤدّي فرائضه(4) .

وفي مقطعٍ آخر:

اللهمّ اجعله لنا ولياً يثبتنا من الزلل، ودليلاً يهدينا لصالح العمل، وعوناً هادياً يقوّمنا من الميل، حتّى يبلغ بنا أفضل الأمل(5) .

ويقول الصادق عليه السلام :

وهو الدليل يدلّ على خير سبيل(6) .

وختاماً : خلاصة الأمر :

إنّ روايات الكافي تربي الإنسان القرآني الكامل، تصوغ له عقيدته ومفاهيمه القرآنية، وتزكّيه وتربيّه على التخلّق بأخلاقه والتفاعل معه، كما تعطيه الإطار القرآني للسلوك،

ص: 269

1- . المصدر السابق : ص 614 .

2- . المصدر السابق : ص 617 .

3- . المصدر السابق : ص 619 فما بعدها .

4- . المصدر السابق : ص 574 .

5- . المصدر السابق .

6- . المصدر السابق : ص 599 .

فالقرآن حينئذٍ كلُّ شيءٍ في حياته ؛ يسمع به ويبصر به وينطق به .

ومع كلِّ ما سبق نجد أنّ المرحوم الكليني قدس سره يعطي القرآن في كتابه أعظم المقام، ويجلّه أكبر الإجلال، ويدفع الأجيال - وخصوصاً أتباع مدرسة أهل البيت - لبناء أنفسهم وفقه وتصحيح كلّ تصوّراتهم بمعياره، والتفاعل معه كلّ التفاعل .

ومع هذا لا يبقى مجال للاستماع إلى تهمة موجهة إليه قدس سره من أنّه شكّك في حجّيته، أو آمن بتحريفه، وبالتالي خرج على الإجماع الإسلاميّ بسلامته من التحريف، وإنّ ذكر إلهي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وإنّ الله تعالى هو الذي نزلّه وهو الذي تكفّل بحفظه، فإنّ كلّ هذه النسب لا يبقى لها مجال .

ولكن لتتعرّض إليها عرضاً ونقول الحقّ دفاعاً عن هذا العالم النحرير والمحدث الجليل .

الشيخ الكليني والتحريف

تعدّ نسبة القول بالتحريف لشيخنا الكليني من أخطر التهم الموجهة إليه . وهذا الخطأ ارتكبه المرحوم الفيض الكاشاني، حيث قال :
فالظاهر من ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني - طاب ثراه - أنّه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن(1) .

الأمر الذي أدّى إلى نتيجة أكثر خطراً، وهي (التكفير)، حيث استند الشيخ محمّد أبو زهره إلى هذه النسبة، وأقدم على تكفيره قائلاً :

ومن الغريب أنّ الذي ادّعى هذه الدعاوي الكليني، وهو حجّة في الرواية عندهم، وكيف تُقبل رواية من يكون على هذا الضلال، بل على هذا الكفر المبين(2) .

والحقيقة هي أنّ المرحوم الكليني لم يصرّح بذلك أبداً، ونقله لبعض الروايات

ص: 270

1- . تفسير الصافي : ج ص 47 .

2- . الإمام زيد : ص 351 .

في باب «إنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة»⁽¹⁾، لا يعني الإيمان بالتحريف، ورواياته إنما تركّز على الاختلاف في كيفية ترتيب النزول، وجمع القرآن، وعلم القرآن وتفسيره، وهي بعيدة عن التحريف.

وكذلك باب «النوادر في فضل القرآن»⁽²⁾، ورواياته بين مؤكدة على حفظ الحروف وتضييع المعاني، وبين التركيز على أن علمهم عليهم السلام بتفسير القرآن وعلومه أكثر من غيرهم، وكلّ هذا لا يعني الالتزام بالتحريف.

ثم إنه موسوعي ينقل الروايات التي يعتمد على إسنادها، ولا يعني ذلك الإيمان بكلّ مضامينها، خصوصاً وأنه نقلها في باب «النوادر»، ممّا يجعلها مشمولة لمنهج الواضح في رفض الشاذّ النادر، عملاً برواية: «ودع الشاذّ النادر»⁽³⁾.

الأهمّ من ذلك أنها لا تدلّ على التحريف، وإنّما على اختلاف في تحديد الآيات، أو على التحريف المعنوي، كما دلّت عليه رواية أخرى نقلها المرحوم، إذ تقول:

وكان من نبذهم الكتاب أنّهم أقاموا حروفه وحرفوا حدوده⁽⁴⁾.

أو على الاختلاف في ترتيب الآيات، وما إلى ذلك.

أمّا (التكفير) فهو أمر تسرّع فيه الشيخ أبو زهرة، فظلم المرحوم الكليني بذلك.

وناقش الأمر المرحوم أستاذنا السيّد محمّد تقي الحكيم، فقال:

فرواية هذه الأحاديث في الشواذّ النوادر من كتابه، وتعارضها مع مروياته، ولزوم طرحها بالنسبة إلى منهجه الذي رسمه، وعدم التلازم بين الإيمان بالصدور - لو آمن بصدورها - وبين الإيمان بمضمونها، كلّ ذلك ممّا يوجب القطع بطرحه لهذه الأخبار، وإيمانه بعدم التحريف. على أنّ التحريف لو كان مذهباً له لما صحّ دعوى الشيخ كاشف الغطاء وغيره إجماع الإمامية على عدم التحريف، ومثل الكليني ممّن

ص: 271

1- . أصول الكافي: ج 1 ص 228 .

2- . المصدر السابق: ج 2 ص 627 .

3- . بحار الأنوار: ج 2 ص 245 .

4- . الكافي هامش مرآة العقول: ج 1 ص 6 .

لا يتجاهل أمره عادة(1).

ولكنني أعود فأؤكد أنه لا توجد رواية في الكافي يُستفاد منها التحريف بصراحة . وما تُوهّم منه ذلك ذكره في النوادر . فهو إذن بريء من هذه التهمة ، عامل على نشر القرآن وصياغة الإنسان صياغة قرآنية فريدة .

ص: 272

1- .الأصول المقارن : ص 111 .

موقف الكليني من القول بتحريف القرآن

في كتاب « الكافي »

د . مديحة خضير كاظم (1)

المقدمة

لم يسع هذا البحث ضمن أولوياته إلى إثبات سلامة القرآن الكريم من عامل التحريف ؛ ذلك بأن هذا الأمر تعهده أصحابه من علماء الشيعة (2) ، فتارةً أفردوا لهذا الموضوع أبواباً من مصنفاتهم في علوم القرآن ، وتارةً أخرى ألفوا فيه المصنّفات المتخصصة ، فبسطوا القول فيه وبحثوا وحقّقوا ، وخرجوا بنتيجة لا تقوم على تبرئة ساحة الشيعة من التهم المملّصقة بهم زوراً بالقول بتحريف القرآن فحسب ؛ بل سعوا إلى تنزيه القرآن الكريم نفسه والقطع بأنّه أنزه وأكبر إعجازاً من أن يتطرّق إليه التحريف ؛ لأنّه الثقل الأكبر الذي خلفه رسول الله فينا من تمسك به لن يضلّ أبداً .

ص: 273

1- . كلىة الآداب جامعة الكوفة .

2- . من هؤلاء الأعلام من صنّف كتاباً في إثبات عدم تحريف القرآن الكريم : معرب الطهراني في كشف الارتباب في عدم تحريف كتاب ربّ الأرباب، والسيد محمد الحسيني الشهرستاني في حفظ الكتاب الشريف على شبهة القول بالتحريف، والميرزا مهدي البروجردي في البرهان على عدم تحريف القرآن ، ولعلّ أشمل هذه الكتب كتاب الأستاذ محمد هادي معرفة صيانة القرآن عن التحريف ، وكتاب الدكتور فتح الله المحمّدي سلامة القرآن من التحريف ، وهناك من أفرد لدرس وردّ شبهة التحريف مبحثاً في كتابه كالسيد الخوي في كتاب البيان في تفسير القرآن ، والإمام الخميني في تهذيب الأصول وأنوار الهداية ، والشيخ محمد جواد البلاغي في مقدّمة تفسير آلاء الرحمن ، والدكتور محمد حسين الصغير في كتابه تاريخ القرآن ، وغيرهم .

فضلاً عن أنه دستور هذه الأمة ومقياس تشريعها ، والفرقان بين الحق والباطل ، قال تعالى : « تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا » (1) ، فكيف يكون المقياس محرّفاً؟! بل أنّي لعاقِلٌ أن يظنّ بأنّ هذا الفرقان يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه ! وقد قال عزّ من قال : « لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ » (2) ، وقد وعد الله - ولا يخلف الله وعده - بأنّه لهذا الذكر لحافظ ، فقال : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُو لَحَافِظُونَ » (3) ، ولا يخفى على القارئ الواعي لآية الحفظ - قراءةً دلاليةً - أنّ فيها من المؤكّدات ما يوائم الدلالة المبتغاة منها ؛ إذ إنّ التعبير القرآني فيها مسوق بلفظ الجمع دون المفرد « إِنَّا - نحن - نزلنا - حافظون » ، للدلالة على التفخيم والقوّة والقدرة الموجودة في الجماعة ، فضلاً عن ورود جملة وعد الحفظ بصيغة الجملة الاسمية الدالّة على الثبوت .

وتصدّر هذه الجملة القرآنية بحرف المعنى « إن » التوكيدية ؛ لتوكيد المسند إليه من جهة ، وتوكيد المسند وتقويته من جهةٍ أُخرى ، واقتران المسند بلام التوكيد زيادةً في توثيقه وتقويته ، فجاء مؤثّقاً من جهتين ، فضلاً عن تقديم المتعلّق الأوّل وإظهاره « له » والمقصود به الذكر ؛ للاختصاص والقصر وإضمار المتعلّق الثاني « من التحريف والضياح والنسيان » ، فجاء المسند مقيّداً من جهة المحفوظ ، ومطلقاً من جهة المحفوظ منه .

وهذا التعبير الإعجازي فيه من القوّة والتأكيد ما يدحض كلّ الشبهات أو الشكوك التي قد تطرق الأذهان في أنّ هذا النصّ المعجز يمكن أن يصيبه ما أصاب الكتب السماوية السابقة من تحريف ، وأمثال هؤلاء قد تكفّل القرآن الكريم بتوصيفهم في

قوله عز و جل : « فِى قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ » (4) ،

ص: 274

1- . الفرقان : 1 .

2- . فصّلت : 42 .

3- . الحجر : 9 .

4- . البقرة : 10 .

وقال: «لِيَجْعَلَ مَا يُلْقَى الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ مَبْعِيدٍ» (1).

وقد تراكمت هذه الأمراض والأوهام في هذه القلوب، حتى عدوا زيفهم حقيقةً وظنوا أن باطلهم حق، وانحرفهم موضوعية، وهذا نابع من تمسكهم بتقافة مسمومة قوامها الاستبداد برأيهم وتسقيط الرأي الآخر؛ لإبعاده عن الساحة؛ بغية زرع الفتن الطائفية من جهة، وفتح منفذ لأعداء هذه الأمة للولوج منه ونفث السموم في صحة المعتقد من جهة أخرى، ولكن أتى لهم هذا! وفي هذه الأمة الإسلامية أعلام منصفون من كلتا الطائفتين، يتبارون في الدفاع عنها وتحري الحق والعدالة؛ ليعطي لكل ذي حق حقه، ويضع الأمور في مواضعها.

وبالرغم من ذلك وجد هناك من اتخذ منهاجاً سقيماً (2) وهو يدعي الموضوعية، فأخذ يكيل التهم جزافاً إلى علمائنا الأجلاء، متخذاً من القراءة السطحية للنصوص والروايات مستنداً للطعن والتوهين، فأحياناً يدلس محرّفاً أقوال العلماء بتقطيع نصوصهم، فيأخذ منها ما يوافق هواه تاركاً ما يدحض شبهاته، وأحياناً أخرى يزعم ويضع عليهم أقوالاً لم يقولوا بها البتة، ولم يشيروا إليها لا تصريحاً ولا تلميحاً. وهذه التهم نجدهم قد وجهوها إلى المحدث الفقيه الشيخ الكليني صاحب كتاب الكافي، وهو أشهر من أن نعرّف به.

لقد استند القائلون باتّهام الشيخ الكليني بالقول بتحريف النصّ القرآني على أسس ثلاثة:

1 - إنه روى روايات تنصّ على معنى التحريف والنقصان في القرآن الكريم.

2 - إنه لم يتعرّض لهذه الروايات بالنقد لا سنداً ولا متناً، وهذا يدعو إلى القول بأنّ

ص: 275

1- الحجّ: 53.

2- من هذه الكتب كتاب منبع الحياة لنعمة الله الجزائري، وفصل الخطاب للشيخ النوري، وأصول مذهب الشيعة للقفاري، وقد ردّ عليه وفند ادّعاءاته الدكتور فتح الله المحمّدي في كتابه سلامة القرآن من التحريف.

هواه ومعتقده يتفق وهذه الروايات .

3 - إنه ذكر أول كتابه أنه يثق بكل ما رواه ، وعلى هذا فهو يرى صحّة هذه الروايات القائلة بتحريف النصّ القرآني ، ما يفضي إلى القول بأنه يتبنّى هذا المعتقد(1).

وللوقوف على حقيقة موقف الشيخ الكليني ، ومحاولة الكشف عن صدق نسبة هذه التهم إليه ، لابدّ لنا من أن نقف عند كلّ من هذه الأدلّة فنخضعها للمناقشة ؛ بغية اقتناص الدلائل التي تدين أو تبرئ ساحتها من هذه التهم التي أشيعت وشنت به .

ومن البديهي أنّ هناك شرائط ومقدمات لابدّ من أن تتوافر عند صاحب المعتقد - أيّ معتقد - لاستقامة القطع بمعتقده ، وقد وضع بعض العلماء شرائط لاستقامة نسبة عقيدة التحريف عند صاحب الكتاب ، منها :

1 - تعهّد صاحب الكتاب بصحّة ما يرويّه على الإطلاق تعهّدا صريحا شاملاً .

2 - ظهور تلك الأحاديث في التحريف ظهوراً بيّناً ، بحيث لا يحتمل تأويلاً أو محاملاً آخر ، معتمدة على أدلّة عقلية أو نقل متواتر .

3 - عدم وجود معارض لها بحيث يترجّح عليها بحسب نظر صاحب الكتاب .(2)

وسنقف عند كلّ من هذه المقدمات ، لنرى مدى توافرها في كتاب الكافي للشيخ الكليني ، حتّى يصحّ أن يوصم بهذه الوصمة .

المبحث الأول : قراءة استدلالية لمصاديق المقدمة الأولى

تقوم هذه المقدمة على أساس أنّ الكليني تعهّد بصحّة جميع ما رواه على الإطلاق تعهّداً شاملاً ، على فرض أنّ الروايات قائمة بالتحريف بالمعنى المتنازع فيه ، وهذا ما لا يجده المتتبّع لكتاب الكافي تتبّعاً موضوعياً دقيقاً البتّة ؛ إذ لم يرد هناك نصّ واحد أو

ص: 276

1- . انظر : تفسير الصافي للفيض الكاشاني : ج 1 ص 47 ، ومقدّمة تفسير البرهان لأبي الحسن العاملي : ص 83 ، وأصول مذهب الشيعة للقفاري : ص 227 نقلاً عن سلامة القرآن من التحريف : ص 281 .

2- . انظر : البرهان للميرزا مهدي البروجردي : ص 139 ، وصيانة القرآن من التحريف لمحمّد هادي معرفة : ص 104 .

إشارة صريحة إلى أنه يقول بصحة كل ما يرويه ، بل على خلاف ذلك نراه في مقدّمة كتابه يقول :

يا أخي - أرشدك الله - أنه لا يسع أحدا تمييز شيء ممّا اختلفت الرواية فيه عن العلماء برأيه ، إلا على ما أطلقه العالم عليه السلام بقوله :
اعرضوها على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله عز و جل فخذوه ، وما خالف كتاب الله فردّوه(1) .

نلمح من مقالته هذه أنه يقرّ أن ليس بوسعه ولا غيره تمييز الصحيح من غيره إذا اختلفت رواياته عن أهل البيت عليهم السلام ، إلا بعرضه على كتاب الله ، فما وافقه يعدّ صحيحا ، وما خالفه يعدّ مردودا . فهو لم يضع شرطا لصحة رواياته غير مقال الإمام عليه السلام ، ولم يقطع بصحتها ، إلا على هذا الشرط ، لذا نراه يروي روايات عن أهل البيت عليهم السلام في هذا المعنى ، ومن ذلك ما رواه عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال :

قال رسول الله عليه السلام : إنّ على كلّ حقّ حقيقة ، وعلى كلّ صواب نورا ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، وما خالف كتاب الله فدعه(2) .

إنّ رواياته هذه دليل على القول بعدم وقوع التحريف في القرآن الكريم ، وذلك من جهتين :

الأولى : إنّ المعروض عليه يجب أن يكون مقطوعا به ؛ لأنه المقياس الفارق بين الحقّ والباطل ، ولا موضع للشكّ في نفس المقياس .

إذن لو عرضت روايات التحريف على نفس ما قيل بسقوطه لتكون موافقة له ، فهذا عرض على المقياس المشكوك فيه ، وهو دور باطل ، وإنّ عرضت على غيره فهي تخالفه

الجهة الثانية : إنّ العرض لا بدّ أن يكون على هذا الموجود المتواتر لدى عامّة المسلمين ؛ لما ذكرناه في الجهة الأولى من أنّ المقياس لا بدّ من أن يكون مقطوعا به . . . ولا يجوز أن يكون المراد بالكتاب المعروض عليه غير هذا المتواتر الذي بين

ص: 277

1- الكافي المقدّمة للكليني : ج 1 ص 8 .

2- المصدر السابق : ص 69 .

أيدينا وأيدي الناس ، وإلا لزم التكليف بما لا يطاق، فقد ثبت وجوب عرض الأخبار على هذا الكتاب ، وأخبار النقيصة إذا عرضت عليه كانت مخالفة له (1).

وإذا قلنا بأن نقل الروايات تتم عن معتقد ناقلها ، فإننا سنجزم بأن الكليني من القائلين باستحالة وقوع التحريف في القرآن الكريم .

ومن جهة أخرى نراه يقول معتذرا :

وقد يسّر الله - وله الحمد - تأليف ما سألت ، وأرجو أن يكون بحيث توخيت ، فمهما كان فيه من تقصير فلم تقصر نيتنا في إهداء النصيحة ؛ إذ كانت واجبة لإخواننا وأهل ملتنا (2).

ويُفهم من كلامه هذا أنه اجتهد ما وسعه الاجتهاد في جمع الأحاديث بمختلف أسانيدها ، وترك الأمر للمتحرّي أن يعرض هذه الأحاديث على كتاب الله ، ليكون فيصلاً في تمييز الصحيح من المردود .

ومما يشفع للكليني أنه لم يسم كتابه صحيحاً كما سمى جامع البخاري ومسلم ، ولم يذهب إلى ما ذهب إليه البخاري بأنه لم يخرج في هذا الكتاب إلا ما صحّ عنده (3) على حين أنه روى روايات ضعيفة (4) ، ولم يقل أحد من علماء الشيعة إنّه : « لا يخرج إلا عن الثقة من مثله في جميع الطبقات » (5) ، مع أنه يروي عن ليث بن مسلم وغيره من الضعفاء (6) . وكذلك لم يقل فيه أحد كما قال الشافعي في حقّ الموطأ : « أصحّ الكتب بعد كتاب الله الموطأ » (7) .

ص: 278

1- . صيانة القرآن من التحريف : ص 50 - 51 .

2- . الكافي المقدّمة : ج 1 ص 7 .

3- . انظر : فتح الباري على صحيح البخاري : ج 1 ص 7 .

4- . انظر : عمدة القاري : ج 1 ص 6 ؛ صحيح البخاري : ج 2 ص 210 .

5- . تدريب الراوي : ص 25 .

6- . انظر : صحيح البخاري : ج 2 ص 149 .

7- . الموطأ (رواية محمّد بن الحسن) : ج 1 ص 30 .

ولو سلّمنا جدلاً مع الفائلين بأنّ الكليني يثق بكلّ ما رواه - مع ما ذكرنا من أدلّة على بطلان هذه الدعوى - على افتراض أنّه روى روايات فيها معنى التحريف والنقيصة، فالأولى بنا أن نأخذ أصحاب الصحاح بهذه التهمة؛ لأنّهم صرّحوا بأنّ كلّ ما روه صحيحاً على وفق شروطهم التي اشترطوها، وهم قد روهوا كثيراً من الأحاديث الضعيفة التي تقول بوجود تحريف في النصّ القرآني. وسنذكر باختصار أمثلة منها؛ تجنّباً للإطالة، ولأنّ الباحثين قد أسهبوا بحصر هذه الروايات (1).

فمن القول بالزيادة ما رواه البخاري في صحيحه بسنده عن ابن عباس أنّه قرأ: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ - وَلَا مَحْدَثٌ - إِلَّا إِذَا تَمَنَّى» (2)، بزيادة «وَلَا مَحْدَثٌ».

ومن النقصان ما في الإتيان بسنده عن ابن مسعود أنّه قرأ: «والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى والذكر والأُنثى» بحذف «وما خلق» (3).

ومن التبديل في الألفاظ ما في مسند أحمد وصحيح الترمذي والمستدرک عن ابن مسعود أنّه قال: «أقرّاني رسول الله صلى الله عليه وآله: إني أنا الرزّاق ذو القوّة المتين» (4).

فلو جاز أن تُكّال التهم للكليني بالقول بالتحريف، لكان من باب أولى أن يقال هذا في أصحاب الصحاح؛ لأنّهم ألزموا أنفسهم برواية كلّ حديث صحيح، ولكن لم يقل أحد من علماء الشيعة أو السنّة بذلك، فلم هذا الكيل بمكيالين؟! على حين أن الكليني لم يصرّح بوقوع التحريف، كما لم يصرّح أحد من علماء الشيعة.

المبحث الثاني: قراءة استدلالية لمصاديق المقدّمة الثانية

إشارة

إنّ هذه المقدّمة قوامها الروايات والأحاديث التي رواها الكليني، والتي ادّعى

ص: 279

1- . انظر: سلامة القرآن من التحريف، الفصل الثالث: ص 100 وما بعدها.

2- . الحجّ: من الآية 52.

3- . الإتيان: ج 1 ص 80.

4- . مسند أحمد: ج 1 ص 394، صحيح الترمذي: ج 5 ص 191.

المتَّهمون إياه أنّها دليل الاتِّهام الأوثق التي تنصّ على قوله بتحريف القرآن ، وقد كان استدلالهم بهذه الروايات من جهتين :

1 - إنَّهم حكموا على هذه الروايات بأنَّها نصّ في القول بتحريف النصّ القرآني .

2 - عدّوا الكليني معتقدا بها ؛ كونه لم يتعرّض لنقدها أو قدحها .

أمّا الروايات التي زعموا أنّها قائمة بتحريف القرآن واتَّخذوها مادّة لاتِّهام الكليني ، فقد قسّمها الباحثون على أقسام(1) .

1 - الروايات التي وردت في شأن مصحف الإمام عليّ عليه السلام .

2 - روايات الفساطيط التي تُضرب بظهر الكوفة عند ظهور القائم (عجل الله فرجه الشريف) .

3 - الأحاديث التي وردت فيها لفظة التحريف .

4 - الروايات التي دلّت على أنّ بعض الآيات المنزلة من القرآن فيها أسماء الأئمّة عليهم السلام .

5 - الروايات التي دلّت على التحريف في القرآن بالنقيصة .

6 - قراءات منسوبة إلى بعض الأئمّة عليهم السلام .

والأظهر أنّ القسمين الأوّل والثاني يمكن أن يندرجان في عنوان القسم الأوّل ، على حين أنّ الأقسام الأربعة الأخرى تندرج تحت عنوان الروايات التي توهم بوجود تحريف في النصّ القرآني ، إذا أخذنا بالحسبان المعنى الأشمل لمصطلح التحريف . تأسيسا على هذا وسيرا في سبيل الإجمال سوف نقسّمها على قسمين :

القسم الأوّل : الروايات التي تقول بوجود مصحف الإمام عليّ عليه السلام الذي يخالف هذا المصحف ، وسيظهر مع ظهور القائم (عجل الله فرجه) .

نقول : إنّ القول بوجود هذا المصحف متّفق عليه بين علماء الفرقتين(2) ، وقد روى

ص: 280

1- . انظر : صيانة القرآن من التحريف : ص 240 وما بعدها ؛ سلامة القرآن من التحريف : ص 59 وما بعدها .

2- . الكافي : ج 2 ص 631 .

الكليني في الكافي عن سالم بن سلمة أنه قال :

قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السلام وأنا استمع حروفا من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس ؛ فقال أبو عبد الله عليه السلام : كَفَّ عن هذه القراءة ، اقرأ كما يقرأ الناس حتّى يقوم القائم عليه السلام . وقال : فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عز وجل على حدّه ، وأخرج المصحف الذي كتبه عليّ عليه السلام . وقال : أخرجه علي عليه السلام إلى الناس حين فرغ منه وكتبه ، فقال لهم : هذا كتاب الله عز وجل كما أنزله الله على محمّد صلى الله عليه وآله وسلم ، قد جمعته من اللوحين ، فقال : هو ذا عندنا مصحف جامع لا حاجة لنا فيه ، فقال : أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبدا ، إنّما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه(1) .

وروي أيضا عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال :

ما ادّعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّ كما أنزل إلاّ كذّاب ، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلاّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام والأئمّة من بعده عليهم السلام(2) . وقال عليه السلام : ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن ظاهره وباطنه غير الأوصياء(3) .

إنّ القراءة الفاحصة في هذه النصوص الثلاثة توقفنا على أمور ، منها :

1 - قوله في النصّ الأوّل : « قرأ رجل على أبي عبد الله حروفا من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس

» ، وقول الإمام علي : « إنّما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه » .

2 - قول الإمام : « ما ادّعى أحد من الناس جمع القرآن كلّ كما أنزل » ، وقوله : « وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلاّ عليّ » .

3 - قوله : « جميع القرآن ظاهره وباطنه » .

إنّ النظرة السطحية الظاهرية لهذه النصوص تُوصل إلى فكرة مفادها أنّ مصحف الإمام عليّ عليه السلام يختلف في جوهره وشكله عن نصوص الآيات القرآنية الموجودة في القرآن الكريم ، ولكنّ القراءة الدلالية الواعية للنصّين توقفنا على وجود اختلاف بين

ص: 281

1- . المصدر السابق : ص 633 .

2- . المصدر السابق : ج 1 ص 228 .

3- . المصدر السابق .

المصحفين ، لا بالجوهري ، بل بالشكل فقط ، وهذا ما قال به علماء المسلمين من كلتا الطائفتين(1) .

ويعود الاختلاف إلى أمرين :

الأول : هو أنّ ترتيب مصحف الإمام يبين ترتيب المصحف الموجود ؛ كون الأول مرتباً على النزول ، حيث روى ابن عبد البر عن ابن سيرين قوله :

فبلغني أنّه كتبه على تنزيهه ، ولو أصيب ذلك الكتاب لكان فيه علم(2) .

وقال السيوطي :

جمهور العلماء اتفقوا على أنّ ترتيب السور كان باجتهاد الصحابة ، وأنّ ابن فارس استدللّ لذلك بأنّ منهم من رتبها على النزول ، هو مصحف علي ، كان أوله : اقرأ ، ثمّ نون ، ثمّ المزمّل . هكذا ذكر السور إلى آخر المكيّ ثمّ المدني(3) .

وبهذا قال أعلام الشيعة قدماء ومحدثين(4) .

والوجه الآخر في الاختلاف : إنّ هناك زيادات كانت موجودة في هذا المصحف ، لكنّها زيادات ليست من النصّ القرآني ، بل هي من قبيل التفسير والتأويل ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ ، والمحكم والمتشابه ، وغير ذلك ؛ لذا قالوا فيه : إنّّه لو أصيب فيه لكان فيه علم ، وليس أدلّ على ذلك من قول الشيخ المفيد :

قد جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن المنزل من أوله إلى آخره ، والذي يجب فيه ما وجب من تأليفه ، فقدّم المكيّ على المدني ، والمنسوخ على الناسخ ، ووضع كلّ شيء منه في موضعه(5) .

وهذا ما عناه بلفظ الإنزال والتنزيل في قوله : « كما أنزله الله تعالى » ؛ إذ « قد

ص : 282

1- . انظر : الطبقات الكبرى : ج 2 ص 338 ؛ كتاب المصاحف : ص 16 ؛ الفهرست : ص 31 ؛ الاستيعاب القسم الثالث : ص 974 وغيرها .

2- . الاستيعاب القسم الثالث : ص 974 .

3- . الإتيان : ج 1 ص 66 .

4- . الاعتقادات : ص 92 ؛ أوائل المقالات : ص 93 ؛ الصافي : ج 1 ص 46 ؛ سلامة القرآن من التحريف : ص 59 - 71 .

5- . المسائل السروية ، المسألة التاسعة : ص 79 .

يُستعمل ويراد به ما نزل مطلقا ، لا ما اصطُح عليه المتأخرون من إطلاق لفظ التنزيل على ما نزل قرآنا فقط » ، وبهذا قال علماء الشيعة (1)

أما معنى لفظ الإقراء فهو :

على عهد الرسول إلى سنوات قليلة من بعده ، تعليم تلاوة اللفظ مع تعليم معناه اصطلاحا ، والمقرئ من يعلم تلاوة لفظ القرآن مع تعليم معنى اللفظ . . . وأصبح بعد انتشار تعلّم القرآن يُستعمل الإقراء في أحد المعنيين ، وهو تعليم معنى الآيات التي تحتاج إلى تفسير (2) .

فعلى هذا قوله : « قرأ على الإمام حروفا من القرآن ليست ممّا يقرأ الناس » ، فلا يقصد به أنّه قرأ آيات من نصّ القرآن بألفاظها ، بل المراد تفسير معانيها ، ويشهد لذلك قول ابن مسعود :

يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ - إِنَّ عَلَيْنَا مَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ - وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ (3) ، هكذا كنّا نقرأ الآية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (4) .

فابن مسعود لا- يعني أنّ عبارة : « إِنَّ عَلَيْنَا مَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ » هي من لفظ النصّ القرآني أو أنّها جزء من الآية ، لكنّه يعني من هذه العبارة التعليم والإبانة ، فهو في مقام تعليم الآية وتفسيرها (5) .

ولاشكّ في أنّ الكليني - وهو الشيخ الفقيه - على معرفة ودراية بأنّ هذه المصطلحات تقوم على هذه المفاهيم ، لذا لم يتعرّض لنقد ما روى من الأحاديث والروايات التي وردت فيها هذه المصطلحات ، بل لم تكن له حاجة إلى نقدها والقدح فيها ؛ لأنّها مفهومة لديه ، بل إنّ هذا من المتسالم لديه ولدى علماء عصره .

ص: 283

1- سلامة القرآن من التحريف : ص 50 - 51 .

2- القرآن الكريم وروايات المدرستين : ج 1 ص 291 .

3- المائة : من الآية 67 .

4- الدرّ المنثور : ج 2 ص 131 .

5- انظر : سلامة القرآن من التحريف : ص 47 .

ومما يدلّ على أنّ مصطلح « الإقراء » وارد بهذا المعنى ، نرى الشيخ الكليني يذكر مصطلح « تلا » في مواضع كثيرة من كتابه ، حينما يريد نصّ الآية من دون تفسيرها(1) ، بمعنى أنّ التلاوة تخصّ اللفظ دون المعنى ، على حين أنّ الإقراء يخصّ اللفظ والمعنى معا ؛ وبهذا تنهات هذه الحجّة التي أخذ بها المتّهمون على الكليني .

وتقوم روايات الفساطيط دليلاً آخر على صحّة ما نقول ، من ذلك ما رواه الكليني عن الإمام : « إذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله على حدّه ، وأخرج المصحف الذي كتبه عليّ »(2) ، والمقصود من القراءة هنا التلاوة والتفسير ، أي قرأه « على نسجه الأوّل الأصيل ، وفق ما أنزل الله تماماً من غير تحوير ، وعدم فوت شيء من خصوصيات النزول زمانا ومكانا وموردا ، وغير ذلك من الوجوه الذي يتضمّنه مصحف أمير المؤمنين عليه السلام »(3) .

القسم الثاني : الروايات القائلة بتحريف النصّ القرآني ، وتشمل :

1 - أحاديث وردت فيها لفظة التحريف نصّاً .

2 - الروايات التي دلّت على أنّ بعض الآيات المنزلة من القرآن فيها أسماء الأئمّة عليهم السلام .

3 - الروايات التي دلّت على التحريف في القرآن بالنقيصة .

4 - قراءات منسوبة إلى بعض الأئمّة عليهم السلام .

للقوف على الدلالة الحقيقية لهذه الروايات ، لابدّ من تحديد مصطلح التحريف ، وبيان المقصود من التحريف في المعنى المتنازع عليه .

إنّ التحريف في اللغة هو مصدر من الفعل « حرّف » ، والثلاثي منه « حرف » ، ويرد متعلّقاً بحرف المعنى « عن » الدالّة على التجاوز ، لذا يعني التحريف العدول والميل « الرجوع » عن الشيء ، والقلم المحرّف هو الذي عدل بأحد حرفيه عن

ص : 284

1- . انظر : الكافي : ج 1 ص 165 و 166 و 195 وغيرها .

2- . المصدر السابق : ج 2 ص 631 .

3- . صيانة القرآن من التحريف : ص 270 .

الآخر(1) . وقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم وأريد بها التغيير بالمعنى ، حيث قال سبحانه : «مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ»(2) ، وقال أيضا : «وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ»(3) .

أما معنى التحريف في الاصطلاح ، فقد ذهب بعض الدارسين إلى أنه يحمل سبعة أوجه ،(4) وإذا أخذنا المعنى العام للتحريف ، نجده لا يخرج عن أحد أمرين :

تحريف لفظي : ويشمل تغيير مفردات النصّ القرآني من زيادةٍ أو نقصان أو تبديل ، وهو المعنى المتنازع فيه .

تحريف معنوي : وهو تفسير الآيات وتأويلها على غير الوجه الذي وردت فيه من شأن نزولها ، والمعنى المراد منها .

أما الروايات التي رواها الكليني في الكافي واستدلوا بها على وقوع التحريف في القرآن الكريم وكانت مدعاة اتهامه باعتقاد التحريف باختلاف أقسامها ، فلا تدلّ على معنى التحريف بالمعنى المتنازع فيه ، بل إنها تنحصر في أحد أمور : فهي إما أن تكون من قبيل التفسير والتأويل ، أو بيان تخصيص مصاديق لآية وردت بلفظٍ عامّ ، أو من قبيل اختلاف القراءات . وهذا كله يصبّ في المعنى الثاني من التحريف ، وهو التحريف المعنوي .

وسنورد بعضا من هذه الروايات على نحوٍ مختصر وما يتواءم مع هدف البحث ؛ ذلك بأنّ الباحثين قد أسهبوا في ذكرها وتحليلها والوصول إلى هذه النتيجة التي ذكرنا(5) .

ص: 285

1- . انظر لسان العرب لابن منظور : مادة « حرف » .

2- . النساء : 46 .

3- . المائدة : 41 .

4- . انظر صيانة القرآن من التحريف : ص 16 - 20 .

5- . المصدر السابق : ص 259 .

ومن الروايات التي ورد فيها لفظ التحريف ، ما رواه عن الباقر عليه السلام في رسالته لسعد الخير :

وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه ، وحرّفوا حدوده ، فهم يروونه ولا يراعونه(1) .

ومنها : روايته عن أبي جعفر عليه السلام قال :

قرأ القرآن ثلاثة : رجل قرأ القرآن فاتّخذه بضاعةً واستدرّ به الملوك واستطال به على الناس ، ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده وأقامه إقامة القدح(2) .

وقوله عليه السلام أيضا :

ولا- تلتمس دين من ليس من شيعتك ، ولا- تحبّ دينهم ؛ فإنّهم الخائنون الذين خانوا الله ورسوله ، وخانوا أماناتهم ، وتدرى ما خانوا أماناتهم ؟ اتتمنوا على كتاب الله فحرّفوه وبدّلوه(3) .

والأظهر أنّ مضامين هذه الروايات تقوم أساسا على المعنى الثاني ، وهو حمل الآيات على غير معانيها . يقول السيّد الخوئي :

فهي ظاهرة الدلالة ، على أنّ المراد بالتحريف حمل الآيات على غير معانيها الذي يلازم إنكار فضل أهل البيت عليهم السلام(4) .

وما يعضد ذلك استعماله الفعل « أقام » ، ومعنى الإقامة من أقام العود إذا قومه ، أو الدوام ، ومنها إقامة الصلاة . يقول الزمخشري :

ومعنى إقامة الصلاة : تعديل أركانها وحفظها من أن يقع زيغ في فرائضها وسننها وآدابها ، من أقام العود إذا قومه ، أو الدوام عليها والمحافظة عليها . . . من قامت السوق إذا نفقت . . . لأنّها إذا حوفظ عليها كانت كالشيء النافع الذي تتوجّه إليه

ص : 286

1- الكافي : ج 8 ص 53 .

2- المصدر السابق : ج 2 ص 627 .

3- المصدر السابق : ج 8 ص 124 - 125 .

4- البيان في تفسير القرآن : ص 229 .

الرغبات ويتنافس فيه المحصّلون(1).

فإقامة الحروف معناه الحرص على حفظ النصّ القرآني تلاوةً بألفاظه وحروفه ، ولكنهم حرّفوا حدوده ، أي شرائعه وشأنه الذي نزل فيه ، ومثله قوله : « ضيّعوا حدوده » . وفي هذا النصّ « جاء استعمال التصحيح موضع التحريف ، وتصحيح حدود القرآن هو تركها وعدم العمل وفقها ، كما كان المراد من تحريفها عدم وضعها في موضعها ؛ لأنّه مأخوذ من الحرف بمعنى الجانب »(2).

وقد ناسب هذه الدلالة أنّه أردفها تأكيداً لها وتقويةً للمعنى المراد بقوله : « فهم يروونه ولا يراعونه » ، فهم حافظوا على النصّ بألفاظه، ولكنهم أساءوا التأويل ولم

يرجعوا إلى أنتمهم ، وهذا هو معنى النبد ، وهو ترك العمل بمداليه الأصل . ومثل هذا المعنى موجود في النصّ الثاني ، وهو قوله : « وأقامه مقام القدح » ، أي الإناء الذي

يصحبه المسافر ، فإذا ما فرغ من الأكل أو الشرب فيه علّقه على ظهره ؛ كنايةً عن عدم الاهتمام به(3).

من هذا يتّضح أنّ هذه الأحاديث لا تمسّ جانب تحريف القرآن بالمعنى الاصطلاحي ، أي تطرّق الزيادة والنقصان في النصّ ؛ لأنّ لها تأويلاً صحيحاً يتّضح من السياق الذي وردت فيه، والقراءة الدلالية الواعية لهذه النصوص كشفت عن هذه المعنى .

النصوص التي استدّلوا بها على وجود نقص في النصّ القرآني

وهذه الروايات بمجملها لا تخرج عن أمرين :

1 - روايات تفسيرية وردت عن المعصوم لبيان مجمل أو شأن نزول أو تعيين

ص : 287

1- . الكشّاف : ج 1 ص 81 .

2- . صيانة القرآن من التحريف : ص 259 .

3- . انظر المصدر السابق : ص 15 .

مصدقها المنطبق عليه الآية بعمومها (تخصيص عام) ، « وقد كان من عادة السلف أن يجعلوا من الشرح مزجا مع الأصل تبيننا وتوضيحا لمواضع الإبهام من غير أن يلتبس الأمر ، اللهم إلا على أولئك الذين غشبيهم غطاء التعامي » (1) .

فمن هذه الروايات ما رفعه الكليني بإسناد إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنه قرأ : « وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ » (2) ، عقبها بقوله : « بظلمه وسوء سريرته » (3) ، وفي قوله هذا بيان لكيفية الإهلاك ، فالفعلان « يهلك » و « يفسد » مطلقان من حيث حذف الكيفية ، بحيث يذهب ذهن المتلقي إلى شتى أنواع الإفساد والإهلاك ، ولكن جاء نص الإمام مفسرا للمعنى المبتغى من هذه الآية ومقيدا إياه تقييدا .

ومنها : ما ورد بزيادة لفظة « علي » ، وهذه الروايات وردت في بيان مصاديق الآية ؛ لورود تلك الآيات عامة من حيث اللفظ .

وقد ختمت هذه الروايات بقول الإمام : « هكذا نزلت » ، و « هذا تنزيها » ، و « هذا تأويلها » ، أو لفظة « يعني » .

ولعل الذي أوهم الواهين بأن هذه التفسيرات والتوضيحات من النص القرآني هو ورودها في درج الآية ، فالإمام يتلو الآية ، ثم يقف على المعنى المبهم ليفسره ، ثم يكمل تلاوة الآية . وكذلك كونها دونت بهذا الشكل ، لا يعني أنها من النص القرآني .

ومن ذلك الروايات التي تقول بإسقاط أسماء المعصومين من النص القرآني (4) ، وهذا النوع هو أكثر الروايات ، وهو تفسير من دون أدنى شك . يقول المحدث الكاشاني - الذي هو أحد المتهمين للكليني بالقول بالتحريف والنقصان - :

ص: 288

1- . المصدر السابق : ص 240 .

2- . البقرة : 205 .

3- . صيانة القرآن من التحريف : ج 8 ص 289 .

4- . انظر: مثلاً المصدر السابق : ج 1 ص 437 و ج 2 ص 627 .

إنّ بعض المحذوفات - التي سقطت من القرآن - كان من قبيل التفسير والبيان ، ولم يكن من أجزاء القرآن ، فيكون التبديل من حيث المعنى ، أي حرّفوه وغيرّوه في تفسيره وتأويله ، أعني حملوه على خلاف ما هو به (1) .

ويستدلّ بما رواه الكافي من كلام الإمام أبي جعفر في رسالته لسعد الخير ، وبهذا قال علماء الشيعة (2) .

2 . قراءات نُسبت إلى بعض الأئمة عليهم السلام عن طريق الأحاد ، وربما كانت تخالف قراءة الجمهور ، منها ما رواه الكليني بإسناده عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قرأ قوله تعالى : « هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ » (3) ، قرأها « يَنْطِقُ » بالبناء للمفعول ، والقراءة المشهورة أنّها مبنية للفاعل ، وقد وجّه عليه السلام هذه القراءة بقوله :

إنّ الكتاب لم ينطق ولن ينطق ، ولكنّ رسول الله صلى الله عليه وآله هو الناطق بالكتاب... قال: هكذا والله نزل به جبرئيل على محمّد صلى الله عليه وآله ولكنه ممّا حرّف من كتاب الله (4) .

ومنها : ما روي عن الإمام أنّه قرأ : « كنتم خير أئمة أخرجت للناس (5) » في « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » (6) ، و « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » (7) في « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا » (8) ، وهذا كلّه بخلاف قراءة المصحف .

وقد أجاب الشيخ المفيد على ذلك بقوله :

ص: 289

1- . تفسير الصافي : ج 1 ص 67 .

2- . انظر: آلاء الرحمن : ص 26 - 27 ، صيانة القرآن من التحريف : ص 140 .

3- . الجاثية : 29 .

4- . الكافي : ج 8 ص 50 .

5- . انظر: منبع الحياة، ص 67 .

6- . آل عمران : 110 .

7- . انظر: صيانة القرآن من التحريف، ص 41 .

8- . البقرة : 143 .

إنّ هذه الأخبار التي جاءت بذلك ، أخبار آحاد ، لا يُقطع على الله تعالى بصحّتها ، فلذلك وقفنا فيها ، ولم نعدل عمّا في المصحف الظاهر على ما أمرنا به حسبما بيّناه ،

مع أنّه لا- ينكر أن تأتي القراءة على وجهين منزلين ، أحدهما ما تضمّنه المصحف ، والآخر ما جاء به الخبر ، كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على وجوهٍ شتى . . . (1).

وهنا يسقط الاستدلال بهذه الأحاديث على وجود تحريف ؛ أولاً كون طريقها آحاد ، وإن كانت موافقة لبعض القراءات المعتبرة أو الشاذّة ، ومعلوم أن لا حجّية فيها ؛ لأنّ ثبوت القرآن لا يكون إلا بالتواتر لا بالآحاد ، وأنّ اختلاف القراءة ليس دليلاً

على الاختلاف في نصّ الوحي ، فالقراءة شيء والقرآن شيء آخر ، فلا يقوم هذا دليل على القول بالتحريف (2).

المبحث الثالث : قراءة استدلالية في مصاديق المقدّمة الثالثة

وهذه المقدّمة تقول بعدم وجود معارض لتلك الروايات بحيث يترجّح عليها حسب نظر صاحب الكتاب ، وثبوت هذه المقدّمة في كتاب ما دليل على قوله واعتقاده بما رواه - على افتراض أنّ ما رواه هو ممّا يشتمل على معنى التحريف بالمعنى المتنازع فيه - ، ولكنّ الباحث المتفحص يجد في كتاب الكافي روايات معارضة للمعنى المزعوم في هذه الروايات ، وهي « أكثر عدداً وأقوى متناً ، ووردت تحت عناوين أكثر وضوحاً حول القرآن من تلك » (3).

الروايات التي زعموا أنّها تفصح عن وجود التحريف ، وهذا ما نجده في أكثر من باب في الكافي ، منه باب « فضل حامل القرآن » ، وباب « من يتعلّم القرآن بمشقة » ، وباب « قراءة القرآن في المصحف » ، وباب « البيوت التي يُقرأ فيها القرآن » ، وغيرها

ص: 290

1- . المسائل السروية ، المسألة التاسعة : ص 78 .

2- . انظر : سلامة القرآن من التحريف : ص 72 .

3- . المصدر السابق : ص 282 .

من أبواب كتاب « فضل القرآن » في كتاب الكافي (1) .

وهذه الأحاديث بجملة تدلّ دلالة واضحة على أنّ القرآن الذي بين أيدينا هو القرآن المنزل بلفظه ، لم يحدث فيه تحريف ولا تبديل لفظاً ، وإلاّ لما لزم أن يحثنا المعصومون على فضل القرآن وفضل من يقرأه ويلزم قراءته .

فضلاً عن القاعدة التي انتهجها الكليني متبعاً سنة المعصومين عليهم السلام ، وهي عرض الروايات المتعارضة على القرآن الكريم حين لا يوجد لها محمل صحيح ، فنأخذ بما وافق كتاب الله ونذر ما خالفه ، وهذا ما أوضحناه في موضع سابق ، لذا يكون الكليني ملتزم بقاعدة عرض الروايات المتعارضة على القرآن ، وعلى هذا تكون الروايات الدالة على التحريف - إن وجدت - ساقطة عن الحجية (2) ، لذا لم يكن لزاماً عليه أن يردّ ويقدم في كتابه هذا ؛ كونه كتاب رواية ، جمع روايات وأحاديث أهل البيت ، وليس كتاباً في الدراية ، فضلاً عن عدم وجود دليل على روايته نصوص تدلّ على معنى التحريف اللفظي للقرآن .

وكذلك وردت روايات صريحة عن أهل البيت عليهم السلام تأمر بقراءة هذا القرآن الذي بين أيدينا . منها : ما رواه الكليني بإسناده إلى سفيان بن السمط قال :

سألت الصادق عليه السلام عن تنزيل القرآن ؟ قال : اقرؤوا كما علمتم (3) .

ومن الروايات المعارضة للقول بوجود نقص في النصّ القرآني بإسقاط أسماء المعصومين عليهم السلام من القرآن ، ما رواه بإسناده عن أبي بصير :

سألت أبا عبد الله عن قوله تعالى : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ » (4) ، قال : نزلت في علي والحسن والحسين . قلت : إنّ الناس يقولون : فما باله

ص : 291

1- . الكافي : ج 2 ص 596 .

2- . انظر : المصدر السابق ص 283 .

3- . المصدر السابق : ج 2 ص 219 و 631 و 633 .

4- . النساء : 59 .

لم يسمّ عليّاً وأهل بيته في كتاب الله؟ قال: فقولوا لهم: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ له ثلاثاً ولا أربعاً، حتّى كان رسول الله صلى الله عليه وآله الذي فسّر لهم ذلك (1).

والإمام يحتجّ بأسلوب القرآن الكريم وإعجازه، فالنصّ القرآني ورد مجملاً في كثير من آياته، وكانت مهمّة الرسول صلى الله عليه وآله تبيينيّة لما أبهم من النصّ، فضلاً عن مهمّته التبليغيّة.

وقد عقب السيّد الخوئي قدس سره على قول الإمام عليه السلام بقوله:

هذه الصحيحة حاکمة على جميع تلك الروايات، وموضّحة للمراد منها؛ أي أنّ ذكرهم عليهم السلام إنّما كان بالنعوت والأوصاف لا بالتسمية المتعارفة (2).

وقد ردّ الإمام الخميني قدس سره على من احتجّ بهذه الروايات على إثبات التحريف في النصّ القرآني بقوله:

لو كان الأمر كذلك - أي كون الكتاب الإلهي مشحوناً بذكر أهل البيت وفضلهم وذكر أمير المؤمنين وإثبات وصايته وإمامته بالتسمية - فلم لم يحتجّ أمير المؤمنين أو من تبعه بواحدة من تلك الآيات النازلة والبراهين القاطعة من الكتاب الإلهي؟ واكتفى بالتشبيّه بالأحاديث النبويّة والقرآن بين أظهرهم (3).

وهذا كلّ لا يقوم دليلاً على قول الشيخ بالتحريف، على افتراض أنّ هناك روايات تقول بالتحريف بالمعنى المتنازع فيه، فما بالك وأنّ دلالة هذه الروايات لا تمسّ التحريف البتة.

الخاتمة

من التتبع الاستدلالي للنصوص والأدلة التي قال بها المتّهمون للشيخ الكليني بالقول بتحريف النصّ القرآني، وصلت الباحثة إلى قناعة تامّة بأنّ الكليني - شأنه شأن

ص: 292

1- الكافي: ج 1 ص 286.

2- البيان في تفسير القرآن: ص 231.

3- انظر: أنوار الهداية: ص 243 - 247.

معاصريه من أعلام الطائفة ومن تلاهم - لم يعتقد بالتحريف في النصّ القرآني ولم يقل به ، وأنّ الأدلّة التي استدلتّ بها الذين يزعمون هذا ، تتهافت أمام النقد والتمحيص ؛ لجملة أمور :

1 - إنّ الشيخ الكليني لم يصرّح أو يلمّح في أيّ موضعٍ من كتابه بأنّه يثقّ بكلّ ما رواه ، ولم يدّع أنّ كتابه صحيح كما ادّعى غيره ، وبهذا لم يكن ملزماً بالقول والاعتقاد بكلّ ما يروي ، هذا إن فرضنا أنّه روى روايات تدلّ على التحريف بالمعنى المتنازع فيه . وبهذا يصدق عليه مقولة : « إنّ نقل الروايات لا تدلّ على اعتقاد ناقلها بها » .

2 - إنّ الروايات التي نقلها الكليني في كتابه على اختلاف أقسامها إن دلّت على معنى التحريف فهي تدلّ على معناه المتعارف في عصره ، وهو تغيير المعنى وسوء تأويله ، لا بمعنى التحريف اللفظي ، فهي إمّا أن تكون روايات تفسيرية ، أو تبين مصداق خاصّ لآية عامّة قد تنطبق على عدّة مصاديق ، أو أنّها قراءات ، وأنّ هذه الروايات ممّا تحتمل توجيهها صحيحاً . فعدم ظهور تلك الأحاديث في التحريف ظهوراً بيّناً ، وكونها ممّا يحتمل تأويلاً أو محاملٍ أخر غير التحريف ، يجعل المقدّمة الثانية تتهافت ولا تصمد ؛ لأنّنا لا يجوز أن نحاكمه إلاّ بمفاهيم عصره .

3 - إنّ وجود روايات معارضة لتلك الروايات التي زعموا أنّها نصّ في التحريف ، يمنع من القول بأنّها أريد منها التحريف بالمعنى المتنازع فيه ، ودليل على عدم قوله بالتحريف ؛ لأنّه حينئذٍ يكون ناقلاً لروايات ليست من التحريف بشيء . ولا يضرّ مع هذا تصريحه أو عدم تصريحه بأنّه يثقّ بكلّ رواياته .

4 - لم يكن كتاب الكليني كتاباً في دراية الحديث ، بل كان في جمع الروايات المتناثرة عن أهل البيت عليهم السلام ، وقد اعتذر في بداية كتابه أنّه أراد النصيحة لأبناء ملّته ، فإن قصّر في شيء فهذا من سمات البشر .

5 - لقد ألزم نفسه بقاعدة اقتدى بها بأئمّته المعصومين إذا وردت روايات متعارضة ، وهذه القاعدة هي عرض الروايات على القرآن الكريم ، فما وافقه أخذ به ،

وما خالفه ساقط عنده عن الحجية . وبهذا جعل من القرآن مقياسا صحيحا وميزانا تُقاس عليه الأحاديث لا العكس . ومن يجعل القرآن ميزانه ، محال أن يقول بتحريفه ؛ لانتفاء الغاية من القياس عليه .

من هنا نصل أن الكليني لم يكن من القائلين بتطرق التحريف للنص القرآني ، وأنه إن كان يثق بكل ما رواه ؛ فلأن ما رواه لم يكن من التحريف اللفظي في شيء .

1. آلاء الرحمن (أنوار الهداية في تفسير القرآن)، البلاغي النجفي (ت 1352 هـ)، قم: مكتبة الوجداني.
2. الإتيان، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، بيروت: دار ابن كثير.
3. اعتقادات الإمامية (الشيخ الصدوق)، محمد بن علي بن بابويه القمي (ت 381 هـ)، طبعة حجرية.
4. أوائل المقالات، الشيخ المفيد، تبريز، مكتبة الحقيقة، 1371 هـ.
5. البرهان، الميرزا مهدي البروجردي، قم، 1373 هـ.
6. البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الخوئي (ت 1314 هـ): النجف: مطبعة الآداب.
7. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.
8. تفسير الصافي، الفيض الكاشاني، بيروت: مؤسسة الأعلمي، 1974 م.
9. الدر المنثور في التفسير المأثور، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ)، بيروت: دار الفكر، 1403 هـ.
10. سلامة القرآن من التحريف وتقنيده الافتراءات على الشيعة الإمامية، فتح الله المحمدي، إيران، 1378 هـ.
11. صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256 ق)، مكتبة عبد الحنيد أحمد، 1314 م.
12. فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، بيروت: دار إحياء التراث.

- 13 . الكافي ، أبو جعفر ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت 329 هـ) ، طهران : دار الكتب الإسلامية ، 1406 هـ .
- 14 . الكشّاف، الزمخشري (538 هـ) ، تحقيق: عبد الرزّاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 2001م.
- 15 . لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور المصري (ت 711 هـ) ، بيروت : دار صادر ، الطبعة الخامسة ، 1410 هـ .
- 16 . المسائل السروية ، الشيخ المفيد (ت 413 هـ-) ، مهر ، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد .
- 17 . مسند أحمد ، أحمد بن محمّد بن حنبل الشيباني (ت 241 هـ) ، تحقيق : عبد الله محمّد الدرويش ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، 1414 هـ .
- 18 . منبع الحياة ، نعمة الله الجزائري (ت 112 هـ) ، بيروت : مؤسّسة الأعلمي .
- 19 . الموطّأ ، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (ت 179 هـ) ، دمشق : دار القلم ، الطبعة الأولى ، 1413 هـ - 1991م .

«صيانة القرآن» بين الخفاء والجلء

حيدر المسجدي

المقدمة

أورد الشيخ الكليني قدس سره في كتابه «الكافي» طائفة من الروايات ادّعي دلائلها على وقوع التحريف في الكتاب العزيز الذي هو آخر الكتب السماوية وأشرفها . وقبل نقلها والتعرض لمعناها نطرح السؤال التالي :

المتتبع للنصوص يرى أنّ القرآن الكريم يحظى بمنزلة رفيعة عند المسلمين ، وخصوصاً عند أهل البيت عليهم السلام ، وفي قبال ذلك يجد بعض الروايات الدالّة - بحسب النظرة الأولى إليها - على تحريف الكتاب العزيز ، والسؤال هنا هو : هل إنّ هذه الروايات دالّة على وقوع التحريف أم لا ؟ وهل هي صحيحة أم لا ؟

وهذا البحث الذي بين يديك ، محاولة للإجابة عن هذا السؤال ، وقد جعلناه على عدّة فصول :

أولاً : المقدمات

1 - أهميّة القرآن

القرآن الكريم أهمّ كتاب إلهي نزل من السماء على خاتم الأنبياء والمرسلين محمّد صلى الله عليه وآله ؛ ليكون معجزة لدينه الذي هو خاتم الأديان ، فكان كتاباً خالداً وسراجاً منيراً يُهتدى به في الظلمات ، وقد جعله رسول الله صلى الله عليه وآله قرين عترته الطاهرة لمن رام

ص: 297

الهداية ، وذلك في آخر خطبة له حيث قال :

إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا : كِتَابَ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي ، فَإِنَّ اللَّطِيفَ الْخَبِيرَ قَدْ دَعَا إِلَيَّ أَنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ كَهَاتَيْنِ - وَجَمَعَ بَيْنَ مُسَدِّ بَحْتَيْهِ - وَلَا أَقُولُ كَهَاتَيْنِ - وَجَمَعَ بَيْنَ الْمُسَبِّحَةِ وَالْوَسْطَى - فَتَسْبِقُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، فَتَمَسَّكُوا بِهِمَا لَا تَزُلُّوا وَلَا تَضِلُّوا ، وَلَا تَقَدِّمُوهُمُ فَتَضِلُّوا . (1)

بل إن السابر لروايات أهل البيت عليهم السلام يرى اهتماماً بالغاً بالقرآن الكريم في شتى مجالات الحياة ، ومختلف جوانبها الفردية والاجتماعية ، الدينية والدنيوية ، العقيدية والعملية ، وغيرها ؛ ولهذا خصّص الشيخ الكليني قدس سره قسماً من كتابه للأبواب المتعلقة بالقرآن تحت عنوان : «كتاب فضل القرآن» وأورد فيه ثلاثة عشر باباً ، أولها : «باب فضل حامل القرآن» ، كما أورد البابين التاليين في كتاب الدعاء : «باب الدعاء عند قراءة القرآن» و «باب الدعاء في حفظ القرآن» ، وأورد الباب التالي ضمن أبواب الصلاة «باب قراءة القرآن» ، بل نجد في الروايات الشريفة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال :

مَنْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَدْ كَفَرَ . (2)

وهذا ما يدل بوضوح على أهمية القرآن في حياة أهل البيت عليهم السلام وفي مذهبهم ،

ومن هنا نجد اهتمام المسلمين على مدى العصور بالقرآن الكريم .

2 - المراد من التحريف

إشارة

لابد من تحديد معنى التحريف الذي نفيه عن الكتاب العزيز قبل الدخول في دلالة الروايات ، ليتضح بذلك محلّ الكلام بالدقّة .

ص : 298

1- . الكافي : ج 2 ص 414 ح 1 وانظر أيضاً : ج 1 ص 293 ح 3 .

2- . المصدر السابق : ج 1 ص 70 ح 6 باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب

أ - التحريف لغة :

في لسان العرب :

الْحَرْفُ فِي الْأَصْلِ : الطَّرْفُ وَالْجَانِبُ ، وَبِهِ سَمِّيَ الْحَرْفُ مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ . وَقَالَ الزَّجَّاجُ : «عَلَى حَرْفٍ» أَي عَلَى شَكِّ ، قَالَ : وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ؛ أَي عَلَى طَرِيقَةٍ فِي الدِّينِ ، لَا يَدْخُلُ فِيهِ دُخُولُ مَتَمَكَّنٍ ، «فَإِنْ أَصَابَهُوَ خَيْرٌ أَطْمَأَنَّ بِهِ» أَي إِنْ أَصَابَهُ خِصْبٌ وَكَثُرَ مَالُهُ وَمَاشِيَتُهُ أَطْمَأَنَّ بِمَا أَصَابَهُ وَرَضِيَ بِدِينِهِ ، «وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ» اخْتِيارٌ بِجَدْبٍ وَقِلَّةِ مَالٍ «انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ» أَي رَجَعَ عَنْ دِينِهِ إِلَى الْكُفْرِ وَعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ .

قال الأزهري : كأنَّ الخيرَ والخِصْبَ ناحية ، والضرَّ والشرَّ والمكروه ناحية أُخرى ، فهما حرفان ، وعلى العبد أن يعبد خالقه على حالتي السراء والضرء ، ومن عبد الله على السراء وحدها دون أن يعبد على الضرء - يبتليه الله بها - فقد عبده على

حرف ، ومن عبده كيفما تصرّفت به الحال فقد عبده عبادة عبدٍ مُقرِّ بأنَّ له خالقاً يُصَرِّفُه كيف يشاء ، وإنَّه إن امتحنه بالأواء أو أنعم عليه بالسراء فهو في ذلك عادل ، أو متفضّل غير ظالم ولا متعدّد له الخير ، ويبيده الخير ولا خيرة للعبد عليه . وحرف عن الشيء يحرف حرفاً وانحرف وتحرّف واحرورّف : عدل . وإذا مال الإنسان عن

شيء يُقال : تحرّف وانحرف واحرورّف (1) .

ب - محلّ النزاع في تحريف القرآن :

للتحريف الذي يدعى وقوعه في القرآن معانٍ وصور عديدة ، هي :

1 - التحريف في القراءة .

2 - تحريف معاني القرآن .

3 - النقص أو الزيادة في الحروف أو الحركات .

4 - النقص أو الزيادة بكلمة أو كلمتين .

5 - التحريف بالزيادة والنقص في الآية والسورة .

ص: 299

1- . لسان العرب : ج 9 ص 41 «حرف» .

6 - التحريف بالنقيصة في الآيات والسور .

7 - التحريف بالزيادة ؛ بمعنى أن بعض المصحف الذي بأيدينا ليس من الكلام المنزل .

فالاختلاف في القراءات واقع بلا-ريب ، وكذا تحريف المعاني كما هو صريح بعض الروايات كقوله عليه السلام : «وَكَانَ مِنْ نَبْدِهِمُ الْكِتَابَ أَنْ أَقَامُوا حُرُوفَهُ وَحَرَّفُوا حُدُودَهُ» (1) .

أما المعاني الأخرى فقد ذكرها السيّد الخوئي قدس سره وبيّن موضع الخلاف فيها ، فاكتفينا بنقل عبارته ، قال قدس سره :

يطلق لفظ التحريف ويراد منه عدة معانٍ على سبيل الاشتراك ، فبعض منها واقع في القرآن باتّفاق من المسلمين ، وبعض منها لم يقع فيه باتّفاق منهم أيضاً ، وبعض منها وقع الخلاف بينهم :

الأول : نقل الشيء عن موضعه وتحويله إلى غيره ، ومنه قوله تعالى : «مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهَا» (2) . ولا خلاف بين المسلمين في وقوع مثل

هذا التحريف في كتاب الله ، فإنّ كلّ من فسّر القرآن بغير حقيقته وحمله على غير معناه فقد حرّفه . وترى كثيراً من أهل البدع والمذاهب الفاسدة قد حرّفوا القرآن بتأويلهم آياته على آرائهم وأهوائهم . وقد ورد المنع عن التحريف بهذا المعنى ، وذمّ فاعله في عدّة من الروايات .

الثاني : النقص أو الزيادة في الحروف أو في الحركات مع حفظ القرآن وعدم ضياعه ، وإن لم يكن متميّزاً في الخارج عن غيره . والتحريف بهذا المعنى واقع في القرآن قطعاً ، فقد أثبتنا لك فيما تقدّم عدم تواتر القراءات ، ومعنى هذا أنّ القرآن المنزل إنّما هو مطابق لإحدى القراءات ، وأما غيرها فهو إمّا زيادة في القرآن وإمّا نقيصة فيه .

ص: 300

1- المصدر السابق : ج 8 ص 52 رسالة أبي جعفر عليه السلام إلى سعد الخير .

2- النساء : 46 .

الثالث : النقص أو الزيادة بكلمة أو كلمتين مع التحفظ على نفس القرآن المنزل . والتحريف بهذا المعنى قد وقع في صدر الإسلام وفي زمان الصحابة قطعاً ، ويدلنا على ذلك إجماع المسلمين على أنّ عثمان أحرق جملة من المصاحف وأمر ولاته بحرق كلّ مصحف غير ما جمعه ، وهذا يدلّ على أنّ هذه المصاحف كانت مخالفة لما جمعه ، وإلاّ لم يكن هناك سبب موجب لإحراقها . وقد ضبط جماعة من العلماء موارد الاختلاف بين المصاحف ، منهم عبد الله بن أبي داود السجستاني ، وقد سمّى كتابه هذا بكتاب المصاحف .

وعلى ذلك فالتحريف واقع لا محالة إمّا من عثمان أو من كتاب تلك المصاحف ، ولكنا سنبيّن بعد هذا إن شاء الله تعالى أنّ ما جمعه عثمان كان هو القرآن المعروف بين المسلمين ، الذي تداولوه على النبيّ صلى الله عليه وآله يدأ بيد ، فالتحريف بالزيادة والنقيصة إنّما وقع في تلك المصاحف التي انقطعت بعد عهد عثمان ، وأمّا القرآن الموجود فليس فيه زيادة ولا نقيصة .

الرابع : التحريف بالزيادة والنقيصة في الآية والسورة مع التحفظ على القرآن المنزل ، والتسالم على قراءة النبيّ صلى الله عليه وآله إيّاها . والتحريف بهذا المعنى أيضاً واقع في القرآن قطعاً ، فالبسمة - مثلاً - ممّا تسالم المسلمون على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قرأها قبل كلّ سورة غير سورة التوبة ، وقد وقع الخلاف في كونها من القرآن بين علماء السنّة ، فاختار جمع منهم أنّها ليست من القرآن ، وذهب آخرون إلى أنّ البسمة من القرآن . وأمّا الشيعة فهم متسالمون على جزئية البسمة من كلّ سورة غير سورة التوبة ، واختار هذا القول جماعة من علماء السنّة أيضاً .

إذن فالقرآن المنزل من السماء قد وقع فيه التحريف يقيناً بالزيادة أو بالنقيصة .

الخامس : التحريف بالزيادة ؛ بمعنى أنّ بعض المصحف الذي بأيدينا ليس من الكلام المنزل . والتحريف بهذا المعنى باطل بإجماع المسلمين ، بل هو ممّا علم بطلانه بالضرورة .

السادس : التحريف بالنقيصة ؛ بمعنى أنّ المصحف الذي بأيدينا لا يشتمل على جميع القرآن الذي نزل من السماء ، فقد ضاع بعضه على الناس . والتحريف بهذا

المعنى هو الذي وقع فيه الخلاف فأثبتته قوم ونفاه آخرون(1) .

3- أساس شبهة التحريف

لا ريب أنّ ظهور اللفظ أو التركيب الوارد في الحديث في معنى معين حجّة في ذلك المعنى ، إنّما المهمّ هو تعيين النقطة التالية : أيّ ظهور للحديث هذا الذي يعتبر حجّة ،

هل هو ظهوره في معنى معيّن في زماننا الحاضر ، أم ظهوره في معنى معيّن في زمان صدوره ؟

وبعبارة أوضح : اللغة ظاهرة اجتماعية تتغيّر شيئاً فشيئاً حتّى أنّ لكلّ فترة أدب خاصّ ، فإذا كان المفهوم من هذا اللفظ أو التركيب معيّن معيّن في زمان صدوره ، وتغيّر مدلوله شيئاً فشيئاً حتّى صار معناه شيئاً آخر ، فإذا أردنا فهم هذا الحديث ، فأيّ هذين المعنيين هو الحجّة علينا شرعاً ، وأيّهما هو مراد النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام ؟

لا- شكّ ولا ريب أنّ المعنى الصحيح للحديث هو ما كان ظاهراً منه وفقاً للقرائن المختلفة الحاكمة به في عصر صدوره ، من ثقافة ذلك المجتمع ، وأساليب التعبير المستعملة في تلك الفترة ، وكلّ ما له دخل في تحقيق وتشكيل المعنى .

وهذه النقطة من النقاط الأساسية في البحث ، إذ إنّ أساس شبهة التحريف هو الخلط في هذه النقطة ، وتصوّر أنّ المعنى الظاهر من الكلام - والذي هو حجّة - هو المعنى الظاهر منه في عصرنا الحاضر .

4 - الأمور التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار في فهم الحديث

قبل الدخول في البحث من الضروري التنبيه على أنّ فهم نصوص الكتاب العزيز والحديث الشريف فهماً صحيحاً يتوقّف على مراعاة جملة أمور ، نشير إلى أهمّها بشكل مقتضب وبقدر الضرورة :

ص: 302

1- . البيان في تفسير القرآن : ص 198 - 200 ملخصاً .

أ - الاعتماد على القرائن : كلّ متكلم عاقل حكيم يعتمد في كلامه - لبيان مراده ومقصوده - على القرائن المختلفة - الحالية والسياقية - والمرتكزات العرفية وغيرها ، فإنّ كلّ قرينة من القرائن المختلفة تقوم مقام عبارة أو عبارات متعدّدة لبيان المقصود من الكلام ، فمثلاً في العراق إذا قيل للسائل : «أعطاك الله» فهم منها : «إنصرف» ، ولم يفهم منها الدعاء له ، مع أنّه لا دلالة في ألفاظ التركيب المذكور على هذا المعنى . وأمّا إذا قيل ذلك لرجل وقع في شدة مالية ولم يسأل الآخرين شيئاً فإنّ المفهوم من العبارة المذكورة هو الدعاء لا غير ، وهذا الفرق في المعنى - مع اتّحاد العبارة - إنّما نشأ من القرائن المكتتفة للكلام .

والاعتماد على القرائن في المحاورات أمر رائج في جميع المجتمعات ، وفي جميع اللغات ، ولا يختصّ باللّغة العربيّة ، بل إنّ العرف قد يستهجن ذكر تفاصيل كلّ شيء إذا أمكن الاستغناء عن بعض تلك التفاصيل بالاعتماد على القرائن المختلفة .

ومن الواضح أنّ أهل البيت عليهم السلام الذين هم أفصح الناس وأبلغهم ، كانوا يعتمدون الأساليب المتعارفة بين العقلاء ويتبعون العرف السائد في التفاهم والتحاور ، فكانوا يعتمدون على القرائن باختلاف أنواعها في بيان ما يريدون . فلا بدّ - والحال هذه - من التعرّف على القرائن المحيطة بكلام المعصوم عليه السلام لفهمه بشكل صحيح .

ب - ضياع القرائن : لا شكّ ولا ريب أنّ جملة من القرائن المحيطة والمكتتفة بالحديث - والتي لها دور مؤثّر في فهمه ، ومن جملتها بل من أهمّها المرتكزات العرفية - قد ضاعت خلال نقل الحديث عبر السنين المتطوالة والقرون المتمادية ، فالقرائن الارتكازية غالباً ما تقع الغفلة عنها عند النقل ؛ لاعتماد الراوي على وضوحها لدى المخاطب(1) ، وبمرور الزمان وتغيّر الظروف تدرس هذه القرائن ، فيبقى الكلام

ص: 303

1 - . قال الشهيد الصدر قدس سره : «إنّ القرائن إذا كانت ارتكازية عامّة فلا تكون محسوسة لدى الراوي حين النقل كي يذكرها صريحاً ؛ لأنّها حينئذٍ قضايا عامة مُعاشة في ذهن كلّ إنسان ، فلا يشعر الراوي بحاجة إلى ذكرها باللفظ» بحوث في علم الأصول : ج 7 ص 31 .

عاريًا عنها، ممّا يجعله ظاهراً في معنى آخر غير مقصود للمعصوم أو المتكلم أصلاً، أو يجعله مبهماً غير مفهوم .

ولكن هل هذا يعني لزوم طرح النصوص المذكورة، أم أنه يمكن تحصيل هذه القران بعد بذل الجهد والتسّيع الكثير؟

لا ريب أنّ جملة من القران المؤثرة على فهم الحديث تبقى محفوظة في متن التاريخ بأشكال مختلفة، سواء كانت ثقافية أم اجتماعية أم سياسية أم غيرها، فتتبعها له أثر إيجابي في فهم النصوص بلا ريب . نعم، قد لا نحصل على القران المطلوبة في جميع الأحوال .

ج - فهم أصحاب الأئمة عليهم السلام : من جملة الأمور التي يمكن الاعتماد عليها كقرينة لفهم الحديث - مع وجود هذا الفاصل الزمني الطويل بيننا وبين زمان صدور الحديث - هو فهم أصحاب الأئمة عليهم السلام وخواصهم والعلماء الذين كانوا في تلك الفترات وما قاربها ، فإذا عثرنا على قران تدلّ على فهم الطبقة المعاصرة للأئمة عليهم السلام - أو المقارنين لهم - لحديث معيّن أو مجموعة من الأحاديث فهماً معيّنًا، كان هذا الفهم قرينة مهمة لتعيين المراد من النصوص التي نريد فهمها ؛ وذلك أنّ هؤلاء كانوا يعيشون في تلك الأجواء، وتلك الثقافة، وتلك الأعراف، ممّا يجعل فهمهم نابعاً من نفس تلك القران التي اعتمدها المعصومون عليهم السلام .

وبعد هذه المقدمة نتعرّض لسرد الروايات المروية في الكافي، والمدعى دلالتها على التحريف، لمعرفة المقصود منها بحسب القران الموجودة، وبالتالي معرفة صحّة أو سقم هذه الدعوى .

ثانياً : الأحاديث المدعى دلالتها على التحريف

إشارة

الروايات التي رواها الشيخ الكليني قدس سره في الكافي - والتي ادّعى دلالتها على التحريف - كثيرة، فلأجل استيفاء البحث فيها قسّمناها إلى طوائف كالتالي :

ص: 304

الروايات التي وردت بين ألفاظ آياتها بعض الكلمات أو العبارات التي ليست هي من الآية ، نظير الروايات التالية :

1 - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي طَالِبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَكَّارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ» فِي عَلِيٍّ «لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ» (1). (2)

2 - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا» بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ «فُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّنْ نَّارٍ» (3). (4)

الروايات التي وردت فيها بعض ألفاظ الآية بمعناها لا بلفظها الموجود في المصحف ، نظير الروايات التالية :

1 - الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ

رَفَعَهُ إِلَيْهِمْ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ» (5) فِي عَلِيٍّ وَالْأَيْمَةَ كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا (6). (7)

2 - أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ

1- . النساء : 66 .

2- . الكافي : ج 1 ص 417 ح 28 .

3- . الحجج : 19 .

4- . الكافي : ج 1 ص 422 ح 51 .

5- . الأحزاب : 53 .

6- . إشارة للآية 69 من سورة الأحزاب : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا» .

7- . الكافي : ج 1 ص 414 ح 9 .

عَنْ مُنْخَلٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : «أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ» مُحَمَّدٌ(1) «بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ» بِمَوْلَاةٍ عَلِيٍّ فَ- «اسَّة تَكْبِرْتُمْ فَرِيْقًا» مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ «كَذَّبْتُمْ وَفَرِيْقًا تَقْتُلُونَ»(2). (3).

3 - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْحَطَّابِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا»(4) قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دَعَا قُرَيْشًا إِلَى وَلَا يَتَنَا فَتَفَرُّوا وَأَنْكَرُوا ، فَ- «قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا» مِنْ قُرَيْشٍ «لِلَّذِينَ آمَنُوا» الَّذِينَ أَقْرَبُوا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ «أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا» تَعْبِيرًا مِنْهُمْ . فَقَالَ اللَّهُ رَدًّا عَلَيْهِمْ : «كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ» مِنَ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ «هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِيًّا»(5) . قُلْتُ : قَوْلُهُ : «مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَانُ مَدًّا»(6) قَالَ :

كُلُّهُمْ كَانُوا فِي الضَّلَالَةِ لَا يُؤْمِنُونَ بِوَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا بِوَلَايَتِنَا فَكَانُوا ضَالِّينَ مُضِلِّينَ فَيَمْدُدُ لَهُمْ فِي ضَلَالَتِهِمْ وَطُغْيَانِهِمْ حَتَّى يَمُوتُوا فَيَصِيرُهُمُ اللَّهُ شَرًّا مَكَانًا وَأَضْعَفَ جُنْدًا(7) ... (8).

الطائفة الثالثة :

الروايات التي ورد فيها عبارات أو كلمات بعد فقرات الآية ، وورد فيها أن الآية هكذا

ص: 306

- 1- . تفسير ل «رَسُولٌ» .
- 2- . البقرة: 87 .
- 3- . الكافي: ج 1 ص 418 ح 31 .
- 4- . مريم: 73 .
- 5- . مريم: 74 .
- 6- . مريم: 75 .
- 7- . إشارة لتتمة الآية : «حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا» .
- 8- . الكافي: ج 1 ص 431 ح 90 .

نزلت ، نظير الروايتين التاليتين :

1 - الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» فِي وِلَايَةِ عَلِيٍّ وَوِلَايَةِ الْأَيْمَةِ مِنْ بَعْدِهِ «فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا» (1) هَكَذَا نَزَلَتْ . (2)

2 - الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» (3) يَا مَعْشَرَ الْمُكَدِّبِينَ حَيْثُ أَنْبَأْتَكُمْ رَسُولَ رَبِّي فِي وِلَايَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ الْأَيْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ بَعْدِهِ «مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» كَذَا أَنْزَلَتْ ... (4)

الطائفة الرابعة :

الروايات التي فُرئت فيها الآية بنحو يختلف عن القراءة المعروفة ، نظير الروايتين التاليتين :

1 - أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَيْبَاحٍ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ قَالَ قَرَأَ رَجُلٌ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» (5) فَقَالَ : لَيْسَ هَكَذَا هِيَ ، إِنَّمَا هِيَ «وَالْمُؤْمِنُونَ» فَتَحَنُّ الْمَأْمُونُونَ . (6)

2 - أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ عَنِ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : «هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ» (7) . (8)

ص: 307

- 1- . الأحزاب : 71 .
- 2- . الكافي : ج 1 ص 414 ح 8 .
- 3- . الملك : 30 .
- 4- . الكافي : ج 1 ص 421 ح 45 .
- 5- . التوبة : 105 .
- 6- . الكافي : ج 1 ص 424 ح 62 .
- 7- . الحجر : 41 ، وفي قراءة حفص عن عاصم المتداولة : «هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ» .
- 8- . الكافي : ج 1 ص 424 ح 63 .

الروايات التي ورد فيها عنوان تحريف كتاب الله ، وهي رواية واحدة :

1 - سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ المِصْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بصيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : قُلْتُ لَهُ : قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ » قَالَ : فَقَالَ : إِنَّ الْكِتَابَ لَمْ يَنْطِقْ وَلَنْ يَنْطِقَ وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هُوَ النَّاطِقُ بِالْكِتَابِ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ » قَالَ : قُلْتُ : جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّا لَا نَقْرُوهَا هَكَذَا ؟ فَقَالَ : هَكَذَا وَاللَّهِ نَزَلَ بِهِ جِبْرِئِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَلَكِنَّهُ فِيمَا حُرِّفَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ .(1)

الطائفة السادسة :

الروايات التي ورد فيها أن القرآن نزل أثنائاً أو أرباعاً ، ثلث منه أو ربع منه في ولاية أهل البيت عليهم السلام ، نظير الروايتين التاليتين :

1 - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي يَحْيَى عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ : نَزَلَ الْقُرْآنُ أَثَلَاثاً : ثُلُثٌ فِينَا وَفِي عَدُونَا ، وَثُلُثٌ سُنَنٌ وَأَمْثَالٌ ، وَثُلُثٌ فَرَائِضٌ وَأَحْكَامٌ(2) .

2 - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَجَّالِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ أَرْبَعَةَ أَرْبَاعٍ : رُبْعٌ حَلَالٌ ، وَرُبْعٌ حَرَامٌ ، وَرُبْعٌ سُنَنٌ وَأَحْكَامٌ ، وَرُبْعٌ خَبْرٌ مَا كَانَ قَبْلَكُمْ وَنَبَأٌ مَا يَكُونُ بَعْدَكُمْ وَفَصْلٌ مَا بَيْنَكُمْ(3) .

ص: 308

1- . المصدر السابق : ج 8 ص 50 ح 11 حديث موسى عليه السلام .

2- . المصدر السابق : ج 2 ص 627 ح 2 بَابُ النَّوَادِرِ .

3- . المصدر السابق : ص 627 ح 3 بَابُ النَّوَادِرِ .

الروايات التي ورد فيها زيادة في بعض حروف الآية ، نظير الرواية التالية :

1 - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : مَا قَسَمَ اللَّهُ لِلْعِبَادِ شَيْئاً أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ ، فَتَوَمَّ الْعَاقِلُ أَفْضَلَ مِنْ سَهْرِ الْجَاهِلِ ، وَإِقَامَةُ الْعَاقِلِ أَفْضَلُ مِنْ شُحُوصِ الْجَاهِلِ ، وَ لَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيّاً وَ لَا رَسُولاً حَتَّى يَسَّ تَكْمِلَ الْعَقْلَ ، وَ يَكُونَ عَقْلُهُ أَفْضَلَ مِنْ جَمِيعِ عُقُولِ أُمَّتِهِ . وَ مَا يُضْمِرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي نَفْسِهِ أَفْضَلَ مِنْ اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَ مَا أَدَّى الْعَبْدُ فَرَائِضَ اللَّهِ حَتَّى عَقَلَ عَنْهُ ، وَ لَا بَلَغَ جَمِيعَ الْعَابِدِينَ فِي فَضْلِ عِبَادَتِهِمْ مَا بَلَغَ الْعَاقِلُ وَ الْعُقَلَاءُ ، هُمْ أَوْلُو الْأَلْبَابِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَ مَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا أَوْلُو الْأَلْبَابِ (1) . (2)

والجدير بالذكر ، أنّ البحث الموضوعي في أمثال هذه الروايات يجب أن يتسم بما يلي :

- 1 - أن يكون الوجه المذكور لفهم الروايات ممّا لا يباه الفهم العرفي .
- 2 - أن يكون منسجماً مع القرائن الموجودة والواصلة إلينا .
- 3 - أن ينسجم مع الروايات والقرائن الحاقفة بها .
- 4 - أن يكون هو الاحتمال المتعين من بين الاحتمالات ، أو على الأقل أن يكون الاحتمال الأرجح من بين الاحتمالات ، لا أن يكون كغيره أو أضعف من غيره . وعليه فيجب إبداء الاحتمالات المختلفة أولاً ، ثم دراسة كلّ منها .

ثالثاً : الاحتمالات المتصورة في هذه الروايات وتقييمها

إشارة

إنّ الاحتمالات التي يمكن تصوّرها في هذه الروايات هي :

- 1 - أن تكون هذه الروايات موضوعة ولا أساس لها .
- 2 - أن يكون المقصود منها هو إثبات وقوع تحريف القرآن الكريم بنقص بعض

ص: 309

1- . الموجود في المصحف هو : « وَ مَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا أَوْلُو الْأَلْبَابِ » البقرة : 269 .

2- . الكافي : ج 1 ص 12 ح 11 .

3 - أن يراد بها التفسير وبيان أحد وجوه الآيات الكريمة .

وإليك تقييم كل احتمال منها :

1 - أن تكون موضوعة ولا أساس لها

ليس في متون الروايات المذكورة ما يدعو إلى القول بجعلها وبأثها موضوعة ، سوى ظهورها الأولي في التحريف ، لكن التحريف غير موافق وغير منسجم مع روح الروايات الأخرى الدالة على الاهتمام بالقرآن ، والتي سيأتي الإشارة إليها في الاحتمال اللاحق .

وعلى هذا ، فالأساس والركيزة التي يبني عليها هذا الاحتمال هي : إن المراد من هذه الأحاديث هو إثبات تحريف القرآن ، وذلك بحذف بعض ألفاظه وتغيير البعض الآخر منها ، وأما من دون دلالتها على التحريف فلا - موجب للقول بجعلها ووضعها . وبهذا يرجع هذا الاحتمال في أساسه إلى الاحتمال اللاحق . أو قل : إن هذا الاحتمال من فروع الاحتمال اللاحق ، فإذا أمكن إثبات أن المراد بهذه الروايات هو التحريف ، كان للبحث في هذا الاحتمال مجال ، وإلا فلا .

وبعبارة أوضح : لأجل البحث في هذا الاحتمال يجب أولاً إحراز أن المراد من هذه الأحاديث هو إثبات وقوع التحريف في ألفاظ القرآن ، إذ مجرد احتمال ذلك لا يسوغ الحكم عليها بالوضع ، لعدم وجود ما يدل عليه .

علماً أن الحكم بالوضع على رواية واحدة أو عدد قليل منها قد يكون سهلاً ، وأما الحكم بالوضع على هذا العدد من الروايات - خصوصاً مع ورودها في كتاب معتبر وهو «الكافي» - فهو في غاية الصعوبة ، ما لم تدل عليه الشواهد وتشهد له القرائن الأخرى .

نعم قد يقال بوضع بعضها لدلالة بعض القرائن الأخرى ؛ ككون الراوي من

الوضّاعين والمشهورين بالوضع ، أو عن طريق وجود قرائن أخرى تساعد عليه .

2 - أن يكون المقصود منها إثبات تحريف القرآن بحذف بعض ألفاظه

إشارة

هذا الاحتمال أهمّ الاحتمالات ، ولأجله عقدنا هذا البحث ، بل لعلّه المتعيّن من بين الاحتمالات لأوّل وهلة ؛ فالذي يراجع الروايات المذكورة يجد في بعضها التعابير التالية :

- «هكذا نزلت» (1).

- «هكذا والله نزلت على مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله» (2).

- «هكذا والله نزل بها جبرئيل عليه السلام على مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله» (3).

- «هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي نَزَلَ بِهِ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» (4).

ولعلّ هذه التعابير ونحوها هي المنشأ لتصوّر إرادة التحريف من هذه الروايات ، من دون ملاحظة ملابساتها والقرائن التي يمكن أن تؤثر في فهمها .

وقد تقدّم أنّ الأساس الذي يعتمد عليه القول بالتحريف هو الاشتباه في هذه النقطة ، وتصوّر أنّ المعنى المتبادر من هذه الروايات هذا اليوم ، والذي لا يؤخذ فيه بنظر الاعتبار القرائن المحيطة بالكلام حين صدوره . وتقدّم أنّ المنهج الصحيح في فهم الروايات هو فهمها من خلال الأخذ بنظر الاعتبار القرائن المحيطة بها . فالاعتماد على ما يُفهم منها في عصرنا الحاضر مع قطع النظر عن القرائن المذكورة ليس صحيحاً .

أمّا ما يمكن أن ينفي هذا الاحتمال فهو :

ص: 311

1- . المصدر السابق : ص 414 ح 8 و ص 424 ح 60 .

2- . المصدر السابق : ص 416 ح 23 .

3- . المصدر السابق : ص 422 ح 47 .

4- . المصدر السابق : ص 420 ح 43 .

لا ريب أنّ للمسلمين اهتماماً شديداً بالقرآن الكريم على مدى العصور، من زمن النبي صلى الله عليه وآله إلى يومنا هذا، فإذا كانت الروايات المذكورة قد سيقت للدلالة على حذف فقرات من الآي الحكيم لكان ماثراً للكلام والتعجب والضجّة بين المسلمين في زمان المعصومين عليهم السلام الذين نطقوا بذلك، مع أننا لا نجد لذلك عينا ولا أثراً في التاريخ والروايات. بل لا نجد اعتراضاً على الأئمة عليهم السلام في ذلك.

نعم نجد في بعض الروايات تعجب السامع من قراءة أهل البيت عليهم السلام، فروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام:

قُلْتُ لَهُ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ» قَالَ فَقَالَ: إِنَّ الْكِتَابَ لَمْ يَنْطِقْ وَلَنْ يَنْطِقَ وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هُوَ النَّاطِقُ بِالْكِتَابِ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ». قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّا لَا نَقْرُوهَا هَكَذَا؟ فَقَالَ: هَكَذَا وَاللَّهِ نَزَلَ بِهِ جِبْرَائِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ لَكِنَّهُ فِيمَا حُرِّفَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ. (1)

وهي في اختلاف القراءات كما هو واضح، لا في حذف شيء من القرآن، واختلاف قراءة القرآن ثابتة بلا ريب كما تقدّم.

والنقطة الجديدة بتسليط الأضواء عليها هي: إنّنا نجد تعجب الراوي واستغرابه من هذه القراءة، واعتراضه على الإمام عليه السلام، فهل يعقل أن يكون المراد من هذا العدد الكثير من الروايات هو التحريف بحذف فقرات من آي الذكر الحكيم وهذا الحذف بمسمع من المسلمين، ومع ذلك لا نجد اعتراضاً من أحدهم في شيء من الروايات! هذا غير معقول إطلاقاً.

فهذه قرينة على عدم فهم أصحاب الأئمة عليهم السلام ومعاصريهم التحريف من هذه الروايات، وهي القرينة الأولى النافية لإرادة التحريف من هذه الروايات.

ص: 312

ب . عدم انسجام القول بالتحريف مع روح الروايات الأخرى

من الأمور التي ينبغي ملاحظتها عند فهم الحديث وتقييمه والتعامل معه هو لحاظ الروايات الأخرى ؛ فإن الروايات كالبيان المرصوص الذي يشدّ بعضه بعضاً ، فبعضها يبيّن بعضاً . وهذا لا يختصّ بالروايات الشريفة ، بل هو أسلوب متعارف في عرف أهل القانون في جميع البلدان ، فإذا اعتمد الفرد في فهمه لقانون معين على مادة قانونية من دون الأخذ بنظر الاعتبار القوانين الأخرى فإنه سيفهمه فهماً خاطئاً بلا ريب ، فإن القوانين يفسّر بعضها بعضاً ، فالقانون الذي يثبت حرّية إبداء الرأي لأفراد المجتمع لا بدّ أن يفهم بما ينسجم مع القوانين الأخرى ؛ من عدم التعدي على حقوق الآخرين ، وعدم المسّ بالمقدّسات ، و ... ، فإذا مسّ أحد الأفراد كرامة النبيّ صلى الله عليه وآله أو أحد المعصومين عليهم السلام محتجاً بحرّية الرأي فلا يعذر في ذلك بلا ريب . وكذا الروايات ، فإن فهمها الصحيح يكون من خلال النظر إلى الروايات الأخرى ، ومع مراعاة الانسجام بينها .

والذي يراجع الروايات والنصوص الإسلامية يجد بوضوح أنّها لا تنسجم مع دعوى التحريف ؛ فإننا نجد في الروايات والنصوص الإسلامية اهتماماً بالغاً بالقرآن ، وقد تقدّمت الإشارة إلى الأبواب التي عقدها الشيخ الكليني قدس سره في كتابه الكافي ، بل هناك روايات كثيرة أخرى في غير الكافي أيضاً منها ما رواه الشيخ المجلسي قدس سره في كتابه بحار الأنوار ضمن أبواب «كتاب القرآن» (1) ، وهي أبواب متنوّعة ، وتتضمن روايات كثيرة جداً ، وهذا ما يبيّن اهتمام الأئمة عليهم السلام بالقرآن الكريم ، وهو لا ينسجم مع دلالة هذه الروايات على التحريف بلا ريب ؛ إذ لو كان محرّفاً لما وقع هذا الحثّ الأكيد على قراءته وحمله وحفظه و ... خصوصاً مع ورود الروايات بهذا العدد الملفت للانتباه .

ص: 313

1- . انظر الجزء 89 و 90 من بحار الأنوار ، وقد ذكر العلامة المجلسي قدس سره فيهما 130 باباً .

بل نجد في أدعية الإمام زين العابدين عليه السلام في الصحيفة السجّادية دعاءه عند ختم القرآن :

اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَعْتَبْتَنِي عَلَى خَتْمِ كِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَهُ نُورًا، وَجَعَلْتَهُ مُهَيِّمًا عَلَى كُلِّ كِتَابٍ أَنْزَلْتَهُ، وَفَضَّلْتَهُ عَلَى كُلِّ حَدِيثٍ قَصَصْتَهُ، وَفُرْقَانًا فَرَّقْتَ بِهِ بَيْنَ حَلَالِكَ وَحَرَامِكَ، وَفُرْقَانًا أَعْرَبْتَ بِهِ عَنْ شَرَائِعِ أَحْكَامِكَ، وَكِتَابًا فَضَّلْتَهُ لِعِبَادِكَ تَفْصِيلًا، وَوَحْيًا أَنْزَلْتَهُ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَنْزِيلًا، وَجَعَلْتَهُ نُورًا نَهْتَدِي مِنْ ظُلْمِ الضَّلَالَةِ وَالْجَهَالَةِ بِاتِّبَاعِهِ، وَشِفَاءً لِمَنْ أَنْصَتَ بِفَهْمِ التَّصَدِيقِ إِلَى اسْمِ تِمَاعِهِ، وَمِيزَانَ قَسَطٍ لَا يَحِيفُ عَنِ الْحَقِّ لِسَانَهُ، وَنُورَ هُدًى لَا يُطْفَأُ عَنِ الشَّاهِدِينَ بِرُهَانِهِ، وَعَلِمَ نَجَاةً لَا يَضِلُّ مَنْ أَمَّ قَصْدَ سَبِيلِهِ، وَلَا تَنَالُ أَيْدِي الْهَلَكَاتِ مَنْ تَعَلَّقَ بِعُرْوَةِ عِصْمَتِهِ. اللَّهُمَّ فَإِذَا أَقْدَمْنَا الْمَعُونَةَ عَلَى تِلَاوَتِهِ، وَسَدَّهْتَ جَوَابِي أَلْسِنَتِنَا بِحُسْنِ عِبَارَتِهِ، فَاجْعَلْنَا مِمَّنْ يَرَعَاهُ حَقَّ رِعَايَتِهِ، وَيَدِينُ لَكَ بِاعْتِقَادِ الشَّيْءِ لِمِمْحَكَمِ آيَاتِهِ، وَيَقْزَعُ إِلَى الْإِقْرَارِ بِمُسْتَسَابِحِهِ، وَمُوضِحَاتِ بَيِّنَاتِهِ. اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَنْزَلْتَهُ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) مُجْمَلًا وَالْهَمْمَتُهُ عِلْمَ عَجَائِبِهِ مُكْمَلًا، وَوَرَّثْتَنَا عِلْمَهُ مُفَسِّرًا، وَفَضَّلْتَنَا عَلَى مَنْ جَهَلَ عِلْمَهُ، وَفَوَيْتَنَا عَلَيْهِ لِتَرْفَعَنَا فَوْقَ مَنْ لَمْ يُطِقْ حَمْلَهُ. اللَّهُمَّ فَكَمَا جَعَلْتَ قُلُوبَنَا لَهُ حَمَلَةً، وَعَرَفْتَنَا بِرَحْمَتِكَ شَرْفَهُ وَفَضْلَهُ، فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ الْخَطِيبِ بِهِ، وَعَلَى آلِهِ الْخُرَّانِ لَهُ...

(1).

وهذا أكبر دلالة على اهتمام الأئمة عليهم السلام بالقرآن، حيث بيتوا أهميته، والآداب المختلفة لتلاوته وختمه.

ومن جانب آخر فإننا نجد أنمنا عليهم السلام يستدلون ويستشهدون بالآيات الكريمة في المجالات المختلفة من العقائد والفقهاء والأخلاق وغيرها، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على عدم تحريف القرآن، إذ لو كان محرّفًا لما استشهد به الأئمة عليهم السلام في بعض المجالات كالعقائد والفقهاء.

بل روى المجلسي في البحار نقلًا عن إكمال الدين وإتمام النعمة بسنده التالي : غير

ص: 314

1- . الصحيفة السجّادية الكاملة : ص 198 الدعاء 42 ، والدعاء طويل اقتطفنا منه هذا المقطع .

واحد من أصحابنا، عن محمّد بن همام، عن عبد الله جعفر، عن أحمد بن هلال، عن ابن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير، عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ اخْتَارَ مِنَ الْأَيَّامِ الْجُمُعَةَ، وَمِنَ الشُّهُورِ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَمِنَ اللَّيَالِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَاخْتَارَنِي عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ، وَاخْتَارَ مِنِّي عَلِيًّا وَفَضَّلَهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَوْصِيَاءِ، وَاخْتَارَ مِنِّي عَلِيَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، وَاخْتَارَ مِنَ الْحَسَنَيْنِ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهِ، يَنْفُونَ عَنِ التَّنْزِيلِ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْمُضِلِّينَ، تَأْسِعُهُمْ قَائِمُهُمْ، وَهُوَ ظَاهِرُهُمْ وَهُوَ بَاطِنُهُمْ. (1)

وهو صريح في أنّ أحد شؤون الأئمة عليهم السلام هو المحافظة على التنزيل بـ«نفي تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل المضلّين»، وصيانتها عن التحريف.

ولهذا فإنّ الروايات المذكورة لو كانت دالة على تحريف القرآن فهي تتنافى مع روح هذا الكمّ الهائل من الروايات، الأمر الذي لا يمكن صدوره عن عالم، فضلاً عن صدوره عن أهل البيت عليهم السلام؛ الذين هم أوصياء النبي صلى الله عليه وآله وخلفاؤه من بعده، وأمناءه في حفظ الشريعة المقدّسة، والذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً. وهذه هي القرينة الثانية النافية لإرادة التحريف من هذه الروايات.

3 - أن يراد بها التفسير وبيان أحد الوجوه

إشارة

الاحتمال المتبقي من بين الاحتمالات المذكورة هو هذا الاحتمال، فلا بدّ من البحث عن القرائن والشواهد المثبتة أو النافية له كي ننتهي إلى المقصود من هذه الروايات، وإليك فيما يلي بعض ما عثرنا عليه من هذه القرائن:

أ. صفات المجتمع الذي بعث فيه الرسول صلى الله عليه وآله

المجتمع الذي بعث فيه رسول الله صلى الله عليه وآله و آله مجتمع جاهليّ تغمره عادات وأخلاق

ص: 315

1- . بحار الأنوار: ج 36 ص 256 ح 74 نقلاً عن إكمال الدين .

الجاهلية؛ من العصبية القبلية وغيرها، بل فيه بعض الأخلاق التي هي في معزل عن الإنسانية بالمرّة؛ كأد البنات. فلما بُعث خاتم الأنبياء والمرسلين - عليه صلوات المصلين إلى يوم الدين - برسالة الخالدة التي هي خير دين، أبان أنّ هدفه تتميم مكارم الأخلاق فقال صلى الله عليه وآله:

إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ. (1)

وقال صلى الله عليه وآله:

أَدَّبَنِي رَبِّي فَأَحْسَنَ تَأْدِيبِي. (2)

فبدأ بنشر الرسالة، وبتّ مكارم الأخلاق بين الناس، وتحمل ما تحمّل من الأذى في ذلك حتّى قال:

مَا أُوذِيَ نَبِيٍّ مِثْلَ مَا أُوذِيتُ. (3)

وكان من أسباب عنائه صلى الله عليه وآله في تبليغ الرسالة هو سوء أخلاق المجتمع الذي كان فيه، والعادات الحاكمة عليه، حيث كان يحاول تغييره وإصلاحه، فيأبون ذلك، ومن الواضح أنّ تغيير مجتمع بهذه الصفة بحاجة إلى زمن طويل، وعناء كبير، فإنّ الموازين التي يعتمدها هذا المجتمع موازين عوجاء؛ فيقدّم الكبير سنّاً وذو المال والجاه على غيره وإن كان مرجوحاً، ولم يكن الترجيح على أساس المبادئ والقيم.

ومن جانب آخر كانت العصبية القبلية قد نشبت أظفارها في أبناء ذلك المجتمع، حتّى صارت القبيلة إلهاً يُعبد من دون الله، وعادت معياراً لتقييم الحقّ من الباطل، ولهذا نجدهم ينصرون أبناء قبيلتهم وعشيرتهم على الآخرين عند وقوع نزاع أو خلاف، سواء كانوا في جانب الحقّ أم في جانب الباطل، بل نجدهم يرجعون في

ص: 316

-
- 1- . بحار الأنوار: ج 16 ص 210؛ المستدرک علی الصحیحین: ج 2 ص 613، وقال عقيب الخبر: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»؛ السنن الكبرى للبيهقي: ج 10 ص 192.
 - 2- . بحار الأنوار: ج 16 ص 210.
 - 3- . كشف الغمّة: ج 2 ص 537.

حلّ النزاعات وتعيين حقوق الأفراد إلى رئيس العشيرة لا إلى العلماء ، كما نجده اليوم في بعض المناطق .

والتاريخ يشهد في جملة من الموارد بعدم انصياع المسلمين لأمر النبي صلى الله عليه وآله ؛ لكونه مخالفاً لهذه الأخلاق القبليّة والنزعة القوميّة ، بل إنّنا نجد آثار هذه الأخلاق في حياة

المسلمين إلى آخر أيام حياة النبي صلى الله عليه وآله أيضاً ، فينقل لنا المؤرّخون والمحدّثون عدم طاعة بعض الصحابة للنبي حين أمر المسلمين بالخروج مع جيش أسامة وعدم التخلف عنه ، حتّى قال صلى الله عليه وآله :

لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَخَلَّفَ عَن جَيْشِ أُسَامَةَ .(1)

لكنّ عرق القبليّة دفع البعض إلى الطعن في تأمير النبي صلى الله عليه وآله أسامة ، حتّى قالوا ما قالوا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله :

أَيُّهَا النَّاسُ ، مَا مَقَالَةٌ بَلَغْتَنِي عَن بَعْضِكُمْ فِي تَأْمِيرِي أُسَامَةَ ! لَقَدْ طَعَنْتُمْ فِي إِمَارَتِي أَبَاهُ مِن قَبْلُ ، وَأَيْمُ اللَّهِ إِنَّهُ لِلْإِمَارَةِ لَخَلِيقٌ ، وَابْنُهُ بَعْدَهُ لِلْإِمَارَةِ خَلِيقٌ ، وَهُوَ مِن أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ ، وَإِنَّهُمَا أَهْلٌ لِكُلِّ خَيْرٍ فَاسْتَوْصُوا بِهِ خَيْرًا ؛ فَإِنَّهُ مِن خِيَارِكُمْ .(2)

والسبب في عدم طاعتهم للنبي صلى الله عليه وآله وطعنهم على تأمير أسامة هو أنّه كان أصغر منهم سنّاً ، فأبوا ذلك ، ولم يحتملوه ، ولهذا روى ابن كثير في البداية والنهاية عن سيف بن عمر عن أبي ضمرة وأبي عمرو وغيرهما عن الحسن البصري :

إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمَّا صَمَّمْ عَلَى تَجْهِيزِ جَيْشِ أُسَامَةَ قَالَ بَعْضُ الْأَنْصَارِ لِعُمَرَ : قُلْ لَهُ فليؤر علينا غير أسامة . فذكر له عمر ذلك ، فيقال : إنّه أخذ بلحيته وقال : ثكلتك أمّك يا ابن الخطّاب ، أوّمر غير أمير رسول الله صلى الله عليه وآله؟! (3)

كما روى الشيخ الكليني قدس سره في الكافي :

ص: 317

1- . المسترشد لمحمّد بن جرير الطبري : ص 116 .

2- . المصدر السابق : ص 113 ؛ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر : ج 2 ص 46 .

3- . البداية والنهاية لابن كثير : ج 6 ص 336 .

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ذاتَ يَوْمٍ جَالِسًا إِذْ أَقْبَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ فِيكَ شَبَهًا مِنْ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، وَ لَوْلَا أَنْ تَقُولَ فِيكَ طَوَائِفُ مِنْ أُمَّتِي مَا قَالَتِ النَّصَارَى فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ لَقُلْتُ فِيكَ قَوْلًا لَا تَمُرُّ بِمَلَأٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا أَخَذُوا التُّرَابَ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْكَ يَلْتَمِسُونَ بِذَلِكَ الْبَرَكَاتَةَ .

قال: فَغَضِبَ الْأَعْرَابِيُّانِ وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ وَعِدَّةٌ مِنْ قُرَيْشٍ مَعَهُمْ فَقَالُوا: مَا رَضِي أَنْ يَضْرِبَ لابنِ عَمِّهِ مَثَلًا إِلَّا عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ!

فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ: «وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ* وَقَالُوا ءَأَلِهَتُنَّا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِيصُونَ* إِنَّ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ* وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ» يَعْنِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ «مَلَأِيكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلِفُونَ»(1).

قال: فَغَضِبَ الْحَارِثُ بْنُ عَمْرِوٍ الْفَهْرِيُّ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ أَنْ بَنِي هَاشِمٍ يَتَوَارَثُونَ هِرْقَلًا بَعْدَ هِرْقَلٍ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ(2)، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَقَالَاتَةَ الْحَارِثِ وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ»(3)، ثُمَّ قَالَ لَهُ: يَا بَنَ عَمْرٍو إِمَّا تُبِتَ وَإِمَّا رَحَلْتَ. فقال: يَا مُحَمَّدُ، بَلْ تَجْعَلُ لِسَائِرِ قُرَيْشٍ شَيْئًا مِمَّا فِي يَدَيْكَ فَقَدْ ذَهَبَتْ بَنُو هَاشِمٍ بِمَكْرَمَةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيَّ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. فقال: يَا مُحَمَّدُ، قَلْبِي مَا يُتَابِعُنِي عَلَى التَّوْبَةِ وَلَكِنْ أُرْحَلُ عَنْكَ .

فَدَعَا بِرَاحِلَتِهِ فَرَكِبَهَا فَلَمَّا صَارَ بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ أَتَتْهُ جَنْدَلَةٌ فَرَضَتْ حَتَّ هَامَتَهُ ثُمَّ أَتَى الْوَحْيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ: «سَأَلَ سَائِلٌمُ بِعَذَابٍ وَقَعَ * لِلْكَافِرِينَ» بِوَلَايَةِ عَلِيٍّ

ص: 318

1- . الزخرف: 57 - 60 .

2- . وهذا ما أشارت له الآية 32 من سورة الأنفال: « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » .

3- . الأنفال: 33 .

«لَيْسَ لَهُوَ دَافِعٌ * مِّنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ» (1) ... (2).

وهذا يبيّن ما كانت تنطوي عليه نفوسهم المريضة من عدم إذعانهم لما يقوله رسول الله صلى الله عليه وآله الذي قال الباري في حقه :

«وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» (3).

كما ينقل لنا أرباب التاريخ والحديث أيضاً في قضية تأمير أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام أنّ بعض المسلمين قال للنبي صلى الله عليه وآله : «هذا شيء منك أم من الله؟!»، فروى القرطبي في تفسير الآيات : «سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُوَ دَافِعٌ» (4) :

وقيل : إن السائل هنا هو الحارث بن النعمان الفهري ، وذلك أنّه لما بلغه قول النبي صلى الله عليه وآله في عليّ رضي الله عنه : مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْهِ مَوْلَاهُ ركب ناقته فجاء حتّى أناخ راحلته بالأبطح ثمّ قال : يا محمّد ، أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله ، فقبلناه منك ، وأن نصليّ خمساً ، فقبلناه منك ، ونزكّي أموالنا ، فقبلناه منك ، وأن نصوم شهر رمضان في كلّ عام ، فقبلناه منك ، وأن نحجّ ، فقبلناه منك ، ثمّ لم ترض بهذا حتّى فضّلت ابن عمك علينا ! أفهذا شيء منك أم من الله ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا هُوَ إِلَّا مَنَ اللَّهِ ، فولّى الحارث وهو يقول : اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مَا يَقُولُ مُحَمَّدٌ حَقًّا فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ اثْنَا بِعَذَابِ الْيَمِّ (5) . فوالله ما وصل إلى ناقته حتّى رماه الله بحجرٍ فوقع على دماغه ، فخرج من دبره فقتله ، فنزلت : «سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ» الآية (6).

ونقل الشيخ الأميني أعلى الله مقامه في كتابه القيّم «الغدیر» تفسير الآية من سورة

ص: 319

- 1- . المعارج : 1 - 3 .
- 2- . الكافي : ج 8 ص 57 ح 18 .
- 3- . النجم : 3 و 4 .
- 4- . المعارج : 1 و 2 .
- 5- . وهذا ما أشارت له الآية 32 من سورة الأنفال : « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ اثْنَا بِعَذَابِ الْيَمِّ » .
- 6- . تفسير القرطبي : ج 18 ص 278 ، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب : ج 2 ص 240 .

المعارج نقلاً عن جملة من كتب أهل السنّة، فروى عن شمس الدين الشربيني القاهري الشافعي - المتوفى (977) - في تفسيره السراج المنير :

اختلف في هذا الداعي ، فقال ابن عباس : هو النضر بن الحرث ، وقيل : هو الحرث بن النعمان ، وذلك أنّه لمّا بلغه قول النبيّ صلى الله عليه وآله : مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ ركب ناقته فجاء حتّى أناخ راحلته في الأبطح ، ثمّ قال : يا محمّد ، أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله ، فقبلناه منك ، وأن نصليّ خمساً ونزكيّ أموالنا ، فقبلنا منك ، وأن نصوم شهر رمضان في كلّ عام ، فقبلناه منك ، وأن نحجّ ، فقبلناه منك ، ثمّ لم ترض حتّى فضّلت ابن عمك علينا ! أفهذا شيء منك أم من الله تعالى ؟

فقال النبيّ صلى الله عليه وآله : وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا هُوَ إِلَّا مِنْ اللَّهِ ، فولى الحرث وهو يقول : اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مَا يَقُولُ مُحَمَّدٌ حَقًّا فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ ، أو اتتنا بعدذاب أليم . فوالله ما وصل إلى ناقته حتّى رماه الله تعالى بحجر فوقع على دماغه ، فخرج من دبره فقتله ، فنزلت : «سَأَلْ سَائِلِم بِعَذَابٍ وَاقِعٍ» الآيات (1).

كما نقل عن شمس الدين الحفني الشافعي - المتوفى (1181 هـ) - ما قاله أثناء شرح قول النبيّ صلى الله عليه وآله يوم الغدير : «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ» :

لمّا سمع ذلك بعض الصحابة قال : أما يكفي رسول الله أن نأتي بالشهادة وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ... إلخ ، حتّى يرفع علينا ابن أبي طالب ؟! فهل هذا من عندك أم من عند الله ؟ فقال صلى الله عليه وآله : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ . فهو دليل على عظم فضل علي عليه السلام (2).

ونقل هذا المضمون عن جملة من أعلام أهل السنّة ، فمن أراد التفصيل فليراجع كتاب الغدير .

ومن ذلك أيضاً ما رواه الشيخ الكليني قدس سره :

ص: 320

1- . الغدير : ج 1 ص 243 .

2- . المصدر السابق : ص 245 نقلاً عن شرح الجامع الصغير للسيوطي : ج 2 ص 387 في شرح قوله صلى الله عليه وآله : «من كنت مولاه فعليّ مولاه» .

الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى قَالَ : حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : «يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا» (1) قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ : «وَلِيكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ» (2) اجْتَمَعَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : مَا تَقُولُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنْ كَفَرْنَا بِهَذِهِ الْآيَةِ نَكْفُرُ بِسَائِرِهَا ، وَإِنْ آمَنَّا فَإِنَّ هَذَا ذُلٌّ حِينَ يَسْلُطَ عَلَيْنَا ابْنُ أَبِي طَالِبٍ . فَقَالُوا : قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مُحَمَّدًا صَادِقٌ فِيمَا يَقُولُ وَ لَكِنَّا تَتَوَلَّاهُ وَ لَا نُطِيعُ . (3)

فهذه النماذج وغيرها تبين وجود بقايا من أخلاق الجاهلية وعصبيتها في نفوس المسلمين بعد مضي تمام تلك السنين إلى جانب النبي صلى الله عليه وآله ، فإنَّ نصب أمير المؤمنين عليه السلام يوم الغدير كان في أواخر حياته صلى الله عليه وآله ، ومع ذلك نجد عدم تحمّل بعض المسلمين لذلك ، وهذا ما يكشف عن عمق جذور تلك الأخلاق في نفوسهم .

ومن هنا نعرف السرّ في خوف النبي صلى الله عليه وآله من تبليغ ما أمر به في عليّ عليه السلام ، والسرّ في خطاب الله تعالى نبيّه الكريم بهذا اللحن الشديد ، بقوله : «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ» (4).

وبهذا تبرز وتبين الحاجة إلى استعمال أساليب رصينة لمواجهة هذه الرذائل والأخلاق الدنيئة بحيث تتناسب مع خطورتها وآثارها السيئة من جانب ، ومع رسوخها في نفوسهم طيلة قرون من جانب آخر .

فكان المسلمون ينكرون التفسير الوارد في عليّ عليه السلام ولا يصدّقون به ؛ لتصوّرهم

ص: 321

1- . النحل : 83 .

2- . المائدة : 55 .

3- . الكافي : ج 1 ص 427 ح 77 .

4- . المائدة : 67 .

أن النبي صلى الله عليه وآله يريد رفع شأن عليّ باعتباره ابن عمّه ، ولهذا كانوا يعترضون عليه في المواقف المختلفة بقولهم : «هل هذا من عندك أم من عند الله ؟» ، فكان من الأساليب التي استخدمها النبي صلى الله عليه وآله في مواجهة ذلك هو أن يبيّن للمسلمين ما يتعلق بعلي عليه السلام من خلال نقله عن جبرئيل عليه السلام ، فكان جبرئيل ينزل بالآية وتفسيرها على رسول الله صلى الله عليه وآله ، وهذا ما صرّحت به بعض الروايات نظير الرواية التالية :

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُولُ فِي الْعِلْمِ» فَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَفْضَلُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ قَدْ عَلَّمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْزِيلِ وَالتَّأْوِيلِ ، وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُنزِلَ عَلَيْهِ شَيْئاً لَمْ يُعَلِّمَهُ تَأْوِيلَهُ ، وَ أَوْصِي بِأَوْهُ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُونَهُ كُلَّهُ وَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ إِذَا قَالَ الْعَالِمُ فِيهِمْ يَعْلَمُ فَأَجَابَهُمُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ : «يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِيَ كُلُّ مَنْ عِنْدِ رَبِّنَا» وَ الْقُرْآنُ خَاصٌّ وَ عَامٌّ وَ مُحْكَمٌ وَ مُتَشَابِهٌ وَ نَاسِخٌ وَ مَنْسُوخٌ ، فَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَهُ . (1)

فقوله عليه السلام : «جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْزِيلِ وَ التَّأْوِيلِ» صريح في أن التأويل ينزل على النبي صلى الله عليه وآله من السماء ويأتيه من قبل الله عز وجل ، وقد علّمه النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله علياً عليه السلام ، وعلّمه علي عليه السلام للأوصياء من بعده كما صرّحت به الرواية التالية :

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ : وَ اللَّهُ لَقَدْ قَالَ لِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنَّ اللَّهَ عَلَّمَ نَبِيَّهُ التَّنْزِيلَ وَ التَّأْوِيلَ ، فَعَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : وَ عَلَّمَنَا وَ اللَّهُ . (2)

فلما كان النبي صلى الله عليه وآله أو أحد من أهل بيته عليهم السلام يبيّن ويفسّر للناس الآيات الواردة في علي عليه السلام كانوا يقولون : «هكذا والله نزلت» ، أو «هكذا والله نزلت على محمد صلى الله عليه وآله» ، أو «هكذا والله نزل بها جبرئيل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وآله» ، والمراد هو : «بهذا المعنى نزلت» أو

ص: 322

1- . الكافي : ج 1 ص 213 ح 2 ، بصائر الدرجات : ص 223 ح 4 .

2- . الكافي : ج 7 ص 442 ح 15 ، بصائر الدرجات : ص 315 ح 2 .

فقل : « هكذا نزلت مع تفسيرها أو تأويلها» .

ولا ريب أنّ هذا الأسلوب له أثره البالغ في المخاطبين من الناحية النفسانية ، ممّا يساعد على قبولهم المعاني المذكورة لهم ، وهذا ما نجده بالوجدان ؛ فإذا ورد علينا الخبر وفيه «أخبرني أبي عن جدي رسول الله صلى الله عليه وآله عن جبرئيل عن الله بكذا» فإنه يختلف عن الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وآله مباشرة ومن دون نقله عن جبرئيل عليه السلام . ومن جانب آخر فإن لهذا الأسلوب أثراً بالغاً في ترسيخ المعاني المذكورة أيضاً ؛ فإنه يكشف عن مدى أهمية هذا الموضوع بحيث يتصدى الباري عز وجلّ لبيانه .

فالتأثير الإيجابي للأسلوب المستخدم وما له من جذور في علم النفس ، مأخوذ بنظر الاعتبار في الأساليب التي ينهاجها النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام في عرض المعلومات والحقائق للناس ، وليس أمراً جزافياً ، ولعل هذا داخل في قول رسول الله صلى الله عليه وآله :

إِنَّمَا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أَمَرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ .(1)

الذي يدلّ على مراعاة جميع الأنبياء عليهم السلام لحالات الناس المختلفة ، ومقدار تحمّلهم للحقائق المعروضة عليهم حين تبليغ الرسائل .

ب . وسائل الكتابة وأثرها على عرض المعلومات

لم تكن الأدوات المستخدمة في عملية الكتابة آنذاك كما هي عليه هذا اليوم ، فلم تكن الأوراق كالأوراق الموجودة هذا اليوم ، وإنّما كانت الكتابة على الجلد والخشب ونظائرها ، والحصول عليهما صعب بالقياس إلى الحصول على الورق في عصرنا الحاضر كما لا يخفى . من جانب آخر فإن أسعار الجلود مرتفعة غالباً ، ممّا يفرض على الكاتب اختصار الكتابة .

كما أنّ الأقلام لم تكن نظير الأقلام المتنوعة في العصر الحاضر ، ولا الكتابة بها كالكتابة بهذه ، بل كانت الكتابة بالقصب والريش ونظائرها ، ولا ريب أنّ الكتابة بها

ص: 323

1- . الكافي : ج 1 ص 23 ح 15 كتاب العقل والجهل ؛ لسان الميزان : ج 6 ص 274 .

تستغرق وقتاً أكثر، مع ما يواجهه الكاتب من صعوبات؛ نظير لزوم إدخال القلم في الدواة بعد كتابة كل كلمة أو كلمتين، بخلاف الكتابة بالأقلام المتعارفة في هذا العصر.

فمن خلال إلقاء نظرة إلى الكتابة، ووسائلها القرطاسية في ذلك العصر، وما كانت تواجهه من مشاكل، يُعرف بوضوح أنّ الأسلوب المناسب لكتابة التفسير هو التفسير المختصر، وأفضل التفاسير المختصرة بياناً ووقفاً في النفوس هو التفسير المزجي.

علماً أنّ التفسير المزجي يعلق ويرسخ في ذهن السامع والقارئ بسرعة، بخلاف غيره من التفاسير؛ وذلك أنّ العبارة الحاصلة بعد التفسير تكون منسجمة ولا يشعر القارئ بتفكك بين أجزائها، فتعلق وترسخ بسهولة في ذهنه. ولعلّ أحد أسباب توهم إرادة التحريف من هذه الروايات هو تفسير الآيات تفسيراً مزجياً.

والذي يعزّز هذا الوهم ويقوّيه هو عدم فصل الآيات عن غيرها بأقواس ونحوها، أو قفل: لم تكن في الكتابة آنذاك علانم ترقيم تميّز الآية عن غيرها كما هو اليوم في الكتب المطبوعة والمحقّقة، بل الكتابة سابقاً نظير كتابة الكتب الحجرية والمخطوطات القديمة، بخلاف الكتب المطبوعة والمحقّقة التي تفرز عباراتها الواحدة عن الأخرى بفاصلة أو نقطة، وتمييز آياتها بأقواس خاصة وخطّ معيّن كما صنعناه نحن عند إيراد الروايات، فهذا له الأثر البالغ في رفع هذا التوهم كما هو واضح.

ج . عدم التصريح في شيء من الروايات بحذف شيء من القرآن

إذا كان المراد من الروايات المذكورة هو إثبات حذف شيء من القرآن لكان من المناسب التعبير بـ «حذفوا منه ذلك» أو «فحذفوها» أو نظير ذلك، ولو في بعض الروايات، مع أنّنا لا نجد ذلك في شيء من الروايات.

بل إنّ المناسب للروايات التي ورد فيها: «نَزَلَ الْقُرْآنُ اثَلَاثًا: ثُلُثٌ فِينَا وَفِي عَدُوِّنَا، وَثُلُثٌ سَدَنٌ وَأَمْثَالٌ، وَثُلُثٌ فَرَائِصُ وَأَحْكَامٌ» أو «نَزَلَ الْقُرْآنُ أَرْبَعَةَ أَرْبَاعٍ؛ رُبُعٌ فِينَا،

وَرُبُّعٌ فِي عَدُوَّتِنَا ، وَرُبُّعٌ سُنَنٌ وَأَمْثَالٌ ، وَرُبُّعٌ فَرَائِضٌ وَأَحْكَامٌ» أن تبين أن الربع الذي هو في أهل البيت عليهم السلام قد حذف من القرآن . لكن لا نجد ذلك في شيء من الروايات الواردة في الكافي أو غيره من المصادر الحديثية .

ومن جانب آخر فإننا لا نجد آية واحدة في المصحف الشريف فيها تصريح بأسماء أهل البيت عليهم السلام ، فإن كانت يد التحريف قد نالت القرآن الكريم لوصل إلينا بعض هذه الآيات التي صرح فيها بأسماء أهل البيت عليهم السلام ، بل لوصلت إلينا - على الأقل - آية واحدة منها .

ومما يؤيد ذلك أيضاً ما ذكره السيد الخوئي قدس سره بقوله :

ومما يدل على أن اسم أمير المؤمنين عليه السلام لم يذكر صريحاً في القرآن حديث الغدير ؛ فإنه صريح في أن النبي صلى الله عليه وآله إنما نصب علياً بأمر الله ، وبعد أن ورد عليه التأكيد في ذلك ، وبعد أن وعده الله بالعصمة من الناس ، ولو كان اسم عليّ مذكوراً في القرآن لم يحتاج إلى ذلك النصب ، ولا إلى تهيئة ذلك الاجتماع الحافل بالمسلمين ، ولما خشى رسول الله صلى الله عليه وآله من إظهار ذلك ، ليجتاج إلى التأكيد في أمر التبليغ . (1)

د . عدم إيراد شيء من الروايات المذكورة في كتاب القرآن من «الكافي»

تقدّم أن الروايات يجب أن تفهم بما يحيطها من القرائن ، وأن للقرائن دوراً أساسياً في فهمها الصحيح ، ولا ريب في أن فهم الروايات بمعزل عن القرائن هو فهم خاطئ .

كما تقدّم أيضاً أنه كلما ازداد الفاصل الزمني بين صدور النص وبين السامع أو القارئ فإنّ القرائن المحيطة والحاقّة بالنص ستغيب وتضيع شيئاً فشيئاً . ومن جملة القرائن لفهم الأخبار هي فهم أصحاب الأئمة عليهم السلام والعلماء الذين يقاربون زمان صدور النص ، وهو المعبر عنه بالتلقي ، فإنّ فهم هؤلاء الأجلاء قرينة مهمّة لفهم

ص: 325

الأخبار؛ باعتبارهم قرييين من تلك القرائن المحيطة والمكتنفة للخبر أو الأخبار، بل هم يعيشون نفس الأ-جواء، وتحكمهم نفس المرتكزات التي كانت في ذلك الزمان وفي ذلك المجتمع .

وفي المقام نجد أنّ الشيخ الكليني قدس سره أورد هذه الروايات في بابٍ عنوانه: «بابٌ فيه نُكْتُ و نُنْتُ من التَّنْزِيلِ في الوَلَايةِ»، ولم يورد شيئاً منها في «كتاب فضل القرآن» بأبوابه المتنوعة والمتعدّدة، وهذا يعني أنّه لم يفهم منها التحريف أصلاً - وإلاّ لأوردها أو بعضها في أبواب القرآن -، وإتّما فهم منها التفسير، وأنّ هذه الآيات مفسّرة في الولاية، لا أنّ لفظ الآية هو ما ورد في الرواية، مع دقّة الشيخ الكليني قدس سره الفائقة، وعظمتها في الحديث بحيث قال الشيخ النجاشي في وصفه:

شيخ أصحابنا في وقته بالرّيّ، ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث، وأثبتهم . . . ومات أبو جعفر الكليني رحمه الله ببغداد سنة تسع وعشرين وثلاثمئة، سنة تناثر النجوم(1).

كما وصفه السيّد علي بن طاووس قدس سره بقوله:

كان حياته في زمن وكلاء المهدي عليه السلام عثمان بن سعيد العمري، وولده أبي جعفر محمّد، وأبي القاسم حسين بن روح، وعلي بن محمّد السمري، وتوفي محمّد بن يعقوب قبل وفاة علي بن محمّد السمري . . . فتصانيف هذا الشيخ محمّد بن يعقوب ورواياته في زمن الوكلاء المذكورين(2).

ففهم هذا الشيخ الجليل والمحدّث الخبير لهذه الروايات قرينة مهمّة للفهم الصحيح للأخبار، وقد أدرجها جميعاً في «باب فيه نُكْتُ و نُنْتُ من التَّنْزِيلِ في الوَلَايةِ»، وهذا يعني أنّه فهم منها التفسير، ولم يفهم منها التحريف، وهذا الفهم قرينة هامّة باعتبار قربها من عصر النص، خصوصاً وأنّه معاصر للنوّاب الأربعة للإمام الحجّة عبّال الله فرجه الشريف .

ص: 326

1- . الفهرست للنجاشي: ص 377 الرقم 1026 .

2- . كشف المحجّة لثمرة المهجة: ص 159 .

هـ . الروايات المشابهة للروايات المبحوث عنها

من الأمور التي يجب أخذها بنظر الاعتبار في فهم الروايات هو أنّ الفهم الصحيح للأخبار هو الفهم الذي يكون نابغاً من مجموع الروايات الواردة في الباب ، لا أن يكون النظر منحصرأ فيها وبمعزل عن غيرها من الروايات ، وذلك أنّ بعض الروايات يبيّن ويفسّر البعض الآخر ، وهذا ما يسمّى بـ«الأسرة الحديثية» .

وإذا لاحظنا الروايات الأخرى وجدناها تؤيّد ما فهمه الكليني قدس سره ؛ من عدم دلالة الروايات المذكورة على التحريف ، فبعض الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام متفيد نفس المضمون الوارد في هذه الروايات من دون إبهامها للتحريف ، نظير الرواية التالية التي رواها الشيخ الكليني قدس سره عن الإمام الباقر عليه السلام ، وإليك نصّها :

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسِيَ وَ لَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا» (1) قَالَ عَاهَدْنَا إِلَيْهِ فِي مُحَمَّدٍ وَ الْأَيْمَةِ مِنْ بَعْدِهِ فَتَرَكَ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَزْمٌ أَنَّهُمْ هَكَذَا وَ إِنَّمَا سَمِّيَ أَوْلُو الْعَزْمِ أَوْلِي الْعَزْمِ لِأَنَّهُ عَاهَدَ إِلَيْهِمْ فِي مُحَمَّدٍ وَ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ بَعْدِهِ وَ الْمَهْدِيِّ وَ سِيَرَتِهِ وَ أَجْمَعَ عَزْمُهُمْ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَ الْإِقْرَارِ بِهِ . (2)

حيث إنّها صريحة في أنّ المراد من المعنى المذكور فيها هو التفسير لا التحريف ، وهذا المعنى شبيه بالمعنى المذكور في الرواية التالية التي رواها الشيخ الكليني وادّعي دلالتها على التحريف :

الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْقُمِّيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ «وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلُ» كَلِمَاتٍ فِي مُحَمَّدٍ وَ عَلِيِّ وَ فَاطِمَةَ وَ

ص: 327

1- . طه : 115 .

2- . الكافي : ج 1 ص 416 ح 22 .

الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ وَ الْأَيْمَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ «فَنَسِي» هَكَذَا وَ اللَّهُ نَزَلَتْ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ .(1)

كما أنَّ الرواية التالية والتي رواها العلامة المجلسي قدس سره نقلاً عن المناقب وهي :

يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ : «بِسْمَا اشْتَرَوْا

بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغِيًّا» قَالَ : بِالْوَلَايَةِ عَلَى (2) أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِهِ .(3)

لا توهم التحريف ، وهي شبيهة بالرواية التالية التي رواها الشيخ الكليني :

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ مُنَحَّلٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : نَزَلَ جَبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ هَكَذَا : «بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِيَ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» فِي عَلِيِّ «بَغِيًّا» .(4)

مع أنَّ رواية الكافي توهم التحريف ، بخلاف رواية المناقب ، وبه يتضح أنَّ المراد من رواية الكافي هو بيان معنى الآية ، لا إثبات التحريف .

كما أنَّ الخبر التالي المروي في البحار نقلاً عن تفسير العياشي :

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ... وَ لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْخِلَافِ «فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِيَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ» (5) يَعْنِي فِي عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ .(6)

يؤيد أنَّ المراد بالروايتين المرويَّتين في الكافي هو التفسير ، وهما :

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي طَالِبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ بَكَّارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ «وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ» فِي

ص: 328

1- . المصدر السابق : ص 416 ح 23 .

2- . كذا والظاهر أنَّه تصحيف : «بولاية علي» ، وفي المناقب : «من ولاية علي» .

3- . بحار الأنوار : ج 23 ص 354 ح 1 ، المناقب : ج 1 ص 284 .

4- . الكافي : ج 1 ص 417 ح 25 .

5- . النساء : 66 .

6- . بحار الأنوار : ج 23 ص 303 ح 63 .

أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ عَنْ بَكَّارٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : هَكَذَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : «وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ» فِي عَلِيِّ «لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ». (2).

ومن خلال الرواية التالية المروية في البحار نقلاً عن بصائر الدرجات :

مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ، عَنِ النَّضْرِ ، عَنْ عَبْدِ الْغَفَّارِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ : «شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى» مِنْ قَبْلِكَ «أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» إِنَّمَا يَعْنِي الْوَلَايَةَ «كَبَّرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ» (3) يَعْنِي كَبَّرَ عَلَى قَوْمِكَ يَا مُحَمَّدُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ مِنْ تَوَلِيَةِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَخَذَ مِيثَاقَ كُلِّ نَبِيٍّ وَكُلِّ مُؤْمِنٍ لِيُؤْمِنَنَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَلِيِّ وَبِكُلِّ نَبِيٍّ وَبِالْوَلَايَةِ ، ثُمَّ قَالَ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : «أَوْلَايَكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهَدَانَاهُمْ أَقْتَدِهِ» (4) يَعْنِي آدَمَ وَنُوحًا وَكُلَّ نَبِيٍّ بَعْدَهُ. (5)

يَتَضَحَّحُ الْمَقْصُودُ مِنَ الرَّوَايَةِ الَّتِي رَوَاهَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَهِيَ :

الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «كَبَّرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ» بِوَلَايَةِ عَلِيِّ «مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ» يَا مُحَمَّدُ مِنْ وِلَايَةِ عَلِيِّ ، هَكَذَا فِي الْكِتَابِ مَخْطُوطَةً. (6)

وَيَتَضَحَّحُ الْمَقْصُودُ مِنَ الرَّوَايَةِ الْمَرْوِيَّةِ فِي الْكَافِي (ج 1 ص 420 ح 43) مِنْ خِلَالِ الْإِطْلَاعِ عَلَى مَا رَوَاهُ فِي تَأْوِيلِ الْآيَاتِ الظَّاهِرَةِ بِقَوْلِهِ :

ص: 329

- 1- . الكافي : ج 1 ص 417 ح 28 .
- 2- . المصدر السابق : ص 424 ح 60 .
- 3- . الشورى : 13 .
- 4- . الأنعام : 90 .
- 5- . بحار الأنوار : ج 26 ص 284 ح 42 ؛ بصائر الدرجات : ص 514 ح 35 .
- 6- . الكافي : ج 1 ص 418 ح 32 .

حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ : «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ» (1) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَدِّطِعْكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ» (2) ، قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا أَخَذَ الْمِيثَاقَ لِأَمِيرِ

الْمُؤْمِنِينَ قَالَ : أَتَدْرُونَ مَنْ وَلِيُّكُمْ مِنْ بَعْدِي ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : «وَإِنْ تَطَّاهَرَا عَلَيْهِ فَاِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَ جِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ» (3) يَعْنِي عَلِيًّا هُوَ وَلِيُّكُمْ مِنْ بَعْدِي . هَذِهِ الْأُولَى .

وَأَمَّا الْمَرَّةُ الثَّانِيَّةُ : لَمَّا أَشْهَدَهُمْ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ وَقَدْ كَانُوا يَقُولُونَ : لَنْ قَبِضَ اللَّهُ مُحَمَّدًا لَا تُرْجِعْ هَذَا الْأَمْرَ فِي آلِ مُحَمَّدٍ وَلَا نُعْطِيهِمْ مِنَ الْخُمْسِ شَيْئًا فَأَطَاعَ اللَّهُ نَبِيَّهُ عَلَى ذَلِكَ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ : «أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ» (4) ، وَقَالَ أَيْضًا فِيهِمْ : «

فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ * أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا * إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ» وَالْهُدَىٰ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ «الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ» (5). (6)

كما أن ملاحظة الروايات الواردة في شأن نزول الآيات من سورة المعارج يؤيد أن المراد من الرواية المروية في الكافي (ج 1 ص 422 ح 47) هو التفسير ، فمن ذلك ما رواه في البحار نقلاً عن تفسير فرات :

ص: 330

- 1- . محمد: 9 .
- 2- . محمد: 26 .
- 3- . التحريم : 4 .
- 4- . الزخرف : 80 .
- 5- . محمد : 22 - 25 .
- 6- . تأويل الآيات الظاهرة : ص 570 .

أبو أحمد يد يحيى بن عبيد بن القاسم القزويني مُعنعنا عن أبي وقاص قال: صد لى بنا النبي ص لاة الفجر يوم الجمعة ، ثم أقبل علينا بوجهه الكريم الحسن ، وأثنى على الله تعالى فقال: أخرج يوم القيامة وعلي بن أبي طالب عليه السلام أمامي ، ويديه لواء الحمد وهو يومئذ شقّان ؛ شقّة من السندس ، وشقّة من الإستربق . فوثب إليه رجل أعرابي من أهل نجد من ولد جعفر بن كلاب بن ربيعة فقال: قد أرسلوني إليك لأسالك فقال: قل يا أبا البادية . قال: ما تقول في علي بن أبي طالب فقد كثرت الاختلاف فيه؟ فتبسّم رسول الله صلى الله عليه وآله ضاحكاً فقال: يا أعرابي ولم كثرت الاختلاف فيه! مني كراسي من بدني ، زري من قميصي . فوثب الأعرابي مغضباً ثم قال: يا مُحَمَّد ، إني أشدُّ من علي بطشاً فهل يستطيع علي أن يحمل لواء الحمد؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله : مهلاً يا أعرابي فقد أعطاه الله يوم القيامة خصالاً شتى : حسن يوسف ، وزهد يحيى ، وصبر أيوب ، وطول آدم ، وقوة جبرئيل عليهم الصلاة والسلام ، ويديه لواء الحمد ، وكل الخلائق تحت اللواء ، وتحف به الأئمة والمؤذنون بتلاوة القرآن والأذان ، وهم الذين لا يتددون في قبورهم . فوثب الأعرابي مغضباً وقال : اللهم إن يكن ما قال مُحَمَّد حقاً فأنزل علي حجراً . فأنزل الله فيه : «سأل سألهم بعداب واقع * للكافرين ليس لهو دافع * من الله ذى المعارج» (1). (2)

وما أورده في العمدة نقلاً عن تفسير الثعلبي :

بالإسناد المُقَدِّم قال : وسأل سفيان بن عيينة عن قول الله عز وجل : «سأل سألهم بعداب واقع» في من نزلت؟ فقال : لقد سألتني عن مسألة ما سألتني عنها أحد قبلك ، حدّثني جعفر بن مُحَمَّد عن أبائه عليهم السلام قال : لما كان رسول الله صلى الله عليه وآله بغدير خم نادى الناس فاجتمعوا فأخذ بيد علي عليه السلام فقال : من كنت مولاه فعلي مولاه . فشاع ذلك وطار في البلاد ، فبلغ ذلك الحارث بن نعمان الفهري فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله على ناقه له حتى أتى الأبطح فنزل عن ناقته فأنشأها وعقلها ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله وهو

ص: 331

1- .المعارج : 1 - 3 .

2- . بحار الأنوار : ج 39 ص 216 ح 8 .

في ملاءٍ من أصحابه فقال: يا مُحَمَّدُ، أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلا الله وأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ فَقَبِلْنَا مِنْكَ، وأمرتنا أن نُصَلِّيَ خَمْسًا فَقَبِلْنَا مِنْكَ، وأمرتنا أن نَصُومَ شَهْرًا فَقَبِلْنَا مِنْكَ، وأمرتنا أن نَحِجَّ الْبَيْتَ فَقَبِلْنَا، ثُمَّ لَمْ تَرْضَ بِهَذَا حَتَّى رَفَعْتَ بِضِدِّ بَعْضِ ابْنِ عَمِّكَ فَفَضَّلْتَهُ عَلَيْنَا فَقُلْتَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، وهذا شيءٌ منك أم من الله تعالى؟ فقال: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنَّهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ. فَوَلَّى الْحَارِثُ بْنُ نُعْمَانَ يُرِيدُ رَاحِلَتَهُ وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مَا يَقُولُهُ مُحَمَّدٌ حَقًّا فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، فَمَا وَصَلَ إِلَيْهَا حَتَّى رَمَاهُ اللَّهُ بِحَجَرٍ فَسَقَطَ عَلَى هَامِيَتِهِ وَخَرَجَ مِنْ دُبُرِهِ فَتَتَلَّهُ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «سَأَلْنَا سَائِلُمُ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُمْ دَافِعٌ» (1).

كما أن الذي يتصفح الروايات الكثيرة الواردة في شأن نزول الآية: «هَذَا نِ حَصَمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّنْ نَّارٍ» الدالة على نزولها في عليّ عليه السلام وحمزة وعبيدة وأعدائهم يوم بدر، يتضح له بجلاء أن المقصود من الرواية المروية في الكافي (ج 1 ص 422 ح 51) هو بيان وجه من الوجوه ومعنى من معاني الآية الكريمة، وهو المعنى المختص بولاية أمير المؤمنين عليه السلام، وإليك نموذجاً من هذه الروايات؛ فروى المجلسي قدس سره في البحار نقلاً عن تفسير فرات:

عبد السلام بن ملك وسعيد بن الحسن بن ملك معننا عن السدي قال: «هَذَا نِ حَصَمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ» الآيتين نزلت في عليّ وحمزة وعبيدة بن الحارث، وفي عتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وشيبة بن ربيعة، بارزهم يوم بدر عليّ وحمزة وعبيدة بن الحارث، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: هُوَ لَاءِ الثَّلَاثَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَوَاسِطَةَ الْقِلَادَةِ فِي الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ لَاءِ الثَّلَاثَةِ كَوَاسِطَةَ الْقِلَادَةِ فِي الْكُفَّارِ (2).

وأما الرواية المروية في الكافي (ج 1 ص 424 ح 64) فممّا يؤيّد دلالتها على التفسير دون التحريف هو ما رواه في بحار الأنوار نقلاً عن كنز جامع الفوائد وتأويل الآيات

ص: 332

1- . العمدة: ص 100 ح 135 .

2- . بحار الأنوار: ج 19 ص 296 ح 39 .

محمد بن العباس عن علي بن عبد الله بن أسد عن إبراهيم الثقفي عن علي بن هلال عن الحسن بن وهب بن علي بن بحيرة عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل : «فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا» قال : «نَزَلَتْ فِي وَلايَةِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ» . (1)

وأما الروايات الواردة في الطائفة الرابعة فهي في اختلاف القراءات ، وأن قراءة أهل البيت عليهم السلام تختلف عن القراءة المعروفة عن عاصم ، وهو ممّا لا حزارة فيه ؛ فإنّ اختلاف القراءات ثابت كما سبقت الإشارة إليه ، فكما تختلف قراءة عاصم عن غيره من القراء في موارد كثيرة ، كذلك تختلف قراءة أهل البيت عليهم السلام عن قراءة غيرهم ، ومع ذلك فإن الإمام الصادق عليه السلام يؤيّد ما قرأه بالدليل والاعتبار ، وأنّ الكتاب لا ينطق بل يُنطق .

و . اختلاف لحن وأسلوب أهل البيت عليهم السلام عن لحن وأسلوب القرآن الكريم

لا ريب أنّ كلام النبي صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام لا يدانيه كلام في الفصاحة والبلاغة ، لكنّه مع ذلك لا يداني أسلوب القرآن الكريم ، فالقرآن الكريم له لحن ووقع خاصّ في النفس ، ولا يشبهه شيء من كلام آدميين في هذه الجهة ، كما لا يخفى على من له ذوق عربيّ سليم .

فما قيل من دلالة الروايات المذكورة على التحريف غير سديد ؛ فإنّ الألفاظ الواردة بين ألفاظ الآي الكريم لا تشابهها من ناحية اللحن والوقع النفسي كما هو واضح لمن راجع هذه الروايات .

ز . تضمين الكلام بالآيات الكريمة

ممّا يلاحظ في سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام أنّهم كانوا يضمّنون كلامهم بالآيات الكريمة ، وهذا ما نجد له شواهد كثيرة في حياة أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم ،

ص: 333

وهذا الطراز من الكلام له آثار عديدة ، منها :

1 - إبراز أهمية القرآن والاهتمام به .

2 - ربط المسلمين بالقرآن في حياتهم الفردية والاجتماعية ، بل في المحاورات العرفية .

3 - بيان صحة الكلام المذكور من خلال صلته بالقرآن واستناده إليه ، وأنه ليس عارياً عن الأساس .

فإذا أخذنا بنظر الاعتبار هذا الأمر فإن جملة من الروايات سيُتضح المراد منها وبه تعرف الجواب عنها . ومن نماذج ذلك ما رواه الشيخ الكليني قدس سره :

أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي الْحَكَمِ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ سَلَيْطٍ قَالَ: لَمَّا أَوْصَى أَبُو إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَشْهَدَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْجَعْفَرِيَّ وَ... أَشْهَدُهُمْ أَنَّهُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ وَأَنَّ الْبَعْثَ بَعْدَ الْمَوْتِ حَقٌّ... وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَكْشِفَ وَصِيَّتِي وَلَا يَنْشُرَهَا وَ هُوَ مِنْهَا عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْتُ وَسَمَّيْتُ ، فَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهِ وَمَنْ أَحْسَنَ فَلِنَفْسِهِ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ (1) وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ... (2).

وفي نهج البلاغة :

فَاتَّعَظُوا عِبَادَ اللَّهِ بِالْعِبَرِ النَّوَافِعِ ، وَاعْتَبِرُوا بِالْآيِ السَّوَاطِعِ ، وَازْدَجِرُوا بِالتُّذْرِ الْبَوَالِغِ ، وَانْتَفِعُوا بِالذِّكْرِ وَالْمَوَاعِظِ ، فَكَأَنَّ قَدْ عَلَقْتُمْ مَخَالِبَ الْمَنِيَّةِ ، وَانْقَطَعَتْ مِنْكُمْ عِلَاقِقُ الْأُمْنِيَّةِ ، وَدَهَمَتْكُمْ مُفْطِعَاتُ الْأُمُورِ ، وَالسِّيَاقَةُ إِلَى الْوَرْدِ الْمَوْرُودِ ، فَكُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَدِّهِدٌ (3) سَائِقٌ يَسُوقُهَا إِلَى مَحْشَرِهَا وَشَاهِدٌ يَشْهَدُ عَلَيْهَا

ص: 334

1- . تضمنين لقوله تعالى : « مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ » فصلت : 46 .

2- . الكافي : ج 1 ص 316 ح 15 .

3- . تضمنين لقوله تعالى : « وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ » ق: 21 .

وفي نهج البلاغة أيضاً :

الْأَقْوِيلُ مَحْفُوظَةٌ، وَالسَّرَائِرُ مَبْلُوءَةٌ (2)، وَكُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ (3)، وَالنَّاسُ مَنقُوصُونَ مَدْخُولُونَ إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ. (4).

ومنه ما رواه الشيخ الكليني قدس سره :

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَخُونُهُ، وَيَحِقُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْاجْتِهَادُ فِي التَّوَاصُلِ وَالتَّعَاوُنِ عَلَى التَّعَاطُفِ، وَالمُؤَاسَاةُ لِأَهْلِ

الْحَاجَةِ، وَتَعَاطُفٌ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ حَتَّى تَكُونُوا كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ، (5) مُتَرَاحِمِينَ مُعْتَمِينَ لِمَا غَابَ عَنْكُمْ مِنْ أَمْرِهِمْ، عَلَى مَا مَضَى عَلَيْهِ مَعْشَرُ الْأَنْصَارِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. (6).

ومنه ما في الكافي أيضاً :

أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ مُنْخَلٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : «أَفْكَلَّمَا جَاءَكُمْ» مُحَمَّدٌ (7) «بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ» بِمُؤَالَاةِ عَلِيٍّ فَاسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا (8) مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ «كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا

ص: 335

- 1- . نهج البلاغة : الخطبة 85 .
- 2- . إشارة للآية : «يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ» الطارق : 9.
- 3- . إشارة للآية : «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ» المدثر : 38.
- 4- . نهج البلاغة : الحكمة 343.
- 5- . إشارة للآية 29 من سورة الفتح : «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا» .
- 6- . الكافي : ج 2 ص 174 ح 15 .
- 7- . تفسير ل «رَسُولٌ» .
- 8- . إشارة للآية 87 من سورة البقرة : «أَفْكَلَّمَا جَاءَكُمْ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ» .

ومنه ما في الكافي أيضاً :

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَخُونُهُ وَيَحِقُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْاجْتِهَادُ فِي التَّوَاصُلِ وَالتَّعَاوُنِ عَلَى التَّعَاطُفِ وَالمُؤَاسَاةِ لِأَهْلِ الْحَاجَةِ وَتَعَاطُفٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ حَتَّى تَكُونُوا كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ «عَزَّ وَجَلَّ رُحَمَاءَ بَيْنَكُمْ» (3) مُتَرَاحِمِينَ مُعْتَمِنِينَ لِمَا غَابَ عَنْكُمْ مِنْ أَمْرِهِمْ عَلَى مَا مَضَى عَلَيْهِ مَعْشَرُ الْأَنْصَارِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (4).

ومنه ما في المصباح للكفعمي :

فَرَأَيْتُمُ اللَّهَ وَاتَّقَوْهُ ، وَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوهُ ، وَاحْذَرُوا الْمَكْرَ وَلَا تُخَادِعُوهُ ، وَفَتَّشُوا ضَمَائِرَكُمْ وَلَا تُوَارِبُوهُ وَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ بِتَوْحِيدِهِ ، وَطَاعَةِ مَنْ أَمَرَكُمْ أَنْ تُطِيعُوهُ ، وَ لَا تُمْسِكُوا بِعِصْمِ الْكُوفَرِ ، (5) وَلَا يَجْنَحُ بِكُمْ الْعِيَّ [وَلَا يَجْنَحُ بِكُمْ الْعَمَى] فَتَضَيُّوا عَنْ سَبِيلِ الرَّشَادِ بِاتِّبَاعِ أَوْلِيَاكَ الَّذِينَ ضَلُّوا وَأَضَلُّوا ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ فِي طَائِفَةٍ ذَكَرَهُمْ بِالذَّمِّ فِي كِتَابِهِ : «إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبرَاءَنَا فَأَضَلُّونا السَّبِيلَ * رَبَّنَا إِنَّا إِتَيْنَا مِنْ ضَعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَ الْعَنْهُمُ لَعْنًا كَبِيرًا» (6) ... (7).

وبهذا يتضح الجواب عن جملة من الروايات التي قد يتصور دلالتها على التحريف .

ص: 336

- 1- البقرة: 87 .
- 2- الكافي: ج 1 ص 418 ح 31 .
- 3- إشارة للآية 29 من سورة الفتح: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ...» .
- 4- الكافي: ج 2 ص 174 ح 15 .
- 5- إشارة للآية 10 من سورة الممتحنة: «وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصْمِ الْكُوفَرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَ لَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكَمُ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَ اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» .
- 6- الأحزاب: 67 و 68 .
- 7- المصباح للكفعمي: ص 698 .

وهذا الأسلوب لا يختص بأهل البيت عليهم السلام ، بل هو سيرة أتباعهم أيضاً ، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على سيرة أهل البيت عليهم السلام في الاستناد للقرآن ، وهذا دليل آخر على عدم إرادة تحريف القرآن من هذه الروايات ، وإلا لترك القرآن في معزل ، ولما وقع هذا التأكيد على الاستشهاد به .

ح . فهم العلماء لهذه الروايات

تقدّم أنّ أحد القرائن المهمة في فهم الحديث فهماً صحيحاً هو فهم أصحاب الأئمة والمعاصرين لهم ، ومن قارب عصرهم ، ممّن عاش نفس الأجواء والمرتكزات العرفية الموجودة في زمان المعصوم عليه السلام ، وتقدّم أن الشيخ الكليني قدس سره قد فهم منها التفسير ، وأنّ معناها أو شأن نزولها هو ما ذكر في هذه الروايات ؛ ولهذا أوردها في باب «نُكْتُ وَتُتَّفُّ مِنَ التَّنْزِيلِ فِي الْوَلَايَةِ» .

وفهم هذه الأحاديث ونظائرها بهذا الفهم لا يختص بعلمائنا ، بل صرّح به بعض علماء المذاهب الأخرى أيضاً ، بل نجد استخدام هذا الأسلوب التفسيري وهذا النحو من البيان لمعاني آيات الكتاب العزيز في سيرة أجلاء الصحابة ، أمثال عبد الله بن عباس وابن مسعود ، ففي جامع البيان :

حدّثنا ابن المثنى ، قال : حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي ، قال : حدّثنا سعيد بن أدهم السدوسي ، قال : حدّثنا محمد بن جعفر قال : حدّثنا شعبة ، عن عبد المجيد ، قال : سمعت مسلم بن عمّار ، قال : سمعت ابن عباس يقرأ هذا الحرف : «فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا» (1)

(2).

وفي الدر المنثور :

أخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه وابن عساكر عن ابن مسعود رضی الله عنه أنّه كان يقرأ هذا

ص: 337

1- . في المصحف الشريف : «فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا» الفرقان: 77.

2- . جامع البيان : ج 19 ص 71 ح 20175 .

الحرف : «وكفى الله المؤمنين القتال بعلي بن أبي طالب» .(1)

ورواه في ميزان الاعتدال وإكمال الكمال بسندهما عن ابن مسعود بهذا اللفظ :

عن ابن مسعود أنه كان يقرأ : «وكفى الله المؤمنين القتال بعلي» .(2)

كما روى في جامع البيان عن علي عليه السلام :

حدّثنا أبو كريب ، قال : حدّثنا وكيع ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو ذي مرّ ، أن علياً رضی الله عنه قرأها : «وَالْعَصْرِ إِنَّ الْأِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ» .(3)

وغيرها من الروايات الكثيرة(4) الصادرة عن أجلاء الصحابة ، فإن سيرتهم هذه كاشفة عن معروفة هذا الأسلوب في تلك البرهة من الزمان ، وأن تفسير القرآن تفسيراً مزجياً كان رائجاً آنذاك ، وإلا فلا يعقل صدور هذه الكلمات بقصد التحريف من جميع هؤلاء مع اهتمامهم بالقرآن ، ومع اختلافهم في المذاق والرأي ، ولهذا قال المفسر الكبير الفخر الرازي في تفسيره :

اعلم أنّهم ذكروا في تفسير العصر أقوالاً : الأول : أنّه الدهر ، واحتجّ هذا القائل بوجوه ؛ أحدها : ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه أقسم بالدهر ، وكان عليه السلام يقرأ «وَالْعَصْرِ وَنَوَائِبِ الدَّهْرِ» إلا أنّنا نقول : هذا مفسد للصلاة ، فلا نقول إنّ قرأه قرآناً ، بل تفسيراً .(5) وهذا هو الرأي السديد في جميع ما ذكر من الروايات .

ط . ملاحظة العناوين الواردة في اللغة والروايات

إشارة

هذه القربنة من القرائن المهمة على عدم إرادة التحريف ، وحاصلها أنّ فهم الروايات المذكورة فهماً صحيحاً يجب أن يكون بعد مراجعة اللغة والروايات التي

ص: 338

1- . الدرّ المنثور : ج 5 ص 192 ؛ تاريخ مدينة دمشق : ج 42 ص 360 .

2- . ميزان الاعتدال : ج 2 ص 380 ؛ إكمال الكمال : ج 7 ص 67 .

3- . جامع البيان : ج 30 ص 372 .

4- . من أراد شواهد أخرى فعليه بكتب التفسير المأثورة .

5- . تفسير الفخر الرازي : ج 32 ص 84 سورة العصر .

تفسّر المقصود من الألفاظ والعناوين المحورية والمتكررة الواردة فيها ، وهي «النزول» و «التأويل» ، وإليك فيما يلي استعراض مختصر لبعض ما ورد في هذين اللفظين لغةً وحديثاً :

التأويل لغة :

قال الراغب الإصفهاني :

التأويل من الأول ؛ أي الرجوع إلى الأصل ، ومنه : الموثل ؛ للموضع الذي يُرجع إليه ، وذلك هو ردّ الشيء إلى الغاية المرادة منه ، علماً كان أو فعلاً ، ففي العلم نحو : «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُو إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ» (1) وفي الفعل كقول الشاعر :

وللنوى قبل يوم البين تأويل

وقوله تعالى : «هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُو يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُو» (2) أي بيانه الذي هو غايته المقصودة منه . وقوله تعالى : «ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» (3) قيل : أحسن معنى وترجمة . وقيل : أحسن ثواباً في الآخرة . (4)

وقال الخليل الفراهيدي :

التأويل والتأويل : تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ، ولا يصحّ إلا ببيان غير لفظه . (5)

وقال ابن الأثير :

في حديث ابن عباس رضى الله عنه : «اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل» : هو من آل الشيء يؤل إلى كذا ؛ أي رجع وصار إليه ، والمراد بالتأويل : نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ . (6)

ص : 339

1- . آل عمران : 7 .

2- . الأعراف : 53 .

3- . النساء : 59 .

4- . مفردات غريب القرآن للراغب الإصفهاني : ص 31 أول .

5- . كتاب العين : ج 8 ص 369 أول .

6- . النهاية في غريب الحديث : ج 1 ص 81 أول .

قال ابن منظور :

النُّزُولُ: الحُلُولُ، وقد نَزَلَهُمْ ونَزَلَ عَلَيْهِمْ ونَزَلَ بِهِمْ يَنْزِلُ نَزْولًا وَمَنْزِلًا وَمَنْزِلًا، بالكسر شاذ . وتَنَزَّلَهُ وَأَنْزَلَهُ ونَزَّلَهُ بِمَعْنَى؛ قال سيبويه: وكان أبو عمرو يفرق بين نَزَلَتْ وَأَنْزَلَتْ ولم يذكر وجه الفَرْق . وَأَنْزَلَهُ غَيْرُهُ واستنزله بمعنى، ونَزَّلَهُ تنزيلاً،

والتنزيل أيضاً: الترتيبُ . والتنزلُ: النزولُ في مُهَلَّة .(1)

النزول والتأويل في الروايات :

وردت هاتان اللفظتان في روايات كثيرة، إليك بعضها :

قال أمير المؤمنين عليه السلام في كلام له عليه السلام قاله للخوارج وقد خرج إلى معسكرهم :

فَلَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَإِنَّ الْقَتْلَ لَيَدُورُ عَلَى الآبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَالْإِخْوَانَ وَالْقَرَابَاتِ ، فَمَا تَزْدَادُ عَلَى كُلِّ مُصِيبَةٍ وَشِدَّةٍ إِلَّا إِيمَانًا وَمُضِيئًا عَلَى الْحَقِّ ، وَتَسَلِّمِيماً لِلْأَمْرِ وَصَبْرًا عَلَى مَضَضِ الْجِرَاحِ ، وَلَكِنَّا إِنَّمَا أَصْبَحْنَا نُقَاتِلُ إِخْوَانَنَا فِي الْإِسْلَامِ عَلَى مَا دَخَلَ فِيهِ مِنَ الرِّبِّغِ وَالْإِعْوَجَاجِ وَالشُّبْهَةِ وَالتَّأْوِيلِ .(2)

فاستعمل التأويل فيها بمعنى حملة على معنى آخر ، والمراد هو التحريف للإسلام ، وصرفه عن معناه الحقيقي .

وروى الصفار في بصائر الدرجات الروايات التالية :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ : مَا مِنَ الْقُرْآنِ آيَةٌ إِلَّا وَلَهَا ظَهْرٌ وَبَطْنٌ . فَقَالَ : ظَهْرُهَا تَنْزِيلُهَا ، وَبَطْنُهَا تَأْوِيلُهَا ، مِنْهُ مَا قَدْ مَضَى ، وَمِنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ ، يَجْرِي كَمَا يَجْرِي الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ، كُلُّمَا جَاءَ تَأْوِيلُ شَيْءٍ مِنْهُ يَكُونُ عَلَى الْأَمْوَاتِ كَمَا يَكُونُ عَلَى الْأَحْيَاءِ ، قَالَ اللَّهُ : « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ »

ص: 340

1- . لسان العرب : ج 11 ص 656 نزل .

2- . نهج البلاغة : الخطبة 122 .

وَالرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» (1) نَحْنُ نَعْلَمُهُ (2).

فاستعمل التأويل أولاً بمعنى البطن، ثم بمعنى المصداق للآية، أو قفل: ما تنطبق عليه الآية، وهذا المعنى يرجع إلى المعنى الأول (بطن من بطون الآية). فيكون معنى الرواية: «كلما جاء مصداق للآية فإن الإمام يعلمه».

وكذا الرواية التالية:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنِ الْمَرْزَبَانِ بْنِ عِمْرَانَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ لِلْقُرْآنِ تَأْوِيلًا، فَمِنْهُ مَا قَدْ جَاءَ، وَمِنْهُ مَا لَمْ يَجِئْ، فَإِذَا وَقَعَ التَّأْوِيلُ فِي زَمَانِ إِمَامٍ مِنَ الْأَيْمَةِ عَرَفَهُ إِمَامٌ ذَلِكَ الزَّمَانِ» (3).

وأما هذه الرواية:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنِ ابْنِ عَن سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: كُنْتُ إِذَا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَجَابَنِي، وَإِنْ فَنَيْتَ مَسْأَلِي ابْتَدَأَنِي، فَمَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ آيَةٌ فِي لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ، وَلَا سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ، وَلَا دُنْيَا وَلَا آخِرَةٍ، وَلَا جَنَّةٍ وَلَا نَارٍ، وَلَا سَهْلٍ وَلَا جَبَلٍ، وَلَا ضِيَاءٍ وَلَا ظُلْمَةٍ، إِلَّا أَقْرَأَنِيهَا، وَأَمْلَاهَا عَلَيَّ، وَكَتَبْتُهَا بِيَدِي، وَعَلَّمَنِي تَأْوِيلَهَا، وَتَفْسِيرَهَا، وَمُحْكَمَهَا، وَمُتَشَابِهَهَا، وَخَاصَّهَا، وَعَامَّهَا، وَكَيْفَ نَزَلَتْ، وَأَيْنَ نَزَلَتْ، وَفِيْمَنْ أُنزِلَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، دَعَا اللَّهَ لِي أَنْ يُعْطِيَنِي فَهَمًّا وَحِفْظًا، فَمَا نَسِيتُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا عَلَى مَنْ أُنزِلَتْ إِلَّا أَمْلَاهُ عَلَيَّ» (4).

فهي صريحة في أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يعلم أمير المؤمنين عليه السلام كل آية تنزل عليه، ويعلمه تأويلها وتفسيرها وجميع شؤونها، وكان أمير المؤمنين عليه السلام يكتب ما يمليه عليه رسول الله صلى الله عليه وآله.

ص: 341

1- آل عمران: 7.

2- بصائر الدرجات: ص 216 ح 7.

3- المصدر السابق: ص 215 ح 5.

4- المصدر السابق: ص 218 ح 3.

ويؤيدها أيضاً الرواية التالية :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَعْفَرِ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَكَّةَ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّكَ لَتُفَسِّرُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَا لَمْ تَسْمَعْ بِهِ. فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَلَيْنَا نَزَلَ قَبْلَ النَّاسِ، وَلَنَا فُسِّرَ قَبْلَ أَنْ يُفَسَّرَ فِي النَّاسِ، فَحَنُّ نَعْرِفُ حَلَالَهُ وَحَرَامَهُ، وَنَاسِخَهُ وَمَنْسُوخَهُ، وَسَدْفَرِيَهُ وَحَضْرِيَهُ، وَفِي أَيِّ لَيْلَةٍ نَزَلَتْ كَمْ مِنْ آيَةٍ، وَفِي مَن نَزَلَتْ، وَفِي مَا نَزَلَتْ، فَحَنُّ حُكْمَاءِ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَشُدُّ هِدَاوَتِهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْتَلُونَ» (1) فَالشَّهَادَةُ لَنَا، وَالْمَسْأَلَةُ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ... (2).

فإنها تفصح بوضوح عن علم أمير المؤمنين عليه السلام بالجوانب المختلفة للقرآن، وعلمه بالتفسير والتأويل، وأنَّ علمه بالتفسير سابق على جميع الناس؛ لأنه مأخوذ عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد تلقاه رسول الله من الوحي: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» (3)، بل هو صريح الرواية التالية:

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» فَرسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَفْضَلُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، قَدْ عَلَّمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْزِيلِ وَالتَّأْوِيلِ، وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُنزِلَ عَلَيْهِ شَيْئاً لَمْ يُعَلِّمَهُ تَأْوِيلَهُ، وَأَوْصِيَهُ بِأَوْهٍ مِنْ بَعْدِهِ يَعْلَمُونَهُ كُلَّهُ، وَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ إِذَا قَالَ الْعَالِمُ فِيهِمْ يَعْلَمُ فَأَجَابَهُمُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِيَ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا» وَ الْقُرْآنُ خَاصٌّ وَعَامٌّ، وَ مُحْكَمٌ وَ مُتَشَابِهٌ، وَ نَاسِخٌ وَ مَنْسُوخٌ، فَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَهُ. (4).

ص: 342

- 1- . الزخرف: 19 .
- 2- . بصائر الدرجات: ص 218 ح 4 .
- 3- . النجم: 3 - 4 .
- 4- . الكافي: ج 1 ص 213 ح 2؛ بصائر الدرجات: ص 223 ح 4 .

فإنّ تعليم النبيّ صلى الله عليه وآله علم التنزيل والتأويل يعني تعليمه تفسيره الظاهري وحقائقه الباطنة ، بل صريح قوله : « جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْزِيلِ وَالتَّأْوِيلِ » أنّه كان ينزل عليه التأويل كما كان ينزل عليه التنزيل ، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على نزول التفسير من الله على قلب النبيّ صلى الله عليه وآله ، وكان النبيّ يعلمه عليّاً عليه السلام ، ولهذا كان أمير المؤمنين عليه السلام أوّل العالمين بالتفسير ؛ لأنّه أوّل من يسمع ويكتب من النبيّ صلى الله عليه وآله .

بل إنّ أهل البيت عليهم السلام كانوا يعلمون ذلك كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك .

ي . الدقّة في الدلالة

ما سبق من الكلام مبنيّ على تسليم الظهور الأوّلي للروايات المذكورة في ادّعاء التحريف ، من دون تدقيق في متونها ، مع أنّ التدقيق في متونها قد ينتهي بنا إلى نتيجة أخرى من دون حاجة إلى طيّ هذا الطريق وتحمل عناء البحث عن القرائن ، وعلى الأقلّ فإنّ الروايات التي نضعها على طاولة البحث ونسلط عليها الأضواء ستحدّد وتتضاءل بلا ريب ، وهذا ما يختصر لنا الطريق من جانب ، ويوصلنا إلى المقصود بنحو سليم من جانب آخر .

والذي يدقّق النظر في الروايات التي ذكرت المضمون التالي :

نَزَلَ الْقُرْآنُ أَثَلَاثًا : ثَلَاثٌ فِينَا وَفِي عَدُوِّنَا ، وَثَلَاثُ سُنَنٍ وَأَمْثَالٌ ، وَثَلَاثُ فَرَائِضٍ وَأَحْكَامٍ⁽¹⁾ أَوْ «إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ أَرْبَعَةَ أَرْبَاعٍ : رُبْعٌ حَلَالٌ ، وَرُبْعٌ حَرَامٌ ، وَرُبْعٌ سُنَنٌ وَأَحْكَامٌ ، وَرُبْعٌ خَبْرٌ مَا كَانَ قَبْلَكُمْ وَنَبَأٌ مَا يَكُونُ بَعْدَكُمْ وَفَصْلٌ مَا بَيْنَكُمْ»⁽²⁾ .

فإنّه سيرى عدم دلالتها على التحريف أصلاً ، فإنّ هذه الروايات لا تريد إثبات تصريح ربع القرآن أو ثلثه بأهل البيت عليهم السلام وبأسمائهم ، وهذا واضح لمن له أدنى ذوق

ص: 343

1- . الكافي : ج 2 ص 627 ح 2 باب النوادر .

2- . المصدر السابق : ح 3 باب النوادر ، ونظيره الحديث الرابع من نفس الباب وهو ما رواه أبو علي الأشعري عن محمّد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمّار ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : نزل القرآن أربعة أرباعٍ : ربعٌ فينا ، وربعٌ في عدونا ، وربعٌ سننٌ وأمثالٌ ، وربعٌ فرائض وأحكامٌ .

عربي سليم ، فإنّ هذا التعبير في اللّغة العربيّة لا يدلّ على ذلك أصلاً ، وإنّما المراد من هذه الطائفة من الروايات هو أنّ مغزى وروح ومعنى هذا المقدار من الكتاب وارد في أهل البيت عليهم السلا مونا زل في حقّهم .

ومما يؤيّد ما ذكرناه صحّة قولك : «أنشدتُ في فلان شعراً» ، بأن يكون المقصود والمعنيّ بالشعر هو ذلك الرجل ، مع خلوّه عن ذكر اسم ذلك الرجل بالمرّة . وإن أبيت عن هذا فإنّ أبناء اللّغة العربيّة لا يفهمون من قولك : «أنشدتُ في فلان ألف بيتٍ من الشعر» أنّك ذكرته ألف مرّة ، بلا ريب ، وهذا واضح لأبناء اللّغة .

ك . اختلاف نسخ الحديث

كل ما ذكرناه مبني على كون المصادر عن المعصوم عليه السلام هو المتون المذكورة بهذه الخصوصيّات ، مع أنّه يجب تحصيل الاطمئنان بهذه النقطة أولاً وقبل البحث في دلالتها على التحريف وعدمه ، وهو ما يحصل بمراجعة النسخ المختلفة للروايات ، وملاحظة خصوصياتها المختلفة ، سواء في نسخ الكتاب المتعدّدة ، أم في غيره من الكتب والمصادر الحديثيّة ، فإنّ البحث عن معنى الحديث فرع ثبوت متنه أولاً كما هو واضح .

فإذا كانت نسخ الحديث مختلفة لفظاً ، فإنّ الذي يريد إثبات دلالة هذه الروايات على التحريف فعليه أولاً إثبات أنّ النسخة الصحيحة للحديث هي النسخة التي تحت اختياره ، ثم يبرز القرائن الدالّة على دعواه .

مع أنّ الذي يراجع نسخ الأحاديث المذكورة يجد في بعضها الاختلاف ، ويرى أنّ توهم التحريف في بعض الأحاديث المذكورة مبني على إحدى النسخ دون غيرها ، فالرواية المذكورة في الطائفة السابعة مثلاً وردت في مصادر أخرى مع كون الآية الواردة فيها طبق المصحف الشريف ، فقد ورد نفس الخبر في المحاسن للبرقي (1)

ص: 344

1- . هو أبو جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي من أعلام قمّ ، توفّي أواخر القرن الثالث (سنة 274 أو 280 هـ) ، وقد روى عنه الشيخ الكليني في الكافي كثيراً ، فكتابه المحاسن من مصادر الكافي .

وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد هكذا :

عَنْهُ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : مَا قَسَمَ اللَّهُ لِلْعِبَادِ شَيْئًا

أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ ، فَتَوْمُ الْعَاقِلِ أَفْضَلُ مِنْ سَهْرِ الْجَاهِلِ ، وَإِفْطَارُ الْعَاقِلِ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ الْجَاهِلِ ، وَإِقَامَةُ الْعَاقِلِ أَفْضَلُ مِنْ شُخُوصِ الْجَاهِلِ ، وَلَا بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا وَلَا نَبِيًّا حَتَّى يَسْتَكْمِلَ الْعَقْلَ وَيَكُونَ عَقْلُهُ أَفْضَلَ مِنْ عُقُولِ جَمِيعِ أُمَّتِهِ ، وَ مَا يُضْمِرُ النَّبِيُّ فِي نَفْسِهِ أَفْضَلَ مِنْ اجْتِهَادِ جَمِيعِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَمَا أَدَّى الْعَاقِلُ فَرَائِضَ اللَّهِ حَتَّى عَقَلَ مِنْهُ ، وَلَا بَلَغَ جَمِيعُ الْعَابِدِينَ فِي فَضْلِ عِبَادَتِهِمْ مَا بَلَغَ الْعَاقِلُ . إِنَّ الْعُقَلَاءَ هُمْ أَوْلُو الْأَلْبَابِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أَوْلُو الْأَلْبَابِ» (1). (2)

واحتمال التحريف مبني على كون الصادر من المعصوم عليه السلام هو النسخة المطابقة لمتن الكافي المطبوع ، لا غيرها ، مع أن نسخة الحديث في هذا الكتاب فيها خلل ، ومنشأ هذا الخلل هو اشتباه النسخ أو الناقلين للنسخة في نقلهم للآية ، بسبب التشابه بين الآيتين : «إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أَوْلُو الْأَلْبَابِ» و «وَمَا يَذَكَّرُ إِلَّا أَوْلُو الْأَلْبَابِ» ، فوقع الخلط بينهما فقرئت هكذا : (وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا أَوْلُو الْأَلْبَابِ) .

أضف إلى ذلك أن ما ذكرناه من نسخة الحديث في الكافي مبني على صحة النسخة المطبوعة من الكافي ، مع أنه توجد للكافي نسخ كثيرة فلا بد من مراجعتها والاطمئنان من صحة النسخة المطبوعة أولاً ، ثم نسبة الاشتباه لرواية الكافي ؛ وإلا فقد يكون منشأ الاشتباه متأخراً عن تأليف الكافي وفي النسخ المكتوبة فيما بعد ، لا من الشيخ الكليني قدس سره ومن تقدمه .

وبعبارة أخرى : يجب الاطمئنان من سلامة نسخة الكافي التي اعتمدها كي يمكن نسبة الاشتباه للكافي والشيخ الكليني قدس سره ، إذ مع تعدد نسخ الكتاب واختلافها في بعض الفقرات لا يمكن نسبة الاشتباه إلى الكتاب وإلى المؤلف ، فضلاً عن نسبه

ص: 345

1- . الزمر : 9 .

2- . المحاسن : ج 1 ص 193 ح 11 ، شرح نهج البلاغة : ج 18 ص 185 .

إلى الرواة الذين رووا الخبر أو إلى الإمام المعصوم عليه السلام .

وبعد حصول الاطمئنان من صحّة نسخة الرواية تصل النوبة إلى فهمها وتفسيرها ، ولا يمكن معاملة كلّ ما وجدناه في كتب الحديث - مهما كانت رتبها العلمية - معاملة الحديث المقطوع صدوره من المعصوم عليه السلام ، فإنّ الحديث - كغيره - مرّ بمراحل مختلفة على مدى القرون السالفة تعرّض خلالها لأمر مختلف : منها التصحيف والاشتباه في النقل .

ل . دقة النقل وأثرها على توهم التحريف

دقّة الراوي في نقل الحديث لها دور هامّ في دفع توهم التحريف ، فمن جملة ما يعتمد عليه المتكلّم في بيان مراده هو الاعتماد على لحن الكلام ، أو على الفصل بين العبارات بسكتة قصيرة الذي هو بمنزلة النقطة أو الفارزة ، وهذه السكتة لا تنقل بالألفاظ ، وإنّما يمكن بيانها من خلال أمور أخرى ، وقد تعكس أثرها بشكل مباشر على معنى الحديث ، فمثلاً الحديث التالي المروي في الكافي وكتاب من لا يحضره الفقيه :

قَالَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ : الْحَمَّامُ يَوْمٌ وَيَوْمٌ لَا يُكْثِرُ اللَّحْمَ .(1)

يمكن قراءته هكذا : «الْحَمَّامُ يَوْمٌ وَيَوْمٌ ، لَا يُكْثِرُ اللَّحْمَ» ، ويمكن قراءته بنحو آخر أيضاً وهو : «الْحَمَّامُ يَوْمٌ وَيَوْمٌ لَا ، يُكْثِرُ اللَّحْمَ» ، فيكون معناه مغايراً للمفهوم من القراءة الأولى .

وهذا الأمر لا يختصّ بالحديث الشريف بل هو جارٍ في كل كلام ، بل نجده في بعض آيات الكتاب العزيز ؛ نظير الآية التالية : «ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ»(2)

فإنّها قرئت بالوقف على «رَيْبٍ» تارةً ، وبالوقف على «فِيهِ» أخرى ، ويختلف

ص : 346

1- . كتاب من لا يحضره الفقيه : ج 1 ص 117 ح 247 ، باب غسل يوم الجمعة و دخول الحمام ؛ الكافي : ج 6 ص 496 ح 2 باب الحمام .

2- . البقرة : 2 .

معنى الآية على كل منهما كما هو واضح .

وبهذا يتضح ما ذكرناه من دور الراوي في بيان هذه السكته ، وهذه القرينة السياقية المؤثرة على فهم الكلام .

ومنه يظهر الجواب عن جملة من الروايات المذكورة ؛ فإنها من هذا القبيل ؛ حيث لو كان فيها علائم تقوم مقام ما ذكر من السكوت واللحن - كالفوارز والنقاط والأقواس وغيرها - لما أوهمت التحريف .

وبه يظهر سبب إضافة بعض الرواة ألفاظاً أثناء الرواية نظير «قال» أو «ثم قال» وغيرهما ، نظير الرواية التالية التي رواها الكليني قدس سره عن أبي عبيدة الحدّاء في نفس الباب الذي روى فيه تلك الروايات ، قال :

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الاسْتِطَاعَةِ وَقَوْلِ النَّاسِ . فَقَالَ وَ تَلَا- هَذِهِ الْآيَةُ : «وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ» (1) يَا أَبَا عُبَيْدَةَ ، النَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي إِصَابَةِ الْقَوْلِ وَكُلُّهُمْ هَالِكٌ . قَالَ قُلْتُ : قَوْلُهُ : «إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ» ؟ قَالَ : هُمْ شَيْعَتُنَا ، وَ لِرَحِمَتِهِ خَلَقَهُمْ وَ هُوَ قَوْلُهُ : «وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ» يَقُولُ : لِطَاعَةِ الْإِمَامِ الرَّحْمَةِ الَّتِي يَقُولُ : وَرَحِمَتِي «وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ» (2) يَقُولُ : عِلْمُ الْإِمَامِ وَ وَسِعَ عِلْمُهُ - الَّذِي هُوَ مِنْ عِلْمِهِ - كُلَّ شَيْءٍ هُمْ شَيْعَتُنَا ، ثُمَّ قَالَ : «فَسَأَلْتُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ» (3) يَعْنِي وَلَايَةَ غَيْرِ الْإِمَامِ وَ طَاعَتَهُ ثُمَّ قَالَ : «يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا

عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ» يَعْنِي النَّبِيَّ وَ الْوَصِيَّ وَ الْقَائِمَ «يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ» إِذَا قَامَ «وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ» وَ الْمُنْكَرُ : مَنْ أَنْكَرَ فَضَلَ الْإِمَامِ وَ جَحَدَهُ «وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ» أَخَذَ الْعِلْمَ مِنْ أَهْلِهِ «وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ»

وَ الْخَبَائِثُ : قَوْلٌ مَنْ خَالَفَ «وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ» وَ هِيَ الذُّنُوبُ الَّتِي كَانُوا فِيهَا قَبْلَ مَعْرِفَتِهِمْ فَضَلَ الْإِمَامِ «وَالْأَعْلَالُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ» وَ الْأَعْلَالُ : مَا كَانُوا

ص: 347

1- . هود : 118 و 119 .

2- . الأعراف : 156 .

3- . الأعراف : 156 .

يَقُولُونَ مِمَّا لَمْ يَكُونُوا أَمْرًا بِهِ مِنْ تَرْكِ فَضْلِ الْإِمَامِ فَلَمَّا عَرَفُوا فَضْلَ الْإِمَامِ وَضَعَ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَ الْإِصْرَ الذَّنْبُ وَ هِيَ الْأَصَارُ ثُمَّ نَسَبَهُمْ فَقَالَ : «فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ» يَعْنِي بِالْإِمَامِ «وَعَزَّوهُ وَنَصَّوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» (1) يَعْنِي الَّذِينَ اجْتَنَبُوا الْجِبْتَ وَ الطَّاعُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ... (2).

فإنَّ فصل الكلام بـ «قال» و «قلت» و «قال قلت» و ... له أثر بالغ على فهم السامع ودفع توهمه ، وهذه الكلمات تقوم مقام علائم الترقيم المستعملة في الكتابة في عصرنا الحاضر .

ولهذا نجد الرواية الواحدة المروية عن إمام واحد قد رويت بسندين ، متن أحدهما يوهم التحريف ، بخلاف الآخر ؛ نظير الرواية التالية :

أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَّةِ يُلِي عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «يُوفُونَ بِالنَّذْرِ» الَّذِي أَخَذَ عَلَيْهِمْ مِنْ وَلَايَتِنَا . (3)

عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَّةِ يُلِي عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ... قُلْتُ قَوْلُهُ «يُوفُونَ بِالنَّذْرِ» قَالَ يُوفُونَ لِلَّهِ بِالنَّذْرِ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْهِمْ فِي الْمِيثَاقِ مِنْ وَلَايَتِنَا ... (4)

فالرواية الأولى توهم التحريف ، مع أنَّهما رواية واحدة ، والإمام القائل لها واحد ، والرواي الأصلي لها واحد وهو «محمد بن الفضيل» ، بل الرواي عن «محمد بن الفضيل» واحد أيضاً وهو «الحسن بن محبوب» ، وإنَّما وقع الاختلاف فيها في المراحل اللاحقة وفي النقل عن ابن محبوب .

بل نجد سقوط عبارة من الرواية سبب هذا التوهم ، ففي الرواية التالية :

ص: 348

1- . الأعراف : 157 .

2- . الكافي : ج 1 ص 429 ح 83 .

3- . الكافي : ص 413 ح 5 .

4- . الكافي : ص 434 ح 91 .

عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : أَمَا قَوْلُهُ : «أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِمَّا لَا تَهْوَى أَنْفُسَكُمْ» الْآيَةَ ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : ذَلِكَ مَثَلُ مُوسَى وَ الرُّسُلِ مِنْ بَعْدِهِ وَعِيسَى صَدْرَبَ لِأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَثَلًا فَقَالَ اللَّهُ لَهُمْ : فَإِنْ جَاءَكُمْ مُحَمَّدٌ «بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسَكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ» بِمُؤَالَاةِ عَلِيِّ «فَفَرِيقًا» مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ «كَذَّبْتُمْ وَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ» فَذَلِكَ تَفْسِيرُهَا فِي الْبَاطِنِ . (1)

أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ مُنْخَلٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : «أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ مُحَمَّدٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسَكُمْ بِمُؤَالَاةِ عَلِيِّ» ف- «اسْتَكْبَرْتُمْ فَرِيقًا» مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ «كَذَّبْتُمْ وَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ» . (2)

فأصل الرواية واحد ، وهي ما رواه جابر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام ، ولكن سقط من رواية الكافي قوله : «فذلك تفسيرها في الباطن» ، وهذا ما سبب توهم التحريف . وعلى فرض تعدد الرواية فإن المراد من رواية الكافي هو التفسير ، بقريئة رواية تفسير العياشي ، ولكن لم تنقل بقرائنها فأوهمت التحريف .

رابعاً : دراسة في المصادر الأصلية التي رويت عنها هذه الروايات

إشارة

لأجل معرفة بعض الجهات الأخرى المتعلقة بهذه الروايات ، ومعرفة تأريخها ، لابد من بحث الروايات من جهة مصادرها الأصلية التي روى الكليني أو أحد مشايخه الذين تقدّموه هذه الروايات عنها . وسنجد البحث فيها ضمن أقسام ، فنقول :

1 - الروايات التي ورد في أسانيدها «المنخل عن جابر» :

نجد في أسانيد أربع من الروايات المدّعى دلالتها على التحريف (3) اسم «المنخل» ، وهو «المنخل بن جميل الأسدي بياع الجواري» ، والسند في ثلاث منها واحد ،

ص: 349

1- . تفسير العياشي : ج 1 ص 49 ح 68 .

2- . المصدر السابق : ص 418 ح 31 .

3- . الكافي : ج 1 ص 417 ح 25 - 27 وص 418 ح 31 .

وهو: «عن محمّد بن سنان، عن عمّار بن مروان، عن منخّل، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام»، والسند الرابع: «أحمد بن إدريس، عن محمّد بن حسّان، عن محمّد بن عليّ، عن عمّار بن مروان، عن منخّل، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام».

ففي الجميع روى المنخّل عن جابر، والذي يراجع كتب الفهارس يجد في ترجمة جابر ما يلي:

جابر بن يزيد أبو عبد الله، وقيل: أبو محمّد الجعفي، عربيّ قديم. نسبه: ابن الحارث بن عبد يغوث بن كعب بن الحارث بن معاوية بن وائل بن مرار بن جعفي. لقي أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام ومات في أيامه سنة ثمان وعشرين ومئة. روى عنه جماعة غمز فيهم وضعفوا، منهم: عمرو بن شمر، ومفضّل بن صالح، ومنخّل بن جميل، ويوسف بن يعقوب. وكان في نفسه مختلطاً، وكان شيخنا أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان رحمه الله ينشدنا أشعاراً كثيرة في معناه تدلّ على الاختلاط، ليس هذا موضعاً لذكرها، وقلّ ما يورد عنه شيئاً في الحلال والحرام.

له كتب منها: التفسير أخبرناه أحمد بن محمّد بن هارون، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن خاقان النهدي، قال: حدّثنا محمّد بن عليّ أبو سميّة الصيرفي، قال: حدّثنا الربيع بن زكريا الوراق عن عبد الله بن محمّد عن جابر به. وهذا عبد الله بن محمّد يقال له الجعفي ضعيف، وروى هذه النسخة أحمد بن محمّد بن سعيد عن جعفر بن عبد الله المحمّدي عن يحيى بن حبيب الذراع عن عمرو بن شمر عن جابر.

وله كتاب النوادر أخبرنا أحمد بن محمّد الجندي، قال: حدّثنا محمّد بن همّام، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مالك، قال: حدّثنا القاسم بن الربيع الصخّاف، قال: حدّثنا محمّد بن سنان عن عمّار بن مروان عن المنخّل بن جميل عن جابر به.

وله كتاب الفضائل، أخبرنا أحمد بن محمّد بن هارون عن أحمد بن محمّد بن سعيد عن محمّد بن أحمد بن الحسن القطواني عن عباد بن ثابت عن عمرو بن شمر عن جابر به. وكتاب الجمل، وكتاب صفّين، وكتاب النهروان، وكتاب مقتل أمير المؤمنين عليه السلام، وكتاب مقتل الحسين عليه السلام، روى هذه الكتب الحسين بن الحصين

العمي ، قال : حدّثنا أحمد بن إبراهيم بن معلّى ، قال : حدّثنا محمّد بن زكريا الغلابي ، وأخبرنا ابن نوح عن عبد الجبّار بن شيران الساكن نهر خطي عن محمّد بن زكريا الغلابي عن جعفر بن محمّد بن عمّار عن أبيه عن عمرو بن شمر عن جابر بهذه الكتب . وتضاف إليه رسالة أبي جعفر إلى أهل البصرة وغيرها من الأحاديث والكتب وذلك موضوع واللّه أعلم .(1)

وجاء في ترجمة جابر الجعفي من فهرست الشيخ الطوسي قدس سره :

جابر بن يزيد الجعفي ، له أصل ، أخبرنا به ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصّفّار ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن المفصّل بن صالح ، عنه . ورواه حميد بن زياد ، عن إبراهيم بن سليمان ، عن جابر .

وله كتاب التفسير ، أخبرنا به جماعة من أصحابنا ، عن أبي محمّد هارون بن موسى التلعكبري ، عن أبي علي بن همّام ، عن جعفر بن محمّد بن مالك ، ومحمّد بن جعفر الرّزاز ، عن القاسم بن الربيع ، عن محمّد بن سنان ، عن عمّار بن مروان ، عن منخّل بن جميل ، عن جابر بن يزيد .(2)

وقال النجاشي في ترجمة المنخّل :

منخّل بن جميل الأسدي بّياع الجواربي ، ضعيف ، فاسد الرواية . روى عن أبي عبد الله عليه السلام ، له كتاب التفسير ، أخبرنا الحسين بن عبيد الله ، قال : حدّثنا عليّ بن محمّد ، قال : حدّثنا حمزة ، قال : حدّثنا عليّ بن عبد الله بن يحيى ، قال : حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله ، قال : حدّثنا أبي ، عن محمّد بن سنان ، عن منخّل .(3)

وقال الشيخ في الفهرست :

منخّل بن جميل ، له كتاب ، أخبرنا ابن أبي جيد ، عن محمّد بن الحسن ، عن (محمّد بن الحسن) الصّفّار ، والحسن بن متيل ، عن محمّد بن الحسين ، عن محمّد بن سنان ، عن المنخّل بن جميل . ورواه حميد ، عن أحمد بن ميثم ، عنه .(4)

ص: 351

1- . رجال النجاشي : ص 128 باب الجيم .

2- . فهرست الشيخ الطوسي : ص 95 ح 158 .

3- . رجال النجاشي : باب الميم ، منخّل بن جميل الأسدي .

4- . فهرست الطوسي : باب الميم ، باب الواحد ، منخّل بن جميل .

وهنا نقاط جديرة بالبحث وتبسيط الأضواء عليها ، وهي :

أ . قال الشيخ قدس سره في ترجمة المنخّل : «له كتاب» ، ولم يذكر عنوان الكتاب ، وأمّا النجاشي قدس سره فقال في ترجمته : «له كتاب التفسير» .

ب . مجموع الروايات المروية في الكافي عن المنخّل ستّ روايات ، أربع منها في هذا الباب ، وواحدة في باب «أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلاّ الأئمّة عليهم السلام» ، والأخرى في باب «ذكر الأرواح التي في الأئمّة عليهم السلام» .

ج . إنّ الروايات المروية في الكافي عن المنخّل تنتهي جميعاً إلى جابر الجعفي .

د . اشترك أسانيد أربع من الروايات الستّ المروية في الكافي عن المنخّل في هذا المقطع من السند : «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ مُنْخَلِّ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ» ، والسند الخامس «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ مُنْخَلِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ» ، والسند السادس «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ مُنْخَلِّ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ» ، فالأسانيد الستّ أجمع مشتركة في روايتها عن «عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ مُنْخَلِّ بْنِ» .

هـ . إنّ جابر الجعفي له كتب منها كتاب التفسير ، وقد رواه المنخّل كما تقدم عن الشيخ في الفهرست .

فالذي يظهر من القرائن ويقوى في الظنّ جداً أنّ المصدر الأصلي لهذه الروايات هو كتاب واحد وهو كتاب التفسير لجابر بن يزيد الجعفي ، ثمّ رواها المنخّل في كتابه التفسير أيضاً . والذي يشهد لذلك أمور :

الأول : إنّ المنخّل هو الراوي لكتاب التفسير المنسوب لجابر ، كما صرّح به الشيخ في الفهرست بقوله :

... له كتاب التفسير ، أخبرنا به جماعة من أصحابنا ، عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري ، عن أبي علي بن همام ، عن جعفر بن محمد بن مالك ، ومحمد بن جعفر الرزاز ، عن القاسم بن الربيع ، عن محمد بن سنان ، عن عمّار بن مروان ، عن

منخّل بن جميل ، عن جابر بن يزيد .

الثاني : عدم رواية الشيخ الكليني قدس سره عن المنخّل بواسطة راوٍ غير «عمّار بن مروان» ، وهذا يعني أنّ «عمّار» راوٍ لتراث المنخّل الراوي لتفسير جابر .

الثالث : شهرة كتاب التفسير لجابر كما تدلّ عليه عبارة الشيخ الطوسي حيث قال :

له كتاب التفسير ، أخبرنا به جماعة من أصحابنا ، عن أبي محمّد هارون بن موسى التلعكبري

إذ إنّ رواية جماعة من الأصحاب لكتاب رجل - وهو جابر الجعفي - دليل على معروفية الكتاب ، وشهرته بين الأصحاب كما لا يخفى .

الرابع : إنّ الروايات المروية عن المنخّل وردت في موضع واحد من الكافي وهي متتالية تقريباً ، فإن كانت من مصادر أخرى فمن البعيد جداً أن يجمعها الشيخ الكليني قدس سره في موضع واحد ، خصوصاً مع الطعن في المنخّل ؛ فإنّ جمعها في موضع واحد مضرّ فضلاً عن أن يكون نافعاً .

وبهذا يظهر وجه اعتماد الشيخ الكليني قدس سره - الذي هو «شيخ أصحابنا في وقته بالري ، ووجههم ، وكان أوثق الناس في الحديث ، وأثبتهم» (1) - على كتاب المنخّل أو كتاب جابر - والرواية عنه ، فإنّ وجود «المنخّل بن جميل» في أسانيد هذه الروايات غير مضرّ بها بعد شهرة الكتاب وكثرة نسخه ، فكما نعتد اليوم على كتاب الكافي المطبوع في بيروت إذا عرفنا صحّة الطبعة حتّى إذا كان الناشر له مسيحياً كذاباً ، كذلك اعتمد الكليني قدس سره على نسخة كتاب جابر المروية عن المنخّل .

نعم ، قد يكون الكتاب المشهور في نفسه ضعيفاً من بعض الجهات ، وهذا بحث آخر ، فإنّ اعتماد الكليني قدس سره على هذا العدد القليل من روايات الكتاب دليل على عدم قبوله لجميع الكتاب . وأمّا سبب قبوله لهذا المقدار فلعلّه لدلالة القرائن وتأييد الشواهد لها ؛ فإنّنا نجد روايات كثيرة رواها الشيخ الكليني عن جابر الجعفي عن

ص: 353

1- . كما ذكر النجاشي في الفهرست : ص 377 الرقم 1026 .

طريق غير المنخل ، حتّى بلغ مجموع رواياته في الكافي (158) رواية ، موزّعة على أجزائه بالشكل التالي : ج 1 (30) رواية ، ج 2 (39) رواية ، ج 3 (31) رواية ، ج 4 (13) رواية ، ج 5 (15) رواية ، ج 6 (12) رواية ، ج 7 (4) رواية ، ج 8 (14) رواية ،

وهذا ما يشير إلى اعتماد الشيخ الكليني على كتب جابر المختلفة ، وروايته عنه في أبواب متعدّدة من الكافي ، بخلاف روايات المنخل .

كما أنّ إيراد الروايات في كتاب التفسير لجابر(1) ، ثمّ كتاب التفسير للمنخل(2) قرينة أخرى على كون هذه الروايات تفسيرية ، وعلى الأقلّ في خمس من الروايات المذكورة والمروية عن جابر . ولعلّ هذه القرينة أقوى ممّا تقدّم من فهم الشيخ الكليني قدس سره لها بما ذكر ؛ فإنّ جابر والمنخل متقدّمان زماناً على الشيخ الكليني قدس سره ، بل هما معاصران للأئمّة عليهم السلام ، فلا ريب في أنّ فهمهما لها موافق للفهم السائد في زمان صدور الحديث ، ونابع من القرائن والمرتكزات العرفية آنذاك .

2 - الروايات التي ورد في أسانيد «المعلّى بن محمّد» :

بمراجعة الروايات المتقدّمة نجد أنّ الروايات التي ورد في أسانيد «المعلّى بن محمّد» هي خمس روايات(3) ، تشترك جميعاً في جهة واحدة هي أنّها مروية عن «الحسين بن محمّد بن معلّى بن محمّد» ، كما أنّ اثنتين منها متّحدة سنداً : «عن معلّى بن محمّد ، عن عليّ بن أسباط ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي

عبد الله عليه السلام»(4) .

ولنلاحظ الآن ما ذكره علماؤنا في فهرسهم عن المعلّى بن محمّد ، فقد قال

ص: 354

- 1- . لآئه وإن ذكر له كتب عديدة في كتب الفهارس ، لكن لا مناسبة بين هذه الروايات وبين الكتب الأخرى المنسوبة إليه .
- 2- . فإنّه لم يذكر له في كتب الفهارس كتاب آخر .
- 3- . الكافي : ج 1 ص 414 ح 8 ، وح 9 ، وص 416 ح 23 ، وص 418 ح 32 ، وص 421 ح 45 .
- 4- . المصدر السابق : ج 1 ص 414 ح 8 ، وص 421 ح 45 .

النجاشي في ترجمته ما يلي :

معلّى بن محمّد البصري أبو الحسن ، مضطرب الحديث والمذهب وكتبه قريبة . له كتب ، منها : كتاب الإيمان ودرجاته وزيادته ونقصانه ، كتاب الدلائل ، كتاب الكفر ووجوهه ، كتاب شرح المودّة في الدين ، كتاب التفسير ، كتاب الإمامة ، كتاب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ، كتاب قضاياها عليه السلام ، كتاب المروءة (المروءة) ، كتاب سيرة القائم عليه السلام . أخبرنا محمّد بن محمّد ، قال : حدثنا جعفر بن محمّد ، قال : حدثنا الحسين بن محمّد بن عامر عن معلّى بن محمّد .(1)

وقال الشيخ في فهرست :

معلّى بن محمّد البصري ، له كتب منها : كتاب الإيمان ودرجاته ومنازله وزيادته ونقصانه ، وكتاب الكفر ووجوهه ، وكتاب الدلائل ، وكتاب الإمامة ، وغير ذلك . أخبرنا بها جماعة عن أبي المفضل ، عن ابن بطة ، عن الحسين بن محمّد بن عامر الأشعري ، عن المعلّى بن محمّد البصري . وروي عنه كتاب الملاحم عن محمّد بن جمهور العمي .(2)

وبه يتضح أنّ المعلّى له جملة من الكتب أحدها كتاب التفسير ، وأنّه رواه جماعة كما ذكر الشيخ الطوسي قدس سره . والظاهر أنّ هذه الروايات مروية عن هذا الكتاب . نعم ما كان منها بهذا السند : «عن معلّى بن محمّد ، عن عليّ بن أسباط ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام»(3) فيحتمل أن يكون من كتاب عليّ بن أبي حمزة البطائني ، فإنّ له كتباً عديدة ، كما صرح به النجاشي في فهرسته حيث قال :

عليّ بن أبي حمزة - واسم أبي حمزة سالم - البطائني أبو الحسن مولى الأنصار ، كوفي ، وكان قائد أبي بصير يحيى بن القاسم ، وله أخ يسمى جعفر بن أبي حمزة ، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام ، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام ، ثمّ وقف ، وهو أحد عمد الواقفة . وصنّف كتباً عدّة ، منها : كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، كتاب التفسير

ص: 355

- 1- . رجال النجاشي : باب الميم / معلّى بن محمّد .
- 2- . فهرست الطوسي : باب الميم / باب المعلّى .
- 3- . الكافي : ج 1 ص 414 ح 8 ، وص 421 ح 45 .

وأكثره عن أبي بصير - كتاب جامع في أبواب الفقه .

أخبرنا محمد بن جعفر النحوي في آخرين ، قال : حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن غالب ، قال : حدثنا علي بن الحسن الطاطري ، قال : حدثنا محمد بن زياد عنه . وأخبرنا محمد بن عثمان بن الحسن ، قال : حدثنا جعفر بن محمد ، قال : حدثنا عبيد الله بن أحمد بن نهيك أبو العباس النخعي ، عن محمد بن أبي عمير وأحمد بن الحسن الميثمي ، جميعاً عنه بكتبه . (1)

وهو صريح في أن له كتباً أحدها كتاب التفسير ، وأن هذا الكتاب أكثره عن أبي بصير ، والروايات التي هي محلّ الكلام من هذا القبيل ؛ فثلاث منها مروية عن «علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام» (2) ، وقد رويت اثنتان من هذه الثلاث عن المعلّى (3) ، فإما أن تكون هاتان الروايتان من كتاب المعلّى أو من كتاب علي بن أبي حمزة البطائني .

3 - الروايات التي ورد في أسانيدها «أبو حمزة» :

الروايات التي وردت عن أبي حمزة - وهو الشمالي - خمس روايات ، إحداها (4) لا توهم التحريف إلا لمن لا خبرة له باللّغة العربية كما سبق ، وأربع كانت محلّ الكلام (5) ، وإليك فيما يلي ما قاله النجاشي قدس سره في حقّه :

ثابت بن أبي صفية أبو حمزة الشمالي ، واسم أبي صفية دينار ، مولى ، كوفي ، ثقة ، وكان آل المهلب يدعون ولاءه وليس من قبيلهم ، لأنهم من العتيك ، قال محمد بن عمر الجعابي : ثابت بن أبي صفية مولى المهلب بن أبي صفرة ، وأولاده نوح ومنصور وحمزة قتلوا مع زيد ، لقي علي بن الحسين وأبا جعفر وأبا عبد الله وأبا الحسن عليهم السلام ،

ص: 356

1- . فهرست النجاشي : ص 249 ح 656 باب علي .

2- . الكافي : ج 1 ص 414 ح 8 ، وص 421 ح 45 ، وص 431 ح 90 .

3- . المصدر السابق : ص 414 ح 8 ، وص 421 ح 45 .

4- . المصدر السابق : ج 2 ص 627 ح 2 .

5- . المصدر السابق : ج 1 ص 422 ح 51 ، وص 423 ح 58 ، وص 424 ح 59 وح 64 .

وروى عنهم ، وكان من خيار أصحابنا وثقاتهم ومعتمديهم في الرواية والحديث . وروي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : "أبو حمزة في زمانه مثل سلمان في زمانه" . وروى عنه العامة ، ومات في سنة خمسين ومئة .

له كتاب تفسير القرآن ، أخبرنا عدة من أصحابنا ، قالوا : أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن سلم بن البراء بن سبرة بن سيّار التميمي المعروف بالجعابي ، قال : حدّثنا أبو سهل عمرو بن حمدان في المحرم سنة سبع وثلاثمئة ، قال : حدّثنا سليمان بن إسحاق بن داوود المهلبّي قدم علينا البصرة سنة سبع وستين ومئتين ، قال : حدّثنا (حدّثني) عمّي عبد ربه ، قال : حدّثني أبو حمزة بالتفسير .

وله كتاب النوادر رواية الحسن بن محبوب ، أخبرنا الحسين بن عبيد الله ، قال : حدّثنا جعفر بن محمد ، قال : حدّثنا أبي عن سعد عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن أبي حمزة به .

وله رسالة الحقوق عن عليّ بن الحسين عليه السلام ، أخبرنا أحمد بن علي ، قال : حدّثنا الحسن بن حمزة ، قال : حدّثنا عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن الفضيل عن أبي حمزة عن علي بن الحسين عليهما السلام . (1)

وهنا عدّة نقاط جديرة بالتأمّل :

أ . إنّ أبا حمزة جليل القدر جدّاً ، بل كان في زمانه مثل سلمان في زمانه ، كما في الرواية .

ب . له عدّة كتب منها كتاب التفسير .

ج . قال النجاشي في شأن كتاب التفسير : «أخبرنا عدّة من أصحابنا» ، وهو يفيد معرفة الكتاب وشهرته بين الأصحاب .

د . إنّ الروايات التي هي محلّ الكلام والتي وقع في أسانيدها أبو حمزة أربع روايات ، ثلاث منها بسند واحد هو : «أحمد بن مهراّن عن عبد العظيم الحسيني عن

ص : 357

1- . فهرست النجاشي : ص 115 / ثابت بن أبي صفية .

محمّد بن الفضيل عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام (1)، والرابعة عن أبي يحيى عن الأصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام (2).

هـ. إن جميع الروايات المروية في الكافي وغيره والتي وقع في أسانيدها عبد العظيم الحسيني وأبو حمزة، أربع روايات، ثلاث منها في الكافي وهي التي تقدّمت، والرابعة في كمال الدين (3). وعبد العظيم الحسيني - أيضاً - جليل القدر جدّاً، وهذا دليل آخر على نقاوة تراث أبي حمزة؛ بدليل رواية الأجلّاء له.

و. إن الرواية الرابعة من روايات أبي حمزة، والمروية عن أبي يحيى عن الأصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام (4) ليست تفسيرية، بخلاف الروايات الثلاث المروية عن عبد العظيم (5)، فإنّها جميعاً روايات تفسيرية، وهذا ما يشير إلى أنّ عبد العظيم الحسيني رواها من كتاب التفسير لأبي حمزة الشمالي (6)، وهو دليل آخر على معرفة الكتاب وشهرته.

وبهذا يتّضح أنّ المصدر الأصلي للروايات المروية عن أبي حمزة الشمالي هو كتابه التفسير، وأنّ هذا الكتاب كان مشهوراً معروفاً، وأنّ عبد العظيم الحسيني روى ثلاثاً من

ص: 358

1- الكافي: ج 1 ص 423 ح 58، وص 424 ح 59 وح 64.

2- المصدر السابق: ج 2 ص 627 ح 2 باب النوادر.

3- حدّثنا علي بن عبد الله الورّاق، قال: حدّثنا محمّد بن هارون الصوفي، عن عبد الله بن موسى، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني رضي الله عنه، قال: حدّثني صفوان بن يحيى، عن إبراهيم بن أبي زياد، عن أبي حمزة الشمالي، عن أبي خالد الكابلي، قال: دخلت على سيّدي علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام فقلت له: يا بن رسول الله، أخبرني بالذين فرض الله عزّ وجلّ طاعتهم ومودّتهم، وأوجب على عباده الاقتداء بهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال لي: يا كنكر، إنّ أولي الأمر الذين جعلهم الله عزّ وجلّ أئمّة للناس وأوجب عليهم طاعتهم: أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ثمّ الحسن ثمّ الحسين ابنا علي بن أبي طالب، ثمّ انتهى الأمر إلينا... كمال الدين: ج 1 ص 319 ح 2؛ قصص الأنبياء للراوندي: ص 365 ح 438.

4- الكافي: ج 2 ص 627 ح 2 باب النوادر.

5- المصدر السابق: ج 1 ص 423 ح 58، وص 424 ح 59 وح 64.

6- ويؤيّدّه ورود الروايات في الكافي في موضع واحد الكافي: ج 1 ص 423 ح 58، وص 424 ح 59 وح 64.

هذه الروايات عنه .

وأما الرواية التي رواها عبد العظيم الحسيني عن بكّار عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام (1) ، فمصدرها الأصلي هو كتاب التفسير لجابر بن يزيد الجعفي ، وهو كتاب مشهور كما تقدّم .

4 - الروايات التي ورد في أسانيدنا «محمد بن الفضيل» :

نجد في أسانيد ست (2) من الروايات المذكورة اسم «محمد بن الفضيل» ، في أربع منها «محمد بن الفضيل عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام» (3) ، وفي اثنين منها : «محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام» . فأما التي عن محمد بن الفضيل فهي من كتابه ، وأما الأخرى فإحدهما عن «علي بن محمد عن بعض أصحابنا عن ابن محبوب عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن الماضي عليه السلام» (4) ، والأخرى عن «محمد بن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام» (5) ، وهما مشتركتان في روايتهما عن الحسن بن محبوب .

ولنر ما قيل في ترجمة محمد بن الفضيل ، والحسن بن محبوب ، قال النجاشي قدس سره في ترجمة محمد بن فضيل :

محمد بن فضيل بن كثير الصيرفي الأزدي أبو جعفر الأزرق ، روى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام ، له كتاب و مسائل . أخبرنا علي بن أحمد ، قال : حدثنا ابن الوليد عن الحميري ، قال : حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن

ص : 359

1- . الكافي : ج 1 ص 424 ح 60 .

2- . المصدر السابق : ص 422 ح 51 ، وص 423 ح 58 ، وص 424 ح 59 ، وح 64 ، وص 432 ح 91 ، وص 437 ح 6 .

3- . أنظر : المصدر السابق : ص 422 ح 51 ، وص 423 ح 58 ، وص 424 ح 59 ، وح 64 .

4- . المصدر السابق : ص 432 ح 91 .

5- . المصدر السابق : ص 437 ح 6 .

وقال الشيخ في ترجمة ابن محبوب :

الحسن بن محبوب السردّ ويقال له : الزراد ، يكتى أبا علي ، مولى بجيلة كوفي ثقة روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، وروى عن ستين رجلا من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام . وكان جليل القدر يعدّ في الأركان الأربعة في عصره . له كتب كثيرة منها : كتاب المشيخة ، كتاب الحدود ، كتاب الديّات ، كتاب الفرائض ، كتاب النكاح ، كتاب الطلاق ، كتاب النوادر نحو ألف ورقة . وزاد ابن النديم : كتاب التفسير ، كتاب العتق ، رواه أحمد بن محمّد بن عيسى وغير ذلك . أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدة من أصحابنا عن أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القميّ عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن الهيثم بن أبي مسروق ومعاوية بن حكيم وأحمد بن محمّد بن عيسى عن الحسن بن محبوب .

وأخبرنا ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد عن الصّفار ، عن أحمد بن محمّد ومعاوية بن حكيم والهيثم بن أبي مسروق ، كلّهم عن الحسن بن محبوب . وأخبرنا أحمد بن محمّد بن موسى بن الصلت ، عن أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة ، عن جعفر بن عبيد الله عن الحسن بن محبوب . وأخبرنا بكتاب المشيخة قراءة عليه أحمد بن عبدون ، عن علي بن محمّد بن الزبير ، عن الحسين بن عبد الملك الأودي ، عن الحسن بن محبوب . وله كتاب المراح ، أخبرنا به أحمد بن عبدون ، عن أبي طالب الأنباري ، عن حميد بن زياد عن يونس بن علي العطار ، عن الحسن بن محبوب (2).

ومن مجموع ما ذكر في ترجمتهما يتّضح ما يلي :

أ . إنّ محمّد بن الفضيل يروي عن الإمامين الكاظم والرضا عليهما السلام .

ب . إنّ لمحمّد بن الفضيل كتاب ، ومسائل .

ج . إنّ الحسن بن محبوب يروي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، وعن ستين رجلاً من

ص : 360

1- . رجال النجاشي : باب الميم .

2- . الفهرست للطوسي : باب الحاء / باب الحسن .

أصحاب أبي عبد الله عليه السلام .

د . إن الحسن بن محبوب له كتب كثيرة ، منها «كتاب التفسير» .

فالذي يراجع هاتين الروایتين يجد أنّهما مرويتان عن الإمام الكاظم عليه السلام ، فالذي يقوى في الظن أنّ المصدر الأصلي لإحادهما هو كتاب المسائل لمحمد بن الفضيل ، إذ إنّ فيها : «عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن الماضي عليه السلام ، قال : سألتُهُ عن قولِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .. (1)» ، ثم رواها عنه ابن محبوب في كتابه التفسير . فالمصدر الذي اعتمده الشيخ الكليني قدس سره إمّا أن يكون هو كتاب المسائل لمحمد بن الفضيل ، أو كتاب التفسير لابن محبوب .

وأما الرواية الأخرى (2) فقد تقدّم أنّها لا تَمُتُّ إلى التحريف بصيلة ، وأنّ أبناء اللغة العربية لا يفهمون منها التحريف بالمرّة . نعم لم يتّضح لي مصدرها ، ولعلّه أحد كتب ابن محبوب .

وبهذا يتمّ البحث في مصادر جميع الروايات المذكورة ، وبه يتّضح أنّ أكثرها مروية في كتب التفسير ، وهو قرينة مهمّة على عدم إرادة التحريف منها .

كما ينقشع الظلام ويرتفع الإبهام عن سبب اعتماد الشيخ الكليني قدس سره على هذه الروايات مع الطعن في بعض رواياتها ؛ فإنّها مروية في كتب معروفة ومشهورة ، ونقل الراوي الضعيف للمتن المشهور غير مضرّ بالمتن ، فإنّه نظير نقل أحد النواصب أو الكفار مع كونه من الكذّابين أو الوضّاعين روايةً عن كتاب مشهور - كالكافي - في مقالة له أو في كتابه ، فإنّنا نعتد على هذا النقل إذا ما عرفنا صحّته . فكذا اعتماد الشيخ الكليني على هذه الروايات ؛ فإنّها من كتب مشهورة ، أو توجد القرائن على صحّتها .

ص : 361

1- . الكافي : ج 1 ص 432 ح 91 .

2- . المصدر السابق : ص 437 ح 6 .

خامساً : مناهج مواجهة هذه الروايات

اختلف المحققون في أسلوب مواجهتهم لهذه الروايات - بسبب اختلافهم في فهمها - إلى مناهج ثلاث ، تبني الأول منها الأخباريون ، وتبني الثاني والثالث منها علماؤنا الأصوليون ، وهي كالآتي :

1 - حملها على المعنى المتبادر منها في زماننا - وهو التحريف - لا على المعنى المتبادر منها في زمان صدورها بملاحظة ما يكتنفها من القرائن والمرتكزات ، وهذا ما سلكه بعض الأخباريين كالمحدث النوري قدس سره . وقد تبين من خلال عرضنا المتقدم عدم سلامة هذا المنهج ، وأن هذا الفهم للحديث هو فهم خاطئ .

2 - حمل الروايات المذكورة على التفسير فيما لو قبلت الحمل ، وردّ الباقي . وممن اختار هذا المنهج هو السيّد الخوئي قدس سره ، حيث قال :

إنّ بعض التنزيل كان من قبيل التفسير للقرآن وليس من القرآن نفسه ، فلا بدّ من حمل هذه الروايات على أنّ ذكر أسماء الأئمة عليهم السلام في التنزيل من هذا القبيل ، وإذا لم يتمّ هذا الحمل فلا بدّ من طرح هذه الروايات ؛ لمخالفتها للكتاب والسنة والأدلة المتقدمة على نفي التحريف . وقد دلّت الأخبار المتواترة على وجوب عرض الروايات على الكتاب والسنة ، وأنّ ما خالف الكتاب منها يجب طرحه ، وضربه على الجدار .(1)

لكن لم يذكر وجه ودليل الحمل المذكور ؛ لتسكن وتطمئنّ إليه النفس ، واستظهار أو ترجيح أحد المعاني بحاجة إلى مرجح ، وإلا فلا يكون مقنعاً للمخاطب حتّى لو كان صحيحاً .

3 - ردّ هذه الروايات بتضعيف أسانيدها ، وهذا المنهج مبنيّ على تسليم دلالة الروايات المذكورة على التحريف ، وقد تبين ممّا ذكرناه عدم دلالتها عليه . وممن سلك هذا المنهج جملة من المحققين ، ومنهم السيّد علي الميلاني في كتابه : التحقيق

ص: 362

1- . البيان في تفسير القرآن : ص 230 .

في نفي التحريف ، حيث حاول ردّ أو تضعيف الروايات المذكورة ، فقال :

روايات الشيعة في هذا الباب يمكن تقسيمها إلى قسمين : الأول : الروايات الضعيفة أو المرسلّة أو المقطوعة . والظاهر أنّ هذا القسم هو الغالب فيها ، ويتّضح ذلك بملاحظة أسانيدھا ... (1).

وهذا المسلك مبنيّ على تسليم دلالة الروايات المذكورة على تحريف الكتاب العزيز ، وإلاّ فلو لم تكن دالّة عليه فلا داعي لردّها ، وقد اتّضح عدم دلالتها عليه .

نعم ، نحن لا ندّعي صحّة جميع ما في كتاب الكافي ، وإنّما نقول : إذا دلّت الشواهد والقرائن على مخالفة خبرٍ للكتاب أو السنّة أو لروح الشريعة المقدّسة ، رددناه وحكمنا عليه بعدم الحجّية . وعليه فإن كانت الروايات المذكورة - أو بعضها - دالّة بحسب القرائن والشواهد على التحريف ، فإنّه لا مناص من القول بعدم حجّيتها ؛ لما ذكرناه من عدم انسجام القول بالتحريف مع روح الشريعة والروايات الأخرى .

4 - المنهج الذي سلكناه ؛ وهو فهم الروايات وفقاً للقرائن الموجودة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار ما له من أثر على فهمها ، وملاحظة مصادرها ، وانتهينا بالتالي إلى أنّ هذه الروايات تفسيرية ، ولا تمّت إلى التحريف بصلة .

زبدة المخاض

اتّضح ممّا تقدّم أنّ المراد من روايات الطائفتين الأولى والثانية هو التفسير ، وأنّ المراد من روايات الطائفة الثالثة هو التفسير أيضاً مع بيان أنّه من التفسير الذي نزل به الوحي أو المعبر عنه بـ«الوحي التفسيري» ، وأمّا روايات الطائفة الرابعة فهي من اختلاف القراءات ، ولا دلالة فيها على التحريف بتاتاً ، كما أنّ روايات الطائفة الخامسة دالّة على التحريف المعنوي للقرآن ، لا التحريف اللفظي ، وهو ثابت قطعاً ، وأمّا روايات الطائفة السادسة فهي لبيان مضامين القرآن وتصنيف الآيات القرآنية حسب المعنى ،

ص: 363

ولا تمتُّ إلى التحريف بصلة ، وأمّا روايات الطائفة السابعة فإنّه قد وقع فيها تصحيف أوهم التحريف ، وقد رويت في مصادر أخرى من دون تصحيف .

كما اتّضحت جملة أمور هي كالتالي :

1 - إنّ فهم الحديث فهماً صحيحاً يتوقّف على ملاحظة جملة أمور ، منها :

أ . ملاحظة القرائن التي تحفّ الكلام من الحاليّة والمقاليّة والمرتكزات العرفيّة وغيرها ؛ لاعتماد العقلاء على مثل تلك القرائن أثناء محاوراتهم ، وقيام القرائن مقام العبارات الموضّحة والمبيّنة للمراد .

ب . إنّ طول الفاصل الزمني بين صدور الكلام وبين السامع له أثر على خفاء القرائن المكتنفة للحديث .

ج . ممّا يمكن أن يستكشف به مراد المتكلّم هو فهم أصحاب الأئمّة عليهم السلام ، والعلماء المقاربيين لزمان الأئمّة عليهم السلام ؛ لقبهم من تلك القرائن والأجواء والفهم العرفي السائد آنذاك .

د . أن يكون فهم الحديث منسجماً مع الأحاديث الأخرى ، وأنّ فهمه في معزل عن الأحاديث الأخرى فهم خاطئ ، فإنّ الأحاديث يفسّر بعضها بعضاً .

2 - إنّ مصادر هذه الروايات التي اعتمد عليها الشيخ الكليني قدس سره واضحة ، وغالبها كتب تفسير ، وهذه قرينة مهمّة على أنّ المراد من هذه الروايات هو التفسير ، لأنّ هؤلاء الرواة الذين كتبوا هذه الكتب معاصرون للأئمّة عليهم السلام ، فهم يفهمون الروايات وفقاً للقرائن الحالية والمقالية والمرتكزات العرفية السائدة آنذاك .

3 - إنّ الشيخ الكليني قدس سره من علماء أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع ، وهو من علماء زمان الغيبة الصغرى ، فهو من المقاربيين لزمان صدور الحديث ، ومن أجلاء العلماء والمحدّثين الذين كانوا في بغداد - التي تعتبر أهمّ مدينة علميّة في العالم الإسلامي آنذاك - وكان معاصراً للنوّاب الأربعة للإمام الحجّة عليه السلام ، فلا ريب أنّ فهمه كان يبتني على القرائن السائدة آنذاك ، خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار منهجه

في الاعتماد على الروايات ؛ وهو مسلك الوثوق ، فما كان له شواهد من الكتاب الكريم والسنة الشريفة أخذ به واعتمد عليه ، وما خالف الكتاب والسنة والشواهد لم يعتمد عليه ولم ينقله في كتابه الكافي .

4 - إنَّ الشيخ الكليني أورد الروايات المذكورة في باب عنوانه «باب فيه نكت و تُنْتَف من التنزيل في الولاية» ، ولم يورد شيئاً منها في «كتاب فضل القرآن» بأبوابه المتنوعة والمتعدّدة ، وهذا دليل على أنه لم يفهم منها تحريف القرآن أصلاً ، وإلا لأوردها أو بعضها في أبواب «كتاب فضل القرآن» ، وإتّما فهم منها التفسير .

5 - إنَّ الروايات المشابهة لهذه الروايات والواردة في الأبواب والكتب الأخرى تؤيّد عدم إرادة التحريف من هذه الروايات .

6 - إنَّ اهتمام أهل البيت

عليهم السلام بالكتاب العزيز واستدلالهم بالآيات الكريمة في المواضيع المختلفة يؤيّد عدم إرادتهم التحريف .

7 - لو كان المراد من هذه الطائفة من الأخبار هو التحريف لاعترض عليهم الناس ، خصوصاً مع ملاحظة اهتمام المسلمين على مدى العصور بالقرآن الكريم ، مع أنّنا لا نجد في شيء من الروايات اعتراض المسلمين على الأئمة عليهم السلام في ذلك .

8 - ملاحظة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع آنذاك يدلّ بوضوح على تفضيل استخدام التفسير المزجي للقرآن الكريم .

9 - القرائن التاريخية والحديثية تدلّ على نزول الآيات وتفسيرها وتأويلها على النبي الأعظم صلى الله عليه وآله ، وأنّ الروايات التي صرّحت بنزول الآية هكذا يراد بها نزول تفسيرها وتأويلها .

10 - الدقّة في مضامين الروايات ترشدنا إلى أنّ بعض ما ادّعي دلالته على التحريف ليس له دلالة على ذلك بالمرّة .

11 - إنّ منشأ شبهة التحريف في بعض الروايات هو التصحيف الحاصل فيها ، وما وقع فيه تصحيف لا يمكن نسبه لأهل البيت عليهم السلام ، فلا بدّ من الاطمئنان من صحّة

نسخة الرواية قبل البحث في معناها .

فمن مجموع هذه الأمور يحصل لنا الاطمئنان بإرادة التفسير من هذه الروايات ، وبيان وجه من وجوه الآيات الواردة فيها ؛ وهو الوجه المتعلق بولاية أمير المؤمنين عليه السلام أو أهل البيت عليهم السلام .

وأخيراً نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا للذبّ عن كتابه العزيز ، وعن مذهبنا الحقّ ورواياته الشريفة ، فإنّهما أساس ديننا ، ومعارفنا ، وأحكامنا ، فما قال به أهل البيت قلنا ، وما أنكرناه أنكرنا ، ونسأل الله السداد إنّه خير ناصر ومعين .

ص: 366

منهج تفسير القرآن بالقرآن

في مرويات الكافي للشيخ الكليني

د . سيروان عبد الزهرة هاشم(1)

إذا كان النصّ القرآني معجزة السماء الكبرى إذ تتجلّى فيه أروع مستويات الخطاب اللغوي وأجمل بنائيات الفنّ المقالي، فإنّه من الحتمي - والحال هذه - أن ينطوي على عنصر التكامل والتوحيد المضموني والربط الأجزائي بين سوره عموماً، وآياته داخل تلك السور خصوصاً، ومفرداته ضمن الآية الواحدة بشكلٍ أخصّ؛ ذلك بأنّ عامل التكامل في الخطاب - سواء أكان ربّانياً أم بشرياً - هو المرتكز الأساس في تنقية الدلالة وبناء حيثياتها لإيصالها للمتلقّي .

ولمّا كان الإعجاز يمثّل جوهر القرآن، كان التكامل في التعبير المقدّس أساساً لذلك الإعجاز، فالنصّ يأخذ بعضه ببعض، ويشدّ بعضه هذا إلى بعضه الآخر، حتّى يغدو صورة جمالية غاية في الدقّة والروعة؛ إذ نلاحظ أنّ بداية السورة مرتبطة بنهايتها محورا وموضوعا وخطابا، بل نجد أنّ نهاية السورة لها صلة بمفتتح السورة التي تليها .

أمّا نسق النصوص القرآنية داخل السورة الواحدة، فهو ظاهر لكلّ ذي نظر وتأمل، فالآيات تتكامل معاً مضمونياً وبنائياً في السياق العامّ للسورة الواحدة، حتّى لكأنّك

ص: 367

تشعر بأنّ السورة تتحدّث عن موضوع واحد .

والأظهر أنّ هذا الملحظ هو الذي دفع بعض العلماء إلى القول - وهم في صدد بيانهم لداعي تسمية القرآن ب «القرآن» - بأنّ هذه التسمية مُشتقة من الفعل «قرَن»، حيث نُقل عن الأشعري قوله:

هو مشتق من قرنت الشيء بالشيء؛ إذا ضممت أحدهما إلى الآخر، وسُمِّي به لقران السور والآيات والحروف فيه(1) .

ويرى الفراء بأنّه:

مشتق من القرائن؛ لأن الآيات منه يصدق بعضها بعضا، ويشابه بعضها بعضا، وهي قرائن(2) .

فلما كانت آياته يشابه بعضها بعضا، كانت كلّ واحدة قرينة على الأخرى، فكلهن نظائر، ولهذا أصبحن قرائن(3)، فكلّ واحدة دليل وقرينة على أختها، وهذا يعلّل لنا مدى تلمّس العلماء لهذه الظاهرة في التعبير القرآني، ومدى بيانها على نصوصه علنا وكشفاً .

من هنا ظهر ما يدعى ب «بيان القرآن للقرآن»، ويبدو أنّ عملية بيان هذا الإبهام تجري على نمطين في التعبير القرآني :

الأول: وهو أن ترد لفظة مبهمة في نصّ قرآني ويرد بيانها في ذات النصّ نفسه، أي يرد المبهم وإيضاحه في آية واحدة معا، كمجيء المطلق وبعده المقيد في نصّ واحد، أو أن يأتي العام ومخصّصه في ذات الآية .

أمّا الثاني: فهو أن ترد لفظة مبهمة أو تركيب مبهم في نصّ قرآني، ويرد تفسيره وبيانه في نصّ قرآني منفصل عنه، سواء أكان في السورة ذاتها، أم في غيرها .

ص: 368

1- . الإتيان في علوم القرآن للسيوطي : ج 1 ص 144 .

2- . المصدر السابق؛ وانظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج 1 ص 278؛ وعلوم القرآن الكريم : ص 24 .

3- . انظر : قضايا لغوية قرآنية لعبد الأمير كاظم زاهد : ص 15 .

وهذا النمط الأخير هو ما يعنينا، وهو ما يصدق عليه في الوقت ذاته تسمية «منهج تفسير القرآن بالقرآن»، وهو عملية عرض ما أبهم في النصّ القرآني على نصّ قرآني آخر؛ لورود بيان النصّ الأوّل وإيضاحه في ذلك النصّ الآخر، بغضّ النظر عن درجة إبهام النصّ الأوّل وطبيعته، فما زال النصّ الآخر كاشفاً للأوّل، فهو تفسير له، فقد ترد لفظة غامضة الدلالة - سواء كانت عامّة أم مطلقة أو مجمّلة - في موضعٍ من آية قرآنية، ويرد لها بيانٌ وكشفٌ في موضعٍ آخر من آية قرآنية أخرى، وبإجراء عملية عرض المبهم على الواضح يتحقّق منهج تفسير القرآن بالقرآن.

ويعدّ منهج تفسير القرآن بالقرآن من أقدم المناهج التفسيرية، وأكثرها تطبيقاً وانطباقاً على حقيقة الدلالة المطلوبة (1)؛ لأنّ كلام الله تعالى يُفسّر بعضه بعضاً، والمتكلّم هو الأعلّم بمراده ومضمون كلامه، وما أبانه سبحانه بنفسه أولى بالقبول والانصياع ممّا أبانه الناس على مقدار عقولهم واجتهادهم في نطاق النصّ.

لهذا ينظر إلى منهج تفسير القرآن بالقرآن على أنّه المنهج الأصدق في التفسير والأكثر ثقةً، والأبعد عن مجانبة الحقيقة؛ لأنّه صادر من الذات المقدّسة (المتكلّمة) ذاتها.

من هنا «حظي هذا المنهج باهتمامٍ واسعٍ، خاصّة عند المفسّرين في القرن الأخير، بحيث اتّخذ بعض المفسّرين منهجاً رئيساً لهم، كما يتّضح ذلك في تفسير الميزان للعلامة الطباطبائي، وتفسير الفرقان للدكتور محمّد الصادقي الطهراني، والتفسير القرآني لعبد الكريم الخطيب، وآلاء الرحمان للبلّاعي» (2)، والبيان للسيد الخوئي، وغيرها.

ص: 369

- 1- . انظر: المبادئ العامّة لتفسير القرآن الكريم لمحمّد حسين الصغير، ضمن كتاب (دراسات قرآنية): ص 81؛ ومباحث في علم التفسير لعبد الستار حامد: ص 164؛ ودروس في المناهج والاتّجاهات التفسيرية للقرآن لمحمّد علي رضائي: ص 43.
- 2- . ودروس في المناهج والاتّجاهات التفسيرية للقرآن: ص 43، وللاستزادة في بيان نشأة هذا المنهج وتطوّره انظر: تفسير القرآن بالقرآن لياسر كاصد الزيدي، وهو بحث منشور في مجلّة آداب الرافدين، جامعة الموصل: العدد 12 ص 285 - 324.

أما ما يشغلنا من هذا الشأن فهو كتاب الكافي للشيخ الكليني، فقد كان هذا المدوّن من المدوّنات التي حظيت بتوظيف المرويات الحديثة في عملية تفسير ما أبهم من النصّ القرآني بالنصّ القرآني نفسه، فعلى الرغم من أنّ كتاب الكافي للشيخ الكليني يعدّ مدوّنًا روائيًا؛ إذ يمثّل أحد أقوى موارد المعرفة الشيعية في نطاق استنباط الأحكام الشرعية وتجليات التنظير الفقهي، حيث يركن إليه في كلّ شاردة وواردة لاستنقاء الدلالة الحكمية وإبرائها للنفس والذمّة؛ فعلى الرغم من هذه النظرة التخصّصية فيه، فإنّه تعرّض في طيّات نصوصه إلى بيان بعض مبهمات النصّ القرآني.

إذ يورد الكليني نصًّا روائيًا لمعصومٍ ينطوي ذلك النصّ الروائي على منهج تفسير القرآن للقرآن، فقد وظّف الكليني جملة من النصوص الروائية لبيان نصوص قرآنية أخرى قد غمض معناها وأبهم المراد منها بدقّة، فكان توظيفه هذا عملاً تفسيرياً محضاً، وقد نسب تلك النصوص جميعها إلى الأئمّة عليهم السلام؛ لأنّهم النخبة الأكثر معرفةً والأعمق غوصاً في مكونات النصّ المعجز واستجلاء دلالاته الخفية.

ويبدو أنّ الكليني بعمله هذا قد أضفى على سفره الثمين سمّةً نفعيةً مزيده؛ إذ من المتسالم عليه أنّ الكافي كتاب رواية وحديث، يستقي منه العلماء والمتبصّرون الأحكام الإلهية، وبنون عليها استنتاجاتهم مشفوعة بالدليل وسبل الإقناع، على حين أنّ النظرة إلى كتاب الكافي على أنّه مدوّن تفسيرية، أو بتعبير أدقّ مدوّن ينطوي على تفسير - فيما أخال - لم تكن ملحوظة فيه من قبل، لهذا يمكن أن يُحسب لهذه النظرة حسابها في إعادة التفكير في تبيين كتاب الكافي على جهة تخصّصية واحدة فحسب.

لقد انطوى الكافي على جملة نصوص روائية مسندة إلى الأئمّة عليهم السلام، جرى فيها

بيان إبهام موجود في آية قرآنية بآية قرآنية أخرى منفصلة عنها ، ويبدو أنّ مردّ اعتماده في هذا البيان على مرويات الأئمة يرجع إلى أنّ السنّة النبويّة تعدّ من التراكيب النصّية الشارحة لمبهم القرآن ؛ إذ تُبيّن وتُفصّل ما أبهم معناه فيه(1) ؛ «لأنّ الرسول وظيفته التبليغ والبيان»(2) .

فالتبليغ يؤدّي بنقل النصّ المنزل إلى الناس ، والبيان يؤدّي بإيضاح ما أُراده سبحانه بالنصّ المُنزّل ، فإذا ما وقع فيه غموض كان الرسول صلى الله عليه وآله هو المُخوّل ببسط معناه وإزاحة اللثام عن دلالاته ، وسند هذا التوكيل واضح في النصّ القرآني ، وذلك في قوله تعالى : «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ»(3) ، فنجد أنّ مهمّة الرسول صلى الله عليه وآله - تأسيسا على ما انطوت عليه هذه الآية من مضمون - هي تفصيل القرآن وتيسيره للفهم ، سواء وقع ذلك البيان على اللفظ الغامض بتحديدته وتشخيصه ، أم كان موضعه الكلام الواضح ، فيزيده طواعية ويسرا فيقرّبه للأذهان ويبسط فيه القول حتّى يكون حجة على من يدّعي عدم الفهم لدلالة النصّ كاملة .

وفي نصّ آخر يقول سبحانه وتعالى : «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ»(4) ، فنلاحظ أنّ هذه الآية قد ألزمت الناس جميعا بوجوب الطاعة للرسول صلى الله عليه وآله ، بدلالة الأمرين : «فَخُذُوهُ» و«فَانتَهُوا» ، فالأمر منه نافذ والنهي منه جارٍ على سائر الناس ، فإذا كان سبحانه قد عهد إلى الرسول صلى الله عليه وآله تكليفا - في آية النحل - إيضاح النصّ المقدّس للناس ، فإنّه قد أمر الناس بالمقابل - في آية الحشر - أن يتولّوا مهمّة الطاعة لما يفصّل له الرسول صلى الله عليه وآله ، فتكون مسؤوليتهم التطبيق وأداء المطلوب منهم من دون جدل أو نقاش . وبناءً على دلالتى الآيتين يعدّ «كلّ ما

ص: 371

1- . انظر : الإتيان في علوم القرآن : ج 2 ص 467 ؛ مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني : ج 2 ص 45.

2- . مناهل العرفان في علوم القرآن : ج 2 ص 45.

3- . النحل : 44.

4- . الحشر : 7.

صحّ ثبوته عن الرسول قولاً وفعلاً حجّةً بنفسه كالقرآن الكريم»(1).

من هنا جاز تفصيل مبهم القرآن بالسنة التي تعني كلّ ما صدر عن النبيّ صلى الله عليه وآله من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ(2)، ويدخل في سنة الرسول صلى الله عليه وآله ما نقله الأئمة المعصومون عليهم السلام عن الرسول صلى الله عليه وآله، فهم حجّة في ذلك؛ إذ يمكن لأقوالهم أن تفسّر المبهم الوارد في القرآن(3).

و«يكفي إثبات الحجية لها كونها مروية من طريقهم عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وصدورها عنهم باعتبارهم من الرواة الموثوقين»(4)، فقد يحدث أن تُساق رواية لمعصومٍ يفسّر بها نصّاً قرآنياً بنصّ قرآنيّ آخر، فيكون الإمام بهذا مستعملاً منهج تفسير القرآن بالقرآن، وبناءً عليه يكون تفسيره جامعاً بين منهجين من مناهج التفسير القرآني، ألا هما منهج تفسير القرآن بالقرآن، ومنهج التفسير الروائي، أو ما يُسمّى بـ «منهج التفسير الأثري».

فأمّا تحقّق منهج تفسير القرآن بالقرآن؛ فلأنّ مضمون الرواية تنصّ على ورود إبهام في نصّ قرآني «النصّ الغامض»، والتقاط ما يفسّر ذلك الإبهام بنصّ قرآنيّ آخر «النصّ الموضّح».

أمّا القول بأنّه منهج روائي؛ فلأنّ الرواية التي وقع فيها التفسير إنّما هي منقولة عن الأئمة عليهم السلام، وكل ما نُقل عن الأئمة في نطاق تفسير القرآن يعدّ من باب المنهج الأثري أو الراوي، فالرواية من حيث المضمون هي من باب منهج تفسير القرآن بالقرآن، ومن جهة الحيثية في النقل هي من باب منهج التفسير الأثري.

من هنا نجد أنّ الكليني حينما أورد هذه النصوص التفسيرية عن الأئمة عليهم السلام، كان

ص: 372

- 1- من اهل العرفان في علوم القرآن: ج 2 ص 46؛ وانظر: إرشاد الفحول للشوكاني: ص 33.
- 2- انظر: الأصول العامة للفقّه المقارن للسيد محمّد تقي الحكيم: ص 122؛ السنة النبوية ومكانتها في التشريع لعبّاس متولّي حمادة: ص 21.
- 3- انظر: الأصول العامة للفقّه المقارن: ص 148 وما بعدها.
- 4- المصدر السابق: ص 148.

قد اتّبع منهجين من مناهج التفسير القرآني، لا منهجا واحدا، فالمرويات من حيث النقل «تفسيرا أثريا»، ومن حيث الدلالة التطبيقية لها «تفسيرا قرآنيا» .

ولمّا كان هذا المنهج التفسيري «تفسير القرآن بالقرآن» من أكثر المناهج التفسيرية وثوقا وصدقا، سنعمد في هذه الدراسة إلى استقراء كتاب الكافي لنتّرع من طيّاته - على مقدار الوسع - المرويات التي استندت إلى هذا المنهج التفسيري؛ لبيان الحثيات التي اتّبعها الأئمة في استعمالهم لهذا المنهج، ومدى قدرتهم على ربط الآية بأختها، وبيان ما غمض من النصّ من خلال عرضه على نصّ آخر، وخصوصا ما يتعلّق بدلالات الأحكام الشرعية؛ وذلك إيمانا منهم بأنّ الله تعالى لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أن يُكلّف عباده بالمبهم؛ ذلك بأنّ التكليف بالمبهم من المحال عقلا ومنطقا، فأثى للمرء أن يعرف المراد ما لم تكن هناك وسيلة أو وساطة لوصوله إلى ذلك المراد .

من هنا تظهر أهمّية هذا النمط التفسيري في كتاب الكافي، مرتبطةً تلك الأهمّية بكتاب الكافي نفسه، وتّضح في ذات الوقت وظيفة الأئمة عليهم السلام في إنقاذ الناس من قبضة الإبهام وتحريرهم إلى باحة الإيضاح واليقين، حتّى يجري عملهم على وفق المعرفة والوضوح، لا الإبهام والتردد .

المطلب الأول : بيان إبهام دلالة حرمة الخمر في لفظة «الإثم»

إذا كان النصّ القرآني قد بُني على أسس المنظومة الكلامية للسان العربي، وتأسّس على ثوابت الأسلوبية العالية للغة العرب وقتذاك، فإنّ هذا يعني بالضرورة وجود علاقة جدلية في التعبير القرآني تربط بين الإبهام وبيان ذلك الإبهام؛ إذ إنّ الإبهام وبيانه سنّة من سنن تداولية الخطاب العربي البليغ، وتأسّيسا على هذا المضمون نشهد في التعبير القرآني المقدّس جملةً من المكوّنات الدلالية والوسائل المضمونية التي تعمل على أداء المعنى المبتغى لدى المتلقّي .

وتُصنّف هذه المكوّنات على وفق المراد منها في الخطاب اللغوي على صنفين : أحدهما يسير باتجاه بناء دلالة الإبهام والغموض في النصّ، كأدوات إنشاء دلالة المجمل أو المطلق أو العامّ ووسائل تحقّقهما في الكلام، وآخر يأخذ بيد السامع إلى نطاق البيان، فيسعى إلى تشخيص الدلالة وإنارة المسلك إليها؛ كي يقدّمها لذهن السامع وهي جلية الدلالة واضحة المعنى .

وإذا كان هذا الصنف يتقلّد وظيفة إنتاج الدلالة مع شرط الوضوح، فلا بدّ من أن تكون له وسائل وأدوات تعدّ مفاتيح يُتوسّل بها لبلوغ تلك الدلالة، منوطة بشرطها التي أُسّست عليه، فكان من تلك الأدوات المرويات التي نُقلت عن الأئمّة عليهم السلام، حيث تعدّ هذه المرويات من الوسائل البيانية التي تُقيّض للسامع أو المتلقّي إمكانية نيل الوضوح من الكلام الإلهي، حتّى يقرّ على بيان ويرسي عند جلاء المعنى، فيخرج من عالم الإبهام إلى حيز إضاءة الدلالة .

وتأسيسا عليه آمن الكليني في كتابه الكافي بأنّ الرواية تعدّ مفتاحا تفسيريا للكثير من الغموض الذي يعتري النصّ القرآني، فهي الوسيلة الأمثل في إيضاح ما غاب عن البيان في التعبير المقدّس، لهذا عمد في سفره الكافي إلى توظيف جملة من المرويات لبيان الغموض الدلالي للنصّ القرآني، فقد يرد إبهام في نصّ قرآني ينظوي على حكم شرعي يستدعي أن يأخذ به الناس ويلتزمونه؛ لأنّه صادر عن الذات الإلهية المُشرّعة، فكان على المتلقّي - والحال هذه - ضرورة معرفة المراد الدلالي لذلك الإبهام، وإلاّ بقي الأمر المكلف به غامضا عليه، ولربّما اضطرّ إلى ترك التكليف؛ لعدم قدرته على تشخيص المطلوب .

لهذا أوكل سبحانه مهمّة بيان كتابه إلى الرسول والأئمّة عليهم السلام، ومن ثمّ أحال الأمر من بعدهم على نطاق الاجتهاد العقلي بناءً على استثمار مضامين تلك النصوص المروية عن الأئمّة والرسول صلى الله عليه وآله، فضلاً عن اللجوء إلى المصدر التشريعي الأوّل، ألا وهو النصّ القرآني ذاته، فما عجز الوصول إلى معرفته من النصّ القرآني ذاته يُركن فيه إلى

الروايات، وهي المصدر التشريعي الثاني بعد المعجزة الكبرى «النصّ القرآني»؛ ذلك بأنّ الله تعالى من المستحيل أن يكلف الناس بما لا يطيقون معرفته؛ إذ التكليف بالمبهم مستحيل عقلاً وعملاً كما قرّرنا .

من هنا نقول: إنّ الله سبحانه قد يحدث أن يورد لفظة مبهمة في نصّ قرآني تشريعي لا سبيل إلى معرفته، فإنّنا - والحال هذه - نلجأ إلى المرويات المسندة إلى الأئمة عليهم السلام؛ ذلك بأنّ الأئمة عليهم السلام أعلم بكتاب الله تعالى وما ينطوي عليه من دلالات ومضامين غاية في الروعة .

بيد أنّ الرواية إذا صحّت مضمونها وسندا عن الإمام، يتحتّم على المتلقّي وجوب الأخذ بها والعمل بالحكم الشرعي الذي يخرج الإمام من هذه الآية، وقد يستعمل الإمام منهج تفسير القرآن بالقرآن في روايته، فيكون وصوله إلى الدلالة الشرعية من حيث الدليل أقوى، ومن حيث توافر القناعة أجلي؛ لأنّ الله تعالى هو أعلم بكتابه، وهو الأعرّف بما يُريد، فحينما يُعرب عمّا يريده من مضمون مبهم في آية كاشفةٍ أُخرى، يكون اتّباع تلك الآية والعمل بها أمراً مُسلماً به لا حاجة له إلى طول نظر أو تأمل أو توقّف في موردٍ من موارد .

وتأسيساً على هذا المنطلق أورد الكليني في الكافي موارد تفسيرية أوضح بها قدرة الرواية على حلّ المشكل التكليفي، من خلال تفعيل حيثية عرض الغامض على الواضح، فكان من مصاديق ذلك التوظيف ما أورده من رواية مسندة إلى الإمام الكاظم عليه السلام في مجال القول القاطع بوجود حرمة الخمر في كتاب الله تعالى، من خلال كشف المراد الدلالي للفظ «الإثم» في قوله تعالى: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبُغْيَ بغيرِ الْحَقِّ»⁽¹⁾، حيث نجد أنّ لفظة «الإثم» مبهمة في النصّ، فهي اسم جنس مُحلّى ب «ال»، واسم الجنس المعرّف يدلّ على العموم، فتكون هذه

ص: 375

اللفظة دالة على عموم أصناف الإثم ؛ لأنها تصدق على كل إثم بلا تخصيص أو تحديد .

لهذا أورد الكليني في «باب تحريم الخمر في الكتاب» رواية تنصّ على بيان معنى هذه اللفظة، حيث نقل أبو علي الأشعري، عن بعض أصحابنا، وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن علي بن يقطين قال :

سأل المهدي أبا الحسن عليه السلام عن الخمر، هل هي محرّمة في كتاب الله عزّ وجلّ؟ فإنّ الناس إنّما يعرفون النهي عنها ولا يعرفون التحريم لها . فقال له أبو الحسن عليه السلام : بل هي محرّمة في كتاب الله عزّ وجلّ يا أمير المؤمنين، فقال له : في أيّ موضع هي محرّمة في كتاب الله جلّ اسمه يا أبا الحسن؟ فقال : قول الله عزّ وجلّ : «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَ الْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ»، فأما قوله : «ما ظهر منها» يعني الزنا المعلن، ونصب الرايات التي كانت ترفعها الفواجر للفواحش في الجاهلية، وأما قوله عزّ وجلّ : «وَمَا بَطَنَ» يعني ما نكح من الآباء ؛ لأنّ الناس كانوا قبل أن يُبعث النبيّ صلى الله عليه وآله إذا كان للرجل زوجة ومات عنها، تزوّجها ابنه من بعده إذا لم تكن أمّه، فحرّم الله عزّ وجلّ ذلك ، وأما «الإثم» فإنّها الخمر بعينها، وقد قال الله عزّ وجلّ وفي موضع آخر : «يَسَّ تُلُونَكُمْ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ»⁽¹⁾، فأما الإثم في كتاب الله فهي الخمر والميسر، وإثمهما أكبر كما قال الله تعالى .

قال : فقال المهدي : يا علي بن يقطين، هذه والله فتوى هاشمية، قال : قلت له : صدقت والله يا أمير المؤمنين، الحمد لله الذي لم يخرج هذا العلم منكم أهل البيت .

قال : فوالله ما صبر المهدي أن قال لي : صدقت يا رافضي⁽²⁾ .

عند النظر في رواية الإمام الكاظم عليه السلام نجد أنّه قد استعمل منهج تفسير القرآن بالقرآن ، فقد أبان في روايته التفسيرية إبهام حرمة الخمر من خلال حلّه لإبهام لفظة

ص: 376

1- . البقرة : 219.

2- . الكافي للكليني : ج 6 ص 406.

«الإثم» في قوله تعالى: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ»، حيث عرض غموض لفظة «الإثم» على وضوح قوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ»، فعلم بأن الإثم تعني الخمر، ولهذا أعرب الإمام عن هذا صراحةً بقوله: «وأما الإثم فإنها الخمرة بعينها». ولما كان الإثم محرماً في آية تحريم الفواحش، وعلمنا بأن لفظة الإثم تعني «الخمر» في آية السؤال عن الخمر والميسر، دلّ هذا على أن الخمر «الإثم» محرّم من آية تحريم الفواحش.

وإذا ما حاولنا تتبع تصريح الإمام وتفسيره لآية تحريم الفواحش مقارنةً ممّا لمعرفة المنطلق التأسيسي الذي اعتمده الإمام في بيان أصناف المحرّمات، فإننا سنجد أن الإمام عليه السلام قد استند إلى منهج تفسير القرآن بالقرآن في كلّ صنفٍ أبانه من هذه المحرّمات، بيد أنه تارةً يصرّح بالآية المفسّرة، وتارةً أخرى لا يصرّح بتلك الآية المفسّرة، ذلك بأننا إذا نظرنا إلى آية تحريم الفواحش، فسنتقف على أن جميع المحرّمات في الآية هي مبهمّة، فالفواحش جمعٌ التصق به «ال»، فدلّ على العموم، والعموم من أدوات الإبهام في الخطاب العربي. وكذا الحال للإثم، فهو اسم جنس اتّصل به «ال»، فدلّ على العموم أيضاً.

ولا تختلف لفظة «البغي» في هذا الصدد كثيراً عن لفظة «الإثم»، ذلك بأن لفظة «البغي» مصدر متّصل بالألف واللام ليدلّ على عموم أنواع البغي أيضاً، فهو شبيه بقولك «الضرب لزيد حرام»، فهذه العبارة تعني تحريم كلّ أنواع الضرب وأشكاله على زيد وبالكيفيات جميعها، ومثاله أيضاً قولك: «اعطوا الكرم لمحمّد خاصّة»، حيث تدلّ العبارة على إعطاء كلّ أنواع الكرم لمحمّد، من مأكّل حسن ومشرب عذب ولباس ناعم واحترام عال وشفاعة مؤدّاة وتقديم له في المجالس، وغير ذلك من وجوه التكريم.

من هنا نفهم أنّ أصناف التحريم في الآية كلّها مبهمّة، بيد أنّ الله تعالى وضع بعض التخصيصات للفظتي «الفواحش» و«البغي»، فأما «الفواحش» فحدّدها بأنّ منها

الظاهرة ومنها غير الظاهرة، وكلاهما محرّم، وأما «البغي» فقد حدّدها بغير الحقّ .

نقول: إنّ الفواحش وإن حدّدها بالظاهرة والباطنة، إلا أنّ المعنى فيها ما يزال يشوبه شيءٌ من الغموض ، ولهذا نحسب أنّ الإمام قد استدلّ على تحديد معنى الفواحش الظاهر منها والباطن من خلال عرض هذه الآية على كتاب الله تعالى نفسه، فإذا ما تتبّعنا لفظة «الفاحشة» في التعبير القرآني لوجدناها تدلّ على «الزنا»، وهو المعنى الذي فسّر به الإمام عليه السلام لفظة الفواحش ، وهذا الزنا تارةً يشير إليه النصّ القرآني على أنّه زناً مُعلن فيعبر عنه بالفاحشة ، وتارةً أخرى يشير إليه على أنّه زناً غير مُعلن مثل زواج الابن من امرأة أبيه، وقد عبّر عنه بالفاحشة أيضاً.

بيد أنّ الحاسم ما بين التعبير بذات اللفظ، هو قرائن السياق الذي ترد فيه لفظة «الفاحشة»، فهي التي تحدّد كون المراد الزنا المعلن أم الزنا المبطّن «زواج الابن من امرأة أبيه»، ومصدق ذلك قوله تعالى: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُوَ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا»(1)، فلفظة «الفاحشة» في هذه الآية - مثلاً - تدلّ على الزواج بزوجة الأب المتوفّى، والمعنى واضح من قرائن السياق بلا-عناء ، على حين أنّ قوله تعالى: «وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ الَّذِي يَنْهَى عَنْ فَاحِشَةٍ وَسَاءَ سَبِيلًا»(2)، نجد فيه لفظة «الفاحشة» تدلّ على الزنا المعلن صراحةً، ولا-إشارة للدلالة على معنى الزواج بزوجة الأب المتوفّى . ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: «وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا»(3)، فالنصّ واضح في دلالاته على الزنا المعلن .

من هنا نقرّر أنّ لفظة «الفاحشة» في الأعمّ الأغلب تدلّ في السياقات القرآنية على معنيين، هما: «الزنا المُعلن» وهو ما عبّر عنه الله تعالى بالفاحشة الظاهرة، و«زواج

ص: 378

1- . النساء : 22.

2- . الإسراء : 32.

3- . النساء : 15.

الابن بزوجة الأب المتوفى»، وهو ما سماه سبحانه بالفاحشة المُبْطِئَة ؛ ذلك بأنّ زواج الابن بزوجة الأب أمر خارج عن نطاق الشريعة، ومن ثمة يكون الأداء الزوجي في هذه الحال ناءً عن أصل التشريع وحلية المباشرة .

أما لفظة «البغي»، فقد خصّصها سبحانه بقوله : «بَغَيْرِ الْحَقِّ»؛ لكي لا تختلط مع البغي بحقّ ، وثمة مصداق لداعي هذا التخصيص والإيضاح من النصّ القرآني، وهو قوله تعالى : «وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ»(1)، فقد قيّد سبحانه العثو بقوله «مفسدين»؛ لأنّ من العثو ما لا- يؤدي إلى الإفساد، وهو ردّ الظلم على الظالم، فهو في ظاهره يمثل العثو في الأرض، بيد أنّ نيّة العمل هي الاصطلاح وردّ الظلم على أهله(2) .

لذا كان التحديد بقوله تعالى: «بغير حقّ» واجب وله مصداق توضيحي في النصّ القرآني ، أمّا لفظة «البغي» فقد صمّت عن بيانها الإمام؛ لأنّ البغي يدلّ على معنى الظلم . والمتتبع للسياقات القرآنية سيجد أنّ لفظة «البغي» في النصّ القرآني تدلّ على

معنى الظلم عموماً بلا استثناء(3) ، والظاهر أنّه لا حاجة للإمام إلى أن يوضّح هذه المفردة؛ ذلك بأنّ الظلم محرّم بأنواعه كافة، يقول سبحانه : «ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصَرِفَ رَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ»(4)، وفي موضع آخر قال سبحانه : «إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَتَا إِيَّاهُ بِمَا كَفَرَ بَعِثْنَا عَلَى بَعْضِ فَاحِكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ»(5) ، ولوضوح الأمر اكتفى الإمام ببيان لفظتي الفواحش والإثم فحسب .

ص: 379

- 1- . الأعراف : 74.
- 2- . انظر : التبيان للطوسي : ج 1 ص 269 ؛ الجوهر الثمين لعبد الله شبر : ج 1 ص 102 ؛ وللاستزادة انظر : دلالة الحال في التعبير القرآني بين التأسيس والتأكيد للباحث، وهو بحث منشور في مجلة القادسية / جامعة القادسية ، العددان 3 و 4 2006 م : ص 112.
- 3- . انظر على سبيل المثال : سورة الشورى : 39 ؛ سورة آل عمران : 83 ؛ سورة المائدة : 50 ؛ سورة يونس : 23.
- 4- . الحجّ : 60.
- 5- . سورة ص : 22.

من هنا نقرّر أنّ الإمام عليه السلام قد اتّبع منهج تفسير النصّ للنصّ، فتارةً يصرّح بذلك، وأخرى يحيل الأمر على المتلقّي ليدرك ذلك، أمّا بيانه عليه السلام لحرمة الخمر وكشفه عن إبهام لفظة «الإثم»، فإنّ تفسيره هذا وإقراره لحرمة الخمر يعدّ براعة عالية وقدرة لا مثيل لها في التقاط بيان الآية من آيةٍ أُخرى.

ولو تأملنا الآية التي استند إليها الإمام في بيان دلالة لفظة «الإثم» - وهي آية السؤال عن الخمر - فسنجد أنّ الآية التي أحال عليها الإمام مكتنزة بجملته من القرائن الخطابية التي تثبت حرمة الخمر فعلاً زيادةً على إثبات الحرمة في آية تحريم الفواحش، فإذا ما أوردنا النصّ على جادة منهج التحليل النصّي، فإنّا سنقف فيه على الآتي :

1 - إنّ السؤال عن الخمر والميسر ابتداءً في قوله تعالى : «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ»، يدلّ دلالة لا تقبل الشكّ والتردد على أنّ أمر الخمر والميسر بات يشكّل قلقاً كبيراً وتساؤلاً متواصلًا في أذهان المسلمين، فالسؤال عنهما يمثّل قرينة استشعارية عن مدى تحسّسهم لضرر الخمر والميسر على مجتمعهم على حدّ سواء، وهذا الاستشعار ينذر بوجود ضرر بالغ فيهما، والضرر في ماهية الشيء يدخل نطاق التحريم، ما زال ملازماً لماهيته .

2 - صاغ سبحانه نصّ الإجابة عن هذا التساؤل على بنية الجملة الاسمية دون البنية الفعلية؛ ليثبت دلالة الإثم في الخمر والميسر، ذلك بأنّ لزوم المعنى وديمومته إنّما تتأتّى من بناء مضمون العبارة على الجملة الاسمية، فلمّا أراد سبحانه لزوم دلالة الإثم للخمر ودوام استمرارها في ذهنية المتلقّي، أورد الخطاب على هذه الصيغة دون غيرها .

3 - إنّ الناظر في النصّ بتأنّ يقف على نمطٍ من العدول التركيبي في بنية الجملة الاسمية؛ إذ تقدّم الخبر «فيهما» على المبتدأ «إثم كبير»، ونحسب أنّ علّة ذلك أمران:

أولهما: إنّ التقديم يشعر بالأهميّة والعناية بالمقدّم، ولمّا كان الخمر والميسر

هما مدار الحديث، وجب تقديمهما؛ ليفهم المتلقي أنّ الكلام يدور عليهما، وأنّ ما بعدهما بيان لهما، وهو قوله: «إثم كبير»، فلو جرى الخطاب على الأصل الأمثل للمنظور النحوي فقدّم سبحانه المبتدأ على الخبر فقال: «قل إثم كبير فيهما»؛ لما أعطت هذه التركيبية الخطابية الاهتمام الكافي لبيان حرمة الخمر، فقد جرى محور الكلام ها هنا على الإثم، ولم ينصبّ كلياً على الخمر والميسر اللذين هما أساس الكلام وجوهه.

من هنا يتقرّر أنّ تقديم الجار والمجرور «فيهما» ابتداءً، يضفي قوة وهيبة على الأمر المُتحدّث عنه أصالةً، ويمنح النصّ التفاتاً أكبر وشدّاً أعلى لما بعد الجار والمجرور، فقولك: «إثمٌ كبيرٌ فيهما» أقلّ تأثيراً من بيان دلالة الإثم في الخمر والميسر من قولك: «فيهما إثمٌ كبيرٌ»؛ ذلك بأنّ العبارة الأخيرة تدعو المتلقي إلى الانتظار قليلاً قبل بلوغه معرفة ما فيهما، والانتظار يدعو إلى اللهفة وانبعث الرغبة في معرفة المراد.

فضلاً عن أنّه سبحانه قد اختار حرف المعنى «فيهما» بدقّة عالية؛ لأنّ دلالة «في» هي الظرفية الداخلية، كقولك: «زيد في الدار»، فهذا يعني أنّ زيداً داخل الدار، بهذا نجد أنّ صفة ثبوت الإثم في الخمر لم تتأتّ عن طريق بناء الجملة على الاسمية فحسب؛ بل إنّ لتوظيف حرف المعنى «في» في الجملة دون غيره أثراً في إشباع صفة الثبوت للخمر؛ ذلك بأنّ الجار والمجرور «فيهما» يدلّان على أنّ الإثم داخل في الخمر ملازم لها، لا ينفكّ عنها في كلّ أحوالها، ولما كان الإثم كامناً فيها، وجب بهذا حرمتها، ف«الآية دالّة على أنّ الخمر مشتملة قطعاً على الإثم، والإثم حرام»⁽¹⁾؛ لأنّ ملازمة الإثم للشيء يدعو بالضرورة إلى حرمة ذلك الشيء، نأياً عن الوقوع في دائرة الإثم الأكبر؛ «إذ لا إثم في غير مُحرّم»⁽²⁾ البتّة.

ص: 381

1- . التفسير الكبير للرازي: ج 6 ص 38.

2- . التفسير لكتاب الله المنير لمحمّد الكرمي: ج 1 ص 389.

وقد أكد الرازي ملازمة الإثم للخمر في إجابته على من قال: «الآية لا تدل على أن شرب الخمر إثم، بل تدل على أن فيه إثمًا، فهب أن ذلك الإثم حرام، فلم قلت: إن شرب الخمر لما حصل فيه ذلك الإثم وجب أن يكون حرامًا»(1)، فأجاب الرازي مؤسسًا إجابته على قاعدة ملازمة الإثم للخمر بقوله: «لأن السؤال كان واقعا عن مُطلق الخمر، فلمّا بينّ تعالى أن فيه إثمًا، كان المراد أن ذلك الإثم لازم له على جميع التقديرات، فكان شرب الخمر مُستلزمًا لهذه الملازمة المحرّمة، ومستلزم المحرّم محرّم، فوجب أن يكون الشرب محرّمًا»(2).

4 - وظف سبحانه لفظة «كبير» لبيان دلالة التحريم في الآية، إذ وردت لفظة «إثم» مطلقة؛ لأنها نكرة في سياق إثبات، فقيدها سبحانه بالنعته «كبير»؛ ليوضح بهذا النعت مراد النص من أن صفة الإثم في الخمر ليست صفة مبهمة حتى يخال القارئ أو المتلقي بأن هذا الإثم قد يكون صغيرًا، ذلك بأن من دواعي التنكير تصغير الأشياء وتحقيرها، فمن أجل أن لا يخطر هذا التوقع الدلالي على النص، حسم سبحانه المضمون بالصفة «كبير» للدلالة على حرمة الخمر؛ لأنّ إثمهما ليس بإثم صغيرٍ يمكن أن يُغفر أو يُتغاضى عنه، بل هو كبير، وهذا الكبر يستلزم الابتعاد عنه، وكلّ ما كان إثمه كبيرًا فهو محرّم بالضرورة.

ويبدو أن الطوسي قد استوثقت لديه القناعة في أن هذا النصّ يحتوي على دلالة تحريم الخمر، بناءً على إتباع لفظة «إثم» بالصفة «كبير»، إذ قال: «إنه - يعني الله - قد وصفها بأن فيها إثمًا كبيرًا، والكبير محرّم بلا خلاف»(3)، فلا أضّر من الكبير.

ولا داع من القول بأن الإثم الكبير هو مباح من حيث الممارسة والأداء، وإلا لِمَ وصفه الله تعالى بأنه كبير، ولهذا «لما نزلت هذه الآية، أحسّ القوم بتحريمها وعلموا

ص: 382

- 1- . التفسير الكبير : ج 6 ص 398.
- 2- . المصدر السابق : ص 399.
- 3- . التبيان : ج 2 ص 213 ؛ وانظر : فقه القرآن في شرح آيات الأحكام لقطب الدين الراوندي : ج 2 ص 277.

أن الإثم ممّا ينبغي اجتنابه»(1)، فما بالك إذا كان كبيرا .

وتأسيسا على وجود صفة «كبير» في النصّ ، رأى الطباطبائي أنّ الخمر مصداق صريح للإثم، وأنّ الله تعالى قد وصف القتل وكتمان الشهادة والافتراء بالإثم فحسب، ولم يقيده بالكبر، على الرغم من أنّ سائر ما وصفه سبحانه بالإثم هو مُحَرَّم. من هنا نستدلّ على أنّ الخمر محرّم أيضا ، بل إنّ حرمة واضحة واجبة؛ لوجود القيد الوصفي «كبير» للإثم(2) .

وتأسيسا على هذا الاستقراء من الطباطبائي، توصلّ في نهاية عرضه لتفسير هذه الآية إلى دلالة القطع الحازمة بتحريم الخمر في هذا النصّ، وذلك في مقولته: «وبالجملة ، لا شكّ في دلالة هذه الآية على التحريم»(3). فنلاحظ أنّ الطباطبائي قد نفى جنس الشكّ عموما من القول بعدم تحريم الخمر في هذه الآية ، وهذا يوحي بعمق إيمانه القطعي بأنّ الخمر قد حُرِّم تأسيسا على هذا النصّ .

ولا يأخذنا الشكّ البتّة في أنّ الطباطبائي قد اطّلع على مرويات الإمام الكاظم عليه السلام في هذا المجال، ولهذا قطع بدلالة الحرمة في هذا النصّ ابتداءً .

5- إنّ استعماله سبحانه لصيغة التفضيل «أكبر من» في قوله : «وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا»، يدلّ دلالة جلية على حرمة الخمر إذا ما أُسندت هذه الدلالة إلى نطاق الترجيح العقلي ؛ ذلك بأنّ القاعدة العقلية تقول : إنّ ما كان ضرره أكبر من نفعه، فإنّ تركه أولى من العمل به ، فحينما قال: «وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا»، صرّح برجحان الإثم والعقاب، وذلك يوجب التحريم(4) ف «إذا زادت مضرة الشيء عن منفعته، اقتضى العقل الامتناع عنه»(5) .

ص: 383

1- . تفسير الصافي للفيض الكاشاني : ج 1 ص 248.

2- . انظر : تفسير الميزان للعلامة الطباطبائي : ج 2 ص 200.

3- . المصدر السابق .

4- . التفسير الكبير : ج 6 ص 38.

5- . مجمع البيان للطبرسي : ج 2 ص 78.

فاسم التفضيل في الآية كَشَفَ المراد وأبان أن الإثم «المنهي عنه» أكبر من المنفعة «المباحة»، ونلاحظ أن الموازنة بين الإثم والمنفعة قد صيغت على الأفراد في كلا طرفي التفضيل، فلم يقل «وإثمهما أكبر من منافعهما»؛ وعلة ذلك - فيما أحسب - أن المنافع على كثرتها في الخمر لا تعد شيئاً إزاء الإثم فيها، لهذا أفرد سبحانه المنافع ليوضح بأن منافع الخمر على تكاثرها هي لا تساوي شيئاً قياساً لعواقبها، من هنا فهي تُعامل معاملة المنفعة الواحدة (المنفردة)، لذا «لا تغتروا بالنفع فيها، فالضرر أكبر منه»⁽¹⁾.

فأفرد سبحانه «المنافع» ليظهر ضالة هذه المنفعة وقتلتها مهما تعددت، قياساً إلى كبر الذنب الذي يحتمله المرء من شربها أو التعامل بها. هذا من وجهة نظر دلالية، أمّا من وجهة نظر لغوية، فإن صياغة الخطاب لغوياً تحتم إفراد المنفعة دون جمعها؛ ذلك بأنه «لما قوبل ثانياً بين الإثم والمنافع بأكثر، أوجب إفراد المنافع وإلغاء جهة الكثرة فيها، فإن العدد لا تأثير له في الكبر، فقيل:

«وَأَيْئُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا»، ولم يقل: من منافعهما»⁽²⁾؛ لأن جهة المفاضلة في هذه العبارة قد أُحيلت من حيز الكثرة العددية إلى حيز الكبر الحجمي؛ ليبين سبحانه بأن هذه «المنافع» على كثرتها وجمعها هي أصغر في قياس الحجم من الإثم الكبير فيها.

ويبدو أن إحداث هذه النقلة في اسم التفضيل وعدم التعبير بقوله «أكثر من»، له ارتباط وثيق بالملازمة الدلالية التي تحملها لفظة «أكبر من» ومشتقاتها، سواء كان ذلك على مستوى التعبير القرآني المعجز، أم التعبير البشري المعتاد؛ إذ غالباً ما ترد هذه اللفظة للدلالة على الذنب والإثم، فكانت دلالتها على هذا المعنى أمر ملازم لها، ف«الكبر مثل العظم، ومقابله الصغر، والكبير: العظيم، قال تعالى: «وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ

ص: 384

1- . التبيان: ج 2 ص 212.

2- . تفسير الميزان: ج 2 ص 200؛ وانظر: مواهب الرحمن للسبزواري: ج 3 ص 327.

مُسْتَطْرًا» (1)، وقد استعملوا في الذنب إذا كان موبقا الكبيرة، كقوله: «كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ» (2)، و«كَبَائِرَ الْأَيْثِمِ» (3). وقالوا في غير الموبق صغير وصغيرة، ولم يقولوا قليل، ومقابل القليل الكثير، كما أن مقابل الكبير الصغير» (4).

لهذا كان من الواجب أن يرد اسم التفضيل على قوله «أكبر من»؛ لأنّ الكبر مرتبط بالتعبير عن الإثم، لذا وافق مجيء اسم التفضيل «أكبر من» بعد لفظة «الإثم»، فحقّ بهذا أفراد المنافع؛ لأنّها عوملت معاملة المفاضلة بين الذنوب والآثام، فرجّح ترك الخمر على التعامل بها، فخرجت «المنافع» من مقايسة التعددية إلى مقايسة الحجم، إذ ينظر إليها على أنّها ذنب وإثم؛ لأنّ منافع الخمر في حقيقتها آثام وليست أرباح، كما يحسب المتعاملون بها، لهذا استعمل سبحانه المفاضلة ب «أكبر من» بين إثم التعامل بالخمير وإثم النفع بها، والأظهر لدينا أنّ كليهما إثم، لذا سيقا على المفاضلة؛ لأنّ المفاضلة تعني عملية الترجيح في صفة مشتركة بين طرفين قد غلبت في أحدهما على الآخر.

وبهذا نستحصل أنّ الخمر لما كانت إثمًا «شربا ونفعا»، وجب حرمة بالضرورة اللاّزمة.

من هنا نجد أنّ جميع المسالك الدلالية للآية وحديثات بناء الخطاب فيها تؤيد حرمة الخمر استدلالاً، وهذا يسند يقينية الدلالة التي توصل إليها الإمام الكاظم عليه السلام من خلال عرضه لغموض لفظة «الإثم» في آية تحريم الفواحش، على هذا النصّ الذي وقع الإثبات فيه على تحريم الخمر؛ لأنّها الإثم بعينه كما نصّ الإمام في روايته.

ص: 385

-
- 1- القمر: 53.
 - 2- النساء: 31.
 - 3- الشورى: 37.
 - 4- مجمع البيان: ج 2 ص 78؛ وانظر: الجديد في تفسير القرآن للسبزواري النجفي: ج 1 ص 261؛ والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج 1 ص 56.

المطلب الثاني : بيان إبهام حدّ التيمّم

لقد أورد الكليني رواية عن الإمام الصادق أوضح فيها دلالة التيمّم من حيث الموضع الذي يجب فيه التيمّم من الجسد ، حيث يقول سبحانه: «وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» (1)، فنجد أنّ قوله تعالى: «فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» مبهم من حيث عدم تحديد موضع مسح اليد ؛ ذلك بأن مسح الوجه واضح الدلالة، فالوجه ما ابتداءً بمنابت الشعر وانتهى إلى أسفل الذقن ، أمّا اليد فهي مبهمة من حيث التحديد، فلا يمكن الاهتداء إلى دلالتها الحديّة أو التحديدية بيسرٍ وسهولة .

لهذا بيّنها الإمام الصادق عليه السلام فيما أورده الكليني عنه من روايات في هذا الصدد ؛ حيث روي عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن التيمّم فتلا هذه الآية : «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» (2)، وقال : «فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» (3)، قال : «فامسح على كفّيك من حيث موضع القطع» (4)، فنلاحظ أنّ الإمام الصادق عليه السلام قد فسّر وحدّد موضع التيمّم من خلال المقارنة بين آيتي السرقة والوضوء ، حيث أورد سبحانه في آية الوضوء قيدا تحديديا لـ «اليد»، وذلك بقوله «إلى المرافق» ، على حين أطلق لفظة «اليد» ولم يحددها في قوله: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» .

بيد أنّ السّنة قيّدت وحدّدت موضع القطع في حكم السارق، وهو ما بنى عليه

ص: 386

- 1- . المائدة : 6.
- 2- . المائدة : 38.
- 3- . المائدة : 6.
- 4- . الكافي : ج 3 ص 63.

الإمام الصادق عليه السلام حكمه في تحديد موضع المسح، وهو موضع القطع للسارق، وموضع القطع يكون - تأسيساً على مرويات السنة - من أصول الأصابع، فعند النظر إلى قوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (1)، نجد أن الله تعالى قد حكم على السارق أو السارقة بقطع اليد، بيد أن مقدار هذا القطع داخل في حيز الإبهام والغموض، فمن أي موضع يمكن أن تُقطع يد السارق؟ ويبدو أن هذا الأمر كان يمثل مناط إشكال عن العلماء، ولهذا سُئل عنه الإمام الصادق عليه السلام في غير موضع، فيما نقل عنه الكليني فأجاب، حيث روى الكليني في «باب حدّ القطع وكيف هو» عن «علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: من أين يجب القطع؟ فبسط أصابعه وقال: من هنا، يعني من مفصل الكف» (2).

وأورد الكليني رواية أخرى هي أكثر وضوحاً وأجلى دلالة من الرواية الأولى، يقول فيها:

عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: القطع من وسط الكف، ولا يُقطع الإبهام، وإذا قُطعت الرجل تُرك العقب لم يُقطع (3).

فلنحظ أن قطع اليد قد حدّده الإمام من أصول الأصابع الأربعة دون الإبهام، حيث يقول عليه السلام:

تُقطع يد السارق ويُترك إبهامه وصدر راحته (4).

ص: 387

1- . المائدة: 38.

2- . الكافي: ج 7 ص 222.

3- . المصدر السابق: ج 2 ص 222.

4- . المصدر السابق: ج 7 ص 224.

وعَلَّلَ الإمام هذا المنحى التحديدي بقوله: «تُقَطَّعُ الأربَعُ أصابعٍ وتُتْرَكُ الإبهامُ؛ يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا فِي الصَّلَاةِ، وَيَغْسِلُ بِهَا وَجْهَهُ لِلصَّلَاةِ»(1)، فَمَنْ أَجَلَ أَنْ يُؤَدِّيَ السَّارِقَ صَلَاتَهُ صَاحِحَةً بِالسُّجُودِ عَلَى رَاحَتِهِ وَإِبْهَامِهِ وَهُوَ مَوْضِعُ السُّجُودِ الصَّاحِحِ وَالكَامِلِ لِلْيَدِ، يُتْرَكُ إِبْهَامُهُ وَتُقَطَّعُ الأَصَابِعُ الأربَعَةُ مِنْ أُصُولِهَا فَحَسَبَ .

والأظهر لدينا أنَّ الإمام الصادق عليه السلام قد اعتمد في هذا الموضوع في بيان دلالة تحديد موضع القطع على قوله تعالى: «وَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا»(2)، إذ نُقِلَ عَنِ الإمام الجواد عليه السلام أَنَّهُ وَظَّفَ آيَةَ قرآنية في بيان تحديد موضع قطع يد السارق، ومن الغريب واللائق للنظر أنَّ الكليني لم يورد هذه الرواية وهو في معرض حديثه عن موضع حدِّ السرقة، فقد اكتفى بذكر موضع القطع بالروايات المنقولة عن الإمام الصادق عليه السلام فحسب، ولم يذكر علَّة بيان ذلك الحكم التحديدي من التعبير القرآني. أو بتعبير آخر لم يذكر على أيِّ شيء استند الإمام الصادق في ذلك التحديد؛ لذا نرى من الأجدى أن نبيِّن تلك العلَّة وذلك السبب الكامن وراء هذا التحديد، حيث نُقِلَ عَنِ أَبِي داوود تأويل الإمام الجواد عليه السلام قوله تعالى: «وَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا»(3)

على غير معناه الظاهر، وأتت وظَّفَ الدلالة التأويلية لهذا النصِّ لاستنباط حكم شرعي غاية في الأهمية؛ إذ تنقل لنا مدوّنات التفسير أنَّ الإمام الجواد عليه السلام قد ضمَّه والمعتصم العباسي مجلس واحد، فتناقش الفقهاء والعلماء في المجلس لتحديد مقدار القطع من يد السارق بعد ثبوت السرقة عليه، فأدلى كلُّ بدلو، إذ يروي أبو داوود:

إِنَّ سَارِقًا أَقْرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالسَّرْقَةِ، وَسَأَلَ الخَلِيفَةَ [المعتصم] تَطْهِيرَهُ بِإِقَامَةِ الحَدِّ عَلَيْهِ، فَجَمَعَ لذلِكَ الفُقَهَاءَ فِي مَجْلِسِهِ، وَقَدْ أَحْضَرَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ [الجواد] عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَسَأَلْنَا عَنِ القَطْعِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ يَجِبُ أَنْ يُقَطَّعَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ مِنَ الكَرْسُوعِ، قَالَ: وَمَا

ص: 388

1- . المصدر السابق : ج 1 ص 225.

2- . الجنّ: 18 .

3- . الجنّ: 18 .

الحجّة في ذلك؟ قال: قلت: لأنّ اليد هي الأصابع والكفّ إلى الكرسوع، لقول الله في التيمّم: «فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ» (1)، وانفق معي على ذلك قوم. وقال آخرون: بل يجب القطع من المرفق، قال: وما الدليل على ذلك؟ قالوا: لأنّ الله لما قال: «وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمِرْفَاقِ» (2) في الغسل، دلّ ذلك على أنّ حدّ اليد هو المرفق. قال: فالتفت إلى محمّد بن علي عليه السلام فقال: ما تقول في هذا يا أبا جعفر؟

فقال: قد تكلم القوم فيه يا أمير المؤمنين، قال: دعني ممّا تكلموا به، أي شيء عندك؟ قال: اعفني عن هذا يا أمير المؤمنين، قال: أقسمت عليك بالله لما أخبرت بما عندك فيه، فقال: أمّا إذا أقسمت عليّ بالله إنّي أقول إنهم أخطؤوا فيه السنّة، فإنّ القطع يجب أن يكون من مفصل أصول الأصابع فيترك الكفّ، قال: وما الحجّة في ذلك؟ قال: قول رسول الله عليه وآله وسلّم "السجود على سبعة أعضاء: الوجه، واليدين، والركبتين، والرجلين"، فإذا قطعت يده من الكرسوع أو المرفق لم يبق له يد يسجد عليها، وقال الله تبارك وتعالى: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ»، يعني به هذه الأعضاء السبعة التي يسجد عليها، «فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا»، وما كان لله لم يقطع.

قال: فأعجب المعتصم ذلك وأمر بقطع يد السارق من مفصل الأصابع دون الكفّ (3).

فلنحظ من هذه الرواية أنّ الإمام الجواد عليه السلام قد تأوّل النصّ القرآني: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا» على غير معناه الظاهر، فأرجعه إلى معنى آخر مُنتزعا منه تشريعا حكيميا أثبت به حدود القطع من يد السارق، وذلك من خلال توظيف النصّ القرآني نصّاً مفسّراً لإبهام ما ورد من شأن موضع القطع في آية السرقة.

والأظهر لدينا أنّ هذه الدلالة التأويلية التي وصل إليها الإمام، هي دلالة ترقى إلى مستوى التفسير الواضح للنصّ؛ لأنّه لا يمكننا بأيّ حال من الأحوال أن نقول إنّ ثمة دلالة تأويلية أخرى ترجح على دلالة الإمام في النصّ. بهذا يعدّ تأويل الإمام تفسيراً

ص: 389

1- النساء: 43.

2- المائدة: 6.

3- تفسير العياشي: ج 1 ص 319 - 320؛ وانظر: تفسير الميزان: ج 5 ص 334 - 335.

واضحاً للنصّ، لا تأويلاً ترجيحياً كحال سواه .

وبهذا يمكن القول: إنّ الإمام الصادق في حكمه على تحديد موضع التيمّم بناءً على آية السرقة، كان مدركاً ابتداءً موضع القطع ليد السارق، ولهذا أسّس عليه الحكم بإيراده آية السرقة تفسيراً ضمنياً لبيان موضع التيمّم في آية التيمّم الأخرى، فاستعمل - والحال هذه - منهج تفسير القرآن بالقرآن في هذا الموضوع، فكشف عن الدلالة وأزاح الإبهام بمهارة عالية .

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى مسألة مهمّة في نطاق الحديث عن التأويل الذي توظّفه السنّة لبيان بعض ما أبهم في النصّ القرآني، ألا وهي: «إنّ التأويل إذا كان صادراً عن المعصوم، فيعود التأويل تفسيراً؛ لأنّه يكشف عن مراد الله تعالى، وتكون دلالته في هذا الملحظ بالذات دلالة قطعية»⁽¹⁾، إذ يخرج عن نطاق ظنيّة الدلالة الملازمة لعملية التأويل، وبهذا المنظور يعدّ تفسيراً؛ لأنّه يوقف المتلقّي على معنى مراد قد صدر من

المعصوم عليه السلام .

أمّا إذا تأوّل أحد المفسّرين معنى ما لنصّ قرآني، فإنّ الدلالة التأويلية التي يصل إليها ذلك المفسّر - مهما بلغت قوّة دليله فيها - تبقى في حيز النطاق التأويلي، ولا تخرج إلى نطاق التفسير أبداً؛ لأنّ سمة الظنيّة تبقى مرادفة لهذه الدلالة التأويلية .

المطلب الثالث : بيان إبهام لفظة «الأبصار» لله تعالى

وفي موضع آخر من الكافي نجد أنّ الكليني قد وظّف رواية تفسيرية للإمام الصادق عليه السلام ذكر فيها بيان معنى «الأبصار»، في قوله تعالى: «لَأَنْ تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ»⁽²⁾، إذ القارئ لهذه الآية يخطر في باله تبادراً أنّ دلالة «الأبصار» فيها منصبة على معنى البصر (الحاسة المعروفة)، فيكون المعنى أنّ الله

ص: 390

1- . المبادئ العامّة لتفسير القرآن الكريم ضمن كتاب دراسات قرآنية : ص 23.

2- . الأنعام : 103.

تعالى لا يمكن لأيّ عينٍ أن تبصره وتراه؛ لأنّه لا يُحدّد ولا يُشخّص عياناً من أيّ إنسانٍ مهما بلغت درجته، ومهما علا شأنه عنده سبحانه، على حين أنّ قراءتنا إلى ما أورده الكليني عن الإمام الصادق عليه السلام - في نطاق منهج تفسير القرآن بالقرآن - تقودنا إلى أنّ هذه الدلالة التبادرية ليست هي الدلالة المطلوبة البتّة، بل إنّ الأمر أبعد من ذلك، وإنّ

الدلالة المرادة أقصى من أن تصوّرها، حيث نقل الكليني:

عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي نجران، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله: «لأَنَّ تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ»، قال: إحاطة الوهم، ألا ترى إلى قوله: «قَدْ جَاءَكُمْ بَصَآئِرٌ مِّن رَّبِّكُمْ»⁽¹⁾، ليس يعني بصر العيون «فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ»⁽²⁾، ليس يعني من البصر بعينه «وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا»⁽³⁾، ليس يعني عمى العيون، إنّما عنى إحاطة الوهم، كما يقال: فلان بصير بالشعر، وفلان بصير بالفقه، وفلان بصير بالدراهم، وفلان بصير بالثياب، الله أعظم من أن يرى بالعين⁽⁴⁾.

فالإمام عليه السلام كشف في هذه النصّ الروائي أنّ المراد بدلالة الأبصار ليس البصر العيني الحسّي، بل المبتغى هو البصر الذهني، وهذا جلي من استدلاله بالنصوص الثلاثة من آية الأنعام، فجميع ما أورده الإمام من استشهاد، يدلّ على أنّ المراد من لفظة «الأبصار» هو البصر الذهني، فالبصيرة كما يرى المفسّرون «نور القلب الذي به يستبصر، كما أنّ البصر نور العين الذي به تبصر»⁽⁵⁾.

من هنا تكون «البصائر جمع بصيرة، وهي للنفس كالبصر للبدن، سُمّيت بها لدلالة؛ لأنّها تجلّى لها الحقّ وتبصرها به»⁽⁶⁾. ولهذا دلّ الإمام عليها بقوله: «إحاطة الوهم»؛

ص: 391

1- . الأنعام : 104.

2- . الأنعام : 104.

3- . الأنعام : 104.

4- . الكافي : ج 1 ص 98.

5- . الكشّاف للزمخشري : ج 1 ص 373؛ وانظر : روح المعاني للآلوسي : ج 7 ص 248.

6- . تفسير البيضاوي : ج 1 ص 439.

لأنّ البصيرة تكون في القلب، والمقصود بالقلب في خطاب المفسّرين هو «العقل»، ذلك بأنّ القلب لا يتصوّر الأشياء، وإتّما الذي يدركها ويتصوّرهما العقل «الذهن البشري».

ولمّا كان العقل هو موضع التفكير والتصوّر والتوهّم والخيال، عبّر عنه سبحانه بالأبصار؛ لأنّه يُبصّر به من خلال التصوّر. وعلى الرغم من أنّ التصوّر العقلي لا- حدود له ولا- حدّ، فإنّه لا يمكنه بأيّ حالٍ من الأحوال أن يحيط باللّه تعالى مهما بلغ واجتهد في تصوّره وتوهّمه، ومهما كانت درجة ذلك التصوّر ومقدرة ذلك العقل المُصوّر، فكانّ الإمام بتفسيره لـ «الأبصار» بآية الأنعام - التي أثبت بها أنّ الأبصار هي الأوهام - قد رجع خطوة إلى الوراء في نطاق بيان دلالة آية: «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ»؛ إذ ليس المراد إبصار العيون، وإتّما إبصار العقول.

فكانّ الإمام بهذا التفسير القرآني قد بيّن مكانة اللّه تعالى وعظمته وعلوّ شأنه عن الإدراك بأيّ صورة من الصور، فهو لم يفسّر النصّ بأبصار العيون كما يخاله الناس جميعا، بل فسّر بها إبصار العقول؛ ذلك بأنّ الذي لا يستطيع أن يرى اللّه سبحانه بعينه، فلربّما يخطر في باله أنّه قادر على أن يراه في تصوّره وعقله «تشخيصا»، أو قد يحسب بعض الناس أنّ اللّه تعالى نفى إبصاره بالعيون ولم ينفِ إبصاره بالعقول، ومن ثمّة فإنّ مسألة تصوّره والنظر إليه في الخيال الذهني أمر ممكن، وقد تكون إحدى تلك التصوّرات معبّرة عنه فعلا، كما هو في الحقيقة الوجودية له.

فمن أجل أن لا يحدث هذا الاضطراب الدلالي أو الاستدلالي بأسره، عاد الإمام خطوة إلى الوراء في تفسيره للفظ «الأبصار»، وأسندها بدلالة آية أخرى فأقرّ المتلقّي على أنّ معناها هو «الإبصار الذهني»؛ ذلك بأنّ نفى الإبصار الذهني أبلغ في إبعاد مراد رؤيته تعالى من نفى الإبصار العيني؛ لأنّ العين ترى أشياء ومجسّمات مشخصة وظاهرية فحسب، فهي محدودة ومحكومة بالموجود الخارجي، على حين أنّ البصيرة «العقل أو التصوّر الذهني» بمقدرته أن يتصوّر أشياء أكثر من التي تراها العين

«البصرة»، ومن ثمّة يكون التصوّر على الله تعالى جارٍ عقلاً إذا ما حملنا لفظة «الأبصار» على العين الباصرة دون البصيرة العقلية الباطنة ، ولهذا قال الإمام في ذات الموضوع: «إنّ أوهام القلوب أكبر من أبصار العيون، فهو لا تدركه الأوهام وهو يدرك الأوهام»⁽¹⁾.

ومن الجميل في الأمر أنّ لفظة «الأبصار» قد سيقّت في النصّ الذي فسّره الإمام على هيئة الجمع المُحلّى ب «ال»، فضلاً عن أنّها واقعة في سياق نفي. ومن السائد في المنظور اللغوي والأصولي أنّ الجمع المعرّف يفيد دلالة العموم، وأنّ اللفظة إذا سيقّت بعد نفي دلّت على العموم أيضاً، فيمكن القول تأسيساً على هذا: إنّ لفظة «الأبصار» في الآية تضمّ جميع أنواع الأبصار «البصري والذهني»، بيد أنّ الإمام لمّا فسّرها بالبصر الذهني فقد اكتفى بهذا واستغنى عن القول بالبصر العيني؛ لأنّ هذا الأخير أبلغ وأجلى لأداء الغرض من الأوّل، فالإبصار الذهني يرد بعد الإبصار العيني بالضرورة، فما عجزت العين عن إدراكه أدركه العقل بالتصوّر، فإذا انتفى التصوّر انتفى البصر العيني تبعاً وضرورةً.

لهذا أثبت الإمام دلالة الإبصار الذهني دون العيني، فكانت هذه اللفظة من قبل الإمام - أي القول بدلالة الإبصار الذهني دون العيني - لها أثرها المضموني والتصوّري «الاختزالي» لدى المتلقّي بحيثية أثرى وأبلغ ممّا لو ذكر المعنيين معاً.

على حين - بالمقابل - نجد في تتمّة الآية أنّ الله تعالى قادر بمهارة عالية على أن يدرك الأبصار جميعاً، ويقصد بالأبصار هنا «التصوّر الذهني» أيضاً، ذلك بأنّ إدراك أوهام الناس وتصوّراتهم أمر خفيّ مستبطن لا يمكن أن يُعرف البتّة، بيد أنّ الله تعالى قادر على معرفته، وهذا دليل قاطع على خالقيته للوجود؛ إذ لا يعرف الخلق إلاّ خالقه.

ولمّا كانت عملية إدراك العقل لله سبحانه «تصوّراً تشخيصياً» أمراً مستحيلاً،

ص: 393

وكان إدراك ما في نفوس الناس وما تختلج به تصوّراتهم العقلية أمراً عسيراً ومستصعباً، عبّر سبحانه عن الحالين بلفظة «الإدراك»؛ لأنّ الإدراك يعني اللحاق، وهو لا يستعمل إلاّ لمعنى الفوت والضياح، فنلاحظ أنّ فيه دلالة التلهّف والإسراع، فيكون استعمال هذه المفردة ملائماً تامّاً للدلالة العامّة للآية .

فالمعنى لا يلحقنّ أحد البتّة برؤيته سبحانه مهما تلهّف وأسرع؛ لأنّ الأمر فائت على الجميع، وكذا الحال لقوله «وهو يدرك الأبصار»، فالمعنى أنّ هذا اللحوق بالأبصار أمر صعب فائت على الجميع، فهو من المستحيل بمكانٍ ما، يدعو إلى أن يعبّر عنه تعالى بلفظة «الإدراك»، ولكن على الرغم من استحالة هذا الأمر وفقدان القدرة لدى الجميع على بلوغه والوصول إليه، فإنّ الله تعالى قادر عليه، بل هو الذي يدرك الأبصار جميعاً في كلّ زمان وفي أيّ مكان كانت، وهذا يدلّ على مدى استطالته وسيطرته سبحانه على مخلوقاته .

هذا من جهة، أمّا من جهةٍ أخرى فيدلّ هذا الانتقاء اللفظي على الروعة القرآنية والإعجاز الخطابي في عملية استعمال المفردة المناسبة للمقام المناسب، إلى الحدّ الذي يمكن معه اختزال دلالات عدّة في لفظة واحدة، فضلاً عن أنّ جميع المفردات التي تركّب منها السياق تدلّ دلالة مترابطة ومتماسكة على المعنى العامّ أو المضمون المركزي الذي يريد المتكلّم إيصاله للمتلقّي، وهذا يدعو إلى الإيمان القاطع بتفسير الإمام للفظ «الأبصار» بالبصر العقلي، فهو حقّاً لا تدركه الأبصار ولا تبلغ كنه خطابه كبار العقول وروائع تصوّرات والأوهام .

المطلب الرابع : بيان إبهام لفظة «المصلّين» في آية سورة المدثر

لقد نقل الكليني عن الإمام الصادق عليه السلام - فيما نقله عنه من موارد التفسير القرآني - إيضاحه للفظ «المصلّين» في قوله تعالى: «مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ»⁽¹⁾، حيث أورد: «عن إدريس بن عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته

ص: 394

عن تفسير هذه الآية: «مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ»؟ قال: عني بها لم نك من أتباع الأئمة الذين قال الله تبارك وتعالى فيهم: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ»(1)، أما ترى الناس يسمون الذي يلي السابق في الحلبة (مصلّي)، فذلك الذي عني حيث قال: «لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ»؛ لم نك من أتباع السابقين»(2).

فلنحظ أن إدريس قد استشكلت عليه لفظة «المصلين» في النصّ الكريم، لذا سأل الإمام عنها، فأجاب الإمام بأنّ هذه اللفظة تحمل دلالة التبعية والولاء لأهل البيت عليهم السلام، فليس المراد من المصلين أنّهم لم يكونوا يؤدّون فريضة الصلاة كما يحسب المتلقّي، بل إنّ المراد من هذه اللفظة معنى الولاء لأئمة الحقّ الذين فرض الله ورسوله اتّباعهم؛ لأنّ منهجهم هو منهج الكتاب المعجز الذي أنزله الله على الناس، فاتّباعهم هو اتّباع القرآن، فهم صنو الحقّ وموئله، فإذا ما تخلفوا عنهم سقطوا.

واستدلّ الإمام على هذا المعنى من قوله تعالى: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ»، فالسابق لا بدّ له من لاحق، وكلّ لاحق هو تبع وتابع بالضرورة، ولما كان المقصود من لفظة «السابقون» في الآية هم الأئمة عليهم السلام، كانت لفظة «المصلين» من هنا تدلّ على معنى التبعية لأولئك السابقين، فكانت الإمام حمل لفظة «المصلين» في الآية على المعنى المعجمي(3) لها دون الدلالة الشرعية المتداولة عند المسلمين، وهي الصلاة بمعنى الفريضة؛ ذلك بأنّ الذي سلكهم في سقر هو شيء أكبر من تركهم للصلاة، أو بتعبير آخر هو شيء أكبر من اتّباعهم للصلاة وأدائها دون أن يكونوا من أتباع الحق؛ لأنّ الصلاة تلزم مؤدّيها أن يسلك سبيل الحقّ ويتبع الهداة إليه.

فإذا تخلف عن طريق النجاة، لا تنفعه حينئذٍ تلك الصلاة، فيكون حاله كحال الصائم الذي ليس له من صيامه إلاّ الجوع والعطش؛ لأنّ الغاية من الصيام هي الشعور

ص: 395

1- . الواقعة : 10 - 11 .

2- . الكافي : ج 1 ص 941 .

3- . انظر : العين للفراهيدي : ج 8 ص 215 .

بمعاناة الفقراء والتحنن إليهم واكتساب القدرة على الصبر والشعور بالمسؤولية ، فإذا ابتعد الصائم عن هذه الغاية انتفى صيامه، فكم من صائمٍ لم تتحقق لديه الغاية من أداء فريضة الصيام، فهو ليس بصائمٍ بالمعنى الغائي .

من هنا كان تفسير الإمام الصادق للفظه «المصلين» بدلالة الاتباع، تفسيراً منطقياً وإبانة عقلية لها من النصّ القرآني ما يؤيدها ويعضدها ؛ لأنّ العمل الصالح لا بدّ فيه من اقتداء واقتفاء، حيث قيض الله تعالى لكلّ أمة هداة وأشياح يشقّوا الطريق لأؤلئك الناس الذين يرومون النجاة والعبور إلى ضفة الأمان، فكان من الواجب العقلي والتكليفي معاً أن يتبع من يرجو السلامة .

هؤلاء الأشياح «الأئمة في أمة الإسلام»، فما من نبيّ مرسل إلا جعل الله له خلفاء يقودون الناس من بعده، فلا بدّ لكلّ سلف موكل من خلف يحمل على عاتقه ثقل الأمانة ويؤدّيها على أكمل وجه، وكل من تخلف عن هذه النخبة سلك السبيل المخالف .

فليس غير الحقّ إلا عدم الحقّ، من هنا سدّ لك من ضلّ عن التبعية في سقر؛ لأنّه لم يكن من التابعين للسابقين «الحقّ الأمثل» بلا تشكيك أو تردّد، فليس التجافي عن أداء الصلاة مدعاة إلى دخول سقر، بقدر ما يدعو ترك الحقّ أصالة الدخول إلى ذلك المكان الذي لا يدخله إلا كلّ من تخلف عن اتباع الحقّ والتمسك به .

من تتبّعنا للنصوص الروائية التي جاد بها الكليني وأحصاها وربّتها على وفق موضوعاتها والتي ضمّنها الأئمة منهج تفسير القرآن بالقرآن، يمكن أن نصل إلى قناعة تنصّ على أنّ استعمال الأئمة عليهم السلام منهج تفسير القرآن بالقرآن في مروياتهم، وسبق الرسول صلى الله عليه وآله إلى استعمال هذا المنهج قبلهم، يدلّ دلالة قطعية على صحّة تطبيق هذا المنهج في الوصول إلى صدق الدلالة المرادة في النصّ القرآني ، فليس أصدق من تفسيره سبحانه إلى كتابه، وما وظيفة الإمام أو المفسّر المستعمل لهذا المنهج إلا وظيفة المتأمل والمفكّر في نصوص القرآن لبيان مدلولات نصوصه الأخرى من خلال

تفعيله جدلية عرض الدلالة المبهمه في نص قرآني على الدلالة الموضحة في نص قرآني آخر .

ولهذا قال أمير المؤمنين عليه السلام في حق القرآن تأسيسا على هذا المضمون : «ذلك القرآن فاستنطقوه»⁽¹⁾، وقوله أيضا : «ينطق بعضه ببعض، ويشهد بعضه على بعض»⁽²⁾ .

فالاستنطاق يُحمَل على معنيين :

الأول : إنَّ النصَّ القرآني ينطق عن بعضه بعضا، أي أنه يفسّر نفسه بنفسه، فإذا ما تدبّرت به وتأمّلت فيه مرارا وتكرارا ، فسوف تجدونه ينطق لكم في موضعٍ منه عمّا استبهم عليكم في موضعٍ آخر ، ويفصح لكم في هذا الموطن عمّا اختزله في موطنٍ آخر .

أمّا المعنى الثاني : فهو عملية طلب استنطاق القرآن عن مدلولاته من خلال توظيف الجهد الفكري للعقل البشري ، فالنصّ كان وما زال خطابا ثابت المبنى متحرّك المعنى، وعلى العقول أن ترتشف منه الدلالات والمضامين، ولكن مهما اجتهدت العقول في ذلك فإنَّ النصّ يبقى فوق مستوى الاستقاء الدلالي ؛ لأنَّ النصّ يمثل أعلى درجات العمق الدلالي والبعد الغائي قياسا إلى عقول البشرية .

فالعقل مُحدّد وإن أثمر وأنتج ، والنصّ مطلق وإن استُفيد منه معنى ودلالةً ، من هنا كانت ثمة علاقة جدلية بين العقل «المُسْتَشْمِر الدلالي» وبين النصّ «ميدان الاستثمار وموئل الجهد العقلي» . وتأسيسا على هذه العلاقة وجب الاستنطاق للنصّ على مسار الخطّ الزمني الذي يعيشه العقل الإنساني .

أمّا نصّ الإمام الآخر فهو أوضح من أن يُتحدّث فيه ، فالنصّ ينطق عن نفسه ويشهد على بعضه بعضا بأنّه من الله تعالى، وهذا يفضي بنا إلى القول بأنّ منهج تفسير القرآن بالقرآن يدلّ دلالةً قاطعةً على أنّ الخطاب القرآني هو من عند الله تعالى، وأنّه

ص: 397

1- . نهج البلاغة : ج 2 ص 54 .

2- . المصدر السابق : ص 17 .

ليس من صنع البشر البتّة، فقد حَسِبَ سبحانه لكلّ شيء حساباً، ووضع كلّ مفردة في موضعها بهندسة عالية الدقّة، وبراعة منقطعة النظير، فجاء التعبير المقدّس وحدةً واحدةً، فما غَمَضَ في مكانٍ جاء توضيحه في مكانٍ آخر، وما اختزل في موضعٍ ورد تفصيله في موضعٍ آخر؛ ولهذا قيل - تسالماً - : «مَنْ أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن، فما أُجْمِلَ منه في مكانٍ فقد فُسِّرَ في موضعٍ آخر، وما اختُصِرَ في مكانٍ فقد بُسِطَ في موضعٍ آخر منه»(1).

فإذاً، ما كان النصّ قطعةً فنيّةً رائعةً متكاملة الأجزاء متعاضدة الروابط، فإنّ هذا للدليل على إعجازه، ولحجّة بيّنة على أنّه من وحي السماء، ولا دخل للبشر في صياغته أو نسجه؛ إذ لا يقوى البشر على ذلك ولا يكادون، وقد أبان سبحانه هذه الحقيقة الثابتة بقوله: «أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا»(2).

وهنا لا بدّ من الإيضاح - ونحن ما زلنا في هذا الشأن - من أنّ منهج تفسير القرآن بالقرآن الذي اتّبعه الأئمة عليهم السلام والمفسّرون من بعدهم - سواء أوجِدَ آثار ذلك في كتاب الكافي، أم في غيره - يكمن في أن ترد لفظة مبهمّة أو تركيب مبهم في نصّ قرآني، ويرد تفسيره وبيانه في نصّ قرآني منفصل عنه، سواء أكان في السورة ذاتها أم في غيرها من سورة .

أمّا أن يرد لفظ مبهم في نصّ ويرد بيانه في ذات النصّ نفسه، فإنّ هذه الحيثية في البيان لا تعدّ من باب تفسير القرآن بالقرآن، ذلك بأنّ هذا النمط «بيان النصّ لنفسه» لا يصدق عليه مصطلح التفسير، وإنّما يصدق عليه مصطلح البيان؛ لأنّ «البيان» مصطلح أوسع نطاقاً من التفسير، فالتفسير يدخل ضمن نطاق مصطلح البيان، ليكون البيان

ص: 398

1- . البرهان في علوم القرآن : ج 2 ص 467.

2- . النساء : 82 .

بهذا يضمّ التفسير وزيادة . فكلّ تفسير بيان بالضرورة، وليس كلّ بيان تفسير بالضرورة .

فعلى الرغم من أنّ تفسير المفردة في ذات الآية يعدّ إيضاحاً لتلك المفردة وبياناً لها، إلاّ أنّه لا يمكن أن نعهده من باب تفسير القرآن للقرآن ؛ لأنّ قرائن النصّ تبين بعضها بعضاً في نسق كلامي معيّن، فالسياق النصّي للآية له حاجة ملحة لهذه الموضّحات، فتكون هذه القرائن البيانية من مقتضيات البناء التكاملي لمضمون النصّ الواحد ، ومن دونها يحال النصّ إلى مجموعة من الرموز والإشارات التي لا يمكن معرفتها .

من هنا تحتمّ على المتكلّم أن يورد هذه الإيضاحات في موضع واحد لبيان دلالة تلك الآية بوضوح ، إذ مرتركز الحديث يُناط بذكر تلك اللفظة الموضّحة، وبرفعها يختلّ المعنى وتتصدّع الدلالة، ويشوب النصّ شيء من الغموض غير المسوّغ .

من هنا نقرّر أنّ عملية إيضاح النصّ من داخله لا تعدّ من باب تفسير القرآن بالقرآن، وأنّ ما يصدق عليه منهج تفسير القرآن بالقرآن هو ما كان إيضاح المبهم فيه من خارج نصّه ؛ لأنّ إيضاح النصّ من داخله ضرورة ملحة ومكملات واجبة لبيان النصّ ذاته . وبمعنى آخر أنّ دلالة النصّ والغاية منه تتوقّف على ذكر تلك الأدوات الموضّحة داخل النصّ، وبانتفائها تنتفي الغاية التي سيق من أجلها النصّ بأسره كما تبين ذلك ، أمّا المبهم الذي يُساق في نصّ ويرد تفسيره في نصّ آخر ، فإنّ هذا يدلّ على أنّ عدم إيضاح ذلك المبهم في النصّ ذاته لا يعدّ ضرورة يتوقّف عليها النصّ، وإنّما يمكن إرجاء البيان إلى نصّ آخر، ولا غضاضة في هذا البتّة ؛ بل يُنظر إليه على أنّه إبداع نصّي وقدرة بيانية عالية على سبك المضامين ، وجودة ترتيب أجزاء النصّ على أساس المبهم، وبيان ذلك المبهم ليكون كلّ كُلاًّ واحداً موحّداً لا اختلاف فيه البتّة .

من خضم النظر والتأمل في طيات كتاب الكافي ومسايرة جهود الشيخ الكليني وإجاداته، توصل الباحث إلى جملة نتائج وثمرات يمكن أن نلخصها على النحو الآتي :

1 - وجد الباحث أنّ كتاب الكافي لا يمثل منبعاً لاستقاء المعرفة الفقهية وإقرار الدلالات الشرعية فحسب ، بل يمكن النظر إليه على أنّه أحد مصادر إنتاج الدلالة التفسيرية، ومورداً من موارد صيرورة وتكوين منهج تفسير القرآن بالقرآن، ومنهج التفسير الأثري في وقتٍ معاً، فالكثير من المرويات التي نقلها الكليني عن الأئمة عليهم السلام تنطوي على مقدارٍ ليس باليسير من بيانات النصّ القرآني وإيضاح دلالاته الخفية ، التي لا يمكن أن تظهر على سطح النصّ ابتداءً .

وقد وظّف الأئمة عليهم السلام منهج عرض الآية على أختها في مسلكهم البياني؛ لكشف الإبهام والغموض في التعبير المقدّس ، فكان عملهم هذا يتضافره نمطان من أنماط المناهج التفسيرية المعروفة في الوقت الحالي، ألا هما «منهج تفسير القرآن بالقرآن»، وذلك من حيث الأداء التطبيقي للرواية التفسيرية، و«منهج التفسير بالأثر»، وذلك من حيث عملية نقل النصّ التفسيري «الروائي» عنهم عليهم السلام .

2 - إنّ اعتماد الأئمة عليهم السلام على منهج تفسير القرآن بالقرآن في عدد غير قليل من روايتهم التفسيرية، يؤشّر لنا إيمانهم المطلق بمصداقية هذا النمط التفسيري في الكشف عن مكنونات النصّ المعجز واستنتاج دلالاته ، ذلك بأنّ كاشف المعنى في هذا النطاق هو الذات المتكلّمة نفسها ، ولما كان الله سبحانه هو الأعلّم مطلقاً بمرادات كلامه، كان أتباع هذا النمط التفسيري من قبل الأئمة عليهم السلام هو الأنجع - عموماً - في شقّ الطريق للوصول إلى الدلالة النصّية وإثباتها يقيناً دون تردّد أو تشكيك .

3 - استشفّ الباحث من استطلاعهِ للروايات التفسيرية التي سلك فيها الأئمة عليهم السلام

منهج «تفسير النصّ بالنصّ»، أنّ أغلب هذه الرويات تنصّ على إزاحة الغموض عن النصوص ذات الدلالات التشريعية، كحرمة الخمر، وتحديد مقدار القطع من يد السارق، ونظرائها، وهذا يعبر عن مدى تحسّس الأئمّة للجانب التكليفي في النصّ القرآني، فضلاً عن رغبتهم الشديدة وموقفهم التوكليفي في إبانة هذا النمط الدلالي من القرآن الكريم، ذلك بأنّ الجمع لهم حاجة إلى من يرشدهم إلى غايات المراد الإلهي لأداء المطلوب، لذا اعتنى الأئمّة عليهم السلام بهذا الجنس المضموني انطلاقاً من مبدأ العدالة الإلهية التي من مضانها قاعدة «أنّ التكليف بالمبهم من المحال عقلاً ومنطقاً».

4 - وصل الباحث إلى فناعة قاده إلى القول بأنّ عملية بيان القرآن بالقرآن تجري عملياً على نمطين: الأوّل: عملية بيان اللفظ المبهم في ذات النصّ الذي سيق فيه ذلك المبهم، أمّا الثاني: فهو عملية بيان مبهم النصّ من نصّ آخر منفصل عن النصّ المبهم اعتماداً على منطق «البيان من الخارج»، وهذا النمط الأخير هو الذي يصدق عليه تسمية «منهج تفسير القرآن بالقرآن»؛ لأنّ النمط الأوّل من البيان القرآني يعدّ فيه البيان من موجبات تمام دلالة النصّ، وباقصاء هذه البيانات يحال النصّ إلى مجموعة رموز وإشارات غير مفهومة، ولا يمكن - والحال هذه - إجراء عملية إبانة خارجية لهذه الرموز من نطاق خارج النصّ؛ ذلك بأنّ أجزاء النصّ «المرمّز» غير متكاملة أساساً حتّى تجري عملية إبانتها من الخارج، فيجب أن يتكامل النصّ دلالةً ومنطقاً ابتداءً، ويرد فيه شيء مبهم حتّى يتسنى إعمال تفسيره وبيانه من نطاق خارج النصّ أو من نصّ آخر منفصل عنه.

ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: «وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ»⁽¹⁾، فلو حذفت لفظة «لاعبين» من الآية الكريمة - وهي من أدوات البيان الإيضاحي بوصفها حالاً تأسيساً -، لاختلّ المعنى ولأصبح الخطاب ناقصاً يحتاج

ص: 401

إلى تنمّة ، بل سيحال النصّ إلى رموز مبهمّة كلّية ، ومثله قوله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ» (1)، فلو رفعت عبارة «وأنتم سكارى» لانتقل المعنى المراد تماما ، ولّفهم أنّ الله تعالى ينهى عن الصلاة نفسها، وليس النهي واقعا على أداء الصلاة في حال السكر ، فأعطت الآية بهذا الحذف ل «البيان القيدي» المعنى الضدّ أو الدلالة المعاكسة لما أراده الله تعالى من هذا النصّ، فيكون النصّ بهذا مبهماً أيضاً؛ لتقاطعه مع النصوص التي تثبت وجوب الصلاة .

من هنا كان وجود أدوات البيان داخل النصّ نفسه أمراً تقتضيه الصيرورة الدلالية العامّة للنصّ، وبانتفاء هذه الأدوات ينتفي تكون الدلالة العامّة التي يسعى النصّ لبنائها وإيصالها للمتلقّي ، لذا كان الوجود البياني الداخلي ها هنا واجبا ، وبهذا لا يعدّ هذا النمط البياني من باب تفسير القرآن بالقرآن ؛ لأنّه بيانٌ واجب الوجود في النصّ ، من هنا نقرّر أنّ منهج تفسير القرآن بالقرآن لا يكون إلاّ يابانة للمبهم النصّي من نصّ منفصل عنه خارج عن نطاقه البتّة .

5 - إنّ منهج تفسير القرآن بالقرآن يمثّل دفعةً جادةً نحو الحراك الفكري وممارسة التأمل العقلي في النصّ القرآني، والقدرة على ربط الجزئيات بعضها ببعض من أجل إنتاج الدلالة التفسيرية لذلك النصّ المعجز ، فاتّباع الأئمّة عليهم السلام لهذا المنهج في كتاب الكافي ما هو إلاّ دعوة صريحة إلى استعمال العقل البشري في بناء البيان الدلالي للخطاب المقدّس .

فكثير من إبهامات القرآن جرى إيضاها بالقرآن نفسه، وما على الناظر فيه إلاّ التأمل والتأمّل حتّى يتسنى له التقاط الدلالة ولملمتها تكميلاً لتحقّق تكاملها .

وبالمحصّلة، فإنّ كثرة النظر في النصّ القرآني تولّد قدرةً عاليةً على شدّ الوشائج النصّية وإعادة قراءتها على أساس الإبهام وعلاقته الجدلية بالبيان المنفصل عنه نصّاً لا

تكاملاً ، ومن ثمة تسهم هذه العملية في حلّ الكثير من الإشكالات الواقعية التي يعيشها الإنسان ، ذلك بأنّ سلوك منهج تفسير النصّ بالنصّ واعتماد حيثية ربط الجزء بما يوضّحه ، يمثل جزءاً مهماً من منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ، وهذا الأخير يسهم بفاعلية عالية على انتزاع الحلّ الأمثل من النصّ المعجز من أجل معالجة الواقع الإنساني المعاش .

وبهذا يعدّ انتهاج مبدأ تفسير الخطاب بالخطاب مورداً من موارد الحلّ الموضوعي من القرآن «المعالج» إلى الواقع «المشكّل» ، ومن هنا يمكن النظر إلى هذا المنهج التفسيري على أنّه جزء من الحلّ لبعض مشاكل الإنسان ، وفي هذا تكمن

أهميته الحقيقية وتظهر مكانته الحقّة .

- 1 . القرآن الكريم .
- 2 . الاءتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، تحقيق : سعيد المندوب ، بيروت : مطبعة دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 1416 هـ .
- 3 . إرشاد الفحول ، محمّد بن علي بن محمّد الشوكاني (ت 1250 هـ) ، مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأولى .
- 4 . الأصول العامّة للفقّه المقارن ، محمّد تقي الحكيم ، قم : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام ، الطبعة الثانية ، 1390 هـ .
- 5 . البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت : دار المعرفة ، 1391 هـ .
- 6 . التبيان في إعراب القرآن ، عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي ، الرياض : بيت الأفكار الدولية .
- 7 . التبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمّد بن الحسن بن علي الطوسي (ت 460 هـ) ، تحقيق : أحمد حبيب قصير العاملي ، قم : مكتبة الإعلام الإسلامي ، الطبعة الأولى ، 1379 هـ .
- 8 . تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل) ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر (ت 685 هـ) .
- 9 . تفسير العيّاشي ، أبو النضر محمّد بن مسعود السلمي السمرقندي المعروف بالعيّاشي (ت 320 هـ) ، تحقيق : هاشم الرسولي المحلّاتي ، طهران : المكتبة العلميّة ، الطبعة الأولى ، 1380 هـ .
- 10 . تفسير القرآن بالقرآن ، ياسر كاصد الزيدي ، (بحث منشور في مجلّة آداب الرافدين ،

11 . التفسير الكبير و مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي)، أبو عبد الله محمد بن عمر المعروف بفخر الدين الرازي (ت 604 هـ)، بيروت : دار إحياء التراث العربي، 1420 هـ .

12 . التفسير لكتاب الله المنير، محمد الكرمي الحويزي، قم : المكتبة العلمية، 1402 هـ .

13 . تفسير الميزان (الميزان في تفسير القرآن)، محمد حسين الطباطبائي (1402 هـ)، طهران : دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، 1397 هـ .

14 . الجديد في تفسير القرآن، محمد بن حبيب الله السبزواري النجفي، بيروت : دار التعارف للمطبوعات، 1406 هـ .

15 . الجوهر الثمين، السيد عبد الله شبر (ت 1242 هـ)، الكويت : مكتبة الألفين، الطبعة الأولى، 1407 هـ .

16 . دروس في المناهج والاتجاهات التفسيرية للقرآن، محمد علي رضائي، تعريب : قاسم البيضاني، قم : مطبعة صدف، الطبعة الأولى، 1426 هـ .

17 . دلالة الحال في التعبير القرآني بين التأسيس والتأكيد، سيروان عبد الزهرة هاشم الجنابي (بحث منشور في مجلة القادسية / جامعة القادسية)، العددان (3 و 4)، 2006 م .

18 . روح المعاني في تفسير القرآن (تفسير روح المعاني)، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الأوسي (ت 1270 هـ)، تحقيق : محمد السيد الجليند، بيروت : دار إحياء التراث العربي،

الطبعة الثانية، 1404 هـ .

19 . السنة النبوية ومكانتها في التشريع، عباس متولي حمادة، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر .

20 . الصافي في تفسير القرآن (تفسير الصافي)، محمد محسن بن شاه مرتضى (الفيض الكاشاني) (ت 1091 هـ)، مشهد : دار المرتضى للنشر، الطبعة الأولى .

21 . علوم القرآن الكريم، غانم قدوري حمد، بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة دار الحكمة، 1990 م .

- 22 . فقه القرآن في شرح آيات الأحكام ، سعيد بن هبة الله المعروف بقطب الدين الراوندي (ت 573 هـ) ، قم : مكتبة آية الله مرعشي النجفي ، 1405 هـ .
- 23 . قضايا لغوية قرآنية (دراسات نظرية وتطبيقية في المنهج الأصولي لتحليل النصّ القرآني) ، عبد الأمير كاظم زاهد ، بغداد : مطبعة أنوار دجلة ، الطبعة الأولى ، 1424 هـ .
- 24 . الكافي ، أبو جعفر ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب
- بن إسحاق الكليني الرازي (ت 329 هـ) ، تحقيق : علي أكبر الغفّاري ، طهران : دارالكتب الإسلامية ، الطبعة الثانية ، 1389 هـ .
- 25 . كتاب العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ، تحقيق : مهدي المنزومي وإبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .
- 26 . الكشاف عن حقائق التنزيل ، محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، تحقيق : عبد الرزّاق المهدي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ، 1421 هـ .
- 27 . مباحث في علم التفسير ، عبد الستار حامد ، بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 1990 م .
- 28 . المبادئ العامّة لتفسير القرآن الكريم ضمن كتاب (دراسات قرآنية) ، محمّد حسين علي الصغير ، مكتب الإعلام الإسلامي ، الطبعة الثانية ، 1413 هـ .
- 29 . مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمّد عبد العظيم الزرقاني ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 1996 م .
- 30 . مواهب الرحمن في تفسير القرآن ، عبد الأعلى السبزواري ، مؤسّسة أهل البيت عليهم السلام ، بيروت ، 1309 هـ .
- 31 . نهج البلاغة ، علي بن أبي طالب عليه السلام ، تحقيق : الشيخ محمّد عبده ، بيروت : دار المعرفة .

الأثر التفسيري في روايات «الكافي»

كتاب الزكاة أنموذجاً

عدي جواد الحجّار

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين ، وعلى آله الطيّبين الطاهرين ، وعلى صحبه المنتجبين ، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

لا شك أنّ القرآن الكريم هو الكتاب المقدّس الذي أنزله الله تعالى على خاتم المرسلين صلى الله عليه وآله هدايةً للناس فيما يتعلّق بالنشأتين ، فهو كتاب هداية وإرشاد ومنهج للحياة ، من قال به صدق ، ومن حكم به عدل ، ومن جعله إمامه قاده إلى الجنّة ، ومن دعا إليه هُدي إلى صراطٍ مستقيم ، ومن اجتهد في تلاوته وفهم معانيه والعمل بأحكامه فقد فاز فوزاً عظيماً، فهو جبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولا يشبع منه العلماء .

ولا جرم أنّ تفسير القرآن الكريم أشرف العلوم وأجلّها قدراً ، حيث إنّ موضوعه كلام الله المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد . ولذا فإنّ خير الجهود ما صدّرت في تفسير القرآن الكريم وبيان أحكامه وذكر عجائبه ، وكشف ما ضمّ من أسرار .

ولقد كان النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله المفسّر الأوّل للقرآن الكريم ، كما عهد إليه الله سبحانه

وتعالى ، بقوله : «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ» (1) ، ونهض من بعده أئمة أهل البيت عليهم السلام ، فهم الراسخون في العلم ، وهم عدل القرآن الذي أكد عليه النبي صلى الله عليه وآله في مواقف عديدة ، وعلى رأسهم أول من تكلم في تفسير القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وهو أعلم المسلمين بكتاب الله وتأويله بلا مدافع ، بل هو باب مدينة العلم .

عن ابن مسعود أنه قال :

إن القرآن نزل على سبعة أحرف ، ما منها حرف إلا وله ظهر وبطن ، وإن علياً عنده من الظاهر والباطن (2) .

وسار على منهجه الأئمة المعصومون عليهم السلام من بعده ، فكانوا حملة القرآن ودعاة القرآن ومفسري القرآن ، كما كانوا عدل القرآن (3) .

ولمّا كان الكليني قد جمع الكثير ممّا روي عن أهل بيت العصمة عليهم السلام ، استدعى ذلك تتبّع هذه الروايات والنظر فيما حملته من التفسير ، وإن كان ترتيبها بحسب تبويب يتعد في نهجه عن المنحى التفسيري التسلسلي ، إذ إنّ هذه الروايات التفسيرية قريبة في ترتيبها للتفسير الموضوعي ، وإن لم يكن مقصوداً .

وقد أخذ البحث "كتاب الزكاة" أنموذجاً لما يفترضه من وجود ذلك المنحى التفسيري ، ومحاولاً تسليط بعض الضوء على جملة من البيان التفسيري في آيات فسرتها رواها الكليني عن المعصومين عليهم السلام ، واستعراض بعض ما جاء في تلك الآيات من البيان لدى مفسري جمهور المسلمين ، ليتضح مدى فائدة الانتهاال من علوم أهل البيت عليهم السلام ، وعدم إحاطة غيرهم بكثير من المعاني ، إن لم يخطئوا فيها .

اقتضت طبيعة البحث على اشتماله على مقدّمة مقتضبة ، والتعريف بالكليني

ص : 408

1- . النحل : 44.

2- . تفسير القمي : ج 1 ص 20.

3- . انظر : المقداد السيوري وجهوده التفسيرية للباحث : المقدّمة.

وكتابه الكافي ، وتمهيد مختصر لعرض أطروحة البحث في بيان الأثر التفسيري في روايات الكليني في كتابه الكافي، ثم اختار البحث بعض الموارد التفسيرية من كتاب الزكاة بين فيها المعصوم عليه السلام مراد الله تعالى ، كالبيان التفسيري المراد للفظ قرآني ، أو بيان دلالة مفردة ، أو بيان ضابطة في التمييز بين صنفين ، أو بيان تفسيري بتقدير متعلق ، أو بيان الفرد أو المصداق الأظهر ، مع توخي الاختصار ، ثم جاء البحث على ذكر النتائج التي تمخض عنها ، ثم كشفنا بالمصادر والمراجع التي استند إليها ، فجاء على النحو الآتي :

الكليني وكتابه «الكافي»

هو أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي البغدادي، ويُعرف أيضاً بالسلسلي؛ لنزوله درب السلسلة ببغداد . و«الكليني» نسبة إلى كلين، كزبير، قرية في دهستان فشافويه من ناحية الري. ويظهر أن نشأته الأولى كانت في «كلين»، ثم توجه إلى بغداد لطلب العلم، حتى توفي فيها، فإن والده يعقوب كان من علماء الري ساكناً في كلين ودُفن فيها، وصار قبره معروفاً مشهوراً يُزار (1).

قال النجاشي :

شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنف الكافي الكبير في عشرين سنة، توفي ببغداد سنة تناثر النجوم، وهي سنة : 329 هـ (2).

وقال الطوسي :

جليل القدر عالم بالأخبار، ودُفن الكليني بباب الكوفة في مقبرتها ، قال ابن عبدون: رأيت قبره في صرارة الطائي وعليه لوح مكتوب عليه اسمه (3).

ص: 409

1- . انظر : أعيان الشيعة لمحسن أمين : ج 10 ص 99.

2- . رجال النجاشي : ص 377.

3- . رجال الطوسي : ص 439.

وقال ابن طاووس :

الشيخ المتفق على ثقته وأمانته (1).

وعن ابن الأثير :

هو الفقيه الإمام على مذهب أهل البيت، عالم في مذهبهم، كبير، فاضل عندهم

مشهور ، وعده في حرف النون - من كتاب النبوة - من المجددين لمذهب الإمامية على رأس المئة الثالثة (2).

وقال ابن حجر :

هو من فقهاء الشيعة والمصنفين على مذهبهم (3).

وقال ابن ماكولا :

الكليني - بضم الكاف وإمالة اللام وقبل الياء نون - فهو أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، من فقهاء الشيعة والمصنفين في مذهبهم (4).

«الكافي» :

شهد بحقه الشيخ الأجل المفيد (ت 413 هـ) ، قائلاً :

كتاب الكافي وهو من أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة (5).

فهو المنهل العذب الصافي ، لم ينسج ناسج على منواله ، وقد جمع هذا الكتاب من الأحاديث الشرعية والأسرار الدينية ما لا يوجد في غيره (6). وهو مستغن عن الإطراء ؛ لأن الكليني - رضي الله عنه - إن لم يكن قد كتبه تحت نظر الأئمة عليهم السلام ، فلا أقل من أنه كتب بمحض من نواب الحجّة عليه السلام ، وكلاء مولانا المهدي عليه السلام : عثمان بن

ص: 410

1- . كشف المحجّة لابن طاووس : ص 139.

2- . جامع الأصول لابن الأثير : ج 12 ص 220.

3- . لسان الميزان لابن حجر : ج 5 ص 433.

4- . الإكمال لابن ماكولا : ج 7 ص 186.

5- . تصحيح الاعتقاد للمفيد : ص 55.

6- . انظر : مقدّمة كتاب الكافي : ص 38 ، نقلاً عن الشيخ علي سبط الشهيد الثاني.

سعيد العمري ، وولده أبي جعفر ، وأبي القاسم حسين بن روح ، وعلي بن محمد السمري رضي الله عنهم .

وتوفي محمد بن يعقوب قبل وفاة محمد بن علي السمري رضي الله عنه ، وقد سأله بعض الشيعة تأليف كتاب الكافي؛ لكونه بحضرة من يفاوضه ويذاكره ممن يثق بعلمه ، حتى حكى أنه عرض على المعصوم عليه السلام ، فقال: «كافٍ لشيعتنا»(1).

التزم الكليني في كتابه الكافي أن يذكر في كل حديث - إلا نادراً - جميع سلسلة السند بينه وبين المعصوم عليه السلام ، وقد يحذف صدر السند ولعله نقله عن أصل المروي عنه من غير واسطة ، أو لحوالته على ما ذكره قريباً ، وهذا في حكم المذكور(2).

وحُصرت جميع أحاديثه في (16169) حديثاً ، الصحيح من هذه الأحاديث - بحسب الاصطلاح - (5072) حديثاً ، والحسن (144) حديثاً ، والموثق (1118) حديثاً ، والقوي منها (302) حديثاً ، والضعيف منها (9485) حديثاً . وجملة هذه الأحاديث موزعة على (34) كتاباً ، و(326) باباً ، ضمت الكثير من العلوم الدينية التي لم يحوها غيره في الأصول والفروع والتفسير وغيرها(3).

تمهيد :

الروايات التفسيرية في «الكافي»

لا شك أن كتاب الكافي من المجاميع الحديثية الجليلة التي لها الأثر البالغ في الاستدلال في إثبات العقائد ، والفروع الفقهية ، والآداب الشرعية ، فضلاً عما حمله من مسائل تهتم سائر الأمور الدينية والدنيوية .

ولو نظر أيّ مشتغلٍ بحقلٍ من حقول المعرفة على اختلاف أنواعها ، يجد أن

ص: 411

1- . انظر : روضات الجنّات للخوانساري.

2- . انظر : مقدّمة كتاب الكافي : ص 38.

3- . انظر : منزلة كتاب الكافي عند الشيعة لإبراهيم محمد جواد.

الكثير من الروايات تتصل بتخصّصه بمقدارٍ ما ، وتوضّح الكثير من الغوامض ، فضلاً عمّا جاء متخصّصاً صا من أوّل الأمر لدى إجابة أحد المعصومين عن مسألة بعينها في مجالٍ خاصّ .

إلا أنّ النهج الذي اتّبعه الشيخ الكليني في تبويب الروايات، جعلها متناثرة في أبواب تتعلّق بحكمٍ شرعي أو مسألةٍ أخرى بحسب ما يقتضيه الباب ، هو ممّا يُشكر من جهود الشيخ الكليني ؛ لما فيه من تسهيل تناول الروايات على حسب الكتب والأبواب التي ربّما جزاه الله خيراً .

وهو المنهج الذي اتّبعه بعض أعلام المحدثين في تصنيفاتهم الروائية ممّن سبقه ، وهو لا ينافي إفادة هذه الروايات إفادات متخصّصة ، إذ بإمكان الباحث الفحص عمّا يعنيه ، ليستله من هذه الروايات .

ومن الروايات التي لها كبير الأثر في العلوم الدينية ما يجده الباحث في علوم التفسير ، وبصورةٍ أدقّ في تفسير آيات الأحكام ، أو تلك الآيات التي توظّف لبيان الحكم الشرعي ، أو تكون من الشواهد التفسيرية التي تدعم الاستدلال على الحكم الشرعي، وإن لم تكن آية حكم في النظر الأوّلي ، إذ يتّضح الأثر التفسيري من خلال تتبّع روايات الكافي لدى مقارنتها مع البيانات التفسيرية التي انتظمتها كتب التفسير عند جمهور المسلمين عموماً ، وعند مفسري الإمامية بوجهٍ خاصّ .

ولا شكّ أنّ القرآن الكريم هو الكتاب المقدّس الذي أنزله الله تعالى على خاتم المرسلين صلى الله عليه وآله ، هدايةً للناس فيما يتعلّق بالنشأتين ، وهو موضوع علم التفسير الذي تولّاه الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله ، كما عهد إليه الله سبحانه وتعالى بقوله : «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ»⁽¹⁾ ، فالتفسير وظيفته ووظيفة أئمة أهل

البيت عليهم السلام من بعده ، فهم الراسخون في العلم ، وهم عدل القرآن الذي أكّد عليه

ص: 412

النبي صلى الله عليه وآله في مواقف عديدة ، وعلى رأسهم أول من تكلم في تفسير القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وهو أعلم المسلمين بكتاب الله وتأويله بلا مدافع ، بل هو باب مدينة العلم .

عن ابن مسعود أنه قال :

إن القرآن نزل على سبعة أحرف، ما منها حرف إلا وله ظهر وبطن ، وإن علياً عنده من الظاهر والباطن(1).

وهكذا أولاده المعصومون الذين هم نفس رسول الله ، وهم المقصودون بالإفهام ، لما كلفهم الله تعالى من قيادة المجتمع وإقامة أحكامه ، وبيان مراده تعالى .

فلا غرو أن يجد الباحث أن تفسيرات أئمة أهل البيت عليهم السلام التي وردت في روايات أصحابهم ، قد حملت معاني وبيانات تفسيرية لها الشأن الأكبر والحظ الأوفر في إيضاح المراد وإيصاله إلى أفهام عموم الناس ، فقد يرى الباحث عبارة من تفسير المعصوم مختصرة في ألفاظها ، مبسطة في معانيها، غنية في مدلولاتها ، لا تدانيها عبارات مسهبة تدور حول المعنى ، وربما لا تصل إليه طالما ابتعدت عن المنهل الذي جعله الله تعالى الشرعة والمنهاج . وقد تحيط عبارة من عبارات الإمام في تفسير مفردة في آية بكل عبارات من تصدى للتفسير من جمهور المسلمين .

وسيقف البحث عند بعض هذه البيانات التفسيرية ، من خلال أنموذج من الكتب التي جمع فيها الكليني روايات أهل البيت عليهم السلام ، ألا- وهو «كتاب الزكاة» ، حيث ضمّ هذا الكتاب تسع عشرة آية قرآنية، عدا المتكرر منها ؛ ليدلّل على ما يزعم البحث ، وهو «الأثر التفسيري الواضح لروايات الكافي» .

وبعض هذه الروايات اشتمل على آية أو آيات كشاهد للحكم ، بيد أن بعض الروايات كان الأصل فيها سؤال من أحد الأصحاب عن تفسير آية ، ولما ضمت هذه الآية ما ينفع في أحد أبواب الزكاة، عمد الشيخ الكليني لإدراجها في بابها الخاص .

ص: 413

فقد تضمّنت هذه الروايات بيانات تفسيرية ، مثل :

بيان تفسيري لمرادف لفظ قرآني

ما رواه الكليني من سؤال صفوان الجمال للإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام عن معنى «المحروم» في قوله تعالى : «وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ» (1) ، بسنده عن صفوان الجمال ، عن أبي عبد الله عليه السلام في تفسير قوله عز وجل : «لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ» قال : «المحروم المحارف الذي قد حرم كدّ يده في الشراء والبيع» (2) .

وفي رواية أخرى ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنّهما قالا : «المحروم : الرجل الذي ليس بعقله بأس ولم يبسط له في الرزق، وهو محارف» (3) .

وهو بيان لغوي لمفردة «المحروم» التي وردت في الآية ، وبيان تفسيري لغوي لمرادفها «المحارف» بعد أن حار فيه كثير من المفسرين ، فجلاله الإمام بعد أن كان غامضا قد خبط فيه الكثيرون ، قال الشعبي (ت 103 هـ) : «أعياني أن أعلم ما المحروم» (4) ، إذ فسّر بأنّه «الذي لا سهم له من الغنيمة ، وقد ضعّف هذا القول ؛ لأنّ السورة مكّية ، والغنائم كانت بعد الهجرة» (5) ، كما وردت فيه عدّة تفسيرات ، منها :

1 - الذي يُحسب غنيّا فيُحرم الصدقة لتعفّفه .

2 - الذي تبعد منه ممكنات الرزق بعد قربها منه، فيناله الحرمان .

3 - المحارب الذي ليس له في الإسلام سهم مال .

4 - الذي أُجِحت ثمرته .

5 - الذي ماتت ماشيته .

ص: 414

1- . المعارج : 24 - 25.

2- . فروع الكافي للكليني : ج 2 ص 285 كتاب الزكاة باب فرض الزكاة ح 8 .

3- . المصدر السابق.

4- . حكاه عنه ابن كثير، انظر : تفسير ابن كثير : ج 4 ص 251.

5- . تفسير السمعي : ج 5 ص 254.

6 - الذي لا ينمي له مال .

7 - الذي لا يكاد يكسب (1) .

فالمحروم في اللغة الممنوع ، والحرمان عدم الظفر بالمطلوب عند السؤال، يقال سأله فحرمه (2) ، فالمحروم في الآية منع خاص ، فسأله بأنه المحارف (3) ، ولكن ما هو المقصود بالمحارف ؟

فالمحارف بالفتح ، أصله من «حرف» ، و«الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول حدّ الشيء والعدول وتقدير الشيء» (4) :

1 - فأما الحدّ فحرف كلّ شيء حدّه، كالسيف وغيره ، ومنه الحرف وهو الوجه .

2 - الانحراف عن الشيء .

3 - حديدة يقدرّ بها الجراحات عند العلاج .

وزعم ناس أنّ المحارف من هذا الأصل الثالث، كأنه قدرّ عليه رزقه كما تقدّر الجراحة بالمحارف (5) .

ولعلّ أصول هذه المادّة كلّها تدلّ على المعنى المراد في الآية ، فإنّ المحروم من حدّد رزقه ، وعُدل به عن المتعارف فمال عن خطّ الرزق ، وقدر عليه ، ويجمعها تفسير الإمامين عليهما السلام بأنّه الذي قد حرم كدّ يده في الشراء والبيع ، وليس بعقله بأس، ولم يُبسط له في الرزق .

وكأنّ هذا تعريف للمحروم الذي هو المحارف ، بمعنى أنّ ميل خطّ الرزق ليس

ص: 415

1- . البحر المحيط للأندلسي : ج 8 ص 135 .

2- . انظر : الفروق اللغوية للعسكري : ص 184 ؛ لسان العرب لابن منظور : ج 12 ص 122 .

3- . انظر : تفسير مجاهد : ج 2 ص 618 ؛ تفسير القرآن للصنعاني : ج 3 ص 244 ؛ جامع البيان للطبري : ج 29 ص 100 .

4- . معجم مقاييس اللغة لابن فارس : ج 2 ص 43 .

5- . انظر : المصدر السابق : ص 43 .

من ناحية عدم الرشد ، وإثما من أمرٍ خارج عن قدرته ، فيدخل تحته جلّ العنوانات السابقة التي ذكرها المفسّرون .

وهكذا كلام الأئمة عليهم السلام في مقامات التفسير الأخرى ، فهي عبارات رشيقة بليغة تبيّن ما انطوى عليه آيات كتاب الله تعالى من غرائب التركيب ، وإبراز النكت البيانية ،

وتجلية معاني ودلالات المفردات ، حتّى يدرك المراد منها من غمضت عليه معانيها ، أو أشكلت عليه دلالاتها .

بيان دلالة مفردة

ما رواه الكليني بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام في تفسير لفظ «الماعون» في قوله عزّ وجلّ : «وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ»⁽¹⁾ ، قال :

هو القرض يقرضه، والمعروف يصطنعه، ومتاع البيت يعيره، ومنه الزكاة . . . (2).

وما رواه بسنده عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام ، قوله :

والماعون أيضا ؛ وهو القرض يقرضه، والمتاع يعيره، والمعروف يصنعه(3).

فالأولى رواية تفسيرية صريحة في بيان معنى الماعون ، والثانية بيان معنى الماعون استطرادا .

وفيها أنّ الماعون عامّ يدخل فيه القرض وما يستخدم من آلات البيت ومتاعه ، وكلّ ما يصنعه الإنسان من معروف .

والثانية عموم ما ورد في الرواية الأولى، مع إطلاق المتاع وعدم تقييده بالبيت ، فيدخل تحته مطلق المتاع والآلات .

وقد دخل في جملة مفاد هاتين الروايتين ما ذكره المفسّرون من المعاني التي

ص: 416

1- . الماعون : 7.

2- . فروع الكافي : ج 2 ص 286 كتاب الزكاة باب فرض الزكاة ح 9.

3- . المصدر السابق : ح 8 .

يمكن اندراجها تحت دلالة الماعون(1). فكان ما ذكره كالمصاديق والأفراد لما رواه الكليني عن أبي عبد الله الصادق صلوات الله عليه .

ومما لا يُنكر أنّ أهل اللغة الذين يرجع إليهم المفسّرون في كثير من الموارد التي تقتصر إلى معرفة الدلالة اللغوية ، يلتمسون تلك المعاني من أقوال النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله ، ومن كلام العرب العرباء ، وطالما أنّ الأئمّة عليهم السلام هم أبناء النبيّ صلى الله عليه وآله نسبا ولسانا ودينا ، بل هم نفسه ، فاتّباعهم في هذا الشأن شامل لمن قال بإمامتهم ومن لم يقل بها ، إذ هي مسألة معرفية تقتضي الموضوعية فيها الرجوع لما يطمئنّ بأنّه مقارب للحقيقة إن لم يكن يحكيها ، ولكن قد تذهب المرتكزات العقائدية بالمفسّر وغيره إلى خلاف ما يقرّه هو من القواعد .

فالماعون في اللغة : من المعونة أو اليسير ، ويقال للماء والمال ماعون أيضا(2) .

وقد ذكر المفسّرون له عدّة معان ، أوصلها القرطبي إلى اثني عشر معنى(3) ، لا تخرج في مجملها عن مفاد روايتي الكليني ، فبالجمع بين التفسير في الروايتين ، يندرج تحت المراد من الماعون أربع دلالات :

1 - الماعون : المعروف يصطنعه أو يصنعه .

2 - الماعون : إعارة متاع البيت أو مطلق المتاع .

3 - الماعون : الحقّ المالي .

4 - الماعون : القرض .

ص: 417

-
- 1- . انظر : تفسير مجاهد : ج 2 ص 788 ؛ تفسير مقاتل : ج 3 ص 527 ؛ جامع البيان : ج 30 ص 405 - 413 ؛ تفسير السمرقندي : ج 3 ص 600 ؛ تفسير ابن زمنين : ج 5 ص 166 ؛ تفسير الثعلبي : ج 10 ص 305 ؛ تفسير القرطبي : ج 20 ص 213 - 215 ؛ التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي : ج 4 ص 220 ؛ البرهان للزركشي : ج 2 ص 151 ؛ تفسير الثعالبي : ج 5 ص 631 .
 - 2- . انظر : الصحاح للجوهري : ج 6 ص 2204 - 2205 ؛ معجم مقاييس اللغة : ج 5 ص 335 ؛ لسان العرب : ج 13 ص 410 .
 - 3- . انظر : تفسير القرطبي : ج 20 ص 213 - 215 .

وظاهرٌ أنّ صنع المعروف يدلّ على ما تيسّر منه ، واصطناع المعروف لما يتكلّف السعي فيه ، وهذا يعمّ الدلالات الأخرى ، إلا أنّ ذكرها جاء لنكتة تأكيدية ، وهي الإلفات إلى أنّ إعارة مطلق المتاع داخل في المعروف ، فيكون دالاً على الحثّ عليه .

وذكر متاع البيت تنبيهه إلى دخول الحقيقير من المتاع في هذا المعروف ، إذ أنّ متاع البيت شامل حتّى للإبرة .

أمّا الحقّ المالي الذي عبّر عنه بالزكاة ، سواء كانت واجبة أو مستحبة ، فالواجبة حقّ مفروض معيّن ، والمستحبة ممّا يستحقّه المؤمن على أخيه من باب الإعانة المأمور بها ، فدخلت الزكاة في المعروف ، إلا أنّ ذكرها بعبارة : «ومنها الزكاة» إيذاناً بأنّ الزكاة من المعروف ، ولا يقتصر الخطاب الإلهي عليها ، بل هي وغيرها من الإعانة ممّا أمر الشارع به .

أمّا القرض ، فهو لا- شك من وجوه المعروف ، إذ هو خير من الصدقة كما هو ثابت ، ثمّ إنّ المفسّرين ذكروا من جملة معاني الماعون المال(1) ، فالقرض حينئذٍ داخل في معناه ، وكانّ تفسير الإمام أكّد على دخوله فيه .

وعلى هذا ، فتفسير الإمام صلوات الله عليه جاء على نحو التفصيل بعد الإجمال ، فاصطناع المعروف يدخل فيه ما ذكر من التفسير ، ثمّ فصلّ بذكر بعض الأفراد التي تحتاج إلى بيان ، بيد أنّ هذا التفصيل انتظم الفرد الأضعف وهو متاع البيت ، ثمّ ترقّى إلى أفرادٍ أخرى ، مشيراً إلى دخول بعضها التي قد يتصوّر عدم دخولها ، فأكد على مصداقٍ لم يهتد إليه المفسّرون ، ألا وهو أنّ الماعون بمعنى القرض ، في حين أنّه داخل تحت تفسير الماعون بالإعانة المالية ، كما تدخل الهبة والصدقة ، وهما ممّا ذكره المفسّرون(2) ، بيد أنّ القرض خير من الصدقة ، وهو إعانة مالية لها أثرها

ص: 418

1- . انظر : جامع البيان : ج 30 ص 407 ؛ تفسير الثعلبي : ج 10 ص 305 ؛ تفسير القرطبي : ج 20 ص 214 ؛ التسهيل لعلوم التنزيل : ج 4 ص 220 ؛ تفسير الآلوسي : ج 30 ص 242 .

2- . انظر : جامع البيان : ج 30 ص 407 ؛ تفسير القرطبي : ج 20 ص 214 ؛ البحر المحيط : ج 8 ص 519 ؛ فتح القدير للشوكاني : ج 5 ص 500 ؛ تيسير الكريم الرحمن لعبد الرحمن السعدي : ص 935 .

ومن مقارنة ما جاء من التفسير في هاتين الروايتين مع ما ذكره المفسرون من دلالة لفظ الماعون في الآية الكريمة ، يظهر استيلاء كلام المعصوم عليه السلام على كلام غيره ، وذلك يحث المشتغل في التفسير على تتبع الروايات التي تناثرت في كتاب الكافي ، دون الاقتصار على المصادر التفسيرية التي يكون بعض التفسير فيها تطويل بلا طائل ، بعدما ورد عن أهل بيت العصمة صلوات الله عليهم من التفسير ، فهم مكلفون بالبيان ، إذ نصّ بهم الله تعالى أعلاماً لدينه ، فكان لسان حال تفسيراتهم يخاطب من اتبع السبل التي لا تغني عن الحق شيئاً ، حاكيةً ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام ، إذ يقول :

أين تتيهون ، ومن أين تؤتون ، وأتى تؤفكون ، وعلام تعمهون ، وبينكم عترة نبيكم ، وهم أئمة الصدق ، وألسنة الحق (1) .

بيان ضابطة في التمييز بين صنفين

ما رواه الكليني من سؤال أبي بصير للإمام الصادق عليه السلام عن قوله تعالى : «إِنَّهَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» (2) ، حيث بين الإمام أبو عبد الله الصادق عليه السلام حال الفقير والمسكين ، قائلاً :

الفقير الذي لا يسأل الناس ، والمسكين أجهد منه ، والبائس أجهدهم (3) .

وكأن تفسير الإمام عليه السلام انصبّ على بيان شدة الحاجة وضعفها بين الفقير والمسكين ، وأردفه بيان أشدهما حاجةً ، متضمنًا التفريق بين الفقير والمسكين ،

ص : 419

1- . عيون الحكم والمواعظ للواسطي : ص 130 .

2- . التوبة : 60 .

3- . فروع الكافي : ج 2 ص 287 كتاب الزكاة باب فرض الزكاة ح 16 .

وعليه تكون أصناف مستحقي الزكاة ثمانية .

ثم يُفاد أمر آخر من تفسير الإمام عليه السلام وبيانه ، ألا- وهو إرداف البائس وإضافته إلى مجموع الفقراء والمساكين بقوله : «والبائس أجهدهم»، ولم يقل: «أجهد منهما»، وعلى ذلك فإنّ البأس ضابطة إضافية وأمر زائد على الفقر والمسكنة بعد أن أبان أنّ المسكين أجهد من الفقير ، فإنّ الفقير والمسكين يشتركان في عدم المال، بيد أنّ المسكين أجهد من الفقير .

ولكن بلحاظ انضمام النازلة أو البلية أو الزمانة ، كمن كان ذا عاهة في بدنه أو احترقت داره أو مات ولده مع ما عليه من الفقر أو المسكنة ، فهو أجهد الصنفين ، لا صنف ثالث .

وهذا التفسير للبائس أشار إليه المفسرون(1) في قوله تعالى : «وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ»(2) ، إلاّ أنّهم لم ينبهوا عليه في الآية محلّ البحث ، فلم يفيدوا من وحدة الموضوع في الآيتين - وهو الصدق والمستحقّ - ما بيّنه المعصوم عليه السلام ، فيما رواه الكليني عنه في كتاب الزكاة .

وهذا الأمر - أي تتبّع ما روي عن الأئمة عليهم السلام في الكتب الروائية ، وعلى رأسها كتاب الكافي - هو أسّ هذا البحث المتواضع .

فعلى كثرة ما تناول أهل التفسير من معنى الفقير والمسكين والتفريق بينهما أو اتّحادهما في الدلالة(3) ، وما حكوه عن أهل اللغة(4) ، لم يضمّوا الدلالة لمعنى الفقير

ص: 420

1- . انظر : جامع البيان : ج 17 ص 195 ؛ معاني القرآن للنحاس : ج 4 ص 402 ؛ أحكام القرآن للجصاص : ج 3 ص 309 ؛ تفسير الثعلبي : ج 7 ص 19 ؛ تفسير السمعاني : ج 3 ص 435 ؛ تفسير البغوي : ج 3 ص 284 ؛ أحكام القرآن لابن عربي : ج 3 ص 283 ؛ المحرّر الوجيز لابن عطية الأندلسي : ج 4 ص 119 .

2- . الحجّ : 28 .

3- . انظر : أحكام القرآن للجصاص : ج 3 ص 159 ؛ تفسير القرطبي : ج 8 ص 168 ؛ البحر المحيط : ج 5 ص 58 ؛ تفسير الثعلبي : ج 3 ص 189 ؛ فتح القدير : ج 2 ص 372 .

4- . انظر : الصحاح : ج 2 ص 783 ، وج 5 ص 2137 ؛ الفروق اللغوية : ص 409 - 412 ؛ لسان العرب : ج 5 ص 60 - 63 ، وج 13 ص 214 - 218 .

والمسكين في آية الزكاة من سورة التوبة مع دلالة الفقير في آية الهدي من سورة الحجّ، وإنّما ذكروها كلاً على انفراد، حيث ذكروا في معنى الفقير في الآية الأولى أقوالاً أوصلوها إلى تسعة (1)، بين من يقول بشدّة حاجة الفقير، وبين من يقول بعكسه، وبين من يقول باتّحادهما، بيد أنّهم ذكروا في معنى البائس في الآية الأخرى أقوالاً عدّة أيضاً.

ولا شكّ أنّ القرآن يفسّر بعضه، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، يهدف بذلك إلى الهداية والتعليم (2)، ولكن قد يخفى تفسيره على غير عالمه الأكمل الذي قد خصّه الله تعالى ببيانه، روى أحمد بن حنبل عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله قوله:

إنّ القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً، بل يصدّق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردّوه إلى عالمه (3).

فمن هذا الوادي ما اتّضح من تقصّي إمام الكلام - وهو كلام الإمام عليه السلام

- في شذرة من تفسير هذه الآية، فقد تضمّنت هذه الرواية التي رواها الكليني بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق صلوات الله عليه نكته تفسيرية يجدها المشتغل بالتفسير بعد التتبع والتأمل، ليقف على ما جلاه معدن العلم وخازن الوحي بعد آبائه الطيّبين، الصادق القول البارّ الأمين.

بيان تفسيري بتقدير متعلق

ما رواه الكليني بسنده عن محمّد بن مسلم أنّه قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: «سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ

ص: 421

1- . انظر: تفسير القرطبي: ج 8 ص 168 - 171.

2- . تفسير الثعالبي: ج 1 ص 107.

3- . مسند أحمد: ج 2 ص 181.

الْقِيَامَةِ»(1) . . . يعني ما بخلوا به من الزكاة(2) .

وقد ذكر المفسرون في معنى «مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قولين :

1 - البخل بمال الزكاة ومنعها(3) .

2 - بخل أهل الكتاب بما عندهم من خبر النبي صلى الله عليه وآله وصفته(4) .

قال ابن عطية :

والأحاديث في مثل هذا من منع الزكاة واكتناز المال كثيرة صحيحة(5) .

وروى هذه الأحاديث أرباب المجامع الحديثية بطرق عديدة عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله ، فمنها ما رواه الشافعي بسنده عن ابن مسعود(6) ، وبسنده عن أبي هريرة(7) ، وما رواه أحمد بن حنبل بسنده عن أبي هريرة(8) ، وبسنده عن ابن عمر(9) ، وما رواه البخاري بسنده عن أبي هريرة(10) ، وما رواه مسلم بسندٍ عن جابر بن عبد الله الأنصاري(11) ، وأيد الثعلبي تفسيره «مَا بَخِلُوا بِهِ» في الآية الكريمة بالزكاة ، بقوله :

ويدل عليه ما روى أبو وائل عن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وآله ، قال : ما من رجل لا يؤدي زكاة ماله، إلا جعل له شجاع في عنقه يوم القيامة، ثم قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وآله مصداق

ص : 422

1- . آل عمران : 180 .

2- . فروع الكافي : ج 2 ص 288 كتاب الزكاة باب منع الزكاة ح 1 .

3- . انظر : جامع البيان : ج 4 ص 253 ؛ تفسير الثعلبي : ج 3 ص 220 ؛ تفسير السمعاني : ج 1 ص 384 ؛ تفسير البغوي : ج 1 ص 378 ؛ أحكام القرآن لابن عربي : ج 1 ص 396 ؛ المحرر الوجيز : ج 1 ص 547 ؛ البحر المحيط : ج 4 ص 313 ؛ تفسير أبي السعود : ج 2 ص 120 .

4- . انظر : جامع البيان : ج 4 ص 253 ؛ تفسير الثعلبي : ج 3 ص 220 ؛ أحكام القرآن لابن عربي : ج 1 ص 396 .

5- . المحرر الوجيز : ج 1 ص 547 .

6- . المسند للشافعي : ص 87 .

7- . المصدر السابق .

8- . مسند أحمد : ج 2 ص 98 .

9- . المصدر السابق : ج 2 ص 355 .

10- . الجامع الصحيح للبخاري : ج 5 ص 172 .

11- . صحيح مسلم : ج 3 ص 73 .

من كتاب الله تعالى: «سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (1).

وأشار البيهقي إلى هذا التفسير في كتاب الزكاة بعد أن ذكر قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ» (2)، وقوله تعالى:

«سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (3)، قائلاً: «فأبان الله في هاتين الآيتين فرض الزكاة؛ لأنه إنما عاقب على منع ما أوجب» (4)، وأردفه بما يؤيده من الأحاديث التي وردت عن النبي الأعظم صلى الله عليه وآله.

فهذا التفسير الذي جاء في رواية الكليني عن المعصوم عليه السلام، مال إليه كثير من المفسرين مؤيِّداً بما رووه عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، كما يرشد إلى ذلك ما جاء من سبب نزول الآية، قال الطبرسي: «والآية نزلت في مانعي الزكاة، وهو المروي عن أبي جعفر عليه السلام، وهو قول ابن مسعود وابن عباس والسدي والشعبي وغيرهم» (5).

وتفسير المعصوم وإن جاء على وفق تفسير غيره، فالمتبع ما ورد عن المعصوم، ففيه إصابة المراد بالخطاب، والأجر على الاتباع، فلا بد للمشتغل بالتفسير من تتبع ما تناثر من تفسير المعصومين في مثل كتاب الكافي، فإن فيها من التفسير ما لا يمكن التغاضي عنه، فإن الأنمة المعصومين عليهم السلام شجرة العلم، وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، وفي دارهم مهبط جبرئيل، وهم خزّان علم الله، ومعادن وحي الله، من تبعهم نجا، ومن تخلف عنهم هلك (6)، فقد جباهم الله تعالى بعلم جدّهم النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وفهمه؛ ليقوموا مقامه من بعده (7).

ص: 423

1- . تفسير الثعلبي: ج 3 ص 220، وتخريج الحديث كما مرّ.

2- . التوبة: 34.

3- . آل عمران: 180.

4- . معرفة السنن والآثار للبيهقي: ج 3 ص 211.

5- . مجمع البيان: ج 2 ص 458.

6- . مضمون ما ورد عنهم عليهم السلام، انظر: الأمالي للشيخ الصدوق: ص 383.

7- . كفاية الأثر للخزّاز القمي: ص 137.

ما رواه الكليني بسنده عن أبي بصير، قال :

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من منع الزكاة سأل الرجعة عند الموت، وهو قول الله عز وجل : «رَبِّ اذْجَعُونَ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ» (1) . . . (2) .

قد تستدعي مناسبة بيان حكم معيّن بيان أحد مصاديق المعنى في الآية أو أحد أفراد معانيها من باب التطبيق ، خصوصا إذا كان الفرد المذكور هو الفرد الأظهر ، وقد يبقى الباب مفتوحا أمام إمعان النظر وحركة الفكر في الآية وغيرها من الآيات ؛ لإمكان إفادة دلالات أخرى ، وقد أطلق السيّد محمد حسين الطباطبائي - تبعا لما ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام - مصطلح الجري والتطبيق (3) ، وهو نظرية «يراد بها أنّ الآية القرآنية أو أيّ جزءٍ منها ممّا يجري على قواعده العامة في التفسير ، وهذا يعني أنّ التفسير في ظواهره يستوعب المعاني الأوّليّة لغّة وروايةً ، ولكن هناك بعض المعاني الثانوية الأساسية لاستنباط التفسير يكون إيرادها من قبيل تطبيق المفهوم على المصداق ، أو تطبيق المفاهيم العامة على أبرز مصاديقها الخاصّة» (4) .

وذلك أنّ النصّ القرآني يحتمل وجوها ، ويكون تفسيرها بفردٍ معيّن من باب الجري والتطبيق ، كانطباق الكلّي على مصاديقه ، أو الطبيعي على أفرادها ، فيفسّر بأظهر أفرادها للمناسبة أو القرينة ، وقد يركّز على مصداقها المثالي الذي هو أكمل المصاديق ، فإنّ القرآن كما قال عنه الإمام أبو جعفر محمد الباقر عليه السلام : «حيّ لا يموت، والآية حيّة لا تموت . . .» (5) .

وفي هذه الآية كان الفرد الأظهر الذي يتعلّق به الإنسان ممّا تركه هو المال ، ولمّا كان أكمل الأفراد التي تتعلّق بالمال من العمل الصالح هو الزكاة ، كان التفسير بها

ص: 424

1- . المؤمنون : 99 - 100 .

2- . فروع الكافي : ج 2 ص 289 كتاب الزكاة باب منع الزكاة ح 11 .

3- . انظر : تفسير الميزان للعلامة الطباطبائي : ج 1 ص 41 .

4- . البحث الروائي في تفسير الميزان لمظاهر جاسم عبد الكاظم : ص 197 .

5- . تفسير العيّاشي : ج 2 ص 203 .

أولى من غيرها ، وإن كان يصدق على غيرها ، يضاف إلى ذلك أن الإمام في مقام بيان عظم أمر منع الزكاة .

وقد ذكر المفسّرون في تفسير «فِيمَا تَرَكْتُ» وجوهاً تحتملها الآية ، وعلّق بعضهم على التفسير بالمال بأنه أولى ، إذ إنه أوّل ما يُلاحظ من الحقوق المتعلقة بالمال ، قال ابن جزى :

قيل: يعني فيما تركت من المال ، وقيل: فيما تركت من الإيمان، فهو كقوله: «أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا» (1) ، والمعنى أن الكافر يرغب أن يرجع إلى الدنيا ليؤمن ويعمل صالحاً في الإيمان الذي تركه أوّل مرّة (2) .

إلا أن أغلب مفسّري الجمهور الآخرين ، وإن ذكروا احتمال المال ، إلا أنّهم لم يشيروا إلى الزكاة ، متغافلين وحدة الموضوع مع ما في قوله تعالى : «وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَ أَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ» (3) ، حيث فسّروه بأن مانع الزكاة إذا جاء الموت، أي حضر وعأينه، فحينئذ يسأل الرجعة إلى الدنيا (4) ، مستدلّين بقول ابن عبّاس ، قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من كان عنده ما يحجّ فلم يحجّ ، أو ما يزكّه فلم يزكّه ، سأل الرجعة عند الموت . فقال له رجل : اتق الله يا ابن عبّاس ، إنّما يسأل الرجعة الكافر ، فقال : أنا أقرأ عليك قرآناً . . . : «مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَ أَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ» . . . (5) .

ص: 425

1- . التسهيل لعلوم التنزيل : ج 3 ص 56 ؛ انظر : تفسير الرازي : ج 23 ص 120 ؛ تفسير القرطبي : ج 12 ص 150 ؛ تفسير البيضاوي : ج 4 ص 167 ؛ البحر المحيط : ج 6 ص 388 .

2- . الأنعام : 158 .

3- . المنافقون : 10 .

4- . انظر : البحر المحيط : ج 6 ص 388 ؛ أحكام القرآن للجصاص : ج 3 ص 604 ؛ تفسير السمرقندي : ج 3 ص 431 ؛ تفسير الثعلبي : ج 9 ص 323 ؛ تفسير البغوي : ج 4 ص 351 ؛ زاد المسير لابن الجوزي : ج 8 ص 31 ؛ تفسير الرازي : ج 23 ص 119 ؛ تفسير القرطبي : ج 4 ص 153 .

5- . المعجم الكبير للطبراني : ج 12 ص 90 .

وانفرد الألويسي - فيما بين أيدينا من كتب التفسير عند الجمهور - بالإشارة إلى الزكاة في تفسير قوله تعالى: «رَبِّ اٰزْجَعُوْنَ * لَعَلِّيْ اَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ» (1)، وقرن إليها الحجّ بتفسير رفعه إلى ابن عباس، بقوله:

... فعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: إنّ مانع الزكاة وتارك الحجّ المستطيع يسألان الرجعة عند الموت (2).

ثمّ اختار القول بأنّ المراد من: «فِيمَا تَرَكْتُ» التركة، وأيّده بما رواه جابر بن عبد الله الأنصاري عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، بقوله:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا حضر الإنسان الوفاة، يُجمع له كلّ شيء يمنعه عن الحقّ فيجعل بين عينيه، فعند ذلك يقول: «رَبِّ اٰزْجَعُوْنَ * لَعَلِّيْ اَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ» . . . (3)، ثمّ قال بعد ذلك: وهذا الخبر يؤيد أنّ المراد ممّا تركت من المال ونحوه (4).

ويلفت البحث إلى جهتين:

1 - إنّ دلالة المتروك في قوله تعالى: «رَبِّ اٰزْجَعُوْنَ * لَعَلِّيْ اَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ» (5)، تنطبق على ترك زكاة المال بالدلالة التضمينية، وهو أظهر المصاديق، بيد أنه لا- مانع من انطباقه على غيره من العبادات المالية والبدنية، ممّا يتمنى المرء أن يرجع إلى الدنيا من أجل امثاله، ليتخلّص ممّا يراه حين ينكشف عنه الغطاء ويرى هول المطّلع، أو حين يرى العذاب.

2 - ضرورة الجمع بين دلالات النصوص القرآنية، ببركة تفسير المعصومين عليهم السلام.

وهاتان الجهتان يفادان من متابعة مثل ما رواه الكليني في الكافي، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير جزاء المحسنين.

ص: 426

1- . المؤمنون : 99 - 100.

2- . تفسير الألويسي : ج 18 ص 64.

3- . المصدر السابق.

4- . المصدر السابق.

5- . المؤمنون : 99 - 100.

1 - الكليني : هو أبو جعفر محمد بن يعقوب

بن إسحاق الكليني الرازي البغدادي ، شيخ جليل فقيه عارف بالأخبار ثقة ، توفي ببغداد سنة (329 هـ) .

2 - كتاب الكافي من المجموع الحديثية المهمة التي انتظمت الكثير من درر أقوال المعصومين عليهم السلام ، في شتى العلوم الدينية ، ومنها التفسير .

3 - انتظم الكافي عدداً كبيراً من الروايات المعتمدة .

4 - تناثرت روايات تفسيرية كثيرة في كتاب الكافي ، وضعها الكليني بحسب النهج الذي اتبعه في ترتيب الكتب والأبواب .

5 - تمخّضت بعض الروايات للتفسير ، حيث يُسأل الإمام عن تفسير آية ، بيد أنها أفادت أمراً أو حكماً آخر ، ممّا جعلها لائقة في بابها .

6 - جاءت بعض الروايات لبيان حكم فقهي ، إلا أنها انتظمت بيانا تفسيرياً ، أو جعلها الإمام شاهداً على الحكم ، ليستفيد منها الفقيه استنباط ذلك الحكم ، أو أنها تدعم الاستدلال عليه .

7 - احتوى كتاب الزكاة جملة من روايات اعتنت بعضها بالتفسير أولاً وبالذات ، ومنها اعتنت به ثانياً وبالعرض .

8 - تنوّعت البيانات التفسيرية في روايات كتاب الزكاة - كأنموذج - .

9 - لا بدّ للمفسّر من النظر إلى الكتب الروائية، خصوصاً مثل ما اشتمله الكافي من

الروايات عن المعصومين عليهم السلام الذين هم أعلام الهدى وسفينة النجاة ، وهم عيبة علم الله القائمون على أمره وبيان كتابه .

10 - اتّسمت بعض الموارد التفسيرية بما يصطلح عليه «الجري والتطبيق» .

- 1 . القرآن الكريم .
- 2 . الاعتقادات وتصحيح الاعتقادات ، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (ت 381 هـ) ، تحقيق : حسين درگاهي ، بيروت : منشورات دار المفيد للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، 1414 هـ .
- 3 . الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، علي بن هبة الله العجلي الجرباذقاني (ابن ماكولا) (ت 475 هـ) ، القاهرة : منشورات دار الكتاب الإسلامي الفاروق الحديثة .
- 4 . الأمّ ، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت 204 هـ) ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- 5 . الأمالي ، محمد بن علي بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق) (ت 381 هـ) ، تحقيق : مؤسّسة البعثة ، قم : مؤسّسة البعثة ، الطبعة الأولى ، 1407 هـ .
- 6 . أحكام القرآن ، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عربي (ت 543 هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر .
- 7 . أحكام القرآن ، أحمد بن علي الجصاص الرازي (ت 370 هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد علي شاهين ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 1415 هـ .
- 8 . أعيان الشيعة ، محسن بن عبد الكريم الأمين الحسيني العاملي الشقراي (ت 1371 هـ) ، تحقيق : السيّد حسن الأمين ، بيروت : دار التعارف ، الطبعة الخامسة ، 1403 هـ .
- 9 . البحث الروائي في تفسير الميزان ، مظاهر جاسم عبد الكاظم ، رسالة ماجستير - كلىة الفقه ، جامعة الكوفة ، 2006 م .

- 10 . البحر المحيط ، محمّد بن يوسف الغرناطي (ت 745 هـ) ، طبعة الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- 11 . البرهان ، محمّد بن عبد الله الزركشي (ت 794 هـ) ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : منشورات دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، الطبعة الأولى ، 1376 هـ .
- 12 . التسهيل لعلوم التنزيل ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الغرناطي الكلبي المعروف بابن جزي (ت 741 هـ) ، لبنان : دار الكتاب العربي ، 1403 هـ .
- 13 . تفسير ابن زنين ، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن أبي زنين (ت 399 هـ) ، تحقيق : أبو عبد الله حسين بن عكاشة ، القاهرة : مطبعة الفاروق الحديثة ، الطبعة الأولى ، 1423 هـ .
- 14 . تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصري (ت 774 هـ) ، تحقيق : مكتب التحقيق بدار المعرفة ، بيروت : منشورات دار المعرفة ، 1412 هـ .
- 15 . تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلي مزايا القرآن الكريم) ، أبو السعود محمّد بن محمّد العمادي (ت 951 هـ) ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .
- 16 . تفسير البغوي ، أبو محمّد الحسين بن مسعود بن محمّد البغوي (ت 510 هـ) ، تحقيق : خالد عبد الرحمن العك ، بيروت : دار المعرفة .
- 17 . تفسير البيضاوي ، عبد الله بن عمر بن محمّد الشيرازي البيضاوي (ت 791 هـ) ، بيروت : منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 1424 هـ .
- 18 . تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) ، عبد الرحمن بن محمّد بن مخلوف أبو زيد المالكي المعروف بالثعالبي (ت 875 هـ) ، تحقيق : علي محمّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود وعبد الفتّاح أبو سنة ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، 1418 هـ .
- 19 . تفسير الثعلبي (الكشف والبيان في تفسير القرآن) ، أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثعلبي

- (ت 427 هـ) ، تحقيق : أبو محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق : نظير الساعدي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، 1422 هـ .
- 20 . تفسير السمعاني ، أبو المظفر منصور بن محمد (ت 489 هـ) ، تحقيق : ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم ، الرياض : دار الوطن ، الطبعة الأولى ، 1418 هـ .
- 21 . تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (310 هـ) ، تحقيق : صدقي جميل العطار ، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1415 هـ .
- 22 . تفسير العياشي ، أبو النصر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي (ت 320 هـ) ، تحقيق : محمود مطرجي بيروت : دار الفكر .
- 23 . تفسير العياشي ، أبو النصر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي (ت 320 هـ) ، تحقيق : السيد هاشم الرسولي المحلاتي ، طهران : المكتبة العلمية ، الطبعة الأولى ، 1380 هـ .
- 24 . تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671 هـ) ، تحقيق : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ، 1405 هـ .
- 25 . تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي ، قم : منشورات مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ، 1404 هـ .
- 26 . التفسير الكبير ومفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي) ، أبو عبد الله محمد بن عمر المعروف بفخر الدين الرازي (ت 604 هـ) ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 1421 هـ .
- 27 . تفسير مجاهد ، مجاهد بن جبر التابعي المكي مولى بني مخزوم (ت 104 هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن الطاهر بن محمد السورتي ، إسلام آباد : منشورات مجمع البحوث الإسلامية .
- 28 . تفسير مقاتل ، مقاتل بن سليمان (ت 150 هـ) ، تحقيق : أحمد فريد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 1424 هـ .

29 . جامع الأصول في أحاديث الرسول ، أبو السعادات مجد الدين المبارك

بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري (ت 606 هـ) ، القاهرة : مطبعة السنّة المحمّدية ، الطبعة الأولى ،

1374 هـ .

30 . رجال الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (ت 460 هـ) ، تحقيق : جواد القيومي ، قم : مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين ، الطبعة

الأولى ، 1415 هـ .

31 . رجال النجاشي (فهرس أسماء مصنّفي الشيعة) ، أبو العباس أحمد بن عليّ النجاشي (ت 450 هـ) ، قم : منشورات مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين .

32 . روح المعاني في تفسير القرآن (تفسير الآلوسي) ، محمود بن عبد الله الآلوسي (ت 1270 هـ) ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .

33 . روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، محمد باقر الخوانساري ، الطبعة الحجرية ، 1352 هـ .

34 . زاد المسير في علم التفسير ، عبد الرحمن بن علي القرشي البغدادي المعروف بابن الجوزي (ت 597 هـ) ، تحقيق : محمد عبد الله ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 1407 هـ .

35 . سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت 279 هـ) ، طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول ، بيروت : منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1401 هـ .

36 . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت 398 هـ) ، تحقيق : أحمد بن عبد الغفور عطار ، بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة ، 1410 هـ .

37 . صحيح مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261 هـ) ، بيروت : منشورات دار الفكر .

38 . عيون الحكم والمواعظ ، أبو الحسن عليّ بن محمد الليثي الواسطي (قرن 6 هـ) ، تحقيق : حسين الحسيني البيرجندي ، قم : دار الحديث ، الطبعة الأولى ، 1376 هـ .

ص: 431

- 39 . فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1255 هـ) .
- 40 . الكافي ، أبو جعفر ثقة الإسلام محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت 329 هـ) ، بيروت : منشورات الفجر ، الطبعة الأولى ، 1428 هـ .
- 41 . كشف المحجّة لثمرة المهجّة ، أبو القاسم رضيّ الدين عليّ بن موسى بن طاووس الحسني (ت 664 هـ) ، تحقيق : محمد الحسون ، قم : مكتب الإعلام الإسلامي ، الطبعة الأولى ، 1412 هـ .
- 42 . كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر ، أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز القمي (ق 4 هـ) ، تحقيق : السيّد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمرى ، نشر : بيدار ، الطبعة الأولى ، 1401 هـ .
- 43 . كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال ، علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت 975 هـ) ، تحقيق : صفوة السقا وبكري حياني ، بيروت : مؤسّسة الرسالة ، 1409 هـ .
- 44 . لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت 711 هـ) ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، منشورات : مؤسّسة أدب الحوزة ، 1405 هـ .
- 45 . لسان الميزان ، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) ، بيروت : مؤسّسة الأعلمي ، الطبعة الثالثة ، 1406 هـ .
- 46 . مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت 548 هـ) ، تحقيق : لجنة من العلماء والمحقّقين ، بيروت : مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ، الطبعة الأولى ، 1415 هـ .
- 47 . المحرّر الوجيز ، ابن عطية الأندلسي ، (ت 546 هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 1413 هـ .
- 48 . مسند أحمد ، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت 241 هـ) ، تحقيق : عبد الله محمد الدرويش ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، 1414 هـ .

49 . المصنّف ، أبو بكر عبد الرزّاق بن همّام الصنعاني (ت 211 هـ) ، تحقيق : مصطفى مسلم محمّد ، الرياض : مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى .

50 . معاني القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمّد المرادي (ابن النّحاس) (ت 338 هـ) ، تحقيق : محمّد علي الصابوني ، مكّة : جامعة أمّ القرى ، الطبعة الأولى ، 1408 هـ .

51 . معجم الفروق اللغويّة ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت 400 هـ) ، تحقيق : مؤسّسة النشر الإسلامي ، قم : مؤسّسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأولى ، 1412 هـ .

52 . المعجم الكبير ، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (ت 360 هـ) ، تحقيق :

حمدي عبد المجيد السلفي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ، 1404 هـ .

53 . معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس الرازي القزويني (ت 395 هـ) ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون ، القاهرة : منشورات دار إحياء الكتاب العربي ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، الطبعة الأولى ، 1366 هـ .

54 . معرفة السنن والآثار ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458 هـ) ، تحقيق : سيّد كسروي حسن ، بيروت : دار الكتب العلمية .

55 . منزلة كتاب الكافي عند الشيعة ، إبراهيم محمّد جواد .

ptth://mth.61/keerat-nm-keakh/moc.mosam41.www

56 . الميزان في تفسير القرآن ، محمّد حسين الطباطبائي (ت 1402 هـ) ، قم : منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية .

57 . سير الكريم الرحمن في كلام المئان ، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت 1376 هـ) ، تحقيق : ابن عثيمين ، بيروت : مؤسّسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، 1421 هـ .

إشارات إلى تفسير الإمام الصادق في أصول الكافي في أصول الكافي قراءة تحليلية موازنة

إشارة

إشارات إلى تفسير الإمام الصادق عليه السلام

في أصول الكافي قراءة تحليلية موازنة

د . حميد الفتلي(1)

الإهداء

إلى حضرة صاحب العصر والزمان (عج)

أهدي هذا العمل، فإنه من بقیة علوم آباءه عليهم السلام، وأهدي هذا الجهد أيضا إلى أحد أوعية علومهم الشيخ الكليني (رضوان الله تعالى عليه).

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، قِيماً لينذر بأسا شديدا من لدنه، وبشّر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد القائل:

إني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما فلن تضلّوا بعدي أبدا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض.

وبعد، فإنّ القرآن كلام الله المنزل، والنور الذي أودعه نبيّه وأهل بيته الأطهار، وإنّ في القرآن المحكم والمتشابه، وإنّ له ظاهرا وباطنا، ولا يعلم تفسيره وتأويله إلاّ الله

ص: 435

ومن خصّ من عباده؛ محمّد وأهل بيته المعصومين، مصداقا لقوله تعالى : «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُو إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسِيدُ عُنُونٌ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا» . فالراسخون في العلم هم أهل بيت النبوة كما فسّره أبو عبد الله الصادق عليه السلام .

وإنّ هذا البحث محاولة يسيرة لالتقاط بعض اللآئى من ذلك البحر الزاخر بالعلم والمعرفة، ألا وهو قراءة ما نطق به الإمام الصادق من تفسير للقرآن الكريم، ونقله الشيخ الكليني في أصول الكافي .

وكنت أمل أن أستوعب كلّ ما ورد عنه عليه السلام من تفسير في جميع الكافي، أصوله وفروعه والروضة ، لكنّ عجلة مثال هذه لا تستوعب ذلك، فقصرت بحثي على الجزء الأوّل من الأصول، وأسّميته «إشارات إلى تفسير الإمام الصادق عليه السلام في أصول الكافي، قراءة تحليلية موازنة» .

وجعلت السور بحسب ترتيبها في القرآن الكريم، مراعيًا تسلسل الآيات داخل كلّ سورة، مبتعدًا بذلك عن منهج الكافي .

وجاء هذا البحث منحصرا بين سورتي البقرة وطه المباركتين ، وهذا يكون أكثر من نصف القرآن ، علما بأنّ لنا إصدارا خاصّا بتفسير الإمام الصادق عليه السلام يرى النور قريبا إن شاء الله .

وكان منهجي توثيق الآية الكريمة التي أوردها الشيخ الكليني من القرآن الكريم ، ثمّ تثبيت رواية الإمام الصادق بنصّها، مكتفيا بأخر راوٍ يتّصل بالإمام طلبا للاختصار والإيجاز، فالتعليق عليها بشرحها وبيانها والإشارة إلى بعض المفسّرين الذين أخذوا بها ، وأحيانا أشير إلى غير الآخذين بها وعمل موازنة بين مفسّري الشيعة ومفسّري العامة بما يتّصل بتفسيره عليه السلام ، وبيان رأيي إن أمكن ذلك .

وقد أفدت من أمّهات كتب الحديث والرواية، كالتوحيد وكتاب من لا يحضره الفقيه وموسوعة أحاديث الشيعة وجامع الأحاديث والبحار ، وأفدت كثيرا من شرح أصول الكافي، وتقاسير الشيعة، كالتبيان ومجمع البيان والميزان، وأشارت إلى بعض تقاسير العامة،

أخيراً، الله أسأل أن يكون هذا البحث المتواضع قربانا لوجهه الكريم ، وحبلاً يوصلني إليه بالتمسك بأوليائه المعصومين، فقد قال :
«وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا»، وأنهم هم الحبل الموصول إلى رضاه .

ربنا تقبل هذا اليسير، واعف عن الكثير، إنك نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

سورة البقرة

1 - قال تعالى : «يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ» (1) .

ذكر الكليني في باب «نكت ونتف من التنزيل في الولاية» تفسير الإمام لهذه الآية بسند متصل عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام ، في قوله جل وعز : «وَأَوْفُوا بِعَهْدِي» : «بولاية أمير المؤمنين عليه السلام ، «أوفِ بِعَهْدِكُمْ» : أوفِ لكم الجنة (2)» .

فالعهد في الآية الكريمة يعني ولاية أمير المؤمنين عليه السلام ، وهو الأمر الذي كان يؤكّد عليه الأئمة عليهم السلام في كلّ مناسبة، «والولاية داخلّة في العهد؛ لأنّها بعض أفرادها وأكملها، فهي أولى بالإرادة منه، ثمّ إنّ أخذ العهد عليهم بالولاية في التوراة، حيث ذكرها فيه كما ذكر الرسالة ، أو في الذرّ على احتمال بعيد» (3) . وقد أكّد هذا التأويل الأئمة عليهم السلام (4) .

وفسر كثير العهد بأنّه أتباع محمّد صلى الله عليه وآله ، وهو معنى لا يبعد عن المعنى الذي قرره الإمام الصادق عليه السلام ، فإنّ ولاية الإمام عليّ عليه السلام إنّما هي طريق لولايته صلى الله عليه وآله (5) .

ص: 437

1- . البقرة: 40.

2- . أصول الكافي للكليني : ج 1 ص 431.

3- . شرح أصول الكافي للمازندراني .

4- . انظر : تفسير الإمام العسكري : ص 227.

5- . انظر : مجمع البيان للطبرسي : ج 1 ص 181؛ وتفسير الأصفى للفيض الكاشاني : ج 1 ص 32.

في حين فسّر آخرون العهد تفسيراً ظاهرياً، فإنّ ذلك عامّ في جميع أوامره ونواهيه ووصاياه، فيدخل في ذلك ذكر محمّد صلى الله عليه وآله في التوراة (1). وتفسير الإمام هو الأشمل والأوضح والأولى .

2 - قال تعالى : «الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ» (2) .

نقل الكليني رحمه الله في باب «من اصطفاه الله من عباده وأورثهم كتابه» بسندٍ عن أبي ولّاد، قال :

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ : «الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ» ؟ قال : هم الأئمّة عليهم السلام (3) .

إنّ حق تلاوة القرآن حفظ معانيه الظاهرة والباطنة وضبط جواهر كلماته وحروفه وكيفياته، وهذا كلّه ليس إلّا في وسع الأئمّة عليهم السلام؛ إذ لا يعلم غيرهم معاني القرآن كلّها، باتّفاق الأئمة (4) .

وقد نقل هذه الرواية أيضاً طائفة من المفسّرين (5) .

في حين أثبتت طائفة أخرى أقوالاً بعيدة عن هذا المعنى، فذكروا أنّ معنى «الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ» هم «أصحاب النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله ، الذين آمنوا بالقرآن وصدقوا به» (6) . وسكت كثير منهم عن التصريح بهم (7) .

وذكر جماعة أنّ هذه الآية نزلت في الذين آمنوا من اليهود (8) . وللمتدبّر أن يختار

ص: 438

1- . انظر : المحرّر الوجيز لابن عطية الأندلسي : ص 133 .

2- . البقرة : 121 .

3- . أصول الكافي : ج 1 ص 215 .

4- . شرح أصول الكافي : ج 5 ص 282 .

5- . انظر : تفسير العيّاشي : ج 1 ص 57 ؛ وتفسير الصافي للفيض الكاشاني : ج 1 ص 185 .

6- . التبيان للطوسي : ج 1 ص 441 .

7- . انظر : مجمع البيان : ج 1 ص 370 ؛ وتفسير غريب القرآن للطريحي : ص 409 ؛ والأمثل لمكارم الشيرازي : ص 361 .

8- . انظر : التبيان : ص 441 ؛ وزاد المسير لابن الجوزي : ج 1 ص 123 ؛ وتفسير الرازي : ج 4 ص 35 .

من هذه الأقوال ما يراه، فإنَّ الشمس لا يحجبها الغراب .

3 - قال تعالى : «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ» (1).

نقل الكليني في باب «إنَّ الأئمة شهداء الله عزَّ وجلَّ على خلقه»، بسندٍ عن بُريد العجلي، أنه قال :

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزَّ وجلَّ : «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ» ؟ قال : نحن الأئمة الوسطى، ونحن شهداء الله على خلقه وحججه في أرضه ، قلت : قول الله عزَّ وجلَّ : «مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ» ؟ قال : إيانا عنى خاصة «هُوَ سَمَائِكُمْ الْمُسَدِّمِينَ مِنْ قَبْلُ»، في الكتب التي مضت وفي هذا القرآن : «وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسَدِّمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ» (2)، فرسول الله صلى الله عليه وآله الشهيد علينا بما بلغنا عن الله عزَّ وجلَّ، ونحن الشهداء على الناس، فمن صدَّق صدقناه يوم القيامة، ومن كذَّب كذَّبنا يوم القيامة (3).

و «الأئمة الوسط»، أي أشرف الأمم وأفضلهم، وخيارهم وأعدلهم (4).

وقد أثبتت تفاسير الشيعة هذه الرواية بشيء من الشرح والتفصيل، وأحيانا بطرق أخرى لها، فقد جاء في تفسير العياشي عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال :

«لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ»، قال : «بما عندنا من الحلال والحرام، وبما ضيعوا منه» .

وعن أبي عمرو الزبيدي، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :

قال : «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ»، فإن ظننت أن

ص : 439

1- . البقرة : 143.

2- . الحج : 78.

3- . أصول الكافي : ج 1 ص 190.

4- . شرح أصول الكافي : ج 5 ص 162.

اللّٰهُ عَنِ بَهْذِهِ الْآيَةِ جَمِيعِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مِنَ الْمَوْحِدِينَ أَنْ مِنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فِي الدُّنْيَا عَلَى صَاحٍ مِنْ تَمَرٍ يَطْلُبُ اللّٰهُ شَهَادَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَقْبَلُهَا مِنْهُ بِحَضْرَةِ جَمِيعِ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ! كَلَّا لَمْ يَعْزِزْ اللّٰهُ مِثْلَ هَذَا مِنْ خَلْقِهِ، يَعْنِي الْأُمَّةَ الَّتِي وَجِبَتْ لَهَا دَعْوَةُ إِبْرَاهِيمَ: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»، وَهِيَ الْأُمَّةُ الْوَسْطَى، وَهِيَ خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ (1).

فِي حِينَ ذَكَرَ الطَّبْرَسِيُّ مَعْنِيَيْنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أُمَّةٌ وَسَطًا»، أَحَدَهُمَا:

إِنَّهُ أَخْبَرَ عَزَّ اسْمُهُ أَنَّهُ جَعَلَ أُمَّةً نَبِيَّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَدْلًا وَوَسْطَةً بَيْنَ الرُّسُولِ وَالنَّاسِ (2).

وَهَذَا مَذْهَبٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْسَّرِينَ مَمَّنْ لَمْ يَطَّلِعُوا عَلَى رِوَايَةِ الْإِمَامِ أَوْ يَأْخُذُوا بِهَا.

وِثَانِيَهُمَا: «إِنَّ الْأُمَّةَ الْوَسْطَى هِيَ الْأُمَّةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَقَدْ نَقَلَ هَذَا الْمَعْنَى مَرْفُوعًا إِلَى الْإِمَامِ عَلِيِّ وَالبَاقِرِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَهُوَ مَا نَحْنُ فِيهِ» (3). وَأَخَذَ بِهَذَا الرَّأْيِ كَثِيرٌ مِنَ مَفْسَّرِي الشَّيْعَةِ (4).

وَقَدْ أَفَادَ صَاحِبُ الْمِيزَانِ فِي تَفْسِيرِهِ لِهَذِهِ الْآيَةِ مِنَ الرِّوَايَةِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ نَصَّهَا، قَالَ:

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذِهِ الْكِرَامَةَ لَيْسَتْ تَنَالُهَا جَمِيعُ الْأُمَّةِ، إِذْ لَيْسَتْ إِلَّا كِرَامَةً خَاصَّةً لِلْأَوْلِيَاءِ الطَّاهِرِينَ مِنْهُمْ، وَأَمَّا مِنْ دُونِهِمْ مِنَ الْمَتَوَسِّطِينَ فِي السَّعَادَةِ وَالْعَدُولِ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ، فَلَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، فَضْلًا عَنِ الْأَجْلَافِ الْجَافِيَةِ، وَالفِرَاعِنَةِ الطَّاعِيَةِ مِنَ الْأُمَّةِ (5).

فَالشَّيْعَةُ بَيْنَ آخِذٍ بِالرِّوَايَةِ، وَبَيْنَ مَفِيدٍ مِنْهَا.

فِي حِينَ فَسَّرَهَا جَمَاعَةٌ تَفْسِيرًا لُغَوِيًّا لَيْسَ فِيهِ دَلَالَاتٌ إِضَافِيَّةٌ، قَالُوا:

كَمَا أَنَّ الْكَعْبَةَ وَسَطُ الْأَرْضِ، كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ دُونَ الْأَنْبِيَاءِ وَفَوْقَ الْأُمَمِ، وَالْوَسْطَى

ص: 440

1- . تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ: ج 1 ص 62؛ تَفْسِيرُ فِرَاتِ الْكُوفِيِّ: ص 62.

2- . مَجْمَعُ الْبَيَانِ: ج 1 ص 288؛ التَّبْيَانُ: ج 2 ص 5.

3- . مَجْمَعُ الْبَيَانِ: ج 1 ص 288.

4- . انظُرْ: تَفْسِيرُ الصَّافِيِّ: ج 1 ص 197؛ وَنُورُ الثَّقَلَيْنِ لِلْحَوْيِزِيِّ: ج 1 ص 134.

5- . تَفْسِيرُ الْمِيزَانِ لِلْعَلَّامَةِ الطَّبَّاطِبَائِيِّ: ج 1 ص 319.

العدل، لتكونوا شهداء على الناس؛ أي في المحشر للأنبياء على أممهم(1).

تدفعهم بذلك دوافع عقائدية، أو ربما أنهم لم يوقفوا في الوصول إلى هذه الرواية، والله أعلم .

4 - قال تعالى : «اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَ الَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاءُ لَهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ»(2).

ذكر الكليني في باب «فيمن دان الله عز وجل بغير إمام من الله جل جلاله»، تفسير الظلمات والنور، قال :

قال الإمام الصادق عليه السلام برواية عبد الله بن أبي يعفور ، في تفسير قوله تعالى : «اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ» : يعني من ظلمات الذنوب إلى نور التوبة والمغفرة، لولايتهم كل إمام عادل من الله . وقال : «وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاءُ لَهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ» ، إنما عنى بهذا أنهم كانوا على نور الإسلام، فلما أن تولوا كل إمام جائر ليس من الله عز وجل بولايتهم إياه، أخرجهم من نور الإسلام إلى ظلمات الكفر، فأوجب الله لهم النار مع الكفار، ف «أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ»(3).

وقد أثبت العياشي هذه الرواية وقال : «إنَّ النور هم آل محمد صلى الله عليه وآله ، والظلمات عدوهم»(4).

وأخذ جملة من المفسرين من أصحابنا وغيرهم بهذا المعنى(5).

ص: 441

1- . تفسير القرطبي : ج 2 ص 153 ؛ وانظر : زاد المسير : ج 1 ص 138 ؛ وتفسير الرازي : ج 4 ص 108.

2- . البقرة : 257.

3- . أصول الكافي : ج 1 ص 375 - 376.

4- . تفسير العياشي : ج 1 ص 139.

5- . انظر : جامع البيان للطبري : ج 3 ص 31 ؛ التبيان : ج 2 ص 313 ؛ مجمع البيان : ج 2 ص 163 ؛ تفسير الرازي : ج 8 ص 5.

5 - قال تعالى : «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا» (1).

روى الكليني في باب «معرفة الإمام والرد إليه»، بسندٍ عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، في قوله عز وجل : «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا»، قال : «طاعة الله ومعرفة الإمام» (2).

فقد فسّر الإمام عليه السلام الحكمة بطاعة الله ومعرفة الإمام . قال المازندراني في شرح أصول الكافي شارحا قوله عليه السلام الذي أثبتناه : قوله : طاعة الله ومعرفة الإمام، إنّما نسب المعرفة إلى الإمام ، والطاعة إلى الله؛ لأنّ معرفة الإمام مستلزمة لمعرفة الله، وطاعة الله مستلزمة لطاعة الإمام ، فيرجع الكلام إلى أنّ الحكمة طاعة الله وطاعة الإمام ومعرفتهما، فتكون المعرفة إشارة إلى الحكمة النظرية والطاعة إلى الحكمة العملية (3).

وقد أخذ بعض المفسّرين بمعنى قوله تعالى ، قال القمي :

قوله : «يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا»، قال : الخير الكثير معرفة أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام (4).

ونقل الطبرسي عنه عليه السلام أنّ معنى الحكمة هو القرآن والفقه ، ثم ذكر معاني كثيرة، كالقرآن والعلم والإصابة عن القول والفعل والنبوة، ومعرفة الله وخشيته ، وكلّ هذه المعاني تدور في فلك المعنى الذي أثبتته وقرّره عليه السلام (5).

سورة آل عمران

1 - قال تعالى : «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُو إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِي كُلُّ مَنْ عِنْدِ

ص: 442

1- . البقرة : 269.

2- . أصول الكافي : ج 1 ص 185.

3- . شرح أصول الكافي : ج 1 ص 148.

4- . تفسير القمي : ج 1 ص 92.

5- . مجمع البيان ؛ وانظر : كنز الدقائق للمشهدي : ج 1 ص 652 ؛ ونور الثقلين : ج 1 ص 287.

رَبَّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ»(1).

نقل الكليني في باب «إنّ الراسخين في العلم هم الأئمة عليهم السلام» ثلاث روايات عن الصادق عليه السلام تؤكّد هذا المعنى.

أحدها: بسندٍ متصل إلى أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «نحن الراسخون في العلم، ونحن نعلم تأويله».

والثانية: عن عبد الرحمن بن كثير، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، أنّه قال:

الراسخون في العلم أمير المؤمنين والأئمة من بعده عليهم السلام.

والثالثة: بسندٍ عن بريد بن معاوية، عن أحدهما عليهما السلام، قال:

فرسول الله صلى الله عليه وآله أفضل الراسخين في العلم، وقد علّمه الله عزّ وجلّ جميع ما أنزل عليه من التنزيل والتأويل، وما كان الله لينزل عليه شيئاً لم يعلمه تأويله، وأوصياؤه من بعده يعلمونه كلّ، والذين لا يعلمون تأويله إذا قال العالم فيهم بعلم، فأجابهم الله بقوله: «يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا»، والقرآن خاصّ وعامّ، ومحكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، فالراسخون في العلم يعلمونه(2).

وقد أثبت العياشي وغيره هذه الرواية، وأخذوا بها(3).

فالراسخون في العلم هم رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام بنصّ الروايات الشريفة التي أثبتناها.

قال صاحب بيان السعادة مفسّراً:

والراسخون في العلم رسوخاً قائماً، وهم الذين بلغوا إلى مقام المشيئة، وارتقوا عن مقام الإمكان، وهم محمّد صلى الله عليه وآله وأوصياؤه الاثنا عشر لا غيرهم، وأمّا غيرهم من الأنبياء والأولياء، فلمّا لم يرتقوا عن مقام الإمكان، لم يعلموا تأويلها التام، بل بقدر

ص: 443

1- آل عمران: 7.

2- أصول الكافي: ج 1 ص 213.

3- انظر: تفسير العياشي: ج 1 ص 163؛ البرهان في تفسير القرآن للبحراني: ج 1 ص 597؛ نور الثقلين: ج 1 ص 312.

في حين فسّر بعضهم الراسخين تفسيراً لغوياً ظاهرياً، فقيل: «الراسخون: الثابتون في العلم، الضابطون له، المتقنون فيه» (2).

2- قال تعالى: «أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ» (3).

روى الشيخ الكليني رحمه الله في باب «نكت وتنف من التنزيل في الولاية»، بسندٍ عن عمّار الساباطي، قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: «أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ»؟ فقال: الذين اتّبعوا رضوان الله، هم الأئمة، وهم والله يا عمّار درجات للمؤمنين، وبولايتهم ومعرفتهم إيانا يضاعف الله لهم أعمالهم ويرفع الله لهم الدرجات العلى (4).

وقال المازندراني شارحاً قول الإمام «هم الأئمة»:

الظاهر أنّ الضمير راجع إلى الذين أتبعوا، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى رضوان الله، وإطلاقه على الأئمة مجاز، من باب إطلاق المسبب على السبب؛ لأنّهم سبب لرضوان الله تعالى. وقوله: «وهم والله يا عمّار درجات للمؤمنين»، الحمل للمبالغة، أو التقدير ذوو درجات باعتبار تفاوت مقامات المؤمنين بهم بالنسبة إليهم في المحبّة والطاعة والعلم والعمل. وقوله: «يضاعف الله لهم أعمالهم» على حسب أحوالهم فيما ذكر، وكذلك قوله: «يرفع الله لهم الدرجات العلى» (5).

وقد أثبت بعض المفسّرين هذه الرواية، وأضاف:

ص: 444

1- بيان السعادة: ج 1 ص 247.

2- انظر: جامع البيان: ج 3 ص 247؛ الكشّاف للزمخشري: ج 1 ص 413؛ مجمع البيان: ج 2 ص 241.

3- آل عمران: 162.

4- أصول الكافي: ج 1 ص 430.

5- شرح أصول الكافي: ج 7 ص 109.

قوله عليه السلام: "... يا عَمَّارُ كمن بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ . . ."، فهم والله الذين جحدوا حقَّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وحقَّ الأئمة منّا أهل البيت، فباؤوا لذلك سخطاً من الله (1).

في حين فسّر غير واحد الآية تفسيرات، منها: إنه اتّبع رضوان الله في العمل بطاعته. ومنها: إنه اتّبع رضوان الله في ترك الغلول. ومنها: إنه اتّبع رضوان الله في الجهاد في سبيله (2).

وهذه من التفسيرات التي تأخذ بطواهر الآيات.

وفسّر الواحدي قوله: «من اتّبع رضوان الله» بالمؤمنين، و«كمن بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ» يعني المناققين (3).

وإنّما أثبتنا أقوال بقيّة المفسّرين في هذه الآية وفي غيرها؛ ليتبيّن الفرق بين ما روي عن الإمام عليه السلام، وما نقل عن غيره، فإنّ ذلك من باب ابتغاء الوصول إلى الحقيقة، وهي ظاهرة واضحة، ومن باب إقامة الحجّة على من يسمع مقالنا هذه، فقد روي عن الأئمة عليهم السلام قالوا: «أحيوا أمرنا، رحم الله من أحيأ أمرنا».

سورة النساء

1 - قال تعالى: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا» (4).

نقل الكليني في باب «إنّ الأئمة عليهم السلام ولاة الأمر وأنهم الناس المحسودون» تفسير قوله تعالى بسندٍ عن حمران بن أعين، قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قوله عزّ وجلّ: «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ»؟ فقال: النبوة، قلت و«وَالْحِكْمَةَ»؟ قال: الفهم والقضاء، قلت: «وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا»

ص: 445

1- تفسير العيّاشي: ج 1 ص 205؛ وانظر: تفسير الصافي: ج 1 ص 396.

2- انظر: معاني القرآن للنحاس: ج 1 ص 506؛ مجمع البيان: ج 2 ص 433.

3- تفسير الواحدي: ج 1 ص 241.

4- النساء: 54.

عَظِيمًا؟ فقال : الطاعة .

وعن الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الوشاء، عن حمّاد بن عثمان، عن أبي الصّبّاح، قال :

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ : «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» ؟ فقال : يا أبا الصّبّاح، نحن والله الناس المحسودون(1) .

ففسّر عليه السلام الكتاب بالنبوّة ، والحكمة بالفهم والقضاء ، والمُلك العظيم بالطاعة ، كما أنّه فسّر الناس في الآية الكريمة بالأئمّة عليهم السلام ، فإنّهم هم المحسودون حقًا . وقد أقسم الإمام كما في نصّ الرواية لتثبيت ذلك في نفس السائل ؛ لأنّ القسم ضرب من التوكيد درج عليه العرب، والإمام لا يخالف سنن العرب في كلامهم .

وإطلاق الكتاب على النبوّة باعتبار أنّه مستلزم لها ، أو باعتبار أنّه عبارة عن المكتوب، وإيتاء النبوّة كان مكتوبا في اللوح المحفوظ بقلم التقدير . وقوله : "قال : الفهم والقضاء" ، يعني أنّ الحكمة عبارة عن العلم بالله وأسرار التوحيد والقوانين الشرعية والقضاء بين الناس بالعدل، فهي عبارة عن الحكمة النظرية والعملية وبناء الخلافة عليهما . قوله : "فقال : الطاعة" ، أي طاعة الخلق لهم في خصالهم وأفعالهم وأقوالهم وعقائدهم، وهي مُلك عظيم لا يوازيه شيء(2) .

وأكد الإمام الرضا عليه السلام هذه الرواية وهو يفسّر قوله تعالى الذي ذكرناه، قال : «يعني الطاعة للمصطفين الطاهرين، والمُلك هنا الطاعة لهم»(3) .

وقد أخذ كثير من المفسّرين بهذه الرواية، فمنهم من أثبتها بألفاظها، كالعيّاشي والقمّي وغيرهما(4) ، ومنهم من نقل لهذه الآية تفسيراً قريباً لما روي عن الإمام، لكنّه

ص: 446

-
- 1- . أصول الكافي : ج 1 ص 206.
 - 2- . شرح أصول الكافي : ج 5 ص 259.
 - 3- . مسند الإمام الرضا للعطاردي : ج 2 ص 115.
 - 4- . انظر : تفسير العيّاشي : ج 1 ص 168 ؛ تفسير القمّي : ج 1 ص 140 ؛ مجمع البيان : ج 3 ص 108 ؛ تفسير نور الثقلين : ج 1 ص 490.

لم يشر إليها(1).

في حين بَعُد بعض المفسّرين كثيرا ووسّع الدائرة، ففسّر «الناس» في قوله تعالى: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ...» أي النبيّ صلى الله عليه وآله خاصّة.

وقيل: «الناس» العرب.

وقيل: حسدت اليهود قريشا؛ لأنّ النبوة فيهم، وفسّروا المُلْك العظيم بأنّه ملك سليمان(2).

وهذه تفسيرات ظاهرية تدفع إليها دوافع فكرية أو عقائدية، والأولى الرجوع في هذا وفي غيره إلى الرواية، فإنّه لا اجتهاد مع النصّ.

2- قال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا»(3).

أثبت الكليني في باب «إنّ الإمام عليه السلام يعرف الإمام الذي يكون بعده» روايةً بسندٍ عن المعلّى بن خنيس، قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا»؟ قال: أمر الله الإمام الأوّل أن يدفع إلى الإمام الذي بعده كلّ شيء عنده(4).

وقال الإمام موسى بن جعفر عليه السلام:

هذه الآية مخاطبة لنا خاصّة، أمر الله تبارك وتعالى كلّ إمام منّا يؤدّي إلى الإمام الذي بعده ويوصي إليه، ثمّ هي جارية في سائر الأمانات(5).

فالأمانة كما يفهم من الرواية الشريفة العهد أو الإمامة، يؤدّيها كلّ إمام إلى الذي

ص: 447

1- انظر: التبيان: ج 3 ص 277.

2- انظر: تفسير القرطبي: ج 5 ص 252.

3- النساء: 58.

4- أصول الكافي: ج 1 ص 277.

5- كنز الدقائق: ج 3 ص 434.

يليه ، قال الإمام الرضا عليه السلام «ولا يخصّ بها غيره ولا يزويها عنه»(1) .

وقد نقل الشيخ الطوسي ثلاثة أقوال في الأمانة :

الأول : إن كلّ مؤتمن على شيء يلزمه ردّه .

الثاني : أمر الله الأئمة كلّ واحد منهم أن يسلم الأمر إلى من بعده، وهي الرواية التي نحن فيها .

الثالث : نزلت في عثمان بن طلحة، أمر الله تعالى نبيّه أن يردّ إليه مفاتيح الكعبة(2) .

في حين فسّرها غير واحد من مفسّري العامة تفسيراً بعيداً، فيه كثير من السذاجة والبساطة ، قيل : إنّها نزلت في الأمراء وأمرهم أن يؤدّوا الأمانة في أموال المسلمين، أو أنّها نزلت عامّة في الودائع وغيرها من الأمانات(3) .

فأمّا على القول الأوّل ، فإن كان المقصود به الأمراء الدنيويين أو الملوك وأمثالهم، فلم يحفظ لنا التاريخ منهم أحداً أدى الأمانة إلى المسلمين، إلّا أقلّهم ، فعلى هذا القول يكونون مخالفين لأمر من أوامر الله . وأمّا على القول الثاني، فقد أشار إليه الأئمة شريطة أن يبدأ بهم عليهم السلام ثمّ يجري على ما سواهم .

3 - قال تعالى : «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»(4) .

نقل الكليني في باب «ما نصّ الله عزّ وجلّ ورسوله على الأئمة عليهم السلامواحداً فواحداً»، بسندٍ عن أبي بصير، قال :

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ : «وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» ؟ قال : نزلت في عليّ

بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام، فقلت له: إنّ الناس يقولون : فما لم يسمّ عليّاً وأهل بيته في كتاب الله عزّ وجلّ ؟ قال : فقال : قولوا لهم إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً ، حتّى كان

ص: 448

1- . شرح أصول الكافي : ج 6 ص 87 .

2- . التبيان : ج 3 ص 234 ؛ وانظر : مجمع البيان : ج 3 ص 112 ؛ تفسير الصافي : ص 461 .

3- . انظر : زاد المسير : ج 2 ص 142 .

4- . النساء : 59 .

رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر ذلك لهم ، ونزلت عليه الزكاة ولم يسمّ لهم من كلّ أربعين درهما درهم(1) ، حتّى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر ذلك لهم ، ونزل : «وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»، ونزلت في عليّ والحسن والحسين، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله في علي : "مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ" ، وقال صلى الله عليه وآله : "أوصيكم بكتاب الله وأهل بيتي، فأبني سألت الله عزّ وجلّ أن لا يفرّق بينهما حتّى يوردهما عليّ الحوض، فأعطاني ذلك" ، وقال صلى الله عليه وآله : لا تعلّموهم فهم أعلم منكم ، وقال صلى الله عليه وآله : "إنّهم لن يخرجوكم من باب هدىّ ولن يدخلوكم في باب ضلالة" ، فلو سكت رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله ولم يبيّن من أهل بيته، لادّعاها آل فلان وآل فلان ، لكنّ الله عزّ وجلّ أنزل في كتابه تصديقا لنبية صلى الله عليه وآله : «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ

تَطْهِيرًا»(2) .

فكان علي والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام ، فأدخلهم رسول الله صلى الله عليه وآله تحت الكساء في بيت أمّ سلمة ، ثمّ قال : "اللهمّ إنّ لكلّ نبي أهلاً وثقلاً وهؤلاء أهل بيتي وقلبي" ، فقالت أمّ سلمة : أأنت من أهلك ؟ قال : "إنّك إلى خير، ولكن هؤلاء أهلي وقلبي" ، فلمّا قبض رسول الله صلى الله عليه وآله كان عليّ أولى الناس بالناس؛ لكثرة ما بلغ فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وإقامته للناس وأخذه بيده ، فلمّا مضى عليّ لم يكن يستطيع عليّ ولم يكن ليفعل أن يدخل محمّد بن علي ولا العباس بن علي، ولا واحدا من ولده ، إذا لقال الحسن والحسين : إنّ الله تبارك وتعالى أنزل فينا كما أنزل فيك، فأمر بطاعتنا كما أمر بطاعتك، وبلغ فينا رسول الله صلى الله عليه وآله كما بلغ فيك، وأذهب عنّا الرجس كما أذهب عنك، فلمّا مضى عليّ عليه السلام كان الحسن عليه السلام أولى به؛ لكبره ، فلمّا توفّي لم يستطع أن يدخل ولده ولم يكن ليفعل ذلك والله عزّ وجلّ يقول : «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ»، فيجعلها في ولده، إذا لقال الحسين : أمر الله بطاعتي كما أمر بطاعتك وطاعة أبيك، وبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله كما بلغ فيك وفي أبيك، وأذهب الله عنّي الرجس كما أذهب عنك وعن أبيك.

ص: 449

1- . درهما.

2- . الأحزاب : 33.

حتّى صارت إلى الحسين عليه السلام ، لم يكن أحد من أهل بيته يستطيع أن يدّعي عليه كما كان هو يدّعي على أخيه وعلى أبيه، ولو أرادوا أن يصرفوا الأمر عنه ولم يكونوا ليفعلوا، ثمّ صارت حين أفضت إلى الحسن عليه السلام ، فجرى تأويل هذه الآية : «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ» .

ثمّ صارت من بعد الحسين لعليّ بن الحسين عليه السلام ، ثمّ صارت من بعد عليّ بن الحسين إلى محمّد بن علي عليه السلام . وقال :
الرجس هو الشكّ ، والله لا نشكّ في ربّنا أبداً(1) .

وللمفسّرين في معنى «أولي الأمر» قولان آخران :

الأول : عن أبي هريرة - وفي رواية عن ابن عبّاس وميمون بن مهران والسريّ والجبّاني والبلخي والطبري - أنّهم الأمراء .

الثاني : قال جابر بن عبد الله - وفي رواية عن ابن عبّاس ومجاهد والحسن وعطاء وأبي العالية - أنّهم العلماء(2) .

وهذان القولان بعيدان كلّ البعد عن مضمون الآية الشريفة وأنّ المراد بأولي الأمر هم الأئمّة عليهم السلام، بنصّ الرواية التي أثبتناها أولاً عن الإمام الصادق عليه السلام ، إذ لا يجوز إيجاب طاعة أحد مطلقاً إلاّ من كان معصوماً مأموناً منه السهو والغلط، وليس ذلك بحاصل في الأمراء ولا العلماء، وإنّما هو واجب في الأئمّة الذين دلّت الأدلّة على عصمتهم وطهارتهم ، فأما من قال المراد به العلماء، فقولُه بعيد ؛ لأنّ قوله : «وأولي الأمر» معناه أطيعوا من له الأمر، وليس ذلك للعلماء .

فإن قالوا : يجب علينا طاعتهم إذا كانوا محقّين، فإذا عدلوا عن الحقّ فلا طاعة لهم علينا . قلنا : هذا تخصيص لعموم إيجاب الطاعة لم يدلّ عليه دليل .

ص: 450

1- . أصول الكافي : ج 1 ص 287 - 288.

2- . التبيان : ج 3 ص 235 ؛ وانظر : مجمع البيان : ج 3 ص 113 ؛ تفسير الرازي : ج 2 ص 179 ؛ تفسير القرطبي : ج 5 ص 258.

وحمل الآية على العموم فيمن يتضح ذلك فيه أولى من تخصيص الطاعة بشيء دون شيء، كما لا يجوز تخصيص وجوب طاعة الرسول وطاعة الله في شيء دون شيء (1).

سورة المائدة

قال تعالى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَ كِعُونَ» (2).

روى الشيخ الكليني في باب «ما نصّ الله عزّ وجلّ ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحداً فواحداً»، بسند متصل عن أحمد بن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَ كِعُونَ» ؟ قال :

إنما أولياؤكم أحقّ بكم وبأموالكم وأنفسكم وأموالكم ، الله ورسوله والذين آمنوا، يعني عليّاً وأولاده الأئمة عليهم السلام إلى يوم القيامة ، ثم وصفهم الله عزّ وجلّ ، فقال : «الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَ كِعُونَ»، وكان أمير المؤمنين عليه السلام في صلاة الظهر وقد صلى ركعتين وهو راح، وعليه حلّة قيمتها ألف دينار ، وكان النبي صلى الله عليه وآله كساه إياها ، وكان النجاشي أهداها له ، فجاء سائل فقال : السلام عليك يا وليّ الله وأولى بالمؤمنين من أنفسهم ، تصدّق على مسكين ، فطرح الحلّة إليه وأوماً بيده إليه أن يحملها ، فأنزل الله عزّ وجلّ في هذه الآية، وصيرّ نعمة أولاده بنعمته، فكلّ من بلغ من أولاده مبلغ الإمامة يكون بهذه النعمة مثله، فيتصدّقون وهم راعون ، والسائل الذي يسأل أمير المؤمنين عليه السلام من الملائكة ،

والذين يسألون الأئمة من أولاده يكونون من الملائكة (3).

ص: 451

1- . انظر : التبيان : ج 3 ص 273 ؛ مجمع البيان : ج 3 ص 113 .

2- . المائدة : 55 .

3- . أصول الكافي : ج 1 ص 88 - 89 .

ولم يختلف كثير من مفسري العامة في أنّ هذه الآية نزلت في عليّ عليه السلام ، كما دلّت رواية أبي عبد الله التي أثبتناها (1) .

ونقل كثير من المفسرين وأصحاب الحديث هذه الرواية مرفوعة إلى الإمام الباقر عليه السلام أيضا (2) .

سورة الأنعام

1 - قال تعالى : «وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرْكُمْ بِهِي وَمَنَّم بَلَّغٌ» (3) .

نقل الكليني في باب «نكت ونتف من التنزيل في الولاية»، بسندٍ عن مالك الجهني قال :

قلت لأبي عبد الله عليه السلام قول الله عزّ وجلّ : «وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرْكُمْ بِهِي وَمَنَّم بَلَّغٌ» ؟ قال : من بلغ أن يكون إماما من آل محمّد فهو ينذر بالقرآن كما أنذر به رسول الله صلى الله عليه وآله (4) .

فإنّ «كلّ من بلغ لا يصلح أن يكون منذرا، بل هو من كان عالما بجميع ما فيه مثل النبيّ صلى الله عليه وآله ؛ لكونه قائما مقامه، ولذلك فسره عليه السلام بقوله : "من بلغ أن يكون إماما" من آل محمّد ؛ لاتّفاق الأئمة على أنّ غيره لا يعلم جميع ما في القرآن» (5) .

ونقل العيّاشي وغيره عن الإمام الباقر والصادق عليهما السلام هذا المعنى أيضا (6) .

2 - قال تعالى : «الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ» (7) .

ص: 452

1- . انظر : الكشاف : ج 1 ص 623 .

2- . انظر : تفسير أبي حمزة الثمالي : 157 ؛ وتفسير العيّاشي : ج 1 ص 327 ؛ التبيان : ج 3 ص 558 ؛ شرح أصول الكافي : ج 6 ص 116 .

3- . الأنعام : 19 .

4- . أصول الكافي : ج 1 ص 416 .

5- . شرح أصول الكافي : ج 7 ص 63 .

6- . تفسير العيّاشي : ج 1 ص 356 ؛ وانظر : تفسير الصافي : ج 2 ص 112 .

7- . الأنعام : 82 .

روى الكليني في باب «نكت ونتف من التنزيل في الولاية»، بسندٍ عن عبد الرحمن بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام قول الله عزّ وجلّ :
«الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ» ؟ قال :

بما جاء به محمّد صلى الله عليه وآله من الولاية ولم يخلطوها بولاية فلان وفلان، فهو الملبّس بالظلم(1).

وقال صاحب مجمع البيان : «ولم يخلطوا ذلك بظلم ، والظلم هو الشرك»(2).

وفسّر بعضهم الظلم بظلمٍ مخصوص ومعصية معيّنة، وهي الخلط المذكور . وفسّره بعضهم بالمعصية مطلقاً(3).

3- قال تعالى : «لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامِنْتُمْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا»(4).

نقل الكليني في الباب نفسه تفسير هذه الآية بسندٍ عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله : «لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامِنْتُمْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا»، قال :

الإقرار بالأنبياء والأوصياء وأمير المؤمنين عليهم السلام خاصّة، قال : لا ينفع إيمانها ؛ لأنّها سلبت(5).

أي لا- ينفع نفساً إيمانها في ذلك اليوم باللّه وبالنبيّ والوصيّ إذا لم تكن آمنت في الميثاق باللّه، أو آمنت به ولم تكن آمنت فيه بالنبيّ والوصيّ، وإتّما لا ينفعها الإيمان في ذلك اليوم؛ لأنّها سلبت عن الإيمان، وتذهب من الدنيا بغير إيمان .

ويُفهم منه أنّ كل من لم يؤمن بأمر المؤمنين عليه السلام في الميثاق، لو آمن به في الدنيا لا ينفعه؛ لأنّه يموت بغير إيمان(6).

ص: 453

- 1- . أصول الكافي : ج 1 ص 413.
- 2- . مجمع البيان : ج 4 ص 99.
- 3- . شرح أصول الكافي : ج 1 ص 53.
- 4- . الأنعام : 158.
- 5- . أصول الكافي : ج 1 ص 428.
- 6- . شرح أصول الكافي : ج 7 ص 104.

قال صلى الله عليه وآله :

ثلاث إذا خرجن لا- ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا : طلوع الشمس من مغربها، والدجال، ودابة الأرض(1).

وقد روي عن الإمام الباقر مثل ذلك(2).

وأخذ أكثر مفسري الشيعة رواية الإمام الباقر والصادق عليهما السلام التي ترجع إلى النبي صلى الله عليه وآله كما أثبتناه(3).

سورة الأعراف

1 - قال تعالى : «فَاذْكُرُواْ آيَةَ اللّهِ»(4).

نقل الكليني في باب «إنّ النعمة التي ذكرها الله عزّ وجلّ في كتابه هم الأئمة عليهم السلام» بسند متصل عن أبي يوسف البرّاز، قال : تلا أبو عبد الله عليه السلام هذه الآية : «فَاذْكُرُواْ آيَةَ اللّهِ»، قال : أتدري ما آلاء الله ؟ قلت : لا ، قال : هي أعظم نعم الله على خلقه، هي ولا يتنا(5).

فالآلاء هي النعم ، وهم عليهم السلام من نعم الله على العباد، وولايتهم أعظم النعم ، وقد فسّر المفسّرون هذه الآية تفسيراً لغويًا ولم يتأولوها .

2 - قال تعالى : «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاتِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ

ص: 454

1- . صحيح مسلم : ج 1 ص 95.

2- . انظر : تفسير العيّاشي : ج 1 ص 384.

3- . انظر : التبيان : ج 4 ص 226 ؛ مجمع البيان : ج 4 ص 200 ؛ تفسير الأصفى : ج 1 ص 354 ؛ وتفسير الميزان : ج 7 ص 391.

4- . الأعراف : 69.

5- . أصول الكافي : ج 1 ص 217.

وَنَصْرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» (1).

روى الكليني في باب «إن الأئمة عليهم السلام نور الله عز وجل»، تفسير النور في هذه الآية بسندٍ عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «النور في هذا الموضوع عليّ أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام» (2).

وقد فسّر غير واحد من العامة النور بالقرآن والإسلام (3)، وذهب إلى ذلك الطوسي من الشيعة (4).

أقول: إن القرآن نور، وإن الإسلام نور، ولكنّ عبارة الإمام واضحة بيّنة، إذ قال: «النور في هذا الموضوع...»؛ لأنّ دلالات القرآن تختلف من موضعٍ لآخر وإن اتفقت ألفاظها، ولا يعلم ذلك إلاّ الله والراسخون في العلم، واعتقد أنّ الذي دفع المفسّرين بالاعتقاد أنّ النور معناه القرآن، ففسّروا النور بالقرآن، بقرينة «أنزل»، والأولى أن يفسّر بعليّ وأولاده الطاهرين بقرينة «مع»، أي مع الرسول، إذ لو أُريد القرآن ل قيل: «أنزل إليه»، ولا يصحّ «أنزل معه».

وأما النزول، فلا يصحّ أن يُجعل قرينة لذلك دون هذا؛ لأنّ النفوس القدسية

والأرواح النورانية نزلت من عند الله تعالى إلى عالمنا هذا لهداية الخلق كالقرآن، فلا

وجه لأن يجعل قرينة لأحدهما دون الآخر (5).

3 - قال تعالى: «وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا» (6).

نقل الكليني في باب «النوادر»، بسندٍ متصل عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: «وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا»، قال: «نحن والله الأسماء الحسنى التي لا يقبل الله من العباد عملاً إلاّ بمعرفة» (7).

ص: 455

1- . الأعراف : 157.

2- . أصول الكافي : ج 1 ص 194.

3- . انظر : جامع البيان : ج 1 ص 194 ؛ تفسير السمعي : ج 2 ص 222.

4- . انظر : التبيان : ج 4 ص 560 .

5- . شرح أصول الكافي : ج 5 ص 178 .

6- . الأعراف : 180 .

7- . أصول الكافي : ج 1 ص 144 .

ويُلاحظ أنّ الإمام يستعمل أسلوب التوكيد بالقسم إذا فسّر القرآن تفسيراً عقائدياً لتثبيت ذلك في نفس المتلقّي . والقسم أسلوب من أساليب العربية المعتمدة .

وقد شرح المازندراني هذه الرواية شرحاً واضحاً لا لبس فيه، قال :

يُحتمل أن يراد بالأسماء الحسنى أسماءهم عليهم السلام، وإتّما نسبها الله إليه لأنّه سمّاهم بها قبل خلقهم، كما دلّت عليهم بعض الروايات، ويُحتمل أن يراد بها ذواتهم؛ لأنّ الاسم في اللغة العلامة، وذواتهم القدسية علامات ظاهرة لوجود ذاته وصفاته، وصفاتهم النورية بيّنات واضحة لتمام أفعاله وكمالاته، وإتّما وصفهم بالحسنى - مع أنّ غيرهم من الموجودات أيضاً علامات وبيّنات - لِمَا وجد فيهم من الفضل والكمال، ولمع منهم الشرف والجلال، ما لا يقدر على وصفه لسان العقول، ولا يبلغ إلى كنهه أقطار الفحول، فهم من مظاهر الحقّ وأسمائه الحسنى وآياته الكبرى، فلذلك أمر سبحانه عباده أن يدعوه ويعبدوه بالتوسّل بهم والتمسك بذيلهم(1).

ولم يلتفت كثير من المفسّرين من الفريقين إلى هذه الرواية الشريفة، فجاء تفسيرهم لهذه الآية تفسيراً طبيعياً، فقالوا: «إنّ لله الأسماء الحسنى فادعوه بها»، وفسّروا الأسماء بالعلامات الدالّة على ذاته سبحانه، وأخذوا يعدّدون بعض سماته تعالى تلك .

والحقّ أنّ كلّ تفسير بعد تفسيرهم عليهم السلام باطل؛ لأنّهم هم القرآن الناطق، وهم الراسخون في العلم، وفي بيوتهم نزل القرآن، وهم بتفسيره وتأويله أعلم من سائر الخلق .

وقد روي عن الإمام الرضا عليه السلام، قال :

إذا نزلت بكم شدة، فاستعينوا بنا على الله، ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها(2).

ص: 456

1- . شرح أصول الكافي : ج 4 ص 221.

2- . تفسير الصافي : ج 2 ص 254.

سورة الأنفال

قال تعالى : «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا»(1) .

روى الكليني في باب «نكت وترف من التنزيل في الولاية»، بسندٍ عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام ، في قوله تعالى : «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا»، قلت : ما السلم ؟ قال : «الدخول في أمرنا»(2) .

وفي تفسير العياشي وجامع الأحاديث عن محمد الحلبي، عن أبي عبد الله ، في قوله تعالى : «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا»، فسأل: ما السلم ؟ قال : «الدخول في أمرنا»(3) .

وفسرها كثير من المفسرين تفسيراً ظاهرياً لغويًا، والمعنى إذا جنحوا للسلم، أي إذا مالوا إلى السلم، وهو تقيض الحرب(4) .

سورة هود

قال تعالى : «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»(5) .

نقل الكليني في باب «العرش والكرسي»، بسندٍ معتبر عن داوود الرقي، قال :

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»؟ فقال : ما يقولون ؟ قلت : يقولون إنّ العرش كان على الماء والربّ فوقه ، فقال: كذبوا ، من زعم هذا فقد صير الله محمولاً ووصفه بصفة المخلوق، ولزمه أنّ الشيء الذي يحمله أقوى منه ، قلت : بين لي جعلت فداك ؟ فقال : إنّ الله حمّل دينه وعلمه الماء قبل أن يكون أرض أو سماء أو جنّ أو إنس أو شمس أو قمر ، فلمّا أراد الله أن يخلق الخلق نثرهم بين يديه ، فقال لهم : من ربّكم ؟ فأول من نطق رسول الله صلى الله عليه وآله

ص: 457

1- . الأنفال : 61.

2- . أصول الكافي : ج 1 ص 415.

3- . تفسير العياشي : ج 2 ص 66 ؛ جامع أحاديث الشيعة للبروجردي : ج 13 ص 146.

4- . انظر : تفسير مجاهد : ج 1 ص 267 ؛ التبيان : ج 5 ص 149 ؛ تفسير الثعالبي : ج 2 ص 46 ؛ تفسير جوامع الجامع للطوسي : ج 2 ص 33.

5- . هود : 7.

وأمر المؤمنين عليه السلام والأئمة صلوات الله عليهم ، فقالوا : أنت ربنا، فحملهم العلم والدين ، ثم قال للملائكة : هؤلاء حملة ديني وعلمي وأمنائي في خلقي، وهم المسؤولون ، ثم قال لبني آدم : أفرّوا لله بالربوبية ولهؤلاء النفر بالولاية والطاعة ،

فقالوا : نعم ربنا أفرنا ، فقال الله للملائكة : اشهدوا ، فقالت الملائكة: شهدنا على أن لا يقولوا غدا : إنا كنا عن هذا غافلين، أو يقولوا: إنما أشرك أبائنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم، أفتهلكنا بما فعل المبطلون؟ يا داوود، ولايتنا مؤكدة عليهم في الميثاق(1) .

وقد أثبت كثير من أرباب الرواية وأصحاب الحديث هذا التفسير عن الإمام عليه السلام(2) .

سورة الرعد

قال تعالى : «قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ»(3) .

نقل الكليني في بابٍ نادر فيه ذكر الغيب، رواية طويلة عن الإمام الصادق عليه السلام ، بسندٍ عن سدير ، تقتطع منها ما يعطي تفسيراً للآية وينسجم والإيجاز الذي نشده ، روى عن سدير ، عن الإمام الصادق عليه السلام ، قال : «يا سدير، فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله عزّ وجلّ أيضا : «قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» ؟ قال : قلت: قد قرأته جعلت فداك ، قال : أفمن عنده علم الكتاب كلّه أفهم، أم من عنده علم الكتاب بعضه؟(4) قلت : لا، بل من عنده علم الكتاب كلّه . قال : فأوماً بيده إلى صدره وقال : علم الكتاب والله كلّه عندنا ، علم الكتاب والله كلّه عندنا»(5) .

ومعنى علم الكتاب في الآية الكريمة هو القرآن أو اللوح المحفوظ(6) .

ص: 458

- 1- . أصول الكافي : ج 1 ص 133.
- 2- . انظر : التوحيد للشيخ الصدوق : ص 319 ، ومختصر بصائر الدرجات للحلي : ص 159.
- 3- . الرعد : 43.
- 4- . في إشارة إلى قوله تعالى : «قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ» النمل : 40.
- 5- . أصول الكافي : ج 1 ص 257.
- 6- . شرح أصول الكافي : ج 5 ص 315.

فمحمّد وأهل بيته المعصومون أعلم بذلك وأفهم من سواهم ، وأثبت هذه الرواية بعض أصحاب الحديث وبعض المفسّرين(1) .

قال الشيخ الطوسي :

الذي عنده علم الكتاب هم أئمة آل محمّد صلى الله عليه وآله . كما قال أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام(2) .

في حين يرى غير الشيعة أنّ الذي عنده علم الكتاب هم أهل الكتاب من اليهود والنصارى الذين آمنوا ، أو هم جنس المؤمنين ، أو هو الله تعالى(3) .

سورة الحجر

1 - قال تعالى : « وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي »(4) .

نقل الكليني في باب «الروح» معنى الروح ، بسندٍ عن محمّد بن مسلم ، قال :

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ : « وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي » ، كيف هذا النفخ ؟ فقال : إنّ الروح متحرّك كالريح ، وإنّما سُمّي روحاً لأنّه اشتقّ اسمه من الريح ، وإنّما أضافه إلى نفسه لأنّه اصطفاه على سائر الأرواح ، كما قال لبيت من البيوت بيتي ، ولرسولٍ من الرسل خليلي ، وأشابه ذلك مخلوق مصنوع محدث مربوب مدبّر(5) .

وقد أفاد المفسّرون من هذه الرواية في تفسيرهم ، قال الطوسي :

فالنفخ الإجراء لريحٍ في الشيء باعتماد ، فلمّا أجرى الله الروح على هذه الصفة في البدن ، كان قد نفخ الروح فيه ، وأضاف روح آدم إلى نفسه تكريماً له ، وهي إضافة إلى الملك لما شرفه وكرّمه(6) .

ص : 459

1- . انظر : موسوعة أحاديث أهل البيت لهادي النجفي : ج 8 ص 216.

2- . التبيان : ج 6 ص 267 ؛ مجمع البيان : ج 6 ص 51 .

3- . انظر : الإنصاف فيما تضمّنه الكشّاف للإمام ناصر الإسكندري : ج 2 ص 264.

4- . الحجر : 29 .

5- . أصول الكافي : ج 1 ص 133 - 134 .

6- . التبيان : ج 6 ص 232 ؛ وانظر : مجمع البيان : ج 6 ص 114 .

2 - قال تعالى : «إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ * وَإِنَّهَا لِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ» (1).

لقد أورد الشيخ في باب «إِنَّ الْمُتَوَسِّمِينَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ هُمُ الْأُمَّةُ»، معنى المتوسمين برواية عن أسباط بياع الزُّطِّي (2)، قال:

كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فسأله رجل عن قول الله عز وجل: «إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ * وَإِنَّهَا لِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ»؟ قال: فقال: نحن المتوسمون، والسبيل فينا مقيم (3).

والمتوسّمون «الذين يتوسّمون الأشياء ويتفرّسون في حقائقها وأسبابها وآثارها، ويتفكّرون في مبادئها وعواقبها، ويثبتون في النظر إليها حتى يعرفوها بسماتها كما ينبغي. والسبيل المقيم - كما فسره الإمام - هو الإمامة الثابتة لعترة الرسول» (4).

سورة النحل

قال تعالى : «وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ» (5).

نقل الكليني في باب «إِنَّ الْأُمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هُمُ الْعَلَامَاتُ»، عن داوود الجصاص، قال:

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ» قال: النجم رسول الله صلى الله عليه وآله، والعلامات هم الأئمة عليهم السلام (6).

إطلاق النجم على الرسول، وإطلاق العلامات على الأئمة، يقرب أن يكون من باب الحقيقة؛ لأنّ النجم في الأصل الظاهر والطارح، وأصل النجوم الظهور والطلوع، وهو صلى الله عليه وآله ظاهر من مطلع الحق وطالع من أفق الرحمة (7). وليس هذا من باب المجاز

ص: 460

1- . الحجر : 75 - 76.

2- . الزُّطُّ : جيل من الناس من الهند.

3- . أصول الكافي : ج 1 ص 218.

4- . شرح أصول الكافي : ج 5 ص 288.

5- . النحل : 16.

6- . أصول الكافي : ج 1 ص 206.

7- . شرح أصول الكافي : ج 5 ص 260.

للتشبيه بالنجم المعروف ؛ لأنّ النجم موجود وأنّ الرسول أشرف الموجودات، فلا يشبه بما هو أدنى منه، كما ظنّ كثير من المفسّرين ، وكذا إطلاق العلامات على الأئمة تعبير حقيقي أيضا؛ لأنهم علامات للطرق الإلهية والقوانين الشرعية والنواميس الربانية، وصفهم النبي صلى الله عليه وآله بأمر الله تعالى؛ لئلا يضلّ الناس بعده(1).

2- قال تعالى : «فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»(2).

نقل الكليني في باب «إنّ أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة عليهم السلام» عن عبد الرحمن بن كثير، قال :

قلت لأبي عبد الله عليه السلام : «فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»؟ قال : الذكر محمّد صلى الله عليه وآله ونحن أهله المسؤولون ، قال : قلت : قوله : «وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْئَلُونَ»؟(3) قال : إيانا عنى، ونحن أهل الذكر، ونحن المسؤولون(4).

سورة الإسراء

قال تعالى : «وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي»(5).

نقل الكليني في باب «الروح التي يسدّد الله بها الأئمة عليهم السلام» روايتين للإمام في

تفسير هذه الآية المباركة، بسندٍ عن أبي بصير، قال :

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ : «وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي»؟ قال : خلق أعظم من جبرئيل ومكائيل، كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وهو مع الأئمة، وهو من الملكوت .

وقال في روايةٍ أخرى :

ص: 461

1- . المصدر السابق.

2- . النحل : 43.

3- . الزخرف : 44.

4- . أصول الكافي : ج 1 ص 210.

5- . الإسراء : 85 .

قال : خلقَ أعظم من جبرئيل وميكائيل، لم يكن مع أحد ممّن مضى غير محمّد صلى الله عليه وآله ، وهو مع الأئمّة يسدّدهم، وليس كلّ ما طلب وجد(1) .

وربّما عنى بقوله عليه السلام : «وليس كلّ ما طلب وجد»، أنّ وجوده مشروط بشروط، وهو بلوغ الطالب غاية الكمالات البشرية التي لا غاية فوقها، والبالغ إليها هو محمّد صلى الله عليه وآله وأوصياؤه الطاهرون عليهم السلام، ذلك فضل يؤتية من يشاء، واللّه ذو الفضل العظيم(2) .

وأخذ بعض المفسّرين بالمعنى الذي ذكره الإمام، لكنّهم أضافوا لمعنى الروح معانٍ أخرى، منها جبرئيل عليه السلام، وقيل: هو روح الحيوان، وقيل: الروح هو القرآن(3) .

سورة مريم

قال تعالى : «وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا»(4) .

وقال تعالى : «مَنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ فليَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَانُ مَدًّا حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا * وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى»(5) .

وقال تعالى : «لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا»(6) .

وقال تعالى : «إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا * فَإِنَّمَا

ص: 462

1- . أصول الكافي : ج 1 ص 273 .

2- . شرح أصول الكافي : ج 1 ص 75 .

3- . انظر : التبيان : ج 1 ص 515 .

4- . مريم : 73 .

5- . مريم : 75 - 76 .

6- . مريم : 87 .

يَسْرَنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا» (1).

نقل الكليني تفسير آيات من سورة مريم، بسندٍ عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، في قول الله عز وجل: «وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا»، قال:

كان رسول الله صلى الله عليه وآله دعا قريشا إلى ولايتنا، فنفروا وأنكروا، فقال الذين كفروا من قريش للذين آمنوا الذين أقروا لأمير المؤمنين ولنا أهل البيت: «أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا»، تعييرا منهم، فقال الله رداً عليهم: «وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِيًّا» (2)، قلت: قوله: «مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا»؟ قال: كلهم كانوا في الضلالة لا يؤمنون بولاية أمير المؤمنين عليه السلام ولا بولايتنا، فكانوا ضالين مضلين، فيمد لهم في ضلالتهم وطغيانهم حتى يموتوا، فيصيرهم الله شراً مكانا وأضعف جنداً. قلت: قوله: «حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا»؟ قال: أما قوله:

«حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ»، فهو خروج القائم، وهو الساعة، فسيعلمون ذلك اليوم، وما نزل بهم من الله على يدي قائمه، فذلك قوله: «مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا» يعني عند القائم «وَأَضْعَفُ جُنْدًا».

قلت: قوله: «وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى»؟ قال: يزيدهم ذلك اليوم هدىً على هدىً باتباعهم القائم، حيث لا يجحدونه ولا ينكرونه، قلت: قوله: «لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا»؟ قال: إلا من دان الله بولاية أمير المؤمنين والأئمة من بعده، فهو العهد عند الله، قلت: قوله: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا»؟ قال: ولاية أمير المؤمنين، هي الود الذي قال الله تعالى عنه، قلت: «فَإِنَّمَا يَسْرَنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا»؟ قال: إنما يسره الله على لسانه حين أقام أمير المؤمنين عليه السلام

ص: 463

1- . مريم : 96 - 97.

2- . مريم : 74.

علما، فبشّر به المؤمنين، وأنذر به الكافرين، وهم الذين ذكرهم الله في كتابه لداً، أي كفّاراً(1).

فقد دارت هذه الآيات الكريمة حول أمرين مهمّين من أمور العقيدة، كما بيّن ذلك الإمام، ألا وهما التسليم بولاية أمير المؤمنين حين نصّ عليه القرآن ونُصب علماً من الله تعالى . والأمر الثاني الإشارة إلى ظهور القائم عجل الله تعالى فرجه، وتبشير الإمام المؤمنين إذا هم اتّبعوه، فإنّ الله سيزيدهم هدىً إلى هداهم ، وأنذر من يتخلّف عنه بأنهم شرٌّ مكانا وأضعف جنداً .

وهذا إخبار بما سيأتي، وإنه لا يتأتّى إلا لمن كانت عصمته نصّاً من الله، وهم الأئمة المعصومون عليهم السلام الذين أطلعهم الله على علم الغيب .

فسلام عليهم في الأولين وفي الآخرين، والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمّد وآله الطيبين الطاهرين .

الخاتمة ونتائج البحث

إنّ من يبحث في قضية تتعلّق بالإمام وما يصدر عنه من روايات وأحاديث، كمن يبحر في بحرٍ وهو كسير المجاذيف، فلا قدرة له على استيعاب علم الإمام إلا بما يقسم الله له ويقدر، وذلك بمنّ منه ولطفٍ .

وقد عشت هذا المخاض العسير وأنا أحاول إدراك أو فهم رواية الإمام في التفسير، وكانت تجربة نافعة عشتها مع الكافي بما يتضمّنه من أحاديث وروايات عن الأئمة عامّة، وعن الإمام الصادق وتفسيره موضوع البحث خاصّة .

وتمخّض عن ذلك ما يمكن أن نطلق عليه منهج الإمام في التفسير، وهو بالوقت نفسه صورة للنتائج التي توصل إليها هذا البحث، إذ كان الإمام يفسّر القرآن مجيباً عن

ص: 464

سؤال أصحابه، وربما كان سؤالهم عن أجزاء الآيات، فيجيبهم على ذلك المقدار، وربما كان سؤالهم عن الآية كلّها، فيأتي تفسيره عنها أيضا . لذا كانت بعض الروايات طويلة شاملة، وقد تكون قصيرة مجتزئة تبعا لطبيعة السؤال .

وكان منهجه أيضا الاستشهاد بآيات أخر في ثنايا تفسيره لآية من الآيات، ولا سيما تلك التي لها علاقة في معنى الآية التي يفسرها، وكان عليه السلام يفسر لأصحابه من غير سؤال منهم أيضا، فيسألهم ثمّ يجيب عن ذلك السؤال بتفسير الآية وتأويلها .

وكان يستعمل أسلوب التوكيد في تفسيره، وخاصة فيما يتعلّق بالعميقة، كالولاية أو الإمامة، فإنّ ذلك من أساليب العربية الصحيحة، والإمام لا يخالف سنن العرب في كلامهم .

والله أعلم بذلك كلّه وأدرى .

ص: 465

- 1 . القرآن الكريم .
- 2 . أصول الكافي ، أبو جعفر ثقة الإسلام محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت 329 هـ) ، تحقيق : علي أكبر الغفاري ، طهران : دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الثانية ، 1389 هـ .
- 3 . الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، الإمام ناصر الاسكندري ، القاهرة : مطبعة البايب الحلبي وأولاده ، الطبعة الأخيرة ، 1385 هـ .
- 4 . التبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (ت 460 هـ) ، تحقيق : أحمد حبيب قصير العاملي ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، 1206 هـ .
- 5 . التفسير الأمثل ، ناصر مكارم الشيرازي ، بيروت : مؤسسة البعثة ، 1421 هـ .
- 6 . تفسير البرهان (البرهان في تفسير القرآن) ، هاشم بن سليمان البحراني (ت 1107 هـ) ، تحقيق : الموسوي الزندي ، قم : مؤسسة مطبوعات إسماعيليان ، الطبعة الثانية ، 1334 هـ .
- 7 . تفسير أبي حمزة الشمالي ، جمع وتأليف : عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين .
- 8 . تفسير الأصفى ، محمد محسن بن مرتضى الفيض الكاشاني (ت 1091 هـ) ، تحقيق : مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ، 1418 هـ ، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي .
- 9 . تفسير الإمام العسكري ، تحقيق ونشر : مدرسة الإمام المهدي عليه السلام ، قم ، 1406 هـ .

- 10 . تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، أبو زيد عبد الرحمن محمد بن مخلوف الثعالبي المالكي (ت 875 هـ)، تحقيق : الإمام أبي محمد بن عاشور، بيروت : دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1422 هـ .
- 11 . تفسير جوامع الجامع، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت 548 هـ)، تحقيق : مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، 1418 هـ .
- 12 . تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (310 هـ)، بيروت : دار الفكر، 1415 هـ .
- 13 . تفسير السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت 562 هـ)، تحقيق : ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، الرياض : دار الوطن، الطبعة الأولى .
- 14 . الصافي في تفسير القرآن (تفسير الصافي)، محمد محسن بن شاه مرتضى (الفيض الكاشاني) (ت 1091 هـ)، طهران : مكتبة الصدر، الطبعة الثانية، 1419 هـ .
- 15 . تفسير العياشي، أبو النصر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي (ت 320 هـ)، تحقيق : السيّد هاشم الرسولي المحلّاتي، طهران : المكتبة العلميّة، الطبعة الأولى، 1380 هـ .
- 16 . تفسير غريب القرآن الكريم، فخر الدين الطريحي (ت 1085 هـ)، تحقيق : محمد كاظم الطريحي، النجف، 1953 م .
- 17 . تفسير فرات الكوفي، أبو القاسم فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي (ق 4 هـ)، إعداد : محمد كاظم المحمودي، طهران : وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى، 1410 هـ .
- 18 . تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671 هـ)، تحقيق : محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت : دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1405 هـ .

- 19 . تفسير القمّي ، عليّ بن إبراهيم القمّي ، تحقيق : السيّد طيّب الموسوي الجزائري ، قمّ : مؤسّسة دار الكتاب للنشر ، الطبعة الثالثة ، 1404 هـ .
- 20 . التفسير الكبير ومفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي) ، أبو عبد الله محمّد بن عمر المعروف بفخر الدين الرازي (ت 604 هـ) ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 1410 هـ .
- 21 . تفسير مجاهد ، أبو الحجّاج مجاهد بن جبر المخزومي المكيّ (103 هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن الطاهر بن محمّد السورتي ، إسلام آباد : مجمع البحوث الإسلامية .
- 22 . تفسير الميزان (الميزان في تفسير القرآن) ، محمّد حسين الطباطبائيّ (1402 هـ) ، قمّ : منشورات جماعة المدرّسين .
- 23 . تفسير نور الثقلين ، عبد عليّ بن جمعة العروسيّ الحويزيّ (ت 1112 هـ) ، تحقيق : السيّد هاشم الرسوليّ المحلاتيّ ، قمّ : مؤسّسة إسماعيليان ، الطبعة الرابعة ، 1412 هـ .
- 24 . التوحيد ، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف بالشيخ الصدوق (ت 381 هـ) ، تحقيق : هاشم الحسيني الطهراني ، قمّ : مؤسّسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأولى ، 1398 هـ .
- 25 . جامع أحاديث الشيعة ، البروجردي ، قمّ : المطبعة العلمية .
- 26 . زاد المسير في علم التفسير ، عبد الرحمن بن علي القرشي البغدادي (ابن الجوزي) (ت 597 هـ) ، تحقيق : محمّد عبد الله ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 1407 هـ .
- 27 . شرح أصول الكافي ، محمّد صالح المازندراني (ت 1081 هـ) ، تصحيح : عليّ عاشور ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، 1421 هـ .
- 28 . صحيح مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيريّ النيسابوري (ت 261 هـ) ، تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة : دار الحديث ، الطبعة الأولى ، 1412 هـ .
- 29 . الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، القاهرة : مطبعة البابي الحلبي وأولاده ، 1385 هـ .
- 30 . كنز الدقائق ، محمّد بن محمّد رضا المشهدي ، تحقيق : مجتبي العراقي ، قمّ : مؤسّسة النشر

- 31 . مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت 548 هـ .) ، تحقيق : لجنة من العلماء والمحقّقين الأخصائيّين ، بيروت : منشورات مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ، الطبعة الأولى .
- 32 . المحرّر الوجيز ، ابن عطية الأندلسي ، تحقيق : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وعبد العالم السيّد إبراهيم وصادق العتايي ، الدوحة ، 1412 هـ .
- 33 . مختصر بصائر الدرجات ، حسن بن سليمان الحلّي (ق 9 هـ) ، النجف : منشورات المطبعة الحيدرية ، الطبعة الأولى ، 1270 هـ .
- 34 . مسند الإمام الرضا عليه السلام ، تحقيق الشيخ عزيز الله عطاردي ، نشر المؤتمر العلمي العالمي للإمام الرضا عليه السلام ، 1406 هـ .
- 35 . معاني القرآن الكريم ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق : محمّد علي الصابوني ، الطبعة الأولى ، 1408 هـ .
- 36 . المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمّد فؤاد عبد الباقي ، منشورات ذوي القربى ، مطبعة أميرات .
- 37 . موسوعة أحاديث أهل البيت عليهم السلام ، هادي النجفي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، 1423 هـ .
- 38 . الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو الحسن الواحددي ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دمشق : الدار الشامية ، الطبعة الأولى ، 1415 هـ .

- مذكّرة أمين اللجنة العلمية للمؤتمر..... 3
- حياة الشيخ الكليني..... 7
- الأول: الحياة السياسية والفكرية في عصر الكليني..... 7
- المبحث الأول: الحياة السياسية والفكرية في الريّ..... 8
- المطلب الأول: الحياة السياسية في الريّ..... 8
- المطلب الثاني: الحياة الثقافية والفكرية في الري..... 10
- المذاهب والاتّجاهات الفكرية في الري..... 11
- 1 - الخوارج..... 12
- 2 - النواصب..... 12
- 3 - المعتزلة..... 12
- 4 - الزيدية..... 13
- 5 - النجارية..... 14
- 6 - المذاهب العامية..... 14
- 7 - المذهب الشيعي..... 15
- المبحث الثاني: بغداد سياسيا وفكريا في عصر الكليني..... 16
- المطلب الأول: الحياة السياسية ببغداد..... 16

أولاً : نظام ولاية العهد..... 17

ثانياً : عبث الخلفاء العباسيين ولهوهم وسوء سيرتهم..... 17

ثالثاً : مجيء الصبيان إلى الحكم..... 18

رابعاً : تدخّل النساء والخدم والجواري في السلطة..... 18

خامساً : تدخّل الأتراك في سياسة الدولة وتحكّمهم في مصير العباسيين..... 18

سادساً : تدهور الوزارة..... 20

سابعاً : الثورات الملتزمة والحركات المتطرفة التي أضعفت السلطة..... 20

ثامناً : انفصال الأقاليم واستقلال الأطراف..... 21

المطلب الثاني : الحياة الثقافية والفكرية ببغداد..... 21

أولاً : مركزية بغداد وشهرتها العلمية..... 21

ثانياً : أوجه النشاط الثقافي والفكري والمذهبي ببغداد..... 22

الثاني : الهوية الشخصية للشيخ الكليني..... 24

توطئة..... 24

أولاً : اسمه..... 24

ثانياً : كنيته..... 25

ثالثاً : ألقابه..... 25

الصنف الأول : الألقاب المكانيّة..... 25

1 - الكليني..... 25

2 - الرازي..... 26

3 - البغدادي..... 26

4 - السلسلي..... 26

الصنف الثاني : الألقاب العلمية..... 26

القسم الأول..... 27

ص: 472

القسم الثاني..... 27

رابعاً : ولادته..... 27

خامساً : نشأته وتربيته، وعقبه، وأصله..... 29

سادساً : وفاته، تاريخها ومكانها..... 30

1 - تاريخ الوفاة..... 30

2 - مكان الوفاة..... 31

3 - قبره..... 32

الثالث: أسفار الشيخ الكليني..... 33

رحلته العلمية في طلب الحديث..... 33

أسباب هجرة الكليني إلى بغداد..... 34

الرابع: شيوخ الكليني وتلاميذه..... 36

المبحث الأول : شيوخه..... 36

1 - أحمد بن إدريس، أبو علي الأشعري..... 36

2 - أحمد بن عبدالله البرقي..... 36

3 - أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ الهمداني..... 37

4 - أحمد بن محمد العاصمي..... 37

5 - أحمد بن محمد بن عبدالله..... 37

6 - أحمد بن محمد بن علي..... 38

7 - أحمد بن محمد بن عيسى..... 38

8 - أحمد بن مهران..... 38

9 - إسحاق بن يعقوب الكليني..... 39

10 - إسماعيل بن عبدالله القرشي 39

11 - حبيب بن الحسن 39

ص: 473

- 12 - الحسن بن خفيف..... 39
- 13 - الحسن بن علي الدينوري العلوي..... 40
- 14 - الحسن بن علي الهاشمي..... 40
- 15 - الحسن بن الفضل بن زيد اليماني..... 40
- 16 - الحسين بن أحمد..... 40
- 17 - الحسين بن الحسن الحسيني الأسود الهاشمي الرازي..... 41
- 18 - الحسين بن محمد بن عامر، أبو عبدالله الأشعري..... 41
- 19 - حميد بن زياد..... 41
- 20 - داوود بن كورة، أبو سليمان القمي..... 42
- 21 - سعد بن عبدالله الأشعري..... 42
- 22 - سهل بن زياد، أبو سعيد الآدمي الرازي..... 43
- 23 - عبدالله بن جعفر الحميري..... 43
- 24 - علي بن إبراهيم بن هاشم القمي..... 43
- 25 - علي بن إبراهيم الهاشمي..... 44
- 26 - علي بن الحسين السعدآبادي..... 44
- 27 - علي بن محمد بن سليمان..... 44
- 28 - علي بن محمد بن أبي القاسم ماجيلويه..... 45
- 29 - علي بن محمد الكليني الرازي..... 45
- 30 - علي بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكُمنداني..... 46
- 31 - القاسم بن العلاء الهَمَداني..... 46
- 32 - محمد بن أحمد الخفاف النيسابوري..... 46

33 - محمد بن أحمد بن عبد الجبار 47

34 - محمد بن أحمد القمي بن علي بن الصلت القمي 47

ص: 474

- 35 - محمد بن إسماعيل 47
- 36 - محمد بن جعفر الأسدي 48
- 37 - محمد بن جعفر الرزاز، أبو العبّاس الكوفي 48
- 38 - محمد بن الحسن الصفّار 49
- 39 - محمد بن الحسن الطائي الرازي 49
- 40 - محمد بن الحسن الطاطري 49
- 41 - محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري 49
- 42 - محمد بن عقيل الكليني 50
- 43 - محمد بن علي أبو الحسين الجعفري السمرقندي 50
- 44 - محمد بن علي بن معمر الكوفي 50
- 45 - محمد بن علي بن معن 51
- 46 - محمد بن محمود، أبو عبدالله القزويني 51
- 47 - محمد بن يحيى العطار 51
- 48 - أبو بكر الحبال 52
- 49 - أبو حامد المراغي 52
- 50 - أبو داود 52
- مشايخ العدة 52
- الطائفة الأولى : العدة المعلومة 53
- 1 - عِدَّة الكليني عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري 53
- 2 - عِدَّة الكليني عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي 53
- 3 - عِدَّة الكليني عن سهل بن زياد 53

الطائفة الثانية : العِدَّة المجهولة في «الكافي» 54

المبحث الثاني : تلاميذه والراون عنه 55

ص: 475

- 1 - أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع، أبو عبد الله الصيمري 55
- 2 - أحمد بن أحمد، أبو الحسين الكوفي الكاتب 55
- 3 - أحمد بن الحسن (أو الحسين)، أبو الحسين العطار 55
- 4 - أحمد بن علي بن سعيد أبو الحسين الكوفي 56
- 5 - أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد أبو الحسن القمي 56
- 6 - أحمد بن محمد بن علي الكوفي 56
- 7 - إسحاق بن الحسن بن بكران العقرواني، أبو الحسن التمار 57
- 8 - جعفر بن محمد بن قولويه 57
- 9 - الحسن بن أحمد المؤدّب 57
- 10 - الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب 58
- 11 - الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري 58
- 12 - عبد الله بن محمد بن ذكوان 58
- 13 - عبد الكريم بن عبد الله بن نصر، أبو الحسين البزاز 59
- 14 - علي بن أحمد الرازي 59
- 15 - علي بن أحمد بن محمد بن عمران أبو القاسم الدقاق 59
- 16 - علي بن أحمد بن موسى الدقاق 59
- 17 - علي بن عبد الله الوردّاق 60
- 18 - علي بن محمد بن عبدوس، أبو القاسم الكوفي 60
- 19 - محمد بن إبراهيم المعروف بابن أبي زينب النعماني 60
- 20 - محمد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب الشافعي 60
- 21 - محمد بن أحمد بن حمدون أبو نصر الواسطي 61

22 - محمد بن أحمد بن عبد الله الصفواني 61

23 - محمد بن أحمد بن محمد بن سنان، أبو عيسى الزاهري 61

ص: 476

- 24 - محمّد بن الحسين البزوفري..... 62
- 25 - محمّد بن علي بن أبي طالب أبو الرجاء البلدي..... 62
- 26 - محمّد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه..... 62
- 27 - محمّد بن علي ماجيلويه..... 63
- 28 - محمّد بن محمّد بن عصام الكليني..... 63
- 29 - محمّد بن موسى المتوكّل..... 64
- 30 - هارون بن موسى، أبو محمّد التلعكبري..... 64
- 31 - أبو جعفر الطبري..... 64
- 32 - أبو الحسن بن داوود..... 65
- 33 - أبو سعد الكوفي..... 65
- 34 - أبو غالب الزراري..... 65
- 35 - أبو المفضل الشيباني..... 66
- الخامس: مؤلّفات ثقة الإسلام الكليني..... 66
- أولاً: كتاب تعبير الرؤيا..... 66
- ثانياً: كتاب الردّ على القرامطة..... 67
- ثالثاً: كتاب رسائل الأئمّة عليهم السلام..... 68
- رابعاً: كتاب الرجال..... 69
- خامساً: كتاب ما قيل في الأئمّة عليهم السلام من الشعر..... 69
- سادساً: كتاب خصائص الغدير، أو خصائص يوم الغدير..... 69
- سابعاً: كتاب الكافي..... 70
- حكاية عرض «الكافي» على الإمام المهدي عليه السلام..... 71

موقف علماء الشيعة تجاه أحاديث «الكافي» 73

منهج الكليني في أسانيد «الكافي» 73

ص: 477

76	منهج الكليني في متون «الكافي»
77	تبويب وترتيب «الكافي»
80	السادس: ما قاله العلماء بحق الكليني
80	أولاً: ثناء علماء الشيعة على ثقة الإسلام الكليني
84	ثانياً: ثناء علماء العامة على الكليني
86	ثالثاً: ثناء المستشرقين على الكليني
87	المحدث الكليني وأثره الخالد
87	أسرته
88	الظروف التي نشأ فيها
90	ثقافته الواسعة
91	أثره الخالد
92	ثناء العلماء وأقوالهم فيه
93	رحلاته في أخذ الحديث وعرض كتابه
95	العناية بكتاب «الكافي»
97	الكليني وتهمة تحريف القرآن
98	وهناك اقتراحات أخرى نذكرها تباعاً
101	منهجية الكليني في «الكافي»
101	تقديم
102	منهجية الشيخ الكليني في «الكافي»
102	توطئة تمهيدية: المنهج لغةً واصطلاحاً
102	أولاً: المنهج لغةً

ثانيا: المنهج اصطلاحا..... 102

المطلب الأول: تصنيف الكتاب..... 103

ص: 478

المطلب الثاني: تبويب الأصول.....	103
المطلب الثالث: تبويب الفروع.....	104
المطلب الثالث: تبويب الفروع.....	105
المطلب الرابع: تبويب الروضة.....	105
الفصل الأول: المنهجية العامة.....	106
المبحث الأول: أسلوب العرض - المقدمة الاعتقادية.....	106
المبحث الثاني: المباحث غير التخصصية.....	107
1 - علم التاريخ.....	107
2 - الأخلاق أو العرفان أو السلوك.....	107
3 - علم الكلام.....	108
الفصل الثاني : المنهجية الفنيّة.....	109
المبحث الأول : معالجة السند.....	109
أولاً : إيراد السلسلة السندية كاملة.....	109
ثانياً : توصيف رجال سنده.....	109
ثالثاً : رجال الطبقات.....	111
1 - تعددية الرواة في طبقة واحدة.....	111
2 - تعددية الرواة في أكثر من طبقة.....	111
رابعاً : معالجة الطرق - تعددية طرق الأسناد.....	111
خامساً : إيجاز إسناده.....	112
سادساً : تكييف مصادر السند.....	113
1 - المصادر الاعتيادية.....	113

2 - المصادر الاستثنائية..... 113

المبحث الثاني : معالجاته في المتن..... 114

ص: 479

- توطئة تمهيدية..... 114
- المطلب الأول: التقديم لأحاديثه..... 115
- المطلب الثاني: إيضاح المصطلحات القرآنية..... 115
- المطلب الثالث: فقه السنّة..... 117
- المطلب الرابع: المفردة العربية..... 117
- المطلب الخامس: الشواهد الشعرية..... 117
- الفصل الثالث: «الكافي» بين النّأثر والتأثير..... 118
- المبحث الأول: نأثر «الكافي» بما قبله..... 118
- وتتابعت المصنّفات بعد ذلك حتّى قال الشيخ المفيد..... 119
- المبحث الثاني: كتاب «الكافي»..... 120
- المبحث الثالث: نأثير «الكافي» فيما بعده..... 121
- الخاتمة والنتائج..... 122
- المصادر والمراجع..... 124
- عدّاتُ الكليني ومشايخه..... 127
- من هو الكليني؟..... 127
- تقديم..... 128
- الكليني وعدّاته..... 130
- العدّة الأولى..... 133
- أولهم: محمّد بن يحيى..... 133
- منزلته عند الرجاليين..... 133
- الثاني: علي بن موسى الكُمنّداني..... 134

كلام مع صاحب المعالم.....137

الثالث : داوود بن كُوْزة القمِّي.....140

ص: 480

- الرابع : أحمد بن إدريس «أبو عليّ الأشعري» القمّي 141
- الخامس : علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي ، أبو الحسن 142
- العدّة الثانية..... 147
- أولهم على ترتيب «الخلاصة» : علي بن إبراهيم..... 147
- الثاني : عليّ بن محمّد بن عبد الله بن أذينة..... 148
- الثالث : أحمد بن عبد الله بن أميّة..... 150
- الرابع : علي بن الحسن..... 151
- العدّة الثالثة..... 159
- أولهم : علي بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني ، المعروف بعلائن..... 159
- الثاني : محمّد بن أبي عبد الله..... 160
- الثالث : محمّد بن الحسن..... 163
- الرابع : محمّد بن عقيل الكليني..... 164
- مشايخ الكليني..... 168
- الأول: أحمد بن إدريس..... 168
- الثاني: أحمد بن عبد الله بن أميّة..... 168
- الثالث: أحمد بن محمّد بن سعيد بن عبد الرحمن زياد بن عبد الله..... 168
- الرابع : أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة أبو عبد الله..... 174
- الخامس : أحمد بن مهران..... 175
- السادس : إسحاق بن يعقوب..... 176
- السابع : حبيب بن الحسن..... 177
- الثامن : الحسن بن خفيف..... 177

التاسع : الحسن بن الفضل بن زيد اليماني 177

العاشر : الحسين بن الحسن الهاشمي العلوي 179

ص: 481

- الحادي عشر: الحسين بن علي العلوي..... 179
- الثاني عشر: الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمي أبو عبد الله..... 179
- الثالث عشر: حميد بن زياد بن حماد بن حماد بن زياد هواز الدهقان أبو القاسم..... 180
- الرابع عشر: داوود بن كورة..... 181
- الخامس عشر: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري..... 181
- السادس عشر: سليمان بن سفيان ، المكتبي بأبي داوود المسترق..... 183
- المصادر والمراجع..... 191
- الروايات النساء من كتاب «الكافي» للكليني..... 195
- الأحاديث و رواياته في الأصول والفروع والروضة..... 196
- 1 - أصول الكافي..... 196
- 2 - فروع الكافي..... 202
- منهج الكليني بسند الحديث..... 207
- طبقات الروايات النساء من كتاب «الكافي» وفروعه..... 211
- علاقة الأحاديث بأبوابها..... 214
- الخاتمة..... 218
- المصادر والمراجع..... 219
- إحداثيات الفكر الاثني عشري بين الكليني والصدوق دراسة فلسفية - كلامية..... 221
- المقدمة..... 221
- الحقبة الأولى : الشيخ الكليني والنزعة المحافظة..... 223
- خلاصة القول..... 241
- نظرية المعرفة عند الإمامية مرويات «الكافي» مستندا..... 243

المبحث الأول : قيمة العقل في مرويات «الكافي»246

ص: 482

المبحث الثاني : إمكان المعرفة.....	248
المبحث الثالث : غاية المعرفة.....	251
المبحث الرابع : مصادر المعرفة.....	252
المبحث الخامس : مسالك المعرفة.....	258
قضايا المعرفة.....	260
الخاتمة.....	261
القرآن الكريم كما تصوّره روايات أصول الكافي.....	263
أولاً : القرآن الكريم والعقيدة والمفاهيم المنبثقة عنها.....	264
ثانياً : القرآن الكريم وتربية المشاعر.....	267
ثالثاً : القرآن والسلوك.....	269
وخلاصة الأمر.....	269
الشيخ الكليني والتحريف.....	270
موقف الكليني من القول بتحريف القرآن في كتاب « الكافي ».....	273
المقدمة.....	273
المبحث الأول : قراءة استدلالية لمصاديق المقدمة الأولى.....	276
المبحث الثاني : قراءة استدلالية لمصاديق المقدمة الثانية.....	279
النصوص التي استدّلوا بها على وجود نقص في النصّ القرآني.....	287
المبحث الثالث : قراءة استدلالية في مصاديق المقدمة الثالثة.....	290
الخاتمة.....	292
المصادر والمراجع.....	295
«صيانة القرآن» بين الخفاء والجللاء.....	297

المقدمة.....297

أولاً : المقدمات.....297

ص: 483

1 - أهميّة القرآن..... 297

2 - المراد من التحريف..... 298

أ - التحريف لغةً..... 299

ب - محلّ النزاع في تحريف القرآن..... 299

3 - أساس شبهة التحريف..... 302

4 - الأمور التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار في فهم الحديث..... 302

ثانياً : الأحاديث المدّعى دلالتها على التحريف..... 304

الطائفة الأولى..... 305

الطائفة الثانية..... 305

الطائفة الثالثة..... 306

الطائفة الرابعة..... 307

الطائفة الخامسة..... 308

الطائفة السادسة..... 308

الطائفة السابعة..... 309

ثالثاً : الاحتمالات المتصورة في هذه الروايات وتقييمها..... 309

1 - أن تكون موضوعة ولا أساس لها..... 310

2 - أن يكون المقصود منها إثبات تحريف القرآن بحذف بعض ألفاظه..... 311

أ . اهتمام المسلمين بالقرآن على مدى العصور..... 312

ب . عدم انسجام القول بالتحريف مع روح الروايات الأخرى..... 313

3 - أن يراد بها التفسير وبيان أحد الوجوه..... 315

أ . صفات المجتمع الذي بعث فيه الرسول صلى الله عليه وآله 315

ب . وسائل الكتابة وأثرها على عرض المعلومات 323

ج . عدم التصريح في شيء من الروايات بحذف شيء من القرآن 324

ص: 484

د . عدم إيراد شيء من الروايات المذكورة في كتاب القرآن من «الكافي» 325

هـ . الروايات المشابهة للروايات المبحوث عنها 327

و . اختلاف لحن وأسلوب أهل البيت عليهم السلام عن لحن وأسلوب القرآن الكريم 333

ز . تضمين الكلام بالآيات الكريمة 333

ح . فهم العلماء لهذه الروايات 337

ط . ملاحظة العناوين الواردة في اللغة والروايات 338

التأويل لغة 339

النزول لغةً 340

النزول والتأويل في الروايات 340

ى . الدقة في الدلالة 343

ك . اختلاف نسخ الحديث 344

ل . دقة النقل وأثرها على توهم التحريف 346

رابعاً : دراسة في المصادر الأصلية التي رويت عنها هذه الروايات 349

1 - الروايات التي ورد في أسانيدھا «المنخل عن جابر» 349

2 - الروايات التي ورد في أسانيدھا «المعلّى بن محمّد» 354

3 - الروايات التي ورد في أسانيدھا «أبو حمزة» 356

4 - الروايات التي ورد في أسانيدھا «محمّد بن الفضيل» 359

خامساً : مناهج مواجهة هذه الروايات 362

زبدة المنخاض 363

منهج تفسير القرآن بالقرآن في مرويات الكافي للشيخ الكليني 367

المطلب الأول : بيان إبهام دلالة حرمة الخمر في لفظة «الإثم» 373

المطلب الثاني : بيان إبهام حدّ التيمّم 386

المطلب الثالث : بيان إبهام لفظة «الأبصار» لله تعالى 390

ص: 485

المطلب الرابع : بيان إبهام لفظة «المصلين» في آية سورة المدثر..... 394

الخاتمة..... 400

المصادر والمراجع..... 404

الأثر التفسيري في روايات «الكافي» كتاب الزكاة أنموذجا..... 407

المقدمة..... 407

الكليني وكتابه «الكافي»..... 409

«الكافي»..... 410

تمهيد..... 411

الروايات التفسيرية في «الكافي»..... 411

بيان تفسيري لمرادف لفظ قرآني..... 414

بيان دلالة مفردة..... 416

بيان ضابطة في التمييز بين صنفين..... 419

بيان تفسيري بتقدير متعلق..... 421

بيان الفرد أو المصداق الأظهر..... 424

نتائج البحث..... 427

المصادر والمراجع..... 428

إشارات إلى تفسير الإمام الصادق عليه السلام في أصول الكافي قراءة تحليلية موازنة..... 435

الإهداء..... 435

المقدمة..... 435

سورة البقرة..... 437

سورة آل عمران..... 442

سورة النساء..... 445

سورة المائدة..... 451

ص: 486

سورة الأنعام.....452

سورة الأعراف.....454

سورة الأنفال.....457

سورة هود.....457

سورة الرعد.....458

سورة الحجر.....459

سورة النحل.....460

سورة الإسراء.....461

سورة مريم.....462

الخاتمة ونتائج البحث.....464

المصادر والمراجع.....466

ص: 487

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ
(التوبة : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمة لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجاناً. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والندور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضاً الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟
ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟
تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلا:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021 - 88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

